

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

سورة النساء

وهي مدنية إلا آية واحدة نزلت بمكة عام الفتح في عثمان بن طلحة المجبّي وهي قوله :
 « إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا » على ما يأتي بيانه . قال النقاش : وقيل :
 نزلت عند هجرة النبي صلى الله عليه وسلم من مكة إلى المدينة . وقد قال بعض الناس :
 إن قوله تعالى : « يَا أَيُّهَا النَّاسُ » حيث وقع إنما هو مكّي ؛ وقاله طقمة وغيره ، فيشبه أن يكون
 صدر السورة مكياً ، وما نزل بعد الهجرة فإنما هو مدني . وقال النحاس : هذه السورة مكية .

قلت : والصحيح الأول ، فإن في صحيح البخاري عن عائشة أنها قالت : ما نزلت سورة
 النساء إلا وأنا عند رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ تعني قد بنى بها . ولا خلاف بين العلماء
 أن النبي صلى الله عليه وسلم إنما بنى بعائشة بالمدينة . ومن تبيّن أحكامها علم أنها مدنية
 لا شك فيها . وأما من قال : إن قوله : « يَا أَيُّهَا النَّاسُ » مكّي حيث وقع فليس بصحيح ؛
 فإن البقرة مدنية وفيها قوله : « يَا أَيُّهَا النَّاسُ » في موضعين ، وقد تقدّم . والله أعلم .

قوله تعالى : يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ
 وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ
 الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴿١﴾
 فيه ست مسائل (٤) :

الأولى — قوله تعالى : (يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ) قد مضى في « البقرة »
 اشتقاق « الناس » ومعنى التقوى والرب والخلق والزوج والبت ، فلا معنى للإعادة .

(١) راجع ص ٢٥٥ من هذا الجزء . (٢) في ٥ : قال ، وسائر الأصول : قاله . (٣) راجع ج ١
 ص ٢٢٥ و ج ٢ ص ٢٠٧ (٤) في دروطى وب : سبع ، والمسائل ست ، ويبدو أن الثالثة في قوله :
 وفراً إبراهيم النخعي الخ فتكون سباً . (٥) راجع ج ١ ص ١٣٦ و ١٦١ و ٢٢٦ و ٣١٠ و ٢٣٦ ص ١٩٦

وفي الآية تنبيه على الصانع . وقال « وَاحِدَةً » على تأنيث لفظ النفس . ولفظ النفس يؤنث وإن عني به مذكر . ويجوز في الكلام « من نفس واحد » وهذا على مراعاة المعنى ؛ إذ المراد بالنفس آدم عليه السلام ؛ قاله مجاهد وقتادة . وهي قراءة ابن أبي عبلة « واحد » بغير هاء . (١) « وَبَتْ » [معناه] فزق ونشر في الأرض ؛ ومنه « وَزَرَأِي مَبْثُوثَةٌ » (٢) وقد تقدّم في « البقرة » . (٣) « مِنْهُمَا » يعني آدم وحواء . قال مجاهد : خلقت حواء من قُصِيرَى آدم . (٤) وفي الحديث : « خلقت المرأة من ضِلَعٍ عَوْجَاءٍ » ، وقد مضى في البقرة . (٥) « رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً » حَصَرَ ذريتهما في نوعين ؛ فأقتضى أن الخُنثَى ليس بنوع ، لكن له حقيقة تردّه إلى هذين النوعين وهي الآدمية فيلحق بأحدهما ، على ما تقدّم ذكره في « البقرة » (٥) من اعتبار نقص الأعضاء وزيادتها .

الثانية — قوله تعالى : « وَأَتَقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ » كثر الاتقاء تأكيداً وتنبيهاً لنفوس المأمورين . و« الذي » في موضع نصب على التعت . « وَالْأَرْحَامَ » معطوف . أي اتقوا الله أن تعصوه ، واتقوا الأرحام أن تقطعوا . (٦) وقرأ أهل المدينة « تَسَاءَلُونَ » بإدغام التاء في السين . وأهل الكوفة بحذف التاء ، لاجتماع تاءين ، وتخفيف السين ؛ لأن المعنى يعرف ؛ وهو كقوله : « وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ » (٧) و« تَنَزَّلُ » وشبهه . (٨) وقرأ إبراهيم النخعي وقتادة والأعمش وحمزة « الْأَرْحَامَ » بالخفض . وقد تكلم النحويون في ذلك . فأما البصريون فقال رؤسائهم : هو لَحْنٌ لا تحِلُّ القراءة به . وأما الكوفيون فقالوا : هو قبيح ؛ ولم يزيدوا على هذا ولم يذكروا عِلَّةَ قبحه ؛ قال النحاس : فيما علمت .

وقال سيبويه : لم يعطف على المضمر المخفوض ؛ لأنه بمنزلة التنوين ، والتنوين لا يعطف عليه . وقال جماعة : هو معطوف على المكثي ؛ فإنهم كانوا يتساءلون بها ، يقول الرجل :

(١) من ب وجه ووزو طرد . (٢) راجع ج ٢٠ ص ٢٣ . (٣) راجع ج ٢ ص ١٩٦ .

(٤) القصيري : أسفل الأضلاع . وقيل : الضلع التي تلي الشاكلة بين الجنب والبطن .

(٥) راجع ج ١ ص ٣٠١ . (٦) في دوى وب : تحذف . (٧) راجع ج ٦ ص ٤٧ .

(٨) لعل هذا أول المسألة الثالثة على نسخ سبع مسائل .

سألتك بالله والرحم ؛ هكذا فسرهُ الحسن والنخعي ومجاهد ، وهو الصحيح في المسألة ،
على ما يأتي . وضعفه أقوام منهم الزجاج ، وقالوا : يقبح عطف [الاسم] الظاهر على المضمَر
في الحفْض إلا بإظهار الخافض ؛ كقوله « نَحَسَفْنَا بِهِ وَيَدَارِهِ الْأَرْضُ » ويقبح « مررت
به وزيد » . قال الزجاج عن المازني : لأن المعطوف والمعطوف عليه شريكان ، يحل كل
واحد منهما محل صاحبه ؛ فكما لا يجوز « مررت بزید وَكَ » كذلك لا يجوز « مررت بك
وزيد » . وأما سيبويه فهي عنده قبيحة ولا تجوز إلا في الشعر ؛ كما قال :

فاليوم قزبت تهجونا وتستمننا * فاذهب فابك والأيام من عجب

عطف « الأيام » على الكاف في « بك » بغير الباء للضرورة . وكذلك قول الآخر :
نعلت في مثل السواري سؤفا * وما بينها والكعب مهوى نقائف^(٢)

عطف « الكعب » على الضمير في « بينها » ضرورة . وقال أبو علي : ذلك ضعيف
في القياس . وفي كتاب التذكرة المهدية عن الفارسي أن أبا العباس المبرد قال : لو صليتُ
خلف إمام يقرأ « مَا أَنتُمْ بِمُعْصِرِي » و « أَتَقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ » لأخذت
نعلِي ومضيت . قال الزجاج : قراءة حمزة مع ضعفها وقبحها في العربية خطأ عظيم في أصول
أمر الدين ؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لا تحلقوا بآبائكم » فإذا لم يحز الحليف
بغير الله فكيف يجوز بالرحم . ورأيت إسماعيل بن إسحاق يذهب إلى أن الحليف بغير الله
أمر عظيم ، وأنه خاص لله تعالى . قال النحاس : وقول بعضهم « وَالْأَرْحَامَ » قسَمٌ خطأ^(٦)
من المعنى والإعراب ؛ لأن الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم يدل على النصب . وروى
شعبة عن عون بن أبي جحيفة عن المنذر بن جرير عن أبيه قال : « كَأَنَّ عِنْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ حَتَّى جَاءَ قَوْمٌ مِنْ مُضَرَ حُقَاةَ عَرَاءَ » فرأيت وجه رسول الله صلى الله عليه وسلم يتغير
لِمَا رَأَى مِنْ فَاقَتِهِمْ ؛ ثم صلى الظهر وخطب الناس فقال : « يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمْ ،

(١) من ب وج و د و ط . (٢) راجع ج ١٣ ص ٣١٧ . (٣) المهوى والمهواة : ما بين
الحلبين ونحو ذلك . والنقف : الهواء . وقيل : الهواء بين الشيتين ؛ وكل شيء بين وبين الأرض مهوى فهو نقف .
وفي النحاس : « وما بينها والكعب غوط نقائف » والقوط (بفتح النين : التسع من الأرض مع طمانية) .
(٤) في ب و ط وز . « المهذبة » . (٥) وهذه قراءة حمزة . راجع ج ٩ ص ٣٥٧ .
(٦) في ط : عاص لله . (٧) في ب وج و ط وز : كنت .

إلى : «وَالْأَرْحَامَ» ؛ ثم قال : «تَصَدَّقْ رَجُلٌ بِدِينَارِهِ تَصَدَّقَ رَجُلٌ بِدَرَاهِمِهِ تَصَدَّقَ رَجُلٌ بِصَاعِ تَمْرِهِ» وذكر الحديث ^(١) . فمعنى هذا على النصب ؛ لأنه حضهم على صلة أرحامهم . وأيضا فقد صحَّ عن النبي صلى الله عليه وسلم «من كان حَالِفاً فليحلف بالله أو ليصمت» . فهذا ردُّ قول من قال : المعنى أسألك بالله وبالرحم . وقد قال أبو إسحاق : معنى «تَسَاءَلُونَ بِهِ» «يعنى تطلبون حقوقكم به» . ولا معنى للخفض أيضا مع هذا .

قلت : هذا ما وقفت عليه من القول لعلماء اللسان في منع قراءة «وَالْأَرْحَامَ» بالخفض ، واختاره ابن عطية . وردَّه الإمام أبو نصر عبد الرحيم بن عبد الكريم القشيري ، واختار المطف فقال : ومثل هذا الكلام مردود عند أئمة الدين ؛ لأن القراءات التي قرأ بها أئمة القراء ثبتت عن النبي صلى الله عليه وسلم وتواترا يعرفه أهل الصنعة ، وإذا ثبت شيء عن النبي صلى الله عليه وسلم فمن ردَّ ذلك فقد ردَّ على النبي صلى الله عليه وسلم ، واستقيح ما قرأ به ، وهذا مقام محذور ، ولا يقلد فيه أئمة اللغة والنحو ؛ فإن العربية تتلقَّى من النبي صلى الله عليه عليه وسلم ، ولا يشك أحد في فصاحته . وأما ما ذكر من الحديث ففيه نظر ؛ لأنه عليه السلام قال لأبي العُشراء ^(٢) : «وأبيك لو طعنت في خاصرته» . ثم النهي إنما جاء في الحليف بغير الله ، وهذا توسل إلى الغير بحق الرَّحِم فلا نهى فيه . قال القشيري : وقد قيل هذا إقسام بالرحم ، أى اتقوا الله وحقَّ الرحم ؛ كما تقول : أفعل كذا وحقَّ أبيك . وقد جاء في التنزيل : «وَالنَّجْمِ ، وَالطُّورِ ، وَالتِّينِ ، لَعْمَرُكَ» وهذا تكلف .

قلت : لا تكلف فيه فإنه لا يبعد أن يكون «وَالْأَرْحَامَ» من هذا القبيل ، فيكون [أقسم بها] ^(٣) كما أقسم بخلوقاته الدالة على وحدانيته وقدرته تأكيداً لها حتى قرنها بنفسه . والله أعلم .

(١) الرواية في صحيح مسلم كتاب الزكاة «تصدق رجل من ديناره من درهمه من ثوبه من صاع بره من صاع تمره» . وليس فيها تكرار . وهي الرواية ذاتها والسند . (٢) في ب و ط : قرأتها .

(٣) في تهذيب التهذيب : «أبو العُشراء الداري عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم : «لو طعنت في خفذه لأجراك» الحديث في الذكاة . (٤) في ج : الأرحام . (٥) في ب و ج و ط و دوى .

وقه أن يُقسم بما شاء، ويمنع ما شاء، ويبيع ما شاء، فلا يبعد أن يكون قسماً . والعرب
تقسم بالرحم . ويصح أن تكون الباء مرادةً لحذفها كما حذفها في قوله :^(١)

مَشَائِمُ لَيْسُوا مُصْلِحِينَ عَشِيرَةً * وَلَا نَاعِي إِلَّا بَيْنَ غُرَاهُ

بجر وإن لم يتقدم باء . قال ابن الدَّهَّان أبو محمد سعيد بن مبارك : والكوفي يُحيز عطف
الظاهر على المجرور ولا يمنع منه . ومنه قوله :

أَبَكَ أَيْةٌ بِي أَوْ مُصَدِّرٍ * مِنْ حُمْرِ الْحَلَةِ جَائِبٍ حَشُورٍ^(٢)

ومنه : * فَأَذْهَبَ فَمَا يَكُ وَالْأَيَّامُ مِنْ عَجَبٍ

وقول الآخر : * وَمَا بَيْنَهَا وَالْكَفِّ غَوْطٌ تَفَانُفٌ

ومنه : * فَحَسْبُكَ وَالضُّحَاكِ سَيْفٌ مُهَنْدٌ

وقول الآخر :

وَقَدْ رَامَ آفَاقَ السَّمَاءِ فَلَمْ يَجِدْ * لَهُ مَصْعَدًا فِيهَا وَلَا الْأَرْضُ مَقْعَدًا

وقول الآخر :

مَا إِنَّ بَهَا وَالْأُمُورَ مِنْ تَلَفٍ * مَا حُمَّ مِنْ أَمْرِ غِيٍّ وَقَعَا^(٣)

وقول الآخر :

أُمُّ عَلَى الْكَتِيْبَةِ لَسْتُ أَدْرِ * أَحْنَى كَانَ فِيهَا أَمْ سِوَاهَا

فـ«سواها» مجرور الموضع بنى . وعلى هذا حمل بعضهم قوله تعالى : « وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَاشٍ وَمَنْ لَسْتُمْ لَهُ بِرَازِقِينَ »^(٤) فعطف على الكاف والميم . وقرأ عبد الله بن يزيد «وَالْأَرْحَامُ»
بالرفع على الابتداء ، والخبر مقدر ، تقديره : والأرحام أهل أن توصل . ويحتمل أن يكون
إغراء ، لأن من العرب من يرفع المفعول . وأنشد [الفراء]^(٥) :

(١) كذا في الأصول . الأول : لحذفت . بالباء للجهول ناديا .

(٢) أبك : مثل ويك . والتأنيب : الدعاء ؛ يقال : أبكت بالابل إذا صحت بها . والمصدر : الشديد الصدر .
الجائب : المليظ . والحشور : الخفيف . والجلة : المسان ، وأحدها جليل . والشاهد في عطف «المصدر» على

المضمر المجرور دون إعادة الجار . (٣) في جوب وز : أمر غيبة .

(٤) راجع ج ١٠ ص ١٢ (٥) من زوجه وهوى .

إِنْ قَوْمًا مِنْهُمْ عُمَيْرٌ وَأَثَبًا * هُ عُمَيْرٌ وَمِنْهُمْ السَّفَاحُ
لَجَدِّيرُونَ بِالْقَاءِ إِذَا قَا * لَ أَخُو التَّجْدَةِ السَّلَاحُ السَّلَاحُ

وقد قيل : إِنَّ «وَالْأَرْحَامَ» بالنصب عطف على موضع به ؛ لأن موضعه نصب ، ومنه قوله :
* فَلَسْنَا بِالْجِبَالِ وَلَا الْحَدِيدِ^(١) *

وكانوا يقولون : أُنْشِدْكَ بِاللَّهِ وَالزَّحِمَ . والأظهر أنه نصب بإضمار فعل كما ذكرنا .

الثالثة — اتفقت الملة على أن صلة الرحم واجبة وأن قطيعتها محزنة . وقد صرح أن
النبي صلى الله عليه وسلم قال لِأَسْمَاءَ «وَقَدْ سَأَلَنِي [أَصِلْ أُمَّي]» «نَمْ صَلِّ أُمَّكَ» فأمرها بصلتها وهي
كافرة . فلما كيدها دخل الفضل في صلة الكافر ، حتى انتهى الحال بأبي حنيفة وأصحابه فقالوا
بتوارث ذوى الأرحام إن لم يكن عصبه ولا فرض مسعى ، ويُعْتَقُونَ عَلَى مَنْ اشْتَرَاهُمْ مِنْ
ذَوِي رَحِمِهِمْ لِحُرْمَةِ الرَّحِمِ ؛ وَعَصَدُوا ذَلِكَ بِمَا رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :
«مَنْ مَلَكَ ذَا رَحِمٍ مَحْزَمٍ فَهُوَ حَزٌّ» . وهو قول أكثر أهل العلم . روى ذلك عن عمر بن الخطاب
رضي الله عنه وعبد الله بن مسعود ، ولا يعرف لهما مخالف من الصحابة . وهو قول الحسن
البصري وجابر بن زيد وعطاء والشعبي والزهري ، وإليه ذهب الثوري وأحمد وإسحاق .
ولعلمائنا في ذلك ثلاثة أقوال : الأول — أنه مخصوص بالأباء والأجداد . الثاني — الجناحان
يعنى الأخوة . الثالث — كقول أبي حنيفة . وقال الشافعي : لَا يَتَّبِقُ عَلَيْهِ إِلَّا أَوْلَادُهُ
وَأَبَاؤُهُ وَأُمَّهَاتُهُ ، وَلَا يَتَّبِقُ عَلَيْهِ إِخْوَتُهُ وَلَا أَحَدٌ مِنْ ذَوِي قَرَابَتِهِ وَلَحْنَتِهِ . والصحيح الأول
للحديث الذى ذكرناه وأخرجه الترمذي والنسائي . وأحسن طريقه رواية النسائي له ؛ رواه
من حديث ضمرة عن سفيان عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم : «مَنْ مَلَكَ ذَا رَحِمٍ مُحَرَّمٍ فَقَدْ عَنَقَ عَلَيْهِ» . وهو حديث ثابت بنقل العدل
عن العدل ولم يقدح فيه أحد من الأئمة بعلّة توجب تركه ؛ غير أن النسائي قال في آخره :
هَذَا حَدِيثٌ مُنْكَرٌ . وقال غيره : تفرد به ضمرة . وهذا هو معنى المنكر والشاذ في اصطلاح
المحدثين . وضمرة عدل ثقة ، وانفراد الثقة بالحديث لا يضره . والله أعلم .

(١) هذا مجزيت لعقبة الأسدئ ، ومصدره : * معاوى إنا بشر فابحج *

أراد معاوية بن أبي سفيان . شك إليه جود عماله . واصلح : سهل وأرق . (٢) من ز . (٣) من ابن العربي .

الرابعة — واختلفوا من هذا الباب في ذوى المحارم من الرضاة . فقال أكثر أهل العلم لا يدخلون في مقتضى الحديث . وقال شريك القاضى بعقهم . وذهب أهل الظاهر وبعض المتكلمين إلى أن الأب لا يعتق على الابن إذا ملكه ؛ واحتجوا بقوله عليه السلام : " لا يَحْزِي وَلَدٌ وَالِدًا إِلَّا أَنْ يَحِدَّهُ مَمْلُوكًا فَيَشْتَرِيَهُ فَيَعْتِقَهُ " . قالوا : فإذا صحَّ الشراء فقد ثبت الملك ، ولصاحب الملك التصرف . وهذا جهل منهم بمقاصد الشرع ؛ فإن الله تعالى يقول : « وَالَّذِينَ إِحْسَانًا ^(١) » فقد قرن بين عبادته وبين الإحسان للوالدين في الوجوب ، وليس من الإحسان أن يبقى والده في ملكه وتحت سلطانه ؛ فإذا يجب عليه عتقه إما لأجل الملك عملاً بالحديث " فَيَشْتَرِيَهُ فَيَعْتِقَهُ " ، أو لأجل الإحسان عملاً بالآية . ومعنى الحديث عند الجمهور أن الولد لما تسبب إلى عتق أبيه باشرائه نسب الشرع العتق إليه نسبة الإيقاع منه . وأما اختلاف العلماء فيمن يعتق بالملك ، فوجه القول الأول ما ذكرناه من معنى الكتاب والسنة ، ووجه الثاني إلحاق القرابة القريبة المحزومة بالأب المذكور في الحديث ، ولا أقرب للرجل من أبنته فيحمل على الأب ، والأخ يقاربه في ذلك لأنه يُدَلَّى بالأبوة ؛ فإنه يقول : أنا ابن أبيه . وأما القول الثالث فتعلقه حديث صمرة وقد ذكرناه . والله أعلم .

الخامسة — قوله تعالى : ﴿ وَالْأَرْحَامَ ﴾ ^(٢) الرِّحِم اسم لكافة الأقارب من غير فرق بين المحرم وغيره . وأبو حنيفة يعتبر الرِّحِم المحرم في منع الرجوع في الهبة ، ويجوز الرجوع في حق بنى الأعمام مع أن القطيعة موجودة والقرابة حاصلة ؛ ولذلك تعلق بها الإرث والولاية وغيرهما من الأحكام . فاعتبار المحرم زيادة على نص الكتاب من غير مُستند . وهم يرون ذلك نسخاً ، سيما وفيه إشارة إلى التعليل بالقطيعة ، وقد جوزوها في حق بنى الأعمام و [بنى] ^(٣) الأخوال والحالات . والله أعلم .

السادسة — قوله تعالى : ﴿ إِنْ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيًّا ﴾ ^(٤) أى حفيظاً ؛ عن ابن عباس ومجاهد . ابن زيد : علياً . وقيل : « رقياً » حافظاً ؛ قيل : بمعنى فاعل . فالترقيب من صفات الله تعالى ، والترقيب : الحافظ والمنتظر ؛ تقول : رَقَبْتُ أَرْقُبُ رِقَبَةً وَرِقَبَانًا إذا انتظرت .

(١) في جودوط : وكان شريك القاضى بعقهم . (٢) راجع ج ١٠ ص ٢٣٦ .

(٣) في ب : من . (٤) في ب وجودوط : رى .

وَالْمَرْقَبُ : المكان العالى المشرف ، يقف عليه الرقيب . والزقيب : السهم الثالث من السبعة التى لما أنصبا^(١) . ويقال : إن الرقيب ضرب من الحيات ، فهو لفظ مشترك . والله أعلم .

قوله تعالى : وَءَاتُوا الْيَتَامَىٰ أَمْوَالَهُمْ^ط وَلَا تَبَدَّلُوا الْخَيْرِ بِالْأَطْيَبِ^ط وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَىٰ أَمْوَالِكُمْ^ج إِنَّهُ كَانَ حُوبًا كَبِيرًا ﴿٤﴾

فيه خمس مسائل :

الأولى قوله تعالى : (وَءَاتُوا الْيَتَامَىٰ أَمْوَالَهُمْ) وأراد باليتامى الذين كانوا أيتاما ، كقوله : «وَأَلْقِ السَّحْرَةَ سَاجِدِينَ»^(٢) ولا يصح رمع السجود ، فكذلك لا يَتَمَّ مع البلوغ . وكان يقال للنبي صلى الله عليه وسلم : «يَتِيمُ أبى طالب» استصحابا لما كان . «وَأَتُوا» أى أعطوا . والإيتاء الإعطاء . ولفلان «أَتُوْا» أى عطاء . أبو زيد : أَتَوْتُ الرجل أَتُوهُ إِتَاوَةً ، وهى الرِّشوة . واليتيم من لم يبلغ الحُلُم ، وقد تقدّم فى «البقرة»^(٣) . ومستوفى . وهذه الآية خطاب للأولياء والأوصياء . نزلت - فى قول مقاتل والكلبي - فى رجل من غطفان [كان معه] مال كثير لأخ له يتيما ، فلما بلغ اليتيم طلب المال فمنعه عمه ، فنزلت ، فقال العم : نموذ بالله من الحُوب الكبير ! وردّ المال . فقال النبي صلى الله عليه وسلم : «من يوق شح نفسه ورجع به هكذا فإنه يحل داره»^(٤) . فبنى جنته . فلما قبض التقي المال أنفقه فى سبيل الله ، فقال عليه السلام : «ثبت الأجر وبقى الوزر» . فقيل : كيف يا رسول الله ؟ فقال : «ثبت الأجر للغلام وبقى الوزر على والده»^(٥) لأنه كان مشركا .

الثانية - وإيتاء اليتامى أموالهم يكون بوجهين : أحدهما - إجراء الطعام والكسوة ما دامت الولاية ؛ إذ لا يمكن إلا ذلك لمن لا يستحق الأخذ الكلّى والاستبداد كالصغير والسفيه الكبير . الثانى - الإيتاء بالتمكّن وإسلام المال إليه ، وذلك عند الابتلاء والإرشاد ،

(١) وهى : الفداء ، الثَّوَم ، الرقيب ، المجلس ، النافز ، المسبل ، الممل . راجع ج ٣ ص ٥٨

(٢) راجع ج ٧ ص ٢٦٠ (٣) لحديث «لا يتم بعد احتلام» . (٤) راجع ج ٢ ص ١٤

(٥) فى بوجوطوى . (٦) الحرب : الإثم .

وتكون تسميته مجازاً، المعنى : الذى كان يتيماً ، وهو استصحاب الاسم ؛ كقوله تعالى :
 « وَأَتَى السَّحْرَةَ سَاجِدِينَ » أى الذين كانوا سحرة . وكان يقال للنبي صلى الله عليه وسلم :
 « يتيم أبى طالب » . فإذا تحقق الولي- رشده حرم عليه إمساك ماله عنه وكان عاصياً . وقال
 أبو حنيفة : إذا بلغ نحسا وعشرين سنة أُعطي ماله كله على كل حال ، لأنه يصير جذاً .

قلت : لما لم يذكر الله تعالى فى هذه الآية إيناس الرشيد وذكره فى قوله تعالى :
 « وَابْتُلُوا الْيَتَامَى حَتَّى إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ فَإِنْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ » . قال
 أبو بكر الرازى الحنفى فى أحكام القرآن : لما لم يقيد الرشيد فى موضع وقيد فى موضع وجب
 استمالمها ، فأقول : إذا بلغ نحسا وعشرين سنة وهو سفيه لم يؤنس منه الرشيد ، وجب دفع المال
 إليه ، وإن كان دون ذلك لم يجب ، عملاً بالآيتين ^(١) . وقال أبو حنيفة : لما بلغ [رشده] ^(٢)
 صار يصلح أن يكون جذاً فإذا صار يصلح أن يكون جذاً فكيف يصح إمطؤه المال
 بعة اليتيم وباسم اليتيم ؟ ! وهل ذلك إلا فى غاية البعد ؟ . قال ابن العربى : وهذا باطل
 لا وجه له ؛ لاسيما على أصله الذى يرى المقدرات لا تثبت قياساً وإنما تؤخذ من جهة النص ،
 وليس فى هذه المسألة . وسيأتى ما للعلماء فى المجر إن شاء الله تعالى .

الثالثة - قوله تعالى : (وَلَا تَبْدُلُوا الْخَيْثَ بِالطَّيِّبِ) أى لا تبدلوا الشاة السمينة
 من مال اليتيم بالهزيلة ، ولا الدرهم الطيب بالزيف . وكانوا فى الجاهلية لعدم الدين لا يتحرجون
 عن أموال اليتامى ، فكانوا يأخذون الطيب والجيد من أموال اليتامى ويبدلونه بالردىء من
 أموالهم ، ويقولون : أسم باسم ورأس برأس ؛ فنهاهم الله عن ذلك . هذا قول سعيد بن المسيب
 والزهرى والسدى والضحاك وهو ظاهر الآية . وقيل : المعنى لا تأكلوا أموال اليتامى
 وهى محزنة خبيثة وتدعوا الطيب وهو مالكم . وقال مجاهد وأبو صالح وبازان : لا تتعجلوا
 أكل الخبيث من أموالهم وتدعوا انتظارا الرزق الحلال من [عند] ^(٤) الله . وقال ابن زيد :

(١) راجع أحكام الجصاص ج ١ ص ٤٨٩ ، وج ٢ ص ٤٩ فى اختلاف العبارة .

(٢) من بوى وط . وفى غيرها : أشده . (٣) فى أره : يصلح . (٤) من بوى وطوى وز .

كان أهل الجاهلية لا يؤزنون النساء والصبيان ويأخذ الأكبر الميراث . عطاء : لا ترجع على يديك الذى عندك وهو غير صغير . وهذان القولان خارجان عن ظاهر الآية ؛ فإنه يقال : تبدل الشيء بالشيء أى أخذه مكانه . ومنه البَدَل .

الرابعة - قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ إِلَىٰ أَمْوَالِكُمْ ﴾ قال مجاهد : وهذه الآية ناهية عن الخلط فى الإنفاق ؛ فإن العرب كانت تخلط نفقتها بنفقة أيتامها فنهوا عن ذلك ، ثم نسخ بقوله « وَإِنْ تَحَالَطُوا فَإِخْوَانُكُمْ » . وقال ابن فورك عن الحسن : تأول الناس فى هذه الآية النهى عن الخلط فأجنبوه من قبل أنفسهم نخفف عنهم فى آية البقرة . وقالت طائفة من المتأخرين : إن « إِلَىٰ » بمعنى مع ، كقوله تعالى : « مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ » . وأنشد القتيبي :

يُسَدُّونَ أَبْوَابَ الْقِبَابِ بِضُمِّرٍ * إِلَىٰ عُنَىٰ مُسْتَوْتِقَاتِ الْأَوَاصِرِ ^(١)

وليس بجيد . وقال الخدّاق : « إِلَىٰ » على بابها وهى تتضمن الإضافة ، أى لا تضيفوا أموالهم وتضموها إلى أموالكم فى الأكل . فهؤا أن يتقدوا أموال اليتامى كأموالهم فيستسلطوا عليها بالأكل والانتفاع .

الخامسة - قوله تعالى : ﴿ إِنَّهُ كَانَ حُبًّا كَبِيرًا ﴾ « إِنَّهُ » أى الأكل . « كَانَ حُبًّا كَبِيرًا » أى إنما كبيرا ؛ عن ابن عباس والحسن وغيرهما . يقال : حَابَّ الرجل يَحُوبُ حَوْبًا إذا أئِم . وأصله الزجر للإبل ؛ فسمى الإثم حَوْبًا ؛ لأنه يُزَجَرُ عنه وبه . ويقال فى الدعاء : اللهم أغفر حَوْبِي ؛ أى إثمى . والحَوْبَةُ أيضا الحاجة . ومنه فى الدعاء : إليك أرفع حَوْبِي ؛ أى حاجتى . والحُوبُ الوحشة ؛ ومنه قوله عليه السلام لأبى أيوب : « إن طلاق أم أيوب لحُوبٌ » . وفيه ثلاث لغات « حُوبًا » بضم الحاء وهى قراءة العامة ولغة أهل الحجاز . وقرأ الحسن « حَوْبًا » بفتح الحاء . وقال الأخفش : وهى لغة تميم . مقاتل : لغة الحبش .

(١) فى ب وجوى وطوه : خارج . (٢) راجع ج ٣ ص ٦٢ (٣) راجع ج ١٨ ص ٨٩

(٤) البيت لسلمة بن الحرشب يصف الحبل ؛ يريد خيلا ربطت بأفئتهم . والعن : كنف سترت بها الخيل من الريح والبرد ، والأواصر : الأواشى والأوارى واحداً آصرة ، وهو حبل يذفن فى الأرض ويبرز منه كالمررة تشد إليه الدابة . (عن اللسان مادى أمر وأخا) .

والحُبُّ المصدر، وكذلك الحَيَابَةُ . والحُبُّ الاسم . وقرأ ابنُ بن كعب «حَابًا» على المصدر مثل القَالِ . ويموز أن يكون اسما مثل الزاد . والحَوَابُ (بهمزة بعد الواو) : المكان الواسع . والحَوَابُ ماءٌ أيضا . ويقال : ألحق الله به الحَوَابَةُ أى المسكنة والحاجة؛ ومنه قولهم : بات بِحَيَّةٍ سوء . وأصل الياء الواو . وتحَوَّبَ فلان أى تعبد وألقى الحَوَّبَ عن نفسه . والتَحَوَّبَ أيضا التحزن . وهو أيضا الصباح الشديد؛ كالزجر، وفلان يتَحَوَّبُ من كذا أى يتوجع وقال طُفَيْل :

فَذُقُوا كَمَا ذُقْنَا غَدَاةَ مُحْجِرٍ ^(١) • مِنْ الْفَيْظِ فِي أَكْبَادِنَا وَالتَّحَوُّبِ ^(٢)

قوله تعالى : وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَى فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبْعَ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ذَلِكَ أَدْنَى أَلَّا تَعُولُوا ﴿٤١﴾
فيه أربع عشرة مسألة :

الأولى - قوله تعالى : (وَإِنْ خِفْتُمْ) شرط، وجوابه «فَانكِحُوا» . أى إن خفتم ألا تعدلوا في مهورهن وفي النفقة عليهن (فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ) أى غيرهن . وروى الأئمة واللفظ لمسلم عن عروة بن الزبير عن عائشة في قول الله تعالى «وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَى فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبْعَ» قالت : يا ابن أختي هي اليتيمة تكون في حجر وليها تشاركه في ماله فيعجبها ما لها وجهها فيريد وليها أن يتزوجها من غير أن يقسط في صداقها فيعطيتها مثل ما يعطيها غيره، فنهوا أن ينكِحوهن إلا أن يقسطوا لمن ويبلغوا بهن أعلى ستهن من الصداق وأمروا أن ينكِحوها ما طاب لهم من النساء سواهن . وذكر الحديث . وقال ابن خُوَيزِمَةَ مَنَادٌ : ولهذا قلنا إنه يجوز أن يشتري الوصي من مال اليتيم نفسه، ويبيع من نفسه من غير محاباة . وللوكل النظر فيما اشترى ويكفه لنفسه أو يباع منها . وللسلطان النظر فيما يفعله الوصي من ذلك . فأما الأب فليس لأحد عليه نظر ما لم تظهر عليه المحاباة فيعرض عليه

السلطان حينئذ؛ وقد مضى في « البقرة »^(١) القول في هذا . وقال الضحاك والحسن وغيرهما : إن الآية ناسخة لما كان في الجاهلية وفي أول الإسلام؛ من أن للرجل أن يترج من الحرائر ما شاء، فقصرتهن الآية على أربع . وقال ابن عباس وابن جبير وغيرهما : المعنى وإن خفتم ألا تقسطوا في اليتامى فكذلك خافوا في النساء؛ لأنهم كانوا يتخرجون في اليتامى ولا يتخرجون في النساء و«خِفْتُمْ» من الأضداد؛ فإنه يكون المخوف منه معلوم الوقوع، وقد يكون مظنوناً؛ فلذلك اختلف العلماء في تفسير هذا الخوف . فقال أبو عبيدة : « خِفْتُمْ » بمعنى أبغضتم . وقال آخرون : « خِفْتُمْ » ظننتم . قال ابن عطية : وهذا الذي اختاره الحذاق ، وأنه على بابه من الظن لا من اليقين . التقدير من غلب على ظنه التقصير في القسط لليتيمة فليعدل عنها . و« تقسطوا » معناه تعدلوا . يقال : أقسط الرجل إذا عدل . وقسط إذا جار وظلم صاحبه . قال الله تعالى : « وَأَمَّا الْقَاسِطُونَ فَكَانُوا لِجَهَنَّمَ حَطَبًا »^(٢) يعني الجائرون . وقال عليه السلام : « المقسطون في الدين على منابر من نور يوم القيامة » يعني العادلين . وقرأ ابن وثاب والنخعي « تقسطوا » بفتح التاء من قسط على تقدير زيادة « لا » كأنه قال : وإن خفتم أن تجوروا .

الثانية - قوله تعالى : (فَأَنكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ) إن قيل : كيف جاءت « ما » للآدميين وإنما أصلها لما لا يعقل؛ فعنه أجوبة خمسة : الأول - أن « من » و« ما » قد يتماقبان ؛ قال الله تعالى : « وَالسَّمَاءَ وَمَا بَنَاهَا »^(٣) أى ومن بناها . وقال « فَنَهَمُ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى أَرْبَعٍ »^(٤) . فإلهنا لمن يعقل ومن النساء؛ لقوله بعد ذلك « مِنَ النِّسَاءِ » مبيناً لمبهم . وقرأ ابن أبي عملة « مَنْ طَابَ » على ذكر من يعقل . الثاني - قال البصريون : « ما » تقع للنوع كما تقع لما لا يعقل يقال : ما عندك ؟ فيقال : ظريف وكريم . فالمعنى فأنكحوا الطيب من النساء؛ أى الحلال، وما حرمه الله فليس بطيب . وفي التزويل « وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ »^(٥) فأجابه موسى على وفق ما سأل؛ وسيأتي . الثالث - حكى بعض الناس أن « ما » في هذه الآية ظرفية، أى مادمت تستحسنون

(١) راجع ج ٣ ص ٦٢ . (٢) راجع ج ١٩ ص ١٥ . (٣) راجع ج ٢٠ ص ٧٤ .

(٤) راجع ج ١٢ ص ٢٩١ . (٥) راجع ج ١٣ ص ٩٨ .

النكاح . قال ابن عطية : وفي هذا المترع ضعف . جواب رابع — قال الفراء : « ما » ههنا مصدر . وقال النحاس : وهذا بعيد جدا ؛ لا يصح فانكحوا الطيبة . قال الجوهري : طاب الشيء يطيب طيبةً وتطيّابا . قال علقمة :

• كَانَ تَطْيَابًا بِهَا فِي الْأَنْفِ مَشْمُومٌ ^(١) •

جواب خامس — وهو أن المراد بما هنا العقد ؛ أى فانكحوا نكاحا طيبا . وقراءة ابن أبي قُبَلَةَ تَرَدَّدَ هذه الأفعال الثلاثة . وحكى أبو عمرو بن العلاء أن أهل مكة إذا سمعوا الرد قالوا : سبحان ما مسّيح له الرد . أى سبحان مَنْ سَبَّحَ له الرد . ومثله قولهم : سبحان ما سحركُنْ لنا . أى من سحركُنْ . وأنفق كل من يُعَانِي العلومَ على أن قوله تعالى « وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَى » ليس له مفهوم ؛ إذ قد أجمع المسلمون على أن من لم يخفِ القسْطَ في اليتامى له أن ينكح أكثر من واحدة : اثنتين أو ثلاثا أو أربعا كن خاف . فدلّ على أن الآية نزلت جوابا لمن خاف ذلك ، وأن حكما أعم من ذلك .

الثالثة — تعلق أبو حنيفة بهذه الآية في تجويزه ^(٢) نكاح اليتيمة قبل البلوغ . وقال : إنما تكون يتيمة قبل البلوغ ، وبعد البلوغ هي امرأة مطلقة لا يتيمة ؛ بدليل أنه لو أراد البالغة لما نهى عن حطّها عن صداق مثلها ؛ لأنها تختار ذلك فيجوز إجماعا . وذهب مالك والشافعي والجمهور من العلماء إلى أن ذلك لا يجوز حتى تبلغ وتستأمر ؛ لقوله تعالى : « وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ » والنساء اسم ينطلق على الجبار كالرجال في الذكور ، وآسم الرجل لا يتناول الصغير ؛ فكذلك اسم النساء ، والمرأة لا يتناول الصغيرة . وقد قال : « فِي يَتَامَى النِّسَاءِ » والمراد به هناك اليتامى هنا ؛ كما قالت عائشة رضی الله عنها . فقد دخلت اليتيمة الكبيرة في الآية فلا تُزَوَّج إلا بإذنها ، ولا تُنكح الصغيرة إذ لا إذن لها ، فإذا بلغت جاز نكاحها لكن لا تُزَوَّج إلا بإذنها . كما رواه الدارقطني من حديث محمد بن إسحاق عن نافع عن ابن عمر قال : زوّجني خالي قدامة بن مَطْعُون بنت أخيه عثمان بن مظعون ، فدخل المغيرة بن شعبه على أمها ، فأرغبها في المال وخطبها إليها ، فرفع شأنها إلى النبي صلى الله عليه وسلم . هذا مجزئ ، ومدره : * يجهل أترجة نضج العير بها * (٢) كذا في « وطي » .

عليه وسلم فقال قدامة : يا رسول الله أبنه أنى وأنا وصى أيها ولم أقصر بها ، زوجتها من قد علمت فضله وقربته . فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : "إنها يتيمة واليتيمة أولى بأمرها" فترعت منى وزوجها المغيرة بن شعبة . قال الدارقطني : لم يسمعه محمد بن إسحاق من نافع ، وإنما سمعه من عمر بن حسين عنه . ورواه ابن أبي ذئب عن عمر بن حسين عن نافع عن عبد الله بن عمر : أنه تزوج بنت خاله عثمان بن مظعون قال : فذهبت أمها إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت : إن ابنتي تكره ذلك . فأمره النبي صلى الله عليه وسلم أن يفارقها ففارقها . وقال : "ولا تنكحوا اليتامى حتى تستأمروهم فإذا سكتن فهو إذنهما" . فتزوجها بعد عبد الله المغيرة بن شعبة . فهذا يرد ما يقوله أبو حنيفة من أنها إذا بلغت لم تحتاج إلى ولي ، بناء على أصله في عدم اشتراط الولي في صحة النكاح . وقد مضى في « البقرة » ذكره ؛ فلا معنى لقولهم : إن هذا الحديث محمول على غير البالغة لقوله "إلا بإذنها" فإنه كان لا يكون لذكر اليتيم معنى والله أعلم .

الرابعة — وفي تفسير عائشة للآية من الفقه ما قال به مالك من صدق المثل ، والرد إليه فيما فسد من الصداق ووقع الغبن في مقداره ؛ لقولها : بأدى من سنة صداقها . فوجب أن يكون صداق المثل معروفا لكل يصنف من الناس على قدر أحوالهم . وقد قال مالك : للناس منائح عُرِفَتْ لهم وعُرِفُوا لها . أى صدقات وأكفاء . وسئل مالك عن رجل زوج أبنته [غنية] من ابن أخ له فقير فأعترضت أمها فقال : إني لأرى لها في ذلك متكلما . فسوّغ لها في ذلك الكلام حتى يظهر هو من نظره ما يسقط اعتراض الأم عليه . وروى « لا أرى » بزيادة الألف والأوّل أصح . وجائز لغير اليتيمة أن تنكح بأدى من صداق مثلها ؛ لأن الآية إنما خرجت في اليتامى . هذا مفهومها وغير اليتيمة بخلافها .

الخامسة — فإذا بلغت اليتيمة وأقسط الولي في صداقها جازله أن يتزوجها ، ويكون هو النكاح والمنكح على ما فسرته عائشة . وبه قال أبو حنيفة والأوزاعي والثوري وأبو ثور ، وقاله من التابعين الحسن وربيعة ، وهو قول الليث . وقال زفر والشافعي :

لا يجوز له أن يتزوجها إلا بإذن السلطان، أو يزوجه من ولي لها هو أقعد بها منه؛ أو مثله في القعد^(١)؛ وأما أن يتولى طرف العقد بنفسه فيكون ناكحا منكحا فلا . واحتجوا بأن الولاية شرط من شروط العقد لقوله عليه السلام : " لا نكاح إلا بولي وشاهدي عدل " . فتعديد النكاح والمنكح والشهود واجب ؛ فإذا اتحد اثنان منهم سقط واحد من المذكورين . وفي المسألة قول ثالث ، وهو أن تجعل أمرها إلى رجل يزوجه منته . روى هذا عن المغيرة ابن شعبة ، وبه قال أحمد ، ذكره ابن المنذر .

السادسة - قوله تعالى : ﴿ مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ ﴾ معناه ما حلّ لكم ؛ عن الحسن وأبن جبير وغيرهما . واكتفى بذكر من يجوز نكاحه ؛ لأن المحرمات من النساء كثير . وقرا ابن إسحاق والبخاري ومحمد بن حمزة « طاب » « بالإمالة » وفي مصحف أبي « طيب » بالياء ؛ فهذا دليل الإمالة . « مِنَ النِّسَاءِ » دليل على أنه لا يقال نساء إلا لمن بلغ الحلم . وواحد النساء نسوة ، ولا واحد لنسوة من لفظه ، ولكن يقال امرأة .

السابعة - قوله تعالى : ﴿ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ ﴾ وموضعها من الإعراب نصب على البدل من « ما » وهي نكرة لا تنصرف ؛ لأنها معدولة وصفة ؛ كذا قال أبو علي . وقال الطبري : هي معارف ؛ لأنها لا يدخلها الألف واللام ، وهي بمنزلة عُمر في التعريف ؛ قاله الكوفي . وخطأ الزجاج هذا القول . وقيل : لم ينصرف ؛ لأنه معدول عن لفظه ومعناه ، فأحاد معدول عن واحد واحد ، ومثنى معدولة عن اثنين اثنين ، وثلاث معدولة عن ثلاثة ثلاثة ، ورباع عن أربعة أربعة . وفي كل واحد منها لفتان : فُعَالٌ ومَفْعَلٌ ؛ يقال أحاد وموحد وثناء ومثنى وثلاث ومثلث ورباع وصرح ، وكذلك إلى معشر وعشار . وحكى أبو إسحاق التلعليقي لغة ثالثة : أحد ومثنى وثلاث ورباع مثل عُمر ووَزَرَ . وكذلك قرأ النخعي في هذه الآية . وحكى المهدوي عن النخعي وابن وثاب « ثَلَاثَ وَرُبْعَ » بغير ألف في رُبْع فهو مقصور من رباع استخفافا ؛ كما قال :

(١) أقعد : أقرب إلى الجد الأكبر . (٢) القعد (بضم القاف وفتح الدال وضمة الهاء) أهلك القرابة في النسب .

(٣) في ١ : قال .

أَقْبَلَ سَيْلٌ جَاءَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ • يَمْحِدُ حَرْدَ الْجَنَةِ الْمِفْلَةِ^(١)

قال الثعلبي: ولا يزداد من هذا البناء على الأربع إلا يَبْتُ جَاءَ عَنْ الْكَيْتِ :

فَلَمْ يَسْتَرِيحْ حَتَّى رَمَى • سَتَ فَوْقَ الرِّجَالِ خِصَالًا عَشَارًا

يعنى طعن عشرة . وقال ابن الدَّهَّان : وبعضهم يقف على المسموع وهو من أَحَادٍ إِلَى رُبَاعٍ ولا يعتبر بالبيت لشدوذه . وقال أبو عمرو بن الحاجب : ويقال أَحَادٌ وَمَوْحَدٌ وَثَنَاءٌ وَمَتْنِي وَثَلَاثٌ وَمَثَلَتْ وَرُبَاعٌ وَمَرَّعٌ . وهل يقال فيما عداه إلى التسعة أو لا يقال ؟ فيه خلاف أحسبها أنه لم يثبت . وقد نص البخاري في صحيحه على ذلك .

وكونه معدولا عن معناه أنه لا يستعمل في موضع تستعمل فيه الأعداد غير المعدولة ؛ تقول : جاءني اثنان وثلاثة ، ولا يجوز مَتْنِي وَثَلَاثٌ حَتَّى يَتَقَدَّمَ قَبْلَهُ جَمْعٌ ، مثل جاءني القوم أَحَادٌ وَثَنَاءٌ وَثَلَاثٌ وَرُبَاعٌ مِنْ غَيْرِ تَكَرَّرَ . وهى في موضع الحال هنا وفي الآية ، وتكون صفة ؛ ومثال كون هذه الأعداد صفةً بَيِّنٌ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : « أُولَى أَجْنَحَةٍ مَتْنِي وَثَلَاثٌ وَرُبَاعٌ » [فهى] صفةٌ لِلْأَجْنَحَةِ [وهى] نَكْرَةٌ . وقال ساعدة بن جُوَيْة^(٢) : وَلَكِنَّمَا أَهْلُ بَوَادٍ أُنِيسُهُ * ذُنَابٌ تَبْنِي النَّاسَ مَتْنِي وَمَوْحَدٌ^(٣) وَأَنْشَدَ الْفَرَزَّادُ :

قَتَلْنَا بِهِ مِنْ بَيْنِ مَتْنِي وَمَوْحَدٍ • بَارِبَةُ مِنْكُمْ وَأَخْرَ خَامِسٍ^(٤)

فوصف ذنابا وهى نكرة بمنى وموحد ، وكذلك بيت الفراء ؛ أى قتلنا به ناسا ، فلا تنصرف إذا هذه الأسماء في معرفة ولا نكرة . وأجاز الكسائي والفراء صرفه في العدد على أنه نكرة . وزعم الأخفش أنه إن سمي به صرفه في المعرفة والنكرة ؛ لأنه قد زال عنه العدل .

(١) حرد يمحرد بالكسر حردا : قصد . (٢) راجع ج ١٤ ص ٣١٩ . (٣) من ب و ج وط و ز . (٤) تبني الناس : نطلبهم . (٥) الذى في معاني القرآن الفراء : وإن الفلام المستهام بذكره • قتلنا به من بين متى وموحد باربطة منكم وأخر خامس • وسادع الإظلام في ربح سبد كذا في شرح التسهيل .

الثامنة - أعلم أن هذا العدد مثنى وثلاث ورباع لا يدل على إباحة تسع ، كما قاله من بعد فهمه للكتاب والسنة ، وأعرض عما كان عليه سلف هذه الأمة ، وزعم أن الواو جامعة ؛ وعضد ذلك بأن النبي صلى الله عليه وسلم تكح تسعا ، وجمع بينهما في عصمته . والذي صار إلى هذه الجهالة ، وقال هذه المقالة الرافضة وبعض أهل الظاهر ؛ بفعلوا مثنى مثل اثنين ، وكذلك ثلاث ورباع . وذهب بعض أهل الظاهر أيضا إلى أقبح منها ، فقالوا بإباحة الجمع بين ثمان عشرة ؛ تمسكا منه بأن العدل في تلك الصيغ يفيد التكرار والواو للجمع ؛ بفعل مثنى بمعنى اثنين اثنين وكذلك ثلاث ورباع . وهذا كله جهلٌ باللسان والسنة ، ونخالفه لإجماع الأمة ؛ إذ لم يسمع عن أحد من الصحابة ولا التابعين أنه جمع في عصمته أكثر من أربع . وأخرج مالك في موطنه ، والنسائي والدارقطني في سننهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لقيلان بن أمية الثقيفي وقد أسلم وتحتة عشر نسوة : "أختر منهن أربعا وفارق سائرهن". وفي كتاب أبي داود عن الحارث بن قيس قال : أسلمتُ وعندى ثمان نسوة ، فذكرت ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال : "أختر منهن أربعا". وقال مقاتل : إن قيس بن الحارث كان عنده ثمان نسوة حرائر ؛ فلما نزلت هذه الآية أمره رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يطلق أربعا ويمسك أربعا . كذا قال : «قيس بن الحارث» ، والصواب أن ذلك كان حارث بن قيس الأسدي كما ذكر أبو داود . وكذا روى محمد بن الحسن في كتاب السير الكبير : أن ذلك كان حارث ابن قيس ، وهو المعروف عند الفقهاء . وأما ما أبيع من ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فذلك من خصوصياته ؛ على ما يأتي بيانه في «الأحزاب»^(٢) . وأما قولهم : إن الواو جامعة ؛ فقد قيل ذلك ، لكن الله تعالى خاطب العرب بأفصح اللغات . والعرب لا تدع أن تقول تسعة وتقول اثنين وثلاثة وأربعة . وكذلك تستقيح ممن يقول : أعط فلانا أربعة ستة ثمانية ، ولا يقول ثمانية عشر . وإنما الواو في هذا الموضع بدل ؛ أي انكحوا ثلاثا بدلا من مثنى ، ورباع بدلا من ثلاث ؛ ولذلك عطف بالواو ولم يعطف بأو . ولو جاء بأو لجاز ألا يكون لصاحب المثنى ثلاث ، ولا لصاحب الثلاث رباع . وأما قولهم : إن مثنى تقتضي اثنين ، وثلاث ثلاثة ،

(١) في : • بهذه .

(٢) راجع ج ١٤ ص ٢١٢

ورباع أربعة، فتحكم بما لا يوافقهم أهل اللسان عليه، وجهالة منهم. وكذلك جهل الآخرين؛
 بأن منى تقتضى اثنين اثنين، وثلاث ثلاثة ثلاثة، ورباع أربعة أربعة، ولم يعلموا أن اثنين
 اثنين، وثلاثا ثلاثا، وأربعا أربعة، وحصر للعدد. ومنى وثلاث ورباع بخلافها. ففى العدد
 المعدول عند العرب زيادة معنى ليست فى الأصل؛ وذلك أنها إذا قالت: جاءت الخيل
 منى، إنما تعنى بذلك اثنين اثنين؛ أى جاءت مزدوجة. قال الجوهري: وكذلك معدول
 العدد. وقال غيره: إذا قلت جاءنى قوم منى أو ثلاث أو أحاد أو عشار، فإنما تريد أنهم
 جاءوك واحدا واحدا، أو اثنين اثنين، أو ثلاثة ثلاثة، أو عشرة عشرة، وليس هذا المعنى
 فى الأصل؛ لأنك إذا قلت جاءنى قوم ثلاثة ثلاثة، أو قوم عشرة عشرة، فقد حصرت عدة
 القوم بقولك ثلاثة عشرة. فإذا قلت جاءونى رُباع وثنا فلم تحصر عدتهم. وإنما تريد أنهم
 جاءوك أربعة أربعة أو اثنين اثنين. وسواء كثر عددهم أو قل فى هذا الباب، فقصهم كل
 صيغة على أقل ما تقتضيه بزعمه تحكم.

وأما اختلاف علماء المسلمين فى الذى يتزوج خمسة وعنده أربع وهى :

التاسعة — فقال مالك والشافعى: عليه الحد إن كان عالما. وبه قال أبو ثور.

وقال الزهري: يُرجم إذا كان عالما، وإن كان جاهلا أدنى الحدين الذى هو الجلد، ولها

مهرها ويفرق بينهما ولا يجتمعان أبدا. وقالت طائفة: لا حد عليه فى شيء من ذلك.

هذا قول النعمان. وقال يعقوب ومحمد: يُحد فى ذات المخزم ولا يحد فى غير ذلك من النكاح.

وذلك مثل أن يتزوج مجوسية أو خمسة^(٢١) فى عُقدة أو تزوج^(٢٢) [منعة] أو تزوج بغير شهود، أو أمة^(٢٣)

تزوجها بغير إذن مولاه. وقال أبو ثور: إذا علم أن هذا لا يحل له يجب أن يحد فيه كله

إلا التزوج بغير شهود. وفيه قول ثالث قاله النخعي فى الرجل ينكح الخامسة متعمدا قبل

أن تنقضى عدة الرابعة من نسائه: جلد مائة ولا يُنقى. فهذه فتيا علمائنا فى الخامسة على^(٢٤)

ما ذكره ابن المنذر فكيف بما فوقها.

(١) فى ١: جهله الآخرون لأن الخ. (٢) فى ج: أوستة أو خمسة. (٣) كذا فى ط

وجرب وزوجه. وفى ١: ممتدة. ولله أحق. (٤) فى ط وب وجوى: علماء المسلمين.

العاشرة - ذكر الزبير بن بكار حدثني إبراهيم الحزامي عن محمد بن معن النيفاري قال :
أت امرأة إلى عمر بن الخطاب رضى الله عنه ، فقالت : يا أمير المؤمنين ، إن زوجي يصوم
النهار ويقوم الليل وأنا أكره أن أشكوه ، وهو يعمل بطاعة الله عز وجل . فقال لها : نعم
الزوج زوجك . فجعلت تكثر عليه القول و[هو] يكثر عليها الجواب . فقال له كعب^(٣) الأسدى :
يا أمير المؤمنين ، هذه المرأة تشكو زوجها في مباحثته إياها عن فراشه . فقال عمر : كما فهمت
كلامها فأقض بينهما . فقال كعب : على زوجها ، فأثني به فقال له : إن أمرأتك هذه
تشكوك . قال : أفى طعام أم شراب ؟ قال لا . فقالت المرأة :

يايها القاضي الحكيم رشده * ألمي خليلي عن فراشي مسجده
زهده في مضجعي تعبده * فأقض القضا كعب ولا تردده
نهاره وليله ما يرقده * فليست في أمري النساء أحده

فقال زوجها :

زهدني في فرشها وفي المجل^(٤) * أنى أمرؤ أذهلني ما قد نزل
في سورة النحل وفي السبع الطول^(٥) * وفي كتاب الله تخويف جلل

فقال كعب :

إن لها عليك حقاً يا رجل * نصيبها في أربع لمن عقل
* فأعطها ذاك ودع عنك الليل

ثم قال : إن الله عز وجل قد أحل لك من النساء مثنى وثلاث ورباع ، فلك ثلاثة أيام
وليالين تعبد فيهن ربك . فقال عمر ، والله ما أدرى من أى أمرينك أعجب ؟ أم من فهمك
أمرهما أم من ححك بينهما ؟ أذهب فقد وليتك قضاء البصرة . وروى أبو هذبة إبراهيم

(١) في بوط : نعم الرجل . (٢) من بوط وهوز . (٣) هو كعب بن سوار الأزدى .
راجع أسد الغابة . (٤) المجل : جمع جملة ففتحين ؛ وهى بيت يزين للعروس باللياب والأسرة والسنور .
(٥) السبع الطول من سور القرآن وهى البقرة وآل عمران والنساء والمائدة والأنعام والأعراف واختلفوا
في السابعة فمنهم من قال براءة والأفعال عددها سورة واحدة ، ومنهم من جعلها سورة يونس . والطول جمع الطول .
وفى ب و ج و ز وه : النمل بدل النحل .

ابن هُدبة حدثنا أنس بن مالك قال : أنت النبي صلى الله عليه وسلم امرأة تستعدي زوجها ، فقالت : ليس لي ما للنساء ؛ زوجي يصوم الدهر . قال : " لك يوم وله يوم ، للعبادة يوم وللراة يوم " .

الحادية عشرة — قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً ﴾ قال الضحاك وغيره : في الميل والمحبة والجماع والعشرة والقسم بين الزوجات الأربع والثلاث والأثنين ، « فواحدة » . فمنع من الزيادة التي تؤدي إلى ترك العدل في القسم وحسن العشرة . وذلك دليل على وجوب ذلك ، والله أعلم . وقرئت بالرفع ، أى فواحدة فيها كفاية أو كافية . وقال الكسائي : فواحدة تنفع . وقرئت بالنصب بإضمار فعل ، أى فأنكحوا واحدة .

الثانية عشرة — قوله تعالى : ﴿ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ﴾ يريد الإمام . وهو عطف على « فَوَاحِدَةً » أى إن خاف ألا يعدل في واحدة فما ملكت يمينه . وفي هذا دليل على الآحق لملك اليمين في الوطء ولا القسم ؛ لأن المعنى « فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا » في القسم « فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ » لجعل ملك اليمين كله بمنزلة واحدة ، فانتفى بذلك أن يكون للإمام حق في الوطء أو في القسم . إلا أن ملك اليمين في العدل قائم بوجوب حسن الملكة والرفق بالزريق . وأسند تعالى الملك إلى اليمين إذ هى صفة مدح ، واليمين مخصوصة بالمحاسن لتمكنها . ألا ترى أنها المنفعة ؟ كما قال عليه السلام : " حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه " وهى المعاهدة المباحة ، وبها سميت الآية يميناً ، وهى المتقية لرايات المجد ؛ كما قال :

إذا ما راية رفعت تجحد * تلقاها عرابة باليمين^(١)

الثالثة عشرة — قوله تعالى : ﴿ ذَلِكَ أَذَى أَلَّا تَعُولُوا ﴾ أى ذلك أقرب إلى ألا تميلوا عن الحق وتجوروا ؛ عن ابن عباس ومجاهد وغيرهما . يقال : عال الرجل يعول إذا جار ومال . ومنه قولهم : عال السهم عن الهدف مال عنه . قال ابن عمر : إنه لسائل الكيل والوزن ؛ قال الشاعر :

(١) البيت للشايع ، يمدح عرابة الأوسى . وقوله :

رأيت عرابة الأوسى يسو * إلى الخبيرات . منقطع القرين

قالوا اتَّبَعْنَا رَسُولَ اللَّهِ وَأَطَرَحُوا • قولَ الرسولِ وعالُوا في الموازين

أى جاروا • وقال أبو طالب :

يَمِيزَانِ صَدِيقٍ لَا يَغِلُّ شَعِيرَةً * لَهُ شَاهِدٌ مِنْ نَفْسِهِ غَيْرُ عَائِلٍ

يريد غير مائل • وقال آخر :

ثَلَاثَةُ أَنْفُسٍ وَثَلَاثُ ذَوْدٍ * لَقَدْ عَالَ الزَّمَانُ عَلَى عِيَالِي^(٢)

أى جار ومال • وعال الرجل يعيل إذا افتقر فصار عالة • ومنه قوله تعالى : « وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَتَهُ^(٣) » • ومنه قول الشاعر :

وَمَا يَدْرِى الْفَقِيرُ مَتَى غِنَاهُ * وَمَا يَدْرِى الْغَنِيُّ مَتَى يَعْصِلُ^(٤)

وهو عائل وقوم عيلة ، والعيلة والعالة الفاقة ، وعالنى الشيء يعولنى إذا غلبنى وثقل على ، وعال الأمر اشتد وتفاقم • وقال الشافعى « أَلَا تَعُولُوا » ألا تكثروا عيالكم • قال التعلبي : وما قال هذا غيره ، وإنما يقال : أعال يعيل إذا كثرت عياله • وزعم ابن العربى أن عال على سبعة معان لا ثامن لها ، يقال : عال مال ، الثانى زاد ، الثالث جار ، الرابع افتقر ، الخامس أثقل ، حكاه ابن دريد • قالت الخنساء :

* وَيَكْنَى الْعَشِيرَةُ مَا عَالَهَا^(٥)

السادس عال قام بمثونة العيال ؛ ومنه قوله عليه السلام : « وَأَبْدَأُ بِمَنْ تَعُولُ » • السابع عال غلب ؛ ومنه عيل صبره • أى غلب • ويقال : أعال الرجل كثرت عياله • وأما عال بمعنى كثر عياله فلا يصح •

(١) فى اللسان مادة عول : إنا تبعنا ... الخ • (٢) فى ج : يخيس • وفى ابن عطية رواية :

يَمِيزَانِ قَسَطٌ لَا يَخِيسُ شَعِيرَةً * وَوَارِثُ صَدَقٍ وَزَنَةٍ غَيْرُ عَائِلٍ

(٣) البيت للطيطبة • وفيه شاهد آخر ، وهو تذكير الثلاثة والنفس مؤنثة لجلها على معنى الشخص وثلاث ذود :

أَنُوقَ كَانَ يَقُومُ بِهَا عَلَى عِيَالِهِ فَفَضَّلْتُ لَهُ ، فى ب وى وط و د : نحن ثلاثة • وهى رواية الأغانى ج ٢ ص ١٧٣

(٤) راجع ج ٨ ص ١٠٦ (٥) البيت لأحيحة بن الجلاح وبعده :

وَمَا تَدْرِى إِذَا أَزْمَتَ أَمْرًا * بِأَى الْأَرْضِ يَدْرُكُ الْمَقْبِيلَ

(٦) فى ديوانها :

وَمَا كَانَ أَدْنَى وَلَكِنَّهُ * سَبَكْنَى الْعَشِيرَةَ مَا عَالَهَا

(٧) فى ب و ه : صبرى •

قلت : أما قول الثعلبي « ما قاله غيره » فقد أسنده الدارقطني في سننه عن زيد بن أسلم ، وهو قول جابر بن زيد ؛ فهذان إمامان من علماء المسلمين وأئمتهم قد سبقا الشافعي إليه . وأما ما ذكره ابن العربي من الحصر وعدم الصحة فلا يصح . وقد ذكرنا : عال الأحمر أشنته وتفاقم ؛ حكاه الجوهرى . وقال الهروي في غريبه : « وقال أبو بكر : يقال عال الرجل في الأرض يعيل فيها أى ضرب فيها ^(١) . وقال الأحمر : يقال عالى الشيء يعالني عيلاً ومعيراً إذا أعجزك » . وأما عال كثر عياله فذكره الكسائي وأبو عمر الدؤري وابن الأعرابي . قال الكسائي أبو الحسن علي بن حمزة : العرب تقول عال يعول وأعال يعيل أى كثر عياله وقال أبو حاتم : كان الشافعي أعلم بلغة العرب منا ، ولعله لغة . قال الثعلبي المفسر : قال أستاذنا أبو القاسم بن حبيب : سألت أبا عمر الدؤري عن هذا وكان إماما في اللغة غير مدافع فقال : هي لغة حمير ؛ وأنشد :

وإن الموت يأخذ كل حى • بلا شك وإن أمتى وعالا

يعنى وإن كثرت ماشيته وعياله . وقال أبو عمرو بن العلاء : لقد كثرت وجوه العرب حتى خشيت أن أخذ عن لاحق لحناً . وقرأ طلحة بن مصرف « ألا تعيلوا » وهى حجة الشافعي رضى الله عنه . قال ابن عطية : وقدر الزجاج وغيره في تأويل عال من العيال بأن قال : إن الله تعالى قد أباح كثرة السرارى وفى ذلك تكثير العيال ، فكيف يكون أقرب إلى ألا يكثر العيال . وهذا القدر غير صحيح ؛ لأن السرارى إنما هى مال يتصرف فيه بالبيع ، وإنما [العيال] ^(٢) القادح الحرائر ذوات الحقوق الواجبة . وحكى ابن الأعرابي أن العرب تقول : عال الرجل إذا كثر عياله .

الرابعة عشرة - تعلق بهذه الآية من أجاز للملوك أن يتزوج أربعا ؛ لأن الله تعالى قال : « فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ » يعنى ما حل « مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ » ولم يخص عبدا من حر . وهو قول داود والطبرى وهو المشهور عن مالك وتحصيل مذهبه على ما فى موطئه ، وكذلك روى عنه ابن القاسم وأشهب . وذكر ابن الموزان أن ابن وهب روى عن مالك أن العبد لا يتزوج إلا اثنتين ؛ قال وهو قول الليث . قال أبو عمر : قال الشافعي وأبو حنيفة وأصحابهما والثوري ^(١) فى ط : إذا . ^(٢) فى بوى وطوز : حيث . ^(٣) الزيادة فى ط وجوب ، وابن عطية ، والبحر .

والثب بن سعد : لا يترج العبد أكثر من اثنتين ؛ وبه قال أحمد وإسحاق . وروى عن عمر بن الخطاب وعلى بن أبي طالب وعبد الرحمن بن عوف في العبد لا ينكح أكثر من اثنتين ؛ ولا أعلم لهم مخالفا من الصحابة . وهو قول الشعبي^(١) وعطاء وابن سيرين ، والحكم^(٢) وإبراهيم [وحماد^(٣)] . والوجه لهذا القول القياس الصحيح على طلاقه وحده . وكل من قال حده نصف حد الحر ، وطلاقه تطليقتان ، وإيلاؤه شهران ، ونحو ذلك من أحكامه فغير بعيد أن يقال : تناقض في قوله « ينكح أربعا » والله أعلم .

قوله تعالى : **وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدُقَاتِهِنَّ نِحْلَةً فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنِيئًا مَرِيئًا** ﴿٤٠﴾
فيه عشر مسائل :

الأولى — قوله تعالى : **(وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدُقَاتِهِنَّ)** (الصدقات جمع ، الواحدة صدقة . قال الأخفش : وبنو تميم يقولون صدقة والجمع صدقات ، وإن شئت فتحت وإن شئت أسكنت . قال المازني : يقال صداق المرأة [بالكسر^(١)] ، ولا يقال بالفتح . وحكى يعقوب وأحمد بن يحيى بالفتح عن النحاس . والخطاب في هذه الآية للأزواج ؛ قاله ابن عباس وقتادة وابن زيد وابن جريح . أمرهم الله تعالى بأن يتبرعوا بإعطاء المهور نحلة منهم لأزواجهم ؛ وقيل : الخطاب للأولياء ؛ قاله أبو صالح . وكان الولي يأخذ مهر المرأة ولا يعطيها شيئا ، فهو عن ذلك وأمروا أن يدفعوا ذلك إليهن . قال في رواية الكلبي : إن أهل الجاهلية كان الولي إذا زوجها فإن كانت معه في العشرة^(٢) لم يعطها من مهرها كثيرا ولا قليلا ، وإن كانت غريبة حملها على بعير إلى زوجها ولم يعطها شيئا غير ذلك البعير ؛ فتر : « وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدُقَاتِهِنَّ نِحْلَةً » . وقال المعتز بن سليمان عن أبيه : زعم حضرمي أن المراد بالآية المتشايرون الذين كانوا يترجون امرأة بأخرى ، فأمرُوا أن يضربوا المهور . والأقول أظهر ؛ فإن الضائر واحدة وهي مجملتها للأزواج فهم المراد ؛ لأنه قال : « وَإِنْ خِفْتُمْ

(١) في ب : الشافعي . في أ : الحسن . (٢) في ط و ج . (٣) من ج و ط .

(٤) من النحاس . (٥) في ج و ب و ط : في العشرة .

أَلَا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَى » إلى قوله : « وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدُقَاتَيْنِ نَحْلَةً » . وذلك يوجب تناسق الضمائر وأن يكون الأول فيها هو الآخر .

الثانية — هذه الآية تدل على وجوب الصداق للمرأة ، وهو يُجمع عليه ولا خلاف فيه إلا ما روى عن بعض [أهل العلم]^(١) من أهل العراق أن السيد إذا تزوج عبده من أمته أنه لا يجب فيه صداق ، وليس بشيء ؛ لقوله تعالى : « وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدُقَاتَيْنِ نَحْلَةً » نعم . وقال : « فَأَنكحُوهُنَّ بِأَذْنِ أَهْلِهِنَّ وَأَنَّهُنَّ أَجُورُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ » . وأجمع العلماء أيضا أنه لا حد لكثيره ، واختلفوا في قليله على ما يأتي بيانه في قوله : « وَأَتَيْتُمْ إِحْدَاهُنَّ قِنطَارًا » . وقرأ الجمهور « صَدُقَاتَيْنِ » بفتح الصاد وضم الدال . وقرأ قتادة « صَدُقَاتَيْنِ » بضم الصاد وسكون الدال . وقرأ النخعي وابن وثاب بضمهما والتوحيد « صَدُقَتَيْنِ » .

الثالثة — قوله تعالى : « نَحْلَةً » النحلة والنحلة ، بكسر النون وضمها لغتان . وأصلها من العطاء ؛ نَحَلْتُ فلانا شيئا أعطيته . فالصداق عطية من الله تعالى للمرأة . وقيل : « نَحْلَةً » أى عن طيب نفس من الأزواج من غير تنازع . وقال قتادة : معنى « نَحْلَةً » فريضة واجبة . ابن جريح وابن زيد : فريضة مُسَمَّاة . قال أبو عبيد : ولا تكون النحلة إلا مسماة معلومة . وقال الزجاج : « نَحْلَةً » تَدِينًا . والنحلة الديانة والملة . يقال : هذا نَحْلته أى دينه . وهذا يحسن مع كون الخطاب للأولياء الذين كانوا يأخذونه في الجاهلية ، حتى قال بعض النساء في زوجها : * لا يأخذُ الحُلوانَ من بناتنا * .

نقول : لا يفعل ما يفعله غيره . فاتترعه الله منهم وأمر به للنساء . و « نَحْلَةً » منصوبة على أنها حال من الأزواج بإصمار فعل من لفظها تقديره أنحلوهن نَحْلَةً . وقيل : هى نصب على التفسير . وقيل : هى مصدر على غير الصدر في موضع الحال .

الرابعة — قوله تعالى : « فَإِنْ طَبَنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا » مخاطبة للأزواج ، ويدل بعمومه على أن هبة المرأة صداقها لزوجها بكَرًا كانت أو ثيبًا جائزة ؛ وبه قال جمهور الفقهاء . ومنع مالك من هبة البكر الصداق لزوجها وجعل ذلك للولي مع أن الملك لها .

(١) سقطت جملة : أهل العلم . من بزوجه وطوى . (٢) راجع ص ١٤١ من هذا الجزء .

(٣) ص ٩٨ من هذا الجزء . (٤) فى ارح : حسن .

وزعم الفراء أنه مخاطبة للاولياء ؛ لأنهم كانوا يأخذون الصداق ولا يعطون المرأة منه شيئا ، فلم يَبَحْ لهم منه إلا ما طابت به نفس المرأة . والقول الأول أصح ؛ لأنه لم يتقدم للأولياء ذكر ، والضمير في « مِنْهُ » عائد على الصداق . وكذلك قال عكرمة وغيره . وسبب الآية فيما ذكر أن قوما تخرجوا أن يرجع إليهم شيء مما دفعوه إلى الزوجات فزلت « فَإِنْ طِبَّنَ لَكُمْ » .

الخامسة - وأتفق العلماء على أن المرأة المالكة لأمر نفسها إذا وهبت صداقها لزوجها نفذ ذلك عليها ، ولا رجوع لها فيه . إلا أن شريحا رأى الرجوع لها فيه ، واحتج بقوله : « فَإِنْ طِبَّنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا » وإذا كانت طالبة له لم تطب به نفسها . قال ابن العربي : وهذا باطل ؛ لأنها قد طابت وقد أكل فلا كلام لها ؛ إذ ليس المراد صورة الأكل ، وإنما هو كناية عن الإحلال والاستحلال ، وهذا بين .

السادسة - فإن شرطت عليه عند عقد النكاح ألا يتزوج عليها ، وحطت عنه لذلك شيئا من صداقها ، ثم تزوج عليها فلا شيء لها عليه في رواية ابن القاسم ؛ لأنها شرطت عليه ما لا يجوز شرطه . كما اشترط أهل بريرة^(٢) أن تعتقها عائشة والولاء لبائعها ، فصَحَّ النبي صلى الله عليه وسلم العقد وأبطل الشرط . كذلك ههنا يصح إسقاط بعض الصداق عنه وتبطل الزيجة . وقال ابن عبد الحكم : إن كان بقي من صداقها مثلُ صداق مثلها أو أكثر لم ترجع عليه بشيء ، وإن كانت وَضَعَتْ عنه شيئا من صداقها فتزوج عليها رجعت عليه بتمام صداق مثلها ؛ لأنه شرط على نفسه شرطا وأخذ عنه عَوَضًا كان لها واجبا أخذه منه ، فوجب عليه الوفاء لقوله عليه السلام : « الْمُؤْمِنُونَ عِنْدَ شُرُوطِهِمْ » .

السابعة - وفي الآية دليل على أن العتق لا يكون صداقا ؛ لأنه ليس بمال ؛ إذ لا يمكن المرأة هبته ولا الزوج أكله . وبه قال مالك وأبو حنيفة وزُفَرٌ ومحمد والشافعي . وقال أحمد ابن حنبل وإسحاق ويعقوب : يكون صداقا ولا مهر لها غير العتق ؛ على حديث صفية -^(٤)

- (١) في جوب وزوط : لم يحى . (٢) بريرة : مولاة عائشة رضي الله عنها كانت لعنة بن أبي لب . وقيل : لبعض بني هلال ، فكاتبوها ثم باعوها فاشتريتها عائشة ، وجاء الحديث في شأنها بأن الولاء لمن أعتق . (٣) كذا في الأصول . وكان ينفى : ويبطل ما التزمه ، وقد يريد بالزيجة الهبة التي حصل عليها العقد . (٤) هي صفية بنت حيي بن أخطب ، سباه رسول الله صلى الله عليه وسلم .

رواه الأئمة — أن النبي صلى الله عليه وسلم أعتقها وجعل عتقها صداقها . وروى عن أنس أنه فَعَلَهُ ، وهو راوى حديث صَفِيَّة . وأجَابَ الأولون بأن قالوا : لا حجة في حديث صَفِيَّة ؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم كان مخصوصا في النكاح بأن يتزوج بغير صداق ، وقد أراد زينب حَقْرَت على زيد فدخل عليها بغير ولي ولا صداق . فلا ينبغي الاستدلال بمثل هذا ؛ والله أعلم .

الثامنة — قوله تعالى : ﴿ نَفْسًا ﴾ قيل : هو منصوب على البيان . ولا يجوز سيويوه ولا الكُوفِيون أن يتقدم ما كان منصوباً على البيان ، وأجاز ذلك المَازِنِي وأبو العباس المبرِّد إذا كان العامل فعلاً . وأنشد :

• وما كان نفساً بالفراقِ تطيب ^(١) .

وفي التزويل « خُشَّماً أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ ^(٢) » فعلى هذا يجوز « شَحْمًا تَفَقَّات . ووجها حسنت » . وقال أصحاب سيويوه : إن « نفسا » منصوبة بإضمار فعل تقديره أعنى نفسا ، وليست منصوبة على التمييز ؛ وإذا كان هذا فلا حجة فيه . وقال الزجاج . الرواية :

• وما كان نفسى ...

وأنفق الجميع على أنه لا يجوز تقديم المميز إذا كان العامل غير متصرف كعشرين درهما .

التاسعة — قوله تعالى : ﴿ فَكُلُوهُ ﴾ ليس المقصود صورة الأكل ، وإنما المراد به الاستباحة بأى طريق كان ، وهو المعنى بقوله في الآية التى بعدها « إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ آلِبَنَاتِهِمْ ظُلْمًا » . وليس المراد نفس الأكل ؛ إلا أن الأكل لما كان أوفى أنواع التمتع بالمال عبَّر عن التصرفات بالأكل . ونظيره قوله تعالى : « إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ ^(٤) » يعلم أن صورة البيع غير مقصودة ، وإنما المقصود ما يشغله عن ذكر الله تعالى مثل النكاح وغيره ؛ ولكن ذكر البيع لأنه أهم ما يشتغل به عن ذكر الله تعالى .

العاشرة — قوله تعالى : ﴿ هَنِيئًا مَرِيئًا ﴾ منصوب على الحال من الماء في « كَلَّوْهُ ^(٥) » وقيل : نعمت لمصدر محذوف ، أى أكل هنيئًا بطيب الأنفس . هناء الطعام والشراب هنيئًا ،

(١) هذا مجزيت للعل السمدي ، وصدره : • أنهج ليل بالفراق حينها •

(٢) راجع ج ١٧ ص ١٢٥ (٣) في ط : أرى . (٤) راجع ج ١٨ ص ٩٧

(٥) في ز : منصوبان . (٦) كذا في أب و ج و ه ، وفي : يطيب للأنفس . وفي ز : لطيب .

وما كان هنئاً؛ ولقد هنؤا، والمصدر المِنَّة. وكل ما لم يأت بمشقة ولا عناء فهو هنئٌ. وهنئٌ اسم فاعل من هنؤ كظريف من ظرُف. وهنئٌ هنئاً فهو هنئٌ على قيل كزمن. وهنأى الطعام ومرأى على الإتيان؛ فإذا لم يذكر «هنأى» قلت: أصرأى الطعام بالالف، أى أنهضم. قال أبو علي: وهذا كما جاء في الحديث «أرجمن ما زورات غير ماجورات». فقلبوا الواو من «موزورات» إلحاقاً لإتياناً للفظ ماجورات. وقال أبو العباس عن ابن الأعرابي: يقال قَمِيَّ وهَنَأِي ومرأِي وأصرأِي ولا يقال مرئِي؛ حكاه المروى. وحكى القشيري أنه يقال: هنئني ومرئني بالكسر يهنأني ويمرأني، وهو قليل. وقيل: «هنئنا» لا إثم فيه، و«مرئنا» لا داء فيه. قال كثير:

هَنَيْتَا مَرِيئًا غَيْرَ دَاءٍ مُخَايِرٍ • لِمَزَةٍ مِنْ أَعْرَاضِنَا مَا اسْتَحَلَّتْ

ودخل رجل على طليعة وهو يأكل شيئاً وهبته امرأته من مهرها فقال له: كل من الهنيء المريء. وقيل: الهنيء الطيب المساغ الذي لا ينقصه شيء، والمريء المحمود العاقبة، التام المضم الذي لا يضر ولا يؤذي. يقول: لا تخافون في الدنيا به مطالبة، ولا في الآخرة تيمة. يدل عليه ما روى ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه سئل عن هذه الآية «فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ» فقال: «إذا جادت لزوجها بالعطية طائمة غير مكروهة لا يقضى به عليكم سلطان، ولا يؤخذكم الله تعالى به في الآخرة» وروى عن علي ابن أبي طالب رضي الله عنه قال: إذا اشتكى أحدكم شيئاً فليسال امرأته درهماً من صدقها، ثم ليشر به عسلاً فليشر به بماء السماء؛ فيجمع الله عز وجل له الهنيء والمريء والماء المبارك. والله أعلم.

قوله تعالى: وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَمًا
وَأَرْزُقُوهُمْ فِيهَا وَاكْسُوهُمْ وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مَعْرُوفًا ﴿٥٠﴾

فيه عشر مسائل:

الأولى — لما أمر الله تعالى بدفع أموال البتامة إليهم في قوله «وَأَتُوا الْبَتَامَى أَمْوَالَهُمْ» وإيصال الصدقات إلى الزوجات، بين أن السفهية وغير البالغ لا يجوز دفع ماله إليه. فدلّت

الآية على ثبوت الوصية والولي والكفيل لا يتام . وأجمع أهل العلم على أن الوصية إلى المسلم الحر الثقة العدل جائزة . واختلفوا في الوصية إلى المرأة الحرة ؛ فقال عوَّام أهل العلم : الوصية لها جائزة . وأخبر أحمد بأن عمر رضى الله عنه أوصى إلى حفصة . وروى عن عطاء بن أبي رباح أنه قال في رجل أوصى إلى امرأته قال : لا تكون المرأة وصيًا ؛ فإن فعل حُوت إلى رجل من قومه . واختلفوا في الوصية إلى العبد ؛ فمنعه الشافعي وأبو ثور ومحمد ويعقوب . وأجازته مالك والأوزاعي وآبن عبد الحكم . وهو قول النخعي إذا أوصى إلى عبده . وقد مضى القول في هذا في « البقرة » مستوفى .

الثانية — قوله تعالى : (السُّفَهَاء) قد مضى في « البقرة » معنى السُّفَهَاء لغة . واختلف العلماء في هؤلاء السفهاء ، من هم ؟ فروى سالم الألفطس عن سعيد بن جبيرة قال : هم اليتامى لا تؤتوهم أموالكم . قال النحاس : وهذا من أحسن ما قيل في الآية . وروى إسماعيل بن أبي خالد عن أبي مالك قال : هم الأولاد الصغار ، لا تعطوهم أموالكم فيفسدوها وتبقوا بلا شيء . وروى سفيان عن حميد الأعرج عن مجاهد قال : هم النساء . قال النحاس وغيره : وهذا القول لا يصح ؛ إنما تقول العرب في النساء سفاهة أو سفهات ؛ لأنه الأكثر في جمع فعيلة . ويقال : لا تدفع مالك مضاربة ولا إلى وكيل لا يحسن التجارة . وروى عن عمر أنه قال : من لم يتفقه فلا يتجر في سوقنا ؛ فذلك قوله تعالى : (وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ) يعني الجهال بالأحكام . ويقال : لا تدفع إلى الكفار ؛ ولهذا كره العلماء أن يوكل المسلم ذمياً بالشراء والبيع ، أو يدفع إليه مضاربة . وقال أبو موسى الأشعري رضى الله عنه : السفهاء هنا كل من يستحق التجحر . وهذا جامع . وقال ابن خويز منداد : وأما المجر على السفه فالسفيه له أحوال : حال يحجر عليه لصغره ، وحالة لعدم عقله بجنون أو غيره ، وحالة لسوء نظره لنفسه في ماله . فأما المغنى عليه فاستحسن مالك ألا يحجر عليه لسرعة زوال ما به . والمجر يكون مرة في حق الإنسان ومرة في حق غيره ؛ فأما المحجور عليه في حق نفسه من

(١) سقط من ط . (٢) راجع ج ٢ ص ٢٥٧ وما بعدها . (٣) راجع ج ١ ص ٢٠٥ .

(٤) في ز : يدفعه .

ذكرنا . والمحجور عليه في حق غيره العبد والمديان والمريض في الثلثين ، والمفلس وذات الزوج لحق الزوج ، والبكر في حق نفسها . فأما الصغير والمجنون فلا خلاف في الحجر عليهما . وأما الكبير فلا أنه لا يحسن النظر لنفسه في ماله ، ولا يؤمن منه إتلاف ماله في غير وجهه ، فأشبهه الصبي ؛ وفيه خلاف يأتي . ولا فرق بين أن يُتلف ماله في المعاصي أو في القرب والمباحات . واختلف أصحابنا إذا أُلِف ماله في القرب ؛ فمنهم من حجر عليه ، ومنهم من لم يحجر عليه . والعبد لا خلاف فيه . والمديان يُترع ما بيده لغرمائه ؛ لإجماع الصحابة ، وفعل عمر ذلك بأسْتَيْفَع جُهِينَةً^(١) ذكره مالك في الموطأ . والبكر مادامت في الحذر محجور عليها ؛ لأنها لا تحسن النظر لنفسها . حتى إذا تزوجت ودخل إليها الناس ، وخرجت وبرز وجهها عرفت المضار من المنافع . وأما ذات الزوج فلا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " لا يجوز لأمرأة ملك زوجها عصمتها قضاءً في مالها إلا في ثلثها " .

^(٢) قلت : وأما الجاهل بالأحكام وإن كان غير محجور عليه لتنميته لماله وعدم تديره ، فلا يدفع إليه المال ؛ لجهله بفاسد البياعات وصحيجها وما يحل وما يحرم منها . وكذلك الذمي مثله في الجهل بالبياعات ولما يخاف من معاملته بالزبا وغيره . والله أعلم . واختلفوا في وجه إضافة المال إلى المخاطبين على هذا ، وهي للسفهاء ؛ ف قيل : أضافها إليهم لأنها بأيديهم وهم الناظرون فيها فنسبت إليهم آساعاً ؛ كقوله تعالى : « فَسَلُّوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ » وقوله « فَاقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ »^(٣) . وقيل : أضافها إليهم لأنها من جنس أموالهم ؛ فإن الأموال جعلت مشتركة بين الخلق تنتقل من يد إلى يد ، ومن ملك إلى ملك ، أي هي لهم إذا احتاجوها كأموالكم التي تبقى أعراضكم وتصونكم وتعظم أقداركم ، وبها قوام أمركم . وقول ثان قاله أبو موسى الأشعري وآبن عباس والحسن وقتادة : أن المراد أموال المخاطبين حقيقة . قال آبن عباس : لا تدفع مالك الذي هو سبب معيشتك إلى أمرئك وأبنك وتبقى فقيراً تنظر إليهم وإلى ما في أيديهم ؛ بل كن أنت الذي تنفق عليهم . فالسفهاء على هذا هم النساء والصبيان ؛ صفار ولد الرجل وآسرته . وهذا يخرج مع قول مجاهد . وأبي مالك في السفهاء .

(١) راجع مادة سفغ في القاموس والناج . (٢) في ط : تديره . (٣) راجع ج ١٢ ص ٣١٨

(٤) راجع ج ١ ص ٤٠٠

الثالثة - ودلت الآية على جواز الحجر على السفه ؛ لأمر الله عز وجل بذلك في قوله : « وَلَا تَقُولُوا السُّفَهَاءُ آمَوَالُكُمْ » وقال « فَإِنْ كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ سَفِيهًا أَوْ ضَعِيفًا ^(١) » .
فأثبت الولاية على السفه كما أثبتنا على الضعيف . وكان معنى الضعيف راجعا إلى الصغير ، ومعنى السفه إلى الكبير البالغ ؛ لأن السفه أسم ذم ولا يذم الإنسان على ما لم يكتسبه ، والقلم مرفوع عن غير البالغ ، فالذم والحرج منفيان عنه ؛ قاله الخطابي .

الرابعة - واختلف العلماء في أفعال السفه قبل الحجر عليه ؛ فقال مالك وجميع أصحابه غير ابن القاسم : إن فعل السفه وأمره كله جائز حتى يضرب الإمام على يده . وهو قول الشافعي وأبي يوسف . وقال ابن القاسم : أفعاله غير جائزة وإن لم يضرب عليه الإمام . وقال أصبغ : إن كان ظاهر السفه فأفعاله مردودة ، وإن كان غير ظاهر السفه فلا تُردُّ أفعاله حتى يحجر عليه الإمام . واحتجَّ مُحَنِّون لقول مالك بأن قال : لو كانت أفعال السفه مردودة قبل الحجر ما احتاج السلطان أن يحجر على أحد . وحجة ابن القاسم ما رواه البخاري من حديث جابر أن رجلا أعتق عبدا ليس له مال غيره فردّه النبي صلى الله عليه وسلم ولم يكن حجر عليه قبل ذلك .

الخامسة - واختلفوا في الحجر على الكبير ؛ فقال مالك وجمهور الفقهاء : يحجر عليه . وقال أبو حنيفة : لا يحجر على من بلغ عاقلا إلا أن يكون مفسدا لماله ؛ فإذا كان كذلك مُنِع من تسليم المال إليه حتى يبلغ خمسا وعشرين سنة ، فإذا بلغها سُلِّم إليه بكل حال ، سواء كان مفسدا أو غير مفسد ؛ لأنه يُجَبَّل منه لأثنتي عشرة سنة ، ثم يولد له لسته أشهر فيصير جَدًّا ^(٢) [وأبا] ، وأنا أستحى أن أحجر على من يصلح أن يكون جَدًّا . وقيل عنه : إن في مدة المنع من المال إذا بلغ مفسدا ينفذ تصرفه على الإطلاق ، وإنما يُمنع من تسليم المال احتياطًا . وهذا كله ضعيف في النظر والأثر . وقد روى الدارقطني : حدثنا محمد بن أحمد بن الحسن الصواف أخبرنا حامد بن شعيب أخبرنا شريح بن يونس أخبرنا يعقوب بن إبراهيم - هو أبو يوسف القاضي - أخبرنا هشام بن عروة عن أبيه أن عبد الله بن جعفر أتى الزبير فقال : إني اشتريت

بيع كذا وكذا، وإن طلياً يريد أن يأتي أمير المؤمنين فيسأله أن يحجر عليّ فيه . فقال الزبير : أنا شريكك في البيع . فأتى عليّ عثمان فقال : إن ابن جعفر اشترى بيع كذا وكذا فاحجر عليه . فقال الزبير : فانا شريكه في البيع . فقال عثمان : كيف أحجر علي رجل في بيع شريكه فيه الزبير ؟ قال يعقوب : أنا أخذ بالبحر وأراه ، وأحجر وأبطل بيع المحجور عليه وشراؤه ، وإذا اشترى أو باع قبل الحجر أجزت بيعه . قال يعقوب بن إبراهيم : وإن أبا حنيفة لا يحجر ولا يأخذ بالبحر . فقول عثمان : كيف أحجر علي رجل ، دليل على جواز الحجر على الكبير ؛ فإن عبد الله بن جعفر ولده أنه بارض الحبشة ، وهو أول مولود ولد في الإسلام بها ، وقدم مع أبيه على النبي صلى الله عليه وسلم عام خير فسمع منه وحفظ عنه . وكانت خير سنة خمس من الهجرة . وهذا يرد على أبي حنيفة قوله . وستأتي حجته إن شاء الله تعالى .

السادسة — قوله تعالى : ﴿الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَامًا﴾ أي لِعَاشِكُمْ وصلاح دينكم . وفي «التي» ثلاث لغات : الَّتِي وَالَّتِ بِكسر التاء وَالَّتِ بِإسكانها . وفي تثنيتهما أيضاً ثلاث لغات : اللتان وَالَّتَانِ بِمَجْزِفِ النون وَالَّتَانِ بِشَدِّ النون . وأما الجمع فتأتي لغاته في موضعه من هذه السورة إن شاء الله تعالى . وَالْقِيَامُ وَالْقِيَامُ ^(١) : مَا يُقِيمُكَ بِمَعْنَى . يقال : فلان قِيَامُ أَهْلِهِ وَقِيَامُ بَيْتِهِ ، وهو الذي يُقِيمُ شَأْنَهُ ، أي يصلحه . ولما انكسرت القاف من قوام أبدلوا الواو ياء . وقراءة أهل المدينة «قِيَامًا» بغير ألف . قال الكسائي والفراء : قِيَامًا وَقِيَامًا بِمَعْنَى قِيَامًا ، وانتصب عندهما على المصدر . أي ولا تؤثروا السفهاء أموالكم التي تصلح بها أموركم فيقوموا بها قِيَامًا . وقال الأخفش : المعنى قائمة بأموركم . يذهب إلى أنها جمع . وقال البصريون : قِيَامًا جمع قِيَمَةٍ ؛ كدِيَمَةٍ وَدِيمٍ ، أي جعلها الله قِيَمَةً للأشياء . وخطأ أبو عليّ هذا القول وقال : هي مصدر كقِيَامٍ وَقِيَامٍ وأصلها قِومٌ ، ولكن شذت في الرد إلى الياء كما شذَّ قولهم : جِيَادٌ في جمع جَوَادٍ ونحوه . وَقِيَامًا وَقِيَامًا وَمَعْنَاهَا ثَبَاتًا في صلاح الحال ودوامًا في ذلك . وقرأ الحسن والنخعي «اللاتي» [جعل] على جمع التي ، وقراءة العامة «التي» على لفظ الجماعة . قال الفراء : الأكثر في كلام العرب «النساء اللواتي» ، والأموال التي «وكذلك غير الأموال» ذكره النحاس .

السابعة - قوله تعالى : ﴿وَأَرْزُقُوهُمْ فِيهَا وَاكْسُوهُمْ﴾ قيل : معناه اجعلوا لهم فيها أو أفرضوا لهم فيها . وهذا فيمن يلزم الرجل نفقته وكسوته من زوجته وبنيه الأصاغر . فكان هذا دليلا على وجوب نفقة الولد على الوالد والزوجة على زوجها . وفي البخاري عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال النبي صلى الله عليه وسلم : "أفضل الصدقة ما ترك غنى واليد العليا خير من اليد السفلى وأبدأ بمن تمسول تقول المرأة إما أن تطعمني وإما أن تطلقني ويقول العبد أطعمني وأستعملني ويقول الابن أطعمني إلى من تدعني" ؟ فقالوا : يا أبا هريرة ، سمعت هذا من رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ قال : لا ، هذا من كيس^(١) أبي هريرة ! . قال المهلب : النفقة على الأهل والعيال واجبة بإجماع ، وهذا الحديث حجة في ذلك .

الثامنة - قال ابن المنذر : واختلفوا في نفقة من بلغ من الأبناء ولا مال له ولا كسب ؛ فقالت طائفة : على الأب أن ينفق على ولده الذكور حتى يحتلموا ، وعلى النساء حتى يتزوجن ويدخل بهن . فإن طلقها بعد البناء أو مات عنها فلا نفقة لها على أيها . وإن طلقها قبل البناء فهي على نفقتها . التاسعة - ولا نفقة لولد الولد على الجد ؛ هذا قول مالك . وقالت طائفة : ينفق على ولد ولده حتى يبلغوا الحلم والحيض . ثم لا نفقة عليه إلا أن يكونوا زمنين ، وسواء في ذلك الذكور والإناث ما لم يكن لهم أموال ، وسواء في ذلك ولده أو ولد ولده وإن سفلوا ما لم يكن لهم أب دونه يقدر على النفقة عليهم ؛ هذا قول الشافعي . وأوجبت طائفة النفقة لجميع الأطفال والبالغين من الرجال والنساء إذا لم يكن لهم أموال يستغنون بها عن نفقة الوالد ؛ على ظاهر قوله عليه السلام حينئذ : "خُذِي مَا يَكْفِيكِ وَلِلَّذِي بِالْمَعْرُوفِ" . وفي حديث أبي هريرة "يقول الابن أطعمني إلى من تدعني" ؟ يدل على أنه إنما يقول ذلك من لا طاقة له على الكسب والتحرّف . ومن بلغ سنّ الحلم فلا يقول ذلك ؛ لأنه قد بلغ حدّ السعى على نفسه والكسب لها ، بدليل قوله تعالى : «حَتَّى إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ» الآية . فجعل بلوغ النكاح حدا في ذلك . وفي قوله^(٢) "تقول المرأة إما أن تطعمني وإما أن تطلقني" ردّ على من قال : لا يفترق بالإعسار ويلزم المرأة الصبر ؛ وتتعلق النفقة بذمته بحكم الحاكم . هذا قول عطاء

(١) في المسقلائي على البخاري : أي من حاصله إشارة إلى أنه من استنباطه ما فهم من الحديث المرفوع مع الواقع . وروى : من كيسي . ج ٩ ص ٤٤٠ (٢) في ز : وفي حديث أبي هريرة .

وَالزَّهْرَى . وَإِلَيْهِ ذَهَبَ الْكُوفِيُّونَ مَتَمَسِّكِينَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى : « وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ ^(١) » . قَالُوا : فَوَجِبَ أَنْ يُنْظَرَ إِلَى أَنْ يُوسَرَ . وَقَوْلُهُ تَعَالَى : « وَأَنْكِحُوا الْأَيَامَى مِنْكُمْ ^(٢) » الْآيَةَ . قَالُوا : فَتَدْبُ تَعَالَى إِلَى إِنْكَاحِ الْفَقِيرِ ؛ فَلَا يَحْزَنُ أَنْ يَكُونَ الْفَقْرُ سَبِيلًا لِلْفُرْقَةِ وَهُوَ مُنْدُوبٌ مَعَهُ إِلَى النِّكَاحِ . وَلَا حِجَّةَ لَهُمْ فِي هَذِهِ الْآيَةِ عَلَى مَا يَأْتِي بَيَانُهُ فِي مَوْضِعِهَا . وَالْحَدِيثُ نَصٌّ فِي مَوْضِعِ الْخِلَافِ . وَقِيلَ : الْخُطَابُ لَوْلَى الْيَتِيمِ لِيَتَفَقَّ عَلَيْهِ مِنْ مَالِهِ الَّذِي لَهُ تَحْتَ نَظَرِهِ ؛ عَلَى مَا تَقَدَّمَ مِنَ الْخِلَافِ فِي إِضَافَةِ الْمَالِ . فَالْوَصِيُّ يَنْفَقُ عَلَى الْيَتِيمِ عَلَى قَدْرِ مَالِهِ وَحَالِهِ ؛ فَإِنْ كَانَ صَغِيرًا وَمَالُهُ كَثِيرًا أَخَذَ لَهُ ظَنَرًا وَحَوَاضَنَ وَوَسَّعَ عَلَيْهِ فِي النِّفَقَةِ . وَإِنْ كَانَ كَبِيرًا فَتَدَّرَ لَهُ نَاعِمُ اللَّبَاسِ وَشَهَى الطَّعَامِ وَالْحَدَمِ . وَإِنْ كَانَ دُونَ ذَلِكَ فَحَسْبُهُ . وَإِنْ كَانَ دُونَ ذَلِكَ نَحِشُنُ الطَّعَامِ وَاللِّبَاسِ قَدْرَ الْحَاجَةِ . فَإِنْ كَانَ الْيَتِيمُ فَقِيرًا لَا مَالَ لَهُ وَجِبَ عَلَى الْإِمَامِ الْقِيَامُ بِهِ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ ؛ فَإِنْ لَمْ يَفْعَلِ الْإِمَامُ وَجِبَ ذَلِكَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ الْأَخْصَ بِهِ فَالْأَخْصَ . وَأُمُّهُ أَخْصَ بِهِ فَيَجِبُ عَلَيْهَا إِرْضَاعُهُ وَالْقِيَامُ بِهِ . وَلَا تَرْجِعُ عَلَيْهِ وَلَا عَلَى أَحَدٍ . وَقَدْ مَضَى فِي الْبَقَرَةِ عِنْدَ قَوْلِهِ : « وَالْوَالِدَاتُ يُرْضَعْنَ أَوْلَادَهُنَّ ^(٣) » .

الْعَاشِرَةُ - قَوْلُهُ تَعَالَى : « وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مَعْرُوفًا ^(٤) » أَرَادَ تَلْيِينَ الْخُطَابِ وَالْوَعْدَ الْجَمِيلَ . وَاخْتَلَفَ فِي الْقَوْلِ الْمَعْرُوفِ ؛ فَقِيلَ : مَعْنَاهُ أَدْعُوا لَهُمْ : بَارِكْ اللَّهُ فِيكُمْ ، وَحَاطِكُمْ وَصَنِّعْ لَكُمْ ، وَأَنَا نَازِلُكَ ، وَهَذَا الْإِحْتِيَاطُ يَرْجِعُ نَفْعُهُ إِلَيْكَ . وَقِيلَ : مَعْنَاهُ وَصِدْوَهُمْ وَوَعْدًا حَسَنًا ؛ أَيْ إِنْ رَشَدْتُمْ دَفَعْنَا إِلَيْكُمْ أَمْوَالَكُمْ . وَيَقُولُ الْأَبُ لِابْنِهِ : مَالِي إِلَيْكَ مُصِيرُهُ ، وَأَنْتَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ صَاحِبُهُ إِذَا مَلَكَتْ رَشْدُكَ وَعَرَفْتَ تَصَرُّفَكَ .

قَوْلُهُ تَعَالَى : « وَابْتَلُوا الَّذِينَ يَنْتَمِنُ بِكُمْ إِيَّاهُ إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ فَإِنْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ وَلَا تَأْكُلُوهَا إِسْرَافًا وَبِدَارًا أَنْ يَكْبَرُوا وَمَنْ كَانَ غَنِيًّا فَلْيَسْتَعْفِفْ ^(٥) وَمَنْ كَانَ فَقِيرًا فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ فَإِذَا دَفَعْتُمْ إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ فَأَشْهِدُوا عَلَيْهِمْ وَكَفَى بِاللَّهِ حَسِيبًا ^(٦) »

(١) راجع ج ٣ ص ٢٧١ (٢) راجع ١٢ ص ٢٢٩ (٣) في ج : غش . (٤) في ب : ولو . (٥) راجع ج ٣ ص ١٦٠ ، ١٦١ (٦) في ط و ج و ب و ز : إِذَا مَلَكَتُمْ رَشْدَكُمْ وَمَرَّمْتُمْ تَصَرُّفَكُمْ .

فيه سبع عشرة مسألة .

الأولى — قوله تعالى : ﴿ وَأَبْتَلُوا أَلْيَمَی ﴾ الابتلاء الاختبار ؛ وقد تقدّم .^(١) وهذه الآية خطاب للجميع في بيان كيفية دفع أموالهم . وقيل : إنها نزلت في ثابت بن رفاعه وفي عمه . وذلك أن رفاعه توفى وترك ابنه وهو صغير ، فأتى عم ثابت إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : إن ابن أختي يتيم في حجرى فما يحل لى من ماله ، ومتى أدفع إليه ماله ؟ فانزل الله تعالى هذه الآية .

الثانية — واختلف العلماء في معنى الاختبار ؛ فقيل : هو أن يتأمل الوصى أخلاق يتيمه ، ويستمع إلى أغراضه ، فيحصل له العلم بنجاسته ، والمعرفة بالسعى في مصالحه وضبط ماله ، والإهمال لذلك . فإذا توسّم الخير قال علماؤنا وغيرهم : لا بأس أن يدفع إليه شيئا من ماله يبيع له التصرف فيه ، فإن نَمَاهُ وحسّن النظر فيه فقد وقع الاختبار ، ووجب على الوصى تسليم جميع ماله إليه . وإن أساء النظر فيه وجب عليه إمساك ماله عنده . وليس في العلماء من يقول : إنه إذا اختبر الصبي فوجده رشيدا ترتفع الولاية عنه ، وأنه يجب دفع ماله إليه وإطلاق يده في التصرف ؛ لقوله تعالى : « حَتَّى إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ » . وقال جماعة من الفقهاء : الصغير لا يخلو من أحد أمرين ؛ إما أن يكون غلاما أو جارية ؛ فإن كان غلاما ردّ النظر إليه في نفقة الدار شهرا ، أو أعطاه شيئا نَزَرًا يتصرف فيه ؛ ليعرف كيف تديره وتصرفه ، وهو مع ذلك يراعيه لئلا يتلفه ؛^(٢) فإن أتلّفه فلا ضمان على الوصى . فإذا رآه متوَحِّيًا سَلِمَ إليه ماله وأشهد عليه . وإن كانت جارية ردّ إليها ما يُردّ إلى ربة البيت من تدير بيتها والنظر فيه ، في الاستغزال والاستقصاء على الغزالات في دفع القطن وأجرته ، واستيفاء الغزل وجودته . فإن رآها رشيدة سَلِمَ أيضا إليها ماله وأشهد عليها . وإلا بقيا تحت الحجر حتى يؤنس رُشدَهما . وقال الحسن ومجاهد وغيرهما : آخبروهم في عقولهم وأديانهم وتثنية أموالهم .

الثالثة — قوله تعالى : ﴿ حَتَّى إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ ﴾ أى الحُلُم ؛ لقوله تعالى : « وَإِذَا بَلَغَ الْأَطْفَالُ مِنْكُمُ الْحُلُمَ » أى البلوغ ، وحال النكاح . والبلوغ يكون بخمسة أشياء : ثلاثة

(١) راجع المسألة الثالثة عشرة ج ١ ص ٣٨٧ (٢) الوار بمعنى أو .

(٤) راجع ج ١٢ ص ٣٠٨

(٣) فى : يتلفه .

يشارك فيها الرجال والنساء، واثنان يختصان بالنساء وهما الحيض والحبل . فأما الحيض والحبل فلم يختلف العلماء في أنه بلوغ ، وأن الفرائض والأحكام تجب بهما . واختلفوا في الثلاث ، فأما الإنابات والسن فقال الأوزاعي والشافعي وابن حنبل : خمس عشرة سنة بلوغ لمن لم يحتلم . وهو قول ابن وهب وأصنح وعبد الملك بن الماجشون وعمر بن عبد العزيز وجماعة من أهل المدينة ، واختاره ابن العربي . وتجب الحدود والفرائض عندهم على من بلغ هذا السن . قال أصنح بن الفرج : والذي نقول به إن حد البلوغ الذي تلزم به الفرائض والحدود خمس عشرة سنة ؛ وذلك أحب ما فيه إلى وأحسنه عندي ؛ لأنه الحد الذي يُسَمُّ فيه في الجهاد ولن حضر القتال . واحتج بحديث ابن عمر إذ عرض يوم الخندق وهو ابن خمس عشرة سنة فأجيز ، ولم يُجز يوم أحد ؛ لأنه كان ابن أربع عشرة سنة . أخرجه مسلم . قال أبو عمر بن عبد البر : هذا فيمن عرف مولده ، وأما من جهل مولده وعدة سنه أو بحمده فالعمل فيه بما^(٢) روى نافع عن أسلم عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه كتب إلى أمراء الأجناد : ألا تَضِرُّوا الجزية إلا على مَنْ جَرَّتْ عليه المَوَاسِي . وقال عثمان في غلام سرق : أنظروا إن كان قد أخضر مِثْرَهُ فاقطعوه . وقال عطية القرظي : عرض رسول الله صلى الله عليه^(١) وآله وسلم بنى قريظة فكل من أنبت منهم قتله بحكم سعد بن معاذ ، ومن لم ينبت منهم أستحياء ؛ فكنيت فيمن لم ينبت فتركتني . وقال مالك وأبو حنيفة وغيرهما : لا يُحكم لمن لم يحتلم حتى يبلغ ما لم يبلغه أحد إلا احتلم ، وذلك سبع عشرة سنة ؛ فيكون عليه حينئذ الحد إذا أتى ما يجب عليه الحد . وقال مالك مرة : بلوغه بأن يغلظ صوته وتنشق أربنته . وعن أبي حنيفة رواية أخرى : تسع عشرة سنة^(٣) ؛ وهي الأشهر . وقال في الجارية : بلوغها لسبع عشرة سنة وعليها النظر . وروى اللؤلؤي عنه ثمان عشرة سنة . وقال داود : لا يبلغ بالسن ما لم يحتلم ولو بلغ أربعين سنة . فأما الإنابات فمنهم من قال : يستدل به على البلوغ ؛ روى عن ابن القاسم وسالم ، وقاله

(١) أي عرضه رسول الله صلى الله عليه وسلم ليعرف حاله . (٢) في جزو ١ : عدم .

(٣) في جزو بوط : على ما روى . (٤) المواسي جمع موسى ، أي نبت شعر عانة وهو الذي يجري عليه الموسى ، وهذا عند بني إسرائيل كالسليبين وكالخنان . (٥) مِثْرُهُ كناية عن العورة أي أسودت بالشر والعرب تسمى اللون الأسود أخضر . (٦) كان حكمه فيهم أن تقتل رجالهم وتسي نسائهم وذريتهم . وقد قال له صلى الله عليه وسلم : "لقد حكمت فيهم بحكم الله من فوق سبع سموات" . راجع ترجمته في الاستيعاب . (٧) في زوى .

مالك مرة ، والشافعي في أحد قوله ، وبه قال أحمد وإسحاق وأبو نور . وقيل : هو بلوغ ؛ إلا أنه يحكم به في الكفار فيقتل من أنبت ويُجمل من لم ينبت في الذراري ؛ قاله الشافعي في القول الآخر ؛ لحديث عطية القُرطبي . ولا اعتبار بالخضرة والزغب ، وإنما يترتب الحكم على الشعر . وقال ابن القاسم : سمعت مالكا يقول : العمل عندى على حديث عمر بن الخطاب : لو جرت عليه الموائس لحدته . قال أصبغ : قال لى ابن القاسم وأحب إلى ألا يقام عليه الحد إلا باجتماع الإنبات والبلوغ . وقال أبو حنيفة : لا يثبت^(١) بالإنبات حكم ، وليس هو بلوغ ولا دلالة على البلوغ . وقال الزهري وعطاء : لا حد على من لم يحتلم ؛ وهو قول الشافعي ، ومال إليه مالك مرة ، وقال به بعض أصحابه . وظاهره عدم اعتبار الإنبات والسن . قال ابن العربي : « إذا لم يكن حديث ابن عمر دليلا في السن فكل عدد يذكرونه من السنين فإنه دعوى ، والسن التي أجازها رسول الله صلى الله عليه وسلم أولى من سن لم يعتبرها ، ولا قام في الشرع دليل عليها ، وكذلك اعتبر النبي صلى الله عليه وسلم الإنبات في بنى قريظة ؛ فمن عذيري ممن ترك أمرين اعتبرهما النبي صلى الله عليه وسلم فيتأوله ويعتبر ما لم يعتبره النبي صلى الله عليه وسلم لفظا ، ولا جعل الله له في الشريعة نظرا » .

قلت : هذا قوله هنا ، وقال في سورة الأنفال عكسه ؛ إذ لم يعرج على حديث ابن عمر هناك ، وتأوله كما تأوله علماؤنا ، وأن موجه الفرق بين من يطبق القتال ويسهم له وهو ابن خمس عشرة سنة ، ومن لا يطبقه فلا يسهم له فيجعل في العيال . وهو الذي فهمه عمر ابن عبد العزيز من الحديث . والله أعلم .

الرابعة — قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ آتَسَمْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ ﴾ أى أبصرتم ورأيتم ؛ ومنه قوله تعالى : « آتَسَمْتُمْ مِنْ جَانِبِ الطُّورِ نَارًا » أى أبصرو رأي . قال الأزهرى : تقول العرب أذهب فأمسأنس هل ترى أحدا ؛ معناه تبصر . قال النابغة :

* ... على مستأنس وحده^(٤) .

(١) في ط وجوب وز : لا يتعلق . (٢) في ط : اختارها . (٣) راجع ج ١٣ ص ٢٨٠

(٤) تمام البيت : كان رحلى وقد زال النهار بنا • يوم الجليل على مستأنس وحده

الوحد : المفرد .

أراد توراً وحشياً يتبصر هل يرى قانصاً فيحذره . وقيل : آنت وأحسست ووجدت بمعنى واحد ؛ ومنه قوله تعالى : « فَإِنْ آتَسَّمْ مِنْهُمْ رُشْدًا » أى علمت . والأصل فيه أبصرتم . وقراءة العامة «رُشدا» بضم الراء ومكون الشين . وقرأ السلمي وعيسى والثقفى وابن مسعود رضى الله عنهم «رُشدا» بفتح الراء والشين ، وهما لغتان . وقيل : رُشداً مصدر رَشَدَ . ورُشداً مصدر رَشِدَ ، وكذلك الرشاد . والله أعلم .

الخامسة - واختلف العلماء فى تأويل «رُشداً» فقال الحسن وقتادة وغيرهما : صلاحاً فى العقل والدين . وقال ابن عباس والسُّدى والثورى : صلاحاً فى العقل وحفظ المال . قال سعيد بن جبيرة والسَّعْبى : إن الرجل لياخذ بلحيته وما بلغ رشده ؛ فلا يُدفع إلى اليتيم ماله وإن كان شيخاً حتى يؤتس منه رشده . وهكذا قال الضحاك : لا يُعطى اليتيم وإن بلغ مائة سنة حتى يُعلم منه إصلاح ماله . وقال مجاهد : «رُشداً» يعنى فى العقل خاصة . وأكثر العلماء على أن الرشد لا يكون إلا بعد البلوغ ، وعلى أنه إن لم يرشد بعد بلوغ الحلم وإن شاخ لا يزول الحجر عنه ؛ وهو مذهب مالك وغيره . وقال أبو حنيفة : لا يحجر على الحز البالغ إذا بلغ مبلغ الرجال ، ولو كان أفسق الناس وأشدهم تبذيراً إذا كان عاقلاً . وبه قال زُفر بن الهذيل ؛ وهو مذهب النخعى . واحتجوا فى ذلك بما رواه قتادة عن أنس أن حَبَّانَ بن مُتَقْدَّحٍ كان يتناع وفى عَقْدَتِهِ^(١) ضعف ، فقيل : يارسول الله أحجر عليه ؛ فإنه يتناع وفى عقدته ضعف . فاستدعاه النبي صلى الله عليه وسلم فقال : «لا تبع» . فقال : لا أصبر . فقال له : « فإذا بايعت فقل لا خلافة لك الخیار ثلاثاً » . قالوا : فلما سأله القوم الحجر عليه لما كان فى تصرفه من التنبُّن ولم يفعل عليه السلام ، ثبت أن الحجر لا يجوز . وهذا لا حجة لهم فيه ؛ لأنه مخصوص بذلك على ما بيناه فى البقرة^(٢) ، فغيره بخلافه . وقال الشافعى : إن كان مفسداً لماله ودينه ، أو كان مفسداً لماله دون دينه مُجر عليه ، وإن كان مفسداً لدينه

(١) حبان : بفتح الحاء ، وقد ذكر فى ج ٣ ص ٣٨٦ ربه : وفى عقله . وهى رواية أخرى .

(٢) كذا فى جميع الأصول . وهى رواية ، فى النهاية : أى فى رأيه ونظره فى مصالح نفسه .

مصلحا لماله فعلى وجهين : أحدهما بحجر عليه ؛ وهو اختيار أبى العباس بن شريح . والثانى لا حجر عليه ؛ وهو اختيار أبى إسحاق المروزى ، والأظهر من مذهب الشافعى . قال الثعلبى : وهذا الذى ذكرناه من الحجر على السفية قول عثمان وعلى والزبير وعائشة وابن عباس وعبد الله ابن جعفر رضوان الله عليهم ، ومن التابعين شريح ، وبه قال الفقهاء : مالك وأهل المدينة والأوزاعى وأهل الشام وأبو يوسف ومحمد وأحمد وإسحاق وأبو نور . قال الثعلبى : وأدعى أصحابنا الإجماع فى هذه المسألة .

السادسة — إذا ثبت هذا فاعلم أن دفع المال يكون بشرطين : إيناس الرشد والبلوغ ، فإن وجد أحدهما دون الآخر لم يحز تسليم المال ، كذلك نص الآية . وهو رواية ابن القاسم وأشهب وابن وهب عن مالك فى الآية . وهو قول جماعة الفقهاء إلا أبا حنيفة وزفر والنخعى فإنهم أسقطوا إيناس الرشد ببلوغ خمس وعشرين سنة . قال أبو حنيفة : لكونه جدا . وهذا يدل على ضعف قوله ، وضعف ما احتج به أبو بكر الرازى فى أحكام القرآن له من استعمال الآيتين حسب ما تقدم ؛ فإن هذا من باب المطلق والمقيد ، والمطلق يرد إلى المقيد باتفاق أهل الأصول . وما ذا يغنى كونه جدا إذا كان غير جدا ، أى بخت . إلا أن علماءنا شرطوا فى الجارية دخول الزوج بها مع البلوغ ، وحينئذ يقع الابتلاء فى الرشد . ولم يره أبو حنيفة والشافعى ، ورأوا الاختبار فى الذكر والأنثى على ما تقدم . وفرق علماءنا بينهما بأن قالوا : الأنثى مخالفة للغلام لكونها محجوبة لا تعانى الأمور ولا تبرز لأجل البكارة فلذلك وقف فيها على وجود النكاح ؛ فبه تفهم المقاصد كلها . والذكر بخلافها ؛ فإنه يتصرفه وملاقاته للناس من أول نشئه إلى بلوغه يحصل له الاختبار ، ويكمل عقله بالبلوغ ، فيحصل له الغرض . وما قاله الشافعى أصوب ؛ فإن نفس الوطء بإدخال الحشفة لا يزيد بها فى رشدها إذا كانت عارفة بجميع أمورها ومقاصدها ، غير مبذرة لمالها . ثم زاد علماءنا فقالوا : لا بد بعد

(١) كذا فى الأصول . وفى أحكام القرآن لابن العربى : « قلنا هذا ضعيف ؛ لأنه إذا كانت جدا ولم يكن

ذا جدا فإذا يقع به نسب وجد البخت فأتى » .

دخول زوجها من مضي مدة من الزمان تمارس فيها الأحوال . قال ابن العربي : وذكر علماءؤها في تحديدها أقوالا عديدة ؛ منها الخمسة الأعوام والستة والسبعة في ذات الأب . وجعلوا في اليتيمة التي لا أب لها ولا وصى عليها عاما واحدا بعد الدخول ، وجعلوا في المولى عليها مؤبدا حتى يثبت رشدها . وليس في هذا كله دليل ، وتحديد الأعوام في ذات الأب عسير ؛ وأعسر منه تحديد العام في اليتيمة . وأما تمادى الحجر في المولى عليها حتى يتبين رشدها فيخرجها الوصي عنه ، أو يخرجها الحكم منه فهو ظاهر القرآن . والمقصود من هذا كله داخل تحت قوله تعالى : « فَإِنْ آتَسَمَّ مِنْهُمْ رُشْدًا » فتعين اعتبار الرشد ولكن يختلف إيناسه بحسب اختلاف حال الراشد . فأعرفه ورغب عليه وأجتنب التحكم الذي لا دليل عليه .

السابعة — واختلفوا فيما فعلته ذات الأب في تلك المدة ؛ فقيل : هو محمول على الرد لبقاء الحجر ، وما عملته بعده فهو محمول على الجواز . وقال بعضهم : ما عملته في تلك المدة محمول على الرد ^(١) إلا أن يتبين فيه السداد ، وما عملته بعد ذلك محمول على الإمضاء حتى يتبين فيه السفه .

الثامنة — واختلفوا في دفع المال إلى المحجور عليه هل يحتاج إلى السلطان أم لا ؟ فقالت فرقة : لا بد من رفعه إلى السلطان ، ويثبت عنده رشد ثم يدفع إليه ماله . وقالت فرقة : ذلك موكول إلى اجتهد الوصي دون أن يحتاج إلى رفعه إلى السلطان . قال ابن عطية : والصواب في أوصياء زماننا ألا يستغنى عن رفعه إلى السلطان وثبوت الرشد عنده ، لما حفظ من تواطؤ الأوصياء على أن يرشد الصبي ، ويرأ المحجور عليه لسفهه وقلة تحصيله في ذلك الوقت .

التاسعة — فإذا سلم المال إليه بوجود الرشد ، ثم عاد إلى السفه بظهور تبذير وقلة تدبير عاد إليه الحجر عندنا ، وعند الشافعي في أحد قولي . وقال أبو حنيفة : لا يعود ؛ لأنه بالغ عاقل ؛ بدليل جواز إقراره في الحدود والقصاص . ودلينا قوله تعالى : « وَلَا تَوْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَامًا » وقال تعالى : « فَإِنْ كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ سَفِيهًا أَوْ ضَعِيفًا

أَوْ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يُمِلَّ هُوَ قَلِيلٌ وَلِيَهُ بِالْعَدْلِ^(١) ولم يفرق بين أن يكون محجورا سفيها أو يطرأ ذلك عليه بعد الإطلاق .

العاشرة - ويموز للوصى أن يصنع في مال اليتيم ما كان للأب أن يصنعه من تجارة وإبضاع وشراء وبيع . وعليه أن يؤدى الزكاة من سائر أمواله : عين وحرق وماشية وفطرة . ويؤدى عنه أروش الجنايات وقيم المتلفات ، ونفقة الوالدين وسائر الحقوق اللازمة . ويموز أن يزوجه ويؤدى عنه الصداق ، ويشتري له جارية يتسرها ، ويصالح له وعليه على وجه النظر له . وإذا قضى الوصى بعض الغرماء وبقي من المال بقية نفى ما عليه من الدين كان فعل الوصى جائزا . فإن تلف باقى المال فلا شيء لباقي الغرماء على الوصى ولا على الذين اقتضوا . وإن اقتضى الغرماء جميع المال ثم أتى غرماء آخرون فإن كان عالما بالدين الباقي أو كان الميت معروفا بالدين الباقي ضمن الوصى لهؤلاء الغرماء ما كان يصيبهم في المحاصة ، ورجع على الذين اقتضوا دينهم بذلك . وإن لم يكن عالما [بذلك]^(٢) ، ولا كان الميت معروفا بالدين فلا شيء على الوصى . وإذا دفع الوصى دين الميت بغير إشهاد ضمن . وأما إن أشهد وطال الزمان حتى مات الشهود فلا شيء عليه . وقد مضى في البقرة عند قوله تعالى : « وَإِنْ تَحَايَظُواهُمْ فَإِخْوَانُكُمْ » من أحكام الوصى في الإنفاق وغيره ما فيه كفاية ، والحمد لله .

الحادية عشرة - قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَاْكُلُوْهَا اِسْرَافًا وَّيَذَرًا اَنْ يَّكْبُرُوْا ﴾ ليس يريد أن أكل ما لهم من غير إسراف جائز ، فيكون له دليل خطاب ، بل المراد ولا تأكلوا أموالهم فإنه إسراف . فنهى الله سبحانه وتعالى الأوصياء عن أكل أموال اليتامى بغير الواجب المباح لهم ، على ما يأتي بيانه . والإسراف في اللغة الإفراط ومجاوزة الحد . وقد تقدم في آل عمران^(٣) والسرف الخطأ في الإنفاق . ومنه قول الشاعر :

أَعْطَوْا هُبَيْدَةَ يَمْدُودَهَا ثَمَانِيَةً • مَا فِي عَطَائِهِمْ مِنْ وَلَا سَرَفٍ

(١) راجع ج ٣ ص ٣٧٦ (٢) في ج : في تجارة أو بضاعة . (٣) من ج . (٤) راجع ج ٣ ص ٦٥

(٥) راجع ج ٤ ص ٢٣١ (٦) البيت لجرير يمدح بن أمية . وهبيدة : اسم لكل مائة من الإبل .

أى ليس يخطئون مواضع العطاء . وقال آخر :

وقال قائلهم والخيل تخيطهم • أسرفتم فاجبتنا أننا سرف

قال النضر بن شميل : السرف التبذير ، والسرف الغفلة . وسيأتى لمعنى الإسراف زيادة بيان فى « الأنعام » إن شاء الله تعالى . (وَيَذَارًا) معناه ومبادرة كبرهم ، وهو حال البلوغ . واليدار والمبادرة كالقتال والمقاتلة . وهو معطوف على « إسرًا قًا » . و (أَنْ يَكْبُرُوا) فى موضع نصب بـ « يذارا » ، أى لا تستغنم مال محجورك فتأكله وتقول أبادر كبره لئلا يرشد ويأخذ ماله ؛ عن ابن عباس وغيره .

الثانية عشرة — قوله تعالى : (وَمَنْ كَانَ غَنِيًّا فَلْيَسْتَعْفِفْ) الآية . بين الله تعالى ما يحل لهم من أموالهم ، فأمر الغنى بالإمساك وأباح للوصى الفقير أن يأكل من مال وليه بالمعروف . يقال : عَفَّ الرجل عن الشيء وأستعف إذا أمسك . والاستغفاف عن الشيء تركه . ومنه قوله تعالى : (وَلْيَسْتَعْفِفِ الَّذِينَ لَا يَجِدُونَ نِكَاحًا) . والعفة : الامتناع عما لا يحل ولا يجب فعله . روى أبو داود من حديث حسين المعلم عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رجلا أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : إني فقير ليس لى شيء ولى يتيم . قال فقال : " كل من مال يملك غير مسيرف ولا مُبَاذِرٍ وَلَا مُتَاثِلٍ " (١).

الثالثة عشرة — واختلف العلماء من المخاطب والمراد بهذه الآية ؟ ففى صحيح مسلم عن عائشة فى قوله تعالى : (وَمَنْ كَانَ فَقِيرًا فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ) قالت : نزلت فى ولى اليتيم الذى يقوم عليه ويصلحه إذا كان محتاجا جاز أن يأكل منه . فى رواية : بقدر ماله بالمعروف . وقال بعضهم : المراد اليتيم إن كان غنيا وسع عليه وأعف عن ماله ، وإن كان فقيرا أنفق عليه بقدره ؛ قاله ربيعة ويحيى بن سعيد . والأول قول الجمهور وهو الصحيح ؛ لأن اليتيم لا يخاطب بالتصرف فى ماله لصغره ولسفه . والله أعلم .

الرابعة عشرة — واختلف الجمهور فى الأكل بالمعروف ما هو ؟ فقال قوم : هو القرض إذا احتاج ويقضى إذا أيسر ؛ قاله عمر بن الخطاب وابن عباس وعبيدة وأبن جبير والشعمي

(١) راجع ج ٧ ص ١١٠ (٢) راجع ج ١٢ ص ٢٤٣

(٣) متائل : جامع ؛ يقال : مال مؤئل أى مجموع ذو أصل .

ومجاهد وأبو العالية، وهو قول الأوزاعي . ولا يستسلف أكثر من حاجته . قال عمر : ألا إنى أنزلت نفسى من مال الله منزلة الولي من مال اليتيم ، إن استغنيت استعفت ، وإن آفقت أكلت بالمعروف ؛ فإذا أيسرت قضيت . روى عبد الله بن المبارك عن عاصم عن أبي العالية « وَمَنْ كَانَ فَقِيرًا فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ » قال : قرضاً - ثم تلا « فَإِذَا دَفَعْتُمْ إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ فَأَشْهَدُوا عَلَيْهِمْ » . وقول ثان - روى عن إبراهيم وعطاء والحسن البصرى والنخعي وقتادة : لا قضاء على الوصي الفقير فيما يأكل بالمعروف ؛ لأن ذلك حق النظر ، وعليه الفقهاء . قال الحسن : هو طعمة من الله له ؛ وذلك أنه يأكل ما يستد جوعته ، ويكتسى ما يستر عورته ، ولا يلبس الرفيع من الكنان ولا الحلل . والدليل على صحة هذا القول لإجماع الأمة على أن الإمام الناظر لاسلمين لا يجب عليه غرم ما أكل بالمعروف ؛ لأن الله تعالى قد فرض سهمه في مال الله . فلا حجة لهم في قول عمر : فإذا أيسرت قضيت - أن لو صح . وقد روى عن ابن عباس وأبي العالية والشعبي أن الأكل بالمعروف هو كالانتفاع بالبلان المواشى ، واستخدام العبيد ، وركوب الدواب إذا لم يضّر بأصل المال ؛ كما هيأ الجرباء ، ويتشد الضالة ، ويلوط الحوض ، ويخذ التمر . فاما أعيان الأموال وأصولها فليس للوصي أخذها . وهذا كله يخرج مع قول الفقهاء : إنه يأخذ بقدر أجر عمله ؛ وقالت به طائفة وأن ذلك هو المعروف ، ولا قضاء عليه ، والزيادة على ذلك محزنة . وفزق الحسن بن صالح بن حي - ويقال ابن حيان - بين وصي الأب والحاكم ؛ فلو وصى الأب أن يأكل بالمعروف ، وأما وصي الحاكم فلا سبيل له إلى المال بوجه ؛ وهو القول الثالث . وقول رابع روى عن مجاهد قال : ليس له أن يأخذ قرضاً ولا غيره . وذهب إلى أن الآية منسوخة ، نسخها قوله تعالى : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ » وهذا ليس بتجارة . وقال زيد بن أسلم : إن الرخصة في هذه الآية منسوخة بقوله تعالى : « إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْمًا » الآية . وحكى بشر بن الوليد عن أبي يوسف قال : لا أدري ، لعل هذه الآية

(١) هنا الأبل : طلالها بالهاء ، وهو ضرب من القطران . (٢) لاط الحوض : طلاه بالطين وأصلحه .

(٣) راجع ص ١٤٩ من هذا الجزء .

منسوخة بقوله عز وجل: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ». وقول خامس - وهو الفرق بين الحضر والسفر؛ فيمنع إذا كان مقبياً معه في المصر. فإذا احتاج أن يسافر من أجله فله أن يأخذ ما يحتاج إليه، ولا يقتنى شيئاً؛ قاله أبو حنيفة وصاحبه أبو يوسف ومحمد. وقول سادس - قال أبو قلابة: فليأكل كل بالمعروف مما ينبغي من الغلة؛ فأما المال الناض فليس له أن يأخذ منه شيئاً قرضاً ولا غيره. وقول سابع - روى عكرمة عن ابن عباس «وَمَنْ كَانَ فَقِيْرًا فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ» قال: إذا احتاج وأضطر. وقال الشعبي: كذلك إذا كان منه بمنزلة الدم ولحم الخنزير أخذ منه؛ فإن وجد أوقى. قال النحاس: وهذا لا معنى له؛ لأنه إذا اضطر هذا الاضطرار كان له أخذ ما يقيمه من مال يتيمة أو غيره من قريب أو بعيد. وقال ابن عباس أيضاً والنخعي: المراد أن يأكل الوصي بالمعروف من مال نفسه حتى لا يحتاج إلى مال اليتيم؛ فيستعفف الغنى بغناه، والفقر يقتدر على نفسه حتى لا يحتاج إلى مال يتيمة. قال النحاس: وهذا من أحسن ما روى في تفسير الآية؛ لأن أموال الناس محظورة لا يطلع شيء منها إلا بحجة قاطعة.

قلت: وقد اختار هذا القول الكيا الطبري في أحكام القرآن له؛ فقال: «توهم متوهمون من السلف بحكم الآية أن للوصي أن يأكل^(١) من مال الصبي قدراً لا ينتهي إلى حد السرف، وذلك خلاف ما أمر الله تعالى به في قوله: «لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ» ولا يحقق ذلك في [مال] اليتيم^(٢). فقوله: «وَمَنْ كَانَ غَنِيًّا فَلْيَسْتَعِفِفْ» يرجع إلى [أكل] مال نفسه دون مال اليتيم. فعناه ولا تأكلوا أموال اليتيم مع أموالكم، بل اقصرُوا على أكل أموالكم. وقد دل عليه قوله تعالى: «وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ إِنَّهُ كَانَ حُوبًا كَثِيرًا». وبأن بقوله تعالى: «وَمَنْ كَانَ غَنِيًّا فَلْيَسْتَعِفِفْ وَمَنْ كَانَ فَقِيْرًا فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ» الاقتصار على البلغة، حتى لا يحتاج إلى أكل مال اليتيم؛ فهذا تمام معنى الآية.

(١) الناض: الدرهم والدينار عند أهل الجواز ويسمى ناضاً إذا تحول نقداً بعد أن كان متاعاً.

(٢) في ب و ط وز: يقتوت. ولا معنى له. وفي اللغة: أفات على الشيء: اقتدر عليه.

(٣) في ب: يأخذ. (٤) زيادة عن أحكام القرآن الكيا الطبري.

فقد وجدنا آيات محكمات تمنع أكل مال الغير دون رضاه، سيما في حق اليتيم . وقد وجدنا هذه الآية محتملة للعاني، فحملها على موجب الآيات المحكمات متعين . فإن قال من ينصر مذهب السلف : إن القضاة يأخذون أرزاقهم لأجل عملهم للمسلمين ، فهلا كان الوصي كذلك إذا عمل لليتيم ، ولم لا يأخذ الأجرة بقدر عمله ؟ قيل له : أعلم أن أحدا من السلف لم يجوز للوصي أن يأخذ من مال الصبي مع غنى الوصي ، بخلاف القاضي ؛ فذلك فارق بين المسألتين . وأيضاً فالذي يأخذه الفقهاء والقضاة والخلفاء القائمون بأمور الإسلام لا يتعين له مالك . وقد جعل الله ذلك المال الضائع لأصناف بأوصاف ، والقضاة من جملتهم ، والوصي إنما يأخذ بعمله مال شخص معين من غير رضاه ؛ وعمله مجهول وأجرته مجهولة وذلك بعيد عن الاستحقاق .

قلت : وكان شيخنا الإمام أبو العباس يقول : إن كان مال اليتيم كثيراً يحتاج إلى كبير قيام عليه بحيث يشغل الولي عن حاجاته ومهامه فرض له فيه أجر عمله ، وإن كان نافعاً لا يشغله عن حاجاته فلا يأكل منه شيئاً ؛ غير أنه يستحب له شرب قليل اللبن وأكل القليل من الطعام والسمن ، غير مضر به ولا مستكثر له ، بل على ما جرت العادة بالمساحة فيه . قال شيخنا : وما ذكرته من الأجرة ، ونيل السير من التمر واللبن كل واحد منهما معروف ؛ فصلح حمل الآية على ذلك . والله أعلم .

قلت : والاحتراز عنه أفضل ، إن شاء الله .

[وأما ما يأخذه قاضي القسمة ويسميه رسماً ونهبُ أتباعه فلا أدري له وجه ولا حلا ، وهم داخلون في عموم قوله تعالى : « إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا » (١)] .

الخامسة عشرة - قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا دَفَعْتُمْ إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ فَأَشْهَدُوا عَلَيْهِمْ ﴾ أمر الله تعالى بالإشهاد تنبيها على التحصين وزوال اللتهم . وهذا الإشهاد مستحب عند طائفة من العلماء ؛ فإن القول قول الوصي ؛ لأنه أمين . وقالت طائفة : هو فرض ؛ وهو ظاهر الآية ، وليس

بأمين فيقبل قوله ، كالوکیل إذا زعم أنه قد ردَّ ما دُفع إليه أو المودع ، وإنما هو أمين للأب ، ومتى أثمته الأب لا يقبل قوله على غيره . ألا ترى أن الوکیل لو آذع^(١) أنه قد دفع لزيد ما أمره به بعدلته لم يقبل قوله إلا ببينة ؛ فكذلك الوصي . ورأى عمر بن الخطاب رضي الله عنه وابن جبير أن هذا الإشهاد إنما هو على دفع الوصي في يسره ما استقرضه من مال يتيمة حالة فقره . قال عبيدة : هذه الآية دليل على وجوب القضاء على من أكل ؛ المعنى : فإذا اقترضتم أو أكلتم فاشهدوا إذا غرتم . والصحيح أن اللفظ يعم هذا وسواه . والظاهر أن المراد إذا أنفقت شيئا على المولى عليه فاشهدوا ، حتى لو وقع خلاف أمكن إقامة البينة ؛ فإن كل مال قبض على وجه الأمانة بإشهاد لا يبرأ منه إلا بالإشهاد على دفعه ، لقوله تعالى : « فَأَشْهَدُوا » فإذا دفع لمن دفع إليه بغير إشهاد فلا يحتاج في دفعها لإشهاد إن كان قبضها بغير إشهاد . والله أعلم .

السادسة عشرة — كما على الوصي والكفيل حفظ مال يتيمة والتشهير له ، كذلك عليه حفظ الصبي في بدنه . فالمال يحفظه بضبطه^(٢) ، والبدن يحفظه بأدبه . وقد مضى هذا المعنى في « البقرة » . وروى أن رجلا قال للنبي صلى الله عليه وسلم : إن في حجرى يتيما أأكل من ماله ؟ قال : " نعم غير متأنل^(٣) مالا ولا وافي مالك بماله " . قال : يا رسول الله ، أفأضربه ؟ قال : " ما كنت ضاربا منه ولدك " . قال ابن العربي : وإن لم يثبت مسندا فليس يجد أحد^(٤) عنه ملتحدا^(٥) .

السابعة عشرة — قوله تعالى : ﴿ وَكَفَى بِاللَّهِ حَسِيبًا ﴾ أى كفى الله حاسباً لأعمالكم ومجازيا بها . ففى هذا وعيد لكل جاحد حق . والباء زائدة ، وهو فى موضع رفع .

قوله تعالى : لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ مِمَّا قَلَّ مِنْهُ أَوْ كَثُرَ نَصِيبًا مَّفْرُوضًا ﴿٧﴾

(١) فى بوى وطود : إذا ادعى أنه قد دفع إل الخ . (٢) فى ب : فيها بضبطه .
(٣) راجع ج ٣ ص ٦٢ (٤) متأنل : جامع . (٥) ملتحدا : منصرفا .

فيه خمس مسائل :

الأولى — لما ذكر الله تعالى أمر اليتامى وصله بذكر المواريث . ونزلت الآية في أوس ابن ثابت الأنصارى ، توفي وترك امرأة يقال لها : أُمُّ بُحَّةَ وثلاث بنات له منها ، فقام رجلان هما أبا نعم الميث ووصيها يقال لها : سُويْد وعَرَبَجَة ، فأخذوا ماله ولم يعطيا أمراته وبناته شيئا ، وكانوا في الجاهلية لا يورثون النساء ولا الصغير وإن كان ذكرا ، ويقولون : لا يُعطى إلا من قاتل على ظهور الخيل ، وطاعن بالرمح ، وضارب بالسيف ، وحاز الغنيمة . فذكرت أُمُّ بُحَّةَ ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فدعاها ، فقالا : يا رسول الله ، ولدها لا يركب فرسا ، ولا يحمل كَلًّا ولا يَنْكُحُ عدوا . فقال عليه السلام : ” انصرفا حتى أنظر ما يحدث الله لى فيهن “ . فأنزل الله هذه الآية ردًا عليهم ، وإبطالا لقولهم وتصرفهم بجهلهم ؛ فإن الورثة الصغار كان ينبغي أن يكونوا أحق بالمال من الكبار ، لعدم تصرفهم والنظر في مصالحهم ، فعكسوا الحكم ، وأبطلوا الحكمة فضلوها بأهوائهم ، وأخطئوا في آرائهم وتصرفاتهم .

الثانية — قال علماؤنا : في هذه الآية فوائد ثلاث : إحداها — بيان علة الميراث وهي القرابة . الثانية — عموم القرابة كيفما تصرفت من قريب أو بعيد . الثالثة — إجمال النصيب المفروض . وذلك مبين في آية المواريث ؛ فكان في هذه الآية توطئة للحكم ، وإبطال لذلك الرأي الفاسد حتى وقع البيان الشافي .

الثالثة — ثبت أن أبا طلحة لما تصدق بماله — بترحاء — وذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم قال له : ” أجعلها في فقراء أقاربك “ فجعلها لحسان وأبي . قال أنس : وكانا أقرب إليه مني . قال أبو داود : بلغني عن محمد بن عبد الله الأنصارى أنه قال : أبو طلحة الأنصارى زيد بن سهل بن الأسود بن حرام بن عمرو بن زيد مائة بن عدي بن عمرو بن مالك ابن النجار . وحسان بن ثابت بن المنذر بن حرام يجمعان في الأب الثالث وهو حرام . وأبي بن كعب بن قيس بن عبيد بن زيد بن معاوية بن عمرو بن مالك بن النجار . قال الأنصارى : بين أبي طلحة وأبي ستة آباء . قال : وعمرو بن مالك يجمع حسان وأبي بن كعب

وأبا طلحة . قال أبو عمر : في هذا ما يقضى على القرابة أنها ما كانت في هذا القعدِّ ونحوه ، وما كان دونه فهو أخرى أن يلحقه آسم القرابة .

الرابعة - قوله تعالى : ﴿ مِمَّا قَلَّ مِنْهُ أَوْ كَثُرَ نَصِيبًا مَفْرُوضًا ﴾ أثبت الله تعالى للبنات نصيباً في الميراث ولم يبين كم هو ؛ فأرسل النبي صلى الله عليه وسلم إلى سويد وعربجة ألا يفترقا من مال أوس شيئا ؛ فإن الله جعل لبناته نصيباً ولم يبين كم هو حتى أنظر ما ينزل ربنا . فزلت « يُوَصِّيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ » إلى قوله تعالى « الْقَوْرُ الْعَظِيمُ » فأرسل إليهما « أن أعطيا أم ثجة الثمن مما ترك أوس ، ولبناته الثلثين ، ولكما بقية المال » .

الخامسة - استدل علماؤنا بهذه الآية في قسمة المتروك على الفرائض إذا كان فيه تفير عن حاله ، كالحمam والبيت ويبدر الزيتون والدار التي تبطل منافعها بإقرار أهل السهام فيها . فقال مالك : يقسم ذلك وإن لم يكن في نصيب أحدهم ما ينتفع به ؛ لقوله تعالى : « مِمَّا قَلَّ مِنْهُ أَوْ كَثُرَ نَصِيبًا مَفْرُوضًا » . وهو قول ابن كنانة ، وبه قال الشافعي ، ونحوه قول أبي حنيفة . قال أبو حنيفة : في الدار الصغيرة بين اثنين فطلب أحدهما القسمة وأبى صاحبه قسمت له . وقال ابن أبي ليل : إن كان فيهم من لا ينتفع بما يقسم له فلا يقسم . وكل قسم يدخل فيه الضرر على أحدهما دون الآخر فإنه لا يقسم ؛ وهو قول أبي ثور . قال ابن المنذر : وهو أصح القولين . ورواه ابن القاسم عن مالك فيما ذكر ابن العربي . قال ابن القاسم : وأنا أرى أن كل ما لا ينقسم من الدور والمنازل والحمamات ، وفي قسمته الضرر ولا ينتفع به إذا قسم ، أن يباع ولا شفعة فيه ؛ لقوله عليه السلام : « الشفعة في كل ما لا يقسم فإذا وقعت الحدود فلا شفعة » . فجعل عليه السلام الشفعة في كل ما يتأتى فيه إيقاع الحدود ، وعلق الشفعة فيما لم يقسم مما يمكن إيقاع الحدود فيه . هذا دليل الحديث .

قلت : ومن الحجة لهذا القول ما أخرجه الدارقطني من حديث ابن جريج أخبرني صديق ابن موسى عن محمد بن أبي بكر عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « لَا نَصِيْبَةَ

(١) كذا في ز . وهو الموضع الذي تداوس فيه الحبوب ، ويجمع فيه الطعام . وفي حوى و أ : بد ، لله من قولهم : تمر بد : متفرق . وفي دوجوروب وهو ط : بد . وليس بظاهر المعنى .

على أهل الميراث إلا ما حمل القسم . قال أبو عبيد : هو أن يموت الرجل ويدع شيئا إن قسم بين ورثته كان في ذلك ضرر على جميعهم أو على بعضهم . يقول : فلا يقسم ؛ وذلك مثل الجوهرة والحمام والطيّلسان وما أشبه ذلك . والتعصية التفريق ؛ يقال : عصيت الشيء إذا فرقت . ومنه قوله تعالى : « الَّذِينَ جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِضِينَ ^(١) » . وقال تعالى : « غَيْرَ مُضَارٍّ » فنفى المضارة . وكذلك قال عليه السلام : « لا ضرر ولا ضرار » . وأيضا فإن الآية ليس فيها تعرض للقسمة ، وإنما اقتضت الآية وجوب الحظّ والنصيب للصغير والكبير قليلا كان أو كثيرا ، ردا على الجاهلية فقال : « لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ » « وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ » وهذا ظاهر جدا . فأما إبراز ذلك النصيب فإنما يؤخذ من دليل آخر ؛ وذلك بأن يقول الوارث : قد وجب لي نصيب بقول الله عز وجل فمكتونى منه ؛ فيقول له شريكه : أما تمكينك على الاختصاص فلا يمكن ؛ لأنه يؤدي إلى ضرر ببنى وبينك من إفساد المال ، وتغيير الهيئة ، وتنقيص القيمة ؛ فيقع الترجيع . والأظهر سقوط القسمة فيما يبطل المنفعة وينقص المال مع ما ذكرناه من الدليل . والله الموفق .

قال الفراء : « نَصِيبًا مَّفْرُوضًا » هو كقولك : قسما واجبا ، وحقا لازما ؛ فهو أسم في معنى المصدر فلهذا انتصب . الزجاج : أنتصب على الحال . أى لهؤلاء أنصبا في حال الفرض . الأخفش : أى جعل الله ذلك لهم نصيبا . والمفروض : المقدّر الواجب .

قوله تعالى : « وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ أُولُو الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينُ فَأَرْزُقُوهُمْ مِنْهُ وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مَعْرُوفًا ^(٢) » فيه أربع مسائل :

الأولى — بين الله تعالى أن من لم يستحق شيئا إرثا وحضر القسمة ، وكان من الأقارب أو يتامى والفقراء الذين لا يرثون أن يكرموا ولا يحرموا ، إن كان المال كثيرا ؛ والاعتذار إليهم إن كان عقارا أو قليلا لا يقبل الرّضخ ^(٣) . وإن كان عطاء من القليل ففيه أجر عظيم ؛

درهم يسبق مائة ألف . فالآية على هذا القول مُحْكَةٌ^(١) ، قاله ابن عباس . وامثل ذلك جماعة من التابعين : عروة بن الزبير وغيره ، وأمر به أبو موسى الأشعري . وروى عن ابن عباس أنها منسوخة نسخها قوله تعالى « يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمُ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ » . وقال سعيد بن المسيب : نسخها آية الميراث والوصية . ومن قال إنها منسوخة أبو مالك وعكرمة والضحاك . والأول أصح ، فإنها مبيّنة استحقاق الورثة لنصيبهم ، واستحباب المشاركة لمن لا نصيب له ممن حضرم . قال ابن جبير : ضيّع الناس هذه الآية . قال الحسن : ولكن الناس شحوا . وفي البخاري عن ابن عباس في قوله تعالى : « وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ أُولُو الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينُ »^(٢) قال : هي محكمة وليست بمنسوخة . وفي رواية قال : إن ناسا يزعمون أن هذه الآية نسخت ، لا والله ما نسخت ! ولكنها مما تهاون بها ، هما واليان : وال يرث وذلك الذي يرزق ، ووال يرث وذلك الذي يقول بالمعروف ، ويقول : لا أملك لك أن أعطيك . قال ابن عباس : أمر الله المؤمنين عند قسمة موارثهم أن يصلوا أرحامهم ، ويتأامهم ومساكينهم من الوصية ، فإن لم تكن وصية وصل لهم من الميراث . قال النحاس : فهذا أحسن ما قيل في الآية ، أن يكون على النذب والترغيب في فعل الخير ، والشكر لله عز وجل . وقالت طائفة : هذا الرِّضْعُ^(٣) واجب على جهة الفرض ، تُعطى الورثة لهذه الأصناف ما طابت به نفوسهم ، كالمأعون والثوب الخلق وما خف . حكى هذا القول ابن عطية والقشيري . والصحيح أن هذا على النذب ، لأنه لو كان فرضا لكان استحقاقا في التركة ومشاركة في الميراث ، لأحد الجهتين معلوم وللآخر مجهول . وذلك مناقض للحكمة ، وسبب للتنازع والتقاطع . وذهبت فرقة إلى أن المخاطب والمراد في الآية المحتضرون الذين يقسمون أموالهم بالوصية ، لا الورثة . وروى عن ابن عباس وسعيد بن المسيب وابن زيد . فإذا أراد المريض أن يفرق ماله بالوصايا وحضره من لا يرث ينبغي له ألا يحرمه . وهذا - والله أعلم - . يتزل حيث كانت الوصية واجبة ، ولم تنزل آية الميراث . والصحيح الأول وعليه المعول .

(١) في ج : درهم سبعمائة ألف . (٢) في ي : بين أنها . (٣) الرضخ : العطية القليلة .

الثانية - فإذا كان الوارث صغيراً لا يتصرف في ماله؛ فقالت طائفة: يعطى ولّى الوارث الصغير من مال مجبوره بقدر ما يرى. وقيل: لا يعطى بل يقول لمن حضر القسمة: ^(١) ليس لى شيء من هذا المال إنما هو لليتيم، فإذا بلغ عرفته حكمه. فهذا هو القول المعروف. وهذا إذا لم يوص الميت له بشيء؛ فإن أوصى بصرف له ما أوصى. ورأى عبيدة ومحمد ابن سيرين أن الرزق في هذه الآية أن يصنع لهم طعاماً يأكلونه؛ وفعل ذلك، ذبحاً شاة من التركة، وقال عبيدة: لولا هذه الآية لكان هذا من مالى. وروى قتادة عن يحيى بن يعمر قال: ثلاث مُحْكَمَات تركهنّ الناس: هذه الآية، وآية الاستئذان «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَيْسَ عَلَيْكُمْ دِينُ الْيَهُودِ وَلَا الْنَصَارَى» وقوله: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى» ^(٢).

الثالثة - قوله تعالى: «مِنْهُ» الضمير عائد على معنى القسمة؛ إذ هى بمعنى المال والميراث؛ لقوله تعالى: «ثُمَّ اسْتَخْرَجْنَاهَا مِنْ وِعَاءٍ آخِيهِ» أى السقاية؛ لأن الصُّوَاع مذكّر. ومنه قوله عليه السلام: «وَأَتَى دَعْوَةَ الْمَظْلُومِ فَإِنَّهُ لَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللَّهِ حِجَابٌ» فأعاد مذكراً على معنى الدعاء. وكذلك قوله لسويد بن طارق الجعفيّ حين سأله عن الخمر «إنه ليس بدواء ولكنه داء» فأعاد الضمير على معنى الشراب. ومثله كثير. يقال: قاسمه المال وتقاسماه واقتسماه، والاسم القسمة مؤنثة؛ والقسم مصدر قسمت الشيء، فأقسم، والموضع مقسم مثل مجلس، وتقسمهم الدهر فتقسموا، أى فزقهم ففزعوا. والتقسيم التفريق. والله أعلم.

الرابعة - قوله تعالى: «وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مَعْرُوفًا» قال سعيد بن جبیر: يقال لهم خذوا بورك لكم. وقيل: قولوا مع الرزق وددت أن لو كان أكثر من هذا. وقيل: لا حاجة مع الرزق إلى عذر، نعم إن لم يصرف إليهم شيء فلا أقل من قول جميل ونوع اعتذار.

قوله تعالى: وَلْيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكَوا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَافًا خَافُوا عَلَيْهِمْ فَلْيَتَّقُوا اللَّهَ وَلْيَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا ﴿٥﴾

(١) سقط من ب وجه وزوط وى وهـ. (٢) راجع ج ١٢ ص ٣٠٢ (٣) راجع ج ١٦ ص ٢٤٠

(٤) راجع ج ٩ ص ٢٣٥ (٥) كذا في ب ود وزوط وى وهـ. والرواية يشبه أن تكون من حديث معاذ بن الصبحين وليس فيها تذكير الضمير. والله أعلم. وفى أ وجه: بينها.

فيه مسألتان :

الأولى — قوله تعالى : ﴿ وَلَيَحْشَنَّ ﴾ حذف الألف من « ليحش » للجزم بالأمر ، ولا يجوز عند سيبويه إضمار لام الأمر قياسا على حروف الجر إلا في ضرورة الشعر . وأجاز الكوفيون حذف اللام مع الجزم ؛ وأنشد الجميع :

مُحْدُ تَقْدِيدِ نَفْسِكَ كُلِّ نَفْسٍ • إِذَا مَا خِفْتَ مِنْ شَيْءٍ تَبَالًا^(١)

أراد لتقديده ، ومفعول « يحش » محذوف لدلالة الكلام عليه . و﴿ حَافُوا ﴾ جواب « لو » .
التقدير لو تركوا لخافوا . ويجوز حذف اللام في جواب « لو » . وهذه الآية قد اختلف العلماء في تأويلها ؛ فقالت طائفة : هذا وعظ للأوصياء ، أى آفعلوا باليتامى ماتحبون أن يفعل بأولادكم من بعدكم ؛ قاله ابن عباس . ولهذا قال الله تعالى : « إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْمًا » . وقالت طائفة : المراد جميع الناس ، أمرهم بآتقاء الله في الأيتام وأولاد الناس ؛ وإن لم يكونوا في مجورهم . وأن يسدوا لهم القول كما يريد كل واحد منهم أن يفعل بولده بعده . ومن هذا ما حكاه الشيباني قال : كنا على قُسْطَنْطِينِيَّة في عسكر مسلمة بن عبد الملك ، فجلسنا يوما في جماعة من أهل العلم فيهم ابن الدَّيْلَمِيِّ ، فتذاكروا ما يكون من أهوال آخر الزمان . فقلت له : يا أبا بشر ، وُدِّي ألا يكون لى ولد . فقال لى : ما عليك ! ما من نَسْمة قضى الله بخروجها من رجل إلا خرجت ، أحب أو كره ، ولكن إذا أردت أن تأمن عليهم فأتق الله في غيرهم ؛ ثم تلا الآية . وفي رواية : ألا أدلك على أمر إن أنت أدركته نجاك الله منه ، وإن تركت ولدا من بعدك حفظهم الله فيك ؟ فقلت : بلى ! فتلا هذه الآية « وَلَيَحْشَنَّ الَّذِينَ لَوْ تَرَكَوْا » إلى آخرها .

قلت : ومن هذا المعنى ما روى محمد بن كعب القرطبي عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « من أحسن الصدقة جاز على الصراط ومن قضى حاجة أرملة^(٢) أخلف الله في تركته » . وقول ثالث قاله جمع من المفسرين : هذا في الرجل يحضره الموت

(١) البيت قبل لسان . وقيل لأبي طالب . وتبلا : سوء العاقبة . وأصله : وبال أبديت الواو تاء . الخزانة ج ٣ ش ٦٨٠ (٢) في ب وه وط : أبا بشر ، وكلاهما وارد كما في التهذيب . والقصة في تفسير هذه الآية في الطبري بأوضح . (٣) في : أخلفه .

فيقول له مَنْ بحضرته عند وصيته : إن الله سيرزق ولدك فأنظر لنفسك ، وأوص بمالك في سبيل الله ، وتصدق وأعتق . حتى يأتي على عامة ماله أو يستغرقه فيضر ذلك بورثته ؛ فنهوا عن ذلك . فكان الآية تقول لهم : كما تخشون على ورثكم وذريبتكم بعدكم ، فكذلك فاعشوا على ورثة غيركم ولا تحملوه على تبذير ماله ؛ قاله ابن عباس وقتادة والسدي وابن جبير والضحاك ومجاهد . روى سعيد بن جبير عن ابن عباس أنه قال : إذا حضر الرجل الوصية فلا ينبغي أن يقول أوص بمالك فإن الله تعالى رازق ولدك ، ولكن يقول قدم لنفسك وارك ولدك ؛ فذلك قوله تعالى : « فَلْيَتَّقُوا اللَّهَ » . وقال مِقسم وحضرمي : نزلت في عكس هذا ، وهو أن يقول للحضرم من يحضره : أمسك على ورثك ، وأبق ولدك فليس أحد أحق بمالك من أولادك ، وبنهاه عن الوصية ، فيتضرر بذلك ذوو القربى وكل من يستحق أن يوصى له ؛ فقليل لهم : كما تخشون على ذريبتكم وتسرون بأن يحسن إليهم ، فكذلك ستدوا القول في جهة المساكين واليتامى ، واتقوا الله في ضررهم . وهذان القولان مبنيان على وقت وجوب الوصية قبل زول آية الموارث ؛ روى عن سعيد بن جبير وابن المسيب . قال ابن عطية : وهذان القولان لا يطرد واحد منهما في كل الناس ، بل الناس صنفان ؛ يصلح لأحدهما القول الواحد ، ولآخر القول الثاني . وذلك أن الرجل إذا ترك ورثته مستقلين بأنفسهم أغنياء حسن أن يندب إلى الوصية ، ويحمل على أن يقدم لنفسه . وإذا ترك ورثة ضعفاء مهملين ^(١) مقلين حسن أن يندب إلى الترك لهم والأحتياط ؛ فإن أجره في قصد ذلك كأجره في المساكين ؛ فالمرعاة إنما هو الضعف فيجب أن يُمال معه .

قلت : وهذا التفصيل صحيح ؛ لقوله عليه السلام لسعد : "إنك إن تذر ورثك أغنياء خير من أن تذرهم عالة يتكففون الناس" . فإن لم يكن للإنسان ولد ، أو كان وهو غني مستقل بنفسه وماله عن أبيه فقد أمن عليه ؛ فالأولى بالإنسان حينئذ تقديم ماله بين يديه حتى لا ينفقه من بعده فيما لا يصلح ، فيكون وزره عليه .

الثانية - قوله تعالى : ﴿ وَلْيَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا ﴾ السديد : العدل والصواب من القول ؛ أى مُروا المريض بأن يُخرج من ماله ما عليه من الحقوق الواجبة ، ثم يوصى لقرباته (١) في ط : مقلين .

بقدر [ما] ^(١) لا يضر بورشته الصغار . وقيل : المعنى قولوا لليت قولاً عدلاً ، وهو أن يلقنه بلا إله إلا الله ، ولا يأمره بذلك ، ولكن يقول ذلك في نفسه حتى يسمع منه ويتلقن .
هكذا قال النبي صلى الله عليه وسلم : ” لقنوا موتاكم لا إله إلا الله “ ولم يقل مروهم ؛ لأنه لو أمر بذلك لعله يغضب ويحجد . وقيل : المراد اليتيم ؛ أن لا ينهره ولا يستخفوا به ^(٢) .

قوله تعالى : **إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَىٰ ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيرًا** ^(٣)
فيه ثلاث مسائل :

الأولى — قوله تعالى : **(إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَىٰ ظُلْمًا)** روى أنها نزلت في رجل من غطفان يقال له : مرند بن زيد ، ولي مال ابن أخيه وهو يقيم صغيراً فأكله ؛ فأنزل الله تعالى فيه هذه الآية ؛ قاله مقاتل بن حيان ؛ ولهذا قال الجمهور : إن المراد الأوصياء الذين يأكلون مالم يبيع لهم من مال اليتيم . وقال ابن زيد : نزلت في الكفار الذين كانوا لا يؤزنون النساء ولا الصغار . وسمى أخذ المال على كل وجهه أكلاً ؛ لما كان المقصود هو الأكل وبه أكثر إلتلاف الأشياء . وخص البطون بالذكور لئيبين نقصهم ، والتشجيع عليهم بضد مكارم الأخلاق . وسمى المأكل نارا بما يشول إليه ؛ كقوله تعالى : **« إِنِّي أَرَانِي أَعْصِرُ خَمْرًا »** ^(٤) أي عنباً . وقيل : نارا أي حراماً ؛ لأن الحرام يوجب النار ، فسماء الله تعالى باسمه . وروى أبو سعيد الخدري قال : حدثنا النبي صلى الله عليه وسلم عن ليلة أسرى به قال : ” رأيت قوماً لهم مشافر كمشافر الإبل وقد وكل بهم من يأخذ بمشافرهم ثم يجعل في أنفواهم صخرة من نار يخرج من أسافلهم فقلت يا جبريل من هؤلاء قال هم الذين يأكلون أموال اليتامى ظلماً “ . فدل الكتاب والسنة على أن أكل مال اليتيم من الكبائر . وقال صلى الله عليه وسلم : ” آجبتوا السبع الموبقات “ وذكر فيها ” وأكل مال اليتيم “ .

الثانية — قوله تعالى : **(وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيرًا)** وقرأ ابن عامر وعاصم في رواية ابن عباس بضم الياء على اسم مالم يسم فاعله ؛ من أصله الله حر النار إصلاء . قال الله تعالى : **« سَأَصْلِيهِ سَعِيرًا »** ^(٥) . وقرأ أبو حيوة بضم الياء وفتح الصاد وتشديد اللام من التصلية لكثرة

(١) من ج . (٢) في : قول الطيب . (٣) في طوى وز : أى لا تنهره ولا تستخفوا به .

(٤) راجع ج ١٩ ص ٧٥

(٥) راجع ج ٩ ص ١٨٨

الفعل مرة بعد أخرى . دليله قوله تعالى : « ثُمَّ الْحَجِيمَ صَلَّوْهُ » ^(١) . ومنه قولهم : صَلَّيته مرة بعد أخرى . وتصلبت : استدفأت بالنار . قال :

وقد تَصَلَّيتُ حَرَّ حَرِّهِمْ • كَمَا تَصَلَّى الْمُقْرُورُ مِنْ قَرَمٍ ^(٢)

وقرأ الباقر بفتح الباء من صَلَّى النار يصلها صَلَّى وَصَلَاءً . قال الله تعالى : « لَا يَصْلَاهَا إِلَّا الْأَشْقَى » ^(٣) . وَالصَّلَاءُ هو التسخن بقرب النار أو مباشرتها ؛ ومنه قول الحارث بن عباد :

لَمْ أَكُنْ مِنْ جُنَاتِهَا عِلْمَ اللَّهِ • لَهُ وَإِنِّي لِحِرَّهَا الْيَوْمَ صَلَّ

والسعر : الجمر المشتعل ^(٤) .

الثالثة — وهذه آية من آيات الوعيد ، ولا حجة فيها لمن يكفر بالذنوب . والذي يعتقده أهل السنة أن ذلك نافذ على بعض العصاة فيصلى ثم يحترق ويموت ؛ بخلاف أهل النار لا يموتون ولا يحيون ، فكان هذا جمع بين الكتاب والسنة ، لئلا يقع الخبر فيهما على خلاف خبره ، سافطاً بالمشيئة عن بعضهم ؛ لقوله تعالى : « إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُتْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ » ^(٥) . وهكذا القول في كل ما يرد عليك من هذا المعنى . روى مسلم في صحيحه عن أبي سعيد الخدري قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " أما أهل النار الذين هم أهلها فيها فإنهم لا يموتون فيها ولا يحيون ولكن ناس أصابتهم النار بذنوبهم — أو قال بخطاياهم — فأماهم الله إماتة حتى إذا كانوا حُفماً أُذِنَ بالشفاعة بغنى بهم صَبَّارٌ ضَبَّارٌ فَبُتُّوا ^(٦) على أنهار الجنة ثم قيل يا أهل الجنة أفيضوا عليهم فينبئون كما تنبت الحبة في حِمِلِ السَّيْلِ " ^(٧) . فقال رجل من القوم كأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد كان [يرعى] ^(٨) بالبادية .

قوله تعالى : يُوصِيكَ اللَّهُ فِي أَوْلَدِكَ لِلَّذِكْرِ مِنْهُ حِطٌّ ^(٩) الْأَنْثَيْنِ فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ آثْنَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثُ مَا تَرَكَ وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا ^(١٠) النِّصْفُ وَالْأُتُوبَةُ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ

(١) راجع ج ١٨ ص ٢٧٢ (٢) القرس : شدة البرد ، والمقرور : الذي أميب أطرافه بشدة البرد حتى لا يستطيع عملاً . (٣) راجع ج ٢٠ ص ٨٦ (٤) في ج : المستمر . (٥) راجع ص ٢٤٥ من هذا الجزء . (٦) الضبائر : الجماعات في تفرقة . (٧) الحبة (بالكسر) : واحدة الحب وهو يزما لا يقتات كهبز الرياحين . (٨) حبل السيل : ما يحمل من الثناء والطين . (٩) في ب وج وه و ط وزوى .

وَلَدٌ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ الثُّلُثُ فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ السُّدُسُ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ ؕ أَبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ لَا تَدْرُونَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ لَكُمْ نَفْعًا فَرِيضَةٌ مِنْ اللَّهِ إِنْ اللَّهُ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴿١١﴾ وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُنَّ وَلَدٌ فَإِنْ كَانَ لَهُنَّ وَلَدٌ فَلِكُمُ الرُّبْعُ مِمَّا تَرَكَنَّ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِيَنَّ بِهَا أَوْ دَيْنٍ وَلَهُنَّ الرُّبْعُ مِمَّا تَرَكَتُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَكُمْ وَلَدٌ فَإِنْ كَانَ لَكُمْ وَلَدٌ فَلَهُنَّ الثُّمُنُ مِمَّا تَرَكَتُمْ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ تُوصُونَ بِهَا أَوْ دَيْنٍ وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَالَةً أَوْ امْرَأَةً وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتُ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ فَإِنْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثُّلُثِ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ غَيْرِ مُضَارٍّ وَصِيَّةٍ مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَلِيمٌ ﴿١٢﴾ تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا وَذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ ﴿١٣﴾ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ يُدْخِلْهُ نَارًا خَالِدًا فِيهَا وَلَهُ عَذَابٌ مُّهِينٌ ﴿١٤﴾

فيه خمس وثلاثون مسألة :

الأولى - قوله تعالى : ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ﴾ بين تعالى في هذه الآية ما أبمله في قوله : « لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ » و « لِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ » فدل هذا على جواز تأخير البيان عن وقت السؤال . وهذه الآية ركن من أركان الدين ، وعمدة من عمد الأحكام ، وأتم من أهمات الآيات ؛ فإن الفرائض عظيمة القدر حتى أنها ثلث العلم ، وروى نصف العلم . وهو أول

علم يُترَع من الناس ويُنسى . رواه الدارقطني عن أبي هريرة رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " تعلموا الفرائض وعلموه الناس فإنه نصفُ العلم وهو أولُ شيء يُنسى وهو أولُ شيء يُترَع من أمتي " . وروى أيضا عن عبد الله بن مسعود قال قال لى رسول الله صلى الله عليه وسلم : « تعلموا القرآن وعلموه الناس وتعلموا الفرائض وعلموها الناس وتعلموا العلم وعلموه الناس فإنى أمرؤ مقبوض وإن العلم سيقبض وتظهر الفتن حتى يختلف الاثنان (١) فى الفريضة لا يجدان من يفصل بينهما " . وإذا ثبت هذا فأعلم أن الفرائض كان جُل علم الصحابة ، وعظيم مناظرتهم ، ولكن الخلق ضيعوه . وقد روى مُطَرِّف عن مالك ، قال عبد الله بن مسعود : من لم يتعلم الفرائض والطلاق والنج فم يفضل أهل البادية ؟ وقال ابن وهب عن مالك : كنت أسمع ربيعة يقول : من تعلم الفرائض من غير علم بها من القرآن ما أسرع ما ينساها . قال مالك : وصدق .

الثانية - روى أبو داود والدارقطني عن عبد الله بن عمرو بن العاص أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " العلم ثلاثة وما سوى ذلك فهو فضل : آية مُحْكَمَةٌ أو سَنَةٌ قَائِمَةٌ أو فَرِيضَةٌ عادلة " . قال الخطابي أبو سليمان : الآية المحكمة هى كتاب الله تعالى : واشترط فيها الإحكام ؛ لأن من الآى ما هو منسوخ لا يعمل به ، وإنما يعمل بناسخه . والسنة القائمة هى الثابتة مما جاء عنه صلى الله عليه وسلم من السنن الثابتة . وقوله : " أو فريضة عادلة " يحتمل وجهين من التأويل : أحدهما - أن يكون من العدل فى القسمة ؛ فتكون معدلة على الأنصاء والسهام المذكورة فى الكتاب والسنة . والوجه الآخر - أن تكون مُسْتَنْبَطَةٌ من الكتاب والسنة ومن معناها ؛ فتكون هذه الفريضة تعديل ما أُخذ من الكتاب والسنة إذ كانت فى معنى ما أخذ عنهما نصاً . روى عكرمة قال : أرسل ابن عباس إلى زيد بن ثابت يسأله عن امرأة تركت زوجها وأبويها . قال : للزوج النصف ، وللأم ثلث ما بقى . فقال : تجده فى كتاب الله أو تقوله برأى ؟ قال : أقوله برأى ؛ لا أفضل أتما على أب . قال أبو سليمان : فهذا من باب تعديل الفريضة إذا لم يكن فيها نص ؛ وذلك أنه اعتبرها بالمتنصوص عليه ،

وهو قوله تعالى : « وَوَرِثَهُ آبَاؤُهُ فَلِلَّامَةِ الثُّلُثُ » . فلما وُجِدَ نصيب الأم الثلث ، وكان باقى المال هو الثلثان للأب ، قاس النصف الفاضل من المال بعد نصيب الزوج على كل المال إذا لم يكن مع الوالدين أبن أو ذو سهم ؛ فقسمه بينهما على ثلاثة ، للآم سهم وللأب سهمان وهو الباقي . وكان هذا أعدل فى القسمة من أن يُعطى الأم من النصف الباقي ثلث جميع المال ، وللأب مابقى وهو السدس ، ففضلها عليه فيكون لها وهى مفضولة فى أصل الموروث أكثر مما للأب وهو المقدم والمفضل فى الأصل . وذلك أعدل مما ذهب إليه ابن عباس من توفير الثلث على الأم ، وبخس الأب حقه برده إلى السدس ؛ فتَرَكَ قوله وصار عاقبة الفقهاء إلى زيد . قال أبو عمر : وقال عبد الله بن عباس رضى الله عنه فى زوج وأبوين : للزوج النصف ، وللأم ثلث جميع المال ، وللأب ما بقى . وقال فى امرأة وأبوين : للمرأة الربع ، وللأم ثلث جميع المال ، والباقي للأب . وبهذا قال شريح القاضى ومحمد بن سيرين وداود ابن على ، وفرقة منهم أبو الحسن محمد بن عبد الله الفرضى المصرى المعروف بابن اللبان فى المسألتين جميعا . وزعم أنه قياس قول على فى المشتركة . وقال فى موضع آخر : إنه قد روى ذلك عن على أيضا . قال أبو عمر : المعروف المشهور عن على وزيد وعبد الله وسائر الصحابة وعامة العلماء ما رسمه مالك . ومن الحجة لهم على ابن عباس : أن الأبوين إذا اشتركا فى الوراثة ، ليس معهما غيرها ، كان للآم الثلث وللأب الثلثان . وكذلك إذا اشتركا فى النصف الذى يفضل عن الزوج ، كانا فيه كذلك على ثلث وثلثين . وهذا صحيح فى النظر والقياس .

الثالثة — وأختلفت الروايات فى سبب نزول آية الموارث ؛ فروى الترمذى وأبو دودا وابن ماجه والدارقطنى عن جابر بن عبد الله أن امرأة سعد بن الربيع قالت : يا رسول الله ، إن سعدا هلك وترك بنتين وأخاه ، فعمد أخوه فقبض ما ترك سعد ، وإنما تنكح النساء على أموالهن ؛ فلم يجبها فى مجلسها ذلك . ثم جاءته فقالت : يا رسول الله ، ابنتا سعد ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ” أدع لى أخاه “ فجاء فقال [له] : ” أدفع إلى ابنتيه الثلثين وإلى أمراته الثمن ولك ما بقى “ . لفظ أبى داود . فى رواية الترمذى وغيره : فنزلت آية الموارث . قال : هذا حديث صحيح . وروى جابر أيضا قال : عادنى رسول الله صلى الله

عليه وسلم وأبو بكر في بني سلمة يمشيان، فوجداني لا أعقل، فدعا بماء فتوضأ، ثم رش على منه فأنفت . فقلت : كيف أصنع في مالي يا رسول الله؟ فنزلت «يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ» . أخرجاه في الصحيحين . وأخرجه الترمذي وفيه «فقلت يا نبي الله كيف أقسم مالي بين ولدي؟ فلم يرد علي شيئا فنزلت «يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلَّذِ كَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيْنِ» الآية . قال : «حديث حسن صحيح» . وفي البخاري عن ابن عباس أن نزول ذلك كان من أجل أن المال كان للولد، والوصية للوالدين؛ فنسخ ذلك بهذه الآيات . وقال مقاتل والكلبي : نزلت في أم بكتة؛ وقد ذكرناها . السدي : نزلت بسبب بنات عبد الرحمن بن ثابت أني حسان ابن ثابت . وقيل : إن أهل الجاهلية كانوا لا يورثون إلا من لاقى الحروب وقاتل العدو؛ فنزلت الآية بيننا أن لكل صغير وكبير حظه . ولا يبعد أن يكون جوابا للجمع؛ ولذلك تأخر نزولها . والله أعلم . قال الكيا الطبري : وقد ورد في بعض الآثار أن ما كانت الجاهلية تفعله من ترك توريث الصغير كان في صدر الإسلام إلى أن نسخته هذه الآية . ولم يثبت عندنا احتمال الشريعة على ذلك ، بل ثبت خلافه ؛ فإن هذه الآية نزلت في ورثة سعد بن الربيع . وقيل : نزلت في ورثة ثابت بن قيس بن شماس . والأول أصح عند أهل النقل . فاسترجع رسول الله صلى الله عليه وسلم الميراث من العم ، ولو كان ذلك ثابتا من قبل في شرعنا ما استرجعنا . ولم يثبت قط في شرعنا أن الصبي ما كان يعطى الميراث حتى يقاتل على الفرس ويذب عن الحريم .

قلت : وكذلك قال القاضي أبو بكر بن العربي قال : ودل نزول هذه الآية على نكتة بديعة ؛ وهو أن ما كانت [عليه] الجاهلية تفعله من أخذ المال لم يكن في صدر الإسلام شرعا مسكوتا مقرا عليه ؛ لأنه لو كان شرعا مقرا عليه لما حكم النبي صلى الله عليه وسلم على عم الصبيتين برده ما أخذ من مالها؛ لأن الأحكام إذا مضت وجاء النسخ بعدها إنما يؤثر في المستقبل فلا ينقض به ما تقدم وإنما كانت ظلامة رفعت . قاله ابن العربي .

(١) في ب : تنبيه . (٢) في ب : روى . (٣) من ب و ج و د و ط و ز .

(٤) في ابن العربي : «وقعت» ، وفي : طاعة .

الرابعة - قوله تعالى : « يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ » قالت الشافعية : قول الله تعالى « يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ » حقيقة في أولاد الصليب ، فأما ولد الابن فإنما يدخل فيه بطريق المجاز ، فإذا حلف أن لا ولد له وله ولد ابن لم يحنث ؛ وإذا أوصى لولد فلان لم يدخل فيه ولد ولده . وأبو حنيفة يقول : إنه يدخل فيه إن لم يكن له ولد صليب . ومعلوم أن الألفاظ لا تتغير بما قالوه .^(٢)

الخامسة - قال ابن المنذر : لما قال تعالى « يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ » فكان الذى يجب على ظاهر الآية أن يكون الميراث لجميع الأولاد ، المؤمنين منهم والكافرين ؛ فلما ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : « لا يرث المسلم الكافر » علم أن الله أراد بعض الأولاد دون بعض ، فلا يرث المسلم الكافر ، ولا الكافر المسلم على ظاهر الحديث .^(٣)

قلت : ولما قال تعالى : « فِي أَوْلَادِكُمْ » دخل فيهم الأسير في أيدي الكفار ؛ فإنه يرث ما دام تعلم حياته على الإسلام . وبه قال كافة أهل العلم ، إلا النخعي فإنه قال : لا يرث الأسير . فأما إذا لم تعلم حياته فحكمه حكم المفقود . ولم يدخل في عموم الآية ميراث النبي صلى الله عليه وسلم لقوله : « لا نورث ما تركنا صدقة » . وسيأتى بيانه في « مريم » إن شاء الله تعالى . وكذلك لم يدخل القاتل عمدا لأبيه أو جده أو أخيه أو عمه بالسنة وإجماع الأمة ، وأنه لا يرث من مال من قتله ولا من ديته شيئا ؛ على ما تقدم بيانه في البقرة . فإن قتله خطأ فلا ميراث له من الذية ، ويرث من المال في قول مالك ، ولا يرث في قول الشافعي وأحمد وسفيان وأصحاب الرأي ، من المال ولا من الذية شيئا ؛ حسبما تقدم بيانه في البقرة . وقول مالك أصح ، وبه قال إسحاق وأبو ثور . وهو قول سعيد بن المسيب وعطاء بن أبي رباح ومجاهد والزهرى والأوزاعي وابن المنذر ؛ لأن ميراث من ورثه الله تعالى في كتابه ثابت لا يستثنى منه إلا بسنة أو إجماع . وكل مختلف فيه فردود إلى ظاهر الآيات التي فيها المواريث .

(١) في : حلف له . (٢) في ز : لا تعتبر . (٣) هذا ما عليه الجمهور ، وبعض يرى أن المسلم يرث الكافر وبه قضى ما ذم معاوية حتى قال بعض : ما أحسن ما قضى به معاوية نزل أهل الكتاب ولا يرثونا كما تنكح منهم ولا يتكهنون منا . راجع فتح الباري ج ١٢ ص ٤٣ ط بلاق . (٤) في ب : فيهم . وفي غيرها : فيه . (٥) راجع ج ١١ ص ٧٨ (٦) راجع ج ١ ص ٢٥٦

السادسة - أعلم أن الميراث كان يستحق في أول الإسلام بأسباب : منها الحلف والهجرة والمعاقدة ، ثم نسخ على ما يأتي بيانه في هذه السورة عند قوله تعالى : « وَلِكُلِّ جَمَلًا مَّوَالِيٌّ » إن شاء الله تعالى . وأجمع العلماء على أن الأولاد إذا كان معهم من له فرض مسمى أعطيه ، وكان ما بقي من المال للذكر مثل حظ الأنثيين ؛ لقوله عليه السلام : « الحقوا الفرائض بأهلها » رواه الأئمة . يعنى الفرائض الواقعة في كتاب الله تعالى . وهى ستة : النصف والزئج والثمن والثلاثان والثلث والسدس . فالنصف فرض خمسة : ابنة الصلب ، وابنة الابن ، والأخت الشقيقة ، والأخت للاب ، والزوج . وكل ذلك إذا انفردوا عن محجبهم عنه . والرئج فرض الزوج مع الحاجب ، وفرض الزوجة والزوجات مع عدمه . والثمن فرض الزوجة والزوجات مع الحاجب . والثلاثان فرض أربع : اثنتين فصاعدا من بنات الصلب ، وبنات الابن ، والأخوات الأشقاء ، أو للأب . وكل هؤلاء إذا انفردن عن محجبهن عنه . والثلث فرض صنفين : الأم مع عدم الولد ، وولد الابن ، وعدم الاثنين فصاعدا من الإخوة والأخوات ، وفرض الاثنين فصاعدا من ولد الأم . وهذا هو ثلث كل المال . فاما ثلث ما يبقى فذلك للأتم في مسألة زوج أو زوجة وأبوان ؛ فلام فيها ثلث ما يبقى . وقد تقدم بيانه . وفي مسائل الجدة مع الإخوة إذا كان معهم ذو سهم وكان ثلث ما يبقى أحظى له . والسدس فرض سبعة : الأبوان والجدة مع الولد وولد الابن ، والجدة والجدات إذا اجتمعن ، وبنات الابن مع بنت الصلب ، والأخوات للأب مع الأخت الشقيقة ، والواحد من ولد الأم ذكر كان أو أنثى . وهذه الفرائض كلها مأخوذة من كتاب الله تعالى إلا فرض الجدة والجدات فإنه مأخوذ من السنة . والأسباب الموجبة لهذه الفروض بالميراث ثلاثة أشياء : نسب ثابت ، ونكاح منعقد ، وولاء عتاقية . وقد تجتمع الثلاثة الأشياء فيكون الرجل زوج المرأة ومولاها وابن عمها . وقد يجتمع فيه منها شيان لا أكثر ، مثل أن يكون زوجها ومولاها ، أو زوجها وابن عمها ؛ فيرث بوجهين ويكون له جميع المال إذا انفرد : نصفه

(٢) من ى ، وباقي الأصول : يحجبهن .

(٤) أى واحدة فصاعدا .

(١) ص ١٦٥ من هذا الجزء .

(٣) في ب وجه : لا يجنب

بالزوجة ونصفه بالولاء أو بالنسب . ومثل أن تكون المرأة ابنة الرجل ومولاته ، فيكون لها أيضا جميع المال إذا انفردت : نصفه بالنسب ونصفه بالولاء .

السابعة - ولا ميراث إلا بعد أداء الدين والوصية ؛ فإذا مات المتوفى أخرج من تركته الحقوق المعيّنة ، ثم ما يلزم من تكفينه وتقبيره ، ثم الديون على مراتبها ، ثم يخرج من الثلث الوصايا ، وما كان في معناها على مراتبها أيضا ، ويكون الباقي ميراثا بين الورثة . وجملتهم سبعة عشر . عشرة من الرجال : الابن وأبن الابن وإن سفل ، والأب وأب الأب وهو الجد وإن علا ، والأخ وأبن الأخ ، والعَم وأبن العَم ، والزوج ومولى النعمة . ويرث من النساء سبع : البنت وبنت الابن وإن سفلت ، والأم والجدّة وإن علت ، والأخت والزوجة ، ومولاة النعمة وهي المعتقة . وقد نظمهم بعض الفضلاء فقال :

والوارثون إن أردت جمعهم * مع الإناث الوارثات معهم
عشرة من جملة الذكّر إن * وسع أشخاص من النّسوان
وهم ، وقد حصرتهم في النّظم * الابن وأبن الابن وأبن العَم
والأب منهم وهو في الترتيب * والجد من قبل الأخ القريب
وأبن الأخ الأذنّي أجل والعَم * والزوج والسيد ثم الأم
وأبنة الابن بعدها والبنت * وزوجة جدّة وأخت
والمرأة المولاة أعني المعتقة * حُذّها إليك عدّة محقّقة

الثامنة - لما قال تعالى : « في أولادكم » يتناول كل ولد كان موجودا أو جنينا في بطن أمه ، دنيّا أو بعيدا ، من الذكور أو الإناث ما عدا الكافر كما تقدّم . قال بعضهم : ذلك حقيقة في الأذنين مجاز في الأبّعدين . وقال بعضهم : هو حقيقة في الجميع ؛ لأنه من التولّد ، غير أنهم يرون على قدر القرب منه ؛ قال الله تعالى : « يا بني آدم » ^(٢) . وقال عليه السلام : « أنا سيد ولد آدم » وقال : « يا بني إسماعيل أرموا فإن أباكم كان راميا » إلا أنه غلب عرف الاستعمال في إطلاق ذلك على الأعيان الأذنين على تلك الحقيقة ؛ فإن كان

في ولد الصُّلب ذكرٌ لم يكن لولد الولد شيءٌ، وهذا مما أجمع عليه أهل العلم . وإن لم يكن في ولد الصلب ذكر وكان في وَلَد الولد بُدَيٌّ بالبَنَات للصلب ، فأعطين إلى مبلغ الثلثين ، ثم أعطى الثلث الباقي لولد الولد إذا استَوَوْا في القُعْدَدِ ، أو كان الذَّكَرُ أسفل من فوقه من البنات ، للذكر مثل حظ الأنثيين . هذا قول مالك والشافعي وأصحاب الرأي . وبه قال عامة أهل العلم من الصحابة والتابعين ومن بعدهم ؛ إلا ما يروى عن ابن مسعود أنه قال : إن كان الذَّكَرُ من ولد الولد بإزاء الولد الأنثى ردَّ عليها ، وإن كان أسفل منها لم ردَّ عليها ؛ مراعيًا في ذلك قوله تعالى : « فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ » فلم يجعل للبنات وإن كثرن إلا الثلثين .

قلت : هكذا ذكر ابن العربي هذا التفصيل عن ابن مسعود ، والذي ذكره ابن المنذر والبايجي عنه : أن ما فَضَّلَ عن بنات الصُّلب لِبْنِ الابْنِ دون بنات الابن ، ولم يَفْصَلَا . وحكاه ابن المنذر عن أبي ثور . ونحوه حكى أبو عمر ، قال أبو عمر : وخالف في ذلك ابن مسعود فقال : وإذا استكمل البنات الثلثين فالباقي لِبْنِ الابْنِ دون أخواتهم ، ودون مَنْ فوقهم من بنات الابن ، وَمَنْ تحته . وإلى هذا ذهب أبو ثور وداود بن علي . وروى مثله عن علقمة . وحجة من ذهب هذا المذهب حديث ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « أَقْسِمُوا الْمَالَ بَيْنَ أَهْلِ الْفَرَاثِضِ عَلَى كِتَابِ اللَّهِ فَمَا أَبْقِيَ الْفَرَاثِضُ فَلَا وَلَى رَجُلٍ ذَكَرَ » خرجه البخاري ومسلم وغيرهما . ومن حجة الجمهور قول الله عز وجل : يُؤْصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلَّذِ كَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ » لأن ولد الولد وَلَدٌ . ومن جهة النظر والقياس أن كل مَنْ يُعْصَبُ مَنْ في درجته في جملة المال فواجبٌ أَنْ يُعْصَبَ في الفاضل من المال ؛ كأولاد الصلب . فوجب بذلك أَنْ يُشْرَكَ ابْنُ الابْنِ أَخْتَهُ ، كما يُشْرَكَ الابْنُ للصلب أخته . فإن احتجَّ محتجُّ لأبي ثور وداود أن بنت الابن لما لم ترث شيئًا من الفاضل بعد الثلثين منفردة لم يعصَّبها أخوها . فالجواب أنها إذا كان معها أخوها قُوِيَتْ به وصارت عَصَبَةً معه . وظاهر قوله تعالى : « يُؤْصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ » وهي من الولد .

التاسعة - قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ ﴾ الآية .

فرض الله تعالى للواحدة النصف ، وفرض لما فوق الثنتين الثلثين ، ولم يفرض للثنتين فرضاً منصوباً في كتابه ؛ فتكلم العلماء في الدليل الذي يوجب لها الثلثين ما هو ؟ فقيل : الإجماع وهو مردود ؛ لأن الصحيح عن ابن عباس أنه أعطى البنتين النصف ؛ لأن الله عز وجل قال : « فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ » وهذا شرط وجزاء . قال : فلا أعطى البنتين الثلثين . وقيل : أعطيتا الثلثين بالقياس على الأخنتين ؛ فإن الله سبحانه لما قال في آخر السورة : « وَلَهُ أُخْتُ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ » وقال تعالى : « فَإِنْ كَانَتَا اثْنَتَيْنِ فَلَهُمَا الثُّلُثَانِ مِمَّا تَرَكَ »^(١) فالحققت الأختان بالأختين في الاشتراك في الثلثين ، وألحقت الأخوات إذا زدن على اثنتين بالبنات في الاشتراك في الثلثين . واعترض هذا بأن ذلك منصوب عليه في الأخوات ، والإجماع منعقد عليه فهو مسلم بذلك . وقيل : في الآية ما يدل على أن للبنتين الثلثين ، وذلك أنه لما كان للواحدة مع أخيها الثلث إذا انفردت ، علمنا أن للاثنتين الثلثين^(٢) . احتج بهذه الحجة ، وقال هذه المقالة إسماعيل القاضي وأبو العباس المبرد . قال النحاس : وهذا الاحتجاج عند أهل النظر غلط ؛ لأن الاختلاف في البنتين وليس في الواحدة . فيقول مخالفه : إذا ترك بنتين وأبناً فللبنتين النصف ؛ فهذا دليل على أن هذا فرضهم . وقيل : « فَوْقَ » زائدة أى إن كن نساء اثنتين . كقوله تعالى : « فَأَضْرِبُوا فَوْقَ الْأَعْنَاقِ »^(٣) أى الأعناق . ورد هذا القول النحاس وابن عطية وقالوا : هو خطأ ؛ لأن الظروف وجميع الأسماء لا يجوز في كلام العرب أن تراد لغير معنى . قال ابن عطية : ولأن قوله تعالى : « فَأَضْرِبُوا فَوْقَ الْأَعْنَاقِ » هو الفصيح ، وليست فوق زائدة بل هي مُحْكَمَةٌ للمعنى ؛ لأن ضربة العنق إنما يجب أن تكون فوق العظام في المفصل دون الدماغ . كما قال دريد بن الصمة : أخفض عن الدماغ وارفع عن العظم ، فهكذا كنت أضرب أعناق الأبطال . وأقوى الاحتجاج في أن للبنتين الثلثين الحديث الصحيح المروى في سبب النزول . ولغة أهل الحجاز وبنى أسد الثلث والرُّبع إلى العشر .

(١) في ب ودوزوطوى : فوق اثنتين ، للبنتين . (٢) راجع ج ٦ ص ٢٨

(٣) في : للابنتين . (٤) راجع ج ٧ ص ٣٧٨ (٥) الذي في سيرة ابن هشام

ج ٢ ص ٨٥٢ ط أوربا : وارفع عن العظام واخفض عن الدماغ فإني كذلك كنت أضرب الرجال .

ولغة بنى تميم وربيعه الثلث بإسكان اللام إلى العشر . ويقال : ثلثت القوم أثلاثهم ، وثلثت الدراهم أثلاثها إذا تميمتها ثلاثة ، وأثلثت هي ؛ إلا أنهم قالوا فى المائة والألف : أمأيتها وآلفتها وأمأت وآلفت .

العاشرة — قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ ﴾ قرأ نافع وأهل المدينة « وَاحِدَةً » بالرفع على معنى وقعت وحدثت ، فهى كان التامة ؛ كما قال الشاعر :

إذا كان الشتاء فأدْفُئُونِي * فإن الشيخ يُهرمه الشتاء

والباقون بالنصب . قال النحاس : وهذه قراءة حسنة . أى وإن كانت المتروكة أو المولودة « واحدة » مثل « فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً » . فإذا كان مع بنات الصلب بنات أبن ، وكان بنات الصلب اثنتين فصاعداً حجب بنات الأب أن يرثن بالفرض ؛ لأنه لا مدخل لبنات الابن أن يرثن بالفرض فى غير الثلثين . فإن كانت بنت الصلب واحدة فإن ابنة الأب أو بنات الأب يرثن مع بنات الصلب تكمة الثلثين ؛ لأنه فرض يرثه البتان فما زاد . وبنات الأب يقمن مقام البنات عند عدمهن . وكذلك أبناء البنين يقومون مقام البنين فى الحجب والميراث . فلما عُدِمَ من يستحق منه السدس كان ذلك لبنت الأب ، وهى أولى بالسدس من الأخت الشقيقة للتوفى . على هذا جمهور الفقهاء من الصحابة والتابعين ؛ إلا ما يروى عن أبى موسى وسليمان بن أبى ربيعة أن للبنات النصف ، والنصف الثانى للأخت ، ولا حَقَّ فى ذلك لبنت الأب . وقد صح عن أبى موسى ما يقتضى أنه رجع عن ذلك ؛ رواه البخارى : حدثنا آدم حدثنا شعبة حدثنا أبو قيس سمعت هُزَيْلَ بْنَ شَرَحْبِيلَ يَقُولُ : سَأَلَ أَبُو مُوسَى عَنْ ابْنَةِ وَأَبْنَةِ أَبِي وَأَخْت . فقال : للابنة النصف ، وللأخت النصف ؛ وأتِ ابْنُ مَسْعُودٍ فَإِنَّهُ سَيَتَابِعُنِي . فسئل ابن مسعود وأخبر بقول أبى موسى فقال : لقد ضللت إذا وما أنا من المهتدين ! أقضى فيها بما قضى النبي صلى الله عليه وسلم : للابنة النصف ، ولأبنة الابن السدس تكمة الثلثين ، وما بقى فلا أخت . فأتينا أبا موسى فأخبرناه بقول ابن مسعود فقال : لا تسألونى مادام هذا الجبر فيكم . فإن كان مع بنت الابن أو بنات الابن أبْنٌ فى درجتها أو أسفل منها عصبتها ، فكان النصف الثانى بينهما ، للذكر مثل حظ الأنثيين بالغاً ما بلغ — خلافاً لابن مسعود على

(١) هكذا ضبطه فى أسد الغابة وهامش التهذيب ، وفى جردى وط : هذيل بالذال ولا يثبت .

ما تقدم — إذا استوفى بنات الصلب، أو بنت الصلب وبنات الابن الثلثين . وكذلك يقول في الأخت لأب وأم ، وأخوات وإخوة لأب : للأخت من الأب والأُم النصف ، والباقي للإخوة والأخوات ، ما لم يصبهن من المقاسمة أكثر من السدس ؛ فإن أصابهن أكثر من السدس أعطاهن السدس تكلة الثلثين ، ولم يزدن على ذلك . وبه قال أبو ثور .

الحادية عشرة — إذا مات الرجل وترك زوجته حبلى فإن المال يُوقف حتى يتبين ما تنفع . وأجمع أهل العلم على أن الرجل إذا مات وزوجته حبلى أن الولد الذي في بطنها يرث ويورث إذا خرج حياً وآسَهْل^(١) . وقالوا جميعاً : إذا خرج ميتاً لم يرث ؛ فإن خرج حياً ولم يَسَهْلَ فقالت طائفة : لا ميراث له وإن تحرك أو عَطَسَ ما لم يستهل . هذا قول مالك والقاسم ابن محمد وابن سيرين والشَّعْبِيّ والزَّهْرِيّ وقَتَادَةَ . وقالت طائفة : إذا عُرِفَتْ حياة المولود بتحريك أو صياح أو رضاع أو نَفَسَ فأحكامه أحكامُ الحَيِّ . هذا قول الشافعي وسفيان الثوري والأوزاعي . قال ابن المنذر : الذي قاله الشافعي يحتمل النظر ، غير أن الخبر يمنع منه وهو قول رسول الله صلى الله عليه وسلم : ” ما من مولود يُولد إلا نخسه الشيطان فيسهل صارخاً من نخسة الشيطان إلا ابن مريم وأمّه “ . وهذا خبر ، ولا يقع على الخبر النسخ .

الثانية عشرة — لما قال تعالى : « فِي أَوَّلَادِكُمْ » تناول الخنثى وهو الذي له فرجان . وأجمع العلماء على أنه يُورَث من حيث يُولد ؛ إن بال من حيث يُولد الرجل ورث ميراث رجل ، وإن بال من حيث تبول المرأة ورث ميراث المرأة . قال ابن المنذر : ولا أحفظ عن مالك فيه شيئاً ، بل قد ذكر ابن القاسم أنه هاب أن يسأل مالكاً عنه . فإن بال منهما معا فالمتعبر سبق البول ؛ قاله سعيد بن المسيب وأحمد وإسحاق . وحكى ذلك عن أصحاب الرأي . وروى قَتَادَةُ عن سعيد بن المسيب أنه قال في الخنثى : يُورَث^(٢) من حيث يُولد ؛ فإن بال منهما جميعاً فن أيهما سبق ، فإن بال منهما معاً فن نصف ذكر ونصف أنثى . وقال يعقوب ومحمد : من أيهما خرج أكثر ورث ؛ وحكى عن الأوزاعي . وقال النعمان : إذا خرج

(١) استهل الصبي : رفع صوته بالبكاء عند الولادة . (٢) في ب : أهل العلم . (٣) في دوي : نوره .

منهما معاً فهو مُشْكِلٌ ، ولا أنظر إلى أيهما أكثر . وروى عنه أنه وقف عنه إذا كان هكذا . وحكى عنه قال : إذا أشكل يُعْطَى أَقْلُ النَّصِيِّينَ . وقال يحيى بن آدم : إذا بال من حيث يبول الرجل ويحيض كما يحيض المرأة ورث من حيث يبول ؛ لأن في الأثر : يورث من مباله . وفي قول الشافعي : إذا خرج منهما جميعاً ولم يسبق أحدهما الآخر يكون مُشْكِلًا ، ويُعْطَى من الميراث ميراث أنثى ، ويوقف الباقي بينه وبين سائر الورثة حتى يتبين أمره أو يصطلحوا ؛ وبه قال أبو ثور . وقال الشعبي : يُعْطَى نِصْفَ ميراث الذكر ، ونصف ميراث الأنثى ؛ وبه قال الأوزاعي ، وهو مذهب مالك . قال ابن شاس في جواهره الثمينة ، على مذهب مالك عالم المدينة : الخنثى يعتبر إذا كان ذا فرجين فرج المرأة وفرج الرجل بالمبال منهما ؛ فيُعْطَى الحكم لِمَا بال منه ، فإن بال منهما اعتبرت الكثرة من أيهما ، فإن تساوى الحال أُعْطِيَ السبق ، فإن كان ذلك منهما معاً أُعْطِيَ نِصْفُ اللِّحْيَةِ أو كِبَرُ التَّنْدِينَ ومشابهتهما لثدي النساء ، فإن اجتمع الأمران أُعْطِيَ الحال عند البلوغ ، فإن وُجِدَ الحَيْضُ حُكِمَ بِهِ ، وإن وُجِدَ الاحتلام وحده حُكِمَ بِهِ ، فإن اجتمعاً فهو مُشْكِلٌ . وكذلك لو لم يكن فرج ، لا المختص بالرجال ولا المختص بالنساء ، بل كان له مكان يبول منه فقط انتظر به البلوغ ؛ فإن ظهرت علامة مميزة وإلا فهو مُشْكِلٌ . ثم حيث حكنا بالإشكال فإيرائه نصف نصيب ذكر وأنثى .

قلت : هذا الذي ذكره من العلامات في الخنثى المشكل . وقد أشرنا إلى علامة ^(١)

في «البقرة» وصدر هذه السورة تلحقه بأحد النوعين ، وهي اعتبار الأضلاع ؛ وهي مروية عن عليّ ^(٢) رضي الله عنه وبها حكم . وقد نظم بعض ^(٣) [الفضلاء] العلماء حكم الخنثى في أبيات كثيرة أولها : ^(٤)

وأنه معتبر الأحوال * بالتندي واللحية والمبال

وفيها يقول :

وإن يكن قد استوت حالاته • ولم تبين وأشكلت آياته
فخطه من مورث القريب • ستة أثمان من النصيب
هذا الذي استحق للإشكال • وفيه ما فيه من النكال

(١) في ط : علامته . (٢) راجع ج ١ ص ٣٠٢ (٣) من ج .

(٤) هكذا في جميع الأصول ، والتبادر أن البيت معطوف على سابق .

وواجب في الحق ألا ينكحها • ما عاش في الدنيا وألا ينكحها
 إذ لم يكن من خالص العيال • ولا أغتدى من جملة الرجال
 وكل ما ذكرته في النظم • قد قاله سُرّة أهل العلم
 وقد أبى الكلام فيه قوم • منهم ولم يمنح إليه لوم
 لفرط ما يبدو من الشناعة • في ذكره وظاهر البشاعة
 وقد مضى في شأنه الخفي • حكم الإمام المرتضى على
 بأنه إن نقصت أضلاعه • فلرجال ينبغي إتباعه
 في الإرث والنكاح والإحرام • في الحج والصلاة والأحكام
 وإن تزد ضلما على الذكّران • فإنها من جملة النسوان
 لأن للنسوان ضلما زائدا • على الرجال فأغتمها فائدة
 إذ نقصت من آدم فيما سبق • خلقي حواء وهذا القول حق
 عليه مما قاله الرسول • صلى عليه ربنا دليل

قال أبو الوليد بن رشد : ولا يكون الخفي المشكل زوجا ولا زوجة ، ولا أباً ولا أما .
 وقد قيل : إنه قد وجد من له ولدٌ من بطنه وولد من ظهره . قال ابن رشد : فإن صحّ وِث من
 أبنه لصلبه ميراث الأب كاملا ، ومن أبنه لبطنه ميراث الأم كاملا . وهذا بعيد ، والله أعلم .
 وفي سنن الدارقطني عن أبي هانيّ عمر بن بشير قال : سئل عاصم الشعبيّ عن مولود ليس
 بذكر ولا أنثى ، ليس له ما للذكّر ولا ما للأنثى ، يخرج من سرته كهيئة البول والغائط ، فسئل
 عاصم عن ميراثه فقال عاصم : نصفُ حظِّ الذكّر ونصفُ حظِّ الأنثى .

الثالثة عشرة — قوله تعالى : ﴿ وَلَا بَوِيهٖ ﴾ أي لأبوى الميت . وهذا كناية عن غير مذكور ،
 وجاز ذلك لدلالة الكلام عليه ؛ كقوله : « حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ » ^(١) و « إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ
 الْقَدْرِ » . و﴿ السُّدُسُ ﴾ رفع بالابتداء ، وما قبله خبره : وكذلك « الثُّلُثُ » و« السُّدُسُ » . وكذلك
 « نِصْفُ مَا تَرَكَ » وكذلك « فَلَكُمْ الرُّبُعُ » . وكذلك « وَلَهُنَّ الرُّبُعُ » . و« فَلَهُنَّ الثُّمُنُ » وكذلك « فَلِكُلِّ

وَإِحْدَيْهِمَا السُّدُسُ . والأبوان تنثية الأب والآية . واستغنى بلفظ الأم عن أن يقال لها أبة . ومن العرب من يجرى المختلفين مجرى المتفقين ؛ فيغلب أحدهما على الآخر لخفته أو شهرته . جاء ذلك مسموعا في أسماء صالحة ؛ كقولهم للأب والأم : أبوان . وللشمس والقمر : القمران . ولليل والنهار : الملوآن . وكذلك العمران لأبي بكر وعمر رضى الله عنهما . غلبوا القمر على الشمس لخفة التذكير ، وغلبوا عمر على أبي بكر لأن أيام عمر امتدت فاشتهرت . ومن زعم أنه أراد بالعمرين عمر بن الخطاب وعمر بن عبد العزيز فليس قوله بشيء ؛ لأنهم نطقوا بالعمرين قبل أن يروا عمر بن عبد العزيز ؛ قاله ابن الشجرى . ولم يدخل في قوله تعالى : « وَلَا بَوَيْه » من علا من الأبناء دخول من سفل من الأبناء في قوله « أَوْلَادِكُمْ » ؛ لأن قوله : « وَلَا بَوَيْه » لفظ متنى لا يحتمل العموم والجمع أيضا ؛ بخلاف قوله « أَوْلَادِكُمْ » . والدليل على صحة هذا قوله تعالى : « فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ آبَاؤُهُ فَلِإِمَّةِ الْثُلُثِ » والأم العليا جدة ولا يفرض لها الثلث بإجماع ، فخرج الجدة عن هذا اللفظ مقطوع به ، وتناولوه للجد مختلف فيه . فمن قال هو أبٌ وحجّب به الإخوة أبو بكر الصديق رضى الله عنه ولم يخالفه أحد من الصحابة في ذلك أيام حياته ، واختلفوا في ذلك بعد وفاته ؛ فمن قال إنه أبٌ ابنُ عباس وعبد الله ابن الزبير وعائشة ومعاذ بن جبل وأبى بن كعب وأبو الدرداء وأبو هريرة ، كلهم يفعلون الجدة عند عدم الأب كالأب سواء ، يحبون به الإخوة كلهم ولا يرون معه شيئا . وقاله عطاء وطاوس والحسن وقتادة . وإليه ذهب أبو حنيفة وأبو ثور وإسحاق . والجهة لهم قوله تعالى : « مِلَّةَ آبَائِكُمْ إِبْرَاهِيمَ ^(٢) » . « يَا بَنِي آدَمَ » ، وقوله عليه السلام : « يَا بَنِي إِسْمَاعِيلَ أَرْمُوا فَإِنْ أَبَاكُمْ كَانَ رَامِيَا » . وذهب على بن أبي طالب وزيد وابن مسعود إلى توريث الجدة مع الإخوة ، ولا ينقص من الثلث مع الإخوة للأب والأم أو للأب إلا مع ذوى الفروض ؛ فإنه لا ينقص معهم من السدس شيئا في قول زيد . وهو قول مالك والأوزاعي وأبى يوسف ومحمد والشافعى . وكان على يشارك بين الإخوة والجدة إلى السدس ولا ينقصه من السدس شيئا مع ذوى الفرائض وغيرهم . وهو قول ابن أبى ليل وطائفة . وأجمع العلماء على أن الجدة لا يرث

(١) فى : يدل .

(٢) راجع ج ١٢ ص ٩٩

(٣) راجع ج ٧ ص ١٨٢

مع الأب وأن الأبن يجب أباه . وأزاولوا الجَدَّ بمنزلة الأب في المحب والميراث إذا لم يترك المتوفى أباً أقرب منه في جميع المواضع . وذهب الجمهور إلى أن الجَدَّ يُسقط بنى الإخوة من الميراث ؛ إلا ما روى عن الشعبي عن علي أنه أجرى بنى الإخوة في المقاسمة مجرى الإخوة . والحجة لقول الجمهور أن هذا ذَكْرٌ لا يعصب أخته فلا يقاسم الجَدَّ كالعم وأبن العم . قال الشعبي : أول جد وُثِرَ في الإسلام عمر بن الخطاب رضى الله عنه ؛ مات ابن لعاصم بن عمر وترك أخوين فأراد عمر أن يستأثر بماله فاستشار علياً وزيدا في ذلك فقتلا له مثلاً فقال : لولا أن رأيتكما أجمع ما رأيت أن يكون أبى ولا أكون أباه . روى الدارقطني عن زيد بن ثابت أن عمر بن الخطاب استأذن عليه يوماً فأذن له ، ورأسه في يد جارية له تُرَجِّلُهُ ، ففرع رأسه ؛ فقال له عمر : دعها ترجلك . فقال : يا أمير المؤمنين ، لو أرسلت إلى جثتك . فقال عمر : إنما الحاجة لى ، إني جئتك لتنظر في أمر الجَدِّ . فقال زيد : لا والله ! ما تقول فيه . فقال عمر : ليس هو يوحى حتى تزيد فيه ونقص ، إنما هو شيء تراه ، فإن رأيته وافقني تبعته ، وإلا لم يكن عليك فيه شيء . فأبى زيد ، فخرج مُغَضَباً وقال : قد جئتكم وأنا أظن ستفرغ من حاجتى . ثم أتاه مرة أخرى في الساعة التى أتاه في المرة الأولى ، فلم يزل به حتى قال : فساكتب لك فيه . فكتبه في قطعة قَتَبَ وضرب له مثلاً . إنما مثله مثل شجرة تنبت على ساق واحدة ، فخرج فيها غصن ثم خرج في غصن غصن آخر ؛ فالساق يسقى الغصن ، فإن قطعت الغصن الأول رجع الماء إلى الغصن ، وإن قطعت الثانى رجع الماء إلى الأول . فأبى به فخطب الناس عمر ثم قرأ قطعة القتب عليهم ثم قال : إن زيد بن ثابت قد قال في الجَدِّ قولاً وقد أمضيته . قال : وكان عمر أول جد كان ؛ فأراد أن يأخذ المال كله ، مَالِ آبْنِ أبنه دون إخوته ، فقسمه بعد ذلك عمر بن الخطاب رضى الله عنه .

(١) قوله : لا والله . أى ليس القول في هذه المسئلة الذى يبنى في هذه الرواية كما تقول .

(٢) قوله : ليس هو يوحى . أى ليس الذى جرى بينى وبينك فيه نص من القرآن حتى تحرم مخالفته والزيادة فيه أو النقصان عنه . وقوله : إنما هو شيء تراه . أى تقوله برأىك وأنا أقول برأى . (عن شرح سنن الدارقطني) .

(٣) القتب (بكسر القاف وسكون التاء ونحريكهما) : الأشجار .

الرابعة عشرة — وأما الجدة فأجمع أهل العلم على أن للجدة السدس إذا لم يكن لبيت أم . وأجمعوا على أن الأم تحجب أمها وأم الأب . وأجمعوا على أن الأب لا يحجب أم الأم . واختلفوا في توريث الجدة وأبنتها حتى ؛ فقالت طائفة : لا ترث الجدة وأبنتها حتى . روى عن زيد بن ثابت وعثمان وعلي . وبه قال مالك والثوري والأوزاعي وأبو ثور وأصحاب الرأي . وقالت طائفة : ترث الجدة مع أبنتها . روى عن عمر وابن مسعود وعثمان وعلي وأبي موسى الأشعري ، وقال به شريح وجابر بن زيد وعبيد الله بن الحسن وشريك وأحمد وإسحاق وابن المنذر . وقال : كما أن الجد لا يحجبه إلا الأب كذلك الجدة لا يحجبها إلا الأم . وروى الترمذي عن عبد الله قال في الجدة مع أبنتها : إنما أول جدّة أطعمها رسول الله صلى الله عليه وسلم سدسا مع أبنتها وأبنتها حتى . والله أعلم .

الخامسة عشرة — واختلف العلماء في توريث الجدات ؛ فقال مالك : لا يرث إلا جدتان ، أم أم وأم أب وأمهاتهما . وكذلك روى أبو ثور عن الشافعي ، وقال به جماعة من التابعين . فإن انفردت إحداهما فالسدس لها ، وإن اجتمعتا وقرباتهما سواء فالسدس بينهما . وكذلك إن كثرت إذا تساوين في القعد ؛ وهذا كله مجمع عليه . فإن قربت التي من قبل الأم كان لها السدس دون غيرها ، وإن قربت التي من قبل الأب كان بينها وبين التي من قبل الأم وإن بعدت . ولا ترث إلا جدّة واحدة من قبل الأم . ولا ترث الجدة أم أب الأم على حال . هذا مذهب زيد بن ثابت ، وهو أثبت ما روى عنه في ذلك . وهو قول مالك وأهل المدينة . وقيل : إن الجدات أمهات ؛ فإذا اجتمعن فالسدس لأقربهن ؛ كما أن الآباء إذا اجتمعوا كان أحقهم بالميراث أقربهم ؛ فكذلك البنون والإخوة ، وبنو الإخوة وبنو العم إذا اجتمعوا كان أحقهم بالميراث أقربهم ؛ فكذلك الأمهات . قال ابن المنذر : وهذا أصح ، وبه أقول . وكان الأوزاعي يورث ثلاث جدات : واحدة من قبل الأم واثنين من قبل الأب . وهو قول أحمد بن حنبل ؛ رواه الدارقطني عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلاً . وروى عن زيد بن ثابت عكس هذا ؛ أنه كان يورث ثلاث جدات : ثنتين من جهة الأم

وواحدة من قبل الأب . وقول علي رضي الله عنه كقول زيد هذا . وكانا يجعلان السدس لأقربهما ، من قبل الأم كانت أو من قبل الأب . ولا يشرُكها فيه من ليس في قُعدِها ؛ وبه يقول الثوري وأبو حنيفة وأصحابه وأبو ثور . وأما عبد الله بن مسعود وابن عباس فكانا يوزنان الجدات الأربع ؛ وهو قول الحسن البصري ومحمد بن سيرين وجابر بن زيد . قال ابن المنذر : وكل جَدَّة إذا نسبت إلى المتوفى وقع في نسبها أب بين أمين فليست ترث ، في قول كل من يُحفظ عنه من أهل العلم .

السادسة عشرة — قوله تعالى : ﴿ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ ﴾ فرض تعالى لكل واحد من الأبوين مع الولد السدس ؛ وأبهم الولد فكان الذكر والأنثى فيه سواء . فإن مات رجل وترك أبنا وأبوين فلا بويَّة لكل واحد منهما السدس ، وما بقي فللأبن . فإن ترك أبنه وأبوين فللأبنه النصف وللأبوين السدسان ، وما بقي فلا أقرب عصبه وهو الأب ؛ لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : " ما أبقت الفرائض فلاؤلى رجل ذكر " . فأجتمع للأب الاستحقاق بجهتين : التعصيب والفرض . ﴿ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ آبَاؤُهُ فَلِأُمِّهِ الثُّلُثُ ﴾ فأخبر جل ذكره أن الأبوين إذا ورثاه أن لأم الثلث . ودل بقوله « وَوَرِثَهُ آبَاؤُهُ » وإخباره أن للأم الثلث ، أن الباقي وهو الثلثان للأب . وهذا كما تقول لرجلين : هذا المال بينكما ، ثم تقول لأحدهما : أنت يا فلان لك منه ثلث ؛ فإنك حدّدت للآخر منه الثلثين بنص كلامك ؛ ولأن قوة الكلام في قوله « وَوَرِثَهُ آبَاؤُهُ » يدل على أنهما منفردان عن جميع أهل السهام من ولد وغيره ، وليس في هذا اختلاف .

قلت : وعلى هذا يكون الثلثان فرضاً للأب مسمى لا يكون عصبه ، وذكر ابن العربي أن المعنى في تفضيل الأب بالثلث عند عدم الولد الذكورية والنصرة ، ووجوب المؤنة عليه ، وثبتت الأم على سهم لأجل القرابة .

قلت : وهذا منتَقَض ؛ فإن ذلك موجود مع حياته فلم حُرِّم السدس . والذي يظهر أنه إنما حُرِّم السدس في حياته إرفاقاً بالصبي وجباطة على ماله ؛ إذ قد يكون إنحراج جزء من ماله إجمافاً به . أو أن ذلك تبعٌ ، وهو أولى ما يقال . والله الموفق .

السابعة عشرة — إن قيل : ما فائدة زيادة الواو في قوله : « وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ » ، وكان ظاهر الكلام أن يقول : فإن لم يكن له ولد ورثه أبواه . قيل له : أراد زيادتها لإخبار ليبيّن أنه أمر مستقر ثابت ، فيخبر عن ثبوته واستقراره ، فيكون حال الوالدين عند انفردهما بحال الولدين ، للدّكر مثل حظّ الأنثيين . ويحتج للأب بذلك فرضان السهم والتعصيب إذ يجب الإخوة كالولد . وهذا عدل في الحكم ، ظاهر في الحكمة . والله أعلم .

الثامنة عشرة — قوله تعالى : ﴿ فَلِأَمِّهِ الثَّلَثُ ﴾ قرأ أهل الكوفة « فَلِأَمِّهِ الثَّلَثُ » وهي لغة حكاها سيبويه . قال الكسائي : هي لغة كثير من هَوَازِنَ وهُذَيْلٍ ؛ ولأن اللام لما كانت مكسورة وكانت متصلةً بالحرف كَرِهوا ضمّةً بعد كسرة ، فأبدلوا من الضمة كسرة ؛ لأنه ليس في الكلام فِعْلٌ . ومن ضمّ جاء به على الأصل ؛ ولأن اللام تنفصل لأنها داخلَةٌ على الأسم . قال جميعه النحاس .

التاسعة عشرة — قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأَمِّهِ السُّدُسُ ﴾ الإخوة يوجبون الأُمّ عن الثلث إلى السدس ، وهذا هو حجب النقصان ، وسواء كان الإخوة أشقاءً أو للأب أو للأُمّ ، ولا سهم لهم . وروى عن ابن عباس أنه كان يقول : السدس الذي حجب الأخوة الأُمّ عنه هو للإخوة . وروى عنه مثل قول الناس إنه للأب . قال قتادة : وإنما أخذه الأب دونهم ؛ لأنه يؤمنهم ويلى نكاحهم والنفقة عليهم . وأجمع أهل العلم على أن أخوين فصاعداً ذكراً كانوا أو إناثاً من أب وأم ، أو من أب أو من أم يوجبون الأُمّ عن الثلث إلى السدس ؛ إلا ما روى عن ابن عباس أن الأنثيين من الإخوة في حكم الواحد ، ولا يوجب الأُمّ أقلّ من ثلاث . وقد صار بعض الناس إلى أن الأخوات لا يحجبن الأُمّ من الثلث إلى السدس ؛ لأن كتاب الله في الإخوة وليس قوة ميراث الإناث مثل قوة ميراث الذكور حتى تقتضى العبرة الإلحاق . قال اليكّ الطبري : ومقتضى أقوالهم ألا يدخلن مع الإخوة ؛ فإن لفظ الإخوة بمطلقه لا يتناول الأخوات ، كما أن لفظ البنين لا يتناول البنات . وذلك يقتضى ألا تُحجب الأُمّ بالأخ الواحد والأخت من الثلث إلى السدس ؛ وهو خلاف إجماع

المسلمين . وإذا كنَّ مراديات بالآية مع الإخوة كنَّ مرادات على الأفراد . واستدلَّ الجميع بأن أقلَّ الجمع اثنان ؛ لأنَّ التثنية جمع شيء إلى مثله ، فالمعنى يقتضى أنها جمع . وقال عليه السلام : " الاثنان فما فوقهما جماعة " . وحكى عن سيبويه أنه قال : سألت الحليل عن قوله « ما أحسن وجوههما » ؟ فقال : الاثنان جماعة . وقد صحَّ قول الشاعر :

ومهمَّهين قَذَيْنِ مَرَّتَيْنِ • ظهراهما مِثْلُ ظُهُورِ التَّرسَيْنِ^(١)

وانشد الأخفش :

لما ألقنا المراتان بالخبر * فقلن إن الأمر فينا قد شمر

وقال آخر :

يُحْيِي بالسَّلام غنيَّ قوم • وَيُخَلِّ بالسَّلام على الفقير

أليس الموت بينهما سواء • إذا ماتوا وصاروا في القبور

ولما وقع الكلام في ذلك بين عثمان وابن عباس قال له عثمان : إن قومك حجبوها — يعني قريشا — وهم أهل الفصاحة والبلاغة . ومن قال : إن أقلَّ الجمع ثلاثة — وإن لم يقل به هنا — ابن مسعود والشافعي وأبو حنيفة وغيرهم . والله أعلم .

الموفية عشرين — قوله تعالى : (مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ) قرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وعاصم « يُوصِي » بفتح الصاد . الباقون بالكسر ، وكذلك الآخر . واختلفت الرواية فيهما عن عاصم . والكسر اختيار أبي عبيد وأبي حاتم ؛ لأنه جرى ذكر الميت قبل هذا . قال الأخفش : وتصديق ذلك قوله تعالى « يُوصِيَنَّ » و « تُوصُونَ » .

الحادية والعشرون — إن قيل : ما الحكمة في تقديم ذكر الوصية على ذكر الدين ، والدين مُقَدَّم عليها بإجماع . وقد روى الترمذي عن الحارث عن عليّ أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى بالدين قبل الوصية ، وأتمَّ تَقْرُونَ الوصية قبل الدين . قال : والعمل على هذا عند عامة

(١) هذا البيت من رجز الخطام المجاشعي ، وهو شاعر إسلامي . والمهمه : التفر المحرف . والقذف (فتنحتن ويضنن) : البعد من الأرض . وفي ج : « قذفتين » وهي رواية . والقذف : الأرض المنورة . والموت (بفتح الميم وسكون الراء بعدها مثناة فوقية) : الأرض التي لا ماء فيها ولا نبات . والظهور : ما ارتفع من الأرض .

(٢) في رواية أبي بكر . (٣) كذا في الترمذي وفي ب و ي و ز و ط : وفي غيرها : تقررون . ولا يصح .

أهل العلم أنه يُبدأ بالذين قبل الوصية . وروى الذَّارِقُطْنِيّ من حديث عاصم بن ضمرة عن عليّ قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " الدِّين قبل الوصية وليس لوارث وصية " . رواه عنهما أبو إسحاق الهَمْدَانِيّ . فالجواب من أوجه خمسة : الأول — إنما قصد تقديم هذين الفصلين على الميراث ولم يقصد ترتيبهما في أنفسهما ؛ فلذلك تقدّمت الوصية في اللفظ . جواب ثان — لما كانت الوصية أقل لزوما من الدِّين قدمها اهتماما بها ؛ كما قال تعالى : « لَا يُعَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً ^(١) » . جواب ثالث — قدمها لكثرة وجودها ووقوعها ؛ فصارت كاللازم لكل ميت مع نص الشرع عليها ، وأثر الدِّين لشذوذه ، فإنه قد يكون وقد لا يكون . فبدأ بذكر الذي لا بُد منه ، وعطف بالذي قد يقع أحيانا . ويقوى هذا : العطف بأو ، ولو كان الدِّين راتباً لكان العطف بالواو . جواب رابع — إنما قدّمت الوصية إذ هي حظّ مساكين وضعفاء ، وأثر الدِّين إذ هو حظّ غريم يطلبه بقوة وسلطان وله فيه مقال . جواب خامس — لما كانت الوصية ينشأ ^(٢) من قبَل نفسه قدمها ، والدِّين ثابت مؤدّى ذكره أو لم يذكره .

الثانية والعشرون — ولما ثبت هذا تعلق الشافعيّ بذلك في تقديم دين الزكاة والحج على الميراث فقال : إن الرجل إذا فُزط في زكاته وجب أخذ ذلك من رأس ماله . وهذا ظاهر ببادئ الرأي ؛ لأنه حقٌّ من الحقوق فيلزم أدائه عنه بعد الموت كحقوق الآدميين لاسمياً والزكاة مصرفها إلى الآدمي . وقال أبو حنيفة ومالك : إن أوصى بها أذيت من ثلثه ، وإن سكت عنها لم يُخرج عنه شيء . قالوا : لأن ذلك موجب لترك الورثة فقراء ؛ إلا أنه قد يتعمد ترك الكل حتى إذا مات استغرق ذلك جميع ماله فلا يبقى للورثة حق .

الثالثة والعشرون — قوله تعالى : ﴿ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ ﴾ رفع بالابتداء والخبر مضمّر ، تقديره : هم المقسوم عليهم وهم المعطون .

الرابعة والعشرون — قوله تعالى : ﴿ لَا تَدْرُونَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ لَكُمْ نَفْعًا ﴾ قيل : في الدنيا بالدعاء والصدقة ؛ كما جاء في الأثر " إن الرجل ليرفع بدعاء ولده من بعده " . وفي الحديث الصحيح

”إذا مات الرجل انقطع عمله إلا من ثلاث — فذكر — أو ولد صالح يدعو له“^(١). وقيل : في الآخرة؛ فقد يكون الابن أفضل فيشفع في أبيه ؛ عن ابن عباس والحسن . وقال بعض المفسرين : إن الابن إذا كان أرفع من درجة أبيه في الآخرة سأل الله فرفع إليه أباه، وكذلك الأب إذا كان أرفع من أبيه؛ وسيأتي في «الطور»^(٢) بيانه . وقيل : في الدنيا والآخرة؛ قاله ابن زيد . واللفظ يقتضي ذلك .

الخامسة والعشرون — قوله تعالى : ﴿فَرِيضَةً﴾ «فريضة» نصب على المصدر المؤكد، إذ معنى «يُوصِيكُمْ» يفرض عليكم . وقال مكي وغيره : هي حال مؤكدة؛ والعامل «يُوصِيكُمْ» وذلك ضعيف . والآية متعلقة بما تقدم؛ وذلك أنه عرّف العباد أنهم كفؤوا مؤنة الاجتهاد في إيصاء القرابة مع اجتماعهم في القرابة، أي أن الآباء والأبناء ينفع بعضهم بعضا في الدنيا بالتناصر والمواساة، وفي الآخرة بالشفاعة . وإذا تقرر ذلك في الآباء والأبناء تقرر ذلك في جميع الأقارب؛ فلو كان القسمة موكولة إلى الاجتهاد لوجب النظر في غنى كل واحد منهم . وعند ذلك يخرج الأمر عن الضبط إذ قد يختلف الأمر؛ فبين الرب تبارك وتعالى أن الأصلح للبعد ألا يؤكل إلى اجتهاده في مقادير الموارث، بل بين المقادير شرعا . ثم قال : ﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا﴾ أي بقسمة الموارث ﴿حَكِيمًا﴾ حكم قسمتها وبينها لأهلها . وقال الزجاج : «عَلِيمًا» أي بالأشياء قبل خلقها «حَكِيمًا» فيما يقدره ويمضيه منها . وقال بعضهم : إن الله سبحانه لم يزل ولا يزال، والخبر منه بالماضي كأن خبر منه بالاستقبال . ومذهب سيبويه أنهم رأوا حكمة وعلمًا ف قيل لهم : إن الله عز وجل كان كذلك لم يزل على ما رأينم .

السادسة والعشرون — قوله تعالى : ﴿وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ﴾ الآيةتين . الخطاب للرجال . والولد هنا بنو الصلب وبنو بنهم وإن سفلوا، ذكرا وإناثا واحدا فإزاد بإجماع . وأجمع العلماء على أن للزوج النصف مع عدم الولد أو ولد الولد، وله مع وجوده الربع . وترث المرأة من زوجها الثلغ مع فقد الولد، والثلث مع وجوده . وأجمعوا على أن

(١) الحديث : ”إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث صدقة جارية أو علم ينتفع به أو ولد صالح يدعو له“ .
(٢) راجع ج ١٧ ص ٦٦ (٣) ف ب : عه .

حكم الواحدة من الأزواج والتنتين والثلاث والأربع في الربع إن لم يكن له ولد، وفي الثمن إن كان له ولد واحد، وأنهن شركاء في ذلك؛ لأن الله عز وجل لم يفرق بين حكم الواحدة منهن وبين حكم الجميع، كما فرق بين حكم الواحدة من البنات والواحدة من الأخوات وبين حكم الجميع منهن.

السابعة والعشرون — قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَالَةً أَوْ امْرَأَةٌ﴾ الكلاله مصدره من تكَلَّلَ النسب أى أحاط به. وبه سُمِّيَ الإكليل، وهى منزلة من منازل القمر لإحاطتها بالقمر إذا آحتل بها. ومنه الإكليل أيضا وهو التاج والعصابة المحبطة بالرأس. فإذا مات الرجل وليس له ولد ولا والد فورثته كلاله. هذا قول أبى بكر الصديق وعمر وعلى وجهور أهل العلم. وذكر يحيى بن آدم عن شريك وزهير وأبى الأحوص عن أبى إسحاق عن سليمان بن عبد قال: ما رأيتهم إلا وقد تواططوا وأجمعوا على أن الكلاله من مات ليس له ولد ولا والد. وهكذا قال صاحب كتاب العين وأبو منصور اللغوى وابن عرفة والقنطري وأبو عبيد وابن الأنبارى. فالأب والأبن طرفان للرجل؛ فإذا ذهب تكلاله النسب. ومنه قيل: روضة مكَلَّلة إذا حُفَّت بالنور. وأنشدوا:

مسكنه روضة مُكَلَّلَةٌ • عم بها الأيهقان والذرق

يعنى بنتين. وقال امرؤ القيس:

أصبح ترى برقاً أريك وميضه • كلعج الـيدين فى حـيِّ مُكَلَّلٍ^(١)

فسموا القرابة كَلَالَةً؛ لأنهم أطافوا بالميت من جوانبه وليسوا منه ولا هو منهم، وإحاطتهم به أنهم ينتسبون معه. كما قال أعرابي: مالى كثير ويرثى كلاله متراج نسبهم. وقال الفرزدق:

ورثم قناة المجد لا عن كلاله • عن أبى منافع عبد شمس وهاشم

(١) الأيهقان: الجرجير البرى. والذرق: بقلة وحشيشة كالقث الرطب. فى اللسان: قال مرة: الذرق نبات مثل الكرات الجليل الدقاق له فى رأسه قاعل صفار فيها حب أغبر حلو يؤكل رطباً تحبه الرما. ويأتون بها أهلهم وله نصال صفارها قشرة سوداء. تقشر عن بياض صادقة الخلاوة كثيرة الماء. يأكلها الناس. قال المصحح: يسمى فى المغرب إيجز يظهر فى الخصب. (٢) وميض البرق: لمع. وكلعج الـيدين: كإشارة الـيدين. والحي: السحاب المعترض. والمكَلَّل: الذى فى جوانبه البرق مثل الإكليل. (٣) من جروبى، وفى أرحوط: ينسبون.

وقال آخر:

وَإِنَّ أَبَا الْمَرْءِ أَحْمَى لَهُ * وَمَوْلَى الْكَلَالَةِ لَا يَغْضَبُ^(١)

وقيل: إن الكلالَةَ مأخوذة من الكَلَال وهو الإعياء؛ فكانه يصير الميراث إلى الوارث عن بُعد وإعياء. قال الأعشى:

قَالَيْتُ لَا أَرَى لَهَا مِنْ كَلَالَةٍ * وَلَا مِنْ وَجَى حَتَّى تَلَاقِي مَحْدًا^(٢)

وذكر أبو حاتم والأثرم عن أبي عبيدة قال: الكَلَالَةُ كل من لم يرثه أبٌ أو ابن أو أخ فهو عند العرب كَلَالَة. قال أبو عمر: ذَكَرَ أَبِي عُبَيْدَةَ الْأَخَ هُنَا مَعَ الْأَبِ وَالْإِبْنِ فِي شَرْطِ الْكَلَالَةِ غَلْطٌ لَا وَجْهَ لَهُ، وَلَمْ يَذْكُرْهُ فِي شَرْطِ الْكَلَالَةِ غَيْرُهُ. وَرَوَى عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ أَنَّ الْكَلَالَةَ مَنْ لَا وَلَدَ لَهُ خَاصَّةً؛ وَرَوَى عَنْ أَبِي بَكْرٍ ثَمَرُ رَجَعَا عَنْهُ. وَقَالَ ابْنُ زَيْدٍ: الْكَلَالَةُ الْحَيُّ وَالْمَيِّتُ جَمِيعًا. وَعَنْ عَطَاءٍ: الْكَلَالَةُ الْمَالُ. قَالَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ: وَهَذَا قَوْلٌ طَرِيفٌ لَا وَجْهَ لَهُ.

قلت: له وجهٌ يَتَبَيَّنُ بِالْإِعْرَابِ [أَفَّا]^(٣). وَرَوَى عَنْ ابْنِ الْأَعْرَابِيِّ أَنَّ الْكَلَالَةَ بَنُو الْقَوْمِ الْأَبَاعِدِ. وَعَنْ السُّدِّيِّ أَنَّ الْكَلَالَةَ الْمَيِّتُ. وَعَنْهُ مِثْلُ قَوْلِ الْجُمْهُورِ. وَهَذِهِ الْأَقْوَالُ تَبَيَّنَتْ وَجُوهُهَا بِالْإِعْرَابِ؛ فَقَرَأَ بَعْضُ الْكُوفِيِّينَ «يُورَثُ كَلَالَةً» بِكَسْرِ الرَّاءِ وَتَشْدِيدِهَا. وَقَرَأَ الْحَسَنُ وَأَيُّوبُ «يُورَثُ» بِكَسْرِ الرَّاءِ وَتَخْفِيفِهَا، عَلَى اخْتِلَافٍ عَنْهُمَا. وَعَلَى هَاتَيْنِ الْقَرَاءَتَيْنِ لَا تَكُونُ الْكَلَالَةُ إِلَّا الْوَرِثَةُ أَوْ الْمَالُ. كَذَلِكَ حَكَى أَصْحَابُ الْمَعَانِي؛ فَالْأَوَّلُ مِنْ وَرَثَ، وَالثَّانِي مِنْ أَوْرَثَ. وَ«كَلَالَةً» مَفْعُولُهُ وَ«كَانَ» بِمَعْنَى وَقَعَ. وَمَنْ قَرَأَ «يُورَثُ» بَفَتْحِ الرَّاءِ احْتَمَلَ أَنَّ تَكُونَ الْكَلَالَةُ الْمَالُ، وَالتَّقْدِيرُ: يُورَثُ وَرِثَةً كَلَالَةً، فَتَكُونُ نَعْمًا لِمَصْدَرِ مَحْذُوفٍ. وَيَحْزَنُ أَنَّ تَكُونَ الْكَلَالَةُ اسْمًا لِلْوَرِثَةِ وَهِيَ خَيْرٌ كَانَ؛ فَالتَّقْدِيرُ: ذَا وَرِثَةٍ. وَيَحْزَنُ أَنَّ تَكُونَ نَامَةً بِمَعْنَى وَقَعَ، وَ«يُورَثُ» نَعْتٌ لِرَجُلٍ، وَ«رَجُلٌ» رَفَعَ بِكَانَ، وَ«كَلَالَةً» نَصَبٌ عَلَى التَّفْسِيرِ أَوْ الْحَالِ؛ عَلَى أَنَّ الْكَلَالَةَ هُوَ الْمَيِّتُ، وَالتَّقْدِيرُ: وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ مُتَكَلِّلًا فَالنَّسَبُ إِلَى الْمَيِّتِ.

(١) أَرَادَ أَنَّ أَبَا الْمَرْءِ أَغْضَبَ لَهُ إِذَا ظَلَمَ. وَمَوَالِ الْكَلَالَةِ وَهِيَ الْإِخْوَةُ وَالْأَعْمَامُ وَبَنُو الْأَعْمَامِ وَسَائِرُ الْقَرَابَاتِ لَا يَغْضِبُونَ لِلرَّءِ غَضَبِ الْأَبِ. (٢) الْوَجَى: الْحَفَى. (٣) فِي دَوَى وَطَرَزَ، وَفِي جَوَاهِرِهِ أَيْضًا.

الثامنة والعشرون - ذكر الله عز وجل في كتابه الكلاله في موضعين : آخر السورة وهنا ، ولم يذكر في الموضعين وارثا غير الإخوة . فاما هذه الآية فاجمع العلماء على أن الإخوة فيها عنى بها الإخوة للأُم ؛ لقوله تعالى : « فَإِنْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثُّلُثِ » . وكان سعد بن أبى وقاص يقرأ « وله أخ أو أخت من أُمه » . ولا خلاف بين أهل العلم أن الإخوة للأب والأُم أو للأب ليس ميراثهم كهذا ؛ فدل إجماعهم على أن الإخوة المذكورين في آخر السورة هم إخوة المتوفى لأبيه وأمه أو لأبيه ؛ لقوله عز وجل « وَإِنْ كَانُوا إِخْوَةً رِجَالًا وَنِسَاءً فَلِلَّذَكَرِ مِثْلَ حَقِّ الْأُنثَيَيْنِ ^(١) » . ولم يختلفوا أن ميراث الإخوة للأُم ليس هكذا ؛ فدلَّت الآيات أن الإخوة كلهم جميعا كلاله . وقال الشعبي : الكلاله ما كان سوى الولد والوالد من الورثة إخوة أو غيرهم من العصبه . كذلك قال على وابن مسعود وزيد وابن عباس ، وهو القول الأول الذى بدأنا به . قال الطبرى : والصواب أن الكلاله هم الذين يرثون الميت من عدا ولده ووالده ، لصحة خبر جابر : فقلت يا رسول الله إنما يرثنى كلاله ، أفأوصى بمالى كله ؟ قال : « لا » .

التاسعة والعشرون - قال أهل اللغة : يقال رجل كلاله وأمراه كلاله . ولا يثنى ولا يجمع ؛ لأنه مصدر كالوكالة والدلالة والسماحة والشجاعة . وأعاد ضمير مفرد في قوله : « وله أخ » ولم يقل لهما . ومضى ذكر الرجل والمرأة على عادة العرب إذا ذكرت اسمين ثم أخبرت عنهما وكانا فى الحكم سواء ربما أضافت إلى أحدهما وربما أضافت إليهما جميعا ؛ تقول : من كان عنده غلام وجارية فليحسن إليه وإليها وإليهما وإليهم ؛ قال الله تعالى : « وَاسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ ^(٢) » . وقال تعالى : « إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَى بِهِمَا ^(٣) » ويجوز أولى بهم ؛ عن الفراء وغيره . ويقال فى امرأة : مرأة ، وهو الأصل . وأخ أصله أخو ، يدل عليه أخوان ؛ فحذف منه وغير على غير قياس . قال الفراء : ضم أول أخت ؛ لأن المحذوف منها واو ، وكسر أول بنت ؛ لأن المحذوف منها ياء . وهذا الحذف والتعليل على غير قياس أيضا .

(١) راجع ج ٦ ص ٢٨ (٢) راجع ج ١ ص ٢٧١ (٣) راجع ص ٤١٠ من هذا الجزء .

الموفية ثلاثين — قوله تعالى : (فَإِنْ كَانُوا أَكْثَرًا مِنْ ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثَّلَاثِ) هذا التشرىك يقتضى التسوية بين الذكر والأنثى وإن كثروا . وإذا كانوا يأخذون بالأم فلا يفضل الذكر على الأنثى . وهذا إجماع من العلماء ، وليس فى الفرائض موضع يكون فيه الذكر والأنثى سواء إلا فى ميراث الإخوة للأم . فإذا ماتت امرأة وترك زوجها وأمها وأخاها لأمها فللزوجة النصف وللأم الثلث وللأخ من الأم السدس . فإن تركت أخوين وأختين — والمسألة بحالها — فللزوجة النصف وللأم السدس وللأخوين والأختين الثلث ، وقد تمت الفريضة . وعلى هذا عامة الصحابة ؛ لأنهم حججوا الأم بالأخ والأخت من الثلث إلى السدس . وأما ابن عباس فإنه لم ير العول ولو جعل للأم الثلث لمالت المسألة ، وهو لا يرى ذلك . والعول المذكور فى غير هذا الموضع ، ليس هذا موضعه . فإن تركت زوجها وإخوة لأم وأخا لأب وأم ؛ فللزوجة النصف ، وإخوتها لأمها الثلث ، وما بقى فلأخيهما لأمها وأبيها . وهكذا من له فرض مسمى أعطيه ، والباقى للعصبة إن فضل . فإن تركت ستة إخوة مفترقين فهذه الحِمَارِيَّةُ ، وتسمى أيضا المشتركة . قال قوم : للأخوة للأم الثلث ، وللزوجة النصف ، وللأم السدس ، وسقط الأخ والأخت من الأب والأم ، والأخ والأخت من الأب . روى عن عليّ وآبن مسعود وأبى موسى والشَّعْبِيّ وشريك ويحيى بن آدم ، وبه قال أحمد بن حنبل وأختره ابن المنذر ؛ لأن الزوج والأم والأخوين للأم أصحاب فرائض مسماة ولم يبق للعصبة شىء . وقال قوم : الأم واحدة ، وهَبْ أن أباهم كان حِمَارًا ! وأشركوا بينهم فى الثلث ؛ ولهذا سُمِّيَت المشتركة الحِمَارِيَّة . روى هذا عن عمر وعثمان وآبن مسعود أيضا وزيد بن ثابت ومسروق وشريح ، وبه قال مالك والشافعى وإسحاق . ولا تستقيم هذه المسألة أن لو كان الميت رجلا . فهذه جملة من علم الفرائض تضمنتها الآية ، والله الموفق للهداية .

وكانت الوراثة فى الجاهلية بالرجولية والقوة ، وكانوا يوزنون الرجال دون النساء ؛ فأبطل الله عز وجل ذلك بقوله : « لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ . وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ » كما تقدم . وكانت الوراثة

(١) عالت الفريضة : ارتفعت وزادت سهامها على أصل حسابها الموجب عن عدد وارثيها .

(٢) من قولهم : هب أن أبانا كان حمارا ؛ كما سيجى .

أيضا في الجاهلية وبدء الإسلام بالمخالفة ، قال الله عز وجل : « وَالَّذِينَ عَاقَدَتِ أَيْمَانُكُمْ »^(١) على ما يأتي بيانه . ثم صارت بعد المخالفة بالهجرة ؛ قال الله تعالى : « وَالَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يُهَاجِرُوا مَا لَكُمْ مِنْ وَلَايَتِهِمْ مِنْ شَيْءٍ حَتَّى يُهَاجِرُوا »^(٢) وسيأتي . وهناك يأتي القول في ذوى الأرحام وميراثهم ، إن شاء الله تعالى . وسيأتي في سورة « النور » ميراث ابن الملائنة وولد الزنا والمكاتب بحول الله تعالى . والجمهور من العلماء على أن الأسير المعلوم حياته أن ميراثه ثابت ؛ لأنه داخل في جملة المسلمين الذين أحكام الإسلام جارية عليهم . وقد روى عن سعيد بن المسيب أنه قال في الأسير في يد العدو : لا يرث . وقد تقدم ميراث المرتد في سورة « البقرة » والحمد لله .

الحادية والثلاثون — قوله تعالى : (غَيْرُ مُضَارٍّ) نصب على الحال والعامل « يوصى » . أى يوصى بها غير مضار ، أى غير مدخل الضرر على الورثة . أى لا ينبغي أن يوصى بدين ليس عليه ليضر بالورثة ؛ ولا يُقَرَّرَ بدين . فالإضرار راجع إلى الوصية والدين ؛ أما رجوعه إلى الوصية فإن يزيد على الثلث أو يوصى لوارث ، فإن زاد فإنه يرد ، إلا أن يجيزه الورثة ؛ لأن المنع لحقوقهم لا لحق الله تعالى . وإن أوصى لوارث فإنه يرجع ميراثا . وأجمع العلماء على أن الوصية للوارث لا تجوز . وقد تقدم هذا في « البقرة » . وأما رجوعه إلى الدين فبالإقرار في حالة لا يجوز له فيها ؛ كما لو أقر في مرضه لوارثه أو لصديق ملاطف ؛ فإن ذلك لا يجوز عندنا . وروى عن الحسن أنه قرأ « غَيْرُ مُضَارٍّ وَصِيَّةً مِنْ اللَّهِ » على الإضافة . قال النحاس : وقد زعم بعض أهل اللغة أن هذا لحن ؛ لأن اسم الفاعل لا يضاف إلى المصدر . والقراءة حسنة على حذف ، والمعنى : غير مضار ذى وصية ، أى غير مضار بها ورثته في ميراثهم . وأجمع العلماء على أن إقراره بدين لغير وارث حال المرض جائز إذا لم يكن عليه دين في الصحة .

الثانية والثلاثون — فإن كان عليه دين في الصحة بيّنة وأقر لأجنبي بدين ؛ فقالت طائفة : يبدأ بدين الصحة ؛ هذا قول النحوي والكوفي . قالوا : فإذا استوفاه صاحبه

(١) راجع ص ١٦٥ من هذا الجزء . (٢) راجع ج ٨ ص ٥٥

(٣) راجع ج ١٢ ص ١٩٥ (٤) فى أوجه : ولد . وفى وطوز : ميراث الملاعة .

(٥) راجع ج ٣ ص ٢٩ (٦) راجع ج ٢ ص ٢٥٧ (٧) فى ط : والكوفيين .

فأصحاب الإقرار في المرض يتحاصون . وقالت طائفة : هما سواء إذا كان لغير وارث . هذا قول الشافعي وأبي ثور وأبي عبيد ، وذكر أبو عبيد أنه قول أهل المدينة ورواه عن الحسن .

الثالثة والثلاثون — قد مضى في « البقرة » الوعيد في الإضرار في الوصية وجوهرها . وقد روى أبو داود من حديث شهر بن حوشب (وهو مطعون فيه) عن أبي هريرة حدثه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « إن الرجل أو المرأة يعمل بطاعة الله ستين سنة ثم يحضرهما الموت فيضاران في الوصية فتجب لهما النار » . قال : وقرأ على أبو هريرة من هاهنا « مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ غَيْرَ مُضَارٍّ » حتى بلغ « ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ » . وقال ابن عباس : الإضرار في الوصية من الكبائر ؛ ورواه عن النبي صلى الله عليه وسلم ؛ إلا أن مشهور مذهب مالك وآبن القاسم أن الموصي لا يعد فعله مضارة في ثلثه ؛ لأن ذلك حقه فله التصرف فيه كيف شاء . وفي المذهب قول : أن ذلك مضارة ترد . وبالله التوفيق .

الرابعة والثلاثون — قوله تعالى : « وَصِيَّةٌ » نصب على المصدر في موضع الحال والعامل « يُوصِيكُمْ » . ويصح أن يعمل فيها « مُضَارٌّ » والمعنى أن يقع الضرر بها أو بسببها فأوقع عليها تجوزاً ، قاله ابن عطية ؛ وذكر أن الحسن بن أبي الحسن قرأ « غَيْرَ مُضَارٍّ وَصِيَّةٌ » بالإضافة ؛ كما تقول : شجاع حرب . وبضعة المتجرد ؛ في قول طرفة بن العبد . والمعنى على ما ذكرناه من التجوز في اللفظ لصحة المعنى . ثم قال : « وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَلِيمٌ » يعني عليم بأهل الميراث حلیم على أهل الجهل منكم . وقرأ بعض المتقدمين « وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ »^(٥) يعني حكيم بقسمة الميراث والوصية .

الخامسة والثلاثون — قوله تعالى : « تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ » و « تِلْكَ » بمعنى هذه ، أى هذه أحكام الله قد بينها لكم لتعرفوها وتعملوا بها . « وَمَنْ يَطْعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ » في قسمة

(١) في ج : على . (٢) راجع ج ٢ ص ٢٧١

(٣) البضة : البيضاء الرخمة . والمتجرد : جدها المتجرد من ثيابها . والبيت :

رحيب قطاب الجب منها رفيقة * بحس الندى بضعة المتجرد

(٤) في ب و ط ج : عليا في أمر الميراث حلما . (٥) لم تقف على هذا في القراءات الشراذم فلا عبرة به .

المواريث فيُقرَّبها و يعمل بها كما أمره الله تعالى ﴿يُدْخِلُهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ﴾ جملة في موضع نصب على النعت لجنات . وقوله : ﴿وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ يريد في قسمة المواريث فلم يقسمها ولم يعمل بها ﴿وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ﴾ أى يخالف أمره ﴿يُدْخِلُهُ نَارًا خَالِدًا فِيهَا﴾ . والعصيان إن أريد به الكفر فالخلود على بابه ، وإن أريد به الكبائر وتجاوز أوامر الله تعالى فالخلود مستعار لمدة ما . كما تقول : خلَّد الله ملكه . وقال زهير :

• ولا خالدا إلا الجبال الرواسيا ^(١) •

وقد تقدّم هذا المعنى في غير موضع . وقرأ نافع وابن طامر « نُدْخِلُهُ » بالنون في الموضعين ، على معنى الإضافة إلى نفسه سبحانه . الباقون بالياء كلاهما ؛ لأنه سبق ذكر اسم الله تعالى أى يدخله الله .

قوله تعالى : وَالَّتِي يَأْتِينَ الْفَاحِشَةَ مِنْ نِسَائِكُمْ فَاَسْتَشْهِدُوا عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةً مِنْكُمْ فَإِنْ شَهِدُوا فَأَمْسِكُوهُنَّ فِي الْبُيُوتِ حَتَّى يَتَوَفَّيَهُنَّ الْمَوْتُ أَوْ يَجْعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا ﴿١٥﴾
فيه ثمان مسائل :

الأولى — لما ذكر الله تعالى في هذه السورة الإحسان إلى النساء وإيصال صدقاتهن إليهن ، وأنجز الأمر إلى ذكر ميراثهن مع موارث الرجال ، ذكر أيضا التغليب عليهن فيما يأتين به من الفاحشة ، لثلاث توهم المرأة أنه يسوغ لها ترك التعفف .

الثانية — قوله تعالى : ﴿وَاللَّاتِ﴾ « اللاتى » جمع اللاتى ، وهو اسم مبهم للوث ، وهى معرفة ولا يجوز نزع الألف واللام منه للتكثير ، ولا يتم إلا بصلته ؛ وفيه ثلاث لغات كما تقدم . ويجمع أيضا « اللات » بحذف الياء وإبقاء الكسرة ؛ و « اللاتى » بالهمز وإثبات الياء ، و « اللآء » بكسر الهمزة وحذف الياء ، و « اللآ » بحذف الهمزة . فإن

جمعت الجمع قلت في الآتي : اللّوَاتِي ، وفي اللّاء : اللّوَاتِي . وقد روى عنهم « اللّوَاتِي »
 بجذف الياء وإبقاء الكسرة ؛ قاله ابنُ الشَّجَرِي . قال الجوهري : أنشد أبو عبيد :
 من اللّوَاتِي والتي واللّاتِ ■ زَعَمَنَ أَن قد كَبُرَتْ لِدَاتِ
 واللّوَاتِي بإسقاط الناء . وتصغير التي اللّتِي بالفتح والتشديد ؛ قال الرابض :
 ■ بعد اللّتِي واللّتِي^(١) والتي ■

وبعض الشعراء أدخل على « التي » حرف النداء ، وحروف النداء لا تدخل على ما فيه
 الألف واللام إلا في قولنا : يا الله وحده ؛ فكأنه شبهها به من حيث كانت الألف واللام
 غير مفارقتين لها . وقال :

مَنْ أَجَلِكِ يَا تِي تَمَّتْ قَلْبِي ■ وَأَنْتِ بَخِيلَةٌ بِالْوَدِّ عَنِّي

ويقال : وقع في اللّتِي والتي ؛ وهما آسمان من أسماء الداهية .

الثالثة — قوله تعالى : ﴿ يَأْتِينَ الْفَاحِشَةَ ﴾ الفاحشة في هذا الموضع الزنا ، والفاحشة
 الفعل القبيحة ، وهي مصدر كالعاقبة والعافية . وقرأ ابن مسعود « بِالْفَاحِشَةِ » بباء الجز .
 الرابعة — قوله تعالى : ﴿ مِنْ نِسَائِكُمْ ﴾ إضافة في معنى الإسلام وبيان حال
 المؤمنات ؛ كما قال : « وَأَسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ »^(٢) لأن الكافرة قد تكون من نساء
 المسلمين بنسب ولا يلحقها هذا الحكم .

الخامسة — قوله تعالى : ﴿ فَاسْتَشْهِدُوا عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةً مِنْكُمْ ﴾ أي من المسلمين ،
 فجعل الله الشهادة على الزنا خاصة أربعة تغليظا على المذمى وسترا على العباد . وتعديل الشهود
 بالأربعة في الزنا حكم ثابت في التوراة والإنجيل والقرآن ؛ قال الله تعالى : « وَالَّذِينَ يَرْمُونَ
 الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً »^(٣) وقال هنا : « فَاسْتَشْهِدُوا
 عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةً مِنْكُمْ » . وروى أبو داود عن جابر بن عبد الله قال : جاءت اليهود برجل
 وأمرأة منهم [قد] زنيا فقال : [النبي صلى الله عليه وسلم]^(٤) « اتنوني بأعلم رجلين منكم »
 فَأَتَوْهُ بِابْنَيْ صُورِيَا فَنَشَدَهُمَا : « كيف تجدان أمر هذين في التوراة ؟ » قالا : نجد في التوراة

(١) هذا صدر بيت للمجاج ، وعجزه : إذا عليها نفس تزدت . (٢) راجع ج ٣ ص ٢٨٩

(٣) راجع ج ١٢ ص ١٧١ (٤) من أبي داود كما في ابن العربي .

إذا شهد أربعة أنهم رأوا ذكره في فرجها مثل الميل في المكحلة رُجماً . قال : « فما يمنعكم أن ترجوهما » ؟ قالوا : ذهب سلطاننا فكرهنا القتل ؛ فدعا رسول الله صلى الله عليه وسلم بالشهود ، بخاءوا فشهدوا أنهم رأوا ذكره في فرجها مثل الميل في المكحلة ؛ فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم برجمهما . وقال قوم : إنما كان الشهود في الزنا أربعة ليرتب شاهدان على كل واحد من الزانيين كسائر الحقوق ؛ إذ هو حق يؤخذ من كل واحد منهما ، وهذا ضعيف ؛ فإن اليمين تدخل في الأموال والثبوت في القسامة ولا مدخل لواحد منهما هنا .

السادسة — ولا بد أن يكون الشهود ذكورا ؛ لقوله : « مِنْكُمْ » ولا خلاف فيه بين الأمة . وأن يكونوا عدولا ؛ لأن الله تعالى شرط العدالة في البيوع والرجعة ، وهذا أعظم ، وهو بذلك أولى . وهذا من حل المطلق على المقيّد بالدليل ، على ما هو مذكور في أصول الفقه . ولا يكونون ذمّةً ، وإن كان الحكم على ذمّة ، وسيأتي ذلك في « المائدة » وتعلق أبو حنيفة بقوله : « أَرْبَعَةٌ مِنْكُمْ » في أن الزوج إذا كان أحد الشهود في القذف لم يلاعن . وسيأتي بيانه في « النور » إن شاء الله تعالى .

السابعة — قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ شَهِدُوا فَأَمْسِكُوهُمْ فِي الْبُيُوتِ ﴾ هذه أول عقوبات الزناة ؛ وكان هذا في ابتداء الإسلام ؛ قاله عبادة بن الصامت والحسن ومجاهد حتى تُنسخ بالأذى الذي بعده ، ثم نسخ ذلك بآية « النور » وبالرجم في الثيب . وقالت فرقة : بل كان الإيذاء هو الأول ثم نسخ بالإمساك ، ولكنّ التلاوة أحرقت وقدمت ؛ ذكره ابن فورك ، وهذا الإمساك والحبس في البيوت كان في صدر الإسلام قبل أن يكثر الجناة ، فلما كثروا وخشى قوتهم اتخذ لهم سجن ؛ قاله ابن العربي .

(١) الثبوت : هو أن يشهد شاهد واحد على إقرار المقتول قبل أن يموت ؛ أن فلانا قتلني ، أو يشهد شاهدان على عداوة بينهما أو تهديد منه له ، أو نحو ذلك . (النهاية) . (٢) في جـ : ولا يكونون ذمّة ، وفي طـ : ذمّة . والمراد المعاهدون . وفي البحر : ولا يكونوا . (٣) راجع جـ ٦ ص ٣٤٩ فابعد . (٤) راجع جـ ١٢ ص ١٨٢ فابعد . (٥) كذا في ابن عطية ، والعبارة له . وفي الأصول : عزيمات .

الثامنة - وأختلف العلماء هل كان هذا السجن حداً أو توعداً بالحد على قولين : أحدهما - أنه توعد بالحد ، والثاني - أنه حد ؛ قاله ابن عباس والحسن . زاد ابن زيد : وأنهم مُنعوا من النكاح حتى يموتوا عقوبة لهم حين طلبوا النكاح من غير وجهه . وهذا يدل على أنه كان حداً بل أشد ؛ غير أن ذلك الحكم كان ممدوداً إلى غاية وهو الأذى في الآية الأخرى ، على اختلاف التأويلين في أيهما قبل ؛ وكلاهما ممدود إلى غاية وهي قوله عليه السلام في حديث عبادة بن الصامت : ” خذوا عني خذوا عني قد جعل الله لهن سبيلاً البكر بالبكر جلد مائة وتقريب عام والثيب بالثيب جلد مائة والرحم ” . وهذا نحو قوله تعالى : « ثُمَّ آمَنُوا الصَّيَّامَ إِلَى اللَّيْلِ »^(٢) فإذا جاء الليل أُرْفِعَ حكم الصيام لآتياء غايته لا لنسخه . هذا قول المحققين المتأخرين من الأصوليين ، فإن النسخ إنما يكون في القولين المتعارضين من كل وجه اللذين لا يمكن الجمع بينهما ، والجمع ممكن بين الحبس والتعير والجلد والرحم ، وقد قال بعض العلماء : إن الأذى والتعير باق مع الجلد ؛ لأنهما لا يتعارضان بل يمحلان على شخص واحد . وأما الحبس فنسوخ بإجماع ، وإطلاق المتقدمين النسخ على مثل هذا تجوز . والله أعلم .

قوله تعالى : « وَالَّذَانِ يَأْتِيَتِيهَا مِنْكُمْ فَأَذُوهُمَا فَإِن تَابَا وَأَصْلَحَا فَأَعْرِضُوا عَنْهُمَا إِنَّ اللَّهَ كَانَ تَوَّاباً رَّحِيماً »^(١) فيه سبع مسائل :

الأولى - قوله تعالى : « وَالَّذَانِ »^(١) « الَّذِينَ » تثنية الذي ، وكان القياس أن يقال : اللذان كرجيان ومصطفيان وشجيان . قال سيويه : حذف الياء ليُفرق بين الأسماء المتمكنة والأسماء المبهمات . وقال أبو علي : حذف الياء تخفيفاً ، إذ قد أين اللبس في اللذان ؛ لأن النون لا تتحذف ، ونون التثنية في الأسماء المتمكنة قد تتحذف مع الإضافة في رجالك ومصطفيا القوم ؛ فلو حذف الياء لاشتبه المفرد بالاثنتين . وقرأ ابن كثير « الَّذِينَ » بتشديد

(١) كذا في ابن العربي . والأصول : كان محدوداً . كلاهما ممدود . (٢) راجع ج ٢ ص ٣٢١

(٣) في ج : التعزير .

النون ، وهى لفظة قريش ؛ وعلته أنه جعل التشديد عوضاً من ألف « ذا » على ما يأتى بيانه فى سورة « القصص » عند قوله تعالى : « فَذَانِكَ بُرْهَانَيْنِ ^(١) » . وفيها لغة أخرى « اللذان » بحذف النون ^(٢) . هذا قول الكوفيين . وقال البصريون : إنما حذفت النون لطول الاسم بالصلة . وكذلك قرأ « هَذَانِ » و « فَذَانِكَ بُرْهَانَيْنِ » بالتشديد فيهما . والباقون بالتخفيف . وشدد أبو عمرو « فَذَانِكَ بُرْهَانَيْنِ » وحدها . و « اللذان » رفع بالابتداء . قال سيبويه : المعنى وفيما يتلى عليكم اللذان يأتينها ، أى الفاحشة « مِنْكُمْ » . ودخلت الفاء فى « فَأَذُوهُمَا » لأن فى الكلام معنى الأمر ؛ لأنه لما وُصِل الذى بالفعل تمكّن فيه معنى الشرط ؛ إذ لا يقع طيه شئ بعينه ، فلما تمكّن الشرط والإيهام فيه جرى مجرى الشرط فدخلت الفاء ، ولم يعمل فيه ما قبله من الإضمار كما لا يعمل فى الشرط ما قبله ؛ فلما لم يحسن إضمار الفعل قبلهما ليُنصَبَا رُفِعَا بالابتداء ؛ وهذا اختيار سيبويه . ويجوز النصب على تقدير إضمار فعل ، وهو الاختيار إذا كان فى الكلام معنى الأمر والتهى نحو قولك : اللذين عندك فأكرمهما .

الثانية — قوله تعالى : « فَأَذُوهُمَا » قال قتادة والسدى : معناه التوبيخ والتعير . وقالت فرقة : هو السبّ والجفاء دون تعير . ابن عباس : النيل باللسان والضرب بالنعال . قال النحاس : وزعم قوم أنه منسوخ . قلت : رواه ابن أبى نجیح عن مجاهد قال : « وَاللَّاتِي يَأْتِيَنَّ الْفَاحِشَةَ » و « اللذان يأتينها » كان فى أول الأمر فنسختهما الآية التى فى « النور » ^(٣) . قاله النحاس : وقيل وهو أولى : إنه ليس بمنسوخ ، وأنه واجب أن يؤدبَا بالتوبيخ فيقال لهما : بخرتما وفسقتما وخالفتما أمر الله عز وجل .

الثالثة — وأختلف العلماء فى تأويل قوله تعالى : « وَاللَّاتِي » وقوله : « وَاللَّذَانِ » فقال مجاهد وغيره : الآية الأولى فى النساء عامة محصنات وغير محصنات ، والآية الثانية فى الرجال خاصة . وبين لفظ التنثية صنفى الرجال من أحصن ومن لم يحصن ؛ فعقوبة النساء المحصنات ، وعقوبة الرجال الأذى . وهذا قول يقتضيه اللفظ ، ويستوفى نص الكلام أصناف الزناة . ويؤيده من جهة اللفظ قوله فى الأولى : « مِنْ نِسَائِكُمْ » وفى الثانية

(١) راجع ج ١٣ ص ٢٨٥ (٢) فى ز : اللذان بحذف النون اللذان بفتح النون . كذا .

(٣) راجع ج ١٢ ص ١٩٥ (٤) فى جرطرى : بلفظ .

« مِنْكُمْ » ، واختاره النحاس ورواه عن ابن عباس . وقال السدى وقتادة وغيرهما : الأولى في النساء المحصنات . يريد : ودخل مهن من أحصن من الرجال بالمعنى ، والثانية في الرجل والمرأة اليكرين . قال ابن عطية : ومعنى هذا القول تام إلا أن لفظ الآية يفتق عنه . وقد رجحه الطبري ، وأباه النحاس وقال : تغليب المؤنث على المذكر بعيد ؛ لأنه لا يخرج الشيء إلى المجاز ومعناه صحيح في الحقيقة . وقيل : كان الإمساك للمرأة الزانية دون الرجل ؛ فقصت المرأة بالذكر في الإمساك ثم جمعا في الإيذاء . قال قتادة : كانت المرأة تمس ويؤذيان جميعا ، وهذا لأن الرجل يحتاج إلى السعى والاكتساب .

الرابعة - واختلف العلماء أيضا في القول بمقتضى حديث عبادة الذي هو بيان لأحكام الزناة على ما بيناه ؛ فقال بمقتضاه علي بن أبي طالب لا اختلاف عنه في ذلك ، وأنه جلد شراحة الهمدانية مائة ورجمها بعد ذلك ، وقال : جلدتها بكتاب الله ورجمها بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم . وقال بهذا القول الحسن البصري والحسن بن صالح بن حنى وإسحاق ، وقال جماعة من العلماء : بل على الثيب الرجم بلا جلد . وهذا يروى عن عمر وهو قول الزهرى والنخعي ومالك والثوري والأوزاعي والشافعي وأصحاب الرأي وأحمد وأبي ثور؛ متمسكين بأن النبي صلى الله عليه وسلم رجم ماعزاً والغامدية ولم يجلدهما ، وبقوله عليه السلام لأتيس : « أغد على امرأة هذا فإن أعترفت فأرجمها » ولم يذكر الجلد ؛ فلو كان مشروعا لما سكت عنه . قيل لم : إنما سكت عنه ؛ لأنه ثابت بكتاب الله تعالى ، فليس يمتنع أن يسكت عنه لشهرته والتنصيص عليه في القرآن ؛ لأن قوله تعالى : « الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة » يعم جميع الزناة . والله أعلم . وبين هذا فعل علي - بأخذه عن الخلفاء رضى الله عنهم ولم ينكر عليه فليل له : عملت بالمنسوخ وتركت النسخ . وهذا واضح .

الخامسة - واختلفوا في نفي البكر مع الجلد ؛ فالذى عليه الجمهور أنه ينفي مع الجلد ؛ قاله الخلفاء الراشدون : أبو بكر وعمر وعثمان وعلي ، وهو قول ابن عمر رضوان الله عليهم أجمعين ، وبه قال عطاء وطاوس وسفيان ومالك وآبن أبي لبل والشافعي وأحمد وإسحاق وأبو ثور .

وقال بتركة حماد بن أبي سليمان وأبو حنيفة ومحمد بن الحسن . والحجة للجمهور حديث عبادة المذكور ، وحديث أبي هريرة وزيد بن خالد ، حديث العيص^(١) فيه : فقال النبي صلى الله عليه وسلم : "والذى نفسى بيده لأفضين بينكما بكتاب الله أما غنمك وجاريتك فرد عليك" وجلد أبنته مائة وغربه عاما . أخرجه الأئمة . أحتج من لم يرتقيه بحديث أبي هريرة في الأمة ، ذكر فيه الجلد دون النفي . وذكر عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن سعيد بن المسيب قال : غرّب عمر ربيعة بن أبي أمية بن خلف في الخمر إلى خير فلحق بهرقل فتنصر ، فقال عمر : لا أغرّب مسلما بعد هذا . قالوا : ولو كان التغريب حدا لله تعالى ما تركه عمر بعد . ثم إن النص الذى فى الكتاب إنما هو الجلد ، والزيادة على النص نسخ ، فيلزم عليه نسخ القاطع بخبر الواحد . والجواب : أما حديث أبي هريرة فإنما هو فى الإمام لا فى الأحرار . وقد صح عن عبد الله بن عمر أنه ضرب أمته فى الزنا ونفاها . وأما حديث عمر وقوله : لا أغرب بعده مسلما ، فعنى فى الخمر - والله أعلم - لما رواه نافع عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم ضرب وغرب ، وأن أبا بكر ضرب وغرب ، وأن عمر ضرب وغرب . أخرجه الترمذى فى جامعه ، والنسائى فى سننه عن أبي كريب محمد بن العلاء الحمداوى عن عبد الله ابن إدريس عن عبيد الله بن عمر عن نافع . قال الدارقطنى : تفرد به عبد الله بن إدريس ولم يسنده عنه أحد من الثقات غير أبي كريب ، وقد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم النفي فلا كلام لأحد معه ، ومن خالفته السنة خاصته . وبالله التوفيق .

وأما قولهم : الزيادة على النص نسخ ، فليس بمسّم ، بل زيادة حكم آخر مع الأصل . ثم هو قد زاد الوضوء بالنيذ بخبر لم يصح على الماء ، واشترط الفقر فى القربى ، إلى غير ذلك مما ليس منصوصا عليه فى القرآن . وقد مضى هذا المعنى فى البقرة ويأتى .

السادسة - القائلون بالتغريب لم يختلفوا فى تغريب الذكّر الحز ، واختلفوا فى تغريب العبد والأمة ؛ فمن رأى التغريب فيما ابن عمر جلد مملوكة له فى الزنا ونفاها إلى فدك^(٥)

(١) العيص (بالين المهملة والفاء) : الأجير . (٢) هو عبيد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن عبد الله بن عمر . (٣) راجع ج ٨ ص ١٢ (٤) راجع ج ٢ ص ٦١ (٥) فدك (بالضمة) : قرية بالجهاز بينها وبين المدينة يومئذ ، وقيل ثلاثة . (عن معجم البلدان) .

وبه قال الشافعي وأبو ثور والثوري والطبري وداود . واختلف قول الشافعي في نفي العبد، فتره قال : استخير الله في نفي العبد ، ومرة قال : ينفي نصف سنة ، ومرة قال : ينفي سنة إلى غير بلده ؛ وبه قال الطبري . واختلف أيضا قوله في نفي الأمة على قولين . وقال مالك : ينفي الرجل ولا تنفي المرأة ولا العبد ، ومن نفي حبس في الموضع الذي ينفي إليه . وينفي من مصر إلى الحجاز وشغب وأسوان ونحوها ، ومن المدينة إلى خيبر وقدك ؛ وكذلك فعل عمر بن عبدالعزيز . ونفي على من الكوفة إلى البصرة . وقال الشافعي : أقل ذلك يوم ليلة . قال ابن العربي : كان أصل النفي أن بنى إسماعيل أجمع رأيهم على أن من أحدث حدثا في الحرم غُرب منه ، فصارت سنة فيهم يدينون بها ؛ فلأجل ذلك استن الناس إذا أحدث أحد حدثا غُرب عن بلده ، وتمادى ذلك في الجاهلية إلى أن جاء الإسلام فأقره في الزنا خاصة . أحتج من لم ير النفي على العبد بحديث أبي هريرة في الأمة ؛ ولأن تغريبه عقوبة لما لك تمنعه من منافعه في مدة تغريبه ، ولا يناسب ذلك تصرف الشرع ، فلا يعاقب غير الجاني . وأيضاً فقد سقط عنه الجمعة والجمعة والجihad الذي هو حق لله تعالى لأجل السيد ؛ فكذلك التغريب . والله أعلم .

والمرأة إذا غُربت ربما يكون ذلك سببا لوقوعها فيما أخرجت من سببه وهو الفاحشة ، وفي التغريب سبب لكشف عورتها وتضييع لحالها ؛ ولأن الأصل منعها من الخروج من بيتها وأن صلاتها فيه أفضل . وقال صلى الله عليه وسلم : "أعروا النساء يلزمن المجال" ^(١) فحصل من هذا تخصيص عموم حديث التغريب بالمصلحة المشهود لها بالاعتبار . وهو مختلف فيه عند الأصوليين والنظار . وشدت طائفة فقالت : يجمع الجلد والرجم على الشيخ ، ويجلد الشاب ؛ تمسكا بلفظ « الشيخ » في حديث زيد بن ثابت أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : " الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة " ^(٢) نرجه النسائي . وهذا فاسد ؛ لأنه قد سماه في الحديث الآخر « الثيب » .

(١) كذا في الأصول . وشغب (يفتح فسكون) : منهل بين مصر والشام . (عن القاموس) .

(٢) في الأصول بنى إسرائيل . والتصحيح من ابن العربي : وفيه أجمع رأى خياط بنى إسماعيل .

(٣) المجال : جمع جملة بالتمريك ، والمراد البيت ، أى جردوه من ثياب الخروج يلزمن البيوت .

(٤) كذا في الأصول . وهذه رواية البخاري ، وفي هامش ب : نسخة : البخاري . وهو الصواب .

السابعة - قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ تَابَا ﴾ أى من الفاحشة . ﴿ وَأَصْلَحَا ﴾ يعنى العمل فيما بعد ذلك . ﴿ فَأَعْرِضُوا عَنْهُمَا ﴾ أى أتركوا أذاهما وتغيرهما . وإنما كان هذا قبل نزول الحدود .

فلما نزلت الحدود نسخت هذه الآية . وليس المراد بالإعراض الهجرة ، ولكنها متاركة معرض ، وفى ذلك احتقار لم بسبب المعصية المتقدمة ، وبحسب الجهالة فى الآية الأخرى . والله تَوَّابٌ أى راجع بعباده عن المعاصى .

قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا التَّوْبَةُ عَلَى اللَّهِ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السُّوءَ بِجَهَالَةٍ ثُمَّ يَتُوبُونَ مِنْ قَرِيبٍ فَأُولَئِكَ يَتُوبُ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا ۝١٧ وَلَيْسَتِ التَّوْبَةُ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ حَتَّى إِذَا حَضَرَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ قَالَ إِنِّي تُبْتُ إِلَيْنِ يُتْبُتْ أَلَعَنْتَنِي وَالَّذِينَ يَمْوتُونَ وَهُمْ كُفَّارٌ أُولَئِكَ أَعْتَدْنَا لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا ۝١٨ ﴾

فيهما أربع مسائل :

الأولى - قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا التَّوْبَةُ عَلَى اللَّهِ ﴾ قيل : هذه الآية عامة لكل من عمل ذنبا . وقيل : لمن جهل فقط ، والتوبة لكل من عمل ذنبا فى موضع آخر . وأنفقت الأمة على أن التوبة فرض على المؤمنين ؛ لقوله تعالى : « وَتُوبُوا إِلَى اللَّهِ جَمِيعًا أَيُّهَ الْمُؤْمِنُونَ ^(١) » . وتصح من ذنب مع الإقامة على غيره من غير نوعه - خلافا للمعتزلة فى قولهم : لا يكون تابيا من أقام على ذنب . ولا فرق بين معصية ومعصية - هذا مذهب أهل السنة . وإذا تاب العبد فاقه سبحانه بالخيار إن شاء قبلها ، وإن شاء لم يقبلها . وليس قبول التوبة واجبا على الله من طريق العقل كما قال المخالف ؛ لأن من شرط الواجب أن يكون أعلى رتبة من الموجب عليه ، والحق سبحانه خالق الخلق ومالكهم ، والمكلف لهم ؛ فلا يصح أن يوصف بوجوب شيء عليه ، تعالى عن ذلك ، غير أنه قد أخبر سبحانه وهو الصادق فى وعده بأنه يقبل التوبة عن العاصين من عباده بقوله تعالى : « وَهُوَ الَّذِي يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ وَيَعْفُو عَنِ السَّيِّئَاتِ ^(٢) » .

وقوله : « أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ هُوَ يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ » ^(١) . وقوله : « وَإِنِّي لَغَفَّارٌ لِّنَّاسٍ » ^(٢) . فأخبره سبحانه وتعالى عن أشياء أوجبها على نفسه يقتضي وجوب تلك الأشياء . والعقيدة أنه لا يجب عليه شيء عقلاً ؛ فأما السمع فظاهره قبول توبة التائب . قال أبو المعالي وغيره : وهذه الظواهر إنما تعطى غلبة ظن ، لا قطعاً على الله تعالى بقبول التوبة . قال ابن عطية : وقد خولف أبو المعالي وغيره في هذا المعنى . فإذا فرضنا رجلاً قد تاب توبة نصوحاً تامة الشروط فقال أبو المعالي : يغلب على الظن قبول توبته . وقال غيره : يقطع على الله تعالى بقبول توبته كما أخبر عن نفسه جل وعز . قال ابن عطية : وكان أبي رحمه الله يميل إلى هذا القول ويرجمه ، وبه أقول ، والله تعالى أرحم بعباده من أن يخرم في هذا التائب المفروض معنى قوله : « وَهُوَ الَّذِي يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ » وقوله تعالى : « وَإِنِّي لَغَفَّارٌ » . وإذا تقرّر هذا فاعلم أن في قوله « على الله » حذفاً وليس على ظاهره ، وإنما المعنى على فضل الله ورحمته بعباده . وهذا نحو قوله صلى الله عليه وسلم لمعاذ : « أتدري ما حق العباد على الله ؟ » قال : الله ورسوله أعلم . قال : « أن يدخلهم الجنة » . فهذا كله معناه : على فضله ورحمته بوعده الحق وقوله الصدق . دليله قوله تعالى : « كَتَبَ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ » ^(٣) أى وعد بها . وقيل : « على » ها هنا معناها « عند » والمعنى واحد ، التقدير : عند الله ، أى إنه وعد ولا خلف في وعده أنه يقبل التوبة إذا كانت بشروطها المصححة لها ؛ وهى أربعة : الندم بالقلب ، وترك المصيبة في الحال ، والعزم على ألا يعود إلى مثلها ، وأن يكون ذلك حياءً من الله تعالى لا من غيره ؛ فإذا آختل شرط من هذه الشروط لم تصح التوبة . وقد قيل من شروطها : الاعتراف بالذنب وكثرة الاستغفار ، وقد تقدّم في « آل عمران » كثير من معاني التوبة وأحكامها . ولا خلاف فيما أعلمه أن التوبة لا تسقط حدّاً ؛ ولهذا قال علماؤنا : إن السارق والسارقة والفاذف متى تابوا وقامت الشهادة عليهم أقيمت عليهم الحدود . وقيل : « على » بمعنى « من » أى إيماناً التوبة من الله للذين ؛ قاله أبو بكر بن عبدوس ، والله أعلم . وسيأتى في « التحريم » الكلام في التوبة النصوح والأشياء التى يتاب منها .

(١) راجع ج ٨ ص ٢٥٠ (٢) راجع ج ١١ ص ٢٣١ (٣) راجع ج ٦ ص ٢٩٥ (٤) راجع ج ٤ ص ١٣٠ (٥) راجع ج ٦ ص ١٧٤ فيها الخلاف في المسألة . (٦) راجع ج ١٨ ص ١٩٧ فابعد .

الثانية - قوله تعالى ﴿لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السُّوءَ بِجَهَالَةٍ﴾ السوء في هذه الآية ، و « الأنعام » « أَنَّهُ مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءًا بِجَهَالَةٍ ^(١) » يَمُتُ الْكُفْرَ وَالْمَعَاصِيَ ؛ فكل من عصى ربه فهو جاهل حتى يترع عن معصيته . قال قتادة : أجمع أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم على أن كل معصية فهي بجهالة ، عمدا كانت أو جهلا ؛ وقاله ابن عباس وقتادة والضحاك ومجاهد والسدي . وروى عن الضحاك ومجاهد أنهما قالوا : الجهالة هنا العمد . وقال عكرمة : أمور الدنيا كلها جهالة ؛ يريد الخاصة بها الخارجة عن طاعة الله . وهذا القول جار مع قوله تعالى : « إِنَّمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا لَعِبٌ وَلَهْوٌ ^(٢) » . وقال الزجاج : يعنى قوله « بِجَهَالَةٍ » اختيارهم اللذة الفانية على اللذة الباقية . وقيل : « بِجَهَالَةٍ » أى لا يعلمون كُنتَ العقوبة ؛ ذكره ابن فورك . قال ابن عطية : وضعف قوله هذا ورد عليه .

الثالثة - قوله تعالى : ﴿ثُمَّ يَتُوبُونَ مِنْ قَرِيبٍ﴾ قال ابن عباس والسدي : معناه قبل المرض والموت . وروى عن الضحاك أنه قال : كل ما كان قبل الموت فهو قريب . وقال أبو تجيز والضحاك أيضا وعكرمة وابن زيد وغيرهم : قبل المعاينة لللائمة والسوق ، وأن يُغلب المرء على نفسه . ولقد أحسن محمود الوزاق حيث قال :

قَدِمَ لِنَفْسِكَ تَوْبَةً مَرَجُوزَةً • قَبْلَ الْمَمَاتِ وَقَبْلَ حَبْسِ الْأُنْسِ
بَادِرْ بِهَا خَلْقَ النَّفْوِيسِ فَإِنَّهَا • ذُنُورٌ وَعُغْمٌ لِلنَّبِيِّ الْمُحْسَنِ ^(٣)

قال علماءنا رحمهم الله : وإنما صحت التوبة منه في هذا الوقت ؛ لأن الرجاء باقٍ ويصح منه الندم والعزم على ترك الفعل . وقد روى الترمذي عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إن الله يقبل توبة العبد ما لم يفرغ » . قال : هذا حديث حسن غريب . ومعنى ما لم يفرغ : ما لم تبلغ روحه حُلُقُومَه ؛ فيكون بمنزلة الشيء الذي يتفرغ به . قاله الهروي

(١) راجع ج ٦ ص ٤٢٦ (٢) راجع ج ١٦ ص ٢٥٧ وج ٦ ص ٤١٤ وج ١٧ ص ٢٥٤

(٣) السوق : الزرع ؛ كان روحه تساق لتخرج من بدنه .

(٤) يقال : خلق الزمن إذا لم يقدر على افكاكه . يريد : يادر بالتوبة قبل ضياع الفرصة .

وقيل : المعنى يتوبون على قرب عهد من الذنب من غير إصرار . والمبادر في الصلحة أفضل ، وألحق لأمله من العمل الصالح . والبعد كل البعد الموت ، كما قال :

• وأين مكان البعد إلا مكانياً •

وروى صالح المُرِّي عن الحسن قال : من صير أخاه بذنب قد تاب إلى الله منه ابتلاء الله به . وقال الحسن أيضا : إن إبليس لما هبط قال : بعزتك لا أفارق ابن آدم ما دام الزوج في جسده . قال الله تعالى ” فبعزتي لا أحجب التوبة عن ابن آدم ما لم تفرغر نفسه “ .

الرابعة — قوله تعالى : ﴿ وَلَيْسَتِ التَّوْبَةُ ﴾ ففى سبحانه أن يدخل فى حكم التائبين من حضره الموت وصار فى حين اليأس ؛ كما كان فرعون حين صار فى غمرة الماء والفرق فلم ينفعه ما أظهر من الإيمان ؛ لأن التوبة فى ذلك الوقت لا تنفع ، لأنها حال زوال التكليف . وبهذا قال ابن عباس وابن زيد وجمهور المفسرين . وأما الكفار يموتون على كفرهم فلا توبة لهم فى الآخرة ، وإليه الإشارة بقوله تعالى : « أُولَئِكَ أَعْتَدْنَا لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا » وهو الخلود . وإن كانت الإشارة بقوله إلى الجميع فهو فى جهة العصاة عذاب لا خلود معه ؛ وهذا على أن السيئات ما دون الكفر ؛ أى ليست التوبة لمن عمل دون الكفر من السيئات ثم تاب عند الموت ، ولا لمن مات كافرا فتاب يوم القيامة . وقد قيل : إن السيئات هنا الكفر ، فيكون المعنى وليست التوبة للكفار الذين يتوبون عند الموت ، ولا للذين يموتون وهم كفار . وقال أبو العالية : نزل أول الآية فى المؤمنين « إِنَّمَا التَّوْبَةُ عَلَى اللَّهِ » . والثانية فى المنافقين . ﴿ وَلَيْسَتِ التَّوْبَةُ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ ﴾ بمعنى قبول التوبة للذين أصروا على فعلهم . ﴿ حَتَّى إِذَا حَضَرَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ ﴾ (١) بمعنى الشرق (٢) ومعاناة ملك الموت . ﴿ قَالَ إِنِّى تُبْتُ الْآنَ ﴾ فليس لهذا توبة . ثم ذكر توبة الكفار فقال تعالى : ﴿ وَلَا الَّذِينَ يَمُوتُونَ وَهُمْ كُفَّارٌ أُولَئِكَ أَعْتَدْنَا لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا ﴾ أى وجيها دائما . وقد تقدم .

(١) هذا مجزئ لما لك بن الرب المازنى . ومصدره :

• يقولون لا تبعدوهم يدفنوني •

(٢) كذا فى أوب وجوزو وحوطوى . وفى د : السوق . والشرق بفتح الراء : من شرق الميت بريقه

إذا غص به . (٣) راجع ج ١ ص ١٩٨

قوله تعالى : **يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَرِثُوا النِّسَاءَ كَرَّهَا وَلَا تَفْضُلُوهُنَّ لِتَذْهَبُوا بِبَعْضِ مَا ءَاتَيْتُمُوهُنَّ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَحِشَةٍ مُبِينَةٍ وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ فَإِنْ كَرِهْتُمُوهُنَّ فَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَيَجْعَلَ اللَّهُ فِيهِ خَيْرًا كَثِيرًا ۝١٩**

فيه ثمان مسائل :

الأولى - قوله تعالى : **(لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَرِثُوا النِّسَاءَ كَرَّهَا)** هذا متصل بما تقدم ذكره من الزوجات . والمقصود نفي الظلم عنهن وإضرارهن ؛ والخطاب للأولياء . و « أن » في موضع رفع بـ « يحلُّ » ؛ أى لا يحل لكم وراثته النساء . و « كَرَّهَا » مصدر في موضع الحال . واختلفت الروايات وأقوال المفسرين في سبب نزولها ؛ فروى البخارى عن ابن عباس « **يَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَرِثُوا النِّسَاءَ كَرَّهَا وَلَا تَفْضُلُوهُنَّ لِتَذْهَبُوا بِبَعْضِ مَا آتَيْتُمُوهُنَّ** » قال : كانوا إذا مات الرجل كان أولياؤه أحق بأمرائه ، إن شاء بعضهم زوجهما ، وإن شاءوا زوجهما ، وإن شاءوا لم يزوجهما ، فهم أحق بها من أهلها فنزلت هذه الآية في ذلك . وأخرجه أبو داود بمعناه . وقال الزهري وأبو جليز : كان من عادتهم إذا مات الرجل يلقى أبنته من غيرها أو أقرب عصبتها ثوبه على المرأة فيصير أحق بها من نفسها ومن أوليائها ؛ فإن شاء تزوجهما بغير صداق إلا الصداق الذى أصدقها الميت ، وإن شاء زوجهما من غيره وأخذ صداقها ولم يعطها شيئا ؛ وإن شاء عَصَلَهَا لِفَتْدَى مِنْهُ بِمَا وَرِثَتْهُ مِنَ الْمَيْتِ أَوْ تَمُوتَ فِيرِثَهَا ، فانزل الله تعالى : « **يَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَرِثُوا النِّسَاءَ كَرَّهَا** » . فيكون المعنى : لا يحل لكم أن ترثوهن من أزواجهن فتكونوا أزواجا لهن . وقيل : كان الوارث إن سبق فالقى عليها ثوبا فهو أحق بها ، وإن سبقته فذهبت إلى أهلها كانت أحق بنفسها ؛ قاله السدى . وقيل : كان يكون عند الرجل مجوز ونفسه تتوق إلى الشابة فيكره فراق المجوز لما لها فيمسكها ولا يقر بها حتى تفتدى منه بمالها أو تموت فيرث مالها . فنزلت هذه الآية . وأمر الزوج أن يطلقها إن كره مصحبها ولا يمسكها كرها ؛ فذلك قوله

تعالى : « لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَرِثُوا النِّسَاءَ كَرْهًا » . والمقصود من الآية إذهاب ما كانوا عليه في جاهليتهم ، والأُتُجَمَلُ النساءُ كالسَّالِ يُوَرِّثُنَّ من الرجال كما يورث المال . و « كرها » بضم الكاف قراءة حمزة والكسائي ، الباقون بالفتح ، وهما لغتان . وقال القتيبي : الكره (بالفتح) بمعنى الإكراه ، والكره (بالضم) المشقة . يقال : لنفعل ذلك طوعا أو كرها ، يعني طائعا أو مكرها . والخطاب للأولياء . وقيل : لأزواج النساء إذا حبسوهن مع سوء العشرة طمعية إرثها ، أو يفتردين ببعض مهورهن ، وهذا أجمع . واختاره ابن عطية قال : ودليل ذلك قوله تعالى : « إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ » وإذا أتت بفاحشة فليس للولي حبسها حتى يذهب بما لها إجماعا من الأمة ، وإنما ذلك للزوج ، على ما يأتي بيانه في المسألة بعد هذا .

الثانية — قوله تعالى : « وَلَا تَمْضُلُوهُنَّ » قد تقدم معنى المضل وأنه المنع ^(١) في « البقرة » . « إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبَيِّنَةٍ » اختلف الناس في معنى الفاحشة ، فقال الحسن : هو الزنا ، وإذا زنت البكر فإنها تجلد مائة وتغنى سنة ، وترد إلى زوجها ما أخذت منه . وقال أبو قلابة : إذا زنت امرأة الرجل فلا بأس أن يضارها ويشق عليها حتى تفتدى منه . وقال السدي : إذا فعلن ذلك غفدوا مهورهن . وقال ابن سيرين وأبو قلابة : لا يحل له أن يأخذ منها فدية إلا أن يجد على بطنها رجلا ، قال الله تعالى : « إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبَيِّنَةٍ » . وقال ابن مسعود وابن عباس والضحاك وقتادة : الفاحشة المبينة في هذه الآية البُغْضُ والنُّشُوزُ ، قالوا : فإذا نشزت حلَّ له أن يأخذ ما لها ؛ وهذا هو مذهب مالك . قال ابن عطية : إلا أني لا أحفظ له نصا في الفاحشة في الآية . وقال قوم : الفاحشة البداء باللسان وسوء العشرة قولاً وفعلًا ؛ وهذا في معنى النشوز . ومن أهل العلم من يميز أخذ المال من الناشز على جهة الخلع ؛ إلا أنه يرى ألا يتجاوز ما أعطاهم رُكُونًا إلى قوله تعالى : « لِيَذْهَبُوا بِبَعْضِ مَا آتَيْتُمُوهُنَّ » . وقال مالك وجماعة من أهل العلم : للزوج أن يأخذ من الناشز جميع ما تملك . قال ابن عطية : والزنا أصعب على الزوج من النشوز والأذى ، وكل ذلك فاحشة يُحِلُّ أخذ المال . قال أبو عمر : قول ابن سيرين وأبي قلابة

عندى ليس بشيء ؛ لأن الفاحشة قد تكون البذاء والأذى ؛ ومنه قيل للبذى : فاحش ومتفحش ، وعلى أنه لو أطلع منها على الفاحشة كان له لعانها ، وإن شاء طلقها ؛ وأما أن يضارها حتى تفتدى منه بما لها فليس له ذلك ، ولا أعلم أحدا قال : له أن يضارها ويسىء إليها حتى تختلع منه إذا وجدها تزنى غير أبى قلابه . والله أعلم . وقال الله عز وجل : « فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يَفْقَهُا حَدُودَ اللَّهِ » يعنى فى حسن العشرة والقيام بحق الزوج وقيامه بحقها « فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ » . وقال الله عز وجل : « فَإِنْ طِبَّنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنِيئًا مَرِيئًا » فهذه الآيات أصل هذا الباب . وقال عطاء الخراسانى : كان الرجل إذا أصابت أمراته فاحشة أخذ منها ما ساق إليها وأخرجها ، فنسخ ذلك بالحدود . وقول رابع « إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبَيَّنَةٍ » إلا أن يزينا فيحبسن فى البيوت ؛ فيكون هذا قبل النسخ ، وهذا فى معنى قول عطاء ، وهو ضعيف .

الثالثة — وإذا نزلنا على القول بأن المراد بالخطاب فى العَصَلِ الأولياء ففقهه أنه متى صح فى ولي أنه عاضل نظر القاضى فى أمر المرأة وزوجها ، إلا الأب فى بناته ؛ فإنه إن كان فى عضله صلاح فلا يُعْتَرَض ، قولا واحدا ، وذلك بالخطاب والخطابين وإن صح عضله فيه قولان فى مذهب مالك : أنه كسائر الأولياء ، يزوج القاضى من شاء الترويح من بناته وطلبه . والقول الآخر — لا يعرض له :

الرابعة — يجوز أن يكون « تَعْضُلُوهُنَّ » جزما على النهى ، فتكون الواو عاطفة جملة كلام مقطوعة من الأولى ، ويجوز أن يكون نصبا عطفا على « أَنْ تَرْتُوا » فتكون الواو مشتركة عطفت فعلا على فعل . وقرأ ابن مسعود « ولا أن تعضلوهن » فهذه القراءة تقوى احتمال النصب ، وأن العضل مما لا يجوز بالنص .

الخامسة — قوله تعالى : « مُبَيَّنَةٍ » بكسر الباء قراءة نافع وأبى عمرو ، والباقون بفتح الباء . وقرأ ابن عباس « مُبَيَّنَةٍ بكسر الباء وسكون الباء ، من أبان الشيء ، يقال : أبان الأمر بنفسه ، وأبنته وبين وبينته ، وهذه القراءات كلها لغات فصيحة .

السادسة - قوله تعالى : ﴿ وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ ﴾ أى على ما أمر الله به من حسن المعاشرة . والخطاب للجميع ، إذ لكل أحد عشرة ، زوجا كان أو وليا ، ولكن المراد بهذا الأمر فى الأغلب الأزواج ، وهو مثل قوله تعالى : « فَاَمْسَاكُم بِمَعْرُوفٍ » . وذلك توفية حقها من المهر والنفقة ، وآلا يمس فى وجهها بغير ذنب ، وأن يكون مُتَطَلِّقا فى القول لا قَطْلًا ولا غِلظًا ولا مُظْهِرا ميلا إلى غيرها . والعشرة : المخالطة والمجازة . ومنه قول طرفة :

فَلَنْ شَطَّتْ نَوَاهَا مَرَّةً • لَعَلَّ عَهْدَ حَبِيبٍ مُعْتَشِرٌ

جعل الحبيب جمعا كالحليط والغريق . وعاشره معاشرة ، وتماشر القوم واعتشروا . فأمر الله سبحانه بحسن صحبة النساء إذا عقدوا عليهن لتكون أذمة ما بينهما ومحبتهم على الكمال ، فإنه أهدأ للنفس وأهنا للعيش . وهذا واجب على الزوج ولا يلزمه فى القضاء . وقال بعضهم : هو أن يتصنع لها كما تتصنع له . قال يحيى بن عبد الرحمن الحنظلي : أتيت محمد بن الحنفية فخرج إلى فى ملحفة حمراء ولحيته تقطر من الغالية ^(٢) ، فقلت : ما هذا ؟ قال : إن هذه الملحفة ألقتها على أمرأتى ودهنتى بالطيب ، وإنهن يشتهين منا ما نشتهيه منهن . وقال ابن عباس رضى الله عنه : إنى أحب أن أترى لامرأتى كما أحب أن تترى ^(٣) [المرأة] لى . وهذا داخل فيما ذكرناه . قال ابن عطية : وإلى معنى الآية ينظر قول النبي صلى الله عليه وسلم : « فَاسْتَمِعْ بِهَا وَفِيهَا عِوَجٌ » أى لا يكن منك سوء عشرة مع أعوجاجها ، فعنها تنشأ المخالفة وبها يقع الشقاق ، وهو سبب الخلع .

السابعة - استدل علماؤنا بقوله تعالى : « وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ » على أن المرأة إذا كانت لا يكفيها خادم واحد أن عليه أن يخدمها قدر كفايتها ، كإبنة الخليفة والملك وشبههما ممن لا يكفيها خادم واحد ، وأن ذلك هو المعاشرة بالمعروف . وقال الشافعى

(١) راجع ج ٣ ص ١٢٧ . (٢) الأذمة : الخلقة . (٣) الغالية : نوع من الطيب مركب من مسك وعود وودهن . (٤) من ج ، ط ، ز ، هـ .

وأبو حنيفة : لا يلزمه إلا خادم واحد ، وذلك يكفيها خدمة نفسها ، وليس في العالم امرأة إلا وخادم واحد يكفيها ؛ وهذا كالمقاتل تكون له أفراس عدة فلا يسهم له إلا لفرس واحد ؛ لأنه لا يمكنه القتال إلا على فرس [واحد ^(١)] . قال علماؤنا : وهذا غلط ؛ لأن مثل بنات الملوك اللاتي لمن خدمة كثيرة لا يكفيها خادم واحد ؛ لأنها تحتاج من غسل ثيابها وإصلاح ^(٢) مضجعها وغير ذلك إلى ما لا يقوم به الواحد ، وهذا بين . والله أعلم .

الثامنة — قوله تعالى : (فَإِنْ كَرِهْتُمُوهُنَّ) أى لدمامة أو سوء خلق من غير ارتكاب فاحشة أو تشؤز ؛ فهذا يندب فيه إلى الاحتمال ، فمضى أن يؤل الأمر إلى أن يرزق الله منها أولادا صالحين . و (أَنْ) رفع بـ «عسى» وأن والفعل مصدر .

قلت : ومن هذا المعنى ما ورد في صحيح مسلم عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ” لا يفرك مؤمن مؤمنة إن كره منها خلقا رضيت منها آخر ” أو قال ” غيره ” . المعنى : أى لا يبغضها بغضا كلياً يحمله على فراقها . أى لا ينبغي له ذلك بل يغفر مبيتها لحسنتها ويتغاضى عما يكره لما يجب . وقال مكحول : سمعت ابن عمر يقول : إن الرجل ليستخير الله تعالى فيخار له ، فيسخط على ربه عز وجل فلا يلبث أن ينظر في العاقبة فإذا هو قد خير له . وذكر ابن العربي قال أخبرني أبو القاسم بن حبيب بالمهدية ، عن أبي القاسم السيوري عن أبي بكر بن عبد الرحمن حيث قال : كان الشيخ أبو محمد بن أبي زيد من العلم والدين في المتلة والمعرفة . وكانت له زوجة سيئة العشرة وكانت تقصر في حقوقه وتؤذيه بلسانها ؛ فيقال له فى أمرها ويعدّل بالصبر عليها ، فكان يقول : أنا رجل قد أكمل الله على النعمة فى صحة بدنى ومعرفتى وما ملكت يميني ، فلعلها بعثت عقوبة على ذنبي فأخاف إن فارقها أن تنزل بى عقوبة هى أشد منها . قال علماؤنا : فى هذا دليل على كراهة الطلاق مع الإباحة . وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : ” إن الله لا يكره شيئا أباحه إلا الطلاق والأكل وإن الله ليبغض الملى إذا آمتلا ” .

قوله تعالى : وَلَئِنْ أَرَدْتُمْ أَنْتَبَدِلَ زَوْجَ مَكَانَ زَوْجٍ وَءَاتَيْتُمْ إِحْدَاهُنَّ قِنطَارًا فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا أَتَأْخُذُونَهُ بِهِنَّ نَا وَاِئِمَّا مِثْنًا ﴿٢٠﴾ وَكَيْفَ تَأْخُذُونَهُ وَقَدْ أَفْضَى بَعْضُكُمْ إِلَى بَعْضٍ وَأَخَذْنِ مِنْكُمْ مِثْنًا غَلِيظًا ﴿٢١﴾

فيه ست مسائل :

الأولى — لما مضى في الآية المتقدمة حكم الفراق الذي سببه المرأة ، وأن للزوج أخذ المال منها عقب ذلك بذكر الفراق الذي سببه الزوج ، وبين أنه إذا أراد الطلاق من غير نُسوز وسوء عشرة فليس له أن يطلب منها مالا .

الثانية — واختلف العلماء إذا كان الزوجان يريدان الفراق وكان منهما نُسوز وسوء عشرة ؛ فقال مالك رضي الله عنه : للزوج أن يأخذ منها إذا تسببت في الفراق ولا يراعى تسببه هو . وقال جماعة من العلماء : لا يجوز له أخذ المال إلا أن تنفرد هي بالنسوز وتطلبه في ذلك .

الثالثة — قوله تعالى : (وَآتَيْتُمْ إِحْدَاهُنَّ قِنطَارًا) الآية . دليل على جواز المغالاة في المهور ؛ لأن الله تعالى لا يمتثل إلا بمباح . وخطب عمر رضي الله عنه فقال : ألا لا تغالوا في صدقات النساء فإنها لو كانت مكرمة في الدنيا أو تقوى عند الله لكان أولاكم بها رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ ما أصدق قط امرأة من نسائه ولا بناته فوق اثنتي عشرة أوقية . فقامت إليه امرأة فقالت : يا عمر ، يعطينا الله ونحرمنا ! أليس الله سبحانه وتعالى يقول : « وَآتَيْتُمْ إِحْدَاهُنَّ قِنطَارًا فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا » ؟ فقال عمر : أصابت امرأة وأخطأ عمر . وفي رواية فاطرق عمر ثم قال : كل الناس أفقه منك يا عمر ! . وفي أخرى : امرأة أصابت ورجل أخطأ . وترك الإنكار . أخرجه أبو حاتم البستي في صحيح مسنده عن أبي العجفاء السلمي قال : خطب عمر الناس ، فذكره إلى قوله : اثنتي عشرة أوقية ، ولم يذكر :

فقامت إليه امرأة . إلى آخره . وأخرجه ابن ماجه في سننه عن أبي العَجَفَاء ، وزاد بعد قوله : أوقية . وأن الرجل لِيُثْقِلَ صَدْفَةُ أَمْرَانِهِ حتى تكون لها عداوة في نفسه ، ويقول : قد كَلِفْتُ إِلَيْكَ عَاقَ القِرْبَةِ — أو عَرَقَ القِرْبَةِ ؛ وكنت رجلا عَرِيبًا مولدا ما أدري ما عَاقَ القِرْبَةِ أو عَرَقَ القِرْبَةِ . قال الجوهري : وعَاقَ القِرْبَةَ لغةٌ في عَرَقَ القِرْبَةِ . قال غيره : ويقال عَاقَ القِرْبَةَ عِصَامُهَا الذي تُعَاقُ بِهِ . يقول كَلِفْتُ إِلَيْكَ حتى عِصَامُ القِرْبَةِ . وعَرَقَ القِرْبَةَ ماؤها ؛ يقول : جِشِمْتُ إِلَيْكَ حتى سافرت وأحتجت إلى عَرَقِ القِرْبَةِ ، وهو ماؤها في السفر . ويقال : بل عَرَقَ القِرْبَةَ أن يقول : نَصَبْتُ لَكَ وتكلفت حتى عِرَقَتِ عَرَقَ القِرْبَةِ ، وهو سيلانها . وقيل : إنهم كانوا يترؤدون الماء فيعلقونه على الإبل يتناوبونه فيشقى على الظهر ؛ ففسره اللفظان : العَرَقُ والعَاقُ . وقال الأصمعي : عَرَقَ القِرْبَةَ كلمة معناها الشدة . قال : ولا أدري ما أصلها . قال الأصمعي : وسمعت ابن أبي طَرْفَةَ وكان من أنصح من رأيت يقول : سمعت شيخانا يقولون : لقيت من فلان عَرَقَ القِرْبَةِ ، يعنون الشدة . وأنشدني لابن الأحمر :

لَيْسَتْ بِمَشْتَمَةٍ تُعَدُّ وَعَقُوهَا • عَرَقُ السَّقَاءِ عَلَى الْقَعُودِ اللَّاغِبِ

قال أبو عبيد : أراد أنه يسمع الكلمة يُنْفِظُها وليست بَشْتَمٍ فيؤاخذ صاحبها بها ، وقد أبلغت إليه كعَرَقَ القِرْبَةِ ، فقال : كعَرَقَ السَّقَاءِ لم يمكنه الشعر ؛ ثم قال : على الْقَعُودِ اللَّاغِبِ ، وكان معناه أن تعلق القِرْبَةِ على الْقَعُودِ في أسفارهم . وهذا المعنى شبيه بما كان الفراء يحكيه ؛ زعم أنهم كانوا في المغاوير في أسفارهم يترؤدون الماء فيعلقونه على الإبل يتناوبونه ؛ فكان في ذلك تعب ومشقة على الظهر . وكان الفراء يجعل هذا التفسير في عَاقَ القِرْبَةِ باللام . وقال قوم : لا تُعْطَى الآية جواز المغالاة بالمهور ؛ لأن التمثيل بالقِنْطَارِ إنما هو على جهة المبالغة ؛ كأنه قال : وآيتهم هذا القدر العظيم الذي لا يؤتیه أحد . وهذا كقوله صلى الله عليه وسلم : ” من بنى لله مسجدا ولو كَفَفَ حَصَّ قِطَاةٍ ^(٢) بنى الله له بيتا في الجنة “ . ومعلوم أنه لا يكون مسجد

(١) في ج و ي : مولد الأبى عبيد . وليس في ابن ماجه ذلك ويدور أن لفظ أبي عبيد مقم من شرح أبي عبيد القفلة كافي التاج فليراجع في : عرق . (٢) منحص القطة : موضعها الذي تجثم فيه وتبيض .

كفحص قطاة . وقد قال صلى الله عليه وسلم لابن أبي حذَرٍ وقد جاء يستعينه في مهره ، فسأله عنه فقال : مائتين ؛ فغضب رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال : « كَأَنكُمْ تَقْطَعُونَ الذهب والفضة من عُرْضِ الْحِزَّةِ ^(١) أَوْ جِبِلٍّ » . فاستقرأ بعض الناس من هذا منع المغالاة بالمهور ؛ وهذا لا يلزم ، وإنكار النبي صلى الله عليه وسلم على هذا الرجل المتزوج ليس بإنكاراً لأجل المغالاة والإكثار في المهور ، وإنما الإنكار لأنه كان فقيراً في تلك الحال فأحوج نفسه إلى الاستعانة والسؤال ، وهذا مكروه باتفاق . وقد أصدق عمرُ أمِّ كُثُوم بنت عليٍّ من فاطمة رضوان الله عليهم أربعين ألف درهم . وروى أبو داود عن عقبه بن عامر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لرجل : « أَتَرْضَى أَنْ أَزُوجَكَ فُلَانَةً » ؟ قال : نعم . وقال للمرأة : « أَتَرْضَيْنِ أَنْ أَزُوجَكَ فُلَانًا » ؟ قالت : نعم . فزوج أحدهما من صاحبه ؛ فدخل بها الرجل ولم يفرض لها صداقاً ولم يعطها شيئاً ، وكان ممن شهد الحُدُوبِيَّةَ وله سهم بخير ؛ فلما حضرته الوفاة قال : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم زوجني فلانة ولم أفرض لها صداقاً ولم أعطها شيئاً ، وإني أشهدكم أني قد أعطيتها من صداقها سَهْمِي بخير ؛ فأخذت سهمها فباعته بمائة ألف . وقد أجمع العلماء على ألا تحديد في أكثر الصداق ؛ لقوله تعالى : « وَآتَيْتُمْ إِحْدَاهُنَّ قِنْطَارًا » وأختلفوا في أقله ، وسيأتي عند قوله تعالى : « أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ » . ومضى القول في تحديد القنطار في « آل عمران » ^(٢) . وقرا ابن محيصن « وَآتَيْتُمْ إِحْدَاهُنَّ » . بوصل ألف « إِحْدَاهُنَّ » وهي لغة ؛ ومنه قول الشاعر :

• وتسمع من تحت العجاج لها أزملاً ^(٣) •

وقول الآخر :

• إن لم أقاتل فألِيسوني برُفْعًا •

الرابعة - قوله تعالى : « فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا » قال بكر بن عبد الله المزني : لا يأخذ الزوج من المختلعة شيئاً ؛ لقول الله تعالى : « فَلَا تَأْخُذُوا » ، وجعلها ناصحة لآية « البقرة » . وقال ابن زيد وغيره : هي منسوخة بقوله تعالى في سورة البقرة « وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا

(١) الحِزَّة : أرض ذات جارة نخرة سود . (٢) راجع ج ٤ ص ٣٠ (٣) الأزمَل : الصوت .

يَا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئًا^(١) . والصحيح أن هذه الآيات مُحْكَمَةٌ وليس فيها ناسخ ولا منسوخ وكلها بنى بعضها على بعض . قال الطبري : هي مُحْكَمَةٌ ، ولا معنى لقول بكر : إن أرادت هي العطاء ؛ فقد جوز النبي صلى الله عليه وسلم ثَلَاثَ أَنْ يَأْخُذَ مِنْ زَوْجَتِهِ مَا سَاقَ إِلَيْهَا . (بُهْتَانًا) مصدر في موضع الحال (وَأَمَّا) معطوف عليه (مُيْنًا) من نعمته .

الخامسة — قوله تعالى : (وَكَيْفَ تَأْخُذُونَهُ) الآية . تعليل لمنع الأخذ مع الخلوة .

وقال بعضهم : الإفضاء إذا كان معها في لحاف واحد جامع أو لم يجامع ؛ حكاه المروى وهو قول الكلبي . وقال الفراء : الإفضاء أن يخلو الرجل والمرأة وأن يجامعا . وقال ابن عباس ومجاهد والسدي وغيرهم : الإفضاء في هذه الآية الجماع . قال ابن عباس : ولكن الله كريم يَكْنِي . وأصل الإفضاء في اللغة المخالطة ؛ ويقال للشيء المختلط : فَضًا . قال الشاعر :

قَلْتُ لِمَا يَأْتِي لَكَ نَاقِي • وَتَمَرٌ فَضًا فِي عَيْتِي وَزَيْبِ^(٢)

ويقال : القوم قَوْضَى فَضًا ، أى مختلطون لا أمير عليهم . وعلى أن معنى « أَفْضَى » خلا وإن لم يكن جامع ، هل يتقرر المهر بوجود الخلوة أم لا ؟ اختلف علماءنا في ذلك على أربعة أقوال : يستقر بمجرد الخلوة . لا يستقر إلا بالوطء . يستقر بالخلوة في بيت الإهداء . التفرقة بين بيته وبيتها . والصحيح استقراره بالخلوة مطلقا ، وبه قال أبو حنيفة وأصحابه ؛ قالوا : إذا خلا بها خلوة صحيحة يجب كمال المهر والعدة دخل بها أو لم يدخل بها ؛ لما رواه الدارقطني عن ثوبان قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ” من كشف نمار امرأة ونظر إليها وجب الصداق “ . وقال عمر : إذا أغلق بابا وأرني سترا ورأى عورة فقد وجب الصداق وعليها العدة ولها الميراث . وعن علي : إذا أغلق بابا وأرني سترا ورأى عورة فقد وجب الصداق . وقال مالك : إذا طال مكثه معها مثل السنة ونحوها ، وانفقا على ألا ميسيس وطلبت المهر كله كان لها . وقال الشافعي : لا عِدَّة عليها ولها نصف المهر . وقد مضى في « البقرة »^(٣) .

(٢) العيبة : زيبيل من آدم ينقل فيه الزرع المحصود إلى الجرين .

(١) راجع ج ٣ ص ١٣٦

(٣) راجع ج ٣ ص ٢٠٥

وما يحمل فيه الباب .

السادسة - قوله تعالى : ﴿ وَأَخَذَ مِنْكُمْ مِيثَاقًا غَلِيظًا ﴾ فيه ثلاثة أقوال . قيل : هو قوله عليه السلام : " فاتقوا الله في النساء فإنكم أخذتموهن بأمانة الله واستحلتم فروجهن بكلمة الله " . قاله عكرمة والربيع . الثاني - قوله تعالى : « فَأَمْسَاكُ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِجُ بِإِحْسَانٍ » قاله الحسن وآبن سيرين وقادة والضحاك والسدي . الثالث - عقدة النكاح قول الرجل : نكحت وملكيت [عقدة^(١)] النكاح ؛ قاله مجاهد وآبن زيد . وقال قوم : الميثاق الغليظ الولد . والله أعلم .

قوله تعالى : وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ إِنَّهُ كَانَ فَحِشَةً وَمَقْتًا وَسَاءَ سَبِيلًا ﴿٢٢﴾
فيه أربع مسائل :

الأولى - قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ ﴾ يقال : كان الناس يتزوجون امرأة الأب برضاها بعد نزول قوله تعالى : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَرِثُوا النِّسَاءَ كَرِهًا » حتى نزلت هذه الآية : « وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ » فصار حراما في الأحوال كلها ؛ لأن النكاح يقع على الجماع والتزوج ، فإن كان الأب تزوج امرأة أو وطئها بغير نكاح حرمت على أبنه ؛ على ما يأتي بيانه إن شاء الله تعالى .

الثانية - قوله تعالى ﴿ مَا نَكَحَ ﴾ قيل : المراد بها النساء . وقيل : العقد ، أى نكاح آبائكم الفاسد المخالف لدين الله ؛ إذ الله قد أحكم وجه النكاح وفصل شروطه . وهو اختيار الطبري . فـ« مِنْ » متعلقة بـ« تَنْكِحُوا » و« مَا نَكَحَ » مصدر . قال : ولو كان معناه ولا تنكحوا النساء اللاتي نكح آبائكم لوجب أن يكون موضع « ما » « من » . فالنهي على هذا إنما وقع على ألا ينكحوا مثل نكاح آبائهم الفاسد . والأول أصح ، وتكون « ما » بمعنى « الذي » و« من » . والدليل عليه أن الصحابة تلقّت الآية على ذلك المعنى ؛ ومنه استدلت على منع نكاح الأبناء لحلائل الآباء . وقد كان في العرب قبائل قد اعتادت أن يخلف ابن الرجل على امرأة أبيه ،

وكانت هذه السيرة في الأنصار لازمة ، وكانت في قريش مباحة مع التراضي . ألا ترى أن عمرو بن أمية خلف على امرأة أبيه بعد موته فولدت له مسافراً وأبا مِعْبِط ، وكان لها من أمية أبو العيص وغيره ؛ فكان بنو أمية إخوة مسافراً وأبى مِعْبِط وأعمامهما . ومن ذلك صفوان بن أمية بن خلف تزوج بعد أبيه أمراًته فاختة بنت الأسود بن المطلب بن أسد ، وكان أمية قتل عنها . ومن ذلك منظور بن زبّان خلف على مَلِيكَة بنت خارجة ، وكانت تحت أبيه زبّان بن سيار . ومن ذلك حصن بن أبي قيس تزوج امرأة أبيه كُبَيْشَة بنت مَعْن . والأسود بن خلف تزوج امرأة أبيه . وقال الأشعث بن سوار : توفي أبو قيس وكان من صالحى الأنصار فخطب ابنه قيس امرأة أبيه فقالت : إني أعدك ولداً ، ولكنى أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم أستأمره ؛ فأتته فأخبرته فأنزّل الله هذه الآية . وقد كان في العرب من تزوج أبنته ، وهو حاجب بن زُرارة تمجّس وفعل هذه الفعلة ؛ ذكر ذلك النضر بن شميل في كتاب المتألم . فهى الله المؤمنين عما كان عليه آبائهم من هذه السيرة .

الثالثة - قوله تعالى : ﴿إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ﴾ أى تقدّم ومضى . والسلف : من تقدّم من آبائك وذوى قرابتك . وهذا استثناء منقطع ، أى لكن ما قد سلف فاجتنبوه ودعوه . وقيل : « إلا » بمعنى بعد ، أى بعد ما سلف ؛ كما قال تعالى : « لَا يَذُوقُونَ فِيهَا الْمَوْتَ إِلَّا الْمَوْتَةَ الْأُولَى » أى بعد الموت الأولى . وقيل : « إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ » أى ولا ما سلف ؛ كقوله تعالى : « وَمَا كَانَ لِلْمُؤْمِنِينَ أَنْ يَقْتُلُوا مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَأً »^(١) يعنى ولا خطأ . وقيل : في الآية تقديم وتأخير ، معناه : ولا تنكحوا ما نكح آبائكم من النساء إنه كان فاحشة ومقتا وساء سبيلاً إلا ما قد سلف . وقيل : في الآية إصمّار لقوله « وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنْ نِسَاءِ » فإنكم إن فعلتم تماقبون وتؤاخذون إلا ما قد سلف .

الرابعة - قوله تعالى : ﴿إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَمَقْتًا وَسَاءَ سَبِيلًا﴾ عقب بالذم البالغ المتابع ، وذلك دليل على أنه فعل انتهى من القبيح إلى الغاية . قال أبو العباس : سألت ابن الأعرابي عن نكاح المقت فقال : هو أن يتزوج الرجل امرأة أبيه إذا طلقها أو مات

عنها؛ ويقال لهذا الرجل : الضَّيِّزُ . وقال ابن عرفة : كانت العرب إذا تزوج الرجل امرأة أبيه فأولدها قيل للولد : المقيت . وأصل المقت البغض ؛ من مَقَّتْهُ يَمُقُّهُ مَقًّا فهو مَمْقُوتٌ ومَقِيْتُ . فكانت العرب تقول للرجل من امرأة أبيه : مَقِيْتُ ؛ فسمى تعالى هذا النكاح « مقنا » إذ هو ذا مقيت يلحق فاعله . وقيل : المراد بالآية النهي عن أن يطأ الرجل امرأة وطنها الآباء ، إلا ما قد سلف من الآباء في الجاهلية من الزنى بالنساء لا على وجه المناكحة فإنه جائز لكم زواجهن . وأن تطئوا بعقد النكاح ما وطئه آباؤكم من الزنى ؛ قاله ابن زيد . وطيه فيكون الاستثناء متصلا ، ويكون أصلا في أن الزنى لا يحرم على ما يأتي بيانه . والله أعلم .

قوله تعالى : حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ وَعَمَّاتُكُمْ وَخَالَاتُكُمْ وَبَنَاتُ الْأَخِ وَبَنَاتُ الْأَخْتِ وَأُمَّهَاتُكُمُ اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَاتُكُم مِّنَ الرَّضْعَةِ وَأُمَّهُتُم نِسَائِكُمْ وَرَبِّبُكُمْ اللَّاتِي فِي جُحُورِكُمْ مِّنْ نِّسَائِكُمُ اللَّاتِي دَخَلْتُم بِهِنَّ فَإِن لَّمْ تَكُونُوا دَخَلْتُم بِهِنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ وَحَلَائِلُ أَبْنَائِكُمُ الَّذِينَ مِنْ أَصْلَابِكُمْ وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴿٢٣﴾

فيه إحدى وعشرون مسألة :

الأولى - قوله تعالى : (حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ) الآية . أى نكاح أمهاتكم ونكاح بناتكم ؛ فذكر الله تعالى في هذه الآية ما يحل من النساء وما يحرم ، كما ذكر تحريم حليلة الأب ، لحرم الله سبعا من النسب ويستأ من رضاع وصهر ، وألحقت السنة المتواترة سابعة ؛ وذلك الجمع بين المرأة وعمتها ، ونص عليه الإجماع . وثبت الرواية عن ابن عباس قال : حرم من النسب سبع ومن الصهر سبع ، وتلا هذه الآية . وقال عمرو بن سالم مولى الأنصار مثل ذلك ، وقال : السابعة قوله تعالى : « وَالْمُحْصَنَاتُ » . فالسبع المحرمات من النسب : الأمهات والبنات والأخوات والعمات والخالات ، وبنات الأخ وبنات الأخت

والسبع المحترقات بالصبر والزضاع : الأمهات من الرضاة والأخوات من الرضاة ،
وأمهات النساء والربائب^(١) وحلائل الأبناء والجمع بين الأختين ، والسابعة « وَلَا تَنكِحُوا مَا نَكَحَ
آبَاؤُكُمْ » . قال الطحاوي : وكل هذا من المحكم المتفق عليه ، وغير جائز نكاح واحدة منهم
بإجماع إلا أمهات النساء اللواتي لم يدخل بهن أزواجهن ؛ فإن جمهور السلف ذهبوا إلى أن
الأم تحرم بالعقد على الإبنة ، ولا تحرم الإبنة إلا بالدخول بالأم ؛ وبهذا قول جميع أئمة
الفتوى بالأخصار . وقالت طائفة من السلف : الأم والريبة سواء ، لا تحرم منهما واحدة
إلا بالدخول بالأخرى .

قالوا : ومعنى قوله « وَأُمَّهَاتُ نِسَائِكُمْ » أى اللاتي دخلتم بهن . « وَرَبَائِكُمُ اللَّاتِي
فِي جُحُورِكُمْ مِنْ نِسَائِكُمُ اللَّاتِي دَخَلْتُمُ بِهِنَّ » . وزعموا أن شرط الدخول راجع إلى الأمهات
والربائب جميعا ؛ رواه خلاص عن علي بن أبي طالب . وروى عن ابن عباس وجابر وزيد
أبن ثابت ، وهو قول ابن الزبير ومجاهد . قال مجاهد : الدخول مراد في النازلتين ؛ وقول الجمهور
مخالف لهذا وعليه الحكم والفتيا ، وقد شدد أهل العراق فيه حتى قالوا : لو وطئها يزني أو قبلها
أو لمسها بشهوة حرمت عليه أبنتها . وعندنا وعند الشافعي إنما تحرم بالنكاح الصحيح ؛ والحرام
لا يحزم الحلال على ما يأتي . وحديث خلاص عن علي لا تقوم به حجة ، ولا تصح روايته
عند أهل العلم بالحديث ، والصحيح عنه مثل قول الجماعة . قال ابن جريح : قلت لعطاء
الرجل ينكح المرأة ثم لا يراها ولا يجامعها حتى يطلقها أو ينحل له أمها ؟ قال : لا ، هي
مرسلة دخل بها أو لم يدخل . فقلت له : أكان ابن عباس يقرأ : « وَأُمَّهَاتُ نِسَائِكُمْ
اللَّاتِي دَخَلْتُمُ بِهِنَّ » ؟ قال : لا لا . وروى سعيد عن قتادة عن عكرمة عن ابن عباس
في قوله تعالى : « وَأُمَّهَاتُ نِسَائِكُمْ » قال : هي مبهمه لا تئيل بالعقد على الإبنة ؛ وكذلك
روى مالك في موطنه عن زيد بن ثابت ، وفيه : « فقال زيد لا ، الأم مبهمه [ليس فيها
شرط] وإنما الشرط في الربائب » . قال ابن المنذر : وهذا هو الصحيح ؛ لدخول جميع
أمهات النساء في قوله تعالى : « وَأُمَّهَاتُ نِسَائِكُمْ » . ويؤيد هذا القول من جهة الإعراب
(١) الربائب : واحدتها ربيبة ، وريبة الرجل : بنت أمهاته من غيره . (٢) خلاص (بكر الخا . المعجمة
وتخفيف اللام) . ابن عمرو الجبيري . (٣) زيادة عن الموطأ .

أن الخبرين إذا اختلفا في العامل لم يكن نعتهما واحداً ؛ فلا يجوز عند النحويين مررت بنسائك وهربت من نساء زيد الظريفات ، على أن تكون « الظريفات » نعتاً لنسائك ونساء زيد ؛ فكذلك الآية لا يجوز أن يكون « اللاتي » من نعتها جميعاً ؛ لأن الخبرين مختلفان ، ولكنه يجوز على معنى أغنى . وأنشد الخليل وسيبويه :

إِنْ بِهَا أَكْتَلْ أَوْ رِزَامًا • خُوَيْرِيَّيْنِ يَنْقَفَانِ الْمَسَامَاً^(١)

خُوَيْرِيَّيْنِ بِنَى لَصِين ، بمعنى أغنى . وينقفان : يكبران ؛ نقفت رأسه كسرته . وقد جاء صريحاً من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم : " إذا نكح الرجل المرأة فلا يحل له أن يتزوج أمها دخل بالبت أو لم يدخل وإذا تزوج الأم فلم يدخل بها ثم طلقها فإن شاء تزوج البنت " أخرجه في الصحيحين .

الثانية - وإذا تقرّر هذا وثبت فأعلم أن التحريم ليس صفة للأعيان ، والأعيان ليست مورداً للتحليل والتحريم ولا مصدراً ، وإنما يتعلق التكليف بالأمر والنهي بأفعال المكلفين من حركة وسكون ؛ لكن الأعيان لما كانت مورداً للأفعال أضيف الأمر والنهي والحكم إليها وعُلّق بها مجازاً على معنى الكناية بالمحل عن الفعل الذي يحلّ به .

الثالثة - قوله تعالى : « أُمَّهَاتُكُمْ » تحريم الأمهات عام في كل حال لا يتخصص بوجه من الوجوه ؛ ولهذا يسميه أهل العلم المبهم ، أى لا باب فيه ولا طريق إليه لأنسداد التحريم وقوته ؛ وكذلك تحريم البنات والأخوات ومن ذكر من المحرمات . والأمهات جمع أُمّة ؛ يقال : أم وأُمّة بمعنى واحد ، وجاء القرآن بهما . وقد تقدّم في الفاتحة بيانه . وقيل : إن أصل أم أُمّة على وزن فُعْلَة مثل قُبْرَة وَحُمْرَة لطَيْرَيْن ، فسقطت وعادت في الجمع . قال الشاعر :

• أُمّهَي خِنْدِفُ والدُّوسُ أبى •

وقيل : أصل الأُمّ أُمّة ، وأنشدوا :

تَقَبَّلَتْهَا عَنْ أُمّةٍ لَكَ طَالِبَا • تَتَوَّبُ إِلَيْهَا فِي النَّوَابِ أَجْمَا

(١) أكل ورزام : وجلان وغويربان أى خاربان ، وهما أكل ورزام . (٢) فى : أخرجه مسلم .

(٣) راجع ج ١ ص ١١٢ (٤) كذا في الأصول . في اللسان والسمين : وألياس أبى . والبيت لقصى . وختف أصل قریش .

ويكون جمعها أُمّات . قال الراعي :

كَانَتْ نَحَابُ مُنْذِرٍ وَمُحَرِّقٍ • أَثْمَانِيَّ وَطَرَقُوهُنَّ فَيَسْلَا

فالأم اسم لكل أنثى لها عليك ولادة ؛ فيدخل في ذلك الأم دنيّة^(١) ، وأمهاها وجدّاتها وأُم الأب وجدّاته وإن علوّن . والبنت اسم لكل أنثى لك عليها ولادة ، وإن شئت قلت : كل أنثى يرجع نسبها إليك بالولادة بدرجة أو درجات ؛ فيدخل في ذلك بنت الصلب وبناتها وبنات الأبناء وإن تزّرن . والأخت اسم لكل أنثى جاورتك في أصلك أو في أحدهما . والبنات جمع بنت ، والأصل بَنِيَّةٌ ، والمستعمل أبنّة وبنت . قال الفراء : كُثِرَت الباء من بنت لتدل الكسرة على الباء ، وضُمّت الألف من أخت لتدل على حذف الواو ، فإن أصل أخت أَخَوَة ، والجمع أَخَوَات . والعمة اسم لكل أنثى شاركت أباك أو جدك في أصله أو في أحدهما . وإن شئت قلت : كل ذكر يرجع نسبه إليك فأخته عمك . وقد تكون العمة من جهة الأم ، وهي أخت أب أمك . والخالة اسم لكل أنثى شاركت أمك في أصلها أو في أحدهما . وإن شئت قلت : كل أنثى يرجع نسبها إليك بالولادة فأختها خالتك . وقد تكون الخالة من جهة الأب وهي أخت أم أبيك . وبنت الأخ اسم لكل أنثى لأخيك عليها ولادة بواسطة أو مباشرة ؛ وكذلك بنت الأخت . فهذه السبع المحزومات من النسب . وقرأ نافعٌ - في رواية أبي بكر بن أبي أُوَيْسٍ - بتشديد الخاء من الأخ إذا كانت فيه الألف واللام مع نقل الحركة .

الرابعة قوله تعالى : ﴿ وَأُمّهَاتُكُمُ اللَّائِي أَرْضَعْنَكُمْ ﴾ وهي في التحريم مثل من ذكرناه ؛

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب " . وقرأ عبده " وأمّهاتكم اللاتي " بغير تاء ؛ كقوله تعالى : « وَاللَّائِي يَرْضَيْنَ مِنَ الْخَبْصِ »^(٢) . قال الشاعر :

مِنَ اللَّاءِ لَمْ يَحْجُجْنَ بَيْنَيْنِ حِسْبَةً • وَلَكِنْ لِيَقْتُلَنَّ الْبَرِيءَ الْمُفْتَلَا

(١) يقال : هو ابن عمي دنيّة ودنيا ، متون وغير متون ، ودنيا بضم وقصر إذا كان ابن عمه لها ، أي لاصق النسب . (٢) راجع ج ١٨ ص ١٦٢ . (٣) في ج : خشية .

« أَرْضَعْنَكُمْ » فإذا أرضعت المرأة طفلاً حرمت عليه لأنها أمه ، وبنتها لأنها أخته ، وأختها لأنها خالته ، وأُمها لأنها جدّته ، وبنت زوجها صاحب اللبن لأنها أخته ، وأختها لأنها عمته ، وأُمها لأنها جدّته ، وبَنات بنيتها وبَناتها لأنهن بنات إخوته وأخواته .

الخامسة — قال أبو نعيم عبيد الله بن هشام الحلبي : سئل مالك عن المرأة أُمِّجَ معها أخوها من الرضاعة ؟ قال : نعم . قال أبو نعيم : وسئل مالك عن امرأة تزوجت فدخل بها زوجها ، ثم جاءت امرأة فزعمت أنها أرضعتهما ؛ قال : يفرق بينهما ، وما أخذت من شيء له فهو لها ، وما بقي عليه فلا شيء عليه . ثم قال مالك : إن النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن مثل هذا فأمر بذلك ؛ فقالوا : يا رسول الله ، إنها امرأة ضعيفة ؛ فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « أليس يقال إن فلانا تزوج أخته ؟ » .

السادسة — التحريم بالرضاع إنما يحصل إذا اتفق الإرضاع في الحولين ؛ كما تقدم في « البقرة » ^(١) . ولا فرق بين قليل الرضاع وكثيره عندنا إذا وصل إلى الأمعاء ولو مقصة واحدة . واعتبر الشافعي في الإرضاع شرطين : أحدهما خمس رضعات ؛ لحديث عائشة قالت : كان فيما أنزل الله عشر رضعات معلومات يحرمن ، ثم نسخن بخمس معلومات ، وتوفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وهن مما يقرأ من القرآن . موضع الدليل منه أنها أثبتت أن العشر نسخن بخمس ، فلو تعلق التحريم بما دون الخمس لكان ذلك نسخاً للخمس . ولا يقبل على هذا خبر واحد ولا قياس ؛ لأنه لا ينسخ بهما . وفي حديث سهل ^(٢) « أرضعني خمس رضعات يحرم بهن » . الشرط الثاني — أن يكون في الحولين ، فإن كان خارجاً عنهما لم يحترم ؛ لقوله تعالى : « حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنِمَّ الرِّضَاعَةُ » ^(٣) . وليس بعد التمام والكمال شيء . واعتبر أبو حنيفة بعد الحولين ستة أشهر . ومالك الشهر ونحوه . وقال زُفر : ما دام يجترئ باللبن ولم يقطع فهو رضاع وإن أتى عليه ثلاث سنين . وقال الأوزاعي : إذا فطم لسنة واستمر فطامه فليس بعده رضاع . وأنفرد الليث بن سعد

(١) راجع ج ٣ ص ١٦١ (٢) في ج ٥ ص ١٦١ (٣) هي سهلة بنت سهيل ، امرأة أبي حذيفة بن عتبة . تبنى « سائلاً » مولاً أبي حذيفة ؛ بلغته إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت : يا رسول الله ؛ كأنني سائلاً ولداً ، وكان يدخل عليّ وأنا فضل (أي في ثوب واحد وبعض جسدها مكتشف) وليس لنا إلا بيت واحد . فقال لها الرسول صلوات الله عليه : « أرضعيه ... الخ » . راجع الموطأ . (٤) راجع ج ٣ ص ١٦٠ .

من بين العلماء إلى أن رضاع الكبير يوجب التحريم ، وهو قول عائشة رضى الله عنها ، وروى عن أبى موسى الأشعرى ، وروى عنه ما يدل على رجوعه عن ذلك ، وهو ما رواه أبو حصين عن أبى عطية قال : قدم رجل بأمرأته من المدينة فوضعت وتوزم تديها ، فجعل يمصه ويمجه فدخل في بطنه جرعة منه ؛ فسأل أبى موسى فقال : بانت منك ، وأت ابن مسعود فأخبره ، ففعل ؛ فأقبل بالأعرابي إلى أبى موسى الأشعرى وقال : أرضيعا ترى هذا الأشمط ^(١) ! إنما يحرم من الرضاع ما يثبت اللحم والعظم . فقال الأشعرى : لا تسألونى عن شيء وهذا الخبرين أظهركم . فقلوه : « لا تسألونى » يدل على أنه رجع عن ذلك . واحتجت عائشة بقصة سالم مولى أبى حذيفة وأنه كان رجلا . فقال النبى صلى الله عليه وسلم لسهلة بنت سهيل : « أرضعيه » نرجه الموطأ وغيره . وشذت طائفة فاعتبرت عشر رضعات ؛ تمسكا بأنه كان فيما أنزل : عشر رضعات . وكأنهم لم يبلغهم الناسخ . وقال داود : لا يحرم إلا بثلاث رضعات ؛ واحتج بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا تحترم الإملاجة والإملاجان ^(٢) » . نرجه مسلم . وهو مروى عن عائشة وابن الزبير ، وبه قال أحمد وإسحاق وأبو ثور وأبو عبيد ، وهو تمسكٌ بدليل الخطاب ، وهو مختلف فيه . وذهب من عدا هؤلاء من أئمة الفتوى إلى أن الرضعة الواحدة تحترم إذا تحققت كما ذكرنا ؛ متمسكين بأقل ما ينطلق عليه اسم الرضاع . وعُضِدَ هذا بما وجد من العمل عليه بالمدينة وبالقياص على الصهر ؛ بعلّة أنه معنى طارئ يقتضى تأييد التحريم فلا يشترط فيه العدد كالصهر . وقال الليث بن سعد : وأجمع المسلمون على أن قليل الرضاع وكثيره يحترم فى المَهْد ما يفطر الصائم . قال أبو عمر : لم يقف الليث على الخلاف فى ذلك .

قلت - وأنص ما فى هذا الباب قوله صلى الله عليه وسلم : « لا تحرم المصّة ولا المصتان » أخرجه مسلم فى صحيحه . وهو يفسر معنى قوله تعالى : « وَأُمَّهَاتُكُمُ اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ » أى أرضعنكم ثلاث رضعات فأكثر ؛ غير أنه يمكن أن يحمل على ما إذا لم يتحقق وصوله إلى جوف الرضيع ؛ لقوله : « عشر رضعات معلومات . وخمس رضعات معلومات » . فوصفها

(١) الشمط : بياض شعر الرأس يجالط سواده . وقيل : الهبة .

(٢) الإملاجة : المرة من الإرضاع . بئى أن المصّة والمصتان لا يحزمان ما يحرمه الرضاع الكامل .

بالمعلومات إنما هو تحريم مما يُتوهم أو يُشكُّ في وصوله إلى الجوف . ويفيد دليل خطابه أن الرضعات إذا كانت غير معلومات لم تحرم . والله أعلم . وذكر الطحاوي أن حديث الإملاجة والإملاجات لا يثبت ؛ لأنه مرةً يرويه ابن الزبير عن النبي صلى الله عليه وسلم ، ومرة يرويه عن عائشة ، ومرة يرويه عن أبيه ؛ ومثل هذا الاضطراب يسقطه . وروى عن عائشة أنه لا يحترم إلا سبع رضعات . وروى عنها أنها أمرت أختها « أم كلثوم » أن ترضع سالم بن عبد الله عشر رضعات . وروى عن حفصة مثله ، وروى عنها ثلاث ، وروى عنها خمس ؛ كما قال الشافعي رضي الله عنه ، وحكى عن إسماعيل .

السابعة - قوله تعالى : ﴿ وَأُمَّهَاتُكُمُ اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ ﴾ استدل به من نفى لبن الفحل ، وهو سعيد بن المسيب وإبراهيم النخعي وأبو سلمة بن عبد الرحمن ، وقالوا : لبن الفحل لا يحترم شيئا من قبل الرجل . وقال الجمهور : قوله تعالى : ﴿ وَأُمَّهَاتُكُمُ اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ ﴾ يدل على أن الفحل أب ؛ لأن اللبن منسوب إليه فإنه ذر بسبب ولده . وهذا ضعيف ؛ فإن الولد خلق من ماء الرجل والمرأة جميعا ، واللبن من المرأة ولم يخرج من الرجل ، وما كان من الرجل إلا وطء هو سبب لنزول الماء منه ، وإذا فصل الولد خلق الله اللبن من غير أن يكون مضافا إلى الرجل بوجه ما ؛ ولذلك لم يكن للرجل حق في اللبن ، وإنما اللبن لها ، فلا يمكن أخذ ذلك من القياس على الماء . وقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : " يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب " يقتضي التحريم من الرضاع ، ولا يظهر وجه نسبة الرضاع إلى الرجل مثل ظهور نسبة الماء إليه والرضاع منها . نعم ، الأصل فيه حديث الزهري وهشام بن عروة عن عروة عن عائشة رضي الله عنها : أن أفلح أبا القعيس جاء يستأذن عليها ، وهو عمها من الرضاعة بعد أن نزل الحجاب . قالت : فأبيت أن آذن له ؛ فلما جاء النبي صلى الله عليه وسلم أخبرته فقال : " ليلج عليك فإنه عمك تربت يمينك " . وكان أبو القعيس زوج المرأة التي أرضعت عائشة رضي الله عنها ؛ وهذا أيضا خبر واحد . ويحتمل أن يكون « أفلح » مع أبي بكر رضي الله عنهما ؛ فلذلك قال " ليلج عليك فإنه عمك " .

وبالجملة فالقول فيه مشكل والعلم عند الله ، ولكن العمل عليه ، والاحتياط في التحريم أولى ، مع أن قوله تعالى : « وَأَحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ » يقوى قول المخالف .

الثامنة - قوله تعالى : « وَأَخَوَاتُكُمْ مِنَ الرِّضَاعَةِ » وهى الأخت لأب وأم ، وهى التى أرضعتها أملك بلبان أبيك ؛ سواء أرضعتها معك أو ولدت قبلك أو بعدك . والأخت من الأب دون الأم ، وهى التى أرضعتها زوجة أبيك . والأخت من الأم دون الأب ، وهى التى أرضعتها أملك بلبان رجل آخر . ثم ذكر التحريم بالمصاهرة فقال تعالى : « وَأُمَّهَاتُ نِسَائِكُمْ » والصهر أربع : أم المرأة وأبنتها وزوجة الأب وزوجة الابن . فأتم المرأة تحرم بمجرد العقد الصحيح على أبنتها على ما تقدم .

التاسعة - قوله تعالى : « وَرَبَائِكُمُ اللَّائِي فِي مَجُورِكُمْ مِنْ نِسَائِكُمُ اللَّائِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ » هذا مستقل بنفسه . ولا يرجع قوله : « مِنْ نِسَائِكُمُ اللَّائِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ » إلى الفريق الأول ، بل هو راجع إلى الرائب ، إذ هو أقرب مذكور كما تقدم . والربيبة : بنت امرأة الرجل من غيره ؛ سميت بذلك لأنه يربىها في حجره فهى مربوبة ، فعيلة بمعنى مفعولة . وآتفق الفقهاء على أن الربيبة تحرم على زوج أمها إذا دخل بالأُم ، وإن لم تكن الربيبة في حجره . وشذ بعض المتقدمين وأهل الظاهر فقالوا : لا تحرم عليه الربيبة إلا أن تكون في حجر المتزوج بأُمها ؛ فلو كانت في بلد آخر وفارق الأم بعد الدخول فله أن يتزوج بها ؛ واحتجوا بالآية فقالوا : حرم الله تعالى الربيبة بشرطين : أحدهما - أن تكون في حجر المتزوج بأُمها . والثانى - الدخول بالأُم ؛ فإذا عدم أحد الشرطين لم يوجد التحريم . واحتجوا بقوله عليه السلام : " لو لم تكن ربيبتى فى حجرى ما حلت لى إنما أبنه أنسى من الرضاعة " فشرط الحجر . ورووا عن على بن أبى طالب إجازة ذلك . قال ابن المنذر والطحاوى : أما الحديث عن على فلا يثبت ؛ لأن راويه إبراهيم بن عبيد عن مالك بن أوس عن على ، وإبراهيم هذا لا يعرف ، وأكثر أهل العلم قد تلقوه بالدفع والخلاف . قال أبو عبيد : ويدفعه قوله : " فلا تعرضن على بناتكن ولا أخواتكن " فعم . ولم يقل : اللاتى فى حجرى ، ولكنه سوى بينهما فى التحريم . قال الطحاوى : وإضاقتهم إلى المجبور إنما ذلك على الأغلب مما يكون عليه الرائب ؛ لأنهم لا يحرمن إذا لم يكن كذلك .

العاشرة - قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ لَمْ تَكُونُوا دَخَلْتُمْ بِهِنَّ ﴾ يعني بالأمهات . ﴿ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ ﴾ يعني في نكاح بناتهن إذا طلقتموهن أو متن عنكم . وأجمع العلماء على أن الرجل إذا تزوج المرأة ثم طلقها أو مات قبل أن يدخل بها حل له نكاح أبتها . واختلفوا في معنى الدخول بالأمهات الذي يقع به تحريم الزبائب ؛ فروى عن ابن عباس أنه قال : الدخول الجماع ؛ وهو قول طاوس وعمر بن دينار وغيرهما . واتفق مالك والثوري وأبو حنيفة والأوزاعي والليث على أنه إذا مسها بشهوة حرمت عليه أمها وأبتها وحرمت على الأب والابن ، وهو أحد قولي الشافعي . واختلفوا في النظر ؛ فقال مالك : إذا نظر إلى شعرها أو صدرها أو شيء من محاسنها للذة حرمت عليه أمها وأبتها . وقال الكوفيون : إذا نظر إلى فرجها للشهوة كان بمنزلة المس للشفوة . وقال الثوري : ^(١) [يحرم] إذا نظر إلى فرجها متعمدا أو لمسها ؛ ولم يذكر الشهوة . وقال ابن أبي ليلى : لا تحرم بالنظر حتى يلمس ؛ وهو قول الشافعي . والدليل على أن بالنظر يقع التحريم أن فيه نوع استمتاع بجرى مجرى النكاح ؛ إذ الأحكام تتعلق بالمعاني لا بالألفاظ . وقد يحتمل أن يقال : إنه نوع من الاجتماع بالاستمتاع ؛ فإن النظر اجتماع ولقاء ، وفيه بين المحبين استمتاع ؛ وقد بالغ في ذلك الشعراء فقالوا :

ليس الليل يجمع أم عمرو • وإيانا فذاك بنا تدان

نعم ، وترى الهلال كما أراه • ويعلموها النهار كما علاني

فكيف بالنظر والمجالسة [والمحادثة ^(٢)] واللذة .

الحادية عشرة - قوله تعالى : ﴿ وَحَلَائِلُ أَبْنَائِكُمُ ﴾ ، الحلائل جمع حليلة ، وهي الزوجة . سُميت حليلة لأنها تحل مع الزوج حيث حل ؛ فهي فعيلة بمعنى فاعلة . وذهب الزجاج وقوم إلى أنها من لفظة الحلال ؛ فهي حليلة بمعنى محلة . وقيل : لأن كل واحد منهما يحل إزار صاحبه .

الثانية عشرة - أجمع العلماء على تحريم ما عقد عليه الآباء على الأبناء ، وما عقد عليه الأبناء على الآباء ، كان مع العقد وطء أو لم يكن ؛ لقوله تعالى : « وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ »

مِنَ النِّسَاءِ » وقوله تعالى : ﴿ وَحَلَائِلُ أَبْنَائِكُمُ الَّذِينَ مِنْ أَصْلَابِكُمْ ﴾ ؛ فإن نكح أحدهما نكاحا فاسدا حُرِّمَ على الآخر العقدُ عليها كما يحرم بالصحيح ؛ لأن النكاح الفاسد لا يخلو : إما أن يكون مُتَّفَقًا على فساده أو مُخْتَلَفًا فيه . فإن كان مُتَّفَقًا على فساده لم يوجب حُكْمًا وكان وجوده كعدمه . وإن كان مُخْتَلَفًا فيه فيتعلق به من الحرمة ما يتعلق بالصحيح ؛ لاحتمال أن يكون نكاحا فيدخل تحت مطلق اللفظ . والفروج إذا تعارض فيها التحريم والتحليل غلب التحريم . والله أعلم . قال ابن المنذر : أجمع كل من يحفظ عنه من علماء الأمصار على أن الرجل إذا وطئ امرأة بنكاح فاسد أنها تحرم على أبيه وأبنته وعلى أجداده وولد ولده . وأجمع العلماء وهي المسألة :

الثالثة عشرة — على أن عقد الشراء على الجارية لا يحترمها على أبيه وأبنته ؛ فإذا اشترى الرجل جارية فلمس أو قبل حرمت على أبيه وأبنته ، لا أعلمهم يختلفون فيه ؛ فوجب تحريم ذلك تسليما لهم . ولما اختلفوا في تحريمها بالنظر دون اللبس لم يحز ذلك لاختلافهم . قال ابن المنذر : ولا يصح عن أحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم خلاف ما قلناه . وقال يعقوب ومحمد : إذا نظر رجل في فرج امرأة من شهوة حرمت على أبيه وأبنته ، وتحرم عليه أمتها وأبنتها . وقال مالك : إذا وطئ الأمة أو قعد منها مقعدا لذلك وإن لم يقض إليها ، أو قبلها أو باشرها أو غمزها تلذذا فلا تحل لأبنته . وقال الشافعي : إنما تحرم باللس ولا تحرم بالنظر دون اللبس ؛ وهو قول الأوزاعي :

الرابعة عشرة — واختلفوا في الوطء بالزنى هل يحترم أم لا ؛ فقال أكثر أهل العلم : لو أصاب رجل امرأة زنى لم يحرم عليه نكاحها بذلك ؛ وكذلك لا تحرم عليه أمراته إذا زنى بأمها أو بأبنتها ، وحسبه أن يقام عليه الحد ، ثم يدخل بأمراته . ومن زنى بأمرأة ثم أراد نكاح أمتها أو أبنتها لم تحرم عليه بذلك . وقالت طائفة : تحرم عليه . روى هذا القول عن عمران بن حصين ؛ وبه قال الشعبي وعطاء والحسن وسفيان الثوري وأحمد وإسحاق وأصحاب الرأي ، وروى عن مالك ؛ وأن الزنى يحرم الأم والأبنة وأنه بمنزلة الحلال ، وهو قول (١) في ج : فقهاء . (٢) قوله : يدخل بأمراته . كذا في كل الأصول . الظاهر أنه عقد ولم يدخل .

أهل العراق . والصحيح من قول مالك وأهل الحجاز : أن الزنى لا حكم له ؛ لأن الله سبحانه وتعالى قال : « وَأُمَّهَاتُ نِسَائِكُمْ » وليست التي زنى بها من أمهات نساءه ، ولا أبنتها من ربائبه . وهو قول الشافعي وأبي ثور . لأنه لما أرتفع الصداق في الزنى ووجوب العدة والميراث ولحق الولد ووجوب الحد أرتفع أن يحكم له بحكم النكاح الجائز . وروى الدارقطني من حديث الزهري عن عروة عن عائشة قالت : سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن رجل زنى بامرأة فأراد أن يزوجها أو أبنتها فقال : « لا يحترم الحرام الحلال إنما يحرم ما كان بنكاح » . ومن الجهة للقول الآخر إخبار النبي صلى الله عليه وسلم عن جرير^(١) وقوله : « يا غلام من أبوك » ؟ قال : فلان الراعي . فهذا يدل على أن الزنى يحرم كما يحرم الوطء الحلال ؛ فلا تحل أم المزني بها ولا بناتها لآباء الزاني ولا لأولاده ؛ وهي رواية ابن القاسم في المدونة . ويستدل به أيضا على أن المخلوقة من ماء الزاني لا تحل للزاني بأتمها ، وهو المشهور . قال عليه السلام : « لا ينظر الله إلى رجل نظر إلى فرج امرأة وأبنتها » ولم يفصل بين الحلال والحرام . وقال عليه السلام : « لا ينظر الله إلى من كشف قناع امرأة وأبنتها » . قال ابن خزيمة مناد : ولهذا قلنا إن القبلة وسائر وجوه الاستمتاع ينشر الحرمة . وقال عبد الملك الماجشون : إنها تحل ؛ وهو الصحيح لقوله تعالى : « وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ مِنَ الْمَاءِ بَشَرًا جَعَلَهُ نَسَبًا وَصِهْرًا » يعني بالنكاح الصحيح ، على ما يأتي في « الفرقان » بيانه . ووجه التمسك من الحديث على تلك المسائل أن النبي صلى الله عليه وسلم قد حكي عن جرير أنه نسب ابن الزنى للزاني ، وصدق الله نسبته بما حرق له من العادة في نطق الصبي بالشهادة له بذلك ؛ وأخبر بها النبي صلى الله عليه وسلم عن جرير في معرض المدح وإظهار كرامته ؛ فكانت تلك النسبة صحيحة بتصديق الله تعالى وإخبار النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك ؛ فنبتت البتة وأحكامها .

فإن قيل : فيلزم على هذا أن تجرى أحكام البتة والأبوة من التوارث والولايات وغير ذلك ، وقد انفق المسلمون على أنه لا توارث بينهما فلم تصح تلك النسبة ؟

(١) جرير أحد عباد بني إسرائيل آتهموه بالزنى فبرأه الله بكلام ابن الزنى أنه ابن الراعي الذي زنى بأمه . راجع ج ٢ من تاريخ ابن كثير ص ١٣٤ فابعد . (٢) راجع ج ١٣ ص ٥٩

فالجواب - إن ذلك موجب ما ذكرناه . وما أنقذ عليه الإجماع من الأحكام استثنائه ، وبقى الباقي على أصل ذلك الدليل ، والله أعلم .

الخامسة عشرة - وأختلف العلماء أيضا من هذا الباب في مسألة اللواط ؛ فقال مالك والشافعي وأبو حنيفة وأصحابهم : لا يحرم النكاح باللواط . وقال الثوري : إذا لعب بالصبي حرمت عليه أمته ؛ وهو قول أحمد بن حنبل . قال : إذا تلوط بآبن أمراته أو أيها أو أخيها حرمت عليه أمراته . وقال الأوزاعي : إذا لاط بفلان وولده للفجور به بنت لم يجوز للفاجر أن يتزوجها ؛ لأنها بنت من قد دخل به . وهو قول أحمد بن حنبل .

السادسة عشرة - قوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ مِنْ أَصْلَابِكُمْ ﴾ تخصيص ليخرج عنه كل من كانت العرب تتبناه ممن ليس للصلب . ولما تزوج النبي صلى الله عليه وسلم امرأة زيد ابن حارثة قال المشركون : تزوج امرأة أبنه ! وكان عليه السلام تبناه ؛ على ما يأتي بيانه في « الأحزاب »^(٢) . وحرمت حليلة الأب من الرضاع - وإن لم يكن للصلب - بالإجماع المستند إلى قوله عليه السلام : " يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب " .

السابعة عشرة - قوله تعالى : ﴿ وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ ﴾ موضع « أن » رفع على العطف على « حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ » . والأختان لفظ يعم الجميع بنكاح وبملك يمين . وأجمعت الأمة على منع جمعهما في عقد واحد من النكاح لهذه الآية ، وقوله عليه السلام : " لَا تَعْرِضْنَ عَلَى بَنَاتِكُنَّ وَلَا أَخَوَاتِكُنَّ " . وأختلفوا في الأختين يملك اليمين ؛ فذهب كافة العلماء إلى أنه لا يجوز الجمع بينهما بالملك في الوطء ، وإن كان يجوز الجمع بينهما في الملك بإجماع ؛ وكذلك المرأة وأبنتها صفقة واحدة . وأختلفوا في عقد النكاح على أخت الجارية التي وطيها ؛ فقال الأوزاعي : إذا وطي جارية له يملك اليمين لم يجوز له أن يتزوج أختها . وقال الشافعي : يملك اليمين لا يمنع نكاح الأخت . قال أبو عمر : من جعل عقد النكاح كالشراء أجازاه ، ومن جعله كالوطء لم يجزه . وقد أجمعوا على أنه لا يجوز العقد على أخت

(١) في ب : بآبن امرأة . (٢) راجع ج ١٤ ص ١٨٨ (٣) في ب : يلزوما .

الزوجة؛ لقول الله تعالى : « وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ » . يعنى الزوجتين بعقد النكاح . ففهم على ما أجمعوا عليه وما اختلفوا فيه يتبين لك الصواب [إن شاء الله] . والله أعلم .

الثامنة عشرة - شدّ أهل الظاهر فقالوا : يجوز الجمع بين الأختين بملك اليمين في الوطء؛ كما يجوز الجمع بينهما في الملك . واحتجوا بما روى عن عثمان في الأختين من ملك اليمين : « حرمتها آية وأحلّتها آية » . ذكره عبد الرزاق حدّثنا معمر عن الزهري عن قيسبة ابن ذؤيب أن عثمان بن عفان سئل عن الأختين مما ملكت اليمين فقال : لا أمرك ولا أنهاك أحلتها آية وحرمتها آية . فخرج السائل فلقى رجلا من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم - قال معمر : أحسبه قال عليّ - قال : وما سألت عنه عثمان ؟ فأخبره بما سأله وبما أتاه ؛ فقال له : لكنّي أنهاك ، ولو كان لي عليك سبيل ثم فعلت لجلعتك نكالا . وذكر الطحاوي والذارقطني عن عليّ وأبن عباس مثل قول عثمان . والآية التي أحلتها قوله تعالى : « وَأَحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ » . ولم يلتفت أحد من أئمة ألفتوى إلى هذا القول ؛ لأنهم فهموا من تأويل كتاب الله خلافه ، ولا يجوز عليهم تحريف التأويل . ومن قال ذلك من الصحابة : عمرو وعليّ وأبن مسعود [وعثمان^(٢)] وأبن عباس وعمار وأبن عمر وعائشة وأبن الزبير؛ وهؤلاء أهل العلم بكتاب الله ، فمن خالفهم فهو متعسف في التأويل . وذكر ابن المنذر أن إسحاق بن راهويه حرّم الجمع بينهما بالوطء ، وأن جمهور أهل العلم كرهوا ذلك ، وجعل مالك فيمن كرهه . ولا خلاف في جواز جمعهما في الملك ، وكذلك الأم وأبنتها . قال ابن عطية : ويحى من قول إسحاق أن يرحم الجامع بينهما بالوطء ، وتستقر الكراهية من قول مالك : إنه إذا وطئ واحدة ثم وطئ الأخرى وقف عنهما حتى يحرم إحداهما ؛ فلم يلزمه حدّا . قال أبو عمر : « أما قول عليّ بجلعته نكالا » ولم يقل لحدّته حد الزاني ؛ فلائن من تأول آية أو سنة ولم يطأ عند نفسه حراما فليس [بزّان^(٣)] بإجماع وإن كان مخطئا ، إلا أن يدعى من ذلك مالا يعتذر بجهله . وقول بعض السلف في الجمع بين الأختين بملك اليمين : « أحلتها آية وحرمتها آية »

(١) من بوجوه ووطء . (٢) من ط . (٣) عن كتاب الاستذكار لأبي عمر .

آية « معلوم محفوظ به فكيف يُحدّد الزاني من فعل ما فيه مثل هذا من الشبهة القوية ؟
وبالله التوفيق .

التاسعة عشرة — وأختلف العلماء إذا كان يَطا واحدة ثم أراد أن يَطا الأخرى ؛ فقال
على وابن عمر والحسن البصري والأوزاعي والشافعي وأحمد وإسحاق ؛ لا يجوز له وطء
الثانية حتى يُحترَم فرج الأخرى بإخراجها من ملكه ببيع أو عتق ، أو بأن يزوجه . قال
أبن المنير : وفيه قول ثان لقنادة ، وهو أنه إذا كان يَطا واحدة وأراد وطء الأخرى
فإنه ينوي تحريم الأولى على نفسه وألا يَقربها ، ثم يُمسك عنهما حتى يستبرئ الأولى المحترمة ،
ثم يَفشئ الثانية . وفيه قول ثالث — وهو إذا كان عنده أختان فلا يَقرب واحدة منهما .
هكذا قال الحكم وحماد ؛ وروى معنى ذلك عن النخعي . ومذهب مالك : إذا كان أختان
عند رجل يملك فله أن يَطا أيتهما شاء ، والكف عن الأخرى موكول إلى أمانته . فإن أراد
وطء الأخرى فيلزمه أن يحترَم على نفسه فرج الأولى بفعل يفعله من إخراج عن الملك ؛
إما بترويح أو بيع أو عتق إلى أجل أو كتابة أو إخدام طويل . فإن كان يَطا إحداها ثم وثب
على الأخرى دون أن يحرم الأولى وقف عنهما ، ولم يَحْزله قُرب إحداها حتى يحرم الأخرى ؛
ولم يُوكل ذلك إلى أمانته ؛ لأنه مُتَّهم فيمن قد وطئ ؛ ولم يكن قبلُ متَّهما إذ كان لم يَطا
إلا الواحدة . ومذهب الكوفيين في هذا الباب : التَّوري — وأبى حنيفة وأصحابه أنه إن وطئ
إحدى أمتيه لم يَطا الأخرى ؛ فإن باع الأولى أو تزوجها ثم رجعت إليه أمسك عن الأخرى ؛
وله أن يَطاها ما دامت أختها في العدة من طلاق أو وفاة . فأما بعد انقضاء العدة فلا ، حتى
يُملك فرج التي يَطا غيره ؛ وروى معنى ذلك عن علي رضي الله عنه . قالوا : لأن الملك الذي
منع وطء الجارية في آلبتداء موجود ، فلا فرق بين عودتها إليه وبين بقائها في ملكه . وقول
مالك حسن ؛ لأنه تحريم صحيح في الحال ولا يلزم مراعاة المآل ؛ وحسبه إذا حرم فرجها عليه
بيع أو بترويح أنها حرمت عليه في الحال . ولم يختلفوا في العتق ؛ لأنه لا يتصرف فيه بحال ؛
وأما المكتبة فقد تَعَيَّز قترجع إلى ملكه . فإن كان عند رجل أمة يطؤها ثم تزوج أختها
ففيها في المذهب ثلاثة أقوال في النكاح . الثالث — في المدونة أنه يوقف عنهما إذا وقع
(١) في بوجوه وطوز : الزبية .

عقد النكاح حتى يحرم إحداهما مع كراهية لهذا النكاح ؛ إذ هو عقد في موضع لا يجوز فيه الوطء . وفي هذا ما يدل على أن ملك اليمين لا يمنع النكاح ؛ كما تقدم عن الشافعي . وفي الباب بعينه قول آخر : أن النكاح لا ينعقد ؛ وهو معنى قول الأوزاعي . وقال أشهب في كتاب الاستبراء : عقد النكاح في الواحدة تحريم لفرج المملوكة .

المؤيفة عشرين — وأجمع العلماء على أن الرجل إذا طلق زوجته طلاقاً يملك رجعتها أنه ليس له أن ينكح أختها أو أربعا سواها حتى تنقضي عدة المطلقة . وأخلفوا إذا طلقها طلاقاً لا يملك رجعتها ؛ فقالت طائفة : ليس له أن ينكح أختها ولا رابعة حتى تنقضي عدة التي طلق ؛ وروى عن عليّ وزيد بن ثابت ، وهو مذهب مجاهد وعطاء بن أبي رباح والنخعي ، وسفيان الثوري وأحمد بن حنبل وأصحاب الرأي . وقالت طائفة : له أن ينكح أختها وأربعا سواها ؛ وروى عن عطاء ، وهي أثبت الروايتين عنه ، وروى عن زيد بن ثابت أيضاً ؛ وبه قال سعيد بن المسيّب والحسن والقاسم وعروة بن الزبير وآبن أبي ليلى والشافعي وأبو ثور وأبو عبيد . قال ابن المنذر : ولا أحسبه إلا قول مالك وبه يقول .

الحادية والعشرون — قوله تعالى : ﴿ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ ﴾) يحتمل أن يكون معناه معنى قوله : « إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ » في قوله : « وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ » . ويحتمل معنى زائداً وهو جواز ما سلف ، وأنه إذا جرى الجمع في الجاهلية كان النكاح صحيحاً ، وإذا جرى في الإسلام خير بين الأختين ؛ على ما قاله مالك والشافعي ، من غير إجراء عقود الكفار على موجب الإسلام ومقتضى الشرع ؛ وسواء عقد عليهما عقداً واحداً جمع به بينهما أو جمع بينهما في عقدين . وأبو حنيفة يبطل نكاحهما إن جُمع في عقد واحد . وروى هشام بن عبد الله عن محمد بن الحسن أنه قال : كان أهل الجاهلية يعرفون هذه المحرمات كلها التي ذكرت في هذه الآية إلا اثنتين ؛ إحداهما نكاح امرأة الأب ، والثانية الجمع بين الأختين ؛ ألا ترى أنه قال : « وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ » . « وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ » ولم يذكر في سائر المحرمات « إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ » . والله أعلم .

قوله تعالى : وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ
 كَتَبَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ وَإِحْلَ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ
 مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسْفِهِينَ فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ
 فَرِيضَةً وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيهَا تَرْضَيْتُمْ بِهِ مِنْ بَعْدِ الْفَرِيضَةِ إِنَّ اللَّهَ
 كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴿٢٤﴾
 فيه أربع عشرة مسألة :

الأولى - قوله تعالى : (وَالْمُحْصَنَاتُ) عطف على المحرمات والمذكورات قبل .
 والتحصن : التمتع ؛ ومنه الحصن لأنه يتمتع فيه ؛ ومنه قوله تعالى : « وَعَلَمَنَاهُ صِنْعَةَ لَبُوسٍ
 لَكُمْ لِيَحْصِنَكُمْ مِنْ بَأْسِكُمْ » (١) أى لتمتعكم ؛ ومنه الحصان للفرس (بكسر الحاء) لأنه يمنع صاحبه
 من الهلاك . والحصان (بفتح الحاء) : المرأة العفيفة لمنعها نفسها من الهلاك . وحصنت
 المرأة تحصن فهي حصان ؛ مثل جبت فهي جبان . وقال حسّان في عائشة رضي الله عنها :
 حَصَانٌ رَزَانٌ مَا تَزَنُ بِرَبِيبَةٍ * وَتُصْبِحُ غُرَّتِي مِنَ الْحُومِ الْفَوَاقِلِ (٢)

والمصدر الحصانة (بفتح الحاء) والحصن كالعلم . فالمراد بالمحصنات هاهنا ذوات الأزواج ؛
 يقال : امرأة مُحْصَنَة أى متروجة ، ومحْصِنَة أى حُرّة ؛ ومنه « وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ
 وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ » . ومحْصِنَة أى عفيفة ؛ قال الله تعالى : « مُحْصَنَاتٍ
 غَيْرُ مُسَافِحَاتٍ » وقال : « مُحْصِنِينَ غَيْرُ مُسَافِحِينَ » . ومحْصِنَة ومحْصِنَة وحصان أى عفيفة ،
 أى ممتنعة من الفسق ؛ والحزنية تمنع الحُرّة مما يتعاطاه العبيد . قال الله تعالى : « وَالَّذِينَ
 يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ » (٣) أى الحرّات ، وكان عُرف الإماء في الجاهلية الزنى ؛ ألا ترى إلى قول
 هند بنت عتبة للنبي صلى الله عليه وسلم حين بايعته : « وَهَلْ تَزْنِي الْحُرّة ؟ » والزواج أيضا يمنع
 زوجه من أن تزوج غيره ؛ فيناه (ح ص ن) معناه المنع كما يتنا . ويستعمل الإحصان في الإسلام ؛

(١) راجع ج ١١ ص ٢٢٠ (٢) زن : تهم . وغرّتي : جافة . والمراد أنها لا تقاب غيرها .

(٣) في كتب اللغة أنه مثلت الحاء . (٤) راجع ج ٦ ص ٧٥ (٥) راجع ج ١٢ ص ٢٠٩

لأنه حافظ وما نفع ، ولم يرد في الكتاب وورد في السنة ؛ ومنه قول النبي صلى الله عليه وسلم :
 «الإيمان قيد الفتك^(١)» . ومنه قول الهذلي :

فليس كمهيد الذار يا أم مالك • ولكن أحاطت بالزقاب السلاسلُ

وقال الشاعر :

قالت هلم إلى الحديث فقلت لا • يا بني عليك الله والإسلام

ومنه قول سقيم :

• كفى الشيب والإسلام للره ناهيا^(٢) •

الثانية — إذا ثبت هذا فقد اختلف العلماء في تأويل هذه الآية ؛ فقال ابن عباس وأبو قلابة وابن زيد ومكحول والزهرى وأبو سعيد الخدري : المراد بالمحصنات هنا المسييات ذوات الأزواج خاصة ، أى هن محرمات إلا ما ملكت اليمين بالسبي من أرض الحرب ، فإن تلك حلال للذى تقع في سهمه وإن كان لها زوج . وهو قول الشافعى في أن السباء يقطع العيصه ؛ وقاله ابن وهب وابن عبد الحكم وروياه عن مالك ، وقال به أنسب . يدل عليه ما رواه مسلم في صحيحه عن أبى سعيد الخدري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم حنين بعث جيشا إلى أوطاس^(٣) فلقوا العدو فقاتلوهم وظهروا عليهم وأصابوا لهم سبائا ؛ فكان ناس من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم يخرجون من غشيانهم من أجل أزواجهن من المشركين ، فأنزل الله عز وجل [في ذلك] «والمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ» . أى فهن لكم حلال إذا انقضت عدتهن . وهذا نص [صحيح] صريح في أن الآية نزلت بسبب خروج أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم عن وطء المسييات ذوات الأزواج ؛ فأنزل الله تعالى في جوابهم «إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ» . وبه قال مالك وأبو حنيفة وأصحابه والشافعى وأحمد وإسحاق وأبو ثور ، وهو الصحيح إن شاء الله تعالى . واختلفوا في استبرائها بماذا يكون ؛ فقال

(١) الفتك : أن يأتى الرجل صاحبه وهو غافل فيشد عليه فيقتله . النهاية .

(٢) صدره في الديوان : • عميرة ودع إن تجهزت غاديا •

وسيقا في ج ١٥ ص ٥٢ : عن أبى بكر : هريرة ودع .

(٣) أوطاس : واد بهار هوازن . (٤) من ب ود و ط وز . (٥) من ب وى .

الحسن : كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يستبرئون المسبية بحبضة ؛ وقد روى ذلك من حديث أبي سعيد الخدري في سبأيا أوطاس " لا توطأ حامل حتى تضع ولا حائل حتى تحيض " . ولم يجعل لفراش الزوج السابق أثرا حتى يقال إن المسبية مملوكة ولكنها كانت زوجة زال نكاحها فتعد عدة الإماء ، على ما نقل عن الحسن بن صالح قال : عليها العدة حيضتان إذا كان لها زوج في دار الحرب . وكافة العلماء رأوا استبراءها واستبراء التي لا زوج لها واحدا في أن الجميع بحبضة واحدة . والمشهور من مذهب مالك أنه لا فرق بين أن يُسبى الزوجان مجتمعين أو متفرقين . وروى عنه ابن بكير أنهما إن سبيا جميعا وأسبقي الرجل أقرأ على نكاحهما ؛ فرأى في هذه الرواية أن استبقاءه إبقاء لما يملكه ؛ لأنه قد صار له عهد وزوجه من جملة ما يملكه ، فلا يحال بينه وبينها ؛ وهو قول أبي حنيفة والثوري ، وبه قال ابن القاسم ورواه عن مالك . والصحيح الأول ؛ لما ذكرناه ؛ ولأن الله تعالى قال : « إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ » فأحال على ملك اليمين وجعله هو المؤثر فيتعلق الحكم به من حيث العموم والتعليل جميعا ، إلا ما خصه الدليل . وفي الآية قول ثان قاله عبد الله بن مسعود وسعيد بن المسيب والحسن بن أبي الحسن وأبي بن كعب وجابر بن عبد الله وابن عباس في رواية عكرمة : أن المراد بالآية ذوات الأزواج ، أى فهن حرام إلا أن يشتري الرجل الأمة ذات الزوج فإن بيعها طلاقها والصدقة بها طلاقها وأن تورث طلاقها وتطليق الزوج طلاقها . قال ابن مسعود : فإذا بيعت الأمة ولها زوج فالمشتري أحق بوضعها وكذلك المسبية ؛ كل ذلك موجب للفرقة بينها وبين زوجها . قالوا : وإذا كان كذلك فلا بد أن يكون بيع الأمة طلاقا لها ؛ لأن الفرج محرم على اثنين في حال واحدة بإجماع من المسلمين . قلت : وهذا يردّه حديث بريّة ؛ لأن عائشة رضى الله عنها اشترت بريّة واعتقتها ثم خبرها النبي صلى الله عليه وسلم وكانت ذات زوج ؛ وفي إجماعهم على أن بريّة قد خبرت تحت زوجها مُغيث بعد أن اشترتها عائشة فاعتقتها لدليل^(١) على أن بيع الأمة ليس طلاقها ؛ وعلى ذلك جماعة فقهاء الأمصار من أهل الرأي والحديث ، وآلا طلاق لها إلا الطلاق . وقد

أحتج بعضهم بعموم قوله : « إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ » وقياسا على المسببات . وما ذكرناه من حديث بريرة يخصصه ويرده ، وأن ذلك إنما هو خاص بالمسببات على حديث أبي سعيد ، وهو الصواب والحق إن شاء الله تعالى . وفي الآية قول ثالث — روى الثوري^(١) عن مجاهد عن إبراهيم قال ابن مسعود في قوله تعالى : « وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ » قال : ذوات الأزواج من المسلمين والمشركون . وقال علي بن أبي طالب : ذوات الأزواج من المشركون . وفي الموطأ عن سعيد بن المسيب « والمحصنات من النساء » هن ذوات الأزواج ، ويرجع ذلك إلى أن الله حرم الزنى . وقالت طائفة : المحصنات في هذه الآية يراد به العفاف ، أى كل النساء حرام . والبسهن أسم الإحصان من كان منهن ذات زوج أو غير ذات زوج ؛ إذ الشرائع في أنفسها تقتضى ذلك .

﴿ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ﴾ قالوا : معناه بنكاح أو شراء . هذا قول أبي العالية وعبيدة السلماني وطاوس وسعيد بن جبير وعطاء ، ورواه عبيدة عن عمر ، فأدخلوا النكاح تحت ملك اليمين ، ويكون معنى الآية عندهم في قوله تعالى : « إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ » يعنى تملكون عصمتن بالنكاح وتملكون الرقبة بالشراء ، فكانن كلهن ملك يمين وما عدا ذلك فزنى ، وهذا قول حسن . وقد قال ابن عباس : « المحصنات » العفاف من المسلمين ومن أهل الكتاب . قال ابن عطية : وبهذا التاويل يرجع معنى الآية إلى تحريم الزنى ، وأسند الطبري أن رجلا قال لسعيد بن جبير : أما رأيت ابن عباس حين سئل عن هذه الآية فلم يقل فيها شيئا ؟ فقال سعيد : كان ابن عباس لا يعلمها . وأسند أيضا عن مجاهد أنه قال : لو أعلم من يفسرلى هذه الآية لضربت إليه أبكاد الإبل : قوله « وَالْمُحْصَنَاتُ » إلى قوله « حَكِيمًا » . قال ابن عطية : ولا أدري كيف نسب هذا القول إلى ابن عباس ولا كيف انتهى مجاهد إلى هذا القول ؟

الثالثة — قوله تعالى : ﴿ كَتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ ﴾ نصب على المصدر المؤكد ، أى حُرِّمَتْ هذه النساء كتابا من الله عليكم . ومعنى « حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ » كتب الله عليكم . وقال الزجاج

(١) كذا في أرى وحرز . وفي ب وج و د و ط : الترمذى عن مجاهد الخ وكلاهما يجاب الصواب إذ مجاهد يروى عن عبد الله لا عن إبراهيم وليس في الترمذى في الآية رواية مجاهد . في الطبري وابن كثير : الأعمش عن إبراهيم عن عبد الله . وفي الطبري أيضا : حماد عن إبراهيم عن عبد الله .

والكوفيون : هو نصب على الإغراء ، أى الزموا كتاب الله ، أو عليكم كتاب الله . وفيه نظر على ما ذكره أبو علي ؛ فإن الإغراء لا يجوز فيه تقديم المنصوب على حرف الإغراء ، فلا يقال : زيدا عليك ، أو زيدا دونك ؛ بل يقال : عليك زيدا ودونك عمرا ، وهذا الذى قاله صحيح على أن يكون منصوبا بـ «عليكم» ، وأما على تقدير حذف الفعل فيجوز . ويجوز الرفع على معنى هذا كتاب الله وفرضه . وقرأ أبو حيوة ومحمد بن السميع « كَتَبَ الله عليكم » على الفعل الماضى المسند إلى اسم الله تعالى ، والمعنى كتب الله عليكم ما قصه من التحريم . وقال عبيدة السلماني وغيره : قوله « كَتَبَ الله عليكم » إشارة إلى ما ثبت فى القرآن من قوله تعالى : « مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ » وفى هذا بُعدٌ والأظهر أن قوله : « كَتَبَ الله عَلَيْكُمْ » إنما هو إشارة إلى التحريم الحائز بين الناس وبين ما كانت العرب تفعله .

الرابعة - قوله تعالى : (وَأَحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ) قرأ حمزة والكسائي وعاصم فى رواية حفص « وَأَحِلَّ لَكُمْ » رداً على « حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ » . الباقر بالفتح رداً على قوله تعالى : « كَتَبَ الله عَلَيْكُمْ » . وهذا يقتضى ألا يحرم من النساء إلا من ذكر ، وليس كذلك ؛ فإن الله تعالى قد حرم على لسان نبيه من لم يذكر فى الآية فيضم إليها ؛ قال الله تعالى : « وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا » . روى مسلم وغيره عن أبي هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « لا يجمع بين المرأة وعمتها ولا بين المرأة وخالتها » . وقال ابن شهاب : فرى خالة أيتها وعمّة أيتها بتلك المنزلة ، وقد قيل : إن تحريم الجمع بين المرأة وعمتها وخالتها متلق من الآية نفسها ؛ لأن الله تعالى حرم الجمع بين الأختين ، والجمع بين المرأة وعمتها فى معنى الجمع بين الأختين ؛ أولأن الخالة فى معنى الوالدة والعمّة فى معنى الوالد . والصحيح الأول ؛ لأن الكتاب والسنة كالشئ الواحد ؛ فكأنه قال : أحلت لكم ما وراء ما ذكرنا فى الكتاب ، وما وراء ما أكلت به البيان على لسان محمد عليه السلام . وقول ابن شهاب : « فرى خالة أيتها وعمّة أيتها بتلك المنزلة » إنما صار إلى ذلك لأنه حمل الخالة والعمّة على العموم وتم له ذلك ؛ لأن العمّة اسم لكل أنثى شاركت أباك فى أصله أو فى أحدهما والخالة كذلك كما يتناه .

وفي مصنف أبي داود وزيه عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " لا تنكح المرأة على عمتها ولا العممة على بنت أخيها ولا المرأة على خالتها ولا الخالة على بنت أخيها ولا تنكح الكبرى على الصغرى ولا الصغرى على الكبرى " . وروى أبو داود أيضا عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كره أن يجمع بين العمّة والخالة وبين العمتين والخالتين . الرواية « لا يجمع » برفع الغين على الخبر على المشروعية فيتضمن النهي عن ذلك ، وهذا الحديث مجمع على العمل به في تحريم الجمع بين من ذكر فيه بالنكاح . وأجاز الخوارج الجمع بين الأختين وبين المرأة وعمتها وخالتها ، ولا يعتد بخلافهم لأنهم مرقوا من الدين وخرجوا منه ، ولأنهم مخالفون للسنة الثابتة . وقوله : " لا يجمع بين العمتين والخالتين " فقد أشكل على بعض أهل العلم وتحير في معناه حتى حمله على ما يبعد أو لا يجوز ؛ فقال : معنى بين العمتين على المجاز ، أى بين العمّة وبنت أخيها ؛ ف قيل لها : عمتان ، كما قيل : سنة الممرين أبي بكر وعمر ؛ قال : وبين الخالتين مثله . قال النحاس : وهذا من التسف الذي لا يكاد يُسمع بمثله ، وفيه أيضا مع التسف أنه يكون كلاما مكررا لغير فائدة ؛ لأنه إذا كان المعنى نهى أن يجمع بين العمّة وبنت أخيها وبين العمتين يعنى به العمّة وبنت أخيها صار الكلام مكررا لغير فائدة ؛ وأيضا فلو كان كما قال لوجب أن يكون وبين الخالة ، وليس كذلك الحديث ؛ لأن الحديث " نهى أن يجمع بين العمّة والخالة " . فالواجب على لفظ الحديث ألا يجمع بين امرأتين إحداها عمّة الأخرى والأخرى خالة الأخرى . قال النحاس : وهذا يخرج على معنى صحيح ، يكون رجل وأبنة تزوجا امرأة وابتها ؛ تزوج الرجل البنت وتزوج الأب الأم فولد لكل واحد منهما ابنة من هاتين الزوجتين ؛ فأبنة الأب عمّة أبنة آل أبي ، وأبنة الابن خالة أبنة الأب . وأما الجمع بين الخالتين فهذا يوجب أن يكونا امرأتين كل واحدة منهما خالة الأخرى ؛ وذلك أن يكون رجل تزوج أبنة رجل وتزوج الآخر أبنته ، فولد لكل واحد منهما أبنة ، فأبنة كل واحد منهما خالة الأخرى . وأما الجمع بين العمتين فيوجب ألا يجمع بين امرأتين كل واحدة منهما عمّة الأخرى ؛ وذلك أن

(١) لا يصح هذا عنهم لأنه رد للنصوص وهو كفر ، إن عني الإباضية على عادته في إدماجهم في الخوارج وهم يراءون . فالقاعدة عندهم سلفا وخلفا : كل امرأتين لو كانت إحداها ذكرا لا تحل له الأخرى يحرم الجمع بينهما في العصة . كما في « تنكاب النيل وشره » ، والحديث الأصل في هذا صحيح وأمل عندهم والله يقول : « فتيئنا » . راجع الجصاص ج ٢ ص ١٣٤ ففيه خلاف هذا .

يَتَرَوُجَ رَجُلٌ أُمَّ رَجُلٍ وَيَتَرَوُجَ الْآخَرَاتُ الْآخَرُ، فيولد لكل واحد منهما ابنة فأبنة كل واحد منهما عمة الأخرى ؛ فهذا ما حرم الله على لسان رسوله محمد صلى الله عليه وسلم مما ليس في القرآن .

الخامسة - وإذا تقرّر هذا فقد عقد العلماء فيمن يحرم الجمع بينهما عقدا حسنا؛ فروى مُعْتَمِر بن سليمان عن فضيل بن ميسرة عن أبي جرير عن الشعبي قال : كل أمرأتين إذا جعلت موضع إحداهما ذكرا لم يحزله أن يتزوج الأخرى فالجمع بينهما باطل . فقلت له : عمن هذا ؟ قال : عن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم . قال سفيان الثوري : تفسيره عندنا أن يكون من النسب ، ولا يكون بمنزلة امرأة وابنة زوجها يجمع بينهما إن شاء . قال أبو عمر : وهذا على مذهب مالك والشافعي وأبي حنيفة والأوزاعي وسائر فقهاء الأمصار من أهل الحديث وغيرهم فيما علمت لا يختلفون في هذا الأصل . وقد كره قوم من السلف أن يجمع الرجل بين ابنة رجل وأمراؤه من أجل أن أحدهما لو كان ذكرا لم يحل له نكاح الأخرى . والذي عليه العلماء أنه لا بأس بذلك ، وأن المراعى النسب دون غيره من المصاهرة ؛ ثم ورد في بعض الأخبار التنبيه على العلة في منع الجمع بين من ذكر ، وذلك ما يُفَضِّى إليه الجمع من قطع الأرحام القريبة مما يقع بين الضرائر من الشَّتَانِ والشرور بسبب الغيرة ؛ فروى ابن عباس قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يتزوج الرجل المرأة على العمة أو على الخالة ، وقال : " إنكم إذا فعلتم ذلك قطعتم أرحامكم " ذكره أبو محمد الأصبلي في فوائده وأبن عبد البر وغيرهما . ومن مراسيل أبي داود عن حسين بن طلحة قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تنكح المرأة على أخواتها مخافة القطيعة ؛ وقد طردّ بعض السلف هذه العلة فنعى الجمع بين المرأة وقرينتها ، وسواء كانت بنت عم أو بنت عمة أو بنت خال أو بنت خالة ؛ روى ذلك عن إسحاق بن طلحة وعكرمة وقتادة وعطاء في رواية ابن أبي نجيح ، وروى عنه ابن جريج أنه لا بأس بذلك وهو الصحيح . وقد نكح حسن بن حسين بن علي في ليلة واحدة ابنة محمد بن علي وابنة عمر بن علي فجمع بين أبتى عم ؛ ذكره عبد الرزاق . زاد ابن عينة :^(١) فأصبح نسأوهم لا يدرين إلى أيتهما يذهبن ؛ وقد كره مالك هذا ، وليس بحرام عنده .

وفي سماع ابن القاسم : سئل مالك عن أبتى العم أجمع بينهما ؟ فقال : ما أعلمه حراما . قيل له : أفتكرهه ؟ قال : إن ناسا ليتقونه ؛ قال ابن القاسم : وهو حلال لا بأس به . قال ابن المنذر : لا أعلم أحدا أبطل هذا النكاح . وهما داخلتان في جملة ما أبيع بالنكاح غير خارجتين منه بكتاب ولا سنة ولا إجماع ، وكذلك الجمع بين أبتى عمه وأبتى خاله . وقال السدي في قوله تعالى : « وَأَحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ » : يعني النكاح فيما دون الفرج . وقيل : المعنى وأحل لكم ما وراء ذوات المحارم من أقرباكم . قتادة : يعني بذلك ملك اليمين خاصة .

السادسة - قوله تعالى : (أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ) لفظ يجمع التزوج والشراء . و « أن »

في موضع نصب بدل من « ما » ، وعلى قراءة حمزة في موضع رفع ، ويحتمل أن يكون المعنى لأن ، أو بأن ؛ فتحذف اللام أو الباء فيكون في موضع نصب . و (مُحْصِينَ) نصب على الحال ، ومعناه متعففين عن الزنى . (غَيْرِ مُسَاهِلِينَ) أى غير زانين . والسفاح الزنى ، وهو مأخوذ من سفح الماء ، أى صبه وسيلانه ؛ ومنه قول النبي صلى الله عليه وسلم حين سمع الدقاق في عرس : « هذا النكاح لا السفاح ولا نكاح السر » . وقد قيل : إن قوله « مُحْصِينَ غَيْرِ مُسَاهِلِينَ » يحتمل وجهين : أحدهما - ما ذكرناه وهو الإحصان بعقد النكاح ، تقديره اطلبوا منافع البضع بأموالكم على وجه النكاح لا على وجه السفاح ؛ فيكون للآية على هذا الوجه عموم . ويحتمل أن يقال : « مُحْصِينَ » أى الإحصان صفة لمن ، ومعناه تترقوا جوهن على شرط الإحصان فيهن ؛ والوجه الأول أولى ؛ لأنه متى أمكن جرى الآية على عمومها والتعلق بمقتضاها فهو أولى ؛ ولأن مقتضى الوجه الثاني أن المساحات لا يحل التزوج بهن ، وذلك خلاف الإجماع .

السابعة - قوله تعالى : « بِأَمْوَالِكُمْ » أباح الله تعالى الفروج بالأموال ولم يفصل ،

فوجب إذا حصل بغير المال ألا تقع الإباحة به ؛ لأنها على غير الشرط المأذون فيه ، كما لو عقد على نمر أو خنزير أو ما لا يصح تملكه . ويرد على أحمد قوله في أن العتق يكون صداقا ؛ لأنه

(١) فب : يم . (٢) كذا في الأصول إلا ط : الزفاف . والدقاق صاحب الدف وجمع الدف

الدقوف . في الحديث "فصل ما بين الحلال والحرام الصوت والدف" .

(٣) في ج : للآية . وفي الأصول الأثرى : فتكون الآية على هذا الوجه عموم !

ليس فيه تسليم مال وإنما فيه إسقاط الملك من غير أن استحققت به تسليم مال إليها؛ فإن الذي كان يملكه المولى من عنده لم ينتقل إليها وإنما سقط . فإذا لم يُسلم الزوج إليها شيئاً ولم تستحق عليه شيئاً ، وإنما أئلف به ملكه ، لم يكن مهرًا . وهذا بين مع قوله تعالى : « وَأَتُوا النِّسَاءَ » وذلك أمر يقتضى الإيجاب ، وإعطاء العتق لا يصح . وقوله تعالى : « فَإِنْ طِبَّنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ » وذلك محال في العتق ، فلم يبق أن يكون الصداق إلا مالا ؛ لقوله تعالى : « بِأَمْوَالِكُمْ » وأختلف من قال بذلك في قدر ذلك ؛ فتملئ الشافعي بعموم قوله تعالى : « بِأَمْوَالِكُمْ » في جواز الصداق بقليل وكثير ، وهو الصحيح ؛ وبعضه قوله عليه السلام في حديث الموهوبة "ولو خاتمًا من حديد" . وقوله عليه السلام : "إنكحوا الأياعي" ؛ ثلاثا . قيل : ما الملائق بينهم يا رسول الله؟ قال : "ما تراضى عليه الأهلون ولو قضيا من أراك" . وقال : أبو سعيد الخدرى : سألنا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صداق النساء فقال : "هو ما أصطلح عليه أهلهم" . وروى جابر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : "لو أن رجلا أعطى امرأة ملاء يديه طعاما كانت به حلالا" . أخرجهما الدارقطني في سننه . قال الشافعي : كل ما جاز أن يكون ثمنًا لشيء ، أو جاز أن يكون أجرةً جاز أن يكون صداقا ، وهذا قول جمهور أهل العلم . وجماعة أهل الحديث من أهل المدينة وغيرها ، كلهم أجازوا الصداق بقليل المال وكثيره ، وهو قول عبد الله بن وهب صاحب مالك ، واختاره ابن المنذر وغيره . قال سعيد بن المسيب : لو أصدقها سوطا حلت به ، وأنكح أخته من عبد الله بن وداعة بدرهمين . وقال ربيعة : يجوز النكاح بدرهم . وقال أبو الزناد : ما تراضى به الأهلون . وقال مالك : لا يكون الصداق أقل من ربع دينار أو ثلاثة دراهم كيلا . قال بعض أصحابنا في تعليل له : وكان أشبه الأشياء بذلك قطع اليد ، لأن البضع عضو واليد عضو يستباح بمقدّر من المال ، وذلك ربع دينار أو ثلاثة دراهم كيلا ؛ فردّ مالك البضع إليه قياسا على اليد . قال أبو عمر : قد تقدّمه إلى هذا أبو حنيفة ، فمقاس الصداق على قطع اليد ، واليد عنده لا تقطع إلا في دينار ذهبا أو عشرة دراهم كيلا ، ولا صداق عنده أقل من ذلك ، وعلى ذلك جماعة أصحابه وأهل مذهبه ، وهو قول أكثر أهل بلده في قطع اليد لا في أقل الصداق . وقد قال الدرّاورديّ : لمالك إذ قال لا صداق

أقل من ربع دينار : تمرّت فيها يا أبا عبد الله . أى سلكت فيها سبيل أهل العراق . وقد احتج أبو حنيفة بما رواه جابر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " لا صداق دون عشرة دراهم " أخرجه الدارقطني . وفي سننه مبشّر بن عبيد مترك . وروى عن داود الأودي عن الشعبي عن عليّ عليه السلام : لا يكون المهر أقل من عشرة دراهم . قال أحمد بن حنبل : لقن غياث بن إبراهيم داود الأودي عن الشعبي عن عليّ : لا مهر أقل من عشرة دراهم . فصار حديثا . وقال النخعي : أقله أربعون درهما . سعيد بن جبير : تحسون درهما . ابن شبرمة : خمسة دراهم . ورواه الدارقطني عن ابن عباس عن عليّ رضي الله عنه : لا مهر أقل من خمسة دراهم .
 الثامنة — قوله تعالى : ﴿ فَاسْتَمْتَعُوا بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً ﴾^(١) الاستمتاع التلذذ . والأجور المهور ، وسُمّي المهر أجرا لأنه أجرة الاستمتاع ، وهذا نص على أن المهر يسمى أجرا ، و[ذلك] دليل على أنه في مقابلة البضع ، لأن ما يقابل المنفعة يُسمى أجرا . وقد اختلف العلماء في المعقود عليه في النكاح ما هو : بدّن المرأة أو منفعة البضع أو الحل ؛^(٢) ثلاثة أقوال ، والظاهر المجموع ؛ فإن المقدر يقتضى كل ذلك . والله أعلم .

التاسعة — واختلف العلماء في معنى الآية ؛ فقال الحسن ومجاهد وغيرهما : المعنى فما انتفعتم وتلذذتم بالجماع من النساء بالنكاح الصحيح "فآتوهنّ أُجُورَهُنّ" أى مهورهن ، فإذا جامعها مرة واحدة فقد وجب المهر كاملا إن كان مُسمّى ، أو مهر مثلها إن لم يُسم . فإن كان النكاح فاسدا فقد اختلفت الرواية عن مالك في النكاح الفاسد ، هل تستحق به مهر المثل ، أو المُسمّى إذا كان مهرا صحيحا ؟ فقال مرة : المهر المُسمّى ، وهو ظاهر مذهبه ؛ وذلك أن ما تراضوا عليه يقين ، ومهر المثل اجتهاد ، فيجب أن يرجع إلى ما تيقناه ؛ لأن الأموال لا تستحق بالشك . ووجه قوله : « مهر المثل » أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " أيما امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل فإن دخل بها فلها مهر مثلها بما استحل من فرجها " .^(٣) قال ابن خزيمة منّاد : ولا يجوز أن تحمل الآية على جواز المنفعة ؛ لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم

(١) من ج . (٢) كذا في الأصول . وفي البحر . أو الكل . وهو الظاهر .

(٣) هكذا متن الحديث في كل الأصول . وهو عند أحمد وأبي داود وابن ماجه والترمذي وابن حبان والدارقطني والشافعي ، ونصه عند الترمذي " أيما امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل — ثلاثا — فإن دخل بها فلها المهر بما استحل من فرجها ... " الحديث . وراجع الدارقطني وتعليقه ط الحديث .

نهى عن نكاح المتعة وحرّمه؛ ولأن الله تعالى قال : « فَأَنْكِحُوهُمْ بِأَذْنِ أَهْلِيهِنَّ »
ومعلوم أن النكاح بإذن الأهلين هو النكاح الشرعى بوليّ وشاهدين ، ونكاح المتعة ليس
كذلك . وقال الجمهور : المراد نكاح المتعة الذى كان فى صدر الإسلام . وقرأ ابن عباس
وأبى وابن جبّير « فما استمتعتم به منهن إلى أجلٍ مُّسمى فآتوهنّ أجورهنّ » ثم نهى عنها
النبيّ صلى الله عليه وسلم . وقال سعيد بن المسيّب : نسخها آية الميراث ؛ إذ كانت المتعة
لا ميراث فيها . وقالت عائشة والقاسم بن محمد : تحريمها ونسخها فى القرآن ؛ وذلك فى قوله
تعالى : « وَالَّذِينَ هُمْ لِأُفْوَاجِهِمْ حَافِظُونَ إِلَّا عَلَى أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ
مُؤْمِنِينَ^(١) » . وليست المتعة نكاحا ولا ملك يمين . وروى الدارقطنيّ عن عليّ بن أبي طالب
قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المتعة ، قال : وإنما كانت لمن لم يحمد ، فلما نزل
النكاح والطلاق والعِدّة والميراث بين الزوج والمرأة نُسخت . وروى عن عليّ رضى الله عنه
أنه قال : نسخ صوم رمضان كلّ صوم ، ونسخت الزكاة كلّ صدقة ، ونسخ الطلاق والعِدّة
والميراث المتعة ، ونسخت الأُضحية كلّ ذَنب . وعن ابن مسعود قال : المتعة منسوخة نسخها
الطلاق والعِدّة والميراث . وروى عطاء عن ابن عباس قال : ما كانت المتعة إلا رحمة
من الله تعالى رحم بها عباده ، ولولا نهى عمر عنها ما زنى إلا شقّ .

العاشرة — واختلف العلماء كم مرّة أبيع وتُسخّط ؛ ففى صحيح مُسلم عن عبد الله
قال . كما نفّزوا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس لنا نساء ؛ فقلنا : ألا نستخصى ؟ فنهانا
عن ذلك ، ثم رخص لنا أن ننكح المرأة بالثوب إلى أجل . قال أبو حاتم البستيّ فى صحيحه :
قولهم للنبيّ صلى الله عليه وسلم « ألا نستخصى » دليل على أن المتعة كانت محظورة قبل أن أبيع
لهم الاستمتاع ، ولو لم تكن محظورة لم يكن لسؤالهم عن هذا معنى ، ثم رخص لهم فى الغزو
أن ينكحوا المرأة بالثوب إلى أجل ثم نهى عنها عامّ خير ، ثم أذن فيها عامّ الفتح ، ثم حرّمها
بعد ثلاث ، فهى محترمة إلى يوم القيامة . وقال ابن العربى : وأما متعة النساء فهى من
غرائب الشريعة ؛ لأنها أبيع فى صدر الإسلام ثم حرّمت يوم خير ، ثم أبيع فى غزوة

أوطاس ، ثم حُزمت بعد ذلك واستقرَّ الأمر على التحريم ، وليس لها أختٌ في الشريعة إلا مسألة القُبلة ، لأنَّ النسخ طرأ عليها مرتين ثم استقرت بعد ذلك . وقال غيره ممن جمع طرق الأحاديث فيها : إنها تقتضى التحليل والتحريم سبع مرات ، فروى ابن أبي عمرة أنها كانت في صدر الإسلام . وروى سلمة بن الأكوع أنها كانت عام أوطاس . ومن رواية عليّ - تحرّجها يوم خيبر . ومن رواية الربيع بن سبرة إباحتها يوم الفتح .

قلت : وهذه الطرق كلّها في صحيح مسلم ؛ وفي غيره عن عليّ - نفيه عنها في غزوة تبوك ؛ رواه إسماعيل بن راشد عن الزهريّ عن عبد الله بن محمد بن عليّ - عن أبيه عن عليّ ، ولم يتابع إسماعيل بن راشد على هذه الرواية عن ابن شهاب ؛ قاله أبو عمر رحمه الله . وفي مصنف أبي داود من حديث الزبيد بن سبرة - انتهى عنها في حجة الوداع ، وذهب أبو داود إلى أن هذا أصح ما رُوي في ذلك . وقال عمرو بن الحسن : ما حلت المتعة قط إلا ثلاثاً في عُمره القضاء ما حلت قبلها ولا بعدها . ورُوي هذا عن سبرة أيضاً ؛ فهذه سبعة مواطن أحلت فيها المتعة وحُرِّمت . قال أبو جعفر الطحاويّ : كل هؤلاء الذين رَوَوْا عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم إطلاقاً أخبروا أنها كانت في سفر ، وأنَّ النَّهي لحقها في ذلك السفر بعد ذلك ، فنع منها ، وليس أحد منهم يخبر أنها كانت في حضر ؛ وكذلك رُوي عن ابن مسعود . فأما حديث سبرة الذي فيه إباحة النبي صلى الله عليه وآله وسلم لها في حجة الوداع فخارج عن معانيها كلّها ؛ وقد اعتبرنا هذا الحرف فلم نجد إلا في رواية عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز خاصة ، وقد رواه إسماعيل بن عيَّاش عن عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز فذكر أن ذلك كان في فتح مكة وأنهم شكَّوا إليه العُزْبَةُ فرخص لهم فيها ، ومُحال أن يشكُّوا إليه العُزْبَةُ في حجة الوداع ؛ لأنهم كانوا أجوا بالنساء ، وكان تزويج النساء بمكَّة يمكنهم ، ولم يكونوا حينئذ كما كانوا في الغزوات المتقدمة . ويحتمل أنه لما كانت عادة النبي صلى الله عليه وآله وسلم تكرير مثل هذا في مغازيه

(١) المتبادر أنه عمرو بن ميمون عن الحسن البصري .

(٢) العزبة (بضم عين مهمله وزاي معجمة) التجرد عن النساء . ويحتمل أن يكون بضم معجمة وواو مهمله أى الفراق عن الأوطان لما فيه من فراق الأهل (عن ابن ماجه) .

وفي المواضع الجامعة ، ذكر تحريمها في حجة الوداع ؛ لأجتماع الناس حتى يسمعه من لم يكن سمعه ، فأكد ذلك حتى لا تبقى شبهة لأحد يدعى تحليلها ؛ ولأن أهل مكة كانوا يستعملونها كثيرا .

الحادية عشرة - روى الليث بن سعد عن بكير بن الأتيح عن عمار مولى الشريد قال : سألت ابن عباس عن المتعة أسفاح هي أم نكاح ؟ قال : لا سفاح ولا نكاح . قلت : فما هي ؟ قال : المتعة كما قال الله تعالى . قلت : هل عليها عدة ؟ قال : نعم حيضة . قلت : يتوارثان ، قال : لا . قال أبو عمر : لم يختلف العلماء من السلف والخلف أن المتعة نكاح إلى أجل لا ميراث فيه ، والفرقة تقع عند آقضاء الأجل من غير طلاق . وقال ابن عطية : « وكانت المتعة أن يتزوج الرجل المرأة بشاهدين وإذن الولي إلى أجل مُسمى ؛ وعلى أن لا ميراث بينهما ، ويعطيا ما أُنفق عليه ؛ فإذا انقضت المدة فليس له عليها سبيل ويستبرئ رَجَمَا ؛ لأن الولد لا يحق فيه بلا شك ، فإن لم تحمل حلت لغيره . وفي كتاب النحاس : في هذا خطأ وأن الولد لا يلحق في نكاح المتعة » .

قلت : هذا هو المفهوم من عبارة النحاس ؛ فإنه قال : وإنما المتعة أن يقول لها : أتزوجك يوماً - أو ما أشبه ذلك - على أنه لا عدة عليك ولا ميراث بيننا ولا طلاق ولا شاهد يشهد على ذلك ؛ وهذا هو الزنى بعينه ولم يبع قط في الإسلام ؛ ولذلك قلل عمر : لا أوتي برجل تزوج متعة إلا غيبته تحت المجارة .

الثانية عشرة - وقد اختلف علماءنا إذا دخل في نكاح المتعة هل يُحد ولا يلحق به الولد ، أو يُدفع الحد للشبهة ويلحق به الولد على قولين ؛ ولكن يُعذر ويعاقب . وإذا لحق اليوم الولد في نكاح المتعة في قول بعض العلماء مع القول بتحريمه ، فكيف لا يلحق في ذلك الوقت الذي أبيح ، فدل على أن نكاح المتعة كان على حكم النكاح الصحيح ، ويفارقه في الأجل والميراث . وحكى المهدوي عن ابن عباس أن نكاح المتعة كان بلا ولي ولا شهود . وفيها حكاية ضعف ؛ لما ذكرنا . قال ابن العربي : وقد كان ابن عباس يقول يجوزها ، ثم ثبت رجوعه

عنها، فانهقد الإجماع على تحريمها؛ فإذا فعلها أحد رُجم في مشهور المذهب . وفي رواية أخرى عن مالك : لا يَرجم ؛ لأن نكاح المتعة ليس بحرام ، ولكن لأصل آخر لعلمائنا غريب أفردوا به دون سائر العلماء ؛ وهو أن ما حُرِّم بالسنة هل هو مثل ما حُرِّم بالقرآن أم لا ؟ فن رواية بعض المدنيين عن مالك أنها ليسا بسواء ، وهذا ضعيف . وقال أبو بكر الطرطوسي : ولم يُرخص في نكاح المتعة إلا عمران بن حصين وابن عباس وبعض الصحابة وطائفة من أهل البيت . وفي قول ابن عباس يقول الشاعر :

أقول للركب إذ طال التواء بنا • يا صاح هل لك في فتيا ابن عباس

في بضية رخصة الأطراف ناعمة • تكون مثواك حتى مرجع الناس

وسائر العلماء والفقهاء من الصحابة والتابعين والسلف الصالحين على أن هذه الآية منسوخة ، وأن المتعة حرام . وقال أبو عمر : أصحاب ابن عباس من أهل مكة واليمن كلهم يرون المتعة حلالا على مذهب ابن عباس وحرمها سائر الناس . وقال معمر قال الزهري : أزداد الناس لها مقفا حتى قال الشاعر :

قال المحدث لما طال مجلسه • يا صاح هل لك في فتيا ابن عباس

كما تقدم .

الثالثة عشرة — قوله تعالى : ﴿ أَجُورَهُنَّ ﴾) بعم المال وغيره ، فيجوز أن يكون الصداق منافع أعيان . وقد اختلف في هذا العلماء ؛ فنعنه مالك والمزني والليث وأحمد وأبو حنيفة وأصحابه ؛ إلا أن أباحنيفة قال : إذا تزوج على ذلك فالنكاح جائز وهو في حكم من لم يُسم لها ، ولها مهر مثلها إن دخل بها ، وإن لم يدخل بها فلها المتعة . وكرهه ابن القاسم في كتاب محمد وأجازه أصبغ . قال ابن شاس : فإن وقع مضي في قول أكثر الأصحاب . وهي رواية أصبغ عن ابن القاسم . وقال الشافعي : النكاح ثابت وعليه أن يُعلمها ما شرط لها . فإن طلقها قبل الدخول ففيها للشافعي قولان : أحدهما أن لها نصف أجر تعليم تلك السورة ، والآخر أن لها نصف مهر مثلها . وقال إسحاق : النكاح جائز . قال أبو الحسن القمي : والقول بجواز جميع ذلك أحسن . والإجارة والبيع كغيرهما من الأموال التي تملك وتباع وتنتهى . وإنما كره

ذلك مالك لأنه يستحب أن يكون الصداق معجلاً، والإجارة والحب في معنى المؤجل . احتج أهل القول الأول بأن الله تعالى قال : « يَا مَوَالِكُمْ » وتحقيق المال ما يتعلق به الأطلاق، ويعد للاقتناع، ومنفعة الرقبة في الإجارة ومنفعة التعليم للعالم كله ليس بمال . قال الطحاوي : والأصل المجتمع عليه أن رجلاً لو استأجر رجلاً على أن يعلمه سورة من القرآن سماها ، بدرهم لم يجز؛ لأن الإجازات لا تجوز إلا لأحد معينين، إما على عمل بعينه كحياطة ثوب وما أشبهه، وإما على وقت معلوم ؛ وكان إذا استأجره على تعليم سورة فتلك إجارة لا على وقت معلوم ولا على عمل معلوم، وإما استأجره على أن يعلم، وقد يفهم بقليل التعليم وكثيره في قليل الأوقات وكثيرها . وكذلك لو باعه داره على أن يعلمه سورة من القرآن لم يجز للعاني التي ذكرناها في الإجازات . وإذا كان التعليم لا يملك به المنافع ولا أعيان الأموال ثبت بالنظر أنه لا يملك به الأبضاع . والله الموفق . احتج من أجاز ذلك بحديث سهل بن سعد في حديث الموهوبة، وفيه فقال : « اذهب فقد ملكتكها بما معك من القرآن » . في رواية قال : « أنطلق فقد تزوجتها فعلمها من القرآن » . قالوا : ففى هذا دليل على انعقاد النكاح وتأخر المهر الذى هو التعليم، وهذا على الظاهر من قوله : « بما معك من القرآن » فإن الباء للعوض، كما تقول : خذ هذا بهذا ، أى عوضاً منه . وقوله في الرواية الأخرى : « فعلمها » نص في الأمر بالتعليم، والمساق يشهد بأن ذلك لأجل النكاح، ولا يلتفت لقول من قال إن ذلك كان إكراماً للرجل بما حفظه من القرآن ، أى لما حفظه ، فتكون الباء بمعنى اللام ؛ فإن الحديث الثانى يصرح بخلافه في قوله : « فعلمها من القرآن » . ولا حجة فيما روى عن أبى طلحة أنه خطب أم سليم فقالت : إن أسلم تزوجته . فأسلم فترجوها ؛ فلا يعلم مهر كان أكرم من مهرها ، كان مهرها الإسلام ؛ فإن ذلك خاص به . وأيضاً فإنه لا يصل إليها منه شئ بخلاف التعليم وغيره من المنافع . وقد زوج شعيب عليه السلام أخته من موسى عليه السلام على أن يرعى له غنماً في صداقها ؛ على ما يأتى بيانه في سورة « القصص » . وقد روى من حديث ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لرجل من أصحابه : « يا فلان هل

تَزَوَّجْتُ ؟ قال : لا ، وليس معي ما أتزوج به . قال : « أليس معك » قل هو الله أحد ؟ قال : بلى ! قال : « ثلث القرآن ، أليس معك آية الكرسي » ؟ قال : بلى ! قال : « ربيع القرآن ، أليس معك » إذا جاء نصر الله والفتح ؟ قال : بلى ! قال : « ربيع القرآن ، أليس معك » إذا زلزلت ؟ قال : بلى ! قال : « ربيع القرآن . تزوج تزوج » .

قلت : وقد أخرج الدارقطني حديث سهل من حديث ابن مسعود ، وفيه زيادة تبين ما احتج به مالك وغيره ، وفيه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من ينكح هذه ؟ » فقام ذلك الرجل فقال : أنا يا رسول الله ؛ فقال : « ألك مال » ؟ قال : لا ، يا رسول الله ؛ قال : « فهل تقرأ من القرآن شيئا » ؟ قال : نعم ، سورة البقرة ، وسورة المفضل ^(١) . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « قد أنكحتكما على أن تقرنهما وتعلمهما وإذا رزقك الله عوضتهما » . فتزوجها الرجل على ذلك . وهذا نص - لو صح - في أن التعليم لا يكون صداقا . قال الدارقطني : تفرد به عتبة بن السكّن وهو متروك الحديث . و (فَرِيضَةٌ) نصب على المصدر في موضع الحال ، أى مفروضة .

الرابعة عشرة - قوله تعالى : (وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا تَرَايْتُمْ بِهِ مِنْ بَعْدِ الْفَرِيضَةِ) أى من زيادة ونقصان في المهر ؛ فإن ذلك سائغ عند التراضي بعد استقرار الفريضة . والمراد إبراء المرأة عن المهر ، أو توفية الرجل كل المهر إن طلق قبل الدخول . وقال القائلون بأن الآية في المتعة : هذا إشارة إلى ما تراضيا عليه من زيادة في مدة المتعة في أول الإسلام ؛ فإنه كان يتزوج الرجل المرأة شهرا على دينار مثلا ، فإذا انقضى الشهر فربما كان يقول : زبديني في الأجل أريدك في المهر . فبين أن ذلك كان جائزا عند التراضي .

قوله تعالى : وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلاً أَنْ يَنْكِحَ الْمُخَنَصَّاتِ الْمُؤْمِنَاتِ فَمِنْ مَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِنْ فَتْيَانِكُمُ الْمُؤْمِنَاتِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِكُمْ بَعْضُكُمْ مِنْ بَعْضٍ فَانكِحُوهُنَّ بِإِذْنِ أَهْلِهِنَّ وَآتُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ

بِالْمَعْرُوفِ مُحْصَنَاتٍ غَيْرَ مُسَفِّحَاتٍ وَلَا مُتَّخِذَاتٍ أَخْدَانٍ فَإِذَا أُخْصِنَ^٤
فَإِنْ أَتَيْنَ بِفَاحِشَةٍ فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ ذَلِكَ
لِمَنْ خَشِيَ الْعَنَتَ مِنْكُمْ وَأَنْ تَصْبِرُوا خَيْرٌ لَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴿٢٥﴾
فيه إحدى وعشرون مسألة :

الأول - قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلًا ﴾ الآية . نبه تعالى على تخفيف
في النكاح ^(١) وهو نكاح الأمة لمن لم يجد الطول . واختلف العلماء في معنى الطول على ثلاثة
أقوال : الأول - السعة والغنى ؛ قاله ابن عباس ومجاهد وسعيد بن جبير والسدي وابن زيد
ومالك في المدونة . يقال : طال بطول طولا في الإفضال والقدرة . وفلان ذو طول أى
ذو قدرة في ماله (بفتح الطاء) . وطولا (بضم الطاء) في ضد القصر . والمراد ههنا القدرة على
المهر في قول أكثر أهل العلم ، وبه يقول الشافعي وأحمد وإسحاق وأبو ثور . قال أحمد بن
المعذل قال عبد الملك : الطول كل ما يقدر به على النكاح من نقد أو عرض أو دين على ملي .
قال : وكل ما يمكن بيعه وإجارته فهو طول . قال : وليست الزوجة ولا الزوجتان ولا الثلاثة
طولا . وقال : وقد سمعت ذلك من مالك رضى الله عنه . قال عبد الملك : لأن الزوجة لا ينكح
بها ولا يصل بها إلى غيرها إذ ليست بمال . وقد مثل مالك عن رجل يترجأ أمة وهو ممن
يجد الطول ؛ فقال : أرى أن يفرق بينهما . قيل له : إنه يخاف العنت . قال : السوط
يضرب به . ثم خففه بعد ذلك . القول الثاني - الطول الحزرة . وقد اختلف قول مالك
في الحزرة هل هي طول أم لا ؛ فقال في المدونة : ليست الحزرة بطول تمنع من نكاح الأمة ؛
إذا لم يجد سعة لأخرى وخاف العنت . وقال في كتاب محمد ما يقتضى أن الحزرة بمثابة الطول . قال
الحقيني : وهو ظاهر القرآن . ورؤى نحو هذا عن ابن حبيب ، وقاله أبو حنيفة . فيقتضى
هذا أن من عنده حزة فلا يجوز له نكاح الأمة وإن عدم السعة وخاف العنت ، لأنه طالب
شهوة وعنده امرأة ، وقال به الطبري واحتج له . قال أبو يوسف : الطول هو وجود الحزرة
(١) في بدو و زوى : المتاح . وهو جمع كقصد ومقاد . وفي جرد - النكاح .

تحتة ؛ فإذا كانت تحتة حرّة فهو ذو طول ، فلا يجوز له نكاح الأمة . القول الثالث - الطول
 الجلد والصبر لمن أحب أمة وهيّا حتى صار لذلك لا يستطيع أن يتزوج غيرها ، فإن له أن
 يتزوج الأمة إذا لم يملك هواها وخاف أن يتغي بها وإن كان يجد سعة في المال لنكاح حرّة ؛
 هذا قول قتادة والنخعي وعطاء وسفيان الثوري . فيكون قوله تعالى : « لِمَنْ خَشِيَ الْعَنَتَ »
 على هذا التأويل في صفة مدم الجلد . وعلى التأويل الأول يكون تزويج الأمة مطلقاً بشرطين :
 عدم السعة في المال ، وخوف العنت ؛ فلا يصح إلا باجتماعهما . وهذا هو نص مذهب
 مالك في المدونة من رواية ابن نافع وابن القاسم وابن وهب وابن زياد . قال مطرف وابن
 الماجشون : لا يحل للرجل أن ينكح أمة ، ولا يقتران إلا أن يمتنع الشرطان كما قال الله تعالى ؛
 وقاله أصبغ . وروى هذا القول عن جابر بن عبد الله وابن عباس وعطاء وطاوس والزهرى
 ومكحول ، وبه قال الشافعي وأبو ثور وأحمد وإسحاق ، واختاره ابن المنذر وغيره . فإن وجد
 المهر وعدم النفقة فقال مالك في كتاب محمد : لا يجوز له أن يتزوج أمة . وقال أصبغ : ذلك
 جائز ؛ إذ نفقة الأمة على أهلها إذا لم يضمها إليه . وفي الآية قول رابع - قال مجاهد : مما
 وسع الله على هذه الأمة نكاح الأمة والنصرانية ، وإن كان موسراً . وقال بذلك أبو حنيفة
 أيضاً ، ولم يشترط خوف العنت ؛ إذا لم تكن تحتة حرّة . قالوا : لأن كل مال يمكن أن
 يتزوج به الأمة يمكن أن يتزوج به الحرّة ؛ فالآية على هذا أصل في جواز نكاح الأمة مطلقاً .
 قال مجاهد : وبه يأخذ سفيان ، وذلك أني سألته عن نكاح الأمة فحدثني عن ابن أبي ليلى
 عن المنهال عن عباد بن عبد الله عن علي رضي الله عنه قال : إذا نكحت الحرّة على الأمة
 كان للحرّة يومان وللأمة يوم . قال : ولم ير على به بأساً . وحجة هذا القول عموم قوله تعالى :
 « وَأَحْلَلْ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ » . وقوله تعالى : « وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلاً » إلى قوله :
 « ذَلِكَ لِمَنْ خَشِيَ الْعَنَتَ مِنْكُمْ » ؛ لقوله عز وجل : « فَأَنكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَتًى
 وَثَلَاثَ وَرُبَاعَ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَمْدِلُوا فَوَاحِدَةً » . وقد اتفق الجميع على أن للحرّ أن يتزوج أربعا وإن
 خاف ألا يعدل . قالوا : وكذلك له تزويج الأمة وإن كان واجداً للطول غير خائف للعنت . وقد

رؤى عن مالك فى الذى يحد طولاً لحزة أنه يتزوج أمة مع قدرته على طول الحزة ؛ وذلك ضعيف من قوله . وقد قال مرة أخرى : ما هو بالحرام البين ، وأجوزه . والصحيح أنه لا يجوز للحر المسلم أن ينكح أمة غير مسلمة بحال ، ولأله أن يتزوج بالأمة المسلمة إلا بالشرطين المنصوص عليهما كما بينا . والعنت الزنى ؛ فإن عدم الطول ولم يتخس العنت لم يحزله نكاح الأمة ، وكذلك إن وجد الطول وخشى العنت . فإن قدر على طول حرة كتابية وهى المسألة :

الثانية — فهل يتزوج الأمة ؛ اختلف علماءنا فى ذلك ، ف قيل : يتزوج الأمة فإن الأمة المسلمة لا تلحق بالكافرة ، فأمة مؤمنة خير من حرة مشركة . واختاره ابن العربى . وقيل : يتزوج الكتابية ؛ لأن الأمة وإن كانت تفضلها بالإيمان فالكافرة تفضلها بالحزية وهى زوجة . وأيضاً فإن ولدها يكون حراً لا يسترق ، وولد الأمة يكون رقيقاً ؛ وهذا هو الذى يمتضى على أصل المذهب .

الثالثة — واختلف العلماء فى الرجل يتزوج الحزة على الأمة ولم تعلم بها ؛ فقالت طائفة : النكاح ثابت . كذلك قال سعيد بن المسيب وعطاء بن أبى رباح والشافعى وأبو ثور وأصحاب الرأى ، وروى عن على . وقيل : للحزة الخيار إذا علمت . ثم فى أى شئ يكون لها الخيار ؛ فقال الزهري وسعيد بن المسيب ومالك وأحمد وإسحاق فى أن تُقيم معه أو تفارقه . وقال عبد الملك : فى أن تُفتر نكاح الأمة أو تفسخه . وقال النخعى : إذا تزوج الحزة على الأمة فارق الأمة إلا أن يكون له منها ولد ؛ فإن كان لم يُفترق بينهما . وقال مسروق : يُفسخ نكاح الأمة ؛ لأنه أمرٌ أباح للضرورة كالميتة ، فإذا ارتفعت الضرورة ارتفعت الإباحة .

الرابعة — فإن كانت تحتها أمتان علمت الحزة بواحدة منهما ولم تعلم بالأخرى فإنه يكون لها الخيار . ألا ترى لو أن حرة تزوج عليها أمة فرضيت ، ثم تزوج عليها أمة فرضيت ، ثم تزوج عليها أخرى فأنكرت كان ذلك لها ؛ فكذلك هذه إذا لم تعلم بالأمتين وعلمت بواحدة . قال ابن القاسم قال مالك : وإنما جعلنا الخيار للحزة فى هذه المسائل لما قالت العلماء قبل .

يريد سعيد بن المسيّب وابن شهاب وغيرهما . قال مالك : ولولا ما قالوه لرأيتُ حلالاً ؛ لأنه في كتاب الله حلال . فإن لم تكفِ الحرة وأحتاج إلى أخرى ولم يقدر على صداقها جازله أن يتزوج الأمة حتى ينتهي إلى أربع بالترويح بظاهر القرآن . رواه ابن وهب عن مالك . وروى ابن القاسم عنه : يُردّ نكاحه . قال ابن العربي : والأول أصح في الدليل ، وكذلك هو في القرآن ؛ فإن من رضى بالسبب المحقق رضى بالسبب المرتب عليه ، وآلاً يكون لها خيار ؛ لأنها قد علمت أن له نكاح الأربع ؛ وعلمت أنه إن لم يقدر على نكاح حرة تزوج أمة ، وما شرط الله سبحانه عليها كما شرطت على نفسها ، ولا يتبرر في شروط الله سبحانه وتعالى علمها . وهذا غاية التحقيق في الباب والإنصاف فيه .

الخامسة - قوله تعالى : ﴿ الْمُحْصَنَاتِ ﴾ يريد الحرائر ؛ يدل عليه التقسيم بينهن وبين الإماء في قوله : « مِنْ قَبَائِكُمُ الْمُؤْمِنَاتِ » . وقالت فرقة : معناه العفاف . وهو ضعيف ؛ لأن الإماء يقعن تحته فأجازوا نكاح إماء أهل الكتاب ، وحرّموا البغايا من المؤمنات والكتابيات . وهو قول ابن ميسرة والسّدي . وقد اختلف العلماء فيما يجوز للحر الذي لا يجد الطول ويجشى العنت من نكاح الإماء ؛ فقال مالك وأبو حنيفة وابن شهاب الزهري والحارث المكي^(١) : له أن يتزوج أربعاً . وقال حماد بن أبي سليمان : ليس له أن ينكح من الإماء أكثر من اثنتين . وقال الشافعي وأبو ثور وأحمد وإسحاق : ليس له أن ينكح من الإماء إلا واحدة . وهو قول ابن عباس ومسروق وجماعة ؛ واحتجوا بقوله تعالى : « ذَلِكَ لِيَنْ خَبِيَ الْعَنْتَ مِنْكُمْ » وهذا المعنى يزول بنكاح واحدة .

السادسة - قوله تعالى : ﴿ فَمِنْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ﴾ أي فليتزوّج بأمة الغير . ولا خلاف بين العلماء أنه لا يجوز له أن يتزوج أمة نفسه ؛ لتعارض الحقوق واختلافها .

السابعة - قوله تعالى : ﴿ مِنْ قَبَائِكُمُ ﴾ أي المملوكات ، وهي جمع فتاة . والعرب تقول للملوك : قتي ، وللملوكة فتاة . وفي الحديث الصحيح : « لا يقول أحدكم عبدي وأمتي

(١) المكي : بالضم والسكون نسبة إلى عكل بطن من نعيم .

ولكن ليقبل قَتَايَ وقَتَايَ“ وسيأتى . ولفظ الفتى والفناء يطلق أيضا على الأحرار في ابتداء الشباب ، فاما في المحاليك فيطلق في الشباب وفي الكبر .

الثامنة — قوله تعالى : (الْمُؤْمِنَاتِ) بين بهذا أنه لا يجوز التزوج بالأمة الكتابية ، فهذه الصفة مشترطة عند مالك وأصحابه ، والشافعى وأصحابه ، والثورى والأوزاعى والحسن البصرى والزهرى ومكحول ومجاهد . وقالت طائفة من أهل العلم منهم أصحاب الراى : نكاح الأمة الكتابية جائز . قال أبو عمر : ولا أعلم لهم سلفاً في قولهم ، إلا أبا ميسرة عمرو ابن شريح فإنه قال : إماء أهل الكتاب بمنزلة الحرائر منهن . قالوا : وقوله « الْمُؤْمِنَاتِ » على جهة الوصف الفاضل وليس بشرط ألا يجوز غيرها ، وهذا بمنزلة قوله تعالى : « فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً » فإن خاف ألا يعدل فتزوج أكثر من واحدة جاز ، ولكن الأفضل ألا يتزوج ، فذلك هنا الأنفصل ألا يتزوج إلا مؤمنة ، ولو تزوج غير المؤمنة جاز . واحتجوا بالقياس على الحرائر ، وذلك أنه لما لم يمنع قوله : « الْمُؤْمِنَاتِ » في الحرائر من نكاح الكتابيات فكذلك لا يمنع قوله : « الْمُؤْمِنَاتِ » في الإماء من نكاح إماء الكتابيات . وقال أشهب في المدونة : جائز للعبد المسلم أن يتزوج أمة كتابية . فالمنع عنده أن يفضل الزوج في الحررية والبن معا . ولا خلاف بين العلماء أنه لا يجوز لمسلم نكاح مجوسية ولا وثنية ، وإذا كان حراما بإجماع نكاحهما فكذلك وطؤهما يملك اليمين قياسا ونظرا . وقد روى عن طاوس ومجاهد وعطاء وعمرو بن دينار أنهم قالوا : لا بأس بنكاح الأمة المجوسية بملك اليمين . وهو قول شاذ مهجور لم يلتفت إليه أحد من فقهاء الأمصار . وقالوا : لا يحل أن يطأها حتى تُسلم . وقد تقدم القول في هذه المسألة في « البقرة » مستوفى . والحمد لله .

التاسعة — قوله تعالى : (وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِكُمْ) المعنى أن الله عليم ببواطن الأمور ولكم ظواهرها ، وكلكم بنو آدم وأكرمكم عند الله أتقاكم ، فلا تستنكفوا من التزوج بالإماء عند الضرورة ، وإن كانت حديثة عهد بسبأ ، أو كانت خرساء وما أشبه ذلك . ففى اللفظ تنبيه على أنه ربما كان إيمان أمة أفضل من إيمان بعض الحرائر .

العاشرة - قوله تعالى : (بَعْضُكُمْ مِنْ بَعْضٍ) ابتداء وخبر ، كقولك زيد في الدار . والمعنى أتم بنو آدم . وقيل : أتم مؤمنون . وقيل : في الكلام تقديم وتأخير ، المعنى : ومن لم يستطع منكم طولا أن ينكح المحصنات المؤمنات فليُنكح بعضكم من بعض : هذا فتاة هذا ، وهذا فتاة هذا . فبعضكم على هذا التقدير مرفوع بفعله وهو فليُنكح . والمقصود بهذا الكلام توطئة نفوس العرب التي كانت تستهجن ولد الأمة وتُعيّره وتُسَمِّيه المهين^(١) ، فلما جاء الشرع يجوز نكاحها علموا أن ذلك التهجين لا معنى له ، وإنما انحطت الأمة فلم يميز للفرق التزوج بها إلا عند الضرورة ؛ لأنه تسبب إلى إرفاق الولد ، وإن الأمة لا تفرغ للزوج على الدوام ، لأنها مشغولة بخدمة المولى .

الحادية عشرة - قوله تعالى : (فَأَنكِحُوهُنَّ بِإِذْنِ أَهْلِهِنَّ) أى بولاية أربابهن المالكين وإذنهم . وكذلك العبد لا ينكح إلا بإذن سيده ؛ لأن العبد مملوك لا أمر له ، وبدنه كله مستغرق ، لكن الفرق بينهما أن العبد إذا تزوج بغير إذن سيده فإن أجازاه السيد جاز ؛ هذا مذهب مالك وأصحاب الرأي ، وهو قول الحسن البصريّ وعطاء بن أبي رباح وسعيد ابن المسيّب وشريح والشّامي . والأمة إذا تزوجت بغير إذن أهلها فسُخِّح ولم يميز بإجازة السيد ؛ لأن نقصان الأنوثة في الأمة يمنع من انعقاد النكاح ألبيّة . وقالت طائفة : إذا نكح العبد بغير إذن سيده فسُخِّح نكاحه ؛ هذا قول الشافعيّ والأوزاعيّ وداود بن عليّ ، قالوا : لا تجوز إجازة المولى إن لم يحضره ؛ لأن العقد الفاسد لا تصح إجازته ، فإن أراد النكاح استقبله على سنّته . وقد أجمع علماء المسلمين على أنه لا يجوز نكاح العبد بغير إذن سيده . وقد كان ابن عمر يعدّ العبد بذلك زانياً ويحده ؛ وهو قول أبي ثور . وذكر عبد الرزاق عن عبد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر ، وعن متمر عن أبوب عن نافع عن ابن عمر أنه أخذ عبداً له نكح بغير إذنه فضربه الحدّ وفرق بينهما وأبطل صداقها . قال : وأخبرنا ابن جريح عن موسى بن عقبة أنه أخبره عن نافع عن ابن عمر أنه كان يرى نكاح العبد بغير إذن وليّه زنى ، ويرى طيه الحدّ ،

(١) المهين : الذى أبوه عربى وأمه أمة غير محصنة ، المبرد : ولد العربى من غير العربية .

(٢) هو : ابن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب .

ويعاقب الذين أنكحوهما . قال : وأخبرنا ابن جريج عن عبد الله بن محمد بن عقيل قال سمعت جابر بن عبد الله يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " أيما عبد نكح بغير إذن سيده فهو عاهر " . وعن عمر بن الخطاب رضى الله عنه : هو نكاح حرام ؛ فإن نكح بإذن سيده فالطلاق بيد من يستحل الفرج . قال أبو عمر : على هذا مذهب جماعة فقهاء الأمصار بالحجاز والعراق ، ولم يختلف عن ابن عباس أن الطلاق بيد السيد ؛ وتابعه على ذلك جابر بن زيد وفرقة . وهو عند العلماء شذوذ لا يُعرج عليه ، وأظن ابن عباس تأول في ذلك قول الله تعالى : « ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا عَبْدًا مَمْلُوكًا لَا يَقْدِرُ عَلَى شَيْءٍ ^(١) » . وأجمع أهل العلم على أن نكاح العبد جائز بإذن مولاه ؛ فإن نكح نكاحا فاسدا فقال الشافعي : إن لم يكن دخل فلا شيء لها ، وإن كان دخل فعليه المهر إذا عتق ؛ وهذا هو الصحيح من مذهبه ، وهو قول أبي يوسف ومحمد لا مهر عليه حتى يعتق . وقال أبو حنيفة : إن دخل عليها فلها المهر . وقال مالك والشافعي : إذا كان عبد بين رجلين فأذن له أحدهما في النكاح فنكح فالنكاح باطل ، فأما الأمة إذا آذنت أهلها في النكاح فأذنوا جاز ، وإن لم تباشر العقد لكن تولى من يعقده عليها .

الثانية عشرة — قوله تعالى : (وَأَتَوَهُنَّ أَجُورَهُنَّ) دليل على وجوب المهر في النكاح ، وأنه للأمة . (بالمعروف) معناه بالشرع والسنة ، وهذا يقتضى أنهن أحق بمهورهن من السادة ، وهو مذهب مالك . قال في كتاب الزهون : ليس للسيد أن يأخذ مهر أمته ويدعها بلا جهاز . وقال الشافعي : الصداق للسيد ؛ لأنه عوض فلا يكون للأمة . أصله إجازة المنفعة في الرقة ، وإنما ذكرت لأن المهر وجب بسببها . وذكر القاضي إسماعيل في أحكامه : زعم بعض العراقيين إذا زوج أمته من عبده فلا مهر . وهذا خلاف الكتاب والسنة وأطنب فيه .

الثالثة عشرة — قوله تعالى : (الْمُحْصَنَاتِ) أى عفاف . وقرأ الكسائي « مُحْصَنَاتٍ » بكسر الصاد في جميع القرآن ، إلا في قوله تعالى : « وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ » . وقرأ الباقون بالنصب في جميع القرآن . ثم قال : (غَيْرُ مُسَاهِقَاتٍ) أى غير زوان ، أى مُعْلَنَات بالزنى ؛ لأن أهل الجاهلية كان فيهم الزواني في العلانية ، ولهن رايات منصوبات كراية البيطار .

(وَلَا تُتَخَذَاتِ أَخْدَانٌ) أصدقاء على الفاحشة، واحدهم خَدْنٌ وخَدِين، وهو الذى يخادك، ورجل خَدْنَةٌ، إذا اتخذ أخداً أى أصحاباً؛ عن أبى زيد . وقيل : المسافحة المجاهرة بالزنى، أى التى تكرى نفسها لذلك . وذات الخَدْنِ هى التى تزنى سراً . وقيل : المسافحة المبذولة ، وذات الخَدْنِ التى تزنى بواحد . وكانت العرب تعيب الإعلان بالزنى، ولا تعيب اتخاذ الأخدان ، ثم رفع الإسلام جميع ذلك ، وفى ذلك نزل قوله تعالى : « وَلَا تَقْرُبُوا الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَّنَ ^(١) » ، عن ابن عباس وغيره .

الرابعة عشرة — قوله تعالى : (فَإِذَا أَحْصَيْتُمْ) قراءة عاصم وحزمة والكسائي بفتح الهمزة . الباقيون بضمها . فبالفتح معناه أسلمن ، وبالضم زُوجن . فإذا زنت الأمة المسلمة جُلدت نصف جلد الحرة ؛ وإسلامها هو إحصانها فى قول الجمهور : ابن مسعود والشعبي والزهرى وغيرهم . وعليه فلا تُحَدُّ كافرة إذا زنت ، وهو قول الشافعى فيما ذكره ابن المنذر . وقال آخرون : إحصانها التزوج بحز . فإذا زنت الأمة المسلمة التى لم تتزوج فلا حدَّ عليها، قاله سعيد بن جبير والحسن وقتادة ، وروى عن ابن عباس وأبى الدرداء ، وبه قال أبو عبيد . قال : وفى حديث عمر بن الخطاب رضى الله عنه أنه سئل عن حدِّ الأمة فقال : إن الأمة ألفت قَرَوَ رأسها من وراء الدار . قال الأصمعى : الفروة جلدة الرأس . قال أبو عبيد : وهو لم يُردَّ الفروة بعينها ، وكيف تُلقَى جلدة رأسها من وراء الدار، ولكن هذا مثل ! إنما أراد بالفروة القناع ، يقول لبس عليها قناع ولا حجاب ، وأنها تخرج إلى كل موضع يرسلها أهلها إليه ، لا تقدر على الامتناع من ذلك ؛ فتصير حيث لا تقدر على الامتناع من الفجور، مثل رعاية الغنم وأداء الضريبة ونحو ذلك ؛ فكأنه رأى أن لا حدَّ عليها إذا فجرت ؛ لهذا المعنى . وقالت فرقة : إحصانها التزوج، إلا أن الحدَّ واجب على الأمة المسلمة غير المتروجة بالسنة ؛ كما فى صحيح البخارى ومسلم أنه قيل : يا رسول الله ، الأمة إذا زنت ولم تُحصن ؟ فأوجب عليها الحد . قال الزهرى : فالمتروجة محدودة بالقرآن ، والمسلمة غير المتروجة محدودة بالحديث . قال القاضى إسماعيل فى قول من قال « إِذَا أَحْصَيْتُمْ » أسلمن : بعد ؛ لأن ذكر

الإيمان قد تقدم لمن في قوله تعالى: «مِنْ قَبَائِكُمُ الْمُؤْمِنَاتِ» . وأما من قال: «إِذَا أَحْصِنَ» تزوجن، وأنه لا حد على الأمة حتى تتزوج؛ فإنهم ذهبوا إلى ظاهر القرآن وأحسبهم لم يعلموا هذا الحديث . والأمر عندنا أن الأمة إذا زنت وقد أحصنت مجلودة بكتاب الله، وإذا زنت ولم تحصن مجلودة بحديث النبي صلى الله عليه وسلم ولا رجم عليها؛ لأن الرجم لا ينصف . قال أبو عمر: ظاهر قول الله عز وجل يقتضى ألا حد على أمة وإن كانت مسلمة إلا بعد الترويح، ثم جاءت السنة بمجلدها وإن لم تحصن، فكان ذلك زيادة بيان .

قلت: ظهر المؤمن حتى لا يستباح إلا بيقين، ولا يقين مع الاختلاف، لولا ما جاء في صحيح السنة من الجلد في ذلك . والله أعلم . وقال أبو ثور فيما ذكر ابن المنذر: وإن كانوا اختلفوا في رجهما فإنهما يُرجمان إذا كانا محصنين، وإن كان إجماعاً فالإجماع أولى .

الخامسة عشرة — وأختلف العلماء فيمن يُقيم الحد عليهما؛ فقال ابن شهاب: مضت السنة أن يحدَّ العبد والأمة أهلوم في الزنى، إلا أن يُرفع أمرهم إلى السلطان فليس لأحد أن يفتات عليه؛ وهو مقتضى قوله عليه السلام: «إِذَا زنت أمةٌ أحَدِكُمْ فليحدّها الحدّ». وقال على رضي الله عنه في خطبته: يا أيها الناس، أقيموا على أركانكم الحدّ، من أحصن منهم ومن لم يحصن، فإن أمةً لرسول الله صلى الله عليه وسلم زنت فأمرني أن أجلدها، فإذا هي حديث عهد بنفاس، فخشيت أن أناجلدها أن أقتلها، فذكرت ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال: «أحسن» . أخرجه مسلم موقوفاً عن على . وأسندہ النسائي وقال فيه: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «أقيموا الحدود على ما ملكتم أيمانكم من أحصن منهم ومن لم يحصن» . وهذا نص في إقامة السادة الحدود على المالك من أحصن منهم ومن لم يحصن . قال مالك رضي الله عنه: يحدُّ المولى عبده في الزنى وشرب الخمر والقذف إذا شهد عنده الشهود بذلك، ولا يقطع في السرقة، وإنما يقطعه الإمام؛ وهو قول الليث . وروى عن جماعة من الصحابة أنهم أقاموا الحدود على عبيدهم، منهم ابن عمر وأنس، ولا يخالف لهم من الصحابة . وروى عن ابن أبي ليلى أنه قال: أدركت بقايا الأنصار يضربون الوليدة من ولائهم إذا

زنت ، في مجالسهم . وقال أبو حنيفة : يقيم الحدود على العبيد والإماء السلطان دون المولى في الزنى وسائر الحدود ؛ وهو قول الحسن بن حن . وقال الشافعي : يحده المولى في كل حد ويقطعه ؛ واحتج بالأحاديث التي ذكرنا . وقال الثوري والأوزاعي : يحده في الزنى ؛ وهو مقتضى الأحاديث ، والله أعلم . وقد مضى القول في تغريب العبيد في هذه السورة .

السادسة عشرة - فإن زنت الأمة ثم عتقت قبل أن يحدها سيدها لم يكن له سبيل إلى حدها ، والسلطان يجلدها إذا ثبت ذلك عنده ؛ فإن زنت ثم تزوجت لم يكن لسيدها أن يجلدها أيضا لحق الزوج ؛ إذ قد يضره ذلك . وهذا مذهب مالك إذا لم يكن الزوج ملكا للسيد ، فلو كان ، جاز للسيد ذلك لأن حقهما حقه .

السابعة عشرة - فإن أقر العبد بالزنى وأنكره المولى فإن الحد يجب على العبد لإقراره ، ولا التفات لما أنكره المولى ، وهذا مجمع عليه بين العلماء . وكذلك المدبر^(١) وأم الولد والمكاتب والمتنق بعضه . وأجمعوا أيضا على أن الأمة إذا زنت ثم أعتقت حُدت حد الإماء ؛ وإذا زنت وهي لا تعلم بالعتق ثم علمت وقد حُدت أقيم عليها تمام حد الحرة ؛ ذكره ابن المنذر .

الثامنة عشرة - واختلفوا في عفو السيد عن عبده وأمنه إذا زنيا ؛ فكان الحسن البصري يقول : له أن يعفو . وقال غير الحسن : لا يسهه إلا إقامة الحد ، كما لا يسه السلطان أن يعفو^(٢) عن حد إذا علمه ، لم يسه السيد كذلك أن يعفو عن أمته إذا وجب عليها الحد ؛ وهذا [على] مذهب أبي ثور . قال ابن المنذر : وبه نقول .

التاسعة عشرة - قوله تعالى : (فَعَلَيْنِ نِصْفَ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ) أى الجلد ويعنى بالمحصنات ها هنا الأبكار الحرائر ؛ لأن الثيب عليها الرجم والرجم لا يتبعض ، وإنما قيل للبكر محصنة وإن لم تكن متروجة ؛ لأن الإحصان يكون بها ؛ كما يقال : أخصية قبل أن يوصى بها ؛ وكما يقال للبكرة : مثيرة قبل أن تثير . وقيل : « المحصنات » المتزوجات ؛ لأن عليها الضرب والزجم في الحديث ، والزجم لا يتبعض فصار عليهن نصف الضرب . والفائدة في قصص حدهن^(٣) أنهن أضعف من الحرائر . ويقال : لهن لا يصلن إلى مرادهن كما تصل الحرائر . وقيل : (١) في ج و ط وز : المدبرة . (٢) من ب و ط . (٣) في ب و ج و ط : ويقال .

لأن العقوبة تجب على قدر النعمة؛ ألا ترى أن الله تعالى قال لأزواج النبي صلى الله عليه وسلم: « يَا نِسَاءَ النَّبِيِّ مَن يَأْتِ مِنْكُنَّ بِفَاحِشَةٍ مُّبَيَّنَةٍ يُضَاعَفْ لَهَا الْعَذَابُ ضِعْفَيْنِ ^(١) » فلما كانت نعمتهن أكثر جعل عقوبتهن أشد، وكذلك الإمام لما كانت نعمتهن أقل فعقوبتهن أقل ^(٢). وذكر في الآية حد الإمام خاصة، ولم يذكر حد العبيد؛ ولكن حد العبيد والإماء سواء: خمسون جلدة في الزنى، وفي القذف وشرب الخمر أربعون؛ لأن حد الأمة إنما نقص لنقصان الرق ^(٣) فدخل المذكور من العبيد في ذلك بعلّة المملوكية، كما دخل الإمام تحت قوله عليه السلام: « من أعتق ^(٤) شركاً له في عبد ». وهذا الذي يسميه العلماء القياس في معنى الأصل؛ ومنه قوله تعالى: « وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ^(٥) » الآية. فدخل في ذلك المحصنين قطعاً؛ على ما يأتي بيانه في سورة « النور » إن شاء الله تعالى ^(٦).

المؤففة عشرين - وأجمع العلماء على أن بيع الأمة الزانية ليس [بيعها] بواجب لازم على ربها، وإن اختاروا له ذلك؛ لقوله عليه السلام: « إذا زنت أمة أحدكم فتيّن زناها فليجلدها الحد ولا يثرب عليها ثم إن زنت فليجلدها الحد ولا يثرب عليها ثم إن زنت الثالثة فتيّن زناها فليقمها ولو بجبل من شعر ». أخرجه مسلم عن أبي هريرة. وقال أهل الظاهر بوجوب بيعها في الرابعة. منهم داود وغيره؛ لقوله: « فليقمها » وقوله: « ثم بيعوها ولو بضيف ». قال ابن شهاب: فلا أدري بعد الثالثة أو الرابعة؛ والضيف الرجل. فإذا باعها عرف بزناها؛ لأنه عيب فلا يحل أن يكتم. فإن قيل: إذا كان مقصود الحديث إبعاد الزانية ووجب على بائعها التعريف بزناها فلا ينبغي لأحد أن يشتريها؛ لأنها مما قد أمرنا بإبعادها. فالجواب أنها مال ولا تضاع؛ للنهي عن إضاعة المال، ولا تُسبب؛ لأن ذلك لإغراء لها بالزنى وتمكين منه، ولا تحبس دائماً، فإن فيه تعطيل متعمداً على سيدها فلم يبق إلا بيعها. ولعل السيد الثاني يفتيها بالوطء أو يبالغ في التحرز فيمنعها من ذلك. وعلى الجملة فعند تبدل الملاك تختلف عليها الأحوال. والله أعلم.

(١) راجع ج ١٤ ص ١٧٤ (٢) في ب و ط: الأمة، نعمتها؛ فقوبتها. (٣) في ج: ولذلك ذكر.

(٤) في ب: تين. (٥) أي حصة ونصيبا. (٦) راجع ج ١٢ ص ١٧١.

(٧) من ب و ج و ط. (٨) لا يثرب: لا يوجها ولا يقرعها بالزنى بعد الضرب.

الحادية والعشرون — قوله تعالى : « وَأَنْ تَصْبِرُوا خَيْرٌ لَّكُمْ » أي الصبر على العزبة خير من نكاح الأمة ، لأنه يُفِضِي إلى إرفاق الولد ، والغض من النفس والصبر على مكارم الأخلاق أولى من البدالة ^(١) . وروى عن عمر رضي الله عنه أنه قال : أيما حر تزوج بأمة فقد أرق نصفه . يعني يصير ولده رقيقا ؛ فالصبر عن ذلك أفضل لكيلا يرق الولد . وقال سعيد بن جبير : ما نكاح الأمة من الزنى إلا قريب ، قال الله تعالى : « وَأَنْ تَصْبِرُوا خَيْرٌ لَّكُمْ » ، أي عن نكاح الإمام . وفي سنن ابن ماجه عن الضحاك بن مزاحم قال : سمعت أنس بن مالك يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « من أراد أن يلقى الله طاهرا مطهرا فليترج الحرائر » . ورواه أبو إسحاق الثعلبي من حديث يونس بن مرداس ، وكان خادما لأنس ، وزاد : فقال أبو هريرة سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « الحرائر صلاح البيت والإماء هلاك البيت — أو قال — فساد البيت » .

قوله تعالى : يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبينَ لَكُمْ وَيَهْدِيَكُمْ سُنَنَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَيَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴿٢١﴾

أي ليبين لكم أمر دينكم ومصالح أمركم ، وما يحل لكم وما يحرم عليكم . وذلك يدل على امتناع خلق واقعة عن حكم الله تعالى ؛ ومنه قوله تعالى : « مَا فَرَطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ » على ما يأتي . وقال بعد هذا : « يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ » بقاء هذا « بأن » والأقل باللام . فقال الفراء : العرب تعاقب بين لام كي وأن ؛ فتأتي باللام التي على معنى « كي » في موضع « أن » في أردت وأمرت ؛ فيقولون : أردت أن تفعل ، وأردت لتفعل ؛ لأنهما يطلبان المستقبل . ولا يجوز ظننت لتفعل ؛ لأنك تقول ظننت أن قد فئت . وفي التثنية « وَأُمرْتُ لِأَعْدِلَ بَيْنَكُمُ » . « وَأُمرْنَا لِنُسَلِّمَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ » . « يُرِيدُونَ لِيُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ بِأَفْوَاهِهِمْ » . « يُرِيدُونَ أَنْ يُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ » . قال الشاعر :

(١) ق ب ود : البدالة . (٢) عبارة سعيد بن جبير كما في تفسير الطبري : « ما أزلف ناع الأمة من الزنى إلا قليلا » . أي ما تنهى وما تباعد . (٣) راجع ج ٦ ص ٤٢٠ وج ٧ ص ١٩ (٤) راجع ج ١٦ ص ١٣ (٥) راجع ج ١٨ ص ٨٥ (٦) راجع ج ٨ ص ١٢١ (٧) هو كثير مره .

أريد لِأَنْسَى ذكرها فكانما • ثُمَّ لِي لَيْسَ بكل سبيل

يريد أن أنسى . قال النحاس : وخطأ الزجاج هذا القول وقال : لو كانت اللام بمعنى «أن» لدخلت عليها لام أخرى ؛ كما تقول : جئت كي تكرمني ، ثم تقول جئت لكي تكرمني . وأنشدنا : أردتُ لكيما يعلم الناس أنها • سراويل قيس والوفودُ شهود^(١)

قال : والتقدير إرادته ليبين لكم . قال النحاس : وزاد الأمر على هذا حتى سماها بعض القراء لام أن ؛ وقيل : المعنى يريد الله هذا من أجل أن يبين لكم .

(وَيَهْدِيكُمْ سَبِيلَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ) أي من أهل الحق . وقيل : معنى « يهديكم » يبين لكم طرق الذين من قبلكم من أهل الحق وأهل الباطل . وقال بعض أهل النظر : في هذا دليل على أن كل ما حَرَّمَ الله قبل هذه الآية علينا فقد حُرِّم على من كان قبلنا . قال النحاس : وهذا غلط ؛ لأنه يكون المعنى وبيّن لكم أمر من كان قبلكم ممن كان يمتنع ما نهى عنه ، وقد يكون ويبين لكم كما بين لمن كان قبلكم من الأنبياء فلا يوحى به إلى هذا بعينه . ويقال : إن قوله « يُرِيدُ اللَّهُ » ابتداء القصة ، أي يريد الله أن يبين لكم كيفية طاعته . « وَيَهْدِيكُمْ » يعرفكم « سَبِيلَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ » أنهم لما تركوا أمرى كيف عاقبتهم ، وأتم إذا فعلتم ذلك لا أعاقبكم ولكني أنوب عليكم . (وَاللَّهُ عَلِيمٌ) بمن تاب (حَكِيمٌ) بقبول التوبة .

قوله تعالى : وَاللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَيُرِيدُ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الشَّهَوَاتِ أَنْ تَمِيلُوا مَيْلًا عَظِيمًا ﴿٢٧﴾ يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا ﴿٢٨﴾

قوله تعالى : (وَاللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يَتُوبَ عَلَيْكُمْ) ابتداء وخبر . و « أن » في موضع نصب بـ « يُرِيدُ » وكذلك « يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ » ؛ فـ « أن يخفف » في موضع نصب بـ « يريد » .

(١) البيت لقيس بن عباد ، وبهذه :

والا يقولوا غاب قيس وهذه • سراويل عادى نمته ثمود

قال ابن سيده : بلغنا أن قيسا طاول روميا بين يدي معاوية أو غيره من الأمراء فجزد قيس من سراويله وألقاها إلى الروم ففضلت عنه ؛ فقال هذين البيتين يعتذر من إلقاء سراويله في المشهد المجموع . (عن اللسان مادة «سرل»).

(٢) في ج : إذا فعلتم ذلك أعاقبكم . وفي : لا أكافكم .

والمعنى : يريد توبتكم ، أى يقبلها فيتجاوز عن ذنوبكم ويريد التخفيف عنكم . قيل : هذا فى جميع أحكام الشرع ، وهو الصحيح . وقيل : المراد بالتخفيف نكاح الأمة ، أى لما علمنا ضعفكم عن الصبر عن النساء خففنا عنكم بإباحة الإماء ؛ قاله مجاهد وابن زيد وطاوس . قال طاوس : ليس يكون الإنسان فى شيء أضعف منه فى أمر النساء . واختلف فى تعيين المتعين للشهوات ؛ فقال مجاهد : هم الزناة . السدّى : هم اليهود والنصارى . وقالت فرقة : هم اليهود خاصة ؛ لأنهم أرادوا أن يتبعهم المسلمون فى نكاح الأخوات من الأب . وقال ابن زيد : ذلك على العموم ، وهو الأصح . والميل : العدول عن طريق الاستواء ؛ فمن كان عليها أحب أن يكون أمثاله عليها حتى لا تلحقه معرة ^(١) .

قوله تعالى : (وَخَلَقَ الْإِنْسَانَ ضَعِيفًا) نصب على الحال ؛ والمعنى أن هواه يستميله وشهوته وغضبه يستخفانه ، وهذا أشد الضعف فأحتاج إلى التخفيف . وقال طاوس : ذلك فى أمر النساء خاصة . وروى عن ابن عباس أنه قرأ « وَخَلَقَ الْإِنْسَانَ ضَعِيفًا » أى وخلق الله الإنسان ضعيفا ، أى لا يصبر عن النساء . قال ابن المسيب : لقد أتى على ثمانون سنة وذهبت إحدى عيني وأنا أعشو^(٢) بالآخرى وصاحبى أعمى أصم — يعنى ذكره — وإنى أخاف من فتنة النساء . ونحوه عن عبادة بن الصامت رضى الله عنه ، قال عبادة : ألا ترونى لا أقوم إلا رِفْدًا ولا أكل إلا مألوق^(٣) لى — قال يحيى : يعنى لئى ويخن — وقد مات صاحبى منذ زمان — قال يحيى : يعنى ذكره — وما يسرنى أنى خلوت بأمرأة لا تحل لى ، وأن لى ما تطلع عليه الشمس مخافة أن يأتينى الشيطان فيحرّكه على ، إنه لا سمع له ولا بصر ! .

قوله تعالى : يَتَأَيَّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِّنْكُمْ وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا ^(٢٩)

(١) فى طوى : وفى معناه قيل : ثم يبايض فى . ولم يأت بمقول القول ، ولعله أراد أن يقول : « وخلق الإنسان » الآية جملة حالية . (٢) فى البحر : وأنا عشق . (٣) أى إلا أن أعان على القيام .

فيه تسع مسائل :

الأولى — قوله تعالى : ﴿ بِالْبَاطِلِ ﴾ أى بغير حق . ووجوه ذلك تكثر على ما بيناه ؛ وقد قدمنا معناه فى البقرة ^(١) . ومن أكل المال ^(٢) [بالباطل] ببيع العربان ؛ وهو أن يأخذ منك السلعة أو يكتري منك الدابة ويعطيك درهما فما فوقه ، على أنه إن اشتراها أو ركب الدابة فهو من ثمن السلعة أو كراء الدابة ؛ وإن ترك ابتياع السلعة أو كراء الدابة فما أعطاك فهو لك . فهذا لا يصلح ولا يجوز عند جماعة الفقهاء الأمصار من المجازيين والعراقيين ، لأنه من باب بيع القهار والغرر والمخاطرة ، وأكل المال بالباطل بغير عوض ولا هبة ، وذلك باطل بإجماع . وبيع العربان مفسوخ إذا وقع على هذا الوجه قبل القبض وبعده ، وترد السلعة إن كانت قائمة ، فإن فاتت رد قيمتها يوم قبضها . وقد روى عن قوم منهم ابن سيرين ومجاهد ونافع ابن عبد الحارث وزيد بن أسلم أنهم أجازوا بيع العربان على ما وصفنا . وكان زيد بن أسلم يقول : أجازه رسول الله صلى الله عليه وسلم . قال أبو عمر : هذا لا يعرف عن النبي صلى الله عليه وسلم من وجه يصح ، وإنما ذكره عبد الرزاق عن الأسلمى عن زيد بن أسلم ^(٣) مرسلاً ؛ وهذا ومثله ليس حجة . ويحتمل أن يكون بيع العربان الجائز على ما تأوله مالك والفقهاء معه ؛ وذلك أن يُعْرِنَه ثم يحسب عربانه من الثمن إذا أختار تمام البيع . وهذا لا خلاف فى جوازه عن مالك وغيره ؛ وفى موطأ مالك عن الثقة عنده عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول الله صلى الله عليه وسلم "نهى عن بيع العربان" . قال أبو عمر : قد تكلم الناس فى الثقة عنده فى هذا الموضع ، وأشبه ما قيل فيه : أنه أخذه عن ابن أبي ليعة أو عن ابن وهب عن ابن أبي ليعة ؛ لأن ابن أبي ليعة سمعه من عمرو بن شعيب ورواه عنه . حدث به عن ابن أبي ليعة ابن وهب وغيره ، وابن أبي ليعة أحد العلماء إلا أنه يقال : إنه احترقت كتبه فكان إذا حدث بعد ذلك من حفظه غلط . وما رواه عنه ابن المبارك وابن وهب فهو عند بعضهم صحيح . ومنهم من يضعف حديثه كله ، وكان عنده علم واسع وكان كثير الحديث ، إلا أن حاله عندهم كما وصفنا .

(١) راجع ج ٢ ص ٢٣٨ (٢) من بطور وجود . (٣) كذا فى وفى غيرها : مفسوخ .

الثانية - قوله تعالى : ﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ﴾ هذا استثناء منقطع ، أى ولكن تجارة عن تراض . والتجارة هى البيع والشراء ؛ وهذا مثل قوله تعالى : « وَأَحْلَ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا » على ما تقدم^(١) . وقرئ « تجارة » ، بالرفع أى إلا أن تقع تجارة ؛ وعليه أنشد سيبويه :

فَدَى لِنَبِيِّ ذُهْلٍ بِنِ شَيْبَانَ نَاقِي • إِذَا كَانَ يَوْمٌ ذُو كَوَاكِبٍ أَشْبَهُ

وتسمى هذه كان التامة ؛ لأنها تمت بفاعلها ولم تحتاج إلى مفعول . وقرئ « تجارة » بالنصب ؛ فتكون كان ناقصة ؛ لأنها لا تتم بالأسم دون الخبر ، فاسمها مضمرة فيها ، وإن شئت قدرته ؛ أى إلا أن تكون الأموال أموال تجارة ؛ فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه ، وقد تقدم هذا ؛ ومنه قوله تعالى : « وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ^(١) » .

الثالثة - قوله تعالى : ﴿تِجَارَةً﴾ التجارة فى اللغة عبارة عن المعاوضة ؛ ومنه الأجر الذى يعطيه البارئ سبحانه العبد عوضا عن الأعمال الصالحة التى هى بعض من فعله ؛ قال الله تعالى : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ تُنْجِيكُمْ مِنْ عَذَابِ أَلِيمٍ » . وقال تعالى : « يَرْجُونَ تِجَارَةً لَنْ تَبُورَ » . وقال تعالى : « إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ^(٢) » الآية . فسمى ذلك كله بيعا وشراء على وجه المجاز ، تشبيها بعقود الأثرية والبياعات التى تحصل بها الأغراض ، وهى نوعان : تقلب فى الحضر من غير ثقل ولا سفر ، وهذا ترطبص واحتكار قد رغب عنه أولو الأقدار ، وزهد فيه ذوو الأخطار . والثانى تقلب المال بالأسفار ونقله إلى الأمصار ، فهذا ألبق بأهل المروءة ، وأعم جدوى ومنفعة ، غير أنه أكثر خطرا وأعظم غمرا . وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « إن المسافر وماله لعلّ قلّ إلا ما وقى الله » .^(٣) يعنى على خطر . وقيل : فى التوراة يابن آدم ، أحدث سفرا أحدث لك رزقا . الطبرى : وهذه الآية أدل دليل على فساد قول ...^(٤)

(١) راجع ج ٣ ص ٣٥٦ و ص ٣٧١ (٢) راجع ج ١٨ ص ٨٦ (٣) راجع ج ١٤ ص ٢٤٥
(٤) راجع ج ٨ ص ٢٦٦ (٥) نسب صاحب اللسان هذه العبارة إلى أعرابي . راجع مادة (قلت) . والقلت بالتصريك الملاك . (٦) بياض بالأصول . وفى الطبرى : « نفى هذه الآية إبانة من الله تعالى ذكره عن تكذيب قول المحصنة المنكرين طلب الأثوات بالتجارات والصناعات والله تعالى يقول : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ » اكتسابا بأحل ذلك لها . راجع الطبرى فى تفسير الآية وسبأ فى ص ١٥٦

الرابعة - أعلم أن كل معاوضة تجارة على أى وجه كانت العوض ، إلا أن قوله « بِالْبَاطِلِ » أخرج منها كل عوض لا يجوز شرعا من ربا أو جهالة أو تقدير عوض فاسد كالخمر والخنزير وغير ذلك . وخرج منها أيضا كل عقد جائز لا عوض فيه ؛ كالقرض والصدقة والهبة لا للثواب . وجازت عقود التبرعات بأدلة أخرى مذكورة في مواضعها . فهذان طرفان متفق عليهما . وخرج منها أيضا دعاء أخيك إياك إلى طعامه . روى أبو داود عن ابن عباس في قوله تعالى : « لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ » فكان الرجل يخرج أن يأكل عند أحد من الناس بعد ما نزلت هذه الآية ؛ فنسخ ذلك بالآية الأخرى التي في « النور » ؛ فقال : « لَيْسَ عَلَى الْأَعْمَى حَرَجٌ وَلَا عَلَى الْأَعْرَجِ حَرَجٌ وَلَا عَلَى الْمَرِيضِ حَرَجٌ وَلَا عَلَى أَنْفُسِكُمْ أَنْ تَأْكُلُوا مِنْ بُيُوتِكُمْ » إلى قوله « أَشْتَاتًا » ؛ فكان الرجل الغنى يدعو الرجل من أهله إلى طعامه فيقول : إني لأُجنح أن آكل منه - والتجنح المحرج - ويقول : المسكين أحق به مني . فأحل في ذلك أن يأكلوا مما ذكر اسم الله عليه ، وأحل طعام أهل الكتاب .

الخامسة - لو اشتريت من السوق شيئا ؛ فقال لك صاحبه قبل الشراء : ذقه وأنت في حل ؛ فلا تأكل منه ؛ لأن إذنه بالأكل لأجل الشراء ؛ فربما لا يقع بينكما شراء فيكون ذلك الأكل شبهة ، ولكن لو وصف لك صفة فأشتريته فلم تجده على تلك الصفة فأنت بالخيار .

السادسة - والجمهور على جواز الغبن في التجارة ؛ مثل أن يبيع رجل ياقوته بدرهم وهي تساوي مائة فذلك جائز ، وأن المالك الصحيح الملك جائز له أن يبيع ماله الكثير بالثافه اليسير ، وهذا ما لا اختلاف فيه بين العلماء إذا عرف قدر ذلك ، كما تجوز الهبة لو وهب . واختلفوا فيه إذا لم يعرف قدر ذلك ؛ فقال قوم : عرف قدر ذلك أو لم يعرف فهو جائز إذا كان رشيدا حرا بالغيا . وقالت فرقة : الغبن إذا تجاوز الثلث مردود ، وإنما أبيع منه المتقارب المتعارف في التجارات ، وأما المتفاحش الفادح فلا ؛ وقاله ابن وهب من أصحاب

مالك رحمه الله . والأوّل أصح ، لقوله عليه السلام في حديث الأَمّة الزانية : "فليعها ولو بضيفير" وقوله عليه السلام لعمر : " لا تبتعه — يعنى الفرس — ولو أعطاك بدرهم واحد " وقوله عليه السلام : "دعوا الناس يَرْزُق الله بعضهم من بعض" وقوله عليه السلام : " لا يَسْغُ حاضِرٌ لِبادٍ " ^(١) وليس فيها تفصيل بين القليل والكثير من ثلث ولا غيره .

السابعة — قوله تعالى : ﴿ عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ ﴾ أى عن رِضَى ، إلا أنها جاءت من المفاعلة إذ التجارة من اثنين . وأختلف العلماء في التراضي ؛ فقالت طائفة : تمامه وجزئه بافتراق الأبدان بعد عقدة البيع ، أو بأن يقول أحدهما لصاحبه : اختر ؛ فيقول : قد اخترت ، وذلك بعد العقدة أيضا فينجزم أيضا وإن لم يتفرقا ؛ قاله جماعة من الصحابة والتابعين ، وبه قال الشافعي والثوري والأوزاعي والليث وأبن عُيَيْنَةَ وإسحاق وغيرهم . قال الأوزاعي : هما بالخيار ما لم يتفرقا ؛ إلا بيوعا ثلاثة : بيع السلطان المغانم ، والشركة في الميراث ، والشركة في التجارة ؛ فإذا صافقه في هذه الثلاثة فقد وجب البيع وليس فيه بالخيار . وقال : وحّد التفرقة أن يتواري كل واحد منهما عن صاحبه ؛ وهو قول أهل الشام . وقال الليث : التفرق أن يقوم أحدهما . وكان أحمد بن حنبل يقول : هما بالخيار أبدا ما لم يتفرقا بأبدانها ، وسواء قالا : اخترنا أو لم يقولاه حتى يفترقا بأبدانها من مكانهما ؛ وقاله الشافعي أيضا . وهو الصحيح في هذا الباب للأحاديث الواردة في ذلك . وهو مروى عن ابن عمر وأبي بَرْزة وجماعة من العلماء . وقال مالك وأبو حنيفة : تمام البيع هو أن يعقد البيع بالألستة فينجزم العقد بذلك ويرفع الخيار . قال محمد بن الحسن : معنى قوله في الحديث " البيعان بالخيار ما لم يتفرقا " أن البائع إذا قال : قد بعتك ، فله أن يرجع ما لم يقل المشتري قد قبلت . وهو قول أبي حنيفة ، ونصّ مذهب مالك أيضا ، حكاه ابن خُوَيْرٍ مَنَدَاد . وقيل : ليس له أن يرجع . وقد مضى في «البقرة» . واحتج ^(٢)

(١) الحاضر : المقيم في المدن والقرى . والبادي : المقيم بالبادية . والنهى عنه أن يأتى البدوى البلدة ومعه قوت يبنى التسارع إلى يمه وغيبا ؛ فيقول له الحضري : أتركه عندى لأغالى في يمه . فهذا الصنيع محرم لما فيه من الإضرار بالغير . والبيع إذا جرى مع المغالاة منعقد . وسئل ابن عباس عن معنى الحديث فقال : لا يكون له مسارا . (عن ابن الأنثري) . (٢) في طوى وب : تفضيل . (٣) راجع ج ٣ ص ٢٥٧

الأولون بما ثبت من حديث سَمُرَةَ بن جُنْدَب وأبي بَرزَةَ وابن عمر وعبد الله بن عمرو بن العاص وأبي هريرة وحكيم بن حزام وغيرهم عن النبي صلى الله عليه وسلم "البيعان بالخيار ما لم يتفرقا" أو يقول أحدهما لصاحبه "آختر". رواه أبو بوب عن نافع عن ابن عمر؛ فقلوه عليه السلام في هذه الرواية: "أو يقول أحدهما لصاحبه آختر" هو معنى الرواية الأخرى "الإلا بيع الخيار" وقوله: "إلا أن يكون بيعهما عن خيار" ونحوه. أى يقول أحدهما بعد تمام البيع لصاحبه: اختر إنفاذ البيع أو فسخه؛ فإن اختار إمضاء البيع تم البيع بينهما وإن لم يتفرقا. وكان ابن عمر وهو راوى الحديث إذا باع أحدا وأحب أن ينفذ البيع مشى قليلا ثم رجع. وفي الأصول: إن من روى حديثا فهو أعلم بتأويله، لا سيما الصحابة إذ هم أعلم بالمقال وأقعد بالحال. وروى أبو داود والدارقطني عن أبي الوضئ^(١) قال: كنا في سفر في عسكرا فأتى رجل معه فرس فقال له رجل منا: أتبيع هذا الفرس بهذا الغلام؟ قال نعم؛ فباعه ثم بات معنا، فلما أصبح قام إلى فرسه، فقال له صاحبتنا: مالك والفرس! أليس قد بعثتينا؟ فقال: مالى في هذا البيع من حاجة. فقال: مالك ذلك، لقد بعنى. فقال لهما القوم: هذا أبو برزة صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم فأتياه؛ فقال لهما: أترضيان بقضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم؟ فقالا: نعم. فقال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "البيعان بالخيار ما لم يتفرقا" وإنى لا أراكما اقترعما. فهذان صحابيان قد علما مخرج الحديث وعملا بمقتضاه، بل هذا كان عمل الصحابة. قال سالم قال ابن عمر: كنا إذا تبايعنا كان كل واحد منا بالخيار ما لم يتفرقا المتبايعان. قال: فتبايعت أنا وعثمان فبعته مالى بالوادى بمال له بخير؛ قال: فلما بعته طيفقت أنكص القهقرى، خشية أن يرادنى عثمان البيع قبل أن أفاقره. أخرجه الدارقطني ثم قال: إن أهل اللغة فرقوا بين فرقت مخففا وقرت مثقلا؛ فجعلوه بالتخفيف في الكلام وبالتثقل في الأبدان. قال أحمد ابن يحيى ثعلب: أخبرني ابن الأعرابي عن المفضل قال: يقال فرقت بين الكلامين مخففا فافترقا وقرت بين اثنين مشددا فتفرقا؛ فجعل الافتراق في القول، والتفرق في الأبدان.

(١) أبو الوضئ. (فتح الوار وكسر المعجمة المخففة مهموز) : عباد بن نسيب . (عن التهذيب) .

احتجّت المالكية بما تقدّم بيانه في آية الدين ، وبقوله تعالى : « أَوْفُوا بِالْعُقُودِ »^(١) وهذا قد تعاقدا . وفي هذا الحديث إبطال الوفاء بالعقود . قالوا : وقد يكون التفريق بالقول كمقد النكاح ووقوع الطلاق الذي قد سماه الله فراقا ؛ قال الله تعالى : « وَإِنْ يَتَفَرَّقَا يُغْنِ اللَّهُ كُلًّا مِنْ سَعَتِهِ »^(٢) وقال تعالى : « وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا » وقال عليه السلام : « تَفَرَّقَ أَقْبَى » ولم يقل بأبدانها . وقد روى الدارقطني وغيره عن عمرو بن شعيب قال سمعت شعيبا يقول سمعت عبد الله بن عمرو يقول سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول : « أَيُّمَا رَجُلٍ أَتْبَاعٌ مِنْ رَجُلٍ بَيْعَةٌ فَإِنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِالْخِيَارِ حَتَّى يَتَفَرَّقَا مِنْ مَكَانِهِمَا إِلَّا أَنْ تَكُونَ صَفْقَةً خِيَارٍ فَلَا يَحِلُّ لِأَحَدِهِمَا أَنْ يَفَارِقَ صَاحِبَهُ خَافَةَ أَنْ يُقِيلَهُ » . قالوا : فهذا يدل على أنه قد تمّ البيع بينهما قبل الافتراق ؛ لأن الإقالة لا تصح إلا فيما قد تمّ من البيع . قالوا : ومعنى قوله « المتبايعان بالخيار » أى المتساومان بالخيار ما لم يعقدا فإذا عقدا بطل الخيار فيه . والجواب — أما ما آتوا به من الافتراق بالكلام فإنما المراد بذلك الأديان كما بيناه في « آل عمران » ، وإن كان صحيحا في بعض المواضع فهو في هذا الموضع غير صحيح . وبيانه أن يقال : خبرونا عن الكلام الذي وقع به الاجتماع وتمّ به البيع ، أهو الكلام الذي أريد به الافتراق أم غيره ؟ فإن قالوا : هو غيره فقد أحالوا وجاءوا بما لا يعقل ؛ لأنه ليس تمّ كلام غير ذلك ، وإن قالوا : هو ذلك الكلام بعينه قيل لهم : كيف يجوز أن يكون الكلام الذي به اجتماع وتمّ به بيعهما ، به افتراق ، هذا عين المحال والفاسد من القول . وأما قوله : « وَلَا يَحِلُّ لَهُ أَنْ يَفَارِقَ صَاحِبَهُ خَافَةَ أَنْ يُقِيلَهُ »^(٣) فعنناه — إن صح — على التنب ؛ بدليل قوله عليه السلام : « مَنْ أَقَالَ مُسْلِمًا أَقَالَ اللَّهُ عَثْرَتَهُ » وبلغا عن المسلمين على أن ذلك يحل لفاطمه على خلاف ظاهر الحديث ، ولإجماعهم أنه جائز له أن يفارقه ليتخذ بيعه ولا يقيله إلا أن يشاء . وفيما أجمعوا عليه من ذلك ردّ لرواية من روى « لا يحل » فإن لم يكن وجه هذا الخبر التنب ، وإلا فهو باطل بالإجماع . وأما تأويل « المتبايعان » بالتساومين فعدول عن ظاهر اللفظ ، وإنما

(١) راجع ج ٦ ص ٣١ (٢) راجع ص ٤٠٨ من هذا الجزء . (٣) راجع ج ٤ ص ١٦٦

(٤) كذا في كل الأصول .

معناه المتبايعان بعد عقدهما مختيران ما داما في مجلسهما ، إلا بيما يقول أحدهما لصاحبه فيه :
 اختر فيختار ؛ فإن الخيار ينقطع بينهما وإن لم يتفرقا ؛ فإن فُرِضَ خيارٌ فالمعنى : إلا بيع الخيار
 فإنه يبقى الخيار بعد التفرق بالأبدان . ونتميم هذا الباب في كتب الخلاف . وفي قول عمرو
 ابن شعيب « سمعت أبي يقول » دليل على صحة حديثه ؛ فإن الدارقطني قال حدثنا أبو بكر
 النيسابوري حدثنا محمد بن علي - الوراق قال قلت لأحمد بن حنبل : شعيب سمع من أبيه شيئا ؟
 قال : يقول حدثني أبي . قال فقلت : فأبوه سمع من عبد الله بن عمرو ؟ قال : نعم ، أراه
 قد سمع منه . قال الدارقطني سمعت أبا بكر النيسابوري يقول : هو عمرو بن شعيب بن محمد
 ابن عبد الله بن عمرو بن العاص ، وقد صح سماع عمرو بن شعيب من أبيه شعيب وسماع
 شعيب من جده عبد الله بن عمرو .

الثامنة - روى الدارقطني عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : «التاجر
 الصدوق الأمين المسلم مع النبيين والصديقين والشهداء يوم القيامة» . ويكره للتاجر أن يحلف
 لأجل ترويج السلعة وتزيينها ، أو يصلى على النبي صلى الله عليه وسلم في عرض سلعته ؛ وهو أن
 يقول : صلى الله على محمد ! ما أجود هذا . ويستحب للتاجر ألا تشغله تجارته عن أداء الفرائض ؛
 فإذا جاء وقت الصلاة ينبغي أن يترك تجارته حتى يكون من أهل هذه الآية : «رِجَالٌ لَا تُلْهِيمُ
 تِجَارَةً وَلَا بَيْعًا عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ» (١) وسياق .

التاسعة - وفي هذه الآية مع الأحاديث التي ذكرناها ما يرد قول من ينكر طلب
 الأقوات بالتجارات والصناعات من المتصوفة الجهلة ؛ لأن الله تعالى حرم أكلها بالباطل
 وأحلها بالتجارة ، وهذا بين .

قوله تعالى : «وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ» فيه مسألة واحدة - قرأ الحسن «تَقْتُلُوا» على
 التثنية . وأجمع أهل التأويل على أن المراد بهذه الآية النهي أن يقتل بعض الناس بعضا .
 ثم لفظها يتناول أن يقتل الرجل نفسه بقصد منه للقتل في الحرص على الدنيا وطلب المال ؛

بأن يحمل نفسه على الفرار المؤدى إلى التلف . ويحتمل أن يقال : « وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ » في حال خضر أو غضب ؛ فهذا كله يتناوله النهى . وقد احتج عمرو بن العاص بهذه الآية حين أمتنع من الاغتسال بالماء البارد حين أجنب في غزوة ذات السلاسل خوفا على نفسه منه ؛ فقرر النبي صلى الله عليه وسلم احتجاجه وضحك عنده ولم يقل شيئا . خرجه أبو داود وغيره ، وسيأتى .

قوله تعالى : وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ عُدْوَانًا وَظُلْمًا فَسَوْفَ نُصْلِيهِ نَارًا ۖ وَكَانَ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرًا ﴿٣١﴾

« ذلك » إشارة إلى القتل ؛ لأنه أقرب مذكور ؛ قاله عطاء . وقيل : هو عائد إلى أكل المال بالباطل وقتل النفس ؛ لأن النهى عنهما جاء متسقا مسرودا ، ثم ورد الوعيد حسب النهى . وقيل : هو عام على كل ما نهى عنه من القضايا ، من أول السورة إلى قوله تعالى : « وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ » . وقال الطبري : « ذلك » عائد على ما نهى عنه من آخر وعيد ، وذلك قوله تعالى : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَرْتُوا النِّسَاءَ كَرَاهًا » لأن كل ما نهى عنه من أول السورة قرن به وعيد ، لإلزام قوله : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَحِلُّ لَكُمْ » فإنه لا وعيد بعده إلا قوله : « وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ عُدْوَانًا » . والعدوان تجاوز الحد . والظلم وضع الشيء في غير موضعه ، وقد تقدم^(١) . وقيد الوعيد بذكر العدوان والظلم ليخرج منه فعل السهو والغلط ، وذكر العدوان والظلم مع تقارب معانيهما لاختلاف ألفاظهما ، وحسن ذلك في الكلام كما قال :

• وَالنَّيْ قَوْلُهَا كَذِبًا وَمِينَا^(٢) •

وحسن العطف لاختلاف اللفظين ؛ يقال : بُعِدًا وَصَحْقًا ، ومنه قول يعقوب : « إِنَّمَا أَشْكُو بَثِّي وَخُزْنِي إِلَى اللَّهِ »^(٣) . لحسن ذلك لاختلاف اللفظ . و﴿ نُصْلِيهِ ﴾ معناه نُصِّسَهُ حرَّها . وقد بينا

(١) راجع المسألة الثالثة عشرة ج ١ ص ٣٠٩

(٢) هذا مجزيت لعدي بن زيد ، وصدره :

• قَدَدَتِ الْأَدِيمَ لِرَامْنِهِ •

(٣) راجع ج ٩ ص ٢٤٩

معنى الجمع بين هذه الآى وحديث أبى سعيد الخدرى فى العُصاة وأهل الكبائر لمن أُنقذ عليه الوعيد ؛ فلا معنى لإعادة ذلك . وقرأ الأعمش والنخعى « نَصْلِيهِ » بفتح النون ، على أنه منقول من صَلَّى ناراً ، أى أصليته ؛ وفى الخبر « شاة مَصْلِيَّة » . ومن ضمَّ النون منقول بالهمزة ، مثل طعمت وأطعمت .

قوله تعالى : **إِنْ تَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَنُدْخِلَكُمْ مُدْخَلًا كَرِيمًا** ﴿٣١﴾
فيه مسألتان .

الأولى — لما نهى تعالى فى هذه السورة عن آثام هى كبائر، وعدَّ على اجتنابها التخفيف من الصغائر، ودلَّ هذا على أن فى الذنوب كبائر وصغائر . وعلى هذا جماعة أهل التأويل وجماعة الفقهاء ، وأن اللّسة والنظرة تُكفِّرُ باجتناب الكبائر قطعاً بوعده الصديق وقوله الحق ، لأنه يجب عليه ذلك . ونظير الكلام فى هذا ما تقدّم بيانه فى قبول التوبة فى قوله تعالى : « **لِمَا تُوْبَةُ عَلَى اللَّهِ** » ، فالله تعالى يغفر الصغائر باجتناب الكبائر ، لكن بضميمة أخرى إلى الاجتناب وهى إقامة الفرائض . روى مسلم عن أبى هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « **الصلوات الخمس والجمعة إلى الجمعة ورمضان إلى رمضان مكفّرات لما بينهنّ إذا اجتنَبَ الكبائر** » . وروى أبو حاتم البستي فى صحيح مسنده عن أبى هريرة وأبى سعيد الخدرى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم جلس على المنبر ثم قال : « **والذى نفسى بيده** » ثلاث مرات ، ثم سكّت فأكبَّ كل رجل منا يبكى حزينا ليمن رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم قال : « **ما من عبد يؤدّى الصلوات الخمس ويصوم رمضان ويحْتَنِبُ الكبائر السبع إلا فتحت له ثمانية أبواب من الجنة يوم القيامة حتى إنها لتصفق** » ثم تلا « **إِنْ تَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ** » . فقد تعاضد الكتاب وصحيح السنة بتكفير الصغائر قطعاً كالنظر وشبهه . وبيّنت السنة أن المراد بـ « **تَجْتَنِبُوا** » ليس كل الاجتناب لجميع الكبائر . والله أعلم . وأما الأصوليون فقالوا : لا يجب على القطع تكفير الصغائر باجتناب الكبائر ، وإنما عمل ذلك على غلبة الظن وقوة الزجاء والمشيئة نابتة . ودلَّ على ذلك أنه لو قطعنا

لمحتجب الكبائر ومتمثل الفرائض تكفيراً صغائر قطعاً لكانت له في حكم المباح الذي يقطع
بآلآ تباعة فيه ، وذلك نقض لعمى الشريعة . ولا صغيرة عندنا . قال القشيري عبد الرحيم :
والصحيح أنها كبائر ولكن بعضها أعظم وقعا من بعض ، والحكمة في عدم التمييز أن يحتجب
العبد بجمع المعاصي .

قلت : وأيضا فإن من نظر إلى نفس المخالفة كما قال بعضهم : — لا تنظر إلى صغر الذنب
ولكن أنظر من عصيت — كانت الذنوب بهذه النسبة كلها كبائر ، وعلى هذا النحو يخرج
كلام القاضي أبي بكر بن الطيب والأستاذ أبي إسحاق الأسفرايني وأبي المعالي وأبي نصر
عبد الرحيم القشيري وغيرهم ؛ قالوا : وإنما يقال لبعضها صغيرة بالإضافة إلى ما هو أكبر
منها ، كما يقال الزنى صغيرة بإضافته إلى الكفر ، والقُبلة المحرمة صغيرة بالنسبة إلى الزنى ،
ولا ذنب عندنا يُغفر باجتناب ذنب آخر ، بل كل ذلك كبيرة وممرتبه في المشيئة غير الكفر ؛
لقوله تعالى : « إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ » واحتجوا بقراءة
من قرأ « إِنَّ تَجْتَنَّبُوا كَثِيرًا مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ » على التوحيد ؛ وكبير الإثم الشرك . قالوا : وعلى الجمع
فالمراد أجناس الكفر . والآية التي قيدت الحكم قترت إليها هذه المطلقات كلها قوله تعالى :
« وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ » . واحتجوا بما رواه مسلم وغيره عن أبي أمامة أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال : " مَنْ آقَطَعَ حَقَّ أَمْرِي مُسْلِمٌ يَمِينُهُ فَقَدْ أَوْجَبَ اللَّهُ لَهُ النَّارَ وَحَرَّمَ
عَلَيْهِ الْجَنَّةَ " فقال له رجل : يا رسول الله ، وإن كان شيئا يسيرا ؟ قال : " وإن كان قضيباً من
أراك " . فقد جاء الوعيد الشديد على اليسير كما جاء على الكثير . وقال ابن عباس : الكبيرة
كل ذنب ختمه الله بنار أو غضب أو لعنة أو عذاب . وقال ابن مسعود : الكبائر ما نهى الله
عنه في هذه السورة إلى ثلاث وثلاثين آية ؛ وتصديقه قوله تعالى : « إِنَّ تَجْتَنَّبُوا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ
عَنْهُ » . وقال طاووس : قيل لابن عباس الكبائر سبع ؟ قال : هي إلى السبعين أقرب . وقال
سعيد بن جبير : قال رجل لابن عباس الكبائر سبع ؟ قال : هي إلى السبعائة أقرب منها إلى
السبع ؛ غير أنه لا كبيرة مع استغفار ولا صغيرة مع إصرار . وروى عن ابن مسعود أنه قال :

البكائر أربعة : اليأس من روح الله ، والقنوط من رحمة الله ، والأمن من مكر الله ، والشرك بالله ، دل عليها القرآن . وروى عن ابن عمر : هي تسع : قتل النفس ، وأكل الربا ، وأكل مال اليتيم ، ورعى المحصنة ، وشهادة الزور ، وعقوق الوالدين ، والفرار من الزحف ، والسحر ، والإلحاد في البيت الحرام . ومن البكائر عند العلماء : القمار والسرقه وشرب الخمر وسب السلف الصالح وعدول الأحكام عن الحق واتباع الهوى واليمين الفاجرة والقنوط من رحمة الله وسب الإنسان أبيه — بأن يسب رجلاً فيسب ذلك الرجل أبيه — والسعى في الأرض فساداً — ؛ إلى غير ذلك مما يكثر تعداده حسب ما جاء بيانها في القرآن ، وفي أحاديث خرجها الأئمة ، وقد ذكر مسلم في كتاب الإيمان منها جملة وافرة . وقد اختلف الناس في تعدادها وحصرها لاختلاف الآثار فيها ؛ والذي أقول : إنه قد جاءت فيها أحاديث كثيرة صحاح وحيسان لم يقصد بها الحصر ، ولكن بعضها أكبر من بعض بالنسبة إلى ما يكثر ضرره ، فالشرك أكبر ذلك كله ، وهو الذي لا يفقر لنص الله تعالى على ذلك ، وبعده اليأس من رحمة الله ؛ لأن فيه تكذيب القرآن ؛ إذ يقول وقوله الحق : « وَرَحْمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ » وهو يقول : لا يفقر له ؛ فقد تجرّ واسعا . هذا إذا كان معتقداً لذلك ؛ ولذلك قال الله تعالى : « إِنَّهُ لَا يَأْتِيَنَّكَ مِنْ رَوْحِ اللَّهِ إِلَّا الْقَوْمُ الْكَافِرُونَ » . وبعده القنوط ؛ قال الله تعالى : « وَمَنْ يَقْنُطْ مِنْ رَحْمَةِ رَبِّهِ إِلَّا الضَّالُّونَ » . وبعده الأمن من مكر الله فيسترسل في المعاصي ويتكل على رحمة الله من غير عمل ؛ قال الله تعالى : « أَفَأَمِنُوا مَكْرَ اللَّهِ فَلَا يَأْمَنُ مَكْرَ اللَّهِ إِلَّا الْقَوْمُ الْخَاسِرُونَ » . وقال تعالى : « وَذَلِكُمْ ظَنُّكُمُ الَّذِي ظَنَنْتُمْ بِرَبِّكُمْ أَرَأَيْتُمْ فَأَصْبَحْتُمْ مِنَ الْخَاسِرِينَ » . وبعده القتل ؛ لأن فيه إذهاب النفوس وإعدام الوجود ، واللواط فيه قطع النسل ، والزنى فيه اختلاط الأنساب بالمياه ، والخمر فيه ذهاب العقل الذي هو مناط التكليف ، وترك الصلاة والأذان فيه ترك إظهار شعائر الإسلام ، وشهادة الزور فيها استباحة الدماء والفروج والأموال ، إلى غير ذلك مما هو بين الضرر ؛ فكل ذنب عظم الشرع التوعّد عليه

(١) كذا في الأصول . وتحقيقه : أن يسب أبوي رجل . كما في الحديث والبحر . (٢) راجع ج ٧ ص ٢٩٦

وص ٢٥٤ (٣) راجع ج ٩ ص ٢٥١ (٤) راجع ج ١٠ ص ٣٦ (٥) راجع ج ١٥ ص ٣٥٣

بالعقاب وشده، أو عظم ضرره في الوجود كما ذكرنا فهو كبيرة وما عداها صغيرة . فهذا يربط لك هذا الباب ويضبطه ، والله أعلم .

الثانية - قوله تعالى : ﴿ وَنُدْخِلْكُمْ مُدْخَلًا كَرِيمًا ﴾) قرأ أبو عمرو وأكثر الكوفيين «مدخلا» بضم الميم ، فيحتمل أن يكون مصدرا، أى إدخالا، والمفعول محذوف أى وندخلكم الجنة إدخالا . ويحتمل أن يكون بمعنى المكان فيكون مفعولا . وقرأ أهل المدينة بفتح الميم ، فيجوز أن يكون مصدر دخل وهو منصوب بإضمار فعل ؛ التقدير وندخلكم فتدخلون مدخلا ، ودل الكلام عليه . ويجوز أن يكون اسم مكان فينتصب على أنه مفعول [به] ، أى وندخلكم مكانا كريما وهو الجنة . وقال أبو سعيد بن الأعرابي : سمعت أبا داود السجستاني يقول : سمعت أبا عبد الله أحمد بن حنبل يقول : المسلمون كلهم في الجنة ؛ فقلت له : وكيف ؟ قال : يقول الله عز وجل « إِنْ تَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَنُدْخِلْكُمْ مُدْخَلًا كَرِيمًا » يعنى الجنة . وقال النبي صلى الله عليه وسلم : « أدعرتُ شفاعة لأهل الكبائر من أمتي » . فإذا كان الله عز وجل يغفر ما دون الكبائر والنبي صلى الله عليه وسلم يشفع في الكبائر فأى ذنب يبقى على المسلمين . وقال علماؤنا : الكبائر عند أهل السنة تُغفر لمن أفلح عنها قبل الموت حسب ما تقدم . وقد يغفر لمن مات عليها من المسلمين ؛ كما قال تعالى : « وَيَغْفِرْ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ » والمراد بذلك من مات على الذنوب ؛ فلو كان المراد من تاب قبل الموت لم يكن للفرقة بين الإشراك وغيره معنى ؛ إذ التائب من الشرك أيضا مغفور له . وروى عن ابن مسعود أنه قال : خمس آيات من سورة النساء هي أحب إلى من الدنيا جميعا ، قوله تعالى : إِنْ تَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ » وقوله « إِنْ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ » الآية ، وقوله تعالى : « وَمَنْ يَعْمَلْ سُوءًا أَوْ يَظْلِمْ نَفْسَهُ » الآية ، وقوله تعالى : « وَإِنْ تَكُ حَسَنَةً يُضَاعِفْهَا » ، وقوله تعالى : « وَالَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ » . وقال ابن عباس : ثمان آيات في سورة النساء ، هن خير لهذه الأمة مما طلعت عليه الشمس وغربت : « يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ لَكُمْ » ، « وَاللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يَتُوبَ عَلَيْكُمْ » ، « يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ » ، « إِنْ تَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنْكُمْ »

(١) منب وجو ط ود . (٢) راجع ص ٢٤٥ من هذا الجزء وص ٣٧٩ ١٩٥ . (٣) راجع ج ٦ ص ٦

سَيِّئَاتِكُمْ» ، الآية ، « إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ » ، « إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ نِقَالَ ذَرَّةٍ » ،
« وَمَنْ يَعْمَلْ سُوءًا أَوْ يَظْلِمْ نَفْسَهُ » ، « مَا يَفْعَلُ اللَّهُ بِعَذَابِكُمْ » الآية .

قوله تعالى : وَلَا تَتَمَنَّوْا مَا فَضَّلَ اللَّهُ بِهِ بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِمَّا آكْتَسَبُوا وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِمَّا آكْتَسَبْنَ وَسَأَلُوا اللَّهَ مِنْ فَضْلِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا ﴿٣٢﴾
فيه أربع مسائل :

الأولى — روى الترمذى عن أم سلمة أنها قالت : يغزو الرجال ولا يغزو النساء وإنما لنا نصف الميراث ، فأنزل الله تعالى « وَلَا تَتَمَنَّوْا مَا فَضَّلَ اللَّهُ بِهِ بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ » . قال مجاهد : وأنزل فيها « إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ » ، وكانت أم سلمة أول ظبيئة قدمت المدينة مهاجرة . قال أبو عيسى : هذا حديث مرسل ، ورواه بعضهم عن ابن أبي نجيح عن مجاهد ، مرسل^(٣) أن أم سلمة قالت كذا . وقال قتادة : كان الجاهلية لا يوزنون النساء ولا الصبيان ، فلما وُزِنُوا وجعل للذكر مثل حظ الأنثيين تمنى النساء أن لو جعل أنصبأهن كأنصباء الرجال . وقال الرجال : إنا لنرجو أن نفصل على النساء بحسنتاتنا في الآخرة كما فضلنا عليهن في الميراث ، فنزلت ، « وَلَا تَتَمَنَّوْا مَا فَضَّلَ اللَّهُ بِهِ بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ » .

الثانية — قوله تعالى : (وَلَا تَتَمَنَّوْا) التمنى نوع من الإرادة يتعلق بالمستقبل ، كالتلطف نوع منها يتعلق بالماضى ، فنهى الله سبحانه المؤمنين عن التمنى ؛ لأن فيه تعلق بالال ونسيان الأجل . وقد اختلف العلماء هل يدخل في هذا النهى الغبطة ، وهى أن يتمنى الرجل أن يكون له حال صاحبه وإن لم يتمنى زوال حاله . والجمهور على إجازة ذلك : مالك وغيره ؛ وهى المراد عند بعضهم فى قوله عليه السلام " لا حسد إلا فى آنتين : رجل آناه الله القرآن فهو يقوم به آناه الليل وآناه النهار ورجل آناه الله مالا فهو ينفقه آناه الليل وآناه

(١) راجع ص ٤٢٦ من هذا الجزء . (٢) راجع ج ١٤ ص ١٨٥

(٣) كذا ورد بالرفع فى جميع نسخ الأمل وصحيح الترمذى . (٤) فى الترمذى : قالت كذا وكذا .

النهار". فعنى قوله: "لا حسد" أى لا غبطة أعظم وأفضل من الغبطة في هذين الأمرين . وقد نبه البخارى على هذا المعنى حيث بؤب على هذا الحديث (باب الاعتباط في العلم والحكمة) قال المهلب : بين الله تعالى في هذه الآية ما لا يجوز تمنيه ، وذلك ما كان من عرض الدنيا وأشباهاها . قال ابن عطية : وأما التمنى في الأعمال الصالحة فذلك هو الحسن ، وأما إذا تمنى المرء على الله من غير أن يقرن أمنيته بشئ مما قدما ذكره فذلك جائز ؛ وذلك موجود في حديث النبي صلى الله عليه وسلم في قوله : "وَدِدْتُ أَنْ أُحْيَا ثُمَّ أَقْتَلَ" .

قلت : هذا الحديث هو الذى صدر به البخارى كتاب التمنى في صحيحه ، وهو يدل على تمنى الخير وأفعال البر والرغبة فيها ، وفيه فضل الشهادة على سائر أعمال البر ؛ لأنه عليه السلام تمنّاها دون غيرها ، وذلك لرفع منزلتها وكرامة أهلها ، فزرقه الله إياها ؛ لقوله : "ما زالت أكلة خَيْرٍ تُعَادِنِي الْآنَ وَأَوَّانَ قَطَعْتَ أَبْهَرِي" (١) . وفي الصحيح : "إن الشهيد يقال له تمنى فيقول أتمنى أن أرجع إلى الدنيا حتى أقتل في سبيلك مرة أخرى" . وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يتمنى إيمانَ أبى طالب و [إيمان] أبى لهب وصناديد قريش مع علمه بأنه لا يكون ؛ وكان يقول : "واشوقاه إلى إخواني الذين يحيئون من بعدى يؤمنون بى ولم يرونى" . وهذا كله يدل على أن التمنى لا ينهى عنه إذا لم يكن داعية إلى الحسد والتباغض ، والتمنى المنهى عنه في الآية من هذا القبيل ؛ فيدخل فيه أن يتمنى الرجل حال الآخر من دين أو دنيا على أن يذهب ما عند الآخر ، وسواء تمتت مع ذلك أن يعود إليك أولا . وهذا هو الحسد بعينه ، وهو الذى ذمّه الله تعالى بقوله : «أَمْ يَحْسُدُونَ النَّاسَ عَلَى مَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ» (٢) . ويدخل فيه أيضا خطبة الرجل على خطبة أخيه وبيعه على بيعه ؛ لأنه داعية الحسد والمقت . وقد ذكره بعض العلماء الغبطة وأنها داخله في النهى ، والصحيح جوازها على ما بينا ، والله توفيقنا . وقال الضحاك : لا يحل لأحد أن يتمنى مال أحد ، ألم تسمع الذين قالوا : «يَأْتِيَتْ لَنَا مِثْلَ مَا أُوتِيَ قَارُونُ» (٣) إلى أن

(١) الأكلة (بالضم) : اللقمة . وتعادنى : تراجعنى ويعاودنى ألم سها في أوقات معلومة . والأبهر : عرق مستطيل في الصلب والقلب متصل به ، فإذا انقطع لم تكن معه حياة . وحديث الشاة المسمومة وأكله صلى الله عليه وسلم منها مذكور في غزوة خيبر ؛ فراجع . (٢) من ج .

(٣) راجع ص ٢٠٠ من هذا الجزء . (٤) راجع ج ١٣ ص ٣١٦ .

قال : « وَأَصْبَحَ الَّذِينَ تَمَنَّوْا مَكَانَهُ بِالْأَمْسِ » حين خُصِفَ به وبداره وبأمواله « لَوْلَا أَنَّ مَنْ
 اللَّهُ عَلَيْنَا لَخَسَفَ بِنَا » وقال الكلبي : لا يَتَمَنَّى الرجل مال أخيه ولا أمرأته ولا خادمه
 ولا دابته ، ولكن ليقل : اللهم أرزقني مثله . وهو كذلك في التوراة ، وكذلك قوله في القرآن
 « وَاسْأَلُوا اللَّهَ مِنْ فَضْلِهِ » . وقال ابن عباس : نهى الله سبحانه أن يتمنى الرجل مال فلان وأهله ،
 وأمر عباده المؤمنين أن يسألوه من فضله . ومن الحجة للجمهور قوله صلى الله عليه وسلم : « إنما
 الدنيا لأربعة نفر : رجل آتاه الله مالا وعلماً فهو يتتقى فيه ربه ويصل به رحمه ويعلم لله فيه
 حقا فهذا بأفضل المنازل ، ورجل آتاه الله علماً ولم يؤته مالا فهو صادق النية يقول لو أن لي
 مالا لعملت فيه بعمل فلان فهو بنيته فأجرهما سواء » الحديث ... وقد تقدم . خرجه الترمذي
 وصححه . وقال الحسن : لا يتمن أحدكم المال وما يدر به لعل هلاكه فيه ؛ وهذا إنما يصح
 إذا تمناه للدنيا ، وأما إذا تمناه للتغير فقد جوزه الشرع ، فيتمناه العبد ليصل به إلى الرب ،
 ويفعل الله ما يشاء .

الثالثة — قوله تعالى : ﴿ لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا اكْتَسَبُوا ﴾ يريد من الثواب والعقاب
 ﴿ وَلِلنِّسَاءِ ﴾ كذلك ؛ قاله قتادة . فللمرأة الحزاء على الحسنة بعشر أمثالها كما للرجال . وقال
 ابن عباس : المراد بذلك الميراث . والاكتساب على هذا القول بمعنى الإصابة ، للدكر مثل
 حظ آل أنثيين ؛ فنهى الله عز وجل عن التمتنى على هذا الوجه لما فيه من دواعي الحسد ؛ ولأن
 الله تعالى أعلم بمصالحهم منهم ؛ فوضع القسمة بينهم على التفاوت على ما علم من مصالحهم .

الرابعة — قوله تعالى : ﴿ وَاسْأَلُوا اللَّهَ مِنْ فَضْلِهِ ﴾ روى الترمذي عن عبد الله قال
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « سألوا الله من فضله فإنه يحب أن يسأل وأفضل العباد
 أنتظار الفرج » وخرج أيضا ابن ماجه عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :
 « من لم يسأل الله يغضب عليه » . وهذا يدل على أن الأمر بالسؤال لله تعالى واجب ؛ وقد
 أخذ بعض العلماء هذا المعنى فنظمه فقال :

الله يغضب إن تركت سؤاله • وبني آدم حين يسأل يغضب

وقال أحمد بن المعدل أبو الفضل الفقيه المالكي فأحسن :

أَتَمِّسَ الْأَرْزَاقَ عِنْدَ الَّذِي • مَا دُونَهُ إِنْ سَبِيلَ مِنْ حَاجِبٍ
مَنْ يُغْفِضُ التَّارِكَ تَسْأَلُهُ • جَوْدًا وَمَنْ يَرْضَى عَنْ آطَالِ
وَمَنْ إِذَا قَالَ جَرَى قَوْلُهُ • بَغِيرَ تَوْقِيعٍ إِلَى كَاتِبٍ

وقد أشبعنا القول في هذا المعنى في كتاب « قمع الحِرص بالزهد والقناعة » . وقال سعيد
ابن جبير : « وَاسْأَلُوا اللَّهَ مِنْ فَضْلِهِ » العبادة ، ليس من أمر الدنيا . وقيل : سَلُّوهُ التَّوْفِيقَ لِلْعَمَلِ
بِمَا يَرْضِيهِ . وعن عائشة رضي الله عنها أنها قالت : سَلُّوا رَبِّكُمْ حَتَّى الشَّيْبِ ، فإنه إن لم يَسِّرْهُ اللهُ
عَزَّ وَجَلَّ لَمْ يَتَسَّرْ . وقال سفيان بن عُيَيْنَةَ : لَمْ يَأْمُرْ بِالسُّؤَالِ إِلَّا لِيُعْطَى .

وقرأ الكسائي وابن كثير : « وَاسْأَلُوا اللَّهَ مِنْ فَضْلِهِ » بغير همز في جميع القرآن . الباقون
بالحمز . « وَاسْأَلُوا اللَّهَ » . وأصله بالهمز إلا أنه حذفت الهمزة للتخفيف . والله أعلم .

قوله تعالى : وَلِكُلِّ جَعَلْنَا مَوْلًى مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ وَالَّذِينَ
عَقَدْتَ أَيْمَانُكُمْ فَفَاتَوْهُمْ نَصِيْبُهُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدًا ﴿٣٣﴾
فيه خمس مسائل :

الأولى - بين تعالى أن لكل إنسان ورثة وموالي ؛ فليَتَفَضَّلْ كُلُّ وَاحِدٍ بِمَا قَسَمَ اللهُ لَهُ مِنَ
الميراث ، ولا يَتَمَنَّ مَالَ غَيْرِهِ . وروى البخاري في كتاب الفرائض من رواية سعيد بن جبير
عن ابن عباس : « وَلِكُلِّ جَعَلْنَا مَوْلًى مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ وَالَّذِينَ عَاقَدْتَ أَيْمَانُكُمْ »
قال : كانت المهاجرون حين قَدِمُوا الْمَدِينَةَ يَرِثُ الْأَنْصَارِيُّ الْمُهَاجِرُ دُونَ ذَوِي رَحِمِهِ ؛
لِلْأَخُوَّةِ الَّتِي آتَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَيْنَهُمْ ، فلما نزلت « وَلِكُلِّ جَعَلْنَا مَوْلًى »
قال : نَسَخْتُهَا « وَالَّذِينَ عَاقَدْتَ أَيْمَانُكُمْ » . قال أبو الحسن بن بطلال : وقع في جميع النسخ
« وَلِكُلِّ جَعَلْنَا مَوْلًى » قال : نَسَخْتُهَا « وَالَّذِينَ عَاقَدْتَ أَيْمَانُكُمْ » . والصواب أن الآية الناسخة
« وَلِكُلِّ جَعَلْنَا مَوْلًى » والمنسوخة « وَالَّذِينَ عَاقَدْتَ أَيْمَانُكُمْ » ، وكذا رواه الطبري في روايته .

وروى عن جمهور السلف أن الآية الناصخة لقوله : « وَالَّذِينَ عَاقَدَتِ أَيْمَانُكُمْ » قوله تعالى في « الأنفال » : « وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ ^(١) » . روى هذا عن ابن عباس وقادة والحسن البصري ؛ وهو الذي أثبت أبو عبيد في كتاب « الناسخ والمنسوخ » له . وفيها قول آخر رواه الزهري عن سعيد بن المسيب قال : أمر الله عز وجل الذين تبوأوا غير أيمانهم في الجاهلية وورثوا في الإسلام أن يجعلوا لهم نصيبا في الوصية ورد الميراث إلى ذوى الرِّحم والعصبة . وقالت طائفة : قوله تعالى « وَالَّذِينَ عَاقَدَتِ أَيْمَانُكُمْ » محكم وليس بمنسوخ ؛ وإنما أمر الله المؤمنين أن يعطوا الخلفاء أنصباهم من النصرة والنصيحة وما أشبه ذلك ؛ ذكره الطبري عن ابن عباس . (وَالَّذِينَ عَاقَدَتِ أَيْمَانُكُمْ فَأَتَوْهُمْ نَصِيحُهُمْ) من النصرة والنصيحة والرفادة ويوصى لهم وقد ذهب الميراث ؛ وهو قول مجاهد والسدي .

قلت — وأختاره النحاس ؛ ورواه عن سعيد بن جبير ، ولا يصح النسخ ؛ فإن الجمع ممكن كما بينه ابن عباس فيما ذكره الطبري ، ورواه البخاري عنه في كتاب التفسير . وسيأتي ميراث « ذوى الأرحام » في « الأنفال ^(١) » إن شاء الله تعالى .

الثانية — « كُلُّ » في كلام العرب معناها الإحاطة والعموم . فإذا جاءت مفردة فلا بد أن يكون في الكلام حذف عند جميع النحويين ؛ حتى أن بعضهم أجاز مررت بكل ، مثل قبل وبعد . وتقدير الحذف : ولكل أحد جعلنا موالى ، يعني ورثة . « وَالَّذِينَ عَاقَدَتِ أَيْمَانُكُمْ » يعني بالحليف ؛ عن قتادة . وذلك أن الرجل كان يعاقد الرجل فيقول : دمي دمك ، وهدمي هدمك ^(٢) ، ونأري نارك ، وحربي حربك ، وسأني سلمك ، وترثني وأرثك ، وتطلب بي وأطلب بك ، وتثقل عني وأثقل عنك ؛ فيكون للحليف السدس من ميراث الحليف ثم نسخ .

الثالثة — قوله تعالى : (مَوَالِي) أعلم أن المولى لفظ مشترك يطلق على وجوه ؛ فَيُسَمَّى الْمُتَعَتِّقَ مَوْلَى الْمُتَعَتِّقِ مَوْلَى . ويقال : المولى الأسفل والأعلى أيضا . وَيُسَمَّى

(١) راجع ج ٨ ص ٥٨ (٢) الزهد (بكسر الراء) : العطاء والصلة .

(٣) قوله : هدى هدمك ، أى نحن شئ واحد في النصرة ، تفضيرون لنا ونفضب لكم .

(٤) في و ج و ز : كتل ويقال . وفي ط : كتل المولى الأسفل .

الناصر المولى ؛ ومنه قوله تعالى : « وَأَنَّ الْكَافِرِينَ لَا مَوْلَى لَهُمْ » . ويسمى ابن العم مولى والجار مولى . فأما قوله تعالى : « وَلِكُلٍّ جَعَلْنَا مَوَالِيًّا » يريد عصبة ؛ لقوله عليه السلام : « ما أبقت السهام فلاولى عصبية ذكر » . ومن العصابات المولى الأعلى لا الأسفل ، على قول أكثر العلماء ؛ لأن المفهوم فى حق المعتق أنه المنعم على المعتق ، كالموجد له ؛ فأستحق ميراثه لهذا المعنى . وحكى الطحاوى عن الحسن بن زياد أن المولى الأسفل يرث من الأعلى ؛ وأحتج فيه بما روى أن رجلا أعتق عبدا له فمات المعتق ولم يترك إلا المعتق فجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ميراثه للغلام المعتق . قال الطحاوى : ولا معارض لهذا الحديث ، فوجب القول به ؛ ولأنه إذا أمكن إثبات الميراث للمعتق على تقدير أنه كان كالموجد له ، فهو شبيه بالأب ؛ والمولى الأسفل شبيه بالابن ؛ وذلك يقتضى التسوية بينهما فى الميراث ، والأصل أن ألا اتصال يعم . وفى الخبر « مولى القوم منهم » . والذين خالفوا هذا وهم الجمهور قالوا : الميراث يستدعى القرابة ولا قرابة ، غير أننا أثبتنا للمعتق الميراث بحكم الإنعام على المعتق ؛ فيقتضى مقابلة الإنعام بالمجازاة ، وذلك لا ينعكس فى المولى الأسفل . وأما الابن فهو أولى الناس بأن يكون خليفة أبيه وقائما مقامه ، وليس المعتق صالحا لأن يقوم مقام معتقه ، وإنما المعتق قد أنعم عليه فقابلته الشرع بأن جعله أحق بمولاه المعتق ، ولا يوجد هذا فى المولى الأسفل ؛ فظهر الفرق بينهما والله أعلم .

الرابعة — قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ عَاقَدْتَ أَيْمَانُكُمْ ﴾ روى على بن كُبشة^(٢) عن حمزة « عَقَدْتَ » بتشديد القاف على الكثير . والمشهور عن حمزة « عَقَدْتَ أَيْمَانُكُمْ » مخففة القاف ، وهى قراءة عاصم والكسائى ، وهى قراءة بعيدة ؛ لأن المعاهدة لا تكون إلا من اثنين فصاعداً ، فبأها فاعل . قال أبو جعفر النحاس : وقراءة حمزة تجوز على غموض فى العربية ، يكون التقدير فيها والذين عَقَدْتُمْ أَيْمَانُكُمْ الحِلْف ، وتعَدَّى إلى مفعولين ؛ وتقديره : عَقَدْتُ لَمْ أَيْمَانُكُمْ الحِلْف ، ثم حذفت اللام مثل قوله تعالى : « وَإِذَا كَأَلْتُمُ^(٣) » أى كَأَلُوا لَمْ . وحذف المفعول الثانى ، كما يقال : كَلْتُكَ أى كَلْتُ لَكَ بُرّاً . وحذف المفعول الأول لأنه متصل فى الصلة .

(١) راجع ج ١٦ ص ٢٣٤ (٢) كذا فى ابن عطية والبحر والأصول إلا : د . فابن كيسة وهو على ابن يزيد بن كيسة . ولعله الصواب كما فى طبقات القراء . والتاج . (٣) راجع ج ١٩ ص ٢٥٠

الخامسة - قوله تعالى : (إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدًا) أى قد شهد معاهدتكم لياهم ، وهو عز وجل يُحب الوفاء .

قوله تعالى : الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَبِمَا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ فَالْصَّالِحَاتُ قَانِتَاتٌ حَافِظَاتٌ لِّلْغَيْبِ بِمَا حَفِظَ اللَّهُ وَالَّتِي تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ فَعِظُوهُنَّ وَاجْهَرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ وَأَضْرِبُوهُنَّ فَإِنْ أَطَعْنَكُمْ فَلَا تَبْغُوا عَلَيْهِنَّ سَبِيلًا إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا كَبِيرًا ﴿٢٤﴾
فيه إحدى عشرة مسألة :

الأولى - قوله تعالى : (الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ) ابتداء وخبر ، أى يقومون بالنفقة عليهن والذب عنهن ؛ وإيضاً فإن فيهم الأحكام والأمراء ومن يغزو ، وليس ذلك في النساء . يقال : قوام وقيم . والآية نزلت في سعد بن الربيع ^(١) نشرت عليه أمراته حيية بنت زيد ابن خارية بن أبى زهير فطمها ؛ فقال أبوها : يا رسول الله ، أفرشته كريمي فطمها ! فقال عليه السلام : "لَتَقْتَصَّ مِنْ زَوْجِهَا" . فانصرفت مع أيها لتقتص منه ، فقال عليه السلام : "أرجعوا هذا جبريل أتاني" فانزل الله هذه الآية ؛ فقال عليه السلام : "أردنا أمراً وأراد الله غيره" . وفي رواية أخرى : "أردتُ شيئاً وما أراد الله خيراً" . ونقض الحكم الأول . وقد قيل : إن في هذا الحكم المردود نزل «وَلَا تَعْمَلْ بِالْقُرْآنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يُقْضَى إِلَيْكَ وَحْيُهُ» . ذكر إسماعيل بن إسحاق قال : حدثنا حجاج بن المنهال وعارم بن الفضل - واللفظ لحجاج - قال حدثنا جرير بن حازم قال سمعت الحسن يقول : إن امرأة أنت النبي صلى الله عليه وسلم قالت : إن زوجي لطم وجهي . فقال : "بينكما القصاص" ، فانزل الله تعالى : «وَلَا تَعْمَلْ بِالْقُرْآنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يُقْضَى إِلَيْكَ وَحْيُهُ» . وأمسك النبي صلى الله عليه وسلم حتى نزل :

(١) هو سعد بن الربيع بن عمرو بن أبى زهير بن مالك بن أمية القيس الخزرجي عتي بدرى وكان أحد فقهاء الأنصار وكان له زوجتان . (عن أسد الغابة) . (٢) راجع ج ١١ ص ٢٥٠

« الرَّجَالُ قَوَامُونَ عَلَى النِّسَاءِ » . وقال أبو رَوْق : نزلت في جميلة بنت أبي في زوجها ثابت بن قيس بن شماس . وقال الكلبي : نزلت في عميرة بنت محمد بن مسامة وفي زوجها سعد بن الربيع . وقيل : سبها قول أم سلمة المتقدم . ووجه النظم أنهم تكلّموا في تفضيل الرجال على النساء في الإرث ، فنزلت « وَلَا تَمْنُنُوا » الآية . ثم بين تعالى أن تفضيلهم عليهن في الإرث ليس على الرجال من المهر والإِنفاق ؛ ثم فائدة تفضيلهم عائدة إليهن . ويقال : إن الرجال لهم فضيلة في زيادة العقل والتدبير ؛ فجعل لهم حق القيام عليهن لذلك . وقيل : للرجال زيادة قوة في النفس والطبع مالم ليس للنساء ؛ لأن طبع الرجال غلب عليه الحرارة واليبوسة ، فيكون فيه قوة وشدة ، وطبع النساء غلب عليه الرطوبة والبرودة ، فيكون فيه معنى اللين والضعف ؛ فجعل لهم حق القيام عليهن بذلك ، وبقوله تعالى : « وَمِمَّا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ » .

الثانية - ودلت هذه الآية على تأديب الرجال نساءهم ، فإذا حفظن حقوق الرجال فلا ينبغي أن يسيء الرجل عشرتها . و« قَوَامٌ » فعال للمبالغة ؛ من القيام على الشيء والاستبداد بالنظر فيه وحفظه بالاجتهاد . فقيام الرجال على النساء هو على هذا الحد ؛ وهو أن يقوم بتدبيرها وتأديبها وإمساكها في بيتها ومنعها من البروز ، وأن عليها طاعته وقبول أمره مالم تكن معصية ؛ وتعليل ذلك بالفضيلة والتفقه والعقل والقوة في أمر الجهاد والميراث والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر . وقد راعى بعضهم في التفضيل الخفية وليس بشيء ؛ فإن الخفية قد تكون وليس معها شيء مما ذكرنا . وقد مضى الرد على هذا في « البقرة »^(٢) .

الثالثة - فهم العلماء من قوله تعالى : « وَمِمَّا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ » أنه متى عجز عن نفقتها لم يكن قواما عليها ، وإذا لم يكن قواما عليها كان لها فسخ العقد ؛ لزوال المقصود الذي شرع لأجله النكاح . وفيه دلالة واضحة من هذا الوجه على ثبوت فسخ النكاح عند الإعسار بالنفقة والكسوة ؛ وهو مذهب مالك والشافعي . وقال أبو حنيفة : لا يفسخ ؛ لقوله تعالى : « وَإِنْ كَانَ دُوْ عُسْرَةٌ فَنُفْرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ »^(٣) وقد تقدّم القول في هذا في هذه السورة .

(١) في ب و ج و ز و ط : جميلة بنت عبد الله بن أبي . قال في أسد الغابة : وقيل كانت أخته عبد الله وهو وهم .

(٢) راجع ج ٣ ص ١٢٤ (٣) راجع ج ٣ ص ٢٧١

الرابعة - قوله تعالى : ﴿ فَالصَّالِحَاتُ قَانِتَاتٌ حَافِظَاتٌ لِّلْغَيْبِ ﴾ هذا كله خبر، ومقصوده الأمر بطاعة الزوج والقيام بحقه في ماله وفي نفسها في حال غيبة الزوج . وفي مسند أبي داود الطيالسي عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ” خير النساء التي إذا نظرت إليها سرتك وإذا أمرتها أطاعتك وإذا غبت عنها حفظتك في نفسها ومالك “ قال : وتلا هذه الآية « الرَّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ » إلى آخر الآية . وقال صلى الله عليه وسلم لعمر : ” ألا أخبرك بخير ما يكثره المرأة الصالحة إذا نظر إليها سرتك وإذا أمرها أطاعته وإذا غاب عنها حفظته “ أخرجه أبو داود . وفي مصحف ابن مسعود « فَالصَّالِحَاتُ قَوَّاتٌ حَوَافِظٌ ^(١) . وهذا بناء يختص بال مؤنث . قال ابن جني : والتكسير أشبه لفظاً بالمعنى ؛ إذ هو يعطى الكثرة وهي المقصود ها هنا . و « ما » في قوله : « بِمَا حَفِظَ اللَّهُ » مصدرية ، أى بحفظ الله لمن ، ويصح أن تكون بمعنى الذى ، ويكون العائد فى « حفظ » ضمير نصب . وفى قراءة أبي جعفر « بما حفظ الله » بالنصب . قال النحاس : الرفع آئين ؛ أى حافظات لمغيب أزواجهن يحفظ الله ومعونته وتسديده . وقيل : بما حفظهن الله فى مهورهن وعشترهن . وقيل : بما استحفظهن الله إياه من أداء الأمانات إلى أزواجهن . ومعنى قراءة النصب : بحفظهن الله ؛ أى بحفظهن أمره أو دينه . وقيل فى التقدير : بما حفظن الله ، ثم وحّد الفعل ؛ كما قيل : ^(٢) ^(٣) ^(٤) فإن الحوادث أودى بها .

وقيل : المعنى بحفظ الله ؛ مثل حفظت الله .

الخامسة - قوله تعالى : ﴿ وَاللَّاتِي تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ ﴾ اللاتى جمع التى وقد تقدم . قال ابن عباس : تخافون بمعنى تعلمون وتيقنون . وقيل هو على بابه . والنشوز العصيان ؛ مأخوذ من النشز ، وهو ما ارتفع من الأرض . يقال : نشز الرجل ينشز وينشز إذا كان قاعدا فنهض قائماً ؛ ومنه قوله عز وجل : « وَإِذَا قِيلَ لِّلرِّجَالِ أَنِ اقْشِرُوا عَنَّا ثِيَابًا قَالُوا أَنُشْزَوْا قَالُوا بَلَىٰ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ^(٥) » أى ارتفعوا وأنهضوا إلى حرب أو أمر من أمور الله تعالى . فالمعنى : أى تخافون عصيانهن وتعالين عما أوجب

(١) وفى الشواذ لابن خلوويه قراءة طلحة بن مصرف . (٢) تسديده فى جوب وزود . من السداد .

(٣) كذا فى الأصول جميعاً ، وهو ما ذهب إليه الزجاج كما فى الألويس . وفى النحاس : فى أمورهن .

(٤) يريد أودى بها . البحر . (٥) راجع ج ١٧ ص ٢٩٩

الله عليهن من طاعة الأزواج . وقال أبو منصور اللغوي : النشوز كراهية كل واحد من الزوجين صاحبه ؛ يقال : نشزت تنشز فهي ناشز بغير هاء . ونشست تنشص ، وهي السيئة للعشرة . وقال ابن فارس : ونشزت المرأة استصعبت على بعلها ، ونشز بعلها عليها إذا ضربها وجفاها . قال ابن دريد : نشزت المرأة ونشست ونشست بمعنى واحد .

السادسة - قوله تعالى : ﴿ فِعْظُوهُنَّ ﴾ أي بكتاب الله ؛ أي ذكروهن ما أوجب الله عليهن من حسن الصحبة وجميل العشرة للزوج ، والاعتراف بالدرجة التي له عليها ، ويقول : إن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " لو أمرت أحدا أن يسجد لأحد لأمرت المرأة أن تسجد لزوجها " . وقال : " لا تمتنع نفسها وإن كانت على ظهر قتيب ^(١) " . وقال : " أيما امرأة بات هاجرة فراش زوجها لعنتها الملائكة حتى تصبح " في رواية " حتى تراجع وتضع يدها في يده " . وما كان مثل هذا .

السابعة - قوله تعالى : ﴿ وَأَهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ ﴾ وقرأ ابن مسعود والنخعي وغيرهما « في المضجع » على الإفراد ؛ كأنه اسم جنس يؤدي عن الجمع . والمهجر في المضاجع هو أن يضاجعها ويؤليها ظهره ولا يجامعها ؛ عن ابن عباس وغيره . وقال مجاهد : جنبوا مضاجعهم ؛ فيفتقد ^(٢) على هذا الكلام حذف ، ويعضده « أهجروهن » من المهجران ، وهو البعد ؛ يقال : هجره أي تباعد ونأى عنه . ولا يمكن بعدها إلا بترك مضاجعتها . وقال معناه إبراهيم النخعي والشعمي وقتادة والحسن البصري ، ورواه ابن وهب وابن القاسم عن مالك ، واختاره ابن العربي وقال : حملوا الأمر على الأكثر المؤني . ويكون هذا القول كما تقول : أهجره في الله . وهذا أصل مالك .

قلت : هذا قول حسن ؛ فإن الزوج إذا عرض عن فراشها فإن كانت محبة للزوج فذلك يشق عليها فترجع للصالح ، وإن كانت مبغضة فيظهر النشوز منها ؛ فيتبين أن النشوز من قبلها . وقيل : « أهجروهن » من المهجر وهو القبيح من الكلام ، أي غلظوا عليهن في القول

(١) القتب (محركة) البعير كالإكاف - برذعة - لغيره . ومعناه الحث لمن على مطاوعة أزواجهن ، وأنه لا يسمهن الامتناع في هذه الحال فكيف في غيرها . (٢) في جروزي : فيفتقد . (٣) كذا في الأصول .

وضاجعوهن للجماع وغيره ؛ قال معناه سفيان ، وروى عن ابن عباس . وقيل : أى شدوهن وثاقا فى بيوتهن ؛ من قولهم : هجر البعير أى ربطه بالهيجار ، وهو حبل يُشدُّ به البعير ، وهو اختيار الطبرى وقدح فى سائر الأقوال . وفى كلامه فى هذا الموضع نظر . وقد ردَّ عليه القاضى أبو بكر بن العربى فى أحكامه فقال : يالها من هفوة من عالم بالقرآن والسنة ! والذى حمله على هذا التأويل حديث غريب رواه ابن وهب عن مالك أن أسماء بنت أبى بكر الصديق امرأة الزبير بن العوام كانت تخرج حتى عوتب فى ذلك . قال : وعتب عليها وعلى ضرَّتها ، فمقد شعر واحدة بالأخرى ثم ضربها شديدا ، وكانت الضرة أحسن آتقاء ، وكانت أسماء لا تتقى فكان الضرب بها أكثر ؛ فشكَّت إلى أبيها أبى بكر رضى الله عنه فقال لها : أى بُنية أصبرى فإن الزبير رجل صالح ، ولعلَّه أن يكون زوجك فى الجنة ؛ ولقد بلغنى أن الرجل إذا ابتكر بامرأة تزوجها فى الجنة . فرأى الربط والعقد مع احتمال اللفظ مع فعل الزبير فأقدم على هذا التفسير . وهذا المجر غايته عند العلماء شهراً ؛ كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم حين أمر إلى حفصة فأنشته إلى عائشة ، وتظاهرتا عليه . ولا يبلغ به الأربعة الأشهر التى ضرب الله أجلا عذرا للولئ .

الثامنة — قوله تعالى : ﴿ وَأَضْرِبُوهُنَّ ﴾ أمر الله أن يبدأ النساء بالموعظة أولا ثم بالمجران ، فإن لم يتجعا فالضرب ؛ فإنه هو الذى يصلحها له ويحملها على توفية حقه . والضرب فى هذه الآية هو ضرب الأدب غير المبرح ، وهو الذى لا يكسر عظما ولا يشين جارحة كاللكمة ونحوها ؛ فإن المقصود منه الصلاح لا غير . فلا جرم إذا أدى إلى الهلاك وجب الضمان ، وكذلك القول فى ضرب المؤذنب غلامه لتعليم القرآن والأدب . وفى صحيح مسلم : ” اتقوا الله فى النساء فإنكم أخذتموهن بأمانة الله واستحللتم فروجهن بكلمة الله ولكم عليهن ألا يوطئن فرشكم أحدا تكرهونه فإن فعلن فأضربوهن ضربا غير مبرح ” الحديث . أخرجه من حديث جابر الطويل فى الحج ، أى لا يدخلن منازلكم أحدا ممن تكرهونه من الأقارب والنساء الأجانب . ^(١) وعلى هذا يحمل ما رواه الترمذى وصححه عن عمرو بن الأحوص أنه شهد حجة

الوداع مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فحَمِدَ الله وأثنى عليه وذكر ووعظ فقال :
 « أَلَا وَاسْتَوْصُوا بالنساء خيراً فَإِنَّهُنَّ عَوَانٌ ^(١) عِنْدَكُمْ لَيْسَ تَمْلِكُونَ مِنْهُنَّ شَيْئاً غَيْرَ ذَلِكَ إِلَّا أَنْ
 يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبَيَّنَةٍ فَإِنْ فَعَلْنَ فَاهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ وَأَضْرِبُوهُنَّ ضَرْباً غَيْرَ مُبْرِحٍ فَإِنْ أَطَعْنَكُمْ
 فَلَا تَبْغُوا عَلَيْهِنَّ سَبِيلاً إِلَّا إِنْ لَكُمْ عَلَى نَسَائِكُمْ حَقٌّ وَلِنَسَائِكُمْ عَلَيْكُمْ حَقٌّ فَأَمَّا حَقُّكُمْ عَلَى نَسَائِكُمْ
 فَلَا يُؤْطَيْنَ فُرُشَكُمْ مَنْ تَكْرَهُونَ وَلَا يَأْذَنَ فِي بَيْتِكُمْ مَنْ تَكْرَهُونَ إِلَّا وَحَقُّهُنَّ عَلَيْكُمْ أَنْ تَحْسِنُوا إِلَيْهِنَّ
 فِي كِسْوَتِهِنَّ وَطَعَامِهِنَّ » . قال : هذا حديث حسن صحيح . فقلوه : « بِفَاحِشَةٍ مُبَيَّنَةٍ »
 يريد لا يُدْخِلَنَّ مَنْ يَكْرَهُهُ أَزْوَاجَهُنَّ وَلَا يُفْضِيْنَهُمْ . وليس المراد بذلك الزنى ؛ فَإِنْ ذَلِكَ مُحَرَّمٌ
 وَيَلْزَمُ عَلَيْهِ الْحَدَّ . وقد قال عليه الصلاة والسلام : « أَضْرِبُوا النِّسَاءَ إِذَا عَصَيْنَكُمْ فِي مَعْرُوفٍ ضَرْباً
 غَيْرَ مُبْرِحٍ » . قال عطاء : قلت لأَبْنِ عَبَّاسٍ مَا الضَّرْبُ غَيْرُ الْمُبْرِحِ ؟ قال بالسَّوَالِكِ ونحوه .
 وروى أَنَّ عُمَرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ ضَرَبَ أَمْرَأَتَهُ فَعُتِلَ فِي ذَلِكَ فَقَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
 عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : « لَا يُسَالُّ الرَّجُلُ فِيمَ ضَرَبَ أَهْلَهُ » .

التاسعة - قوله تعالى : (فَإِنْ أَطَعْنَكُمْ) أى تَرَكُوا النِّشْوَزَ . (فَلَا تَبْغُوا عَلَيْهِنَّ سَبِيلاً)
 أى لَا تَجْنُبُوا عَلَيْهِنَّ بِقَوْلٍ أَوْ فِعْلٍ . وهذا نَهْيٌ عَنْ ظَلَمِهِنَّ بَعْدَ تَقْرِيرِ الْفَضْلِ عَلَيْهِنَّ وَالتَّحْكِيمِ
 مِنْ أَدْبِهِنَّ . وقيل : المعنى لَا تَكْلَفُوهُنَّ الْحُبَّ لَكُمْ فَإِنَّهُ لَيْسَ إِلَيْهِنَّ .

العاشرة - قوله تعالى : (إِنْ اللَّهُ كَانَ عَلِيًّا كَبِيرًا) إشارة إلى الأزواج بخفض الجناح
 وإلين الجانب ؛ أى إِنْ كُنْتُمْ تَقْدِرُونَ عَلَيْهِنَّ فَذَكِّرُوا قُدْرَةَ اللَّهِ ؛ فَيَدُهُ بِالْقُدْرَةِ فَوْقَ كُلِّ يَدٍ .
 فَلَا يَسْتَعْلِي أَحَدٌ عَلَى أَمْرَأَتِهِ فَاللهُ بِالْمُرْصَادِ ؛ فَلِذَلِكَ حَسَنُ الْإِتِّصَافِ هُنَا بِالْعُلُوِّ وَالْكِبَرِ .

الحادية عشرة - وإذا ثبت هذا فاعلم أَنَّ الله عَزَّ وَجَلَّ لَمْ يَأْمُرْ فِي شَيْءٍ مِنْ تَكْلَابِهِ بِالضَّرْبِ
 صَرَّاحًا إِلَّا هُنَا فِي الْحُدُودِ الْعِظَامِ ؛ فَسَاوَى مَعْصِيَتَيْنِ بِأَزْوَاجِهِنَّ بِمَعْصِيَةِ الْكِبَارِ ، وَوَلَّى
 الْأَزْوَاجَ ذَلِكَ دُونَ الْأُلَمَّةِ ، وَجَعَلَهُ لِهِنَّ دُونَ الْقَضَاءِ بِغَيْرِ شَهُودٍ وَلَا بَيِّنَاتٍ أَثْمَانًا مِنْ اللَّهِ تَعَالَى
 لِلْأَزْوَاجِ عَلَى النِّسَاءِ . قال المهلب : إنما جُوزَ ضَرْبُ النِّسَاءِ مِنْ أَجْلِ أَمْتِنَاعِهِنَّ عَلَى أَزْوَاجِهِنَّ

(١) واحدة العوانى : الأميرات . أى إنما هن عندكم بمنزلة الأميرات .

(٢) كذا فى الأصول : يصح أن تكون الباء سببية .

في المباضة. وأُخْتَلِفَ في وجوب ضربها في الخدمة، والقياس يوجب أنه إذا جاز ضربها في المباضة (١) جاز [ضربها] في الخدمة الواجبة للزوج عليها بالمعروف . وقال ابن خُوَيْرِمْ مَدَاد : والنشوز يُسْقِطُ النِّفْقَةَ وجميع الحقوق الزوجية ، ويجوز معه أن يضربها الزوج ضرب الأدب غير المُبْرَحِّ ، والوعظ والمجر حتى ترجع عن نشوزها ، فإذا رجعت عادت حقوقها ؛ وكذلك كل ما أقتضى الأدب بفائز للزوج تأديبها . ويختلف الحال في أدب الزينة والدينية ؛ فأدب الزينة العَدْلُ ، وأدب الدينية السُّوْطُ . وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم : ” رَحِمَ اللهُ أَمْرَأَةً عُلِقَ سَوْطُهَا وَأَذْبَ أَهْلُهَا “ . وقال : ” إِنْ أَبَاجَهُمْ لَا يَضَعُ عَصَاهُ عَنْ عَاتِقِهِ “ . وقال بَشَّار :

• الْحَرُّ يُلْحِي وَالْعَصَا لِلْعَبْدِ •

يُلْحِي أَي يَلَامُ ؛ وقال ابن دُرَيْد :

وَاللَّوْمُ لِلْحَرِّ مُقِيمٌ رَادِعٌ • وَالْعَبْدُ لَا يَرُدُّهُ إِلَّا الْعَصَا

قال ابن المنذر : اتَّفَقَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى وَجوب نفقات الزوجات على أزواجهن إذا كانوا جميعاً بِالْغَيْنِ إِلَّا النَّاشِزَ مِنْهُنَّ الْمُتَنَعَةَ . وقال أبو عمر : من نشزت عنه أمرأته بعد دخوله سقطت عنه نفقتها إلا أن تكون حاملاً . وخالف ابن القاسم جماعة الفقهاء في نفقة الناشِزِ فأوجبها . وإذا عادت الناشِزُ إلى زوجها وجب في المستقبل نفقتها . وَلَا تَسْقُطُ نَفْقَةُ الْمَرْأَةِ عَنْ زَوْجِهَا لشيءٍ غير النشوز ؛ لَا مِنْ مَرَضٍ وَلَا حَيْضٍ وَلَا نَفَاسٍ وَلَا صُومٍ وَلَا حَجٍّ وَلَا مَيْتِيبٍ زَوْجِهَا وَلَا حَبْسِهِ عَنْهَا فِي حَقِّ أَوْ جَوْرِ غير ما ذكرنا . والله أعلم .

قوله تعالى : وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَابْعَثُوا حَكَمًا مِّنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِّنْ أَهْلِهَا إِنْ يُرِيدَا إِصْلَاحًا يُوَفِّقِ اللَّهُ بَيْنَهُمَا إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا خَبِيرًا ﴿٢٥﴾

فيه خمس مسائل :

الأولى — قوله تعالى : (وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا) قد تقدّم معنى الشقاق في « البقرة » . فكان كل واحد من الزوجين يأخذ شِقًّا غير شِقِّ صاحبه ، أى ناحية غير ناحية صاحبه .

والمراد إن خِفَمَ شقاقا بينهما ؛ فأضيف المصدر إلى الظرف كقولك : يعجنى سِرَّ الليلِة
المُقمرة ، وصومُ يومِ عرفة . وفي التنزيل : « بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ » . وقيل : إن « يَتَن »
أجرى مجرى الأسماء وأزيل عنه الظرفية ؛ إذ هو بمعنى حالهما وعشرتهما ، أى وإن خِفَمَ تباعد
عشرتهما وصحبتهما « فَأَبْعَثُوا » . و« خِفَمَ » على الخلاف المتقدم . قال سعيد بن جبير : الحكم
أن يعطها أولا ، فإن قِيلَت وإلا هجرها ، فإن هى قِيلَت وإلا ضربها ، فإن هى قِيلَت وإلا بعت
الحاكم حكما من أهله وحكما من أهلها ، فينظران مِن الضرر ، وعند ذلك يكون الخلع . وقد
قيل : له أن يضرب قبل الوعظ . والأقول أصح لترتيب ذلك فى الآية .

الثانية — الجمهور من العلماء على أن المخاطب بقوله : « وَإِنْ خِفَمَ » الحكماء
والأمرء . وأن قوله : (إِنْ يُرِيدَا إِصْلَاحًا يُوَفِّقُ اللَّهُ بَيْنَهُمَا) يعنى الحكيمين ؛ فى قول ابن عباس
ومجاهد وغيرهما . أى إن يرد الحكمان إصلاحا يوفق الله بين الزوجين . وقيل : المراد الزوجان ؛
أى إن يرد الزوجان إصلاحا وصدقا فيما أخبرا به الحكيمين « يُوفِّقُ اللَّهُ بَيْنَهُمَا » . وقيل : الخطاب
للأولياء . يقول : « إِنْ خِفَمَ » أى علمتم خلافا بين الزوجين « فَأَبْعَثُوا حَكَمًا مِنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا
مِنْ أَهْلِهَا » والحكمان لا يكونان إلا من أهل الرجل والمرأة ؛ إذ هما أقعد بأحوال الزوجين ،
و يكونان من أهل العدالة وحسن النظر والبصر بالفقه . ^(٣) فإن لم يوجد من أهلها من يصلح
لذلك فيُرسل من غيرهما عدلين عالمين ؛ وذلك إذا أشكل أمرهما ولم يُدر مِن الإساءة منهما .
فأما إن عرِفَ الظالم فإنه يؤخذ له الحق من صاحبه ويُجبر على إزالة الضرر . ويقال : إن
الحكم من أهل الزوج يخلو به ويقول له : أخبرنى بما فى نفسك أتوها أم لا حتى أعلم مرادك ؟
فإن قال : لا حاجة لى فيها خذلى منها ما استطعت وفزق بينى وبينها ، فيُعرف أن من قبله
النشوز . وإن قال : إئتى أهواها فأرضها من مالى بما شئت ولا تفرق بينى وبينها ، فيعلم أنه
ليس بناشز . ويخلو [الحكم من جهتها] ^(٥) بالمرأة ويقول لها : أتوى زوجك أم لا ؛ فإن
قالت : فزق بينى وبينه وأعطه من مالى ما أَرَادَ ؛ فيعلم أن النشوز من قبلها . وإن قالت :

(٢) فى ص ١١ من هذا الجزء .

(١) راجع ج ١٤ ص ٣٠١

(٣) فى ط : والفقه . (٤) كذا فى الأصول فالضمير للحاكم ، أو الولي . (٥) زيادة من البحر اللازمة .

لا تفتزق بيننا ولكن حثه على أن يزيد في نفقته ويحسن إلى ، علم أن النشوز ليس من قبلها .
فإذا ظهر لها الذي كان النشوز من قبله يُقِلَّان عليه بالعِظَةِ والزجر والنهي ؛ فذلك قوله تعالى : « فَأَبْعَثُوا حَكَّامًا مِنْ أَهْلِهِ وَحَكَّامًا مِنْ أَهْلِهَا » .

الثالثة — قال العلماء : قَسَمَت هذه الآية النساءَ تقسيماً عقلياً ؛ لأنهن إما طائفة وإما ناشز ؛ والنشوز إما أن يرجع إلى الطواغية أو لا . فإن كان الأول تُرِكَا؛ لما رواه النسائي أن عَقيْل بن أبي طالب تزوج فاطمة بنت عتبة بن ربيعة فكان إذا دخل عليها تقول : يا بني هاشم ، والله لا يَحِبُّكم قلبي أبداً ! أين الذين أعناقهم كأباريق الفضة ! تَرَدُّ أنوفهم قبل شِفَاهِهِمْ ، أين عُبَّةُ بن ربيعة ، أين شَيْبَةُ بن ربيعة ؛ فيسكت عنها ، حتى دخل عليها يوماً وهو بِرِمٌ فقالت له : أين عُبَّةُ بن ربيعة ؟ فقال : على يسارك في النار إذا دخلت ؛ فنشرت عليها ثيابها ، بغاءت عثمان فذكرت له ذلك ؛ فأرسل ابن عباس ومعاوية ، فقال ابن عباس : لا تفرق بينهما ؛ وقال معاوية : ما كنت لأفترق بين شيخين من بني عبد مناف . فأتيتهما فوجداهما قد سدا عليهما أبوابهما وأصلحا أمرهما . فإن وجداهما قد اختلفا ولم يصطلحا وتفاقم أمرهما سعيًا في الألفة جهدهما ، ودَكرَا بالله وبالصحبة . فإن أنابا ورجعا تركاهما ، وإن كانا غير ذلك ورأيا الفرقة فرقا بينهما . وتفريقهما جائز على الزوجين ؛ وسواء وافق حُكْم قاضى البلد أو خالفه ، وكلهما الزوجان بذلك أو لم يوكلاهما . والفراق في ذلك طلاقٌ بائن . وقال قوم : ليس لما الطلاق ما لم يوكلاهما الزوج في ذلك ، وليعترف الإمام ؛ وهذا بناء على أنهما رسولان شاهدان . ثم الإمام يفرق إن أراد ويأمر الحَكَمَ بالتفريق . وهذا أحد قولى الشافعي ؛ وبه قال الكوفيون ، وهو قول عطاء وابن زيد والحسن ، وبه قال أبو ثور . والصحيح الأول ، وأن للحكمين التطبيق دون توكيل ؛ وهو قول مالك والأوزاعي وإسحاق وروى عن عثمان وعليّ وابن عباس ، وعن الشَّعْبِيّ والنَّخَعِيّ ، وهو قول الشافعي ؛ لأن الله تعالى قال : « فَأَبْعَثُوا حَكَّامًا مِنْ أَهْلِهِ وَحَكَّامًا مِنْ أَهْلِهَا » وهذا نص من الله سبحانه بأنهما قاضيان لا وكيلان ولا شاهدان . وللوكيل اسم في الشريعة ومعنى ، ولِلْحَكَمِ اسم في الشريعة

ومعنى؛ فإذا بين الله كل واحد منهما فلا يبنى لثاذه - فكيف لعالم - أن يركب معنى أحدهما على الآخر ١ . وقد روى الدارقطني من حديث محمد بن سيرين عن عبيدة في هذه الآية « ولأن خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَأَبْعَثُوا حَكَمًا مِنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِنْ أَهْلِهَا » قال : جاء رجل وأمرأة إلى عليّ مع كل واحد منهما فتأم^(١) من الناس فأمرهم فبعثوا حَكَمًا من أهله وَحَكَمًا من أهلها ، وقال للحكيم : هل تدريان ما عليكما ؟ طليكما إن رأيتما أن تفزقا فزقتما . فقالت المرأة : رضيت بكتاب الله بما عليّ فيه ولي . وقال الزوج : أما الفرقة فلا . فقال عليّ : كذبت ، والله لا تبرح حتى يُفَزَّ بمثل الذي أفزرت به . وهذا إسناد صحيح ثابت روى عن عليّ من وجوه ثابتة عن ابن سيرين عن عبيدة ؛ قاله أبو عمر . فلو كانا وكلين أو شاهدين لم يقل لهما : أتدريان ما عليكما ؟ إنما كان يقول : أتدريان بما وكُلتما ؟ وهذا بين . احتج أبو حنيفة بقول عليّ رضي الله عنه للزوج : لا تبرح حتى ترضى بما رضيت به . فدلّ على أن مذهبه أنهما لا يفرقان إلا برضا الزوج ، وبأن الأصل المجتمع عليه أن الطلاق بيد الزوج أو بيد من جعل ذلك إليه . وجعله مالك ومن تابعه من باب طلاق السلطان على المولى والعين .

الرابعة - فإن اختلف الحكماء لم ينفذ قولهما ولم يلزم من ذلك شيء إلا ما أجمعنا عليه . وكذلك كل حكيم حَكَمًا في أمر ؛ فإن حكم أحدهما بالفرقة ولم يحكم بها الآخر ، أو حكم أحدهما بمال وأبى الآخر فليس بشيء حتى يتفقا . وقال مالك في الحكمين يطلقان ثلاثا قال : تلزم واحدة وليس لهما الفراق بأكثر من واحدة بآئنة ؛ وهو قول ابن القاسم . وقال ابن القاسم أيضا : تلزمه الثلاث إن اجتمعا عليها ؛ وقاله المغيرة وأشهب وابن الماجشون وأصبغ . وقال ابن المواز : إن حكم أحدهما بواحدة والآخر بثلاث فهي واحدة . وحكى ابن حبيب عن أصبغ أن ذلك ليس بشيء .

الخامسة - ويميز إرصال الواحد ؛ لأن الله سبحانه حكم في الزنى بأربعة شهود ، ثم قد أرسل النبي صلى الله عليه وسلم إلى المرأة الزانية أنيساً وحده وقال له : " إن اعترفت فأرجعها " وكذلك قال عبد الملك في المدونة .

(١) النشام : الجماعة . (٢) في طو جوى : تكون .

قلت : وإذا جاز إرسال الواحد فلو حَكَمَ الزوجان واحدا لأجزأ ، وهو بالجواز أولى إذا رضيا بذلك ، وإنما خاطب الله بالإرسال الحُكَمَ دون الزوجين . فإن أرسل الزوجان حَكَمِينَ وحَكَمًا نفذ حكمهما ؛ لأن التحكيم عندنا جائز ، وينفذ فعلُ الحَكَمِ في كل مسألة . هذا إذا كان كل واحد منهما عدلا ، ولو كان غير عدل قال عبد الملك : حكمه منقوض ؛ لأنهما تخاطرا بما لا ينبغي من الغرر . قال ابن العربي : والصحيح نفوذه ؛ لأنه إن كان توكلًا فيفضل الوكيل نافذ ، وإن كان تحكيمًا فقد قدماء على أنفسهما وليس الغرر بمؤثر فيه كما لم يؤثر في باب التوكيل ، وباب القضاء مبنيٌّ على الغرر كله ، وليس يلزم فيه معرفة المحكوم عليه بما يثول إليه الحكم . قال ابن العربي : مسألة الحكمين نصُّ الله عليهما وحَكَمَ بهما عند ظهور الشقاق بين الزوجين ، واختلاف ما بينهما . وهي مسألة عظيمة اجتمعت الأمة على أصلها في البعث ، وإن اختلفوا في تفاصيل ما ترتب عليه . وعجبا لأهل بلدنا حيث غفلوا عن موجب الكتاب والسنة في ذلك وقالوا : يُعلن على يدى أمين ؛ وفي هذا من معاندة النص ما لا يخفى عليكم ، فلا يكاتب الله أئمترو ولا بالأقيسة أجترؤا . وقد نذبت إلى ذلك فما أجابني إلى بعث الحكمين عند الشقاق إلا قاض واحد ، ولا بالقضاء باليمين مع الشاهد إلا آخر ، فلما ملكني الله الأمر أجريت السنة كما ينبغي . ولا تعجب لأهل بلدنا لما غمروهم من الجهالة ، ولكن أعجب لأبي حنيفة ليس للحكمين عنده خبر ، بل أعجب مرتين للشافعي فإنه قال : الذي يشبه ظاهر الآية أنه فيما عم الزوجين معا حتى يشبه فيه حالهما . قال : وذلك أني وجدت الله عز وجل أذن في نشوز الزوج بأن يصطليحا وأذن في خوفهما ألا يقيا حدود الله بالخُلَع وذلك يشبه أن يكون برضا المرأة . وحظر أن يأخذ الزوج مما أعطى شيئا إذا أراد استبدال زوج مكان زوج ؛ فلما أمر فيمن خفنا الشقاق بينهما بالحكمين دل على أن حكمهما غير حكم الأزواج ، فإذا كان كذلك بعث حكما من أهله وحكما من أهلها ، ولا يبعث الحكمين إلا مأمونين برضا الزوجين وتوكلهما بأن يجعما أو يُفترقا إذا رآيا ذلك . وذلك يدل على أن

الحكمين ويكفلان للزوجين . قال ابن العربي : هذا منتهى كلام الشافعي ، وأصحابه يفرحون به وليس فيه ما يلتفت إليه ولا يشبه نصابه في العلم ، وقد تولى الرّد عليه القاضي أبو إسحاق ولم ينصفه في الأكثر . أما قوله : « الذي يشبه ظاهر الآية أنه فيما عم الزوجين » فليس بصحيح بل هو نصه ، وهي من آيين آيات القرآن وأوضحها جلاء ، فإن الله تعالى قال : « الرَّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ » . ومن خاف من أمراته نشوزا وعظها ، فإن أنابت وإلا هجرها في المضجع ، فإن أرعوت وإلا ضربها ، فإن استمرت في غلوها مشى الحكمان إليهما . وهذا إن لم يكن نصّا فليس في القرآن بيان . ودّع لا يكون نصّا ، يكون ظاهراً ، فاما أن يقول الشافعي : يشبه الظاهر فلا ندري ما الذي أشبه الظاهر ^(١) ؟ . ثم قال : « وإذن في خوفهما ألا يبقيا حدود الله بالخلع وذلك يشبه أن يكون برضا المرأة ، بل يجب أن يكون كذلك وهو نصه . ثم قال : « فلما أمر بالحكمين علمنا أن حكمهما غير حكم الأزواج ، ويجب أن يكون غيره بأن ينفذ عليهما من غير اختيارهما فتحقق الغيرية . فاما إذا أنفذنا عليهما ما وكلأهما به فلم يحكما بخلاف أمرهما فلم تتحقق الغيرية . وأما قوله « برضى الزوجين وتوكيلهما » نخطأ صراح ، فإن الله سبحانه خاطب غير الزوجين إذا خاف الشقاق بين الزوجين بلارسال الحكمين ، وإذا كان المخاطب غيرهما كيف يكون ذلك بتوكيلهما ، ولا يصح لها حكم إلا بما أجمعنا عليه . هذا وجه الإنصاف والتحقيق في الرّد عليه . وفي هذه الآية دليل على إثبات التحكيم ، وليس كما تقول الخوارج إنه ليس التحكيم لأحد سوى الله تعالى . وهذه كلمة حق ^(٢) ولكن [يريدون بها الباطل .

قوله تعالى : **وَأَعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَبِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَالْجَارِ ذِي الْقُرْبَىٰ وَالْجَارِ الْجُنُبِ وَالصَّاحِبِ بِالْجَنبِ وَابْنِ السَّبِيلِ وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ مَن كَانَ مُخْتَالًا فَخُورًا** ﴿٥٨﴾

(١) في د : ما الذي ما أشبه الظاهر . (٢) من جوط ، ز ، د . يريدون ما حكم الله فيه لا غير .

فيه ثمان عشرة مسألة :

الأولى - أجمع العلماء على أن هذه الآية من المحكم المنفك عليه ، ليس منها شيء منسوخ . وكذلك هي في جميع الكتب . ولو لم يكن كذلك لعرف ذلك من جهة العقل ، وإن لم يتزل به الكتاب . وقد مضى معنى العبودية وهي التذلل والافتقار ، لمن له الحكم والاختيار ، فأمر الله تعالى عباده بالتذلل له والإخلاص فيه ، فالآية أصل في خلوص الأعمال لله تعالى وتصفيتهما من شوائب الرياء وغيره ؛ قال الله تعالى « فَمَنْ كَانَ يَرْجُوا لِقَاءَ رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَالِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا »^(١) حتى لقد قال بعض علمائنا : إنه من تطهر تبرأ أوصام محمدا لمعدته ونوى مع ذلك التقرب لم يجزه ؛ لأنه مزج في نية التقرب نية دنيوية وليس لله إلا العمل الخالص ؛ كما قال تعالى : « أَلَا لِلَّهِ الدِّينُ الْخَالِصُ » . وقال تعالى : « وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ »^(٢) . وكذلك إذا أحس الرجل بداخل في الركوع وهو إمام لم ينتظره ؛ لأنه يخرج ركوعه بانتظاره عن كونه خالصا لله تعالى . وفي صحيح مسلم عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « قال الله تبارك وتعالى أنا أغنى الشركاء عن الشرك من عمل عملا أشرك فيه معي غيري تركته وشركه » . وروى الدارقطني عن أنس ابن مالك قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « يُجَاءُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِصُحُفٍ مَخْتَمَةٍ فَتُصَبَّحُ بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ تَعَالَى فَيَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى لِلْمَلَائِكَةِ أَلْقُوا هَذَا وَاقْبَلُوا هَذَا فَيَقُولُ الْمَلَائِكَةُ وَعِزَّتِكَ مَا أَرَيْنَا إِلَّا خَيْرًا فَيَقُولُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ - وهو أعلم - إن هذا كان لغيري ولا أقبل اليوم من العمل إلا ما كان ابتغى به وجهي » . وروى أيضا عن الضحاك بن قيس الفهري قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إن الله تعالى يقول أنا خير شريك فمن أشرك معي شريكا فهو لشريكي يأبى الناس أن يخلصوا أعمالكم لله تعالى فإن الله لا يقبل إلا ما خلص له ولا تقولوا هذا لله وللرحم فإنها للرحم وليس لله منها شيء ، ولا تقولوا هذا لله ولوجوهكم فإنها لوجوهكم وليس لله تعالى منها شيء » .

مسألة - إذا ثبت هذا فاعلم أن علماءنا رضى الله عنهم قالوا : الشرك على ثلاث مراتب وكله محرم . وأصله اعتقاد شريك لله في ألوهيته ، وهو الشرك الأعظم وهو شرك الجاهلية ، وهو المراد بقوله تعالى : « إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ » . وبليه في الرتبة اعتقاد شريك لله تعالى في الفعل ، وهو قول من قال : إن موجودا ما غير الله تعالى يستقل بإحداث فعل وإيجاد وإن لم يعتقد كونه إلها كالفردية مجوس هذه الأمة ، وقد تبرأ منهم ابن عمر كما في حديث جبريل عليه السلام . وبلى هذه الرتبة الإشراك في العبادة وهو الرياء ، وهو أن يفعل شيئا من العبادات التي أمر الله بفعلها له لغيره . وهذا هو الذي سبقت الآيات والأحاديث لبيان تحريمه ، وهو مبطل للأعمال وهو خفي لا يعرفه كل جاهل غبي . ورضى الله عن المحاسبي فقد أوضحه في كتابه « الرماية » وبين إفساده للأعمال . وفي سنن ابن ماجه عن أبي سعيد بن أبي فضالة الأنصاري وكان من الصحابة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إذا جمع الله الأولين والآخرين ليوم القيامة ليوم لا ريب فيه نادى مناد من كان أشرك في عمل عمله لله عز وجل أحدا فليطلب ثوابه من عند غيره فإن الله أغنى الشركاء عن الشرك » . وفيه عن أبي سعيد الخدري قال : خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن نتذاكر المسيح الدجال فقال : « أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِمَا هُوَ أَخَوْفُ عَلَيْكُمْ عِنْدِي مِنَ الْمَسِيحِ الدَّجَالِ ؟ » قال : قلنا بلى يا رسول الله ، فقال : « الشُّرْكُ الْخَفِيُّ أَنْ يَقُومَ الرَّجُلُ بِصَلَاةٍ فَيَزِيحُ صَلَاتَهُ لِمَا يَرَى مِنْ نَظَرِ رَجُلٍ » . وفيه عن شداد بن أوس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إِنَّ أَخَوْفَ مَا اتَّخَوْفُ عَلَى أَمْنِي الْإِشْرَاقَ بِلَهِّهِ أَمَا إِنِّي لَسْتُ أَقُولُ يَعْبُدُونَ شَمْسًا وَلَا قَمَرًا وَلَا وَتَنًا وَلَكِنْ أَعْمَالًا لِغَيْرِ اللَّهِ وَشَهْوَةً خَفِيَّةً » خرجه الترمذي الحكيم . وسيأتى في آخر الكهف ، وفيه بيان الشهوة الخفية . وروى ابن لميعة عن يزيد بن أبي حبيب قال سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الشهوة الخفية فقال : « هُوَ الرَّجُلُ يَتَعَلَّمُ الْعِلْمَ يَحِبُّ أَنْ يُجْلِسَ إِلَيْهِ » . قال سهل ابن عبد الله التستري رضى الله عنه : الرياء على ثلاثة وجوه ، أحدها - أن يعقد في أصل فعله لغير الله ويريد به أن يعرف أنه لله ، فهذا صنف من النفاق وتشكك في الإيمان . والآخر -

يدخل في الشيء، الله فإذا أطلع عليه غير الله نَشِط، فهذا إذا تاب يزيد أن يعيد جميع ما عمل .
والثالث - دخل في العمل بالإخلاص وخرج به الله نُعْرِيف بذلك ومُدَح عليه وسكن
إلى مدحهم ؛ فهذا الرياء الذي نهى الله عنه . قال سهل قال لقمان لأبنته : الرياء أن تطلب
نواب عملك في دار الدنيا، وإنما عمل القوم للآخرة . قيل له : فما دواء الرياء؟ قال كتمان
العمل، قيل له : فكيف يكتم العمل ؟ قال : ما كلفت إظهاره من العمل فلا تدخل فيه
إلا بالإخلاص ، وما لم تُكَلِّف إظهاره أحبّ ألا يطلع عليه إلا الله . قال : وكل عمل أطلع
عليه الخلق فلا تمده من العمل . وقال أيوب السَّخَيَّانِي : ما هو بعامل من أحب أن
يعرف مكانه من عمله .

قلت : قول سهل « والثالث دخل في العمل بالإخلاص » إلى آخره ، إن كان سكونه
وسروره إليهم لتحصل منزلته في قلوبهم فيحمدوه ويحلوه ويبرؤه وينال ما يريد منهم من مال
أو غيره فهذا مذموم ؛ لأن قلبه مغمور فرحاً باطلاعهم عليه ، وإن كانوا قد أطلعوا عليه بعد
الفراغ . فأما من أطلع الله عليه خلقه وهو لا يحب أطلاعهم عليه فيسر بصنع الله وبفضله عليه
فسروره بفضل الله طاعة ؛ كما قال تعالى : « قُلْ يَفْضُلُ اللَّهُ وَرَحْمَتُهُ فِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا هُوَ خَيْرٌ
مِمَّا يَجْمَعُونَ » . وبَسَطُ هذا وتيممه في كتاب « الرعاية للْحَاسِي » ، فمن أراد فليقف عليه هناك .
وقد سئل سهل عن حديث النبي صلى الله عليه وسلم ” إني أيسر العمل فيطلع عليه فيعجبني “
قال : يعجبه من جهة الشكر لله الذي أظهره الله عليه أو نحو هذا . فهذه جملة كافية في الرياء
وخلوص الأعمال . وقد مضى في « البقرة » . حقيقة الإخلاص . والحمد لله .

الثانية - قوله تعالى : (وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا) قد تقدّم في صدر هذه السورة أن
من الإحسان إليهما عتقهما ، ويأتي في « سُبحان » حكم برهما مُستَوْفٍ . وقرأ ابن أبي عملة
« إحسان » بالرفع أى واجب الإحسان إليهما . الباقيون بالنصب ، على معنى أحسنوا إليهما
إحساناً . قال العلماء : فأحق الناس بعد الخالق المنان بالشكر والإحسان والتزام البر والطاعة له

وَالْإِذْعَانِ مَنْ قَرَنَ اللَّهُ الْإِحْسَانَ إِلَيْهِ بِعِبَادَتِهِ وَطَاعَتِهِ وَشُكْرِهِ بِشُكْرِهِ وَهُمَا الْوَالِدَانِ ؛ فَقَالَ تَعَالَى :
 « أَنْ أَشْكُرَ لِي وَلَوْلَا ذَلِكَ » . وَرَوَى شُعْبَةُ وَهَشِيمُ الْوَاسِطِيَانِ عَنْ يَحْيَى بْنِ عَطَاءٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ
 عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : ” رَضِيَ الرَّبُّ فِي رَضَى
 الْوَالِدَيْنِ وَمُخْطَئِهِ فِي مُخْطَئِ الْوَالِدَيْنِ ” .

الثالثة — قوله تعالى : (وَيَذَى الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينَ) وقد مضى الكلام
 فيه في « البقرة » ^(٢) .

الرابعة — قوله تعالى : (وَالْجَارِ ذِي الْقُرْبَى وَالْجَارِ الْجُنُبِ) أما الجار فقد أمر الله
 تعالى بحفظه والقيام بحقه والوصاية برعى ذمته في كتابه وعلى لسان نبيه . ألا تراه سبعا نه أكد
 ذكره بعد الوالدين والأقربين فقال تعالى : « وَالْجَارِ ذِي الْقُرْبَى » أى القريب . « وَالْجَارِ
 الْجُنُبِ » أى الغريب ؛ قاله ابن عباس ، وكذلك هو فى اللغة . ومنه فلان أجنبي ، وكذلك
 الجنبابة البعد . وأنشد أهل اللغة :

فَلَا تَحْمِرْنِي نَائِلًا عَنْ جَنَابَةٍ * فَإِنِ أَمْرُ وَسَطِ الْقِيَابِ غَرِيبٌ ^(٣)

وقال الأعشى :

أَمِيتُ حُرَيْنًا زَاتًا عَنْ جَنَابَةٍ * فَكَانَ حُرَيْثٌ عَنْ عَطَائِي جَامِدًا ^(٤)

وقرأ الأعمش والمفضل « وَالْجَارِ الْجُنُبِ » بفتح الجيم وسكون النون وهما لغتان ؛ يقال :
 جَنْبٌ وَجُنُبٌ وَأَجْنَبٌ وَأَجْنَبِيٌّ إِذَا لَمْ يَكُنْ بَيْنَهُمَا قَرَابَةٌ ، وَجَمْعُهُ أَجَانِبٌ . وقيل : على تقدير
 حذف المضاف ، أى والجار ذى الجنب أى ذى الناحية . وقال توفى الشامي : « الْجَارِ
 ذِي الْقُرْبَى » المسلم « وَالْجَارِ الْجُنُبِ » اليهودى والنصرانى .

(١) راجع ج ١٤ ص ٦٣ (٢) راجع ج ٢ ص ١٤

(٣) البيت لعقمة بن عتبة يخاطب به الحارث بن جبلة يمدحه ، وكان قد أسرا أخاه شأسا . وأراد بالنائل إطلاق
 أخيه شأسا من محبة فأطلقه ومن أسرمه من بن تميم . (من اللسان) .

(٤) كذا فى ز ، وديوان الأعشى ط أوربا ص ٤٩ ، وفى تفسير الطبرى :

• فكان حريث فى عطائى جامدا •

وفى باقى الأصول : من عطائى حامدا .

قلت : وعلى هذا فالوصاة بالجار مأمور بها مندوب إليها مسلماً كان أو كافراً ، وهو الصحيح . والإحسان قد يكون بمعنى المواسة ، وقد يكون بمعنى حسن العشرة وكف الأذى والمحاماة دونه . روى البخارى عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " ما زال جبريل يوصيني بالجار حتى ظننت أنه سيورثه " . وروى عن أبي شريح أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " والله لا يؤمن والله لا يؤمن والله لا يؤمن " قيل : يا رسول الله ومن ؟ قال : " الذى لا يأمن جاره بوائفه " وهذا عام فى كل جار . وقد أكد عليه السلام ترك إذايته بقسمه ثلاث مرات ، وأنه لا يؤمن الإيمان الكامل من آذى جاره . فينبغى للؤمن أن يحذر أذى جاره ، ويتبهى عما نهى الله ورسوله عنه ، ويرغب فيما رضىاه وحضاً العباد عليه . وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : " الجيران ثلاثة بخار له ثلاثة حقوق وجار له حقان وجار له حق واحد فأما الجار الذى له ثلاثة حقوق فالجار المسلم القريب له حق الجوار وحق القرابة وحق الإسلام والجار الذى له حقان فهو الجار المسلم فله حق الإسلام وحق الجوار والجار الذى له حق واحد هو الكافر له حق الجوار " .

الخامسة — روى البخارى عن عائشة قالت : قلت يا رسول الله ، إن لى جارين فألى أيهما أهدي ، قال : " إلى أقربهما منك باباً " . فذهب جماعة من العلماء إلى أن هذا الحديث يفسر المراد من قوله تعالى : « وَالْجَارِ ذِي الْقُرْبَى » وأنه القريب المسكن منك . « وَالْجَارِ الْجُنُبِ » هو البعيد المسكن منك . واحتجوا بهذا على إيجاب الشفعة للجار ، وعضدوه بقوله عليه السلام : " الجار أحق بصقبه ^(١) " . ولا حجة فى ذلك ، فإن عائشة رضى الله عنها إنما سألت النبي صلى الله عليه وسلم عن تبدأ به من جيرانها فى الهدية فأخبرها أن من قرب بابيه فإنه أولى بها من غيره . قال ابن المنذر : فدل هذا الحديث على أن الجار يقع على غير اللصيق . وقد خرج أبو حنيفة عن ظاهر هذا الحديث فقال : إن الجار اللصيق إذا ترك الشفعة وطلبها الذى يليه وليس له جدار إلى الدار ولا طريق لا شفعة فيه له . وعوام العلماء

(١) الصقب : الملاصقة والقرب ، والمراد به الشفعة .

يقولون : إذا أوصى الرجل لجيرانه أعطى اللصيق وغيره ؛ إلا أبا حنيفة فإنه فارق عوام العلماء وقال : لا يُعطى إلا اللصيق وحده .

السادسة - وأختلف الناس في حد الحيرة ؛ فكان الأوزاعي يقول : أربعون داراً من كل ناحية ؛ وقاله ابن شهاب . وروى أن رجلاً جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : إني نزلت محلة قوم وإن أقربهم إلى جواراً أشدهم لي أذى ؛ فبعث النبي صلى الله عليه وسلم أبا بكر وعمر وعلياً يصيحبون على أبواب المساجد : ألا إن أربعين داراً جارٌ ولا يدخل الحنة من لا يأمن جاره بوائقه . وقال علي بن أبي طالب : من سمع النداء فهو جارٌ . وقالت فرقة : من سمع إقامة الصلاة فهو جارٌ ذلك المسجد . وقالت فرقة : من ساكن رجلاً في محلة أو مدينة فهو جارٌ . قال الله تعالى : «لَنْ لَمْ يَنْتَهِ الْمُنَافِقُونَ» إلى قوله : «ثُمَّ لَا يُجَاوِرُونَكَ فِيهَا إِلَّا قَلِيلًا»^(١) فجعل تعالى اجتماعهم في المدينة جواراً . والحيرة مراتب بعضها الصق من بعض ، أدناها الزوجة ؛ كما قال :

* أَيَا جَارَتَا بِنِي فَإِنَّكَ طَالِقَةٌ^(٢) *

السابعة - ومن إكرام الجار ما رواه مسلم عن أبي ذر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : «يَا أَبَا ذَرٍّ إِذَا طَبَخْتَ مَرَقَةً فَأَكْثِرْ مَاءَهَا وَتَعَاهَدْ جِيرَانَكَ» . خفض عليه السلام على مكارم الأخلاق ؛ لما يترتب عليها من المحبة وحسن العشرة ودفع الحاجة والمفسدة ؛ فإن الجار قد يتأذى بقتار قدر جاره ، وربما تكون له ذرية فتتهيج من ضعفائهم الشهوة ، ويعظم على القائم عليهم الألم والكلفة ، لا سيما إن كان القائم ضعيفاً أو أرملةً فعظم المشقة ويشد منهم الألم والحسرة . وهذه كانت عقوبة يعقوب في فراق يوسف عليهما السلام فيما قيل . وكل هذا يندفع بتشريكهم في شيء من الطيبخ يُدفع إليهم ، ولهذا المعنى حَضَّ عليه السلام الجار القريب بالهدية ؛ لأنه ينظر إلى ما يدخل دار جاره وما يخرج منها ، فإذا رأى ذلك أحب

(١) بوائقه : أى غوائله وشروره ؛ واحدها بائقة ، وهى الداهية . (٢) راجع ج ١٤ ص ٢٤٥

(٣) هذا صدر بيت للأعشى ، وبجزمه :

* كَذَاكَ أُمُورُ النَّاسِ غَادٍ وَطَارِقَةٌ *

(٤) القنار (بضم القاف) : ريح القدر والشواء ونحوهما .

أن يشارك فيه؛ وأيضاً فإنه أسرع إجابة لجاره عندما ينوبه من حاجة في أوقات الغفلة والغيظة؛
فلذلك بدأ به على من بعد بابه وإن كانت داره أقرب . والله أعلم .

الثامنة — قال العلماء : لما قال عليه السلام ” فأكثر ماءها ” نبه بذلك على تيسير
الأمر على البخل تنبيهاً لطيفاً، وجعل الزيادة فيما ليس له ثمن وهو الماء؛ ولذلك لم يقل : إذا
طَبَخْتَ مَرَقَةً فَأَكْثِرْ لَحْمَهَا؛ إذ لا يسهل ذلك على كل أحد . ولقد أحسن القائل :
قَدِرِي وَقَدِرُ الْجَارِ وَاحِدَةٌ • وَإِلَيْهِ قَبْلِي تُرْفَعُ الْقِدَرُ

ولا يُهدى التمر اليسير المحتقر؛ لقوله عليه السلام : ” ثم أنظر أهل بيت من جيرانك فأصبهم
منها بمعروف “ أى شئ يهدى عُرفاً؛ فإن القليل وإن كان مما يهدى فقد لا يقع ذلك الموقع،
فلو لم يتيسر إلا القليل قَلْبِهِدْ ولا يحتقره، وعلى المُهْدِي إليه قبوله؛ لقوله عليه السلام :
” يَا نِسَاءَ الْمُؤْمِنَاتِ لَا تَحْتَقِرْنَ أَحَدًا كُنَّ لِحَارَتِهَا وَلَوْ كُرَاعٌ شَاةٌ مُحَرَّقًا “^(١) أخرجه مالك في موطنه .
وكذا قيدناه « يَا نِسَاءَ الْمُؤْمِنَاتِ » بالرفع على غير الإضافة، والتقدير : يَا أَيُّهَا النِّسَاءُ الْمُؤْمِنَاتُ؛ كما
تقول يا رجال الكرام؛ فالمنادى محذوف وهو يَا أَيُّهَا، والنساء في التقدير التعت لآيها، والمؤمنات
نعت للنساء . وقد قيل فيه : يَا نِسَاءَ الْمُؤْمِنَاتِ بِالْإِضَافَةِ، والأول أكثر .

التاسعة — من إكرام الجار ألا يُمنع من غَرْز خَشْبَةٍ له إرفاقاً به؛ قال رسول الله صلى
الله عليه وسلم ” لَا يَمْنَعُ أَحَدُكُمْ جَارَهُ أَنْ يَغْرِزَ خَشْبَةً فِي جِدَارِهِ “ . ثم يقول أبو هريرة : مَالِي
أَرَاكُمْ عَنْهَا مَعْرُضِينَ ، وَاللَّهِ لَا أَرْمِينَ بِهَا بَيْنَ أَكْثَافِكُمْ . رَوَى « خُشْبَةٍ وَخَشْبَةٍ » عَلَى الْجَمْعِ
وَالْإِفْرَادِ . وَرَوَى « أَكْثَافِكُمْ » بِالنِّسَاءِ وَ « أَكْثَافِكُمْ » بِالنُّونِ . وَمَعْنَى « لَا أَرْمِينَ بِهَا »
أَيُّ بِالْكَلِمَةِ وَالْقِصَّةِ . وَهَلْ يُقْضَى بِهَذَا عَلَى الْوَجُوبِ أَوْ النَّدْبِ ؟ فِيهِ خِلَافٌ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ .
فذهب مالك وأبو حنيفة وأصحابهما إلى أن معناه النَّدْبُ إِلَى رِجِّ الْجَارِ وَالتَّجَاوُزِ لَهُ وَالْإِحْسَانِ
إِلَيْهِ، وَلَيْسَ ذَلِكَ عَلَى الْوَجُوبِ؛ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ ” لَا يَحِلُّ مَالُ أَمْرِي مُسْلِمًا إِلَّا عَنْ

(١) الكراع من البقر والغنم؛ بمنزلة الوظيف من الخيل والإبل والحمر، وهو مستند الساق العاري من اللحم، يذكر
ويؤنث، والجمع أكرع ثم أكرع .

طبيب نفيس منه". قالوا: ومعنى قوله "لا يمنع أحدكم جاره" هو مثل معنى قوله عليه السلام: "إذا استأذنت أحدكم أمراته إلى المسجد فلا يمنعها". وهذا معناه عند الجميع التدب، على ما يراه الرجل من الصلاح والخير في ذلك. وقال الشافعي^(١) وأصحابه وأحمد بن حنبل وإسحاق وأبو ثور وداود بن علي وجماعة أهل الحديث: إلى أن ذلك على الوجوب. قالوا: ولولا أن أبا هريرة فهم فيما سمع من النبي صلى الله عليه وسلم معنى الوجوب ما كان ليُوجب عليهم غير واجب. وهو مذهب عمر بن الخطاب رضي الله عنه؛ فإنه قضى على محمد بن مسلمة للضحاك بن خليفة في الخليج أن يُمزّبه في أرض محمد بن مسلمة، فقال محمد بن مسلمة: لا والله. فقال عمر: والله ليمزّبه ولو على بطنك. فأمره عمر أن يمزّبه ففعل الضحاك؛ رواه مالك في الموطأ. وزعم الشافعي في كتاب «الزهد» أن مالكاً لم يرو عن أحد من الصحابة خلاف عمر في هذا الباب؛ وأنكر على مالك أنه رواه وأدخله في كتابه ولم يأخذ به وردّه برأيه. قال أبو عمر: ليس كما زعم الشافعي؛ لأن محمد بن مسلمة كان رأيه في ذلك خلاف رأي عمر، ورأى الأنصار أيضاً كان خلافاً لرأي عمر، وعبد الرحمن بن عوف في قصة التزييع وتحويله — والتزييع الساقية — وإذا اختلفت الصحابة وجب الرجوع إلى النظر، والنظر، يدلّ على أن دماء المسلمين وأموالهم وأعراضهم بعضهم على بعض حرام إلا ما يطيب به النفس خاصة؛ فهذا هو الثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم. ويدلّ على الخلاف في ذلك قول أبي هريرة: مالي أراكم عنها معرضين والله لأرمينكم بها؛ هذا أو نحوه. أجاب الأولون فقالوا: القضاء بالمرقّ خارج بالسنة عن معنى قوله عليه السلام: "لا يحلّ مالٌ أمرئٍ مسلمٍ إلا عن طبيب نفيس منه" لأن هذا معناه التملك والاستهلاك وليس المرقّ من ذلك؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم قد فرق بينهما في الحكم. فغير واجب أن يُجمع بين ما فرق رسول الله صلى الله عليه وسلم. وحكى مالك أنه كان بالمدينة قاض يقضي به يُسمى أبو المطلب. واحتجوا من الأثر بمحدث الأعمش عن أنس قال:

(١) كذا في الأصول: قال. إلى. ضمنه معنى ذهب. (٢) راجع الموطأ باب «القضاء في المرافق».

(٣) في الأصول: «يسمى المطلب» والتصويب عن شرح الموطأ.

استشهد منا غلام يوم أحد فجعلت أمه تمسح التراب عن وجهه وتقول : أبشر هنيئاً لك الجنة ؛ فقال لها النبي صلى الله عليه وسلم : ” وما يُدريك لعله كان يتكلم فيما لا يعنيه ويمنع ما لا يضره “ . والأعمش لا يصح له سماعٌ من أنس ، والله أعلم . قاله أبو عمر .

المباشرة — وَرَدَ حَدِيثُ جَمَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِيهِ مِرَافِقُ الْجَارِ ، وَهُوَ حَدِيثُ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ قَالَ : قُلْنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ ، مَا حَقُّ الْجَارِ ؟ قَالَ : ” إِنْ أَسْتَقْرَضَكَ أَقْرَضْتَهُ وَإِنْ أَسْتَعَانَكَ أَعْتَه وَإِنْ أَحْتَاجَ أَعْطَيْتَهُ وَإِنْ مَرِضَ عَدْتَهُ وَإِنْ مَاتَ تَبِعْتَ جَنَازَتَهُ وَإِنْ أَصَابَهُ خَيْرٌ سَرَّكَ وَهَيَّئَتْهُ وَإِنْ أَصَابَتْهُ مُصِيبَةٌ سَاءَتْكَ وَعَزَّيْتَهُ وَلَا تُؤْذِهِ بِقِتَارٍ قَدَّرَكَ إِلَّا أَنْ تَعْرِفَ لَهُ مِنْهَا وَلَا تَسْتَظِلَّ عَلَيْهِ بِالْبِنَاءِ لِتُسْرِفَ عَلَيْهِ وَتَسَدَّ عَلَيْهِ الرِّيحُ إِلَّا بِإِذْنِهِ وَإِنْ اشْتَرَيْتَ فَاكِهَةً فَأَهْدِ لَهُ مِنْهَا وَإِلَّا فَادْخُلْهَا سِرّاً لَا يَخْرُجَ وَلَدُكَ بِشَيْءٍ مِنْهُ يَغِيظُونَ بِهِ وَلَدَهُ وَهَلْ تَفْقَهُونَ مَا أَقُولُ لَكُمْ لَنْ يُؤَدَّى حَقَّ الْجَارِ إِلَّا الْقَلِيلُ مِنْ رَحِمِ اللَّهِ “ أَوْ كَلِمَةً نَحْوَهَا . هَذَا حَدِيثٌ جَامِعٌ وَهُوَ حَدِيثٌ حَسَنٌ ، فِي إِسْنَادِهِ أَبُو الْفَضْلِ عُمَانُ بْنُ مَطَرٍ الشَّيْبَانِيُّ غَيْرُ مُرْضِيٍّ .

الحادية عشرة — قَالَ الْعُلَمَاءُ : الْأَحَادِيثُ فِي إِكْرَامِ الْجَارِ جَاءَتْ مُطْلَقَةً غَيْرَ مُقَيَّدَةٍ حَتَّى الْكَافِرِ كَمَا بَيَّنَّا . وَفِي الْخَبَرِ قَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ أَنْطَعِمَهُمْ مِنْ لَحْمِ النَّسْكِ ؟ قَالَ : ” لَا تُطْعِمُوا الْمُشْرِكِينَ مِنْ نُسْكِ الْمُسْلِمِينَ “ . وَنَهَى صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . عَنْ إِطْعَامِ الْمُشْرِكِينَ مِنْ نُسْكِ الْمُسْلِمِينَ يَحْتَمِلُ النَّسْكَ الْوَاجِبُ فِي الذِّمَّةِ الَّذِي لَا يَجُوزُ لِلنَّاسِكِ أَنْ يَأْكُلَ مِنْهُ وَلَا أَنْ يُطْعِمَهُ الْأَغْنِيَاءُ ، فَمَا غَيْرُ الْوَاجِبِ الَّذِي يُجْزِيهِ إِطْعَامُ الْأَغْنِيَاءِ فَخَافَ أَنْ يَطْعِمَهُ أَهْلُ الذِّمَّةِ . قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِعَائِشَةَ عِنْدَ تَفْرِيقِ لَحْمِ الْأَصْحِيَّةِ : ” أَبَدْنِي بِجَارِنَا الْيَهُودِي “ . وَرُويَ أَنَّ شَاةً دُبِحَتْ فِي أَهْلِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو فَلَمَّا جَاءَ قَالَ : أَهْدَيْتُمْ لَجَارِنَا الْيَهُودِي ؟ — ثَلَاثَ مَرَّاتٍ — سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : ” مَا زَالَ جَبْرِيلُ يَوْصِيَنِي بِالْجَارِ حَتَّى ظَنَنْتُ أَنَّهُ سَيُوزَنُ “ .

الثانية عشرة — قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَالصَّاحِبِ بِالْجَنَاحِ ﴾ أَيْ الرِّبْقِ فِي السَّفَرِ . وَأَسْنَدُ الطَّبْرِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ مَعَ رَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِهِ وَهُمَا عَلَى رَاكِلَتَيْنِ ،

فدخل رسول الله صلى الله عليه وسلم غِيْضَةً ^(١) ، فقطع قضيين أحدهما معوج ، فخرج وأعطى لصاحبه الْقَيْمَ ؛ فقال : كنت يا رسول الله أحق بهذا ! فقال : ^(٢) «كَلَّا يَا فُلَانُ إِنَّ كُلَّ صَاحِبٍ يَصْحَبُ آخِرُ فَنَانِهِ مَسْثُولٌ عَنْ صَحَابَتِهِ وَلَوْ سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ» . وقال ربيعة بن أبي عبد الرحمن : لِلسَّفَرِ مَرْوَةٌ وَلِلْحَضَرِ مَرْوَةٌ ؛ فَأَمَّا الْمَرْوَةُ فِي السَّفَرِ فَبِذَلِ الزَّادِ ، وَقَوْلَةُ الْخُلَافِ عَلَى الْأَصْحَابِ ، وَكَثْرَةُ الْمِزَاحِ فِي غَيْرِ مَسَاطِطِ اللَّهِ . وَأَمَّا الْمَرْوَةُ فِي الْحَضَرِ فَالْإِدْمَانُ إِلَى الْمَسَاجِدِ ، وَتِلَاوَةُ الْقُرْآنِ وَكَثْرَةُ الْإِخْوَانِ فِي اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ . وَلِبَعْضِ بَنِي أَسَدٍ — وَقِيلَ إِنَّهَا لِحَاتِمُ الطَّائِي :

إِذَا مَا رَفِيقِي لَمْ يَكُنْ خَلْفَ نَاقَتِي • لَهُ مَرْكَبٌ فَضْلًا فَلَا حِلَّتَ رِجْلِي
وَلَمْ يَكْ مِنْ زَادِي لَهُ شَطْرُ مَرْوَدِي • فَلَا كُنْتُ ذَا زَادٍ وَلَا كُنْتُ ذَا فَضْلٍ
شَرِيكَانِ فَيَا نَحْنُ فِيهِ وَقَدْ أَرَى * عَلَيَّ لَهُ فَضْلًا بِمَا نَالَ مِنْ فَضْلِي

وقال علي وابن مسعود وابن أبي ليلى : « الصَّاحِبُ بِالْجَنِّبِ » الزَّوْجَةُ . ابن جُرَيْج : هُوَ الَّذِي يَصْحَبُكَ وَيُزِمُّكَ رَجَاءَ نَفْعِكَ . وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ ؛ وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ وَأَبْنِ جُبَيْرٍ وَعِكْرِمَةُ وَمُجَاهِدٌ وَالضَّحَّاكُ . وَقَدْ تَنَاقَلَتِ الْآيَةُ الْجَمِيعُ بِالْعُمُومِ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

الثالثة عشرة — قوله تعالى : « وَأَبْنِ السَّبِيلِ » قال مجاهد : هُوَ الَّذِي يَحْتَازُ بِكَ مَارًّا . وَالسَّبِيلُ الطَّرِيقُ ؛ فَتُسَبُّ الْمَسَافِرُ إِلَيْهِ لِمُرُورِهِ عَلَيْهِ وَلِزُومِهِ إِيَّاهُ . وَمِنْ الْإِحْسَانِ إِلَيْهِ إِعْطَاؤُهُ وَإِرْفَاقُهُ وَهْدَايَتُهُ وَرُشْدُهُ .

الرابعة عشرة — قوله تعالى : « وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ » أمر الله تعالى بالإحسان إلى المماليك ، وَبَيَّنَ ذَلِكَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ؛ فَرَوَى مُسْلِمٌ وَغَيْرُهُ عَنْ الْمُعَرُّورِ بْنِ سُؤَيْدٍ قَالَ : مَرَرْنَا بِأَبِي ذَرٍّ بِالزَّبَدَةِ عَلَيْهِ بُرْدٌ وَعَلَى غُلَامِهِ مِثْلُهُ ، فَقُلْنَا : يَا أَبَا ذَرٍّ لَوْ جَمَعْتَ بَيْنَهُمَا كَانَتْ حُلَةً ؛ فَقَالَ : إِنَّهُ كَانَ بَنِي وَبَيْنَ رَجُلٍ مِنْ إِخْوَانِي كَلَامٌ ، وَكَانَتْ أُمُّهُ أَعْجَمِيَّةٌ فَعِيرَتْهُ بِأُمِّهِ ، فَشَكَانِي إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَلَقِيتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ : « يَا أَبَا ذَرٍّ إِنَّكَ أَمَرُوْهُ »

(١) الغِيْضَةُ (بِالْفَتْحِ) : الْأَجْعَةُ وَجَمْعُ الشَّجَرِ فِي مَفِيزِ مَاءٍ .

(٢) فِي الطَّبَرِيِّ « كَلَّا » وَسَقَطَتْ مِنَ الْأَسْوَلِ وَابْنُ عَطِيَّةٍ .

(٣) الزَّبَدَةُ (بِالتَّحْرِيكِ) . مِنْ قَرْيِ الْمَدِينَةِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَمْيَالٍ ، بِهَا مَدْفَنُ أَبِي ذَرٍّ الْغِفَارِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

فيك جاهلية“ قلت : يا رسول الله ، مَنْ سَبَّ الرجال سَبَّوا أباه وأمه . قال : ” يا أبا ذرَّ إنك أمرؤُ فيك جاهلية هم إخوانكم جعلهم الله تحت أيديكم فاطعموهم مما تأكلون وألبسوهم مما تلبسون ولا تكلفوهم ما يغلِبهم فإن كلفتموهم فأعينوهم“ . وروى عن أبي هريرة أنه ركب بغلة ذات يوم فأردف غلامه خلقه ، فقال له قائل : لو أنزلته يسعى خلف دابتك ؛ فقال أبو هريرة : لأن يسعى معي ضفتان من نارٍ يحرقان مني ما أحرقا أحبَّ إليّ من أن يسعى غلامي خلفي . وخرج أبو داود عن أبي ذرَّ قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ” مَنْ لَا يَمُكُّ مِنْ مَمْلُوكِكُمْ فَاطْعَمُوهُمَا تَأْكُلُونَ وَكَاسُوهُمَا تَكْتَسُونَ وَمَنْ لَا يَلَايِمُكُمْ مِنْهُمْ فَبِعِوَةِ وَلَا تَعَذِّبُوا خَلْقَ اللَّهِ“ . لا يَمُكُّ وافقكم . والملايمة الموافقة . وروى مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : ” للملوك طعامه وكِسوته ولا يُكَلَّفُ مِنَ الْعَمَلِ إِلَّا مَا يَطِيقُ“ وقال عليه السلام : ” لَا يَقِلُّ أَحَدُكُمْ عَبْدِي وَأَمَتِي بَلْ لِيَقُلَّ قَتَايَ وَقَتَايَ“ وسيأتي بيانه في سورة يوسف عليه السلام . فندب صلى الله عليه وسلم السادة إلى مكارم الأخلاق وحضهم عليها وأرشدهم إلى الإحسان وإلى سلوك طريق التواضع حتى لا يروا لأنفسهم منزلة على عبيدهم ، إذ الكل عبيد الله والمال مال الله ، لكن يتخبر بعضهم لبعض ، ومَلِكٌ بعضهم بعضا إتماما للنعمة وتنفيذا للحكمة ؛ فإن أطعموهم أَقَلَّ مما يأكلون ، وألبسوهم أَقَلَّ مما يلبسون صفة ومقدارا جاز إذا قام بواجبه عليه . ولا خلاف في ذلك والله أعلم . وروى مسلم عن عبد الله بن عمرو إذ جاءه قهرمان له فدخل فقال : أعطيت الرقيق قوتهم ؟ قال لا . قال : فَأَنْطَلِقْ فَأَعْطِهِمْ ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ” كَفَى بِالْمَرْءِ إِثْمًا أَنْ يَحْبِسَ عَنْ مَمْلُوكٍ قُوَّتَهُ“ .

الخامسة عشرة — ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : ” مَنْ ضَرَبَ عَبْدَهُ حَدًّا لَمْ يَأْتِهِ أَوْ لَطَمَهُ فَكَفَّارَتُهُ أَنْ يَعْتِقَهُ“ . ومعناه أن يضربه قدر الحد ولم يكن عليه حد . وجاء عن ثور من الصحابة أنهم آقتصوا للخدام من الولد في الضرب وأعتقوا الخدام لما لم يرد

(١) ضفتان : حزمان من حطب فاستعارهما للنار ، يعني أنهما قد اشتعلتا وصارتا نارا .

(٢) راجع ج ٩ ص ١٧٦ ، ١٨٨ ، ٢٢٢ (٣) القهرمان (بفتح القاف وتضم) كالخازن والوكيل ، والحافظ

لما تحت يده والقائم بأمر الرجل ؛ بلغة الفرس . (٤) الحديث في مسلم : ” ضرب غلاما له — فإن كفارته“ .

القصاص . وقال عليه السلام : ” من قذف مملوكه بالزنى أقام عليه الحد يوم القيامة ثمانين “ .
وقال عليه السلام : ” لا يدخل الجنة سيِّئ المَلَكَة ^(١) “ . وقال عليه السلام : ” سُوءُ الْخُلُقِ
شُوْمٌ وحسن المَلَكَة نماء وصالَة الرِّحْم تزيّد في العمر والصدقة تدفع مِتة السَّوء “ .

السادسة عشرة — وأختلف العلماء من هذا الباب أيهما أفضل الحر أو العبد ؟ فروى
مسلم عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ” للعبد المملوك المُصْلِح أَجْرَانِ “
والذى نَفْسُ أَبِي هُرَيْرَةَ بيده لولا الجهاد في سبيل الله والْجِ وَرَأَى أُمِّي لِأَحْبَبْتَ أَنْ أَمُوتَ وَأَنَا
مَمْلُوكٌ . وروى عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : ” إِنْ الْعَبْدُ إِذَا نَصَحَ
لِسَيِّدِهِ وَأَحْسَنَ عِبَادَةَ اللَّهِ فَلَهُ أَجْرُهُ مَرَّتَيْنِ “ . فاستدل بهذا وما كان مثله من فَضْلِ الْعَبْدِ ؟
لأنه مخاطب من جهتين : مطالب بعبادة الله ، مطالب بخدمة سيده . وإلى هذا ذهب أبو عمر
يوسف بن عبد البر التَّمْرِيّ وأبو بكر محمد بن عبد الله بن أحمد العامري البَغْدَادِيّ الحافظ .

استدل من فضل الحر بأن قال : الاستقلال بأمور الدين والدنيا إنما يحصل بالأحرار
والعبد كالمفقود لعدم استقلاله ، وكالآلة المصروفة بالقهر ، وكالبيهة المسخرة بالجبر ؛ ولذلك
سُلب مناصب الشهادات ومعظم الولايات ، ونقصت حدوده عن حدود الأحرار إشعاراً
بخسّة المقدار ، والحر وإن طولب من جهة واحدة فوظائفه فيها أكثر ، وعناؤه أعظم فتوابه
أكثر . وقد أشار إلى هذا أبو هريرة بقوله : لولا الجهاد والْجِ ؛ أى لولا النقص الذى
يلحق العبد لقوت هذه الأمور . والله أعلم .

السابعة عشرة — روى أنس بن مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : ” ما زال
جبريل يُوصيني بالجار حتى ظننت أنه سيورثه ، وما زال يوصيني بالنساء حتى ظننت أنه
سيحرم طلاقهن ، وما زال يوصيني بالممالك حتى ظننت أنه سيجعل لمّ مدّة إذا أتوها إليها
عَقُّوا ، وما زال يوصيني بالسَّوَاك حتى خشيت أن يمّني فيّ — وروى حتى كاد —

وما زال يوصيني بقيام الليل حتى ظننت أن خيار أمتي لا ينامون ليلاً . ذكره أبو الليث السمرقندي في تفسيره .

الثامنة عشرة — قوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ ﴾ أى لا يرضى . ﴿ مَنْ كَانَ مُخْتَالًا فَخُورًا ﴾ فنفى سبحانه محبته ورضاه عن هذه صفة ؛ أى لا يظهر عليه آثار نعمه في الآخرة . وفى هذا ضرب من التوعد . والمختال ذو الخبلاء أى الكبر . والفخور : الذى يعدد مناقبه كبراً . والفخر : البَذْخ^(١) والتناول . وخص هاتين الصفتين بالذكر هنا لأنهما تعلمان صاحبيهما على الأنفة من القريب الفقير والجار الفقير وغيرهم ممن ذكر في الآية فيضج أمر الله بالإحسان إليهم . وقرأ عاصم فيما ذكر المفضل عنه « والجار الحنْب » بفتح الجيم وسكون النون . قال المهدوي : هو على تقدير حذف المضاف ، أى والجار ذى الحنْب أى ذى الناحية . وأنشد الأخفش :

• النَّاسُ جَنْبٌ وَالْأَمِيرُ جَنْبٌ^(٢) •

والجَنْبُ الناحية ، أى المتحنى عن القربة . والله أعلم .

قوله تعالى : الَّذِينَ يَخْلَوْنَ وَيَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبُخْلِ وَيَكْتُمُونَ مَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ وَأَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ عَذَابًا مُهِينًا ﴿٢٧﴾

قوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ يَخْلَوْنَ وَيَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبُخْلِ ﴾ فيه مسالتان :

الأولى — قوله تعالى : « الَّذِينَ يَخْلَوْنَ » « الَّذِينَ » فى موضع نصب على البدل من « من » فى قوله : « مَنْ كَانَ » ولا يكون صفة ؛ لأن « من » و « ما » لا يوصفان ولا يوصف بهما . ويجوز أن يكون فى موضع رفع بدلا من المضمر الذى فى فخور . ويجوز أن يكون فى موضع رفع فيعطف عليه^(٣) . ويجوز أن يكون ابتداء والخبر محذوف ، أى الذين يخلون ، لهم كذا ، أو يكون الخبر « إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ » . ويجوز أن يكون منصوبا بإضمار

(١) فى ط : المدح . (٢) كأنه عدل بجميع الناس .

(٣) أى فيعطف عليه قوله تعالى : « والذين ينفقون أموالهم رثاء الناس » كما فى إعراب القرآن للنحاس .

أعنى ؛ فتكون الآية في المؤمنين ؛ فتجىء الآية على هذا التأويل أن الباخلين منفية عنهم محبة الله ، فأحسنوا أيها المؤمنون إلى من سُمي فإن الله لا يحب من فيه الخلل المانعة من الإحسان .

الثانية — قوله تعالى : ﴿ يَخْلَوْنَ وَبِأَمْرٍ النَّاسُ بِالْبُخْلِ ﴾ البخل المذموم في الشرع هو الامتناع من أداء ما أوجب الله تعالى عليه . وهو مثل قوله تعالى : « وَلَا يَحْسِبَنَّ الَّذِينَ يَخْلَوْنَ بِمَا أَنَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ » الآية . وقد مضى في « آل عمران » القول في البخل وحقيقته ، والفرق بينه وبين الشح مستوفى . والمراد بهذه الآية في قول ابن عباس وغيره اليهود ؛ فإنهم جمعوا بين الاختيال والفخر والبخل بالمال وكتمان ما أنزل الله من التوراة من نعت محمد صلى الله عليه وسلم . وقيل : المراد المنافقون الذين كان إنفاقهم وإيمانهم تقيّة ، والمعنى إن الله لا يحب كل مختال فخور ، ولا الذين يخلون ؛ على ما ذكرنا من إعرابه .

قوله تعالى : ﴿ وَاعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ عَذَابًا مُهِينًا ﴾ فصل تعالى توعد المؤمنين الباخلين من توعده الكافرين بأن جعل الأول عدم المحبة والثاني عذابا مهينا .

قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ رِئَاءَ النَّاسِ وَلَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَمَنْ يَكُنِ الشَّيْطَانُ لَهُ قَرِينًا فَسَاءَ قَرِينًا ﴾ (٢٨) فيه مسالتان :

الأولى — قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ رِئَاءَ النَّاسِ ﴾ الآية . عطف تعالى على « الَّذِينَ يَخْلَوْنَ » : « الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ رِئَاءَ النَّاسِ » . وقيل : هو عطف على الكافرين ، فيكون في موضع خفض . ومن رأى زيادة الواو أجاز أن يكون الثاني عنده خبرا للأول . قال الجمهور نزلت في المنافقين ؛ لقوله تعالى : « رِئَاءَ النَّاسِ » والرءاء من النفاق . مجاهد : في اليهود . وضعفه الطبري ؛ لأنه تعالى نفى عن هذه الصفة الإيمان بالله واليوم الآخر ، واليهود

(١) راجع ج ٤ ص ٢٩٠

(٢) الصفة (بكر الصاد وسكون النون) : طائفة من القليلة . وقيل : طائفة من كل شيء .

ليس كذلك . قال ابن عطية : وقول مجاهد متجه على المبالغة والإلزام ؛ إذ إيمانهم باليوم الآخر كلا إيمان من حيث لا ينفعهم . وقيل : نزلت في مُطِيعِي يوم بدر، وهم رؤساء مكة ؛ أنفقوا على الناس ليخرجوا إلى بدر . قال ابن العربي : ونفقة الرثاء تدخل في الأحكام من حيث إنها لا تجزئ .

قلت : ويدل على ذلك من الكتاب قوله تعالى : « قُلْ أَتَقِفُوا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا لَّنْ يَتَقَبَّلَ مِنْكُمْ ^(١) » وسيأتي .

الثانية — قوله تعالى : (وَمَنْ يَكُنِ الشَّيْطَانُ لَهُ قَرِينًا فَسَاءَ قَرِينًا) في الكلام إضمار تقديره « وَلَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ » فقرينهم الشيطان « وَمَنْ يَكُنِ الشَّيْطَانُ لَهُ قَرِينًا فَسَاءَ قَرِينًا » . والقرين : المقارن، أى صاحب والخليل وهو فعيل من الإفران؛ قال عدى ابن زيد :

عن المرء لا تسأل وسل عن قرينه • فكل قرين بالمقارن يقتدى ^(٢)

والمعنى : من قبل من الشيطان في الدنيا فقد قارنه . ويموز أن يكون المعنى من قرين به الشيطان في النار « فَسَاءَ قَرِينًا » أى فبئس الشيطان قرينا، وهو نصب على التمييز .

قوله تعالى : وَمَا ذَا عَلَيْهِمْ لَوْ ءَامَنُوا بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَأَنفَقُوا مِمَّا رَزَقَهُمُ اللَّهُ وَكَانَ اللَّهُ بِهِمْ عَلِيمًا ^(٣)

« مَا » في موضع رفع بالابتداء و « ذَا » خبره، وذا بمعنى الذى . ويموز أن يكون ما وذا اسمًا واحدًا . فعلى الأول تقديره وما الذى عليهم، وعلى الثانى تقديره وأى شئ عليهم « لو آمنوا بالله واليوم الآخر »، أى صدقوا بواجب الوجود، وبما جاء به الرسول من تفاصيل الآخرة، « وَأَنفَقُوا مِمَّا رَزَقَهُمُ اللَّهُ » . (وَكَانَ اللَّهُ بِهِمْ عَلِيمًا) تقدم معناه في غير موضع .

قوله تعالى : إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ ^ط وَإِنْ تَكُ حَسَنَةً يُضَعِفَهَا وَيُؤْتِ مِنْ لَدُنْهُ أَجْرًا عَظِيمًا ^(٤)

(١) راجع ٨ ص ١٦١ (٢) في ب وج و ز و ط : فإن القرين . وفي د و ط : وأبصر قرينه . وهي رواية . وروى هذا البيت لطرفة .

قوله تعالى : (إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ) أى لا يبخسهم ولا ينقصهم من ثواب عملهم وزن ذرة بل يمازهم بها ويشبههم عليها. والمراد من الكلام أن الله تعالى لا يظلم قليلا ولا كثيرا، كما قال تعالى : «إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ النَّاسَ شَيْئًا»^(١). والذرة : النملة الحمراء، عن ابن عباس وغيره، وهى أصغر النمل . وعنه أيضا رأس النملة . وقال يزيد بن هارون : زعموا أن الذرة ليس لها وزن . ويحكى أن رجلا وضع خبزا حتى علاه الذر مقدار ما يستره ثم وزنه فلم يزد على وزن الخبز شيئا .

قلت : والقرآن والسنة يدلان على أن للذرة وزنا، كما أن للدينار ونصفه وزنا . والله أعلم . وقيل : الذرة الخردلة، كما قال تعالى : «فَلَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْئًا وَإِنْ كَانَ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ أَتَيْنَا بِهَا»^(٢) . وقيل غير هذا، وهى فى الجملة عبارة عن أقل الأشياء وأصغرها. وفى صحيح مسلم عن أنس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : «إن الله لا يظلم مؤمنا حسنة يعطى بها فى الدنيا ويمجزى بها فى الآخرة وأما الكافر فيطعم بحسنات ما عمل لله بها فى الدنيا حتى إذا أفضى إلى الآخرة لم تكن له حسنة يمجزى بها» .

قوله تعالى : (وَإِنْ تَكُ حَسَنَةً يُضَاعِفْهَا) أى يكثر ثوابها . وقرأ أهل المجاز «حَسَنَةً» بالرفع ، والعامة بالنصب ، فعلى الأول «تَكُ» بمعنى تحدث، فهى تامة . وعلى الثانى هى الناقصة، أى إن تك فعلته حسنة. وقرأ الحسن «نضاعفها» بنون العظمة . والباقون بالياء، وهى أصح؛ لقوله «وَبُؤْتِ» . وقرأ أبو رجاء «يُضَعِّفُهَا» ، والباقون «يَضَاعِفُهَا» وهما لفتان معناهما التكثر . وقال أبو عبيدة : «يضاعفها» معناه يجعله أضعافا كثيرة، «وَيُضَعِّفُهَا» بالتشديد يجعلها ضعفين . (مِنْ لَدُنْهِ) من عنده . وفيه أربع لغات : لَدُنْ وَلَدُنْ وَلَدُ وَلَدَى، فإذا أضافوه إلى أنفسهم شددوا النون، ودخلت عليه «مِنْ» حيث كانت «مِنْ» الداخلة لابتداء الغاية و«لَدُنْ» كذلك، فلما تشاكلا حسن دخول «مِنْ» عليها؛ ولذلك قال سيويه فى لدن : إنه الموضع الذى هو أول الغاية . (أَجْرًا عَظِيمًا) يعنى الجنة . وفى صحيح مسلم من حديث

(١) راجع ج ٨ ص ٣٤٦ (٢) راجع ج ١١ ص ٢٩٣

(٣) فى كتب اللغة أكثر من أربع، منها مع المذكور : لَدُنْ وَلَدُنْ .

الله صلى الله عليه وسلم يقول : "إن الله سبحانه يعطى عبده المؤمن بالحسنة الواحدة ألفي ألف حسنة" وتلا « إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ وَإِنْ تَكَ حَسَنَةً يُّضَاعِفْهَا وَيُؤْتِ مِنْ لَدُنْهُ أَجْرًا عَظِيمًا » . قال عبيدة قال أبو هريرة : وإذا قال الله « أجرا عظيما » فمن الذى يقدر قدره ! وقد تقدم عن ابن عباس وأبن مسعود : أن هذه الآية إحدى الآيات التى هى خير مما طلعت عليه الشمس .

قوله تعالى : فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ وَجِئْنَا بِكَ عَلَى هَؤُلَاءِ شَهِيدًا ①

فتحت الفاء لالتقاء الساكنين ، و « إذا » ظرف زمان والعامل فيه « جئنا » . ذكر أبو الليث السمرقندى : حدثنا الخليل بن أحمد قال حدثنا ابن منيع قال حدثنا أبو كامل قال حدثنا فضيل عن يونس بن محمد بن فضالة عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أتاهم في بنى ظفر بفلس على الصخرة التى فى بنى ظفر ومعه ابن مسعود ومعاذ وناس من أصحابه فأمر قارئاً يقرأ حتى إذا أتى على هذه الآية (فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ وَجِئْنَا بِكَ عَلَى هَؤُلَاءِ شَهِيدًا) بكى رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى أخضلت وجته ، فقال : " يارب هذا على من أنا بين ظهرائهم فكيف من لم أرمهم " . وروى البخارى عن عبد الله قال : قال لى رسول الله صلى الله عليه وسلم : " أقرأ على " قلت : أقرأ عليك وعليك أئزىل؟ قال : " إنى أحب أن أسمعه من غيرى " فقرأت عليه سورة « النساء » حتى بلغت « فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ وَجِئْنَا بِكَ عَلَى هَؤُلَاءِ شَهِيدًا » قال : " أمسك " فإذا عيناه تذرفان . وأخرجه مسلم وقال بدل قوله " أمسك " : رفعت رأسى - أو غمزنى رجل إلى جنبى - رفعت رأسى فראيت دموعه تسيل . قال علماؤنا : بكاء النبى صلى الله عليه وسلم إنما كان لعظيم ما تضمنته هذه الآية من هول المطلع وشدة الأمر ، إذ يؤتى بالأنبياء شهداء على أمهم بالتصديق والتكذيب ، ويؤتى به صلى الله عليه وسلم يوم القيامة شهيدا . والإشارة بقوله

(١) الخليل بن أحمد لله الأسهاني . (٢) من زوطوى . وفى غيرها : ابن كامل .

(٣) بنو ظفر (محركة) بطن فى الأنصار ، و بطن فى بنى سليم . (٤) فى ابن كثير : " هذا عهدت

على من أنا بين ظهرائهم فكيف بمن لم أرمهم " .

« عَلَى هَؤُلَاءِ » إلى كفار قريش وغيرهم من الكفار ؛ وإنما خص كفار قريش بالذکر لأن وظيفة العذاب أشد عليهم منها على غيرهم ؛ لعنادهم عند رؤية المعجزات ، وما أظهره الله على يديه من خوارق العادات . والمعنى فكيف يكون حال هؤلاء الكفار يوم القيامة ؟ « إِذَا جِئْنَا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ وَجِئْنَا بِكَ عَلَى هَؤُلَاءِ شَهِيدًا » أُمُوعِدِينَ أم مُنْعَمِينَ ؟ وهذا استفهام معناه التوبيخ . وقيل : الإشارة إلى جميع أمته . ذكر ابن المبارك أخبرنا رجل من الأنصار عن المنهال ابن عمرو حدثه أنه سمع سعيد بن المسيّب يقول : ليس من يوم إلا تُعرض على النبي صلى الله عليه وسلم أمته عُذُوةٌ وعِشِيَةٌ فيعرفهم بسيماهم وأعمالهم فلذلك يشهد عليهم ؛ يقول الله تبارك وتعالى « فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ » يعنى بنبيها « وَجِئْنَا بِكَ عَلَى هَؤُلَاءِ شَهِيدًا » . وموضع « كَيْفَ » نصب بفعل مضمر ، التقدير فكيف يكون حالهم ؛ كما ذكرنا . والفعل المضمر قد يستد مسد « إِذَا » ، والعامل في « إِذَا » « جِئْنَا » . و « شَهِيدًا » حال . وفي الحديث من الفقه جواز قراءة الطالب على الشيخ والعرض عليه ، ويجوز عكسه . وسيأتى بيانه في حديث أبيّ في سورة « لم يكن »^(١) ، إن شاء الله تعالى . [و « شَهِيدًا » نصب على الحال]^(٢) .

قوله تعالى : يَوْمَئِذٍ يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَعَصَوُا أَرْسُولَ لَوْ تُسَوَّىٰ

بِهِمُ الْأَرْضُ وَلَا يَكْتُمُونَ اللَّهَ حَدِيثًا ﴿٤٦﴾

صُحِّمَتِ الْوَاوُ فِي « عَصَوُا » لالتقاء الساكنين ، ويجوز كسرهما . وقرأ نافع وابن عامر « تُسَوَّى » بفتح التاء والتشديد في السين . وحزمة والكسائي كذلك إلا أنهما خففا السين . والباقيون صَمَّوْا التاء وخففوا السين ، مَبْنِيًّا لِلْفِعُولِ والفاعل غير مُسَمًّى . والمعنى لو يسوى الله بهم الأرض ، أى يجعلهم والأرض سواء . ومعنى آخر : تَمَتَّوْا لولم يبعثهم الله وكانت الأرض مستوية عليهم ؛ لأنهم من التراب نقلوا . وعلى القراءة الأولى والثانية فالأرض فاعلة ، والمعنى تَمَتَّوْا لو انفتحت لهم الأرض فساخوا فيها ؛ قاله قتادة . وقيل : الباء بمعنى على ، أى لو تُسَوَّى عليهم أى تفشى قسوى عليهم ؛ عن الحسن . فقراءة التشديد على الإدغام ، والتخفيف على

حذف التاء . وقيل : إنما تمنوا هذا حين رأوا البهائم تصير ترابا وعلموا أنهم مخلدون في النار؛ وهذا معنى قوله تعالى : « وَيَقُولُ الْكَافِرُ يَا لَيْتَنِي كُنْتُ تُرَابًا »^(١) . وقيل : إنما تمنوا هذا حين شهدت هذه الأمة للأنبيا على ما تقدم في « البقرة » عند قوله تعالى : « وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا »^(٢) الآية . فتقول الأمم الخالية : إن فيهم الزناة والسراق فلا تقبل شهادتهم فيزكيهم النبي صلى الله عليه وسلم ، فيقول المشركون : « وَاللَّهِ رَبَّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ »^(٣) فيختم على أفواههم وتشهد أرجلهم وأيديهم بما كانوا يكسبون ؛ فذلك قوله تعالى : « يَوْمَئِذٍ يُوَدِّعُ الَّذِينَ كَفَرُوا وَعَصُوا الرَّسُولَ لَوْ تُسَوَّى بِهِمُ الْأَرْضُ »^(٤) بمعنى تحسف بهم . والله أعلم .

قوله تعالى : « وَلَا يَكْتُمُونَ اللَّهَ حَدِيثًا » قال الزجاج قال بعضهم : « وَلَا يَكْتُمُونَ اللَّهَ حَدِيثًا » مستأنف ؛ لأن ما عملوه ظاهر عند الله لا يقدرُونَ على كتمانهِ . وقال بعضهم : هو معطوف ، والمعنى يودُّ لو أن الأرض سويت بهم وأنهم لم يكتُموا الله حديثًا ؛ لأنه ظاهر كذبهم . وسئل ابن عباس عن هذه الآية ، وعن قوله تعالى : « وَاللَّهِ رَبَّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ » فقال : لما رأوا أنه لا يدخل الجنة إلا أهل الإسلام قالوا : « وَاللَّهِ رَبَّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ » نفختم الله على أفواههم وتكلمت أيديهم وأرجلهم فلا يكتُمون الله حديثًا . وقال الحسن وقتادة : الآخرة مواطن يكون هذا في بعضها وهذا في بعضها . ومعناه أنهم لما تبين لهم وحوسبوا لم يكتُموا . وسيأتي لهذا مزيد بيان في « الأنعام »^(٥) إن شاء الله تعالى .

قوله تعالى : يَتَأَيَّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقْرُبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ وَلَا جُنْبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّى تَغْتَسِلُوا وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ أَوْ لِمَسْتُمْ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَفُوًّا غَفُورًا ﴿٢٤﴾

فيه أربع وأربعون مسألة :

الأولى - قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرُبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى ﴾ خص الله سبحانه وتعالى بهذا الخطاب المؤمنين ؛ لأنهم كانوا يقيمون الصلاة وقد أخذوا من الخمر وأتلفت عليهم أذهانهم فخصوا بهذا الخطاب ؛ إذ كان الكفار لا يفعلونها صحاة ولا سكارى . روى أبو داود عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه قال : لما نزل تحريم الخمر قال عمر : اللهم بين لنا في الخمر بيانا شافيا ؛ فترلت الآية التي في البقرة « يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ » قال : فدعى عمر فقرئت عليه فقال : اللهم بين لنا في الخمر بيانا شافيا ؛ فترلت الآية التي في النساء « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرُبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى » فكان منادى رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أقيمت الصلاة ينادى : ألا لا يقربن الصلاة سكران . فدعى عمر فقرئت عليه فقال : اللهم بين لنا [في الخمر] بيانا شافيا ؛ فترلت هذه الآية : « فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْهَوُونَ » قال عمر : آتيتها . وقال سعيد بن جبير : كان الناس على أمر جاهليتهم حتى يؤمروا أو ينهوا ؛ فكانوا يشربونها أول الإسلام حتى نزلت : « يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ » . قالوا : نشرها للنفعة لا للإثم ؛ فشربها رجل فتقدم يصلى بهم فقرا : قل يا أيها الكافرون أعبد ما تعبدون ؛ فترلت : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرُبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى » . فقالوا : في غير عين الصلاة . فقال عمر : اللهم أنزل علينا في الخمر بيانا شافيا ؛ فترلت : « إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ » الآية . فقال عمر : آتيتها ، آتيتها . ثم طاف منادى رسول الله صلى الله عليه وسلم : ألا إن الخمر قد حُرِّمَتْ ؛ على ما يأتي بيانه في « المائدة » إن شاء الله تعالى : وروى الترمذى عن علي بن أبي طالب قال : صنع لنا عبد الرحمن بن عوف طعاما فدعانا وسقانا من الخمر ، فأخذت الخمر منا ، وحضرت الصلاة فقدموني فقرأت : « قل يا أيها الكافرون لا أعبد ما تعبدون » ونحن نعبد ما نعبدون . قال : فأنزل الله تعالى « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرُبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ » . قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح . ووجه الاتصال والنظم بما قبله أنه قال سبحانه وتعالى : « وَاعْبُدُوا اللَّهَ

وَلَا تُشِيرُكُوا بِهِ شَيْئًا . ثم ذكر بعد الإيمان الصلاة التي هي رأس العبادات ، ولذلك يُقتل تاركها ولا يسقط فرضها ، وانجز الكلام إلى ذكر شروطها التي لا تصح إلا بها .

الثانية - والجمهور من العلماء وجماعة الفقهاء على أن المراد بالسكر سكر الخمر ، إلا الضحاك فإنه قال : المراد سكر النوم ، لقوله عليه السلام : " إذا نَسَسَ أَحَدُكُمْ فِي الصَّلَاةِ فَلْيَرْقُدْ حَتَّى يَذْهَبَ عَنْهُ النَّوْمُ ، فَإِنَّهُ لَا يَدْرِي لَعَلَّهُ يَسْتَغْفِرُ فَيَسْبَغُ نَفْسَهُ " . وقال عبيدة السَّامِيُّ : « وَأَنْتُمْ سُكَارَى » يعني إذا كنت حافنا ، لقوله عليه السلام : " لَا يَصَلِّيَنَّ أَحَدُكُمْ وَهُوَ حَافِنٌ " في رواية " وَهُوَ ضَامٌ بَيْنَ نَخْذِهِ " .

قلت : وقول الضحاك وعبيدة صحيح المعنى ؛ فإن المطلوب من المصلي الإقبال على الله تعالى بقلبه وترك الالتفات إلى غيره ، والخلو عن كل ما يشوش عليه من نوم وحُفنة وجوع ، وكل ما يشتل البال ويغير الحال . قال صلى الله عليه وسلم : " إِذَا حَضَرَ الْعِشَاءُ وَأَقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَأَبْدَعُوا بِالْعِشَاءِ " . فراعى صلى الله عليه وسلم زوال كل مشوش يتعلق به الخاطر ، حتى يُقبل على عبادة ربه بفراغ قلبه وخالص لُبِّه ، فيخشع في صلاته . ويدخل في هذه الآية : « قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ » على ما يأتي بيانه . وقال ابن عباس : إن قوله تعالى : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى » منسوخٌ بآية المائدة : « إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا » الآية . فأمرُوا على هذا القول ألا يصلُّوا سكارى ، ثم أمرُوا بأن يصلُّوا على كل حال ؛ وهذا قبل التحريم . وقال مجاهد : نسخت بتحريم الخمر . وكذلك قال عكرمة وقتادة ، وهو الصحيح في الباب لحديث عليّ المذكور . وروى أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال : أقيمت الصلاة فنادى منادى رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يقربن الصلاة سكران ؛ ذكره النحاس . وعلى قول الضحاك وعبيدة الآية مُحْكَمَةٌ لَا نَسْخَ فِيهَا .

الثالثة - قوله تعالى : (لَا تَقْرَبُوا) إذا قيل : لا تقرب بفتح الراء كان معناه لَا تَلْبَسُ بِالْفِعْلِ ، وإذا كان بضم الراء كان معناه لَا تَدْنُ مِنْهُ . والخطاب لجماعة الأمة

(١) الحافن : المجتمع بوله كثيرا . (٢) في بدو طوى : العشاء . وهي رواية . راجع كشف الخفاء .

ج ١ ص ٨٧ . قبه بسط . (٣) راجع ج ١٢ ص ١٠٢ . (٤) في ج : تقربوا ، تلبسوا ، قدنوا .

الصالحين . وأما السكران إذا عدم الميز لسكره فليس بمخاطب في ذلك الوقت لذهاب عقله ؛ وإنما هو مخاطب بامتثال ما يجب عليه ، وبتكفير ما ضيع في وقت سكره من الأحكام التي تقرر تكليفه إياها قبل السكر .

الرابعة - قوله تعالى : ﴿ الصَّلَاةَ ﴾ اختلف العلماء في المراد بالصلاة هنا ؛ فقالت طائفة : هي العبادة المعروفة نفسها ؛ وهو قول أبي حنيفة ؛ ولذلك قال « حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ » . وقالت طائفة : المراد مواضع الصلاة ؛ وهو قول الشافعي ، غذف المضاف . وقد قال تعالى « لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى النَّبِيِّ إِذْ وَصَّيَهُ بِوَهْدَةِ الرَّحْمَةِ وَجَعَلَ لَكُمُ الْيُسْرَى ذَيْمًا وَالْأُخْرَى حَرَامًا وَكَفَّ يَدَيْكَ عَنْ الْهَدْمِ وَأَعْلَمَ لَكُمُ الْوَسِيلَ وَأَعْلَمَ لَكُمُ الْمَخْرَجَ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ إِنَّ إِلَهَكُمْ أَوَّاهٌ مُنِيبٌ » . وقوله تعالى « وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ » وهذا يقتضي جواز العبور للجُنُب في المسجد لا الصلاة فيه . وقال أبو حنيفة : المراد بقوله تعالى « وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ » المسافر إذا لم يجد الماء فإنه يتيم ويصلي ؛ وسيأتي بيانه . وقالت طائفة : المراد الموضع والصلاة معا ؛ لأنهم كانوا حينئذ لا يأتون المسجد إلا للصلاة ولا يصلون إلا مجتمعين ، فكانا متلازمين .

الخامسة - قوله تعالى : ﴿ وَأَنْتُمْ سُكَارَى ﴾ ابتداء وخبر ، جملة في موضع الحال من « تَقَرَّبُوا » . و « سُكَارَى » جمع سكران ؛ مثل كسلان وكسالى . وقرأ النخعي « سُكْرَى » بفتح السين على مثال فعلٍ ، وهو تكسير سكران ؛ وإنما كُسر على سُكْرَى لأن السكْر آفة تلحق العقل بغير مجرى صَرَغِي وبأيه . وقرأ الأعمش « سُكْرَى » ككيلي فهو صفة مفردة ؛ وجاز الإخبار بالصفة المفردة عن الجماعة على ما يستعملونه من الإخبار عن الجماعة بالواحد . والسكر : قبيض الصحو ؛ يقال : سَكِرَ سَكْرًا ، من باب حَمِدَ يَحْمَدُ . وسَكَرَتْ عينه تَسْكُرُ أي تحيرت ؛ ومنه قوله تعالى : « إِنَّمَا سَكَّرَتْ أَبْصَارُنَا » . وسَكَرَتْ الشَّقْ سَدَدَتُهُ (٢) . فالسكران قد أقطع عما كان عليه من العقل .

السادسة - وفي هذه الآية دليل بل نص على أن الشرب كان مباحا في أول الإسلام حتى ينتهي بصاحبه إلى السكر . وقال قوم : السكر محرم في العقل وما أبيع في شيء من

(٢) راجع ج ١٠ ص ٨

(١) راجع ج ١٢ ص ٦٨

(٣) في الأصول : سَكَرَتْ السَّدَدَتُهُ ، وفي ابن عطية : سَكَرَتْ الماء سَدَدَتُهُ .

الأديان ؛ وحملوا السكر في هذه الآية على النوم . وقال القفال : يحتمل أنه كان أبيع لهم من الشراب ما يحزك الطبع إلى السخاء والشجاعة والحمية .

قلت : وهذا المعنى موجود في أشعارهم ؛ وقد قال حسان :

• ونشربها فتركا ملوكا •

وقد أشبعنا هذا المعنى في « البقرة »^(١) . قال القفال : فأما ما يزيل العقل حتى يصير صاحبه في حد الجنون والإغماء فما أبيع قصده ، بل لو آتفق من غير قصد فيكون مرفوعا عن صاحبه . قلت : هذا صحيح ، وسيأتي بيانه في « المائدة » إن شاء الله تعالى في قصة حمزة^(٢) . وكان المسلمون لما نزلت هذه الآية يمتنعون الشرب أوقات الصلوات ، فإذا صلوا العشاء شربوها ؛ فلم يزالوا على ذلك حتى نزل تحريمها في « المائدة » في قوله تعالى : « قَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهَوْنَ »^(٣) .

السابعة — قوله تعالى : (حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ) أى حتى تعلموه متيقنين فيه من غير غلط . والسكران لا يعلم ما يقول ؛ ولذلك قال عثمان بن عفان رضى الله عنه : إن السكران لا يلزمه طلاقه . وروى عن ابن عباس وطاوس وعطاء وألقاسم وربيعه ، وهو قول الليث ابن سعد وإسحاق وأبي ثور والمزني ؛ وأختره الطحاوى وقال : أجمع العلماء على أن طلاق المعتوه لا يجوز ، والسكران معتوه كالموسوس معتوه بالوسواس . ولا يختلفون أن من شرب البتج فذهب عقله أن طلاقه غير جائز ؛ فكذلك من سكر من الشراب . وأجازت طائفة طلاقه ؛ وروى عن عمر بن الخطاب ومعاوية وجماعة من التابعين ، وهو قول أبي حنيفة والثوري والأوزاعي ، واختلف فيه قول الشافعي . وألزمه مالك الطلاق والقود في الحراح والقتل ، ولم يلزمه النكاح والبيع . وقال أبو حنيفة : أفعال السكران وعقوده كلها ثابتة كأفعال الصالح ، إلا الردة فإنه إذا ارتد فإنه لا تبين منه أمر أنه إلا استحسانا . وقال أبو يوسف : يكون مرتدا في حال سكره ؛ وهو قول الشافعي إلا أنه لا يقتله في حال سكره ولا يستتيبه .

وقال الإمام أبو عبد الله المازري : وقد رُويت عندنا رواية شاذة أنه لا يلزم طلاق السكران . وقال محمد بن عبد الحكم : لا يلزمه طلاق ولا عتاق . قال ابن شاس : ونزل الشيخ أبو الوليد الخلاف على المخطئ الذي منه بقية من عقله إلا أنه لا يملك الاختلاط من نفسه فيخطئ ويصيب . قال : فأما السكران الذي لا يعرف الأرض من السماء ولا أرجل من المرأة ، فلا اختلاف في أنه كالمجنون في جميع أفعاله وأحواله فيما بينه وبين الناس ، وفيما بينه وبين الله تعالى أيضا ، إلا فيما ذهب وقته من الصلوات ، فقليل : إنها لا تسقط عنه بخلاف المجنون ؛ من أجل أنه بإدخاله السكر على نفسه كالتعمد لتركها حتى خرج وقتها . وقال سفيان الثوري : حد السكر اختلال العقل ؛ فإذا استقرئ فخلط في قراءته وتكلم بما لا يعرف جلد . وقال أحمد : إذا تغير عقله عن حال الصحة فهو سكران ؛ وحكي عن مالك نحوه . قال ابن المنذر : إذا خلط في قراءته فهو سكران ؛ استدلالاً بقول الله تعالى : « حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ » . فإذا كان بحيث لا يعلم ما يقول تجنب المسجد مخافة التلويت ؛ ولا تصح صلاته وإن صلى قضي . وإن كان بحيث يعلم ما يقول فأتى بالصلاة فتحكه حكم الصاحي .

الثامنة - قوله تعالى : (وَلَا جُنْبًا) عطف على موضع الجملة المنصوبة في قوله : « حَتَّى تَعْلَمُوا » أى لا تصلوا وقد أجنبتم . ويقال : تجنبتم وأجنبتم وجنبتهم بمعنى . ولفظ الجنب لا يؤث ولا يثنى ولا يُجمع ؛ لأنه على وزن المصدر كالبعد والقرب . وربما خففوه فقالوا : جنب ؛ وقد قرأه كذلك قوم . وقال الفراء : يقال جنب الرجل وأجنب من الجناية . وقيل : يجمع الجنب في لغة على أجنب ؛ مثل عتي وأعتاق ، وطئ وطئ ، وأطنا . ومن قال للواحد جانب قال في الجمع : جنب ؛ كقولك : راكب وركاب . والأصل البعد ؛ كأن الجنب بعد بخروج الماء الذافي عن حال الصلاة ؛ قال :

فلا تحرمي نائلاً عن جنبانية • فإني أمرؤ وسط القباب غريب^(٤)

ورجل جنب : غريب . والجناية مخالطة الرجل المرأة .

(١) عندنا ساقط في ط . (٢) في طوى : السكران . (٣) في ز : يجب . في ي : يجب .

(٤) راجع ص ١٨٣ من هذا الجزء . (٥) في ي : الجناية . وهو المتبادر .

التاسعة - والجمهور من الأئمة على أن الجُنْب هو غير الطاهر من إزال أو مجاوزة خِتَانٍ . وروى عن بعض الصحابة ألا غسل إلا من إزال؛ لقوله عليه السلام : ” إنما الماء من الماء “ أخرجه مسلم . وفي البخارى عن أبي بن كعب أنه قال : يا رسول الله ، إذا جامع الرجل المرأة فلم ينزل ؟ قال : ” يغسل مامس المرأة منه ثم يتوضأ ويصلي “ . قال أبو عبد الله ^(١) : الغسل أحوط ؛ وذلك الآخر إنما يبناه لاختلافهم . وأخرجه مسلم في صحيحه بمعناه ، وقال في آخره : قال أبو العلاء بن الشَّخِير كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ينسخ حديثه بعضه بعضا كما ينسخ القرآن بعضه بعضا . قال أبو إسحاق : هذا منسوخ . وقال الترمذى : كان هذا الحكم في أول الإسلام ثم نسخ .

قلت : على هذا جماعة العلماء من الصحابة والتابعين وفقهاء الأمصار ، وأن الغسل يجب بنفس التقاء الختانين . وقد كان فيه خلاف بين الصحابة ثم رجعوا فيه إلى رواية عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : ” إذا جلس بين شعبها الأربع ومس الختان الختان فقد وجب الغسل “ . أخرجه مسلم . وفي الصحيحين من حديث أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : ” إذا قعد بين شعبها الأربع ثم جهدها فقد وجب عليه الغسل “ . زاد مسلم ” وإن لم ينزل “ . قال ابن القصار : وأجمع التابعون ومن بعدهم بعد خلاف من قبلهم على الأخذ بحديث ” إذا ألتقى الختانان “ وإذا صح الإجماع بعد الخلاف كان مسقطا للخلاف . قال القاضي عياض : لانعم أحدا قال به بعد خلاف الصحابة إلا ما حكى عن الأعمش ثم بعده داود الأصبهاني . وقد روى أن عمر رضى الله عنه حمل الناس على ترك الأخذ بحديث ” الماء من الماء “ لما اختلفوا . وتأوله ابن عباس على الاحتلام ؛ أى إنما يجب الاغتسال بالماء من إزال الماء في الاحتلام . ومتى لم يكن إزال وإن رأى أنه يجامع فلا غسل . وهذا ما لا خلاف فيه بين كافة العلماء .

(١) أبو عبد الله : كنية البخارى . (٢) قوله : « ذلك الآخر » أى ذلك الوجه الآخر ، أو الحديث الآخر الدال على عدم الغسل . (٣) جهدها : دفعها وحفرها . وقيل : الجهد من أسماء النكاح .

العاشرة - قوله تعالى : ﴿إِلَّا عَابِرِ سَبِيلٍ﴾ يقال : عبرت الطريق أى قطعته من جانب إلى جانب . وعبرت النهر عبورا ، وهذا غير النهر أى شطه ، ويقال : ﴿عبر بالضم﴾ . والمعبر ما يُعبر عليه من سفينة أو قنطرة . وهذا عابر السبيل أى ماز الطريق . وناقة عُبر أسفار : لا تزال يُسافر عليها ويُقطع بها الفلاة والمهاجرة لسرعة مشيها . قال الشاعر :

عَبْرَانَةٌ مَرْحُ الْيَدَيْنِ شِمْلَةٌ • عِبْرُ الْمَوَاجِرِ كَالْمَرْقِ الْخَاضِبِ ^(٢)

وعبر القوم ماتوا . وأنشد :

قضاء الله يغلب كل شيء • ويلعب بالجزوع والصبور

فإن تعبُ فإت لنا لمات • وإن تعبُ فنحن على نُذور

يقول : إن ميتنا فلنا أقران ، وإن بقينا فلا بد لنا من الموت ؛ حتى كأن علينا فى إتيانه نُذورا .

الحادية عشرة - وأخلف العلماء فى قوله : ﴿إِلَّا عَابِرِ سَبِيلٍ﴾ فقال على رضى الله عنه وأبن عباس وأبن جبير ومجاهد والحكم : عابر السبيل المسافر . ولا يصح لأحد أن يقرب الصلاة وهو جنب إلا بعد الاغتسال ، إلا المسافر فإنه يتييم ؛ وهذا قول أبى حنيفة ؛ لأن الغالب فى الماء لا يُعَدُّ فى الحضر ؛ فال حاضر يقتل لوجود الماء ، والمسافر يتييم إذا لم يجده . قال ابن المنذر : وقال أصحاب الرأى فى الجنب المسافر يمتز على مسجد فيه عين ماء يتييم الصبيد ويدخل المسجد ويستقي منها ثم يخرج الماء من المسجد . ورخصت طائفة فى دخول الجنب المسجد . واحتج بعضهم بقول النبي صلى الله عليه وسلم : "المؤمن ليس بنجس" . قال ابن المنذر : وبه نقول . وقال ابن عباس أيضا وابن مسعود وعكرمة والنخعي : عابر السبيل الخاطر المحتاز ؛ وهو قول عمرو بن دينار ومالك والشافعي . وقالت طائفة : لا يمتز الجنب فى المسجد إلا ألا يجد بدا فتييم ويمز فيه ؛ هكذا قال الثوري وإسحاق ابن راهويه . وقال أحمد وإسحاق فى الجنب : إذا توضأ لا بأس أن يجلس فى المسجد ؛

(١) من جرطوى . وفى ز ، وأو . حر . (٢) العبارة من الإبل : الناجية فى نشاط .

والمرح : السريعة المشي . وشملة : خفيفة مريضة مشمرة . والمزف : الجاني من الظلطان . أر : اللويل الرش . والخاصب : الظلم إذا أكل الربيع فأحمرت ساقاه وقوادحه .

حكاه ابن المنذر . وروى بعضهم في سبب الآية أن قوما من الأنصار كانت أبواب دُورهم شاردة في المسجد ، فإذا أصاب أحدهم الجنابة اضطروا إلى المرور في المسجد .

قلت : وهذا صحيح ؛ يعضده ما رواه أبو داود عن جَسْرَةَ بنت دَجَاجَةَ قالت سمعت عائشة رضي الله عنها تقول : جاء رسول الله صلى الله عليه وسلم ووجوه بيوت أصحابه شاردة في المسجد ؛ فقال : ” وَجَّهُوا هذه البيوت عن المسجد “ . ثم دخل النبي صلى الله عليه وسلم ولم يصنع القوم شيئا رجاء أن تنزل لهم رخصة فخرج إليهم فقال : ” وَجَّهُوا هذه البيوت عن المسجد فإنِّي لا أحل المسجد لحائض ولا جُنُب “ . وفي صحيح مسلم : ” لا تبقيَنَّ في المسجد خَوْخَةٌ إلا خَوْخَةٌ أَبِي بَكْرٍ “ . فامر صلى الله عليه وسلم بسدِّ الأبواب لما كان يؤدِّي [ذلك] إلى اتِّخَاذِ المسجد طريقا والعبور فيه . واستثنى خَوْخَةُ أَبِي بَكْرٍ إكراما له وخصوصية ؛ لأنهما كانا لا يفترقان غالبا . وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه لم يكن أذن لأحد أن يمر في المسجد ولا يجلس فيه إلا على بن أبي طالب رضي الله عنه . ورواه عطية العوفي عن أبي سعيد الخدري قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ” ما ينبغي لمسلم ولا يصلح أن يجنُب في المسجد إلا أنا وعلى “ . قال علماءنا : وهذا يجوز أن يكون ذلك ؛ لأن بيت علي كان في المسجد ، كما كان بيت النبي صلى الله عليه وسلم في المسجد ، وإن كان البيتان لم يكونا في المسجد ولكن كانا متصلين بالمسجد وأبوابهما كانت في المسجد فجعلهما رسول الله صلى الله عليه وسلم من المسجد فقال : ” ما ينبغي لمسلم “ الحديث . والذي يدل على أن بيت علي كان في المسجد ما رواه ابن شهاب عن سالم بن عبد الله قال : سألت رجلا أبي عن علي وعثمان رضي الله عنهما أيهما كان خيرا ؟ فقال له عبد الله بن عمر : هذا بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم ! وأشار إلى بيت علي إلى جنبه ، لم يكن في المسجد غيرهما ؛ وذكر الحديث . فلم يكونا يجنبان في المسجد وإنما كانا يجنبان في بيوتهما ، وبيوتهما من المسجد إذ كان أبوابهما فيه ؛ فكانا يستطرقانه في حال الجنابة إذا خرجا من بيوتهما . ويجوز أن

(١) في هامش أبي داود ط الهنـد : فهم . إليهم بعد .
(٢) الخوخة (فتح الخاء) : الباب الصغير بين البتين أو الدارين .
(٣) من جرط وى .

يكون ذلك تخصيصاً لها ، وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم خص بأشياء ، فيكون هذا مما خص به ، ثم خص النبي صلى الله عليه وسلم علياً عليه السلام فرخص له في ما لم يرخص فيه لغيره . وإن كانت أبواب بيوتهم في المسجد ، فإنه كان في المسجد أبواب بيوت غير بيتيهما ؛ حتى أمر النبي صلى الله عليه وسلم بسدّها إلا باب علي . وروى عمرو بن ميمون عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : "سُدُّوا الأبواب إلا باب علي" فخصه عليه السلام بأن ترك بابه في المسجد ، وكان يحجب في بيته وبيته في المسجد . وأما قوله : "لا تبقيّن في المسجد خوخة إلا خوخة أبي بكر" فإن ذلك كانت - والله أعلم - أبواباً تطلع إلى المسجد خوخات ، وأبواب البيوت خارجة من المسجد ، فأمر عليه السلام بسدّ تلك الخوخات وترك خوخة أبي بكر إكراماً له . والخوخات كالكوى والمشاكى ، وباب علي كان باب البيت الذي كان يدخل منه ويخرج . وقد فسر ابن عمر ذلك بقوله : ولم يكن في المسجد غيرها .

فإن قيل : فقد ثبت عن عطاء بن يسار أنه قال : كان رجال من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم تصيهم الجنبات فيتوضئون ويأتون المسجد فيتحدّثون فيه . وهذا يدل على أن اللبث في المسجد للجنب جائز إذا توضأ ، وهو مذهب أحمد وإسحاق كما ذكرنا . فالجواب أن الوضوء لا يرفع حدث الجنب ، وكل موضع وُضع للعبادة وأكرّم عن النجاسة الظاهرة ينبغي ألا يدخله من لا يرضى لتلك العبادة ، ولا يصح له أن يتلمس بها . والغالب من أحوالهم المنقولة أنهم كانوا يفتسلون في بيوتهم . فإن قيل : يبتل بالمحدث . قلنا : ذلك يكثر وقوعه فيشق الوضوء منه ، وفي قوله تعالى : « وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ » ما يغني ويكفي . وإذا كان لا يجوز له اللبث في المسجد فأحرى ألا يجوز له من المصحف ولا القراءة فيه ؛ إذ هو أعظم حرمة . وسيأتي بيانه في « الواقعة » إن شاء الله تعالى .

الثانية عشرة - ويمنع الجنب عند علمائنا من قراءة القرآن غالباً إلا الآيات الهسيرة للتمؤد . وقد روى موسى بن عقيب عن نافع عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه

وسلم : " لا يقرأ الجنب والحائض شيئاً من القرآن " أخرجه ابن ماجه . وأخرج الدارقطني من حديث سفيان عن مسعر ، وشعبة عن عمرو بن مرة عن عبد الله بن سلمة عن علي قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يحجبه عن قراءة القرآن شيء إلا أن يكون جنباً . قال سفيان قال لي شعبة : ما أحدث بحديث أحسن منه . وأخرجه ابن ماجه قال : حدثنا محمد ابن بشار حدثنا محمد بن جعفر حدثنا شعبة عن عمرو بن مرة ، فذكره بمعناه ، وهذا إسناد صحيح . وعن ابن عباس عن عبد الله بن ربيعة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى أن يقرأ أحدنا القرآن وهو جنب ، أخرجه الدارقطني . وروى عن عكرمة قال : كان ابن رواحة مضطجعا إلى جنب أمراته فقام إلى جارية له في ناحية الحجر فوقع عليها ، وفزعت أمراته فلم تجده في مضجعه ، فقامت فخرجت فرأته على جاريته ، فرجعت إلى البيت فأخذت الشفرة ثم خرجت ، وفرغ فقام فلقبها تحمل الشفرة فقال مهيم ^(١) ؟ قالت : مهيم ! لو أدر كنت حيث رأيتك لوجأت بين كتفيك بهذه الشفرة . قال : وأين رأيتني ؟ قالت : رأيتك على الجارية ، فقال : ما رأيتني ، وقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يقرأ أحدنا القرآن وهو جنب . قالت : فأقرأ ، [وكانت لا تقرأ القرآن ،] فقال :

أنا رسول الله يتلوا كتابه * كما لاح مشهور من الفجر ساطع

أتى بالهدى بعد العمى فقلوبنا * به موقنات أن ما قال واقع

بييت يحافى جنبه عن فراشه * إذا استنقلت بالمشركين المضاجع

فقال : آمنت بالله وكذبت البصر . ثم غدا على رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخبره ، فضحك حتى بدت نواجذه صلى الله عليه وسلم .

الثلاثة عشرة — قوله تعالى : ﴿ حَتَّى تَغْتَسِلُوا ﴾ نهى الله سبحانه وتعالى عن الصلاة إلا بعد الاغتسال ، والاغتسال معنى معقول ، ولفظه عند العرب معلوم ، يُعْبَرُ بِهِ عن إمرار اليد مع الماء على المفسول ، ولذلك فرقت العرب بين قولهم : غسلت الثوب ، وبين قولهم :

(١) مهيم : كلمة يمانية يستفهم بها ، معناها : ما وراءك وما شأنك ، وما هذا الذي أرى بك ، ونحو هذا من الكلام . (٢) الوجه : الضرب بالسكين ونحوه . (٣) من ج .

أَفَضْتُ عليه الماء وغمسته في الماء . إذا تقرر هذا فاعلم أن العلماء اختلفوا في الجنب يصب على جسده الماء أو يغمس فيه ولا يتدلك ؛ فالشهور من مذهب مالك أنه لا يجزئهُ حتى يتدلك ؛ لأن الله سبحانه وتعالى أمر الجنب بالافتسال ، كما أمر المتوضئ بغسل وجهه ويديه [ولم يكن للتوضي بدٌّ من إمرار يديه مع الماء على وجهه ويديه ، فكذلك جميع جسد الجنب ورأسه في حكم وجه المتوضي ويديه .] وهذا قول المُرَتِّي وأختباره . قال أبو الفرج عمرو بن محمد المالكي : وهذا هو المَقُول من لفظ الغسل ؛ لأن الافتسال في اللغة هو الاتِّعَال ، ومن لم يَمُزْ يديه فلم يفعل غير صب الماء لا يسميه أهل اللسان غاسِلاً ، بل يسمونه صاباً للماء ومنغِيساً فيه . قال : وعلى نحو هذا جاءت الآثار عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : ” تحت كلِّ شعرة جنابة فاغسلوا الشعر وأنقوا البشرة ” قال : وإقناؤه — والله أعلم — لا يكون إلا بَتَّبَعِهِ ؛ على حدِّ ما ذكرنا .

قلت : لا حجة فيما استدل به من الحديث لوجهين : أحدهما — أنه قد خولف في تأويله ؛ قال سفيان بن عُيينة : المراد بقوله عليه السلام ” وأنقوا البشرة ” أراد غسل الفرج وتنظيفه ، وأنه كُنِيَ بالبشرة عن الفرج . قال ابن وهب : ما رأيت [أحداً] ^(٢) أعلم بتفسير الأحاديث من ابن عينة .

الثاني : أن الحديث أخرجه أبو داود في سننه وقال فيه : وهذا الحديث ضعيف ؛ كذا في رواية ابن داسة . وفي رواية اللؤلؤي عنه : الحارث بن وَجِيه ضعيف ، حديثه منكر ؛ فسقط الاستدلال بالحديث ، وبقي المَعُول على اللسان كما بينا . وبعضُهُ ما ثبت في صحيح الحديث أن النبي صلى الله عليه وسلم أُتِيَ بصبي فبال عليه ، فدعا بماء فاتبعه بوله ولم يغسله ؛ روته عائشة ، ونحوه عن أم قيس بنت محصن ؛ أخرجهما مسلم . وقال الجمهور من العلماء وجماعة الفقهاء : يُجْزئُ الجنب صبُّ الماء والانتهاش فيه إذا أسبغ وعم وإن لم يتدلك ؛ على مقتضى حديث ميمونة وعائشة في غسل النبي صلى الله عليه وسلم . رواهما الأئمة ، وأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يُفيض الماء على جسده ؛ وبه قال محمد بن عبد الحكم ،

(١) الزيادة من طو جوى . (٢) من ي .

(٣) ابن داسة : هو أبو بكر محمد بن بكر البصري الداسي راوى سنن أبي داود .

واليه رجع أبو الفرج ورواه عن مالك ؛ قال : وإنما أمر بإمرار اليدين في الغسل لأنه لا يكاد من لم يُمِزْ يديه عليه يسلم من تنكّب الماء عن بعض ما يجب عليه من جسده . وقال ابن العربي : وأعجب لأبي الفرج الذي روى وحكى عن صاحب المذهب أن الغسل دون ذلك يجزئ ! وما قاله قَطُّ مالك نصّاً ولا تحريجاً ، وإنما هي من أوهاه .

قلت : قد روى هذا عن مالك نصّاً ؛ قال مروان بن محمد الظاهري وهو ثقة من ثقات الشاميين : سألت مالك بن أنس عن رجلٍ آفَئَسَ في ماء وهو جُنُبٌ ولم يتوضأ ، قال : مضت صلاته . قال أبو عمر : فهذه الرواية فيها لم يتدلّك ولا توضأ ، وقد أجزأه عند مالك . والمشهور من مذهبه أنه لا يُجزئه حتى يتدلّك ؛ قياساً على غُسل الوجه واليدين . وحجة الجماعة أن كل من صبّ عليه الماء فقد آفَئَسَ . والعرب تقول : غسّلتني السماء . وقد حكّت عائشة وميمونة صفة غُسل رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يذكرّا تدلّكا ، ولو كان واجباً ما تركه ؛ لأنه المبيّن عن الله مراده ، ولو فعله لُنُقِلَ عنه ؛ كما نُقِلَ تخليلُ أصولِ شعره بالماء وغُرفه على رأسه ، وغير ذلك من صفة غُسله ووضوئه عليه السلام . قال أبو عمر : وغير تكبير أن يكون الغسل في لسان العرب مرةً بالعرْكَ^(١) ومرةً بالصَّبِّ والإفاضة ؛ وإذا كان هذا فلا يمتنع أن يكون الله جل وعزّ تعبّد عباده في الوضوء بإمرار أيديهم على وجوههم مع الماء ويكون ذلك غسلاً ، وأن يفيضوا الماء على أنفسهم في غُسل الجنابة والحيض ، ويكون ذلك غسلاً موافقاً للسنة غير خارج من اللغة ، ويكون كل واحد من الأمرين أصلاً في نفسه ، لا يجب أن يرّد أحدهما إلى صاحبه ؛ لأن الأصول لا يرّد بعضها إلى بعض قياساً - وهذا ما لا خلاف فيه بين علماء الأمة . وإنما ترّد الفروع قياساً على الأصول . وبالله التوفيق .

الرابعة عشرة - حديث ميمونة وعائشة يرّد ما رواه شعبة مولى ابن عباس عن ابن عباس أنه كان إذا آفَئَسَ من الجنابة غَسَلَ يديه سبعاً وفرّجه سبعاً . وقد روى عن ابن عمر قال : كانت الصلاة خمسين ، والغسل من الجنابة سبع مرار ، وغسل البول من الثوب سبع مرار ؛

(١) العرك : الدلك .

فلم يزل رسول الله صلى الله عليه وسلم يسأل حتى جُعِلَت الصلاة خمسا ، والغسل من الجنابة مرة^(١) ، والغسل من البول مرة . قال ابن عبد البر ، وإسناد هذا الحديث عن ابن عمر فيه ضَعْف وَلَيِّن ، وإن كان أبو داود قد خَرَّجَه والذي قبله عن شعبة مولى ابن عباس ، وشعبة هذا ليس بالقوى ، ويردُّهما حديث عائشة وميمونة .

الخامسة عشرة — ومن لم يَسْتَطِعْ إمْرار يده على جسده فقد قال مَحْنُون : يحمل من يلي ذلك منه ، أو يعالجه بخرقه . وفي الواضحة : يتر يديه على ما يدركه من جسده ، ثم يفيض الماء حتى يعم ما لم تبلغه يده .

السادسة عشرة — واختلف قول مالك في تخليل الجنب لحيته ؛ فروى ابن القاسم عنه أنه قال : ليس عليه ذلك . وروى أشهب عنه أن عليه ذلك . قال ابن عبد الحكم : ذلك هو أحب إلينا ؛ لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يخلُّ شعره في غسل الجنابة ، وذلك عام وإن كان الأظهر فيه شعر رأسه ؛ وعلى هذين القولين العلماء . ومن جهة المعنى أن استيعاب جميع الجسد في الغسل واجب ، والبشرة التي تحت اللحية من جملة ما فوجب إيصال الماء إليها ومباشرتها باليد . وإنما انتقل الفرض إلى الشعر في الطهارة الصغرى لأنها مبنية على التخفيف ، ونياية الأبدال فيها من غير ضرورة ؛ ولذلك جاز فيها المسح على الخلقين ولم يحز في الغسل .

قلت : ويعضد هذا قوله صلى الله عليه وسلم : ” تحت كلِّ شعرة جنابة “ .

السابعة عشرة — وقد بالغ قوم فأوجبوا المضمضة والاستنشاق ؛ لقوله تعالى : « حَتَّى تَغْتَسِلُوا » منهم أبو حنيفة ؛ ولأنهما من جملة الوجه وحكمهما حكم ظاهر الوجه كالخد والجبين ، فمن تركهما وصلى أعاد كن ترك لمعة^(٢) ، ومن تركهما في وضوئه فلا إعادة عليه . وقال مالك : ليستا بفرض لا في الجنابة ولا في الوضوء ؛ لأنهما باطنان [فلا يجيب^(٣)] كداخل الجسد . وبذلك قال محمد بن جرير الطبري والليث بن سعد والأوزاعي وجماعة من التابعين . وقال ابن أبي ليلى وحامد بن أبي سليمان : هما فرض في الوضوء والغسل جميعا ؛ وهو قول إسحاق .

(١) في ج : ثلاث مرات . (٢) في أ و ج و ح و د : وبيانه ألا يدلك ، وفي ط و ز : وبيان الأبدال .

(٣) اللمعة : الموضع لا يصيبه الماء في الوضوء أو الغسل . (٤) من ج .

وأحمد بن حنبل وبعض أصحاب داود . وروى عن الزهريّ وعطاء مثل هذا القول . وروى عن أحمد أيضا أن المضمضة سنة والاستنشاق فرض ؛ وقال به بعض أصحاب داود . وحجة من لم يوجبها أن الله سبحانه لم يذكرهما في كتابه ، ولا أوجبهما رسوله ، ولا أفتق الجميع عليه ؛ والفرائض لا تنبت إلا بهذه الوجوه . احتج من أوجبهما بالآية ، وقوله تعالى : « فَأَغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ » فما وجب في الواحد من الغسل وجب في الآخر ؛ والنبي صلى الله عليه وسلم لم يحفظ عنه أنه ترك المضمضة والاستنشاق في وضوئه ولا في غسله من الجنابة ؛ وهو المبين عن الله مراده قولاً وعملاً . احتج من فرق بينهما بأن النبي صلى الله عليه وسلم فعل المضمضة ولم يأمر بها ، وأفعاله مندوب إليها ليست بواجبة إلا بدليل ، وفعل الاستنشاق وأمر به ؛ وأمره على الوجوب أبداً .

الثامنة عشرة — قال علماءنا : ولا بد في غسل الجنابة من النية ؛ لقوله تعالى : « حَتَّى تَغْتَسِلُوا » وذلك يقتضى النية ؛ وبه قال مالك والشافعي وأحمد وإسحق وأبو ثور ، وكذلك الوضوء والتميم . وعضدوا هذا بقوله تعالى : « وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ » والإخلاص النية في التقرب إلى الله تعالى ، والقصد له بأداء ما أقرض على عباده المؤمنين ، وقال عليه السلام : « إنما الأعمال بالنيات » وهذا عمل . وقال الأوزاعي والحسن : يُجْزئ الوضوء والتميم بغير نية . وقال أبو حنيفة وأصحابه : كل طهارة بالماء فلانها تُجْزئ بغير نية ، ولا يجْزئ التيمم إلا بنية ؛ قياساً على إزالة النجاسة بالإجماع من الأبدان والثياب بغير نية . ورواه الوليد بن مسلم عن مالك .

التاسعة عشرة — وأما قدر الماء الذي يغتسل به ؛ فروى مالك عن ابن شهاب عن عروة ابن الزبير عن عائشة [أم المؤمنين^(٢)] رضى الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يغتسل من إناء هو الفرق من الجنابة . « الفرق » تحرك راؤه وتسكن . قال ابن وهب : « الفرق » ميكال من الخشب ، كان ابن شهاب يقول : إنه يسع خمسة أقساط بأقسام بنى أمية . وقد فسر محمد بن عيسى الأعشى « الفرق » فقال : ثلاثة أصع ، قال : وهى خمسة أقساط ، قال :

وفي الحمسة أقساط اثنا عشرًا مُدًا بُدِّئَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . وفي صحيح مسلم قال سفيان : « الفرق » ثلاثة أصع . وعن أنس قال : كان النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يتوضأ بالمُدِّ و يغتسل بالصاع إلى خمسة أمداد . وفي رواية : يغتسل بخمسة مكايك ويتوضأ بمَكْوَك^(١) . وهذه الأحاديث تدل على استحباب تقليل الماء من غير كيل ولا وزن ، يأخذ منه الإنسان بقدر ما يكفي ولا يُكثِر منه ، فإن الإكثار منه سرف والسرف مذموم . ومذهب الأباضية الإكثار من الماء ، وذلك من الشيطان .

الموفية عشرين - قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ ﴾ هذه آية التيمم ، نزلت في عبد الرحمن بن عوف أصابته جنابة وهو جريح ، فرخص له في أن يتيمم ، ثم صارت الآية عامة في جميع الناس . وقيل : نزلت بسبب عدم الصحابة الماء في غزوة « المريسيع »^(٢) حين انقطع العقد لعائشة . أخرج الحديث مالك من رواية عبد الرحمن ابن القاسم عن أبيه عن عائشة . وترجم البخاري هذه الآية في كتاب التفسير : حدثنا محمد قال أخبرنا عبدة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها قالت : هلكت قلادة لأسماء فبعث النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في طلبها رجالا ، فحضرت الصلاة وليسوا على وضوء ولم يجدوا ماء فصلوا وهم على غير وضوء ، فأزل الله تعالى آية التيمم .

قلت : وهذه الرواية ليس فيها ذكر للوضع ، وفيها أن القلادة كانت لأسماء ، خلاف حديث مالك . وذكر النسائي من رواية علي بن مسهر عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أنها استعارت من أسماء قلادة لها وهي في سفر مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فأنسلت منها وكان ذلك المكان يقال له الصلصل^(٤) ، وذكر الحديث . ففي هذه الرواية عن

(١) المكوك (كنز) : مكال معروف لأهل العراق ، واجمع مكايك ومكوكي ، وأراد به المذ . وقيل : الصاع . والأول أشبه لأنه جاء في حديث آخر مفسرا بالمذ .

(٢) الإسراف عندهم من مكروهات الوضوء . كما هو مدون .

(٣) المريسيع (مصفر مرسوع) : بئر أو ماء لثراعة على يوم من الفرع ، وإليه تضاف غزوة بني المصطلق .

(٤) الصلصل (بضم أوله ويفتح) : موضع على بعد سبعة أميال من المدينة . (عن معجم البلدان) .

هشام أن القِلادة كانت لأسماء ، وأن عائشة استعارتها من أسماء . وهذا بيان لحديث مالك إذ قال : انقطع عقد لعائشة ، ولحديث البخاري إذ قال : هلكت قِلادة لأسماء . وفيه أن المكان يقال له الصلصل . وأخرجه الترمذي حدثنا الحميدي حدثنا سفيان حدثنا هشام ابن عروة عن أبيه عن عائشة أنها سقطت قِلادتها ليلة الأَبواء^(١) ، فأرسل رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلين في طلبها ، وذكر الحديث . ففي هذه الرواية عن هشام أيضا إضافة القِلادة إليها ، لكن إضافة مستعير بدليل حديث النسائي . وقال في المكان : « الأَبواء » كما قال مالك ، إلا أنه من غير شك . وفي حديث مالك قال : وبعثنا البعير الذي كنت عليه فوجدنا العقد تحته . وجاء في البخاري : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم وجده . وهذا كله صحيح المعنى ، وليس اختلاف الثقل في العقد والقِلادة ولا في الموضع ما يقدح في الحديث ولا يوهن شيئا منه ؛ لأن المعنى المراد من الحديث والمقصود به إليه هو نزول التيمم ، وقد ثبتت الروايات في أمر القِلادة . وأما قوله في حديث الترمذي : فأرسل رجلين قيل : أحدهما أسيد ابن حضير . ولعلهما المراد بالزجال في حديث البخاري فعبر عنهما بلفظ الجمع ، إذ أقل الجمع اثنان ، أو أردف في أثرهما غيرهما فصح إطلاق اللفظ ، والله أعلم . فبعثوا في طلبها فطلبوا فلم يجدوا شيئا في وجهتهم ، فلما رجعوا أثاروا البعير فوجدوه تحته . وقد روى أن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أصابتهم حرارة ففشت فيهم ثم آبتلوا بالجحابة فشكوا ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فنزلت هذه الآية . وهذا أيضا ليس بخلاف لما ذكرنا ؛ فإنهم ربما أصابتهم الحرارة في غزوتهم تلك التي قفلوا منها إذ كان فيها قتال فشكوا ، وضاع العقد ونزلت الآية . وقد قيل : إن ضياع العقد كان في غزاة بني المصطلق . وهذا أيضا ليس بخلاف لقول من قال في غزاة المرتيسيع ، إذ هي غزاة واحدة ؛ فإن النبي صلى الله عليه وسلم غزا بني المصطلق في شعبان من السنة السادسة من الهجرة ، على ما قاله خليفة بن خياط وأبو عمر بن عبد البر ، واستعمل على المدينة أبا ذر الغفاري . وقيل : بل نميلة بن عبد الله

(١) الأَبواء فجنح المفزة : منزل بين مكة والمدينة قريب من الجحفة من جهة الشمال على مرحلة .

(٢) في زوط : بينت الروايات أمر الخ . (٣) الضمير أول القِلادة ، وثانها للعقد .

الَّتِي . وأغار رسول الله صلى الله عليه وسلم على بنى المصطلق وهم غارون ، وهم على ماء يقال له المُرَيْسِيع من ناحية قُدَيْدٍ ^(١) مما يلي الساحل ، فقتل من قتل وسبى ^(٢) [من سبى] النساء والذرية وكان شعارهم يومئذ : أَمِيتْ أَمِيتْ . وقد قيل : إن بنى المصطلق جمعوا لرسول الله صلى الله عليه وسلم وأرادوه ، فلما بلغه ذلك خرج إليهم فلقبهم على ماء . فهذا ما جاء في بدء التيمم والسبب فيه . وقد قيل : إن آية المائدة آية التيمم ، على ما يأتي بيانه هناك . قال أبو عمر : فأنزل الله تعالى آية التيمم ، وهى آية الوضوء المذكورة فى سورة « المائدة » ، أو الآية التى فى سورة « النساء » . ليس التيمم مذكورا فى غير هاتين الآيتين وهما مَدَنِيَّتَانِ .

الحادية والعشرون — قوله تعالى : ﴿ مَرَضَى ﴾ المرض عبارة عن خروج البدن عن حد الاعتدال والاعتیاد ، إلى الأعوجاج والشذوذ . وهو على ضربين : كثير ويسير ؛ فإذا كان كثيرا بحيث يخاف الموت لبرد الماء ، أو للعلّة التى به ، أو يخاف فوت بعض الأعضاء ، فهذا يتيمم بإجماع ؛ إلا ما روى عن الحسن وعطاء أنه يتطهر وإن مات . وهذا مردود بقوله تعالى : « وَمَا جَعَلْ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ » ^(٣) وقوله تعالى : « وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ » . وروى الذارقطنى عن سعيد بن جبیر عن ابن عباس فى قوله عز وجل : « وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ » قال : إذا كانت بالرجل الجراحة فى سبيل الله أو القروح أو الجُدري فيجنب فيخاف أن يموت إن اغتسل ، تيمم . وعن سعيد بن جبیر أيضا عن ابن عباس قال : رخص للريض فى التيمم بالصعيد . وتيمم عمرو بن العاص لما خاف أن يهلك من شدة البرد ولم يأمره صلى الله عليه وسلم بغسل ولا إعادة . فإن كان يسيرا إلا أنه يخاف معه حدوث طلة أو زيادتها أو بطة برء فهو لا يتيمم بإجماع من المذهب . قال ابن عطية : فیا حفظت .

قلت : قد ذكر الباجي فيه خلافا ؛ قال القاضى أبو الحسن : مثل أن يخاف الصحيح نزلة أو وحى ، وكذلك إن كان المريض يخاف زيادة مرض ؛ ونحو ذلك قال أبو حنيفة . وقال الشافعى : لا يجوز له التيمم مع وجود الماء إلا أن يخاف التلف ؛ ورواه القاضى أبو الحسن عن مالك . قال ابن العربى : « قال الشافعى لا يباح التيمم للريض إلا إذا خاف التلف ؛

(١) قديد : موضع بين مكة والمدينة ، أو ماء . (٢) فى ج ١٠ راجع ج ٦ ص ٨٠ . (٣) راجع ج ١٢ ص ٩٩

لأن زيادة المرض غير متحققة ؛ لأنها قد تكون وقد لا تكون ، ولا يجوز ترك الفرض المتيقن للخوف المشكوك . قلنا : قد ناقضت ؛ فإنك قلت إذا خاف التلف من البرد تيمم ؛ فكما يبيح التيمم خوف التلف كذلك يبيحه خوف المرض ؛ لأن المرض محذور كما أن التلف محذور . قال : وعجبا للشافعي يقول : لو زاد الماء على قدر قيمته حبة لم يلزمه شراؤه صيانة للال ويلزمه التيمم ، وهو يخاف على بدنه المرض ! وليس لهم [عليه^(١)] كلام يساوي سماعه .

قلت : الصحيح من قول الشافعي^(٢) فيما قال القشيري أبو نصر عبد الرحيم في تفسيره : والمرض الذي يباح له التيمم هو الذي يخاف فيه فوت الروح أو فوات بعض الأعضاء لو استعمل الماء . فإن خاف طول المرض فالقول الصحيح للشافعي : جواز التيمم . روى أبو داود والدارقطني عن يحيى بن أيوب عن يزيد بن أبي حبيب عن عمران بن أبي أنس عن عبد الرحمن ابن جبير عن عمرو بن العاص قال : آخلمت في ليلة باردة في غزوة ذات السلاسل فأشفقت إن أغتسلت أن أهلك ؛ فتيمنت ثم صليت بأصحابي الصبح ؛ فذكروا ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا عمرو : ” صليت بأصحابك وأنت جنب ؟ ” فأخبرته بالذي منعتني من الاغتسال وقلت : إني سمعت الله عز وجل يقول : « وَلَا تَقُولُوا أَنفُسُكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا » فضحك نبي الله صلى الله عليه وسلم ولم يقل شيئا . فدل هذا الحديث على إباحة التيمم مع الخوف لامع اليقين ، وفيه إطلاق أسم الجنب على المتيمم وجواز صلاة المتيمم بالمتوضئين ؛ وهذا أحد القولين عندنا ؛ وهو الصحيح [وهو] الذي أقرأه مالك في موطنه وقرئ عليه إلى أن مات . والقول الثاني — أنه لا يصل ؛ لأنه أنقص فضيلة من المتوضئ ، وحكم الإمام أن يكون أعلى رتبة ؛ وقد روى الدارقطني من حديث جابر بن عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ” لا يؤثم المتيمم المتوضئين ” إسناده ضعيف . وروى أبو داود والدارقطني عن جابر قال : خرجنا في سفر فأصاب رجلا منا حجر فشجه في رأسه ثم آخلم ، فسأل أصحابه هل تجدون لي رخصة في التيمم ؟ فقالوا : ما نجد لك رخصة وأنت تقدر على الماء ؛ فأغتسل فمات ، فلما قدمنا على النبي صلى الله عليه وسلم أخبر بذلك فقال :

(١) زيادة عن ابن العربي . (٢) في ج : الصحيح من مذهب الشافعي كذبنا ، قال . (٣) من ج : ط .

”قتلوه قتلهم الله ألا سألوا إذ لم يعلموا فإنما شفاء العي^(١) السؤال إنما كان يكفيه أن يتيمم ويعصر أو يعصب - شك موسى - على جرحه خرقه ثم يمسح عليها ويغسل سائر جسده“ .
قال الذارقطني : « قال أبو بكر هذه سنة تفرد بها أهل مكة وحملها أهل الجزيرة ، ولم يروه عن عطاء عن جابر غير الزبير بن نُحَيق ، وليس بالقوى ، وخالفه الأوزاعي فرواه عن عطاء عن ابن عباس [وهو الصواب^(٢)] . واختلف عن الأوزاعي ف قيل عنه عن عطاء ، وقيل عنه : بلنفي عن عطاء ، وأرسل الأوزاعي آخره عن عطاء عن النبي صلى الله عليه وسلم وهو الصواب .
وقال ابن أبي حاتم : سألت أبي وأبازرعة عنه فقالا : رواه ابن أبي العشرين عن الأوزاعي عن إسماعيل بن مسلم عن عطاء عن ابن عباس ، وأسند الحديث » . وقال داود : كل من أطلق عليه أسم المريض بفأثره التيمم ؛ لقوله تعالى : « وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى » . قال ابن عطية : وهذا قول خلف ، وإنما هو عند علماء الأمة لمن خاف من استعمال الماء أو تأذيه به كالمجدور والمحسوب ، والعلل المخوف عليها من الماء ؛ كما تقدم عن ابن عباس .

الثانية والعشرون - قوله تعالى : ﴿ أَوْ عَلَى سَفَرٍ ﴾ يجوز التيمم بسبب السفر طال أو قصر عند عدم الماء ، ولا يشترط أن يكون مما تقصر فيه الصلاة ؛ هذا مذهب مالك وجمهور العلماء^(٣) . وقال قوم : لا يتيمم إلا في سفر تقصر فيه الصلاة . واشترط آخرون أن يكون سفر طاعة . وهذا كله ضعيف . والله أعلم .

الثالثة والعشرون - أجمع العلماء على جواز التيمم في السفر حسبما ذكرنا ، واختلفوا فيه في الحضر ؛ فذهب مالك وأصحابه إلى أن التيمم في الحضر والسفر جائز ؛ وهو قول أبي حنيفة ومحمد . وقال الشافعي : لا يجوز للحاضر الصحيح أن يتيمم إلا أن يخاف التلف ؛ وهو قول الطبري . وقال الشافعي أيضا والليث والطبري : إذا عديم الماء في الحضر مع خوف الوقت الصحيح والسقيم تيمم وصلى ثم أعاد . وقال أبو يوسف وزُفر : لا يجوز التيمم في الحضر للمريض ولا لخوف الوقت . وقال الحسن وعطاء : لا يتيمم المريض إذا وجد الماء ولا غير

(١) إلى (بالكسر) : الجهل . (٢) من جرط . (٣) في ج : الفقهاء .

المريض . وسبب الخلاف اختلافهم في مفهوم الآية ؛ فقال مالك ومن تابعه : ذكر الله تعالى المرضى والمسافرين في شرط التيمم نُزَّجَ على الأغلب فيمن لا يجد الماء ، والحاضر من الأغلب عليهم وجوده فلذلك لم ينص عليهم . فكل من لم يجد الماء أو منعه منه مانع أو خاف فوات وقت الصلاة ، تيمم المسافر بالنص ، والحاضر بالمعنى . وكذلك المريض بالنص والصحيح بالمعنى . وأما من منعه في الحضر فقال : إن الله تعالى جعل التيمم رخصة للمريض والمسافر ؛ كالفطر وقصر الصلاة ، ولم يبيح التيمم إلا بشرطين ، وهما المرض والسفر ؛ فلا دخول للحاضر الصحيح في ذلك لخروجه من شرط الله تعالى . وأما قول الحسن وعطاء الذي منعه جملة مع وجود الماء فقال : إنما شرطه الله تعالى مع عدم الماء ، لقوله تعالى : « فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً قَتَمُوا » فلم يُبَحَّ التيمم لأحد إلا عند فقد الماء . وقال أبو عمر : ولولا قول الجمهور وما رُوي من الأثر لكان قول الحسن وعطاء صحيحا ؛ والله أعلم . وقد أجاز رسول الله صلى الله عليه وسلم التيمم لعمرو بن العاص وهو مسافر إذ خاف الهلاك إن اعتسل بالماء ، فالمرضى أخرى بذلك .

قلت : ومن الدليل على جواز التيمم في الحضر إذا خاف فوات الصلاة إن ذهب إلى الماء الكتاب والسنة :

أما الكتاب فقوله سبحانه : « أَوْجَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ » يعني المقيم إذا عدم الماء تيمم . نص عليه القُشَيْرِيُّ عبد الرحيم قال : ثم يقطع النظر في وجوب القضاء ؛ لأن عدم الماء في الحضر عذر نادر وفي القضاء قولان :

قلت : وهكذا نص أصحابنا فيمن تيمم في الحضر ، فهل يعيد إذا وجد الماء أم لا ؛ المشهور من مذهب مالك أنه لا يعيد وهو الصحيح . وقال ابن حبيب ومحمد بن عبد الحكم . يعيد أبدا ؛ ورواه ابن المنذر عن مالك . وقال الوليد عنه : يغتسل وإن طلعت الشمس . وأما السنة فما رواه البخاري عن أبي الجهم بن الحارث بن الصمة الأنصاري قال : أقبل النبي صلى الله عليه وسلم من نحو « بئر جمل ^(١) » فلقبه رجل فسلم عليه فلم يرد عليه النبي (١) بئر جمل : موضع قرب المدينة .

صلى الله عليه وسلم حتى أقبل على الحداد فسح بوجهه ويديه ، ثم رَدَّ عليه السلام . وأخرجه مُسْلِمٌ وليس فيه لفظ « رَمَر » . وأخرجه الدارقطني من حديث ابن عمر وفيه « ثم رَدَّ على الرجل السلام وقال : » إنه لم يمنعني أن أَرُدَّ عليك السلام إلا أني لم أكن على طهرٍ « .

الرابعة والعشرون - قوله تعالى : (أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُم مِّنَ الْغَائِطِ) الغائط أصله ما انخفض من الأرض ، والجمع الغيطان أو الأغواط ؛ وبه سُمِّيَ غُوطَةٌ دِمَشْقُ . وكانت العرب تقصد هذا الصنف من المواضع لقضاء حاجتها تَسْتَرًا عن أعين الناس ، ثم سُمِّيَ الحدث الخارج من الإنسان غائطًا للقارنة . وغطا في الأرض يغط إذا غاب .

وقرأ الزهري : « من الغَيْطِ » فيحتمل أن يكون أصله الغيط نخفف ، كهين وميت وشبهه . ويحتمل أن يكون من الغوط ؛ بدلالة قولهم تقوط إذا أتى الغائط ، فقلبت واو الغوط ياء ؛ كما قالوا في لا حَوْلَ لا حِيلَ . و « أو » بمعنى الواو ، أى إن كنتم مرضى أو على سفر وجاء أحد منكم من الغائط فليموا فالسبب الموجب للتيم على هذا هو الحدث لا المرض والسفر ؛ فدلَّ على جواز التيم في الحضر كما بيناه . والصحيح في « أو » أنها على بابها عند أهل النظر . فَلَاؤُ مَعْنَاهَا ، ولِوَاو مَعْنَاهَا . وهذا عندهم على الحذف ، والمعنى وإن كنتم مرضى مرضا لا تقدرون فيه على مَسِّ الماء أو على سفيرٍ ولم تجدوا ماء واحتجتم إلى الماء . والله أعلم .

الخامسة والعشرون - لفظ « الغَائِطِ » يجمع بالمعنى جميع الأحداث الناقضة للطهارة الصغرى . وقد اختلف الناس في حصرها ، وأُنْبِلَ ما قيل في ذلك أنها ثلاثة أنواع ، لا خلاف فيها في مذهبنا : زوال العقل ، خارج معتاد ، ملامسة . وعلى مذهب أبي حنيفة ما خرج من الجسد من النجاسات ، ولا يُرَاعَى المخرج ولا يعدُّ اللس . وعلى مذهب الشافعي ومحمد ابن عبد الحكم ما خرج من السبيلين ، ولا يُرَاعَى الاعتیاد ، ويعدُّ اللس . وإذا تقرر هذا فاعلم أن المسلمين أجمعوا على أن من زال عقله بإغماء أو جنون أو سُكْرٍ فعليه الوضوء ، واختلفوا

في النوم هل هو حدث كسائر الأحداث ؟ أو ليس بحدّث أو مَظَنَّة حدث ؛ ثلاثة أقوال : طرفان وواسطة .

الطرف الأول - ذهب المَزَنِيّ أبو إبراهيم إسماعيل إلى أنه حدّث ، وأن الوضوء يجب بقليله وكثيره كسائر الأحداث ؛ وهو مقتضى قول مالك في الموطأ لقوله : ولا يتوضأ إلا من حدّث يخرج من ذَكَر أو دُبُر أو نوم . ومقتضى حديث صفوان بن عَسَّال أخرجه النسائي والدارقطني والترمذي وصححه . رَوَّه جَمِيعاً من حديث عاصم بن أبي النجود عن زِرِّ ابن حُبَيْش فقال : أُمِّيت صفوان بن عَسَّال المرادى قُلت : جئتكَ أسألك عن المسح على الخُفَّين ؛ قال : [نعم] كنت في الجيش الذي بَعَثهم رسول الله صلى الله عليه وسلم فَأَمَرَنَا أن نَمْسَحَ على الخُفَّين إذا نحن أدخلناهما على طَهْرٍ ثلاثاً إذا سافرنا ، ويوماً وليلة إذا أَقْنَا ، ولا نَخْلُهما من بَوْلٍ ولا غَائِطٍ ولا نوم [ولا نَخْلُهما] إلا من جَنَابَةٍ . ففى هذا الحديث وقول مالك التسوية بين الغائط والبول والنوم . قالوا : والقياس أنه لما كان كثيره وما غلب على العقل منه حدّثاً وجب أن يكون قليله كذلك . وقد رَوَى عن عليّ بن أبي طالب قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ” وَكَاءَ السَّيِّءِ الْعَيْنَانِ فَمَنْ نَامَ فَلْيَتَوَضَّأْ ” وهذا عام . أخرجه أبو داود ، وأخرجه الدارقطني من حديث معاوية بن أبي سفيان عن النبي صلى الله عليه وسلم . وأما الطرف الآخر فَرَوَى عن أبي موسى الأشعريّ ما يدل على أن النوم عنده ليس بحدّث على أى حال كان ، حتى يُحدّث النائم حدّثاً غير النوم ؛ لأنه كان يوتكل من يحرسه إذا نام . فإن لم يخرج منه حدث قام من نومه وصلى ؛ ورَوَى عن عبيدة وسعيد بن المسيّب والأوزاعي في رواية محمود بن خالد . والجمهور على خلاف هذين الطرفين . فأما جملة مذهب مالك فإن كل نائم استنقل نوماً ، وطال نومه على أى حال كان ، فقد وجب عليه الوضوء ؛ وهو قول الزهريّ وربيعة والأوزاعي في رواية الوليد بن مسلم . قال أحمد بن حنبل : فإن كان النوم

(١) الزيادة عن سنن الدارقطني .

(٢) الته : الأست ؛ وأصله الته بالتحريك لحذف عين الفعل ، ويروى (الست) بحذف لام الفعل .

خفيفا لا يخامر القلب ولا يغمره لم يضّر . وقال أبو حنيفة وأصحابه : لا وضوء إلا على من نام مضطجعا أو متوركا . وقال الشافعي : من نام جالسا فلا وضوء عليه ؛ ورواه ابن وهب عن مالك . والصحيح من هذه الأقوال مشهورٌ مذهب مالك ؛ لحديث ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم شغل عنها ليلة ^(١) [يعني العشاء] فأخراها حتى رقدنا [في المسجد] ثم استيقظنا ثم رقدنا ثم استيقظنا ثم خرج علينا النبي صلى الله عليه وسلم ثم قال : « ليس أحد من أهل الأرض ينتظر الصلاة غيركم » رواه الأئمة واللفظ للبخاري ؛ وهو أصح ما في هذا الباب من جهة الإسناد والعمل . وأما ما قاله مالك في موطنه وصفوان بن عسال في حديثه فمناه : ونوم ثقيل غالب على النفس ؛ بدليل هذا الحديث وما كان في معناه . وأيضا فقد روى حديث صفوان وكيع عن مسمر عن عاصم بن أبي النجود فقال : « أوريح » بدل « أو نوم » ، فقال الدارقطني : لم يقل في هذا الحديث « أوريح » غير وكيع عن مسمر .

قلت : وكيع ثقةٌ إمامٌ أخرج له البخاري ومسلم وغيرهما من الأئمة ؛ فسقط الاستدلال بحديث صفوان لمن تمسك به في أن النوم حدث . وأما ما ذهب إليه أبو حنيفة فضعيف ؛ رواه الدارقطني عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نام وهو ساجد حتى غطّ أو نفخ ثم قام فصلى ، فقلت : يا رسول الله إنك قد نمت ! فقال : « إن الوضوء لا يجب إلا على من نام مضطجعا فإنه إذا اضطجع استرخت مفاصله » . نفرد به أبو خالد عن قتادة ولا يصح ؛ قاله الدارقطني . وأخرجه أبو داود وقال : قوله « الوضوء على من نام مضطجعا » هو حديث منكّر لم يرويه إلا أبو خالد يزيد الدلاني عن قتادة ، وروى أوله جماعة عن ابن عباس لم يذكروا شيئا من هذا . وقال أبو عمر بن عبد البر : هذا حديث منكّر لم يروه أحد من أصحاب قتادة الثقات ، وإنما انفرد به أبو خالد الدلاني ، وأنكروه وليس بحجة فيما نقل ^(٢) . وأما قول الشافعي : على كل نائم الوضوء إلا على الجالس وحده ، وأن كل من زال عن حد الاستواء ونام فعليه الوضوء ؛ فهو قول الطبري وداود ، وروى عن عليّ وابن مسعود وآبن

(٢) في ج : فإيا يقال .

(١) الزيادة عن البخاري .

عمر ؛ لأن الجالس لا يكاد يستنقل ، فهو في معنى النوم الخفيف . وقد روى الدارقطني من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " من نام جالسا فلا وضوء عليه ومن وضع جنبه فعليه الوضوء " . وأما الخارج ؛ فلما رواه البخاري قال : حدثنا قتيبة قال حدثنا يزيد بن زريع عن خالد عن عكرمة عن عائشة قالت : أعتكفت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم امرأة من أزواجه فكانت ترى الدم والصفرة والطست تحتها وهي تصلّي . فهذا خارج على غير المعتاد ، وإنما هو عرق أنقطع فهو مرض ؛ وما كان هذا سبيله مما يخرج من السبيلين فلا وضوء فيه عندنا لإيجابا ، خلافا للشافعي كما ذكرنا . والله توفيقنا . ويرد على الحنفي حيث راعى الخارج النجس . فصح ووضح مذهب مالك ابن أنس رضي الله عنه ما ترددت نفس ، وغنم أجمعين .

السادسة والعشرون — قوله تعالى : (**أَوْ لَا مَسَمُ النَّسَاءُ**) قرأ نافع وآبن كثير وأبو عمرو وعاصم وآبن عامر « **لَا مَسَمُ** » . وقرأ حمزة والكسائي : « **لمسم** » وفي معناه ثلاثة أقوال : الأول — أن يكون لمسم جامعا . الثاني — لمسم باشرتم . الثالث — يجمع الأمرين جميعا . و « **لا مسم** » بمعناه عند أكثر الناس ، إلا أنه حكى عن محمد بن يزيد أنه قال : الأولى في اللغة أن يكون « **لا مسم** » بمعنى قبلتم أو نظيره ؛ لأن لكل واحد منهما فعلا . قال : و « **لمسم** » بمعنى غشيتهم ومسستم ، وليس للراءة في هذا فعل .

واختلف العلماء في حكم الآية على مذاهب خمسة ؛ فقالت فرقة : الملامسة هنا مختصة باليد ، والجنب لا يذكر له إلا مع الماء ، فلم يدخل في المعنى المراد بقوله : « **وَلَمَّا كُنْتُمْ مَرَضَى** » الآية ، فلا سبيل له إلى التيمم ، وإنما يغتسل الجنب أو يدع الصلاة حتى يجد الماء ؛ روى هذا القول عن عمر وآبن مسعود . قال أبو عمر : ولم يقل بقول عمر وعبد الله في هذه المسألة أحد من فقهاء الأمصار من أهل الرأي وحمل الآثر ؛ وذلك والله أعلم لحديث عمار وعمران آبن حصين وحديث أبي ذر عن النبي صلى الله عليه وسلم في تيمم الجنب . وقال أبو حنيفة عكس هذا القول ، فقال : الملامسة هنا مختصة بالأس الذي هو الجماع . فالجنب يتيمم واللامس

بيده لم يجز له ذكره ؛ فليس بجَدِّ ولا هو ناقض لوضوئه . فإذا قَبَّلَ الرجل أمرأته للذة لم ينقض وضوءه ؛ وعَصِدُوا هذا بما رواه الذَّارِقُطْنِي عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قَبَّلَ بعض نساءه ثم خرج إلى الصلاة ولم يتوضأ . قال عروة : فقلت لها من هي إلا أنت ؟ فضحكت . وقال مالك : الملامس بالجماع يقيم ، واللامس باليد يقيم إذا أَلْتَذَّ . فإذا لَمَسَهَا بغير شهوة فلا وضوء ؛ وبه قال أحمد وإسحاق ، وهو مقتضى الآية . وقال علي بن زياد : وإن كان عليها ثوب كيف فلا شيء عليه ، وإن كان خفيفا فعليه الوضوء . وقال عبد الملك بن المَسَاحِشُون : من تَعَمَّدَ مَسَ أمرأته بيده للملاعبة فليتوضأ أَلْتَذَّ أولم يَلْتَذَّ . قال القاضي أبو الوليد الباجي في المَتَّقِي : والذي تحقق من مذهب مالك وأصحابه أن الوضوء إنما يجب لقصده أَلَلَّةً دون وجودها ؛ فمن قَصَدَ اللذة بالسه فقد وجب عليه الوضوء ، أَلْتَذَّ بذلك أولم يَلْتَذَّ ؛ وهذا معنى ما في العُتْبِيَّة من رواية عيسى عن ابن القاسم . وأما الإِنْعَاظُ بِجُرْذِهِ فقد روى ابن نافع عن مالك أنه لا يوجب وضوءا ولا غسل ذكر حتى يكون معه مَسٌّ أو مَذْيٌ . وقال الشيخ أبو إسحاق : من أُنْعِظَ إِنْْعَاظًا أَنْقَضَ وضوءه ؛ وهذا قول مالك في المدونة . وقال الشافعي : إذا أَفْضَى الرجل بشيء من بدنه إلى بدن المرأة سواء كان باليد أو بغيرها من أعضاء الجسد تعلق نقض الطهر به ؛ وهو قول ابن مسعود وابن عمر والزهرى وربيعة . وقال الأوزاعي : إذا كان اللس باليد نقض الطهر ، وإن كان بغير اليد لم ينقضه ؛ لقوله تعالى : « قَلَمَسُوهُ بِأَيْدِيهِمْ »^(١) . فهذه خمسة مذاهب أسَّدها مذهب مالك ؛ وهو مروى عن عمر وأبنيه عبد الله ، وهو قول عبد الله بن مسعود أن الملاسة ما دون الجماع ، وأن الوضوء يجب بذلك ؛ وإلى هذا ذهب أكثر الفقهاء . قال ابن العربي : وهو الظاهر من معنى الآية ؛ فإن قوله في أولها : « وَلَا جُنْبًا » أفاد الجماع ، وأن قوله : « أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ » أفاد الحدث ، وأن قوله : « أَوْ لَامَسْتُمُ » أفاد اللس والقبل . فصارت ثلاث حمل لثلاثة أحكام ، وهذه غاية في العلم والإعلام . ولو كان المراد باللمس الجماع كان تكرارها في الكلام .

قلت : وأما ما استدل به أبو حنيفة من حديث عائشة فحديث مُرسَل ؛ رَوَاهُ وَكِيعٌ عَنْ الْأَعْمَشِ عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ . قَالَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ : وَذَكَرَ حَدِيثَ الْأَعْمَشِ عَنْ حَبِيبٍ عَنْ عُرْوَةَ فَقَالَ : أَمَّا إِنَّ سَفِيَانَ الثَّوْرِيِّ كَانَ أَعْلَمَ النَّاسِ بِهَذَا ، زَمَّ أَنْ حَبِيبًا لَمْ يَسْمَعْ مِنْ عُرْوَةَ شَيْئًا ؛ قَالَهُ الدَّارُقُطَنِيُّ . فَإِنْ قِيلَ : فَاتَمَّ تَقْوِيلُونَ بِالْمُرْسَلِ فَيَلْزِمُكُمْ قَبُولُهُ وَالْعَمَلُ بِهِ . قُلْنَا : تَرْكَاهُ لظَاهِرِ الْآيَةِ وَعَمَلِ الصَّحَابَةِ . فَإِنْ قِيلَ : إِنَّ الْمَلَامَةَ هِيَ الْجَمَاعُ وَقَدْ رَوَى ذَلِكَ عَنْ أَبِي عَبَّاسٍ . قُلْنَا : قَدْ خَالَفَهُ الْفَارُوقُ وَأَبْنَاهُ وَتَابِعُهُمَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ وَهُوَ كُوفِيٌّ ، فَمَا لَكُمْ خَالَفْتُمُوهُ ؟ ! فَإِنْ قِيلَ : الْمَلَامَةُ مِنْ بَابِ الْمَفَاظِلَةِ ، وَلَا تَكُونُ إِلَّا مِنْ أَثْنَيْنِ ، وَاللَّسُّ بِالْيَدِ إِنَّمَا يَكُونُ مِنْ وَاحِدٍ ؛ فَتَبَيَّنَ أَنَّ الْمَلَامَةَ هِيَ الْجَمَاعُ . قُلْنَا : الْمَلَامَةُ مُقْتَضَاهَا اتِّقَاءُ الْبَشَرَتَيْنِ ، سَوَاءٌ كَانَ ذَلِكَ مِنْ وَاحِدٍ أَوْ مِنْ أَثْنَيْنِ ؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يُوصَفُ لَأَمْسٍ وَمَلَمُوسٍ .

جواب آخر — وهو أَنَّ الْمَلَامَةَ قَدْ تَكُونُ مِنْ وَاحِدٍ ؛ وَلِذَلِكَ نَهَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ بَيْعِ الْمَلَامَةِ ، وَالتَّوْبِ مَلَمُوسٍ وَلَيْسَ بِلَامَسٍ ؛ وَقَدْ قَالَ أَبُو عَمْرٍو مُخْبِرًا عَنْ نَفْسِهِ « وَأَنَا يَوْمَئِذٍ قَدْ نَاهَزْتُ الْإِحْتِلَامَ » . وَتَقُولُ الْعَرَبُ : عَاقَبْتُ اللَّصَّ وَطَارَقْتُ النَّمْلَ ، وَهُوَ كَثِيرٌ .

فَإِنْ قِيلَ : لِمَا ذَكَرَ اللَّهُ سَبْعَانَهُ سَبَبِ الْحَدَثِ ، وَهُوَ الْحَجْمُ مِنَ الْغَائِطِ ذَكَرَ سَبَبَ الْجَنَابَةِ وَهُوَ الْمَلَامَةُ ، فَبَيَّنَ حُكْمَ الْحَدَثِ وَالْجَنَابَةِ عِنْدَ عَدَمِ الْمَاءِ ، كَمَا أَفَادَ بَيَانُ حُكْمِهِمَا عِنْدَ وَجُودِ الْمَاءِ . قُلْنَا : لَا نَمْنَعُ حَمْلَ اللَّفْظِ عَلَى الْجَمَاعِ وَاللَّسُّ ، وَيُقِيدُ الْحَكِيمِينَ كَمَا بَيَّنَّا . وَقَدْ قُرِئَ « لَمَسْتُمْ » كَمَا ذَكَرْنَا . وَأَمَّا مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الشَّافِعِيُّ مِنْ لَمَسِ الرَّجُلِ الْمَرْأَةَ بِبَعْضِ أَعْضَائِهِ لِاحْتَائِلِ بَيْنِهِ وَبَيْنَهَا لَشَهْوَةٍ أَوْ لَغَيْرِ شَهْوَةٍ وَجِبَ عَلَيْهِ الْوَضُوءُ فَهُوَ ظَاهِرُ الْقُرْآنِ أَيْضًا ؛ وَكَذَلِكَ إِنْ لَمَسَتْهُ هِيَ وَجِبَ عَلَيْهِ الْوَضُوءُ ، إِلَّا الشَّعْرَ ؛ فَإِنَّهُ لَا وَضُوءَ لِمَنْ مَسَّ شَعْرَ أَمْرَأَتِهِ لَشَهْوَةٍ كَانَ أَوْ لَغَيْرِ شَهْوَةٍ ، وَكَذَلِكَ السِّنُّ وَالظُّفَرُ ؛ فَإِنَّ ذَلِكَ مُخَالَفٌ لِلْبَشَرَةِ . وَلَوْ أَحْتَاطَ فَتَوَضَّأَ إِذَا مَسَّ شَعْرَهَا كَانَ حَسَنًا . وَلَوْ مَسَّهَا بِيَدِهِ أَوْ مَسَّتْهُ بِيَدِهَا مِنْ فَوْقِ الثَّوْبِ فَالْتَدَّ بِذَلِكَ

أو لم يلتذ لم يكن عليهما شيء حتى يُفِضَ إلى البشرة ، وسواء في ذلك كان متعمداً أو ساهياً ، كانت المرأة حية أو ميتة إذا كانت أجنبية . واختلف قوله إذا لمس صبية صغيرة أو عجوزاً كبيرة بيده أو واحدة من ذوات محارمه ممن لا يحل له نكاحها ، فتره قال : ينتقض الوضوء ؛ لقوله تعالى : « أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ » فلم يفرق . والثاني لا ينتقض ؛ لأنه لا مدخل للشهوة فيه . قال المروزي : قول الشافعي أشبه بظاهر الكتاب ؛ لأن الله عز وجل قال : « أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ » ولم يقل بشهوة ولا من غير شهوة ؛ وكذلك الذين أوجبوا الوضوء من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم لم يشترطوا الشهوة . قال : وكذلك عامة التابعين . قال المروزي : فأما ما ذهب إليه مالك من مراعاة الشهوة واللدّة من فوق الثوب يوجب الوضوء فقد وافقه على ذلك الليث بن سعد ، ولا نعلم أحداً قال ذلك غيرهما . قال : ولا يصح ذلك في النظر ؛ لأن من فعل ذلك فهو غير لابس لامرأته ، وغير ممّاس لها في الحقيقة ، إنما هو لابس لثوبها . وقد أجمعوا أنه لو تلتذ وأشتهى أن يلمس لم يجب عليه وضوء ؛ فكذلك من لمس فوق الثوب لأنه غير ممّاس للمرأة .

قلت : أما ما ذكر من أنه لم يوافق مالكا على قوله إلا الليث بن سعد ، فقد ذكر الحافظ أبو عمر بن عبد البر أن ذلك قول إسحاق وأحمد ، وروى ذلك عن الشافعي والنخعي كلهم قالوا : إذا لمس فالتذ وجب الوضوء ، وإن لم يلتذ فلا وضوء . وأما قوله : « ولا يصح ذلك في النظر » فليس بصحيح ؛ وقد جاء في صحيح الخبر عن عائشة قالت : كنت أنا بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم ورجلاي في قبلته ، فإذا سجد غمزني فقبضت رجلي ، وإذا قام بسطتهما ثانياً ، [قالت] واليوت يومئذ ليس فيها مصابيح . فهذا نص في أن النبي صلى الله عليه وسلم كان الملامس ، وأنه غمز رجلي عائشة ؛ كما في رواية القاسم عن عائشة « فإذا أراد أن يسجد غمز رجلي فقبضتهما » أخرجه البخاري . فهذا يخص عموم قوله : « أو لامستم » فكان واجبا لظاهر الآية أنتفاض وضوء كل ملامس كيف لامس . ودلت السنة التي هي البيان لكتاب الله تعالى أن الوضوء على بعض الملامسين دون بعض ، وهو من لم يلتذ ولم يقصد .

ولا يقال : فلعله كان على قدمي عائشة ثوب ، أو كان يضرب رجلها بكتفه ، فإنما تقول : حقيقة الغمز إنما هو باليد ، ومنه غمزك الكيش أى تجسسه لتنظر أهو سمين أم لا ؟ فاما أن يكون الغمز الضرب بالكم فلا . والرجل [من النائم] الغالب عليها ظهورها من النائم ، لا سيما مع امتداده وضيق حاله . فهذه كانت الحال في ذلك الوقت ، ألا ترى إلى قولها : « وإذا قام بسطتهما » وقولها : « والبيوت يومئذ ليس فيها مصابيح » . وقد جاء صريحا عنها قالت : « كنت أمدّ رجلتي في قبلة النبي صلى الله عليه وسلم وهو يصلي فإذا سجد غمزني فرفعتهما ، فإذا قام مددتهما » أخرجه البخاري . فظهر أن الغمز كان على حقيقته مع المباشرة . ودليل آخر — وهو ما روته عائشة أيضا رضى الله عنها قالت : فقدت رسول الله صلى الله عليه وسلم ليلة من الفراش فأتمستته ، فوقعت يدي على بطن قدميه وهو في المسجد وهما منصوبتان ، الحديث . فلما وضعت يدها على قدمه وهو ساجد وتماذى في سجوده كان دليلا على أن الوضوء لا ينتقض إلا على بعض الملابس دون بعض .

فإن قيل : كان على قدمه حائل كما قاله المزني . قيل له : القدم قدّم بلا حائل حتى يثبت الحائل ، والأصل الوقوف مع الظاهر ؛ بل يجمع ما ذكرنا يجتمع منه كالتص .

فإن قيل : فقد أجمعت الأمة على أن رجلا لو أستره امرأة فمس ختانه ختانها وهى لا تلتذ لذلك ، أو كانت نائمة فلم تلتذ ولم تشته أن القسل واجب عليها ؛ فكذلك حكم من قبل أو لامس بشهوة أو لغير شهوة أنتفضت طهارته ووجب عليه الوضوء ؛ لأن المعنى في الجسة واللمس والقبلة الفعل لا الالذة . قلنا : قد ذكرنا أن الأعمش وغيره قد خالف فيما أذيعتموه من الإجماع . سلمناه ، لكن هذا استدلال بالإجماع في محل النزاع فلا يلزم ؛ وقد استدللنا على صحة مذهبنا بأحاديث صحيحة . وقد قال الشافعي — فيما زعمتم — إنه لم يسبق إليه ، وقد سبقه إليه شيخه مالك ؛ كما هو مشهور عندنا « إذا صحّ الحديث أخذوا به ودعوا قولي » وقد ثبت الحديث بذلك فلم لا تقولون به ؟ ! ويلزم على مذهبكم أن من ضرب أمراته فطمعها بيده تأديبا لها وإغلاظا عليها أن ينتقض وضوءه ؛ إذ المقصود وجود

الفعل ، وهذا لا يقوله أحد فيما أعلم ، والله أعلم . وروى الأئمة مالك وغيره أنه صلى الله عليه وسلم كان يُصَلِّي وأمامه بنت أبي العاص آبنة زينب بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم على عاتقه ، فإذا رَكَع وضعها ، وإذا رفع من السجود أعادها . وهذا يرد ما قاله الشافعي في أحد قوليهِ : لو لمس صغيرة لا تنقض طهره تمسكا بلفظ النساء ، وهذا ضعيف ؛ فإن لمس الصغيرة كلمس الحائض . وأختلف قوله في ذوات المحارم لأجل أنه لا يعتبر اللذة ، ونحن اعتبرنا اللذة بحيث وُجِدَتْ وُجِدَ الحكم ، وهو وجوب الوضوء . وأما قول الأوزاعي في اعتباره اليد خاصة ؛ فلأن الأيسر أكثر ما يستعمل باليد ، فقصره عليه دون غيره من الأعضاء ؛ حتى أنه لو أدخل الرجل رجله في ثياب امرأته فمس فرجها أو بطنها لا ينقض بذلك وضوءه . وقال في الرجل يقبل امرأته : إن جاء يسألني قلت يتوضأ ، وإن لم يتوضأ لم أعيه . وقال أبو ثور : لا وضوء على من قبل امرأته أو باشرها أو لمسها . وهذا يخرج على مذهب أبي حنيفة ، والله أعلم .

السابعة والعشرون — قوله تعالى : ﴿ فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً ﴾ الأسباب التي لا يجد المسافر معها الماء هي إما عدمه جملة أو عدم بعضه ، وإما أن يخاف فوات الرقيق ، أو على الرجل بسبب طلبه ، أو يخاف لصوصا أو سباعا ، أو فوات الوقت ، أو عطشا على نفسه أو على غيره ؛ وكذلك لطبيخ يطبخه لمصلحة بدنه ؛ فإذا كان أحد هذه الأشياء تيمم وصلى . ويترب عدمه للريض ألا يجد من ينأوله ، أو يخاف من ضرره . ويترب أيضا عدمه للصحيح الحاضر بالقلأ الذي ييم جميع الأصناف ، أو بأن يُسَجَّن أو يُرَبَط . وقال الحسن : يشتري الرجل الماء بماله كله ويبقى عديما ، وهذا ضعيف ، لأن دين الله يُسَر . وقالت طائفة : يشتريه ما لم يزد على القيمة الثلث فصاعدا . وقالت طائفة : يشتري قيمة الدرهم بالدرهمين والثلاث ونحو هذا ؛ وهذا كله في مذهب مالك رحمه الله . وقيل لأشهب : أنشترى القربة بعشرة دراهم ؟ فقال : ما أرى ذلك على الناس . وقال الشافعي بعدم الزيادة .

الثامنة والعشرون - وأختلف العلماء هل طلب الماء شرط في صحة التيمم أم لا ؟ فظاهر مذهب مالك أن ذلك شرط ؛ وهو قول الشافعي . وذهب القاضي أبو محمد بن نصر إلى أن ذلك ليس بشرط في صحة التيمم ؛ وهو قول أبي حنيفة . ورؤى عن ابن عمر أنه كان يكون في السفر على غلوتين من طريقه فلا يعدل إليه . قال إسماعيل : لا يلزمه الطلب إلا في موضعه ، وذكر حديث ابن عمر ، والأقول أصح وهو المشهور من مذهب مالك في الموطأ لقوله تعالى : « فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً » وهذا يقتضي أن التيمم لا يستعمل إلا بعد طلب الماء . وأيضاً من جهة القياس أن هذا بدل مأمور به عند العجز عن مُبْدَلِهِ ، فلا يجزئ فعله إلا مع تيقن عدم مُبْدَلِهِ ؛ كالصوم مع العتق في الكفارة .

التاسعة والعشرون - وإذا ثبت هذا وعُدِمَ الماء ، فلا يخلو أن يغلب على ظن المكلف اليأس من وجوده في الوقت ، أو يغلب على ظنه وجوده ويقوى رجاءه له ، أو يتساوى عنده الأمران ؛ فهذه ثلاثة أحوال :

فالأول - يستحب له التيمم والصلاة في أول الوقت : لأنه إذا فاتته فضيلة الماء فإنه يستحب له أن يحوز فضيلة أول الوقت .

الثاني - يتيمم وسط الوقت ؛ حكاة أصحاب مالك عنه ، فيؤخر الصلاة رجاء إدراك فضيلة الماء مالم تفتنه فضيلة أول الوقت ؛ فإن فضيلة أول الوقت قد تدرك بوسيطه لقربه منه .

الثالث - يؤخر الصلاة إلى أن يجد الماء في آخر الوقت ؛ لأن فضيلة الماء أعظم من فضيلة أول الوقت ، لأن فضيلة أول الوقت تختلف فيها ، وفضيلة الماء متفق عليها ، وفضيلة أول الوقت يحوز تركها دون ضرورة ولا يجوز ترك فضيلة الماء إلا لضرورة ، والوقت في ذلك هو آخر الوقت المختار ؛ قاله ابن حبيب . ولو علم وجود الماء في آخر الوقت فتيمم في أوله وصلى فقد قال ابن القاسم : يُجْزِئُهُ ، فإن وجد الماء أعاد في الوقت خاصة . وقال عبد الملك بن الماجشون : إن وجد الماء بعد أعاد أبداً .

(١) الفتوة (فتح فسكون بعدها واو مفتوحة) : قدرمية بهم ، ويقال : هي قدر ثلاثمائة ذراع إلى الأربعمائة .

(٢) في ج و ز و ط : إن وجد الماء فلم يعد أعاد أبداً .

الموفية ثلاثين — والذي يُرَاعَى من وجود الماء أن يجد منه ما يكفيه لطهارته ، فإن وجد أقل من كفايته تيمّم ولم يستعمل ما وجد منه . وهذا قول مالك وأصحابه ؛ وبه قال أبو حنيفة والشافعي في أحد قوليه ، وهو قول أكثر العلماء ؛ لأن الله تعالى جعل فرضه أحد الشيئين ، إما الماء وإما التراب^(١) . فإن لم يكن الماء مُغْنِيَا عن التيمّم كان غير موجود شرعا ؛ لأن المطلوب من وجوده الكفاية . وقال الشافعي في القول الآخر : يستعمل ما معه من الماء ويتيمّم ؛ لأنه واجد ماء فلم يتحقق شرط التيمّم ؛ فإذا استعمله وفقد الماء تيمّم لما لم يجد . وأختلف قول الشافعي أيضا فيما إذا نَسِيَ الماء في رحله فتيمّم ؛ والصحيح أنه يعيد ؛ لأنه إذا كان الماء عنده فهو واجد وإنما قَرُط . والقول الآخر لا يعيد ؛ وهو قول مالك ؛ لأنه إذا لم يعلمه فلم يجده .

الحادية والثلاثون — وأجاز أبو حنيفة الوضوء بالماء المتغير ؛ لقوله تعالى : « فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً » فقال : هذا نفى في نكزة ، وهو يعم لغة ؛ فيكون مفيدا جواز الوضوء بالماء المتغير وغير المتغير ؛ لأنطلاق اسم الماء عليه . قلنا : النفي في النكزة يعم كما قلتم ، ولكن في الجنس ، فهو عام في كل ماء كان من سماء أو نهر أو عين عذب أو ملح . فأما غير الجنس وهو المتغير فلا يدخل فيه ؛ كما لا يدخل فيه ماء الباقلاء ولا ماء الورد ، وسيأتى حكم المياه في « الفرقان »^(٢) ، إن شاء الله تعالى .

الثانية والثلاثون — وأجمعوا على أن الوضوء والاعتسال لا يجوز بشيء من الأثرية سوى النبيذ عند عدم الماء ؛ وقوله تعالى : « فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا » يردّه . والحديث الذي فيه ذكر الوضوء بالنبيذ رواه ابن مسعود ، وليس بثابت ؛ لأن الذي رواه أبو زيد ، وهو مجهول لا يعرف بصحبة عبد الله ؛ قاله ابن المنذر وغيره . وسيأتى في « الفرقان »^(٣) بيانه إن شاء الله تعالى .

الثالثة والثلاثون — الماء الذي يبيع عدمه التيمّم هو الطاهر المطهر الباقي على أوصاف خلقته . وقال بعض من أَلّف في أحكام القرآن لما قال تعالى : « فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا »

(١) كذا في جرد وروز . وفي غيرها : يجد . (٢) راجع ج ١٣ ص ٣٩

فإنما أباح التيمم عند عدم كل جزء من ماء؛ لأنه لفظ مُنكَرٌ يتناول كل جزء منه، سواء كان مخالطاً لغيره أو منفرداً بنفسه . ولا يتمتع أحد أن يقول في نيل التيمم ماء؛ فلما كان كذلك لم يميز التيمم مع وجوده . وهذا مذهب الكوفيين أبي حنيفة وأصحابه؛ وأستدلوا على ذلك بأخبار ضعيفة يأتي ذكرها في سورة «الفرقان» ، وهناك يأتي القول في الماء إن شاء الله تعالى .

الرابعة والثلاثون - قوله تعالى : (فَتَيَمَّمُوا) التيمم مما خُصَّت به هذه الأئمة توسعة عليها؛ قال صلى الله عليه وسلم : " فَضَّلْنَا عَلَى النَّاسِ ثَلَاثَ جُعَلَتْ لَنَا الْأَرْضُ كُلُّهَا مَسْجِدًا وَجُعِلَتْ رُتْبُهَا لَنَا طَهُورًا " وذكر الحديث ، وقد تقدم ذكر نزوله ، وذلك بسبب القِلادة حسبما بيناه . وقد تقدم ذكر الأسباب التي تبيحه ، والكلام ها هنا في معناه لغة وشرعاً ، وفي صفته وكيفيته وما يُتيمم به وله ، ومن يجوز له التيمم ، وشروط التيمم إلى غير ذلك من أحكامه .

فالتيمم لغة هو القصد . تيممت الشيء قصده ، وتيممت الصعيد تعمده ، وتيممته برغبي وسهمي أى قصده دون من سواه . وأنشد الخليل :

يَتِمَّتْهُ الرِّيحُ شَرْزًا ثُمَّ قُلْتُ لَهُ * هَذِي الْبَسَّالَةُ لَا لَيْبَ الزَّحَالِقِ ^(٥) ^(٤)

قال الخليل : من قال [في هذا البيت] أئمة فقد أخطأ؛ لأنه قال : «شَرَزَا» ولا يكون الشَرَز إلا من ناحية ولم يقصد به إمامه . وقال امرؤ القيس :

تَيَمَّمْتُمَا مِنْ أَذْرِعَاتٍ وَأَهْلُهَا * بَيَّثَرِبٍ أَذْنَى دَارِهَا نَظَرُ عَالٍ ^(٧)

(١) في ج : قلو . (٢) القائل هو عامر بن مالك ملاعب الأسة ، يعني به ضرار بن عمرو الضبي .
(٣) الشَرَز (بمجعة وزاى ساكنة) : النظر عن اليمين والشمال ، وليس بمستقيم الطريقة . وقيل : هو النظر بمؤخر العين كالمرض المنقضب . (٤) كذا في الأصول . وفي اللسان : «المروءة» . (٥) الزحاليق : جمع زحلوفة ، وهي آثار تزج الصبيان من فوق إلى أسفل . (٦) من جروط . (٧) كذا في الأصول وهي رواية . والمشهور كما في ديوانه وشرح الشواهد لسبويه : «تَوَرَّتْهَا» : أى نظرت إلى نازها من أذرعات . و «أذرعات» بكه في أطراف الشام ، يجاور أرض البلقاء وعمان ، ينسب إليه النمر . ويثرب : مدينة الرسول صلى الله عليه وسلم وآله .

وقال أيضا :

تَيَمَّتِ الْعَيْنَ الَّتِي عِنْدَ ضَارِيجَ ■ بَقِيَ عَلَيْهَا الظِّلُّ عَرَمَظُهَا طَائِي^(١)
آخِر :

إِنِّي كَذَاكَ إِذَا مَا سَاءَ نِي بِلَدٍ ■ يَمَّتْ بِعِيرِي غَيْرِهِ بِلَدَا^(٢)
وقال أعشى باهلة :

تَيَمَّتْ قَيْسًا وَكَمْ دُونَهُ ■ مِنْ الْأَرْضِ مِنْ مَهْمَةٍ ذِي شَرَنِ^(٣)
وقال حميد بن ثور :

سَلِ الرَّبْعَ إِنِّي يَمَّتْ أُمُّ طَارِقٍ ■ وَهَلْ عَادَةُ لِلزَّبْعِ أَنْ يَتَكَلَّمَا
وللشافعي رضى الله عنه :

عَلِمَى مَعِيَ حِينَئِذٍ يَمَّتْ أَحِمْلُهُ ■ بَطْنِي وَعَاءٌ لَهُ لَا بَطْنَ صُنْدُوقِ
قال ابن السكيت : قوله تعالى : (فَيَتِمُّوا صَبِيحًا طَيِّبًا) أى أَقْصِدُوا ؛ ثم كثر
استعمالهم لهذه الكلمة حتى صار التيمم مسح الوجه واليدين بالتراب . وقال ابن الأنباري
في قولهم : « قد تيمم الرجل » معناه قد مسح التراب على وجهه ويديه .

قلت : وهذا هو التيمم الشرعى ، إذا كان المقصود به القربة . ويمت المريض فتيما
للصلاة . ورجل مُتِمٌّ يظفر بكل ما يطلب ؛ عن الشيباني . وأنشد :

إِنَّا وَجَدْنَا أَغْصَرَ بْنَ سَعْدٍ ■ مُتِمًّا الْبَيْتَ رَفِيعَ الْمَجْدِ

وقال آخر :

أَزْهَرَ لَمْ يُولَدْ بِخَيْمِ الشَّحِّ ■ مُتِمًّا الْبَيْتَ كَرِيمِ السَّنْحِ^(٤)

(١) خارج : اسم موضع في بلاد بني عبس . والعرض : الطلعب . وقيل : الخضرة على الماء ، والطلعب :
الذى يكون كأنه نسج العنكبوت . وطائى : مرتفع . (٢) هكذا ورد البيت في جميع نسخ الأصل .

ولعل الرواية : إِنِّي كَذَاكَ إِذَا مَا سَاءَ نِي بِلَدٍ ■ يَمَّتْ وَجْهَ بَعِيرِي غَيْرِهِ بِلَدَا

(٣) المهمه : المفازة البعيدة . والشرن (بالتحريك) : الفليظ من الأرض . (٤) البيت لرؤبة . وقد أراد
بالسنح السنخ (بالحاء المعجمة) فأبدل من انحاء حاء لمكان الشح ، وبعضهم يرويه بالحاء ، وجمع بينها وبين الحاء
لأنهما أحبا حرفا ساق . والسنخ (بكسر السين) : الأصل من كل شيء . (عن الحسن) .

الخامسة والثلاثون — لفظ التيمم ذكره الله تعالى في كتابه في « البقرة »^(١) وفي هذه السورة و « المائدة »^(٢) والتي في هذه السورة هي آية التيمم . والله أعلم . وقال القاضي أبو بكر ابن العربي : هذه مُضْطَلَّة ما وجدت لدائها من دواء عند أحد ؛ هما آيتان فيهما ذكر التيمم [إحداهما] في « النساء » والأخرى في « المائدة » . فلا نعلم آية آية عَنَّت عاتشة بقولها : « فأنزل الله آية التيمم » . ثم قال : وحديثها يدل على أن التيمم قبل ذلك لم يكن معلوما ولا مفعولا لهم .

قلت : أما قوله : « فلا نعلم آية آية عَنَّت عاتشة » فهي هذه الآية على ما ذكرنا . والله أعلم . وقوله : « وحديثها يدل على أن التيمم قبل ذلك لم يكن معلوما ولا مفعولا لهم » فصحيح ولا خلاف فيه بين أهل السير ؛ لأنه معلوم أن غسل الجنابة لم يُفْتَرَضْ قبل الوضوء ، كما أنه معلوم عند جميع أهل السير أن النبي صلى الله عليه وسلم منذ أَفْتُرِضَتْ عليه الصلاة بمكة لم يُصَلِّ إلا بوضوء مثل وضوئنا اليوم . فدل على أن آية الوضوء إنما نزلت ليكون فرضها المتقدم متلوا في التنزيل . وفي قوله : « فَنَزَلَتْ آية التيمم » ولم يقل آية الوضوء ما بين أن الذي طرأ لهم من العلم في ذلك الوقت حكم التيمم لا حكم الوضوء ؛ وهذا بين لا إشكال فيه .

السادسة والثلاثون — التيمم يلزم كل مكلف لزمته الصلاة إذا عَدِمَ الماء ودخل وقت الصلاة . وقال أبو حنيفة وصاحبا والمزني صاحب الشافعي : يجوز قبله ؛ لأن طلب الماء عندهم ليس بشرط قياسا على النافلة ؛ فلما جاز التيمم للنافلة دون طلب الماء جاز أيضا للفريضة . وأستدلوا من السنة بقوله عليه السلام لأبي ذرٍّ : « الصعيد الطيب وضوء المسلم ولو لم يجد الماء عشر حجج » . فسمى عليه السلام الصعيد وضوءا كما يسمى الماء ؛ فحكاه إذا حَكَمَ الماء . والله أعلم . ودليلنا قوله تعالى : « فلم يَجِدُوا مَاءً » ولا يقال : لم يجد الماء إلا لمن طلب ولم يجد . وقد تقدم هذا المعنى ؛ ولأنها طهارة ضرورة كالمستحاضة ؛ ولأن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « فإنيما أدركك الصلاة تيممت وصليت » . وهو قول الشافعي وأحمد ، وهو مروى عن علي وآبن عمر وآبن عباس .

(١) راجع ج ٢ ص ٢٢٥ (٢) ج ٦ ص ١٠٦ (٣) الزيادة عن ابن العربي . (٤) في ج : « حكم » .

السابعة والثلاثون - وأجمع العلماء على أن التيمم لا يرفع الجنباة ولا الحدث، وأن التيمم لهما إذا وجد الماء عاد جُنبًا كما كان أو مُحدِّثًا؛ لقوله عليه السلام لأبي ذرٍّ : " إذا وجدت الماء فأمسه بجلدك " إلا شيء رُوِيَ عن أبي سلمة بن عبد الرحمن ، رواه ابن جُرَيْج وعبد الحميد بن جُبَيْر بن شَيْبَةَ عنه ؛ ورواه ابن أبي ذُئْبٍ عن عبد الرحمن بن حَرْمَلَةَ عنه قال في الجنب التيمم بِجِدِّ الماء وهو على طهارته : لا يحتاج إلى غسل ولا وضوء حتى يُحْدِث . وقد روى عنه فيمن تيمم وصلى ثم وجد الماء في الوقت أنه يتوضأ ويعيد تلك الصلاة . قال ابن عبد البر : وهذا تناقض وقلة رواية ، ولم يكن أبو سلمة عندهم يفقه كفقهاء أصحابه التابعين بالمدينة .

الثامنة والثلاثون - وأجمعوا على أن من تيمم ثم وجد الماء قبل الدخول في الصلاة بطل تيممه، وعليه استعمال الماء . والجمهور على أن من تيمم وصلى وفرغ من صلاته، وقد كان اجتهد في طلبه الماء ولم يكن في رَحَلِهِ أن صلاته تامة ؛ لأنه أذى فرضه كما أمر . فغير جائز أن توجب عليه الإعادة بغير حجة . ومنهم من استحب له أن يعيد في الوقت إذا توضأ وأغسل . وروى عن طاوس وعطاء والقاسم بن محمد ومكحول وابن سيرين والزهرى وربيعة كلهم يقول : يعيد الصلاة . واستحب الأوزاعي ذلك وقال : ليس بواجب ؛ لما رواه أبو سعيد الخُدْرِي قال : خرج رجلان في سفر فحضرت الصلاة وليس معهما ماء فتيما صعيدا طيبا فصليا، ثم وجدا الماء في الوقت فأعاد أحدهما الصلاة بالوضوء ولم يعِد الآخر، ثم أتيا رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكرا ذلك له فقال للذي لم يعِد : " أصبت السنة وأجزأتك صلاتك " وقال للذي توضأ وأعاد : " لك الأجر مرتين " . أخرجه أبو داود وقال : وغير [ابن] نافع يرويه عن الليث عن عميرة بن أبي ناجية عن بكر بن سوادة عن عطاء عن النبي صلى الله عليه وسلم ، ويذكر أبي سعيد في هذا الإسناد ليس بحفوظ . وأخرجه الدارقطني وقال فيه : ثم وجد الماء بعد [في] الوقت .

التاسعة والثلاثون — واختلف العلماء إذا وجد الماء بعد دخوله في الصلاة؛ فقال مالك : ليس عليه قطع الصلاة وأستعمل الماء ولتيمّ صلاته وليتوضأ لما يُستقبل ؛ وبهذا قال الشافعي واختاره ابن المنذر . وقال أبو حنيفة وجماعة منهم أحمد بن حنبل والمزني : يقطع ويتوضأ ويستأنف الصلاة لوجود الماء . وحجتهم أن التيمم لما بطل بوجود الماء قبل الصلاة فكذلك يبطل ما بقي منها ، وإذا بطل بعضها بطل كلّها ؛ لإجماع العلماء على أن المعتدة بالشهور لا يبقى عليها إلا أقلّها ثم تحيض أنها تستقبل عدتها بالحيض . قالوا : والذي يطرأ عليه الماء وهو في الصلاة كذلك قياسا ونظرا . ودليلنا قوله تعالى : « وَلَا تَبْتَطُلُوا أَعْمَالَكُمْ ^(١) » . وقد اتفق الجميع على جواز الدخول في الصلاة بالتيمم عند عدم الماء ، واختلفوا في قطعها إذا روى الماء ؛ ولم تثبت سنة بقطعها ولا إجماع . ومن حجتهم أيضا أن من وجب عليه الصوم في ظهاري أو قتل فصام منه أكثره ثم وجد رقبة لا يلغى صومه ولا يعود إلى الرقبة . وكذلك من دخل في الصلاة بالتيمم لا يقطعها ولا يعود إلى الوضوء بالماء .

المؤبة أربعين — واختلفوا هل يُصلّى به صلوات أم يلزم التيمم لكل صلاة فرض ونفل ؛ فقال شريك بن عبد الله القاضي : يتيمم لكل صلاة نافلة وفريضة . وقال مالك : لكل فريضة ؛ لأن عليه أن يتنهي الماء لكل صلاة ، فن ابتنى الماء فلم يجده فإنه يتيمم . وقال أبو حنيفة والثوري والليث والحسن بن حي وداود : يصلّى ما شاء بتيمم واحد ما لم يحدث ؛ لأنه طاهر ما لم يجده الماء ، وليس عليه طلب الماء إذا ينس منه . وما قلناه أصح ؛ لأن الله عز وجل أوجب على كل قائم إلى الصلاة طلب الماء ، وأوجب عند عدمه التيمم لاستباحة الصلاة قبل خروج الوقت ، فهي طهارة ضرورية ناقصةٌ بدليل إجماع المسلمين على بطلانها بوجود الماء وإن لم يحدث ؛ وليس كذلك الطهارة بالماء . وقد ينبنى هذا الخلاف أيضا في جواز التيمم قبل دخول الوقت ؛ فالشافعي وأهل المقالة الأولى لا يجوزونه ؛ لأنه لما قال الله تعالى « فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا » ظهر منه تعلق أجزاء التيمم بالحاجة ، ولا حاجة قبل الوقت . وعلى هذا لا يصلّى فرضين بتيمم واحد ، وهذا بين . واختلف علماؤنا فيمن صلى صلاتي فرض

بقيم واحد؛ فروى يحيى بن يحيى عن ابن القاسم : يعيد الثانية ما دام في الوقت . وروى أبو زيد بن أبي الغمر عنه : يعيد أبدا . وكذلك روى عن مطرف وابن الماجشون يعيد الثانية أبدا . وهذا الذى ينظر عليه أصحابنا ؛ لأن طلب الماء شرط . وذكر ابن عبدوس أن ابن نافع روى عن مالك فى الذى يجمع بين الصلاتين أنه يقيم لكل صلاة . وقال أبو الفرج فيمن ذكر صلوات : إن قضاها بقيم واحد فلا شيء عليه وذلك جائز له . وهذا على أن طلب الماء ليس بشرط . والأول أصح . والله أعلم .

الحادية والأربعون — قوله تعالى : ﴿ صَعِيدًا طَيِّبًا ﴾ الصعيد : وجه الأرض كان عليه تراب أولم يكن ؛ قاله الخليل وابن الأعرابي والزجاج . قال الزجاج : لا أعلم فيه خلافا بين أهل اللغة ، قال الله تعالى : ﴿ وَإِنَّا لَجَاعِلُونَ مَا عَلَيْهَا صَعِيدًا جُرُزًا ﴾^(١) أى أرضا غليظة لا تنبت شيئا . وقال تعالى ﴿ فَصَبِّحْ صَعِيدًا زَلَقًا ﴾^(٢) . ومنه قول ذى الرمة :

كَأَنَّهُ بِالضَّحَى تَرَى الصَّعِيدَ بِهِ • دَبَابَةٌ فِي عِظَامِ الرَّاسِ تُخْرُطُ^(٣)

وإنما سمي صعيدا لأنه نهاية ما يُصْعَدُ إليه من الأرض . وجمع الصعيد صُعَدَات ؛ ومنه الحديث ” إياكم والجلوس فى الصُعَدَات “ . واختلف العلماء فيه من أجل تقييده بالطيب ؛ فقالت طائفة : يقيم بوجه الأرض كله ترابا كان أو رملا أو حجارة أو معدنا أو سبخة . هذا مذهب مالك وأبى حنيفة والثوري والطبري . «وطيبا» معناه طاهرا . وقالت فرقة : « طيبا » حللا ؛ وهذا قلق . وقال الشافعي وأبو يوسف : الصعيد التراب المنبت وهو الطيب ؛ قال الله تعالى : ﴿ وَالْبَلَدُ الطَّيِّبُ يَخْرِجُ نَبَاتَهُ وَيَأْتِيهِ الرِّيحُ ﴾^(٤) فلا يجوز التيمم عندهم على غيره . وقال الشافعي : لا يقع الصعيد إلا على تراب ذى غبار . وذكر عبد الرزاق عن ابن عباس أنه سئل أى الصعيد أطيب ؟ فقال : الحرث . قال أبو عمر : وفى قول ابن عباس هذا ما يدل على أن الصعيد يكون غير أرض الحرث . وقال على رضى الله عنه : هو التراب

(١) راجع ج ١٠ ص ٣٥٥ و ص ٤٠٦ (٢) الصعيد : التراب . والدبابة بئى النحر . والخروط :

النمر وصفوها . يقول : ولد الغلي لا يرفع رأسه ، وكأنه رجل سكران من قتل نومه فى وقت الضحى .

(٣) الصعدات : الطرق . (٤) فى ج و زوط : الفقهاء . (٥) راجع ج ٧ ص ١٢٢

خاصة . وفي كتاب الخليل : تيم بالصعيد ، أى خذ من غباره ؛ حكاة ابن فارس . وهو يقتضى التيمم بالتراب فإن الحجر الصلد لا غبار عليه . وقال اليكّ الطبري : واشترط الشافعي أن يَمْلَأَ التراب باليد ويَتِيمَ به نقلا إلى أعضاء التيمم ، كالماء ينقل إلى أعضاء الوضوء . قال اليكّ : ولا شك أن لفظ الصعيد ليس نصا فيما قاله الشافعي ، إلا أن قول رسول الله صلى الله عليه وسلم : ” جُمِلت لي الأرض مسجدا وترابها طهورا “ بين ذلك .

قلت : فاستدل أصحاب هذه المقالة بقوله عليه السلام : ” وجعلت تربتها لنا طهورا “ وقالوا : هذا من باب المطلق والمقيد وليس كذلك ، وإنما هو من باب النص على بعض أشخاص العموم ؛ كما قال تعالى : « فِيهِمَا فَآكِهَةٌ وَنَخْلٌ وَرَمَانٌ » وقد ذكرناه في « البقرة » عند قوله « وَمَلَأْنِيهِ رُءُوسِهِ وَيَجْرِي لِي وَمِيكَائِيلَ » . وقد حكى أهل اللغة أن الصعيد اسم لوجه الأرض كما ذكرناه ، وهو نص القرآن كما بينا ، وليس بعد بيان الله بيان . وقال صلى الله عليه وسلم للجنب : ” عليك بالصعيد فإنه يكفيك “ وسيأتي . ف « صَعِيدًا » على هذا ظرف مكان . ومن جعله للتراب فهو مفعول به بتقدير حذف الباء أى بصعيد . و « طَيِّبًا » نعت له . ومن جعل « طيبا » بمعنى حلالا نصبه على الحال أو المصدر .

الثانية والأربعون – وإذا تقرر هذا فاعلم أن مكان الإجماع مما ذكرناه أن يتيمم الرجل على تراب منبت طاهر غير منقول ولا مقصوب . ومكان الإجماع في المنع أن يتيمم الرجل على الذهب الصّرف والفضة والياقوت والزُّمُرْد والأطعمة كالخبز واللحم وغيرهما ، أو على النجاسات . واختلف في غير هذا كالمعادن ؛ فأجيز وهو مذهب مالك وغيره . ومنع وهو مذهب الشافعي وغيره . وقال ابن خُوَيْرِ مَنَدَاد : ويجوز عند مالك التيمم على الحشيش إذا كان دون الأرض ، واختلف عنه في التيمم على الثلج ففي المدونة والمبسوط جوازه ، وفي غيرهما منعه . واختلف المذهب في التيمم على العود ؛ فالجمهور على المنع . وفي مختصر الوَقَار أنه جائز .

(١) راجع ج ١٧ ص ١٨٥ . (٢) راجع ج ٢ ص ٣٦

(٣) في ط : فيما . (٤) الوَقَار (كسحاب) : لقب زكريا بن يحيى بن إبراهيم المصري الفقيه .

وقيل : بالفرق بين أن يكون منفصلا أو متصلا فأجيز على المتصل ومنع في المنفصل . وذكر
 الثعلبي أن مالكا قال : لو ضرب بيده على شجرة ثم مسح بها أجزأه . قال : وقال الأوزاعي
 والثوري : يجوز بالأرض وكل ما عليها من الشجر والحجر والمدر وغيرها ، حتى قالوا : لو ضرب
 بيده على الجمد والتلج أجزأه . قال ابن عطية : وأما التراب المنقول من طين أو غيره فجمهور
 المذهب على جواز التيمم به ، وفي المذهب المنع وهو في غير المذهب أكثر ، وأما ما طُبِخَ
 كالجص والآجر ففيه في المذهب قولان : الإجازة والمنع ؛ وفي التيمم على الجدار خلاف .
 قلت : والصحيح الجواز لحديث أبي جهم بن الحارث بن الصمة الأنصاري قال :
 أقبل رسول الله صلى الله عليه وسلم من نحو بئر جمل فلقية رجل فسلم عليه ، فلم يردّ عليه النبي
 صلى الله عليه وسلم حتى أقبل على الجدار فمسح بوجهه وبيده ، ثم ردّ عليه السلام . أخرجه
 البخاري . وهو دليل على صحة التيمم بغير التراب كما يقوله مالك ومن وافقه . ويردّ على
 الشافعي ومن تابعه في أن المسوح به تراب طاهر ذو غبار يعلق باليد . وذكر النقاش عن
 ابن علية وابن كيسان أنهما أجازا التيمم بالمسك والزعفران . قال ابن عطية : وهذا خطأ
 بحث من جهات . قال أبو عمر : وجماعة العلماء على إجازة التيمم بالسباخ إلا إسحاق
 ابن راهويه . وروى عن ابن عباس فيمن أدركه التيمم وهو في طين قال يأخذ من الطين
 فيطلي به بعض جسده ، فإذا جف تيمم به . وقال الثوري وأحمد : يجوز التيمم بغبار اللبد .
 قال الثعلبي : وأجاز أبو حنيفة التيمم بالكحل والزرنخ والثورة والجص والجواهر المسحوق .
 قال : فإذا تيمم بسحالة الذهب والفضة والصفرة والنحاس والرصاص لم يجزه ؛ لأنه ليس من
 جنس الأرض .

الثالثة والأربعون — قوله تعالى : ﴿ فَأَمْسَحُوا بِوُجُوْهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ ﴾ المسح لفظ مشترك
 يكون بمعنى الجماع ، يقال : مسح الرجل المرأة إذا جامعها . والمسح : مسح الشيء بالسيف

(١) الجمد (بالتحريك) : الماء الجماد . (٢) السحالة : برادة الذهب الخ .

(٣) الصفرة (بالضم) : الذي تعمل منه الأواني .

وقطعه به . ومسحت الإبل يومها إذا سارت . والمسحاء المرأة الرجاء التي لا آست لها .
 وبفلان مسحة من جمال . والمراد هنا بالمسح عبارة عن جز اليد على المسوح خاصة ، فإن
 كان بآلة فهو عبارة عن نقل الآلة إلى اليد وجرحها على المسوح ، وهو مقتضى قوله تعالى
 في آية المسائدة : « فَأَمْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ » . فقوله « مِنْهُ » يدل على أنه لا بد
 من نقل التراب إلى محل التيمم . وهو مذهب الشافعي ولا نشترطه نحن ؛ لأن النبي صلى الله
 عليه وسلم لما وضع يديه على الأرض ورفعهما نفخ فيهما ؛ وفي رواية : نفض . وذلك يدل
 على عدم اشتراط الآلة ؛ يوضحه تيممه على الجدار . قال الشافعي : لما لم يكن بد في مسح
 الرأس بالماء من بلل ينقل إلى الرأس ، فكذلك المسح بالتراب لا بد من النقل . ولا خلاف
 في أن حكم الوجه في التيمم والوضوء الاستيعاب وتلغ مواضعه ؛ وأجاز بعضهم ألا يتلغ
 كالفضون في الخفين وما بين الأصابع في الرأس ، وهو في المذهب قول محمد بن مسلمة ؛
 حكاه ابن عطية . وقال الله عز وجل : « يُوْجُوْهُكُمْ وَأَيْدِيكُمْ » فبدأ بالوجه قبل اليدين وبه
 قال الجمهور . ووقع في البخاري من حديث عمار في « باب التيمم ضربة » ذكر اليدين قبل
 الوجه . وقاله بعض أهل العلم قياسا على تنكيس الوضوء .

الرابعة والأربعون — واختلف العلماء أين يبلغ بالتيمم في اليدين ؛ فقال ابن شهاب :
 إلى المناكب . وروى عن أبي بكر الصديق . وفي مصنف أبي داود عن الأعمش أن رسول
 الله صلى الله عليه وسلم مسح إلى أنصاف ذراعيه . قال ابن عطية : ولم يقل أحد بهذا
 الحديث فيما حفظت . وقيل : يبلغ به إلى المرفقين قياسا على الوضوء . وهو قول أبي حنيفة
 والشافعي وأصحابهما والثوري وابن أبي سلمة والليث كلهم يرون بلوغ المرفقين بالتيمم فرضا
 واجبا . وبه قال محمد بن عبد الله بن عبد الحكم وابن نافع ، وإليه ذهب إسماعيل القاضي .
 قال ابن نافع : من تيمم إلى الكوعين أعاد الصلاة أبدا . وقال مالك في المدونة : يعيد
 في الوقت . وروى التيمم إلى المرفقين عن النبي صلى الله عليه وسلم جابر بن عبد الله وابن عمر

وبه كان يقول . قال الدارقطني : سئل قتادة عن التيمم في السفر فقال : كان ابن عمر يقول إلى المرفقين . وكان الحسن وإبراهيم النخعي يقولان إلى المرفقين . قال : وحديثي محدث عن الشعبي عن عبد الرحمن بن أربى عن عمار بن ياسر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « إلى المرفقين » . قال أبو إسحاق : فذكرته لأحمد بن حنبل فعجب منه وقال ما أحسنه ! . وقالت طائفة : يبلغ به إلى الكوعين وهما الزسغان . روى عن علي بن أبي طالب والأوزاعي وعطاء والشعبي في رواية ، وبه قال أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه وداود بن علي والطبري . وروى عن مالك وهو قول الشافعي في القديم . وقال مكحول : اجتمعت أنا والزهرى فتذاكرنا التيمم فقال الزهرى : المسح إلى الآباط . فقلت : عن أخذت هذا ؟ فقال : عن كتاب الله عز وجل ، إن الله تعالى يقول : « فَاَمْسَحُوا بِوُجُوْهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ » فهي يد كلها . قلت له : فإن الله تعالى يقول : « وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا » ^(١) فن أين تقطع اليد ؟ قال : نفصمته . وحكى عن الدراوردي ^(٢) أن الكوعين فرض والآباط فضيلة . قال ابن عطية : هذا قول لا يعضده قياس ولا دليل ، وإنما عمم قوم لفظ اليد فأوجبوه من المنكب : وقاس قوم على الوضوء فأوجبوه من المرافق وههنا جمهور الأمة ، ووقف قوم مع الحديث في الكوعين ، وقيس أيضا على القطع إذ هو حكم شرعي وتطهير كما هذا تطهير ، ووقف قوم مع حديث عمار في الكفين . وهو قول الشعبي .

الخامسة والأربعون — واختلف العلماء أيضا هل يكفي في التيمم ضربة واحدة أم لا ؟ فذهب مالك في المدونة أن التيمم بضربتين : ضربة للوجه وضربة لليدين ؛ وهو قول الأوزاعي والشافعي وأبي حنيفة وأصحابهم ، والثوري والليث وابن أبي سلمة . ورواه جابر بن عبد الله وابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم . وقال ابن أبي الجهم : التيمم بضربة واحدة . وروى عن الأوزاعي في الأشهر عنه ؛ وهو قول عطاء والشعبي في رواية . وبه قال أحمد بن حنبل وإسحاق وداود والطبري . وهو أثبت ما روى في ذلك من حديث عمار . قال مالك في كتاب محمد : إن تيمم بضربة واحدة أجزأه . وقال ابن نافع : يعيد أبدا . قال أبو عمر وقال ابن

(٢) كذا في الأصول . وفي ابن عطية : « الدراوي » .

(١) راجع ج ٦ ص ١٥٩

أَبِي لَيْلَى وَالْحَسَنُ بْنُ حَتَّى : ضربتان ؛ يمسح بكل ضربة منهما وجهه وذراعيه ومرفقيه . ولم يقل بذلك أحد من أهل العلم غيرهما . قال أبو عمر : لما اختلفت الآثار في كيفية التيمم وتمازجت كان الواجب في ذلك الرجوع إلى ظاهر الكتاب ، وهو يدل على ضربتين ضربة للوجه ، ولليدين أخرى إلى المرفقين ، قياسا على الوضوء وأتباعا لفعل ابن عمر ؛ فإنه من لا يدفع عنه بكتاب الله . ولوثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك شيء وجب الوقوف عنده . وبالله التوفيق .

قوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَفُورًا ﴾ أي لم يزل كأننا يقبل العفو وهو السهل ، ويغفر الذنب أي يستر عقوبته فلا يعاقب .

قوله تعالى : أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أُوتُوا نَصِيبًا مِّنَ الْكِتَابِ يُسْتَرُونَ الضَّلَالََةَ وَيُرِيدُونَ أَن تَضِلُّوا السَّبِيلَ ﴿٤٤﴾ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِأَعْدَائِكُمْ وَكَفَى بِاللَّهِ وَلِيًّا وَكَفَى بِاللَّهِ نَصِيرًا ﴿٤٥﴾ مِّنَ الَّذِينَ هَادُوا يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ وَيَقُولُونَ سَمِعْنَا وَعَصَيْنَا وَأَسْمَعُ غَيْرَ مُسْمِعٍ وَرَاعِنَا لَيًّا بِالسِّنَتِهِمْ وَطَعْنًا فِي الَّذِينَ وَلَوْ أَنَّهُمْ قَالُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وَأَسْمَعُ وَأَنْظُرْنَا لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ وَأَقْوَمَ وَلَكِن لَّعَنَهُمُ اللَّهُ بِكُفْرِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُونَ إِلَّا قَلِيلًا ﴿٤٦﴾ يَنَائِبًا الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ ءَامِنُوا بِمَا نَزَّلْنَا مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَكُمْ مِّن قَبْلُ أَن نَّظْمِسَ وُجُوهًا فَنَرُدَّهَا عَلَىٰ أُدْبَارِهَا أَوْ نَلْعَنَهُمْ كَمَا لَعَنَّا أَصْحَابَ السَّبْتِ وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ مَفْعُولًا ﴿٤٧﴾ إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَن يَشَاءُ وَمَن يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ افْتَرَىٰ إِثْمًا عَظِيمًا ﴿٤٨﴾ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يُزَكُّونَ أَنفُسَهُمْ بَلِ اللَّهُ يُزَكِّي مَن يَشَاءُ وَلَا يُظْلَمُونَ قَلِيلًا ﴿٤٩﴾

أَنْظُرْ كَيْفَ يَفْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ وَكَفَى بِهِ إِفْمًا مُبِينًا ﴿٥٠﴾
 أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أُوتُوا نَصِيبًا مِّنَ الْكِتَابِ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَالطَّغُوتِ
 وَيَقُولُونَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا هَؤُلَاءِ أَهْدَى مِنَ الَّذِينَ ءَامَنُوا سَبِيلًا ﴿٥١﴾
 أُولَٰئِكَ الَّذِينَ لَعَنَهُمُ اللَّهُ وَمَن يَلْعَنِ اللَّهُ فَلَن تَجِدَ لَهُ نَصِيرًا ﴿٥٢﴾
 أَمْ لَهُمْ نَصِيبٌ مِّنَ الْمُلْكِ فَإِذَا لَا يُؤْتُونَ النَّاسَ نَقِيرًا ﴿٥٣﴾

قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أُوتُوا نَصِيبًا مِّنَ الْكِتَابِ ﴾ إلى قوله تعالى : ﴿ فَمِنْهُمْ مَّنْ آمَنَ بِهِ وَمِنْهُمْ مَّنْ صَدَّ عَنْهُ ﴾ الآية ^(١).

نزلت في يهود المدينة وما والآها . قال ابن إسحاق : وكان رفاعة بن زيد بن التابوت من عظماء يهود ، إذا كلم رسول الله صلى الله عليه وسلم لوى لسانه وقال : أُرْعِنَا سَمْعَكَ يَا مُحَمَّدٌ حَتَّى نَفْهَمَكَ ، ثم طعن في الإسلام وعابه فأنزل الله عز وجل ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أُوتُوا نَصِيبًا مِّنَ الْكِتَابِ ﴾ إلى قوله ﴿ قَلِيلًا ﴾ . ومعنى ﴿ يَشْتَرُونَ ﴾ يستبدلون فهو في موضع نصب على الحال ، وفي الكلام حذف تقديره يشترون الضلالة بالهدى ، كما قال تعالى « أُولَٰئِكَ الَّذِينَ أَشْتَرُوا الضَّلَالَةَ بِالْهُدَى ^(٢) » قاله القتيبي وغيره . ﴿ وَيُرِيدُونَ أَن تَضَلُّوا السَّبِيلَ ﴾ عطف عليه ، والمعنى تَضَلُّوا طريق الحق . وقرأ الحسن : « تُضَلُّوا » بفتح الضاد أى عن السبيل .

قوله تعالى : ﴿ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِأَعْدَائِكُمْ ﴾ يريد منكم ؛ فلا تستصحبوهم فإنهم أعداؤكم . ويمحوز أن يكون « أعلم » بمعنى عليم ؛ كقوله تعالى « وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ » أى هين . ﴿ وَكَفَى بِاللَّهِ وَلِيًّا ﴾ الباء زائدة ؛ زيدت لأن المعنى آكتفوا بالله فهو يكفيكم أعداءكم . و « وَلِيًّا » و « نَصِيرًا » نصب على البيان ، وإن شئت على الحال .

قوله تعالى : ﴿ مِّنَ الَّذِينَ هَادُوا ﴾ قال الزجاج : إن جعلت « مِن » متعلقة بما قبل فلا يوقف على قوله « نَصِيرًا » ، وإن جعلت منقطعة فيجوز الوقف على « نَصِيرًا » والتقدير

من الذين هادوا قوم يحذفون الكلم؛ ثم حذف . وهذا مذهب سيبويه ، وأنشد التحويون :
 لو قلت ما في قومها لم يتيسر ^(١) * يفضلها في حسب وميسر
 قالوا : المعنى لو قلت ما في قومها أحد يفضلها ؛ ثم حذف . وقال الفراء : المحذوف « من »
 المعنى : من الذين هادوا من يحذفون . وهذا كقوله تعالى : « وَمَا مِنَّا إِلَّا لَهُ مَقَامٌ مَّعْلُومٌ ^(٢) »
 أي من له . وقال ذو الرمة :

فظَلُّوا وَمِنْهُمْ دَمْعُهُ سَابِقٌ لَهُ ^(٣) * وَأَخْرَجَ بَدْرُ الْعَيْنِ بِالْهَمَلِ

يريد ومنهم من دمعه ، لحذف الموصول . وأنكره المبرد والزجاج ؛ لأن حذف الموصول كحذف
 بعض الكلمة . وقرأ أبو عبد الرحمن السلمي وإبراهيم النخعي « الكلام » . قال النحاس :
 و« الكلم » في هذا أولى ؛ لأنهم إنما يحذفون كلم النبي صلى الله عليه وسلم ، أو ما عندهم في التوراة
 وليس يحذفون جميع الكلام ، ومعنى « يُحَرِّفُونَ » يتأولونه على غير تأويله . وذمهم الله تعالى
 بذلك لأنهم يفعلونه متعمدين . وقيل : « عَنْ مَوَاضِعِهِ » يعني صفة النبي صلى الله عليه وسلم .
 « وَيَقُولُونَ سَمِعْنَا وَعَصَيْنَا » أي سمعنا قولك وعصينا أمرك . « وَاسْتَمِعَ غَيْرُ مُسْمِعٍ » قال
 ابن عباس : كانوا يقولون للنبي صلى الله عليه وسلم : أسمع لاسمعت ، هذا مرادهم — لعنهم الله —
 وهم يظهرون أنهم يريدون أسمع غير مسمع مكروها ولا أذى . وقال الحسن ومجاهد : معناه
 غير مسمع منك ، أي مقبول ولا مجاب إلى ما تقول . قال النحاس : ولو كان كذلك لكان غير
 مسموع منك . وتقدم القول في « رَاعِنًا » ^(٤) . ومعنى « لِيَا يَأْلِسْتَهُمْ » أي يلوون ألسنتهم عن
 الحق أي يميلونها إلى ما في قلوبهم . وأصل اللئى القتل ، وهو نصب على المصدر ، وإن شئت
 كان مفعولا من أجله . وأصله لَوِيًّا ثم أدغمت الواو في الباء . « وَطَعْنَا » معطوف عليه
 أي يطعنون في الدين ، أي يقولون لأصحابهم لو كان نبيا لدرى أننا نسبه ، فأظهر الله تعالى
 نبيه على ذلك فكان من علامات نبوته ، ونهاهم عن هذا القول . ومعنى « أَقْوَمَ » أصوب لهم

(١) تيم (بكسر التاء) : وهى لغة لبعض العرب ، وذلك أنهم يكسرون حرف المضارعة في نحو نطم وتطم ؛ فلما
 كسروا التاء اقلبت الهمزة ياء . والمبسم (بوزن المجلس) : النفر . (٢) راجع ج ١ ص ١٥٧

(٣) في ديوان ذى الرمة : « غالب » و « يئى » . وهملان العين فيضائها بالدمع . ويذرى : يصيب .

(٤) راجع ج ٢ ص ٥٧

في الرأي . (فَلَا يُؤْمِنُونَ إِلَّا قَلِيلًا) أى إلا إيماناً قليلاً لا يستحقون به اسم الإيمان . وقيل :
معناه لا يؤمنون إلا قليلاً منهم ؛ وهذا بعيد لأنه عز وجل قد أخبر عنهم أنه لعنهم بكفرهم .
قوله تعالى : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آتُوا الْكِتَابَ آمِنُوا بِمَا نَزَّلْنَا) قال ابن إسحق : كلم رسول الله
صلى الله عليه وسلم رؤساء من أجبار يهود منهم عبد الله بن صوريا الأعور وكعب بن أسد
فقال لهم : " يامعشر يهود آتوا الله وأسلموا فوالله إنكم لتعلمون أن الذى جئتكم به الحق " ^(١)
قالوا : ما نعرف ذلك يا محمد . ومجدوا ما عرفوا وأصروا على الكفر ؛ فأنزل الله عز وجل
فيهم « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آتُوا الْكِتَابَ آمِنُوا بِمَا نَزَّلْنَا مُصَدِّقًا لِمَا مَعَكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ نَطْمِسَ وُجُوهًا »
إلى آخر الآية .

قوله تعالى : (مُصَدِّقًا لِمَا مَعَكُمْ) نصب على الحال . (مِنْ قَبْلِ أَنْ نَطْمِسَ وُجُوهًا)
الطمس استئصال أثر الشيء ؛ ومنه قوله تعالى : « فَإِذَا الثُّجُومُ طُمِسَتْ » . ونطمس
ونطمس بكسر الميم وضمها في المستقبل لعتان . ويقال في الكلام : طمس يطمس ويطمس بمعنى
طمس ؛ يقال : طمس الأثر وطمس أى أتمى ، كله لغات ؛ ومنه قوله تعالى : « رَبَّنَا أَطْمِسْ
عَلَى أَمْوَالِنَا » ^(٢) أى أهلكها ؛ عن ابن عرفة . ويقال : طمسه فطمس لازم ومتعد . وطمس
الله بصره ، وهو مطموس البصر إذا ذهب أثر العين ؛ ومنه قوله تعالى : « وَلَوْ تَشَاءُ لَطَمَسْنَا عَلَى
أَعْيُنِهِمْ » ^(٣) يقول أعميتناهم .

واختلف العلماء في المعنى المراد بهذه الآية ؛ هل هو حقيقة فيجعل الوجه كالفقأ فيذهب
بالأنف والشم والحاجب والعين . أو ذلك عبارة عن الضلالة في قلوبهم وسأيهم التوفيق ؟
قولان . روى عن أبي بن كعب أنه قال : « مِنْ قَبْلِ أَنْ نَطْمِسَ » من قبل أن نضلهم
إضلالاً لا تهتدون بعده . يذهب إلى أنه تمثيل وأنهم إن لم يؤمنوا فعل هذا بهم عقوبة .
وقال قتادة : معناه من قبل أن نجعل الوجوه أقفاء . أى يذهب بالأنف والشفاه والأعين
والحوارج ؛ هذا معناه عند أهل اللغة . وروى عن ابن عباس وعطية العوفي : أن الطمس
أن تُزال العينان خاصة وترد في الفقا ، فيكون ذلك ردًا على الدبر ويمشى القهقري . وقال مالك

رحمه الله: كان أول إسلام كعب الأحبار أنه مر برجل من الليل وهو يقرأ هذه الآية: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ آمِنُوا» فوضع كفيه على وجهه ورجع القهقري إلى بيته فأسلم مكانه وقال: والله لقد خفت ألا أبلغ بيتي حتى يطمس وجهي. وكذلك فعل عبد الله بن سلام، لما نزلت هذه الآية وسمعها أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل أن يأتي أهله وأسلم وقال: يا رسول الله، ما كنت أدري أن أصل إليك حتى يحول وجهي في قفاي. فإن قيل: كيف جاز أن يهدم بطمس الوجوه إن لم يؤمنوا [ثم لم يؤمنوا] ولم يفعل ذلك بهم؟ قيل: لأنه لما آمن هؤلاء، ومن اتبعهم رفع الوعيد عن الباقيين. وقال المبرد: الوعيد باقٍ منتظر. وقال: لا بد من طمس في اليهود ومسح قبل يوم القيامة.

قوله تعالى: «أَوْ تَقْعَنُهُمْ» أي أصحاب الوجوه (كَمَا لَمَّا أَصْحَابَ السَّبْتِ) أي نمسخهم قردة وخنازير؛ عن الحسن وقتادة. وقيل: هو خروج من الخطاب إلى الغيبة. (وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ مَفْعُولًا) أي كائنًا موجودًا. ويراد بالأمر المأمور فهو مصدر وقع موقع المفعول؛ فالمعنى أنه متى أراد أوجده. وقيل: معناه أن كل أمر أخبر بكونه فهو كائن على ما أخبر به.

قوله تعالى: «إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ» روى أن النبي صلى الله عليه وسلم تلا «إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا» (٢) فقال له رجل: يا رسول الله والشرك! فتزل «إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ». وهذا من المحكم المتفق عليه الذي لا اختلاف فيه بين الأمة. (وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ) من المتشابه الذي قد تكلم العلماء فيه. فقال محمد بن جرير الطبري: قد أبانت هذه الآية أن كل صاحب كبيرة فني مشيئة الله تعالى إن شاء عفا عنه ذنبه، وإن شاء عاقبه عليه ما لم تكن كبيرته شركًا بالله تعالى. وقال بعضهم: قد بين الله تعالى ذلك بقوله: «إِنْ تَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ تُكْفِرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ» (٣) فاعلم أنه يشاء أن يغفر الصغائر لمن اجتنب الكبائر ولا يغفرها لمن أتى الكبائر. وذهب بعض أهل التأويل إلى أن هذه الآية ناسخة للتي في آخر «الفرقان» (٣). قال زيد بن ثابت: نزلت سورة «النساء» بعد «الفرقان» بستة أشهر، والصحيح أن لا نسخ؛ لأن النسخ في الأخبار

يستحيل . وسيأتي [بيان^(١)] الجمع بين الآي في هذه السورة وفي «الفرقان» إن شاء الله تعالى .
وفي الترمذی عن علي بن أبي طالب قال : ما في القرآن آية أحب إلى من هذه الآية
«إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ» قال : هذا حديث حسن غريب .
قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْكُونَ أَنْفُسَهُمْ ﴾ فيه ثلاث مسائل :

الأولى — قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْكُونَ أَنْفُسَهُمْ ﴾ هذا اللفظ عام في ظاهره
ولم يختلف أحد من المتأولين في أن المراد اليهود . واختلفوا في المعنى الذي زكوا به أنفسهم ؛
فقال قتادة والحسن : ذلك قولهم : «نَحْنُ أَبْنَاءُ اللَّهِ وَأَحِبَّاؤُهُ» ، وقولهم : «لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَنْ
كَانَ هُودًا أَوْ نَصَارَى» وقال الضحاك والسدي : قولهم لا ذنوب لنا وما فعلناه نهارا غفرا لنا
ليلا وما فعلناه ليلا غفرا لنا نهارا ، ونحن كالأطفال في عدم الذنوب . وقال مجاهد وأبو مالك
وعكرمة : تقديمهم الصغار للصلاة ؛ لأنهم لا ذنوب عليهم . وهذا بعيد من مقصد الآية .
وقال ابن عباس : ذلك قولهم آباؤنا الذين ماتوا يشفعون لنا ويكفوننا . وقال عبد الله
ابن مسعود : ذلك ثناء بعضهم على بعض . وهذا أحسن ما قيل ؛ فإنه الظاهر من معنى
الآية ، والتركية : التطهير والتبرية من الذنوب^(٢) .

الثانية — هذه الآية وقوله تعالى : «فَلَا تُزَكُّوا أَنْفُسَكُمْ»^(٣) يقتضي الغض من المزكي
لنفسه بلسانه ، والإعلام بأن الزاكي المزكي من حسنت أفعاله وزكاه الله عز وجل فلا عبرة
بتركية الإنسان نفسه ، وإنما العبرة بتركية الله له . وفي صحيح مسلم عن محمد بن عمرو بن عطاء
قال : سميت أبتى برة ؛ فقالت لى زينب بنت أبي سلمة : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم
نهى عن هذا الاسم ، وسميت برة ؛ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : «لَا تُزَكُّوا أَنْفُسَكُمْ
اللَّهُ أَعْلَمُ بِأَهْلِ الْبِرِّ مِنْكُمْ» فقالوا : يَمْنَسِمِهَا ؟ فقال : «سَمَوْهَا زَيْنَبُ» . فقد دل الكتاب والسنة
على المنع من تركية الإنسان نفسه ، ويجرى هذا المجرى ما قد كثرت في هذه الديار المصرية من
نعتهم أنفسهم بالنعوت التي تقتضي التركية ؛ كركي الدين ونحبي الدين وما أشبه ذلك ، لكن لما
كثرت قبائح المسمين بهذه الأسماء ظهر تخلف هذه النعوت عن أصلها فصارت لا تفيد شيئا .
(١) من جوط (٢) راجع ج ١٣ ص ٧٧ (٣) في ز : التنزيه . (٤) راجع ج ١٧ ص ١٠٥ (٥) في ج : أهلها .

الثالثة - فأما تزكية الغير ومدحه له ؛ ففي البخارى من حديث أبى بكره أن رجلا ذكر عند النبي صلى الله عليه وسلم فأثنى عليه رجل خيرا ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : "وَيْحَكَ قَطَعْتَ عُنُقَ صَاحِبِكَ - يقوله مرارا - إن كان أحدكم مادحا لا محالة فليقل أحسب كذا وكذا إن كان يرى أنه كذلك وحسببه الله ولا يزكّنى على الله أحدا" فهى صلى الله عليه وسلم أن يُفْرِطَ في مدح الرجل بما ليس فيه فيدخله في ذلك الإعجاب والكبر ، ويظن أنه في الحقيقة بتلك المنزلة فيحمله ، ذلك على تضييع العمل وترك الأزدباد من الفضل ؛ ولذلك قال صلى الله عليه وسلم : "وَيْحَكَ قَطَعْتَ عُنُقَ صَاحِبِكَ" . وفي الحديث الآخر "قطعت ظهر الرجل" حين وصفوه بما ليس فيه . وعلى هذا تأول العلماء قوله صلى الله عليه وسلم : "أَحْتُوا التراب في وجوه المدّاحين" أن المراد به المدّاحون في وجوههم بالباطل وبما ليس فيهم ، حتى يجعلوا ذلك بضاعة يستأكلون به الممدوح ويقتنونه ؛ فأما مدح الرجل بما فيه من الفعل الحسن والأمر المحمود ليكون منه ترغيبا له في أمثاله وتحريضا للناس على الاقتداء به في أشباهه فليس بمدّاح ، وإن كان قد صار مادحا بما تكلم به من جميل القول فيه . وهذا راجع إلى النيات « والله يعلم المفسد من المصلح » . وقد مدح صلى الله عليه وسلم في الشعر والخطب والمحاضرة ولم يَحْثُ في وجوه المدّاحين التراب ، ولا أمر بذلك . كقول أبى طالب :

وأبيض يُستسقى الغمام بوجهه * ثمال اليتامى عصمة للأرامل

وكبح العباس وحسان له في شعرهما ، ومدحه كعب بن زهير ، ومدح هو أيضا أصحابه فقال : "إنكم لتَقْلُونَ عند الطمع وتَكْثُرُونَ عند الفزع" . وأما قوله صلى الله عليه وسلم في صحيح الحديث : "لا تَطْرُونِى كما أَطْرَتِ النَّصَارَى عِيسَى بنَ مَرْيَمَ وقولوا : عبد الله ورسوله" فعناه لا تصفونى بما ليس فى من الصفات تلتسمون بذلك مدحى ، كما وصفت النصارى عيسى بما لم يكن فيه ، فنسبوه إلى أنه ابن الله فكفروا بذلك وضلوا . وهذا يقتضى أن من رفع أمرا فوق حده وتجاوز مقداره بما ليس فيه فمُتَدَّ آثم ؛ لأن ذلك لو جاز فى أحد لكان أولى الخلق بذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم .

قوله تعالى : ﴿ وَلَا يُظْلَمُونَ قَبِيلًا ﴾ الضمير في « يُظْلَمُونَ » عائد على المذكورين من زكّي نفسه ومن يزيه الله عز وجل . وغير هذين الصنفين عُمُ أن الله تعالى لا يظلمه من غير هذه الآية . والفَيْتِيل الخيط الذي في شَقِّ نواة التمرة ؛ قاله ابن عباس وعطاء ومجاهد . وقيل : القشرة التي حول النواة بينها وبين البُسرة . وقال ابن عباس أيضا وأبو مالك والسُّدّي : هو ما يخرج بين أصبعيك أو كفّيك من الوسخ إذا قتلتهما ؛ فهو فعيل بمعنى مفعول . وهذا كله يرجع إلى كناية عن تحقير الشيء وتصغيره ، وأن الله لا يظلمه شيئا . ومثل هذا في التحقير قوله تعالى : « وَلَا يُظْلَمُونَ نَقِيرًا ^(١) » وهو النكتة التي في ظهر النواة ، ومنه تنبت النخلة ، وسياق . قال الشاعر يذمّ بعض الملوك :

تَجْمَعُ الْجِيَشَ ذَا الْأُلُوفِ وَتَفْزُو • ثُمَّ لَا تَرْزَأُ الْمَدُودَ قَبِيلًا

ثم عجب النبي صلى الله عليه وسلم من ذلك فقال : ﴿ أَنْظِرْ كَيْفَ يَقْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ ﴾ في قولهم : نحن أبناء الله وأحباؤه . وقيل : تركبتهم لأنفسهم ؛ عن ابن جريج . وروى أنهم قالوا : ليس لنا ذنوب إلا كذنوب أبنائنا يوم تولد . والأقتراء الاختلاق ؛ ومنه أفتري فلان على فلان أى رماه بما ليس فيه . وفريت الشيء قطعته . ﴿ وَكَفَى بِهِ إِثْمًا مُبِينًا ﴾ نصب على البيان . والمعنى تعظيم الذنب وذمه . والعرب تستعمل مثل ذلك في المدح والذم .

قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أُوتُوا نَصِيبًا مِنَ الْكِتَابِ ﴾ يعنى اليهود ﴿ يُؤْمِنُونَ بِالْجُبُتِ وَالطَّاغُوتِ ﴾ اختلف أهل التأويل في تأويل الجُبُت والطاغوت ؛ فقال ابن عباس وابن جبير وأبو العالية : الجُبُت الساحر بلسان الحبشة ، والطاغوت الكاهن . وقال الفاروق عمر رضى الله عنه : الجُبُت السحر والطاغوت الشيطان . ابن مسعود : الجُبُت والطاغوت ها هنا كعب ابن الأشرف وحُصَي بن أخطب . عكرمة : الجُبُت حي بن أخطب والطاغوت كعب ابن الأشرف ؛ دليله قوله تعالى : ﴿ يُرِيدُونَ أَنْ يُتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ ﴾ . قتادة : الجُبُت الشيطان والطاغوت الكاهن . وروى ابن وهب عن مالك بن أنس : الطاغوت ما عبد من دون الله . قال : وسمعت من يقول إن الجُبُت الشيطان ؛ ذكره النحاس . وقيل : هما كل

معبود من دون الله، أو مطاع في معصية الله؛ وهذا حسن. وأصل الجبت الحبس وهو الذي لا خير فيه، فأبدلت التاء من السين؛ قاله قُطْرُب. وقيل: الجبت إبليس والطاغوت أولياؤه. وقول مالك في هذا الباب حسن؛ يدل عليه قوله تعالى: «أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ» (١) وقال تعالى: «وَالَّذِينَ اجْتَنَبُوا الطَّاغُوتَ أَنْ يَعْبُدُوهَا» (٢) وروى قُطْرُب بن المخارق عن أبيه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «الطُّرُق والطَّيْرَة والعِيَاة من الجبت». الطُّرُق الزجر، والعِيَاة الخُطّ؛ نَرَجِه أبو داود في سننه. وقيل: الجبت كل ما حرم الله، والطاغوت كل ما يطغى الإنسان. والله أعلم.

قوله تعالى: ﴿وَيَقُولُونَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا﴾ أى يقول اليهود لكفار قريش أتم أهدى سبيلا من الذين آمنوا بمحمد. وذلك أن كعب بن الأشرف خرج في سبعين راكبا من اليهود إلى مكة بعد وقعة أُحُد ليحالفوا قريشا على قتال رسول الله صلى الله عليه وسلم، فترى كعب على أبي سفيان فأحسن ميثاه، وتزلت اليهود في دور قريش فتعاقدوا وتعاهدوا ليجتمعن على قتال محمد؛ فقال أبو سفيان: إنك أمرؤ تقرأ الكتاب وتعلم، ونحن أميئون لا نعلم، فأينا أهدى سبيلا وأقرب إلى الحق نحن أم محمد؟ فقال كعب: أتم والله أهدى سبيلا مما عليه محمد.

قوله تعالى: ﴿أَمْ لَمْ نَنْصِبْ مِنَ الْمُلْكِ﴾ أى ألم؟ والميم صلة. «نَصِيبٌ» حظ «من الملك» وهذا على وجه الإنكار؛ يعنى ليس لهم من الملك شيء، ولو كان لهم منه شيء لم يعطوا أحدا منه شيئا لبطلهم وحسدهم. وقيل: المعنى بل ألم نصيب؛ فتكون أم متقطعة ومعناها الإضراب عن الأول والاستئناف للثاني. وقيل: هى عاطفة على محذوف؛ لأنهم أنفوا من اتباع محمد صلى الله عليه وسلم. والتقدير: أهم أولى بالنبوة ممن أرسلته أم لهم نصيب من الملك؟ ﴿فَإِذَا لَا يُؤْتُونَ النَّاسَ قِيعًا﴾ أى يمتنون الحقوق. خبر الله عز وجل عنهم بما يعلمه منهم. والتقدير: النكتة في ظهر النسوة؛ عن ابن عباس وقتادة وغيرهما. وعن ابن عباس أيضا:

(١) راجع ج ١٠ ص ١٠٣ (٢) راجع ج ١٥ ص ٢٤٣ (٣) قُطْرُب بن قيس الخ - التهذيب.

(٤) في سنن أبي داود: «قال عرف: العيافة زجر الطير، والطريق الخط يخط في الأرض». والذي في اللسان: «الطريق الضرب بالحصى»: وقيل: هو الخط في الرمل. والطيرة: بوزن العبة وقد تسكن الياء، وهو ما يشتهر به من الفال الردي. والعياقة: زجر الطير والتفاؤل بأسمائها وأصواتها وعمرها وهو من عادة العرب كثيرا.

النقير : ما نقر الرجل بأصبعه كما ينقر الأرض . وقال أبو العالية : سألت ابن عباس عن النقير فوضع طرف الإبهام على باطن السبابة ثم رفعهما وقال : هذا النقير . والنقير : أصل خشبة يُنقَر ويُبَدَّ فيه ، وفيه جاء النهى ثم نسخ . وفلان كريم النقيير أى الأصل . و « إِذَا » هنا ملغاة غير عاملة لدخول فاء العطف عليها ، ولو نصب بلجاز . قال سيويه : « إِذَا » في عوامل الأفعال بمنزلة « أَظُن » في عوامل الأسماء ، أى تُلغى إذا لم يكن الكلام معتمدا عليها ، فإن كانت في أول الكلام وكان الذى بعدها مستقبلا نصبت ؛ كقولك : [أَنَا] ^(١) أزورك ، فيقول مجيبا لك : إِذَا أَكْرَمَكَ . قال عبد الله بن عَمَّة الضبي :

أُرَدُّ حِمَارَكَ لَا يَرْتَعُ بَرَوْضَتَنَا • إِذَنْ يَرُدُّ وَقَيْدَ الْعَيْرِ مَكْرُوبِ ^(٢)

نصب لأن الذى قبل « إِذَنْ » تام فوقمت ابتداء كلام . فإن وقعت متوسطة بين شيئين كقولك : زيد إِذَا يزورك أَلغيت ؛ فإن دخل عليها فاء العطف أو واو العطف فيجوز فيها الإعمال والإلغاء ؛ أما الإعمال فلا ن ما بعد الواو يستأنف على طريق عطف الجملة على الجملة ، فيجوز في غير القرآن فإِذَا لَا يُؤْتُوا . وفي التنزيل « وَإِذَا لَا يَلْبِثُونَ » ^(٣) وفي مصحف أبي « وَإِذَا لَا يَلْبِثُوا » . وأما الإلغاء فلا ن ما بعد الواو لا يكون إلا بعد كلام يعطف عليه ، والناصب للفعل عند سيويه « إِذَا » لمضارعها « أَنْ » ، وعند الخليل أن مضمرة بعد إِذَا ^(٤) وزعم الفراء أن إِذَا تكتب بالألف وأنها متونة . قال النحاس : وسمعت على بن سليمان يقول سمعت أبا العباس محمد بن يزيد يقول : أشتى أن أكوى يدَ مَنْ يكتب إِذَا بالألف ؛ إنها مثل لَنْ وَأَنْ ، ولا يدخل التنوين في الحروف .

قوله تعالى : أَمْ يَحْسُدُونَ النَّاسَ عَلَى مَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ ^ط
فَقَدْ آتَيْنَا آلَ إِبْرَاهِيمَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَآتَيْنَاهُمْ مُلْكًا عَظِيمًا ﴿٥٤﴾
فَمِنْهُمْ مَنْ ءَامَنَ بِهِ وَمِنْهُمْ مَنْ صَدَّ عَنْهُ وَكَفَى بِجَهَنَّمَ سَعِيرًا ﴿٥٥﴾

(١) من زوط . (٢) كربت القيد إذا ضيقته على المقيد . والمعنى : لا نمرض لشئنا فلما قادرون على تعذيب هذا العير ومنعه من التصرف . (اللسان) . (٣) راجع ج ١٠ ص ٣٠١ (٤) في ج : إِذَنْ .

فيه أربع مسائل :

الأولى — قوله تعالى : ((أَمْ يَحْسُدُونَ)) بمعنى اليهود . ((النَّاسَ)) بمعنى النبي صلى الله عليه وسلم خاصة ؛ عن ابن عباس ومجاهد وغيرهما . حسدوه على النبوة وأصحابه على الإيمان به . وقال قتادة : « الناس » العرب ، حسدتهم اليهود على النبوة . الضحاك : حسدت اليهود قريشاً ؛ لأن النبوة فيهم . والحسد مذموم وصاحبه مذموم وهو يأكل الحسنات كما تأكل النار الحطب ؛ رواه أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم . وقال الحسن : ما رأيت ظالماً أشبه بمظلوم من حاسد ؛ نفس دائم ، وحرز لازم ، وعبرة لا تنفد . وقال عبد الله ابن مسعود : لا تُعَادُوا نِعَمَ اللَّهِ . قيل له : ومن يعادى نِعَمَ اللَّهِ ؟ قال : الذين يحسدون الناس على ما آتاهم الله من فضله ، يقول الله تعالى في بعض الكتب : الحسود عدو نعمتي متسخط لقضائي غير راضٍ بقسمتي . ولمنصور الفقيه :

أَلْأَقْلُ لِمَنْ ظَلَّ لِي حَاسِداً * أَنْدِرِي عَلَى مَنْ أَسَاتَ الْأَدَبَ
أَسَاتَ عَلَى اللَّهِ فِي حُكْمِهِ * إِذَا أَنْتَ لَمْ تَرْضَ لِي مَا وَهَبَ

ويقال : الحسد أول ذنب عُصِيَ به في السماء ، وأول ذنب عُصِيَ به في الأرض ؛ فأما في السماء فحسد إبليس لآدم ، وأما في الأرض فحسد قاييل لما بيل . ولأبي العتاهية في الناس :

فَارَبَّ إِنَّ النَّاسَ لَا يُنْصَفُونَنِي * فَكَيْفَ لَوْ أَنْصَفْتُهُمْ ظَلَمُونِي
وَإِنْ كَانَ لِي شَيْءٌ تَصَدَّقُوا لِأَخِيهِ * وَإِنْ شِئْتُ أَبْنِي شَيْئَهُمْ مَنَعُونِي
وَإِنْ نَالَهُمْ بَذْلِي فَلَا شُكْرَ عِنْدَهُمْ * وَإِنْ أَنَا لَمْ أَبْذُلْ لَهُمْ شَتْمُونِي
وَإِنْ طَرَقْتَنِي نَكْبَةً فَيَكْهُوْا بِهَا * وَإِنْ صَحَّيْتَنِي نِعْمَةً حَسَدُونِي
سَأَمْنَعُ قَلْبِي أَنْ يَمُتَ لِلْيَهُومِ * وَأَعْجَبَ عَنْهُمْ نَازِرِي وَجُفُونِي

وقيل : إذا سَرَكَ أن تسلم من الحاسد فمَمَّ عليه أمرك . ولرجل من قريش :

حَسَدُوا النِّعْمَةَ لَمَّا ظَهَرَتْ * فَرَمَوْهَا بِأَبَاطِيلِ الْكَلَمِ
وَإِذَا مَا اللَّهُ أَسَدَى نِعْمَةً * لَمْ يَضُرَّهَا قَوْلُ أَعْدَاءِ النِّعَمِ

ولقد أحسن من قال :

أَصْبِرْ عَلَى حَسَدِ الْحَسَوِ • دِ فَإِنْ صَبَرَكَ قَاتَلَهُ

فالنار تأكل بعضها • إن لم تجد ما تأكله

وقال بعض أهل التفسير في قول الله تعالى : « رَبَّنَا آتِنَا الَّذِينَ أَضَلَّانَا مِنَ الْجَنِّ وَالْإِنْسِ نَجْعَلُهُمَا تَحْتَ أَقْدَامِنَا لِيَكُونَا مِنَ الْأَسْفَلِينَ » ^(١) . إنه إنما أراد بالذى من الجن إبليس والذى من الإنس قابيل ؛ وذلك أن إبليس كان أول من سَنَّ الكفر ، وقابيل كان أول من سَنَّ القتل ، وإنما كان أصل ذلك كله الحسد . وقال الشاعر :

إِنَّ الْغُرَابَ وَكَانَ يَمْشِي مَشْيَةً • فَيَا مَضَى مِنْ سَالِفِ الْأَحْوَالِ

حَسَدَ الْقَطَاةِ فَرَامَ يَمْشِي مَشْيَهَا • فَأَصَابَهُ ضَرْبٌ مِنَ التَّعْقَالِ

الثانية — قوله تعالى : (فَقَدْ آتَيْنَا) ثم أخبر تعالى أنه آتى آل إبراهيم الكتاب والحكمة وآتاهم ملكا عظيما . قال همام بن الحارث : أُيِّدُوا بِالْمَلَائِكَةِ . وقيل : يعنى ملك سليمان ؛ عن ابن عباس . وعنه أيضا : المعنى أم يحسدون محمدا على ما أحل الله له من النساء فيكون الملك العظيم على هذا أنه أحل لداود تسعا وتسعين امرأة وسليمان أكثر من ذلك . واختار الطبري أن يكون المراد ما أوتي سليمان من الملك وتحليل النساء . والمراد تكذيب اليهود والرذ عليهم في قولهم : لو كان نبيا ما رغب في كثرة النساء ولشغلته النبوة عن ذلك ؛ فأخبر الله تعالى بما كان لداود وسليمان يوتجهن ، فأقرت اليهود أنه اجتمع عند سليمان ألف امرأة ، فقال لهم النبي صلى الله عليه وسلم : ” ألف امرأة “ ؟ ! قالوا : نعم ثلاثمائة مَهْرِيَّة ، وسبعمائة سِيرِيَّة ، وعند داود مائة امرأة . فقال لهم النبي صلى الله عليه وسلم : ” ألف عند رجل ومائة عند رجل أكثر أو تسع نسوة “ ؟ فسكتوا . وكان له يومئذ تسع نسوة .

الثالثة — يقال : إن سليمان عليه السلام كان أكثر الأنبياء نساء . والفائدة في كثرة تزوجه أنه كان له قوة أربعين نبيا ، وكل من كان أقوى فهو أكثر نكاحا . ويقال : إنه أراد بالنكاح كثرة العشيرة ؛ لأن لكل امرأة قبيلتين قبيلة من جهة الأب وقبيلة من جهة الأم ؛

فكلما تزوج امرأة صرف وجوه القبيلتين إلى نفسه فتكون عوناً له على أعدائه . ويقال : إن كل من كان أنقى فشوته أشد ؛ لأن الذي لا يكون تقياً فإنما يتفرج بالنظر والمس ، ألا ترى ما روى في الخبر : « العيان تزنيان والبدان تزنيان » . فإذا كان في النظر والمس نوع من قضاء الشهوة قل الجماع ، والمتقى لا ينظر ولا يمس فتكون الشهوة مجتمعة في نفسه فيكون أكثر جماعاً . وقال أبو بكر الوراق : كل شهوة تقسى القلب إلا الجماع فإنه يصفى القلب ؛ ولهذا كان الأنبياء يفعلون ذلك .

الرابعة - قوله تعالى : ﴿ فَيَنْهَضُ مَنْ آمَنَ بِهِ ﴾ يعني بالنبي صلى الله عليه وسلم لأنه تقدم ذكره وهو المحسود . ﴿ وَمِنْهُمْ مَنْ صَدَّ عَنْهُ ﴾ أعرض فلم يؤمن به . وقيل : الضمير في « به » راجع إلى إبراهيم . والمعنى : فمن آل إبراهيم من آمن به ومنهم من صد عنه . وقيل : يرجع إلى الكتاب . والله أعلم .

قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِعَايَتِنَا سَوْفَ نُصْلِيهِمْ نَارًا كُتِبَ عَلَيْهِمْ أَنْ يَتَّقُوا اللَّهَ فَإِذَا كَانُوا فِيهَا يَسْتَكْبِرُونَ ﴾ (٥٧) وَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَنُدْخِلُهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا لَمْ يَكُنْ فِيهَا أَزْوَاجٌ مُطَهَّرَةٌ وَنُدْخِلُهُمْ ظِلًّا ظَلِيلًا (٥٨)

قد تقدم معنى الإصلاء أول السورة . وقرأ حميد بن قيس « نصليهم » بفتح النون أى نسويهم . يقال : شاة مصلية . ونصب « نارا » على هذه القراءة بنزع الخافض تقديره بناو . ﴿ كُتِبَ نَصِجَتْ جُلُودُهُمْ ﴾ يقال : نصج الشيء نصجاً ونصجاً (٢) ، وفلان نصيج الرأي مُحْكَمُهُ . والمعنى في الآية : تبدل الجلود جلوداً أخرى . فإن قال من يطعن في القرآن من الزنادقة : كيف جاز أن يعذب جلوداً لم يعصه ؟ قيل له : ليس الجلد بمعذب ولا معاقب ، (١) راجع المسئلة الثانية ص ٥٣ من هذا الجزء . (٢) في جود ووز : نضاجاً . ولم تقف عليه .

وإنما الألم واقع على النفوس؛ لأنها هي التي تُحس وتعرف فتبدل الجلود زيادة في عذاب النفوس. يدل عليه قوله تعالى: ﴿لِيَذُقُوا الْعَذَابَ﴾ وقوله تعالى: «كُلَّمَا خَبَتْ زِدْنَاهُمْ سَعِيرًا». فالقصد تعذيب الأبدان وإيلام الأرواح. ولو أراد الجلود لقال: لِيَذُقَنَّ الْعَذَابَ. مقاتل: نأكله النار كل يوم سبع مرات. الحسن: سبعين ألف مرة كلما أكلتهم قيل لهم: عودوا فعادوا كما كانوا. ابن عمر: إذا احترقوا بذلت لهم جلود بيض كالقراطيس. وقيل: عني بالجلود السرايل؛ كما قال تعالى: «وَرَرَى الْمُجْرِمِينَ يَوْمَئِذٍ مُّقْرَّنِينَ فِي الْأَصْفَادِ سُرَّابِلَهُمْ مِنْ قِطْرَانٍ» سميت جلودا للزومها جلودهم على المجاورة؛ كما يقال للشئ الخاص بالإنسان: هو جلدة ما بين عيفيه. وأنشد ابن عمر رضى الله عنه:

يلومونى فى سالم وألومهم • وجلدة بين العين والأنف سالم

فكلما احترقت السرايل أعيدت. قال الشاعر:

كسا اللؤم نيم خضرة فى جلودها * فويل لئيم من سرايلها الخضير

فكنى عن الجلود بالسرايل. وقيل: المعنى أعدنا الجلد الأول جديدا؛ كما تقول للصانع: صُغ لى من هذا الخاتم خاتما غيره؛ فيكسره ويصوغ لك منه خاتما. فالتام المصوغ هو الأول إلا أن الصباغة تغيرت والفضة واحدة. وهذا كالنفس إذا صارت ترابا وصارت لاشيء ثم أحيها الله تعالى. وكمهديك باخ لك صحيح ثم تراه [بعد ذلك] سقيا مَدْنًا فتقول له: كيف أنت؟ فيقول: أنا غير الذى عهدت. فهو هو، ولكن حاله تغيرت. فقول القائل: أنا غير الذى عهدت، وقوله تعالى: «غيرها» مجاز. ونظيره قوله تعالى: «يَوْمَ تُبَدَّلُ الْأَرْضُ غَيْرَ الْأَرْضِ» وهى تلك الأرض بعينها إلا أنها تغير آكامها وجبالها وأنهارها وأشجارها، ويزاد فى سعتها ويسوى ذلك منها؛ على ما يأتى بيانه فى سورة «إبراهيم» عليه السلام. ومن هذا المعنى قول الشاعر:

فما الناس بالناس الذين عهدتهم • ولا الدار بالدار التى كنت أعرفُ

(١) راجع ج ١٠ ص ٢٢٢ (٢) فى ج: المراد (٣) راجع ج ٩ ص ٣٨٢، ٣٨٥

(٤) فى أ-ه: صحيحا. (٥) من ج-و ط.

وقال الشعبي: جاء رجل إلى ابن عباس فقال: ألا ترى ما صنعت عائشة! ذمت دهرها، وأنشدت بيتي ليبد:

ذهب الذين يُعَاسُ في أكنافهم • وبقيت في خَلَفٍ بجلد الأجرِبِ
يَسْلَدُونَ مجَانَّةً ومَذَلَّةً • ويُعَاب قائلهم وإن لم يَشْفَبِ

فقلت: رحم الله ليبدأ فكيف لو أدرك زماننا هذا! فقال ابن عباس: لئن ذمت عائشة دهرها لقد ذمت «عاد» دهرها؛ لأنه وُجِدَ في خِزَانَةِ «عاد» بعد ما هلكوا بزم طويل سهم كأطول ما يكون من رماح ذلك الزمن عليه مكتوب:

بلاد بها كُنَّا ونحن بأهلها • إذِ النَّاسُ نَاسٌ والبلادُ بِلَادُ

البلاد باقية كما هي إلا أن أحوالها وأحوال أهلها تنكرت وتغيرت. ﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَزِيزًا﴾ أي لا يُعْجزه شيء ولا يفوته. ﴿حَكِيمًا﴾ في إيماده عبادته. وقوله في صفة أهل الجنة: ﴿وَنُدْخِلُهُمْ ظِلًّا ظَلِيلًا﴾ يعني كثيفا لا شمس فيه. الحسن: وُصِفَ بأنه ظليل؛ لأنه لا يدخله ما يدخل ظل الدنيا من الحر والسموم ونحو ذلك. وقال الضحاك: يعني ظلال الأشجار وظلال قصورها. الكلبي: «ظِلًّا ظَلِيلًا» يعني دائما.

قوله تعالى: **إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا** ﴿٥٨﴾

فيه مسائل:

الأولى - قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ﴾ هذه الآية من أمهات الأحكام تضمنت جميع الدين والشرع. وقد اختلف من الخطاب بها؛ فقال علي بن أبي طالب

(١) الخلف (يسكون اللام): الأدياء الأخساء. والمجاعة: أليالي الإنسان بما صنع وما قيل له. ويرى: يحدّثون مخافة وملاذة. والمخانة مصدر من التلجاة والميم زائدة. ويشغب: يبيل عن الطريق والقصد.
(٢) في ج و ط و ز: من أهلها.

وزيد بن أسلم وشهر بن حَوْشَب وابن زيد : هذا خطاب لولاة المسلمين خاصة ، فهي للنبي صلى الله عليه وسلم وأمرائه ، ثم تناول من بعدهم . وقال ابن جريج وغيره : ذلك خطاب للنبي صلى الله عليه وسلم خاصة في أمر مفتاح الكعبة حين أخذه من عثمان بن أبي طلحة الحِمْيَرِيّ من بني عبد الدار ومن ابن عمه شيبه بن عثمان بن أبي طلحة وكانا كافرين وقت فتح مكة ، فطلبه العباس بن عبد المطلب لئنضاف له السّدانة إلى السّقاية ؛ فدخل رسول الله صلى الله عليه وسلم الكعبة فكسرها كان فيها من الأوثان ، وأخرج مقام إبراهيم ونزل عليه جبريل بهذه الآية . قال عمر بن الخطاب : وأخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يقرأ هذه الآية ، وما كنت سمعتها قبل منه ، فدعا عثمان وشيبة فقال : ” خذاها خالدة نالدة لا يزعها منكم إلا ظالم “ . وحكى مكّي : أن شيبة أراد ألا يدفع المفتاح ، ثم دفعه ، وقال للنبي صلى الله عليه وسلم : خذه بأمانة الله . وقال ابن عباس : الآية في الولاة خاصة في أن يعطوا النساء في النشوز ونحوه ويرتدّوهن إلى الأزواج . والأظهر في الآية أنها عامة في جميع الناس فهي تناول الولاة فيما إليهم من الأمانات في قسمة الأموال ورد الظلمات والعدل في الحكومات . وهذا اختيار الطبري . وتناول من دونهم من الناس في حفظ الودائع والتحرز في الشهادات وغير ذلك ، كالرجل يحكم في نازلة ما ونحوه ؛ والصلاة والزكاة وسائر العبادات أمانة الله تعالى . وروى هذا المعنى مرفوعاً من حديث ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : ” القتل في سبيل الله يكفر الذنوب كلها “ أو قال : ” كل شيء إلا الأمانة — والأمانة في الصلاة والأمانة في الصوم والأمانة في الحديث وأشد ذلك الودائع “ . ذكره أبو نعيم الحافظ في الحلية . ومن قال إن الآية عامة في الجميع البراء بن عازب وابن مسعود وابن عباس وأبي ابن كعب قالوا : الأمانة في كل شيء في الوضوء والصلاة والزكاة والحنابة والصوم والكيل والوزن والودائع ، وقال ابن عباس : لم يرخص الله لمعسر ولا لموسر أن يمسك الأمانة .

قلت : وهذا إجماع . وأجمعوا على أن الأمانات مردودة إلى أربابها الأبرار منهم والتعجار ؛ قاله ابن المنذر . والأمانة مصدر بمعنى المفعول فلذلك جمع . ووجه النظم بما

(١) تقدم الحديث ” القتل في سبيل الله يكفر كل شيء إلا الدين “ راجع ص ٢٧٢ ج ٤ فابعد .

تقدم أنه تعالى أخبر عن كتاب أهل الكتاب صفة محمد صلى الله عليه وسلم، وقولهم: إن المشركين أهدى سبيلا، فكان ذلك خيانة منهم فأنجز الكلام إلى ذكر جميع الأمانات؛ فالآية شاملة بنظمها لكل أمانة وهي أعداد كثيرة كما ذكرنا. وأماناتها في الأحكام: الودعة واللقطة والرهن والعارية. وروى أبي بن كعب قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «أد الأمانة إلى من ائتمنك ولا تخن من خانك». أخرجه الدارقطني. ورواه أنس وأبو هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم وقد تقدم في «البقرة» معناه. وروى أبو أمانة قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول في خطبته عام حجة الوداع: «العارية مؤداة والمئنة مردودة والدين مقضى والزعيم غارم». صحيح أخرجه الترمذي وغيره. وزاد الدارقطني: فقال رجل: فعهد الله؟ قال: «عهد الله أحق ما أدي». وقال بمقتضى هذه الآية والحديث في رد الودعة وأنها مضمونة — على كل حال كانت مما يغاب عليها أو لا يغاب تُمدى فيها أو لم يُتعد — عطاءً والشافعي وأحمد وأشهب. وروى أن ابن عباس وأبا هريرة رضى الله عنهما ضمنا الودعة. وروى ابن القاسم عن مالك أن من استعار حيوانا أو غيره مما لا يغاب عليه فتلّف عنده فهو مصدق في تلّفه ولا يضمنه إلا بالتعدى. وهذا قول الحسن البصري والتخمي، وهو قول الكوفيين والأوزاعي قالوا: ومعنى قوله عليه السلام: «العارية مؤداة» هو معنى قوله تعالى: «إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا». فإذا تلّفت الأمانة لم يلزم المؤمن غرمها لأنه مصدق؛ فكذلك العارية إذا تلّفت من غير تعدٍّ؛ لأنه لم يأخذها على الضمان، فإذا تلّفت بتعديه عليها لزمه قيمتها لجنايته عليها. وروى عن علي وعمر وابن مسعود أنه لا ضمان في العارية. وروى الدارقطني عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «لا ضمان على مؤتمن». واحتج الشافعي فيها استدلاله بقول صفوان للنبي صلى الله عليه وسلم لما استعار منه الأدرع: أعارية مضمونة أو عارية مؤداة؟ فقال: «بل عارية مؤداة».

الثانية - قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا حَكَمْتُ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ ﴾ قال الضحاك :
 بالبينّة على المدعى واليمين على من أنكر . وهذا خطاب للولاة والأمراء والحكام ، ويدخل
 في ذلك بالمعنى جميعُ الخلق كما ذكرنا في أداء الأمانات . قال صلى الله عليه وسلم : " إن
 المُقْسِطِينَ يومَ القيامة على منابرٍ من نور عن يمينِ الرحمن وكلتا يديه يمين الذين يعدلون في حكمهم
 وأهليهم وما ولّوا " . وقال : " كلّمك راعٍ وكلّمك مسئول عن رعيته فالإمام راعٍ وهو مسئول
 عن رعيته والرجل راعٍ على أهله وهو مسئول عنهم والمرأة راعية على بيت زوجها وهي
 مسئولة عنه والعبد راعٍ على مال سيّده وهو مسئول عنه ألا فكلّمك راعٍ وكلّمك مسئول
 عن رعيته " . بفعل في هذه الأحاديث الصحيحة كلّ هؤلاء رعاة وحكّاماً على مراتبهم ، وكذلك
 العالم الحاكم ؛ لأنه إذا أتى حكم وقضى وفصل بين الحلال والحرام ، والفرض والندب ، والصحة
 والفساد ، فجميع ذلك أمانة تؤدّى وحكم يُقضى . وقد تقدّم في « البقرة » القول في « نِعَمًا » .
 ﴿ إِنْ أَلَّهِ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا ﴾ وصف الله تعالى نفسه بأنه سميع بصير يسمع ويرى ؛
 كما قال تعالى : « إِنِّي مَعَكُمْ أَسْمَعُ وَأَرَى » فهذا طريق السمع . والعقل يدل على ذلك ؛
 فإن انتفاء السمع والبصر يدل على تقيضيهما من العمى والصمم ، إذ المحل القابل للضدّين
 لا يخلو من أحدهما ، وهو تعالى مقدّس عن النقائص ويستحيل صدور الأفعال الكاملة
 من المتّصف بالنقائص ؛ تخلق السمع والبصر من ليس له سميع ولا بصر . وأجمعت الأمة
 على تزيهه تعالى عن النقائص . وهو أيضاً دليل سمعيّ يُكفّي به مع نص القرآن في مناظرة
 من تجمعهم كلمة الإسلام . جلّ الرب تبارك وتعالى عما يتوهمه المتوهمون ويختلقه المفترون
 الكاذبون « سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ » .

قوله تعالى : يٰٓأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي
 الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِن تَنَزَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ
 تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ﴿٥٩﴾

(٢) راجع ج ٣ ص ٣٢٢

(١) في ج ١٥ ط ١ : إذا حكم أتى .

(٤) راجع ج ١٥ ص ١٤٠

(٣) راجع ج ١١ ص ٢٠١

فيه ثلاث مسائل :

الأولى - لما تقدم إلى الولاية في الآية المتقدمة وبدأ بهم فأمرهم بأداء الأمانات وأن يحكموا بين الناس بالعدل ، تقدم في هذه الآية إلى الرعية فأمر بطاعته جل وعز أولاً ، وهي امتثال أوامره واجتناب نواهيه ، ثم بطاعة رسوله ثانياً فيما أمر به ونهى عنه ، ثم بطاعة الأئمة ثالثاً ؛ على قول الجمهور وأبي هريرة وابن عباس وغيرهم . قال سهل بن عبد الله التستري : أطيعوا السلطان في سبعة : ضرب الدراهم والدنانير ، والمكايل والأوزان ، والأحكام والحج والجمعة والعيدين والجهاد . قال سهل : وإذا نهى السلطان العالم أن يفتي فليس له أن يفتي ؛ فإن أفتى فهو عاص وإن كان أميراً جائراً . وقال ابن خُوَيزِمَة مَنَاد : وأما طاعة السلطان فوجب فيما كان الله فيه طاعة ، ولا تجب فيما كان الله فيه معصية ؛ ولذلك قلنا : إن ولاية زماننا لا تجوز طاعتهم ولا معاومتهم ولا تعظيمهم ، ويجب الغزو معهم متى غزوا ، والحكم من قبلهم ، وتولية الإمامة والحسبة ؛ وإقامة ذلك على وجه الشريعة . وإن صلوا بنا وكانوا فسقة من جهة المعاصي جازت الصلوات معهم ، وإن كانوا مُبْتَدِعَة لم تجز الصلاة معهم إلا أن يُخَافُوا فيصلي معهم تقية وتماد الصلاة .

قلت : روى عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه قال : حق على الإمام أن يحكم بالعدل ، ويؤدى الأمانة ؛ فإذا فعل ذلك وجب على المسلمين أن يطيعوه ؛ لأن الله تعالى أمرنا بأداء الأمانة والعدل ، ثم أمر بطاعته . وقال جابر بن عبد الله ومجاهد : « أولو الأمر » أهل القرآن والعلم ؛ وهو اختيار مالك رحمه الله ، ونحوه قول الضحاك قال : يعني الفقهاء والعلماء في الدين . وحكى عن مجاهد أنهم أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم خاصة . وحكى عن عكرمة أنها إشارة إلى أبي بكر وعمر رضي الله عنهما خاصة . وروى سفيان بن عيينة عن الحكم بن أبان أنه سأل عكرمة عن أمهات الأولاد فقال : هن حرائر . فقلت بأى شيء ؟ قال بالقرآن . قلت : بأى شيء في القرآن ؟ قال قال الله تعالى : « أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ » وكان عمر من أولى الأمر ؛ قال : عتقت ولو بسقط . وسياق هذا المعنى مُبَيَّنًا

في سورة « الحشر » عند قوله تعالى : « وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا »^(١).
وقال ابن كيسان : هم أولوا العقل والرأى الذين يدبرون أمر الناس .

قلت : وأصح هذه الأقوال الأول والثاني ؛ أما الأول فلأن أصل الأمر منهم والحكم إليهم . وروى الصحيحان عن ابن عباس قال : نزل « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ » في عبد الله بن حذافة بن قيس بن عدي السهمي إذ بعثه النبي صلى الله عليه وسلم في سرية . قال أبو عمر : وكان في عبد الله بن حذافة دُعابةٌ معروفة ؛ ومن دعابته أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمره على سرية فأمرهم أن يجمعوا حطباً ويوقدوا نارا ؛ فلما أوقدوها أمرهم بالنتحم فيها ، فقال لهم : ألم يأمركم رسول الله صلى الله عليه وسلم بطاعتي ؟ ! وقال : « من أطاع أميري فقد أطاعني » . فقالوا : ما آتانا بالله وأتبعنا رسوله إلا لننجوا من النار ! فصوب رسول الله صلى الله عليه وسلم فعلهم وقال : « لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق قال الله تعالى : « وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ »^(٢) . وهو حديث صحيح الإسناد مشهور . وروى محمد بن عمرو بن علقمة عن عمر بن الحكم بن ثوبان أن أبا سعيد الخدري قال : كان عبد الله بن حذافة بن قيس السهمي من أصحاب بدر وكانت فيه دُعابة . وذكر الزبير قال : حدثني عبد الجبار بن سعيد عن عبد الله بن وهب عن الليث بن سعد قال : بلغني أنه حلّ حزام راحلة رسول الله صلى الله عليه وسلم في بعض أسفاره ، حتى كاد رسول الله صلى الله عليه وسلم يقع . قال ابن وهب : فقلت لليث ليضحكه ؟ قال : نعم كانت فيه دُعابة . قال ميمون بن مهران ومقاتل الكلبي : « أولوا الأمر » أصحاب السرايا . وأما القول الثاني فيدل على صحته قوله تعالى : « فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ » . فأمر تعالى برّد التنازع فيه إلى كتاب الله وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم ، وليس لغير العلماء معرفة كيفية الرد إلى الكتاب والسنة ؛ ويدل هذا على صحة كون سؤال العلماء واجبا ، وامتنال فتوَاهم لازما . قال سهل بن عبد الله رحمه الله : لا يزال الناس بخير ما عظموا السلطان والعلماء ؛ فإذا عظموا هذين أصلح الله دنياهم وأخراهم ، وإذا استخفوا بهذين أفسد دنياهم

(١) راجع ج ١٨ ص ١٠٠ فابدها .

(٢) تقدّم في ص ١٤٩ .

(٣) عمر بن الحكم بن ثوبان أبو حفص المدني .

وأخراهم . وأما القول الثالث فخاص ، وأخص منه القول الرابع . وأما الخامس فإياه ظاهر اللفظ وإن كان المعنى صحيحا ، فإن العقل لكل فضيلة أَسْ ، ولكل أدب ينبوع ، وهو الذي جعله الله للدين أصلا وللدنيا عمادا ، فأوجب الله التكليف بكاله ، وجعل الدنيا مدبرة بأحكامه ، والعقل أقرب إلى ربه تعالى من جميع المجتهدين بغير عقل . وروى هذا المعنى عن ابن عباس . وزعم قوم أن المراد بأولى الأمر على والأئمة المعصومون . ولو كان كذلك ما كان لقوله : « فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ » معنى ، بل كان يقول فردوه إلى الإمام وأولى الأمر ، فإن قوله عند هؤلاء هو المحكم على الكتاب والسنة . وهذا قول مهجور مخالف لما عليه الجمهور . وحقيقة الطاعة امتثال الأمر ، كما أن المعصية ضدها وهي مخالفة الأمر . والطاعة مأخوذة من أطاع إذا ألقاد ، والمعصية مأخوذة من عصى إذا اشتد . و « أولو » واحدهم « ذو » على غير قياس كالنساء والإبل والحيل ، كل واحد اسم الجمع ولا واحد له من لفظه . وقد قيل في واحد الحيل : خائل وقد تقدم ^(١) .

الثانية - قوله تعالى : (فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ) أى تجادلتم واختلقتم ؛ فكان كل واحد ينتزع حجة الآخر ويذهبها . والنزع الجذب . والمنازعة مجاذبة المجدح ؛ ومنه الحديث « وأنا أقول مالى ينزعنى القرآن » ^(٢) . وقال الأعشى :

نازعتم قُضِبَ الرِّيحَانِ مُتَكَيِّثًا * وقهوة مُزَّةَ رَأَوْوَقَهَا خِضِلُ

[الخِضِلُ النبات الناعم والخِضِيلَةُ الروضة] ^(٣) (فِي شَيْءٍ) أى من أمر دينكم . (فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ) أى ردوا ذلك الحكم إلى كتاب الله أو إلى رسوله بالسؤال في حياته ، أو بالنظر في سنته بعد وفاته صلى الله عليه وسلم ؛ هذا قول مجاهد والأعمش وقتادة ، وهو الصحيح . ومن لم ير هذا اختل إيمانه ؛ لقوله تعالى (إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ) . وقيل : المعنى قولوا لله ورسوله أعلم ؛ فهذا هو الرد . وهذا

(١) راجع ٤ ص ٢٢ . (٢) في نهاية ابن الأثير ولسان السرب : « مالى أنازع القرآن » .

وينازعنى : يجاذبنى في القراءة ؛ ذلك أن بعض المؤمنين جهر خلفه فنازعه قراءته فنشله ، فنهاه عن الجهر بالقراءة في الصلاة خلفه . (٣) الزاروق : المصفاة . (٤) الزيادة في ج .

كما قال عمر بن الخطاب رضى الله عنه : الرجوع إلى الحق خير من التّماي في الباطل . والقول الأول أصح ؛ لقول على رضى الله عنه : ما عندنا إلا ما في كتاب الله وما في هذه الصحيفة ، أو فهم أُعطيَه رجل مسلم . ولو كان كما قال هذا القائل لبطل الاجتهاد الذى خُص به هذه الأمة والاستنباط الذى أُعطيها ، ولكن تُضرب الأمثال ويطلب المثل حتى يخرج الصواب . قال أبو العالية : وذلك قوله تعالى : « وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولَى الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنبِطُونَهُ مِنْهُمْ » . نعم ، ما كان مما استأثر الله بعلمه ولم يُطلع عليه أحدا من خلقه فذلك الذى يقال فيه : الله أعلم . وقد استنبط على رضى الله عنه مدة أقل الحمل — وهو ستة أشهر — من قوله تعالى : « وَحَمْلُهُ وَفِصَالُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا » وقوله تعالى : « وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ » فإذا فصلنا الحولين من ثلاثين شهرا بقيت ستة أشهر ؛ ومثله كثير . وفي قوله تعالى : « وَإِلَى الرَّسُولِ » دليل على أن سنته صلى الله عليه وسلم يعمل بها ويمتثل ما فيها . قال صلى الله عليه وسلم : « ما نهيتكم عنه فاجتنبوه وما أمرتكم به فافعلوا منه ما استطعتم فإنما أهلك من كان قبلكم كثرة مسائلهم واختلافهم على أنبيائهم » أخرجه مسلم . وروى أبو داود عن أبي رافع عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لا آفئين أحدكم متكئا على أريكته يأتية الأمر من امرئ مما أمرت به أو نهيت عنه فيقول لا ندرى ما وجدنا في كتاب الله اتبعناه » . وعن العرياض بن سارية أنه حضر رسول الله صلى الله عليه وسلم يخطب الناس وهو يقول : « أيحسب أحدكم متكئا على أريكته قد يظن أن الله لم يحزم شيئا إلا ما في هذا القرآن ألا وإنى والله قد أمرت ووعظت ونهيت عن أشياء إنها لمثل القرآن أو أكثر » . وأخرجه الترمذى من حديث المقدم بن معدى كَرِبَ بمعناه وقال : حديث حسن غريب . والقاطع قوله تعالى : « فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ » الآية . وسياى .

(١) راجع ج ١٦ ص ١٩٢ (٢) راجع ج ٣ ص ١٦٠ (٣) قوله : « متكئا على أريكته » : جالسا على سريره المزين ؛ وهذا بيان لحاقه وسوء أده كما هو دأب المتعمين المغرورين بالمال . وقال الخطاطي : أراد به أصحاب الثروة والدعة الذين لزموا البيوت ولم يطلبوا بالأسفار الحديث من أهله فيرده حيث لا يوافق هواه (عن ابن ماجه) . (٤) راجع ج ١٢ ص ٢٢٢

الثالثة - قوله تعالى : (ذَلِكَ خَيْرٌ) أى ردكم ما اختلفتم فيه إلى الكتاب والسنة خير من التنازع . (وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا) أى مرجعاً من آل يتول إلى كذا أى صار . وقيل : من أنت الشيء إذا جمعته وأصلحته . فالتأويل جمع معانى ألفاظ أشكلت بلفظ لا إشكال فيه ؛ يقال : أول الله عليك أمرك أى جمعه . ويجوز أن يكون المعنى وأحسن من تأويلكم .
قوله تعالى : أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ آمَنُوا بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِنْ قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَنْ يَتَحَكَّمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ وَيُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُضِلَّهُمْ ضَلَالًا بَعِيدًا ﴿٦٦﴾ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا إِلَى مَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَإِلَى الرَّسُولِ رَأَيْتِ الْمُنَافِقِينَ يَصُدُّونَ عَنْكَ صُدُودًا ﴿٦٧﴾

روى يزيد بن زريع عن داود بن أبي هند عن الشعبي قال : كان بين رجل من المنافقين ورجل من اليهود خصومة ، فدعا اليهودى المنافق إلى النبي صلى الله عليه وسلم ؛ لأنه علم أنه لا يقبل الرشوة . ودعا المنافق اليهودى إلى حكمهم ؛ لأنه علم أنهم يأخذون الرشوة فى أحكامهم ؛ فلما اختلفا أجمعا على أن يحكما كاهنًا فى جُبهة ؛ فأنزل الله تعالى فى ذلك : (أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ آمَنُوا بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ) يعنى المنافق . (وَمَا أُنزِلَ مِنْ قَبْلِكَ) يعنى اليهودى . (يُرِيدُونَ أَنْ يَتَحَكَّمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ) أى قوله : (وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا) وقال الضحاك : دعا اليهودى المنافق إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، ودعا المنافق إلى كعب بن الأشرف وهو « الطَّاغُوت » . ورواه أبو صالح عن ابن عباس قال : كان بين رجل من المنافقين - يقال له بشر - وبين يهودى خصومة ؛ فقال اليهودى : انطلق بنا إلى محمد ، وقال المنافق : بل إلى كعب بن الأشرف - وهو الذى سماه الله « الطَّاغُوت » أى ذو الطغيان - فأبى اليهودى أن يخاصمه إلا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ فلما رأى ذلك المنافق أتى معه إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ففضى لليهودى .

فلما خرجا قال المنافق : لا أرضى ، أنطلق بنا إلى أبي بكر؛ فحكم لليهودى فلم يرض - ذكره الزجاج - وقال : أنطلق بنا إلى عمر فأقبلا على عمر فقال اليهودى : إنا صرنا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم إلى أبي بكر فلم يرض ؛ فقال عمر للمنافق : أكذاك هو ؟ قال : نعم . قال : رويدكما حتى أخرج إليكما . فدخل وأخذ السيف ثم ضرب به المنافق حتى برد ، وقال : هكذا أقضى على من لم يرض بقضاء الله وقضاء رسوله ؛ وهرب اليهودى ، ونزلت الآية ، وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " أنت الفاروق " . ونزل جبريل وقال : إن عمر فرق بين الحق والباطل ؛ فسئى الفاروق . وفى ذلك نزلت الآيات كلها إلى قوله : « وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا » وأنصب : (ضَلَالًا) على المعنى ، أى يفضلون ضلالا ؛ ومثله قوله تعالى : « وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا » . وقد تقدم هذا المعنى مستوفى . و (صُدُودًا)^(١) أسم للمصدر عند الخليل ، والمصدر الصّد . والكوفيون يقولون : هما مصدران .

قوله تعالى : فَكَيْفَ إِذَا أَصَابَتْهُمْ مُصِيبَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ ثُمَّ جَاءُوكَ يَخْلِفُونَ بِاللَّهِ إِنْ أَرَدْنَا إِلَّا إِحْسَانًا وَتَوْفِيقًا ﴿٦٧﴾ أُولَئِكَ الَّذِينَ يَعْلَمُ اللَّهُ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ وَعِظْهُمْ وَقُلْ لَهُمْ فِي أَنْفُسِهِمْ قَوْلًا بَلِيغًا ﴿٦٨﴾

أى (فَكَيْفَ) يكون حالهم ، أو « فكيف » يصنعون (إِذَا أَصَابَتْهُمْ مُصِيبَةٌ) أى من ترك الاستعانة بهم ، وما يلحقهم من الذل فى قوله : « فَقُلْ لَنْ تَخْرُجُوا مَعِيَ أَبَدًا وَلَنْ تُقَاتِلُوا مَعِيَ عَدُوًّا » . وقيل : يريد قتل صاحبهم (بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ) وتم الكلام . ثم أبدأ بخبر عن فعلهم ؛ وذلك أن عمر لما قتل صاحبهم جاء قومه يطلبون دينه ويخلفون ما يريد بطلب دينه إلا الإحسان وموافقة الحق . وقيل : المعنى ما أردنا بالعدول عنك فى المحاكمة إلا التوفيق بين الخصوم ، والإحسان بالتقريب فى الحكم . ابن كيسان : عدلا

(٢) راجع ج ١٨ ص ٣٠٥

(١) برد (فتح الموحدة والراء) : أى مات .

(٤) راجع ج ٨ ص ٢١٧

(٣) راجع ج ٤ ص ٦٩

وحقا؛ نظيرها «وَلَيَحْلِفُنَّ إِنْ أَرَدْنَا إِلَّا الْحُسْنَى» فقال الله تعالى مكذبا لهم : (أُولَئِكَ الَّذِينَ يَعْلَمُ اللَّهُ مَا فِي قُلُوبِهِمْ) قال الزجاج : معناه قد علم الله أنهم منافقون . والفائدة لنا : اعلوا أنهم منافقون . (فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ) قيل : عن عقابهم . وقيل : عن قبول اعتذارهم (وَعِظْهُمْ) أى خوفهم . قيل فى الملاء . (وَقُلْ لَهُمْ فِي أَنْفُسِهِمْ قَوْلًا بَلِيغًا) أى أزرهم بأبلغ الزجر فى السر والخلاء . الحسن : قل لهم إن أظهرتم ما فى قلوبكم قَتَلْتُمْ . وقد بلغ القول بلاغة؛ ورجل بليغ يبلغ لسانه كنه ما فى قلبه . والعرب تقول : أحق بلغ وبلغ ، أى نهاية فى الحماقة . وقيل : معناه يبلغ ما يريد وإن كان أحق . ويقال : إن قوله تعالى : «فَكَيْفَ إِذَا آصَابَتْهُمُ مُصِيبَةٌ يَمَّا قَدِمَتْ أَيْدِيهِمْ» نزل فى شأن الذين بنوا مسجد الضراء^(٢) فلما أظهر الله فاقهم ، وأمرهم بهدم المسجد خلفوا لرسول الله صلى الله عليه وسلم دفاعا عن أنفسهم : ما أردنا ببناء المسجد إلا طاعة الله وموافقة الكتاب .

قوله تعالى : وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذْنِ اللَّهِ وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ جَاءُوكَ فَاسْتَغْفَرُوا اللَّهَ وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ لَوَجَدُوا اللَّهَ تَوَّابًا رَحِيمًا ﴿٤٤﴾

قوله تعالى : (وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ) « مِنْ » زائدة للتوكيد . (إِلَّا لِيُطَاعَ) فيا أمر به ونهى عنه . (بِإِذْنِ اللَّهِ) بلم الله . وقيل : بتوفيق الله . (وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ جَاءُوكَ) روى أبو صادق عن علي قال : قدم علينا أعرابي بعد ما دفنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بثلاثة أيام ، فرمى بنفسه على قبر رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وحنّا على رأسه من ترابه ؛ فقال : قلت يا رسول الله فسمعنا قولك ، ووَعَيْتَ عن الله فوعينا عنك ، وكان فيا أنزل الله عليك « وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ » الآية ، وقد ظلمت نفسى وجنتك

(١) راجع ج ٨ ص ٢٥٢ فما بعدها . (٢) هو مسجد بقباء ، وهى قرية على بعد ميلين من المدينة على يسار القاصد إلى مكة ؛ وهذا المسجد ينطوع العوام بهدمه . (مجمع البلدان) . (٣) الأزدى الكوفى أرسل من على .

تستغفرلى . فنودى من القبر أنه قد غفر لك . ومعنى ﴿لَوْجَدُوا اللَّهَ تَوَّابًا رَحِيمًا﴾ أى قابلاً لتوبتهم ، وهما مفعولان لا غير .

قوله تعالى : فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّتُوا نَسْلِيًا ﴿١٥﴾
فيه خمس مسائل :

الأولى — قال مجاهد وغيره : المراد بهذه الآية من تقدم ذكره ممن أراد التحاكم إلى الطاغوت وفيهم نزلت . وقال الطبري : قوله ﴿فَلَا﴾ ردُّ على ما تقدم ذكره ، تقديره فليس الأمر كما يزعمون أنهم آمنوا بما أنزل إليك ، ثم استأنف القسم بقوله : ﴿وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ . وقال غيره : إنَّما قدم « لا » على القسم اهتماماً بالنفى وإظهاراً لقوته ، ثم كرره بعد القسم تأكيداً للتهمة بالنفى ، وكان يصح إسقاط « لا » الثانية ويبقى أكثر الاهتمام بتقديم الأولى ، وكان يصح إسقاط الأولى ويبقى معنى النفى ويذهب معنى الاهتمام . و ﴿شَجَرَ﴾ معناه اختلف واختلط ؛ ومنه الشجر لا اختلاف أغصانه . ويقال لعصى المودج : شجار ؛ لتداخل بعضها في بعض . قال الشاعر :

نفسى فداؤك والزماح شواجر • والقوم ضنك للقاء قيام

وقال طرفة :

وهم الحكماء أرباب الهدى • وسعاة الناس في الأمر الشجر

وقالت طائفة : نزلت في الزبير مع الأنصارى ، وكانت الحصومة في سقى بستان ، فقال عليه السلام للزبير : ”أسقى أرضك ثم أرسل الماء إلى أرض جارك“ . فقال الخصم : أراك تحب ابن عمك ؟ فتلوه وجه رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال للزبير : ”أسقى ثم أحبس الماء حتى يبلغ الجذر“^(١) ونزل : ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ . الحديث ثابت صحيح رواه البخارى

عن علي بن عبد الله عن محمد بن جعفر عن معمر، ورواه مسلم عن قتيبة كلاهما عن الزهري .
واختلف أهل هذا القول في الرجل الأنصاري ؛ فقال بعضهم : هو رجل من الأنصار من
أهل بدر . وقال مكي والنحاس : هو حاطب بن أبي بلتعة . وقال الثعلبي والواحدي والمهدي :
هو حاطب . وقيل : ثعلبة بن حاطب . وقيل غيره : والصحيح القول الأول ؛ لأنه غير
معين ولا مُسمى ؛ وكذا في البخاري ومسلم أنه رجل من الأنصار . واختار الطبري أن يكون
نزل الآية في المنافق واليهودي . كما قال مجاهد ؛ ثم تناول بعمومها قصة الزبير . قال ابن العربي :
وهو الصحيح ؛ فكل من آتهم رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحكم فهو كافر ، لكن الأنصاري
زَلَّ زَلَّةً فَأَعْرَضَ عَنْهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَقَالَ عَثْرَتَهُ لَعَلَّهُ بِصُحَّةٍ يَقِينَةٍ ، وَأَنَّهَا كَانَتْ
فَلْتَةً وَلَيْسَتْ لِأَحَدٍ بَعْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . وكل من لم يرض بحكم الحاكم وطعن فيه
ورده فهي رِدَّةٌ يُسْتَأْتَبُ^(١) . وأما إن طعن في الحاكم نفسه لا في الحكم فله تعزيره وله أن
يصفح عنه . وسيأتي بيان هذا في آخر سورة « الأعراف »^(٢) إن شاء الله تعالى .

الثانية - وإذا كان سبب نزول هذه الآية ما ذكرناه من الحديث ففقهها أنه
عليه السلام سلك مع الزبير وخصمه سلك الصلح فقال : "أسق يازبير" لقربه من الماء
"ثم أرسل الماء إلى جارك" . أى تساهل في حقه ولا تستوفه وعجل في إرسال الماء
إلى جارك . فخصه على المسامحة والتيسير ، فلما سمع الأنصاري هذا لم يرض بذلك وغضب ؛
لأنه كان يريد ألا يمسك الماء أصلاً ، وعند ذلك نطق بالكلمة الجائرة المهلكة الفارقة فقال :
أن كان ابن عمك ؟ بجملة « أن » المفتوحة على جهة الإنكار ؛ أى أتحمك له علي لأجل
أنه قرابتك ؟ . فعند ذلك تلون وجه النبي صلى الله عليه وسلم غضبا عليه ، وحكم للزبير باستيفاء
حقه من غير مسامحة له . وعليه لا يقال : كيف حَكَمَ في حال غضبه وقد قال : " لا يَقْضَى
القاضي وهو غضبان " ؟ فإننا نقول : لأنه معصوم من الخطأ في التبليغ والأحكام ، بدليل
العقل الدال على صدقه فيما يبلغه عن الله تعالى فليس مثل غيره من الحكماء . وفي هذا الحديث

(١) عبارة ابن العربي : وكل من لم يرض بحكم الحاكم بعده فهو حاس أثم .

(٢) راجع ج ٧ ص ٣٤٤ فابدها .

إرشاد الحاكم إلى الإصلاح بين الخصوم وإن ظَهَرَ الحق . ومنعه مالك ، وأختلف فيه قول الشافعي . وهذا الحديث حجة واضحة على الجواز ، فإن أصطلحوا وإلا استوفى لدى الحق حقه وثبت الحكم .

الثالثة — وأختلف أصحاب مالك في صفة إرسال الماء الأعلى إلى الأسفل ، فقال ابن حبيب : يُدخل صاحب الأعلى جميع الماء في حائطه ويسقي به ، حتى إذا بلغ الماء من قاعة الحائط إلى الكمين من القائم فيه أغلق مدخل الماء ، وصرف ما زاد من الماء على مقدار الكمين إلى من يليه ، فيصنع به مثل ذلك حتى يبلغ السيل إلى أقصى الحوائط . وهكذا فسره لي مُطَرِّف وابن المَاجِشُون . وقاله ابن وهب . وقال ابن القاسم : إذا انتهى الماء في الحائط إلى مقدار الكمين أرسله كله إلى من تحته ولا يحبس منه شيئا في حائطه . قال ابن حبيب : وقول مُطَرِّف وابن المَاجِشُون أحبُّ إلى وهم أعلم بذلك ، لأن المدينة دارها وبها كانت القضية وفيها جرى العمل .

الرابعة — روى مالك عن عبد الله بن أبي بكر أنه بلغه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في سَبَلٍ مَهْزُورٍ وَمُذَيَّبٍ^(١) : «يُمَسِّكُ حَتَّى الْكَمِينِ ثُمَّ يُرْسِلُ الْأَعْلَى عَلَى الْأَسْفَلِ» . قال أبو عمر : « لا أعلم هذا الحديث يتصل عن النبي صلى الله عليه وسلم من وجه من الوجوه ، وأرفعُ أسانيدِهِ ما ذكره محمد بن إسماعيل عن أبي مالك بن نعلبة عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم [أتاه أهل مهزور ففضى أن الماء إذا بلغ الكمين لم يحبس الأعلى . وذكر عبد الرزاق عن أبي حازم القرطبي عن أبيه عن جده عن رسول الله صلى الله عليه وسلم] قَضَى فِي سَبَلٍ مَهْزُورٍ أَنْ يُحْبَسَ عَلَى كُلِّ حَائِطٍ حَتَّى يَبْلُغَ الْكَمِينِ ثُمَّ يُرْسَلُ . وغيره من السيول كذلك . وسئل أبو بكر البزار عن حديث هذا الباب فقال : لست أحفظ فيه عن النبي صلى الله عليه وسلم حديثاً ثبت . قال أبو عمر : في هذا المعنى — وإن لم يكن بهذا اللفظ — حديث ثابت مجتمع على صحته . رواه ابن وهب عن الليث بن سعد وبنس بن يزيد جميعاً عن ابن شهاب

(١) مهزور ومذيب : واديان بالمدينة يسيلان بآاء المطر خاصة .

(٢) الزيادة عن كتاب « التمهيد » لأبي عمر بن عبد البر .

أَنْ عُرِّوْهُ بِنَ الزَّيْرِ حَدَّثَهُ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الزَّيْرِ أَنَّهُ خَاصِمٌ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ
 قَدْ شَهِدَ بَدْرًا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي شَرَاحِ الْحَرَّةِ كَانَا يَسْتَقِيَانِ بِهَا كِلَاهُمَا النَّخْلَ ،
 فَقَالَ الْأَنْصَارِيُّ : سَرَّحَ الْمَاءَ ، فَأَبَى عَلَيْهِ ، فَاخْتَصَمَا إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَذَكَرَ
 الْحَدِيثَ . قَالَ أَبُو عَمْرٍو : وَقَوْلُهُ فِي الْحَدِيثِ : " يَرْسِلُ " وَفِي الْحَدِيثِ الْآخَرِ " إِذَا بَلَغَ
 الْمَاءُ الْكَعْبَيْنِ لَمْ يَجْهَسِ الْأَعْلَى " يَشْهَدُ لِقَوْلِ ابْنِ الْقَاسِمِ . وَمِنْ جِهَةِ النَّظَرِ أَنَّ الْأَعْلَى لَوْ لَمْ
 يَرْسِلْ إِلَّا مَا زَادَ عَلَى الْكَعْبَيْنِ لَا يَقْطَعُ ذَلِكَ الْمَاءَ فِي أَقَلِّ مَدَّةٍ ، وَلَمْ يَنْتَهَ حَيْثُ يَنْتَهَى
 إِذَا أُرْسِلَ الْجَمِيعُ ، وَفِي إِرْسَالِ الْجَمِيعِ بَعْدَ اخْتِاخِ الْأَعْلَى مِنْهُ مَا بَلَغَ الْكَعْبَيْنِ أَعْمَ فَائِدَةً وَأَكْثَرَفَعَا
 فِيمَا قَدْ جُعِلَ النَّاسُ فِيهِ شُرَكَاءَ ، فَقَوْلُ ابْنِ الْقَاسِمِ أَوَّلَى عَلَى كُلِّ حَالٍ . هَذَا إِذَا لَمْ يَكُنْ أَصْلُهُ
 مَلَكًا لِلْأَسْفَلِ مُخْتَصًا بِهِ ، فَإِنْ مَا اسْتَحَقَّ بِعَمَلٍ أَوْ بِمَالِكَ صَحِيحٍ أَوْ اسْتَحَقَّ قَدِيمٍ وَثَبُوتٍ
 مَلِكٍ ، فَكُلُّ عَلَى حَقِّهِ عَلَى حَسَبِ مَا كَانَ مِنْ ذَلِكَ بِيَدِهِ وَعَلَى أَصْلِ مَسْأَلَتِهِ . وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ .

الخامسة - قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ ﴾ أَيْ ضَيْقًا
 وَشَكًّا ، وَمِنْهُ قِيلَ لِلشَّجَرِ الْمُلْتَفِّ : حَرَجٌ وَحَرَجَةٌ ، وَجَمْعُ حَرَجٍ . وَقَالَ الضَّحَّاكُ : أَيْ إِثْمًا
 بِإِنْكَارِهِمْ مَا قَضَيْتَ . ﴿ وَيَسْأَلُوا تَسْلِيمًا ﴾ أَيْ يَتَقَادُوا لِأَمْرِكَ فِي الْقَضَاءِ . وَقَالَ الزَّجَّاجُ :
 « تَسْلِيمًا » مَصْدَرٌ مُؤَكَّدٌ ، فَإِذَا قُلْتَ : ضَرَبْتُ ضَرْبًا فَكَأَنَّكَ قُلْتَ لَا أَشْكُ فِيهِ ، وَكَذَلِكَ
 « وَيَسْأَلُوا تَسْلِيمًا » أَيْ وَيَسْأَلُوا لِحُكْمِكَ تَسْلِيمًا لَا يَدْخُلُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ شَكًّا .

قوله تعالى : وَلَوْ أَنَّا كَتَبْنَا عَلَيْهِمْ أَنْ اقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ أَوْ اتَّخَذُوا
 مِنْ دِينِكُمْ مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا مَا يُوعَظُونَ بِهِ لَكَانَ
 خَيْرًا لَهُمْ وَأَشَدَّ تَنْبِيْهًُا ﴿٦٦﴾ وَإِذَا لَا تَأْتِنَهُمْ مِّنْ لَّدُنَّا أَجْرًا عَظِيمًا ﴿٦٧﴾
 وَلَهْدَيْنَهُمْ صِرَاطًا مُّسْتَقِيمًا ﴿٦٨﴾

(١) شراح : بشين معجمة مكسورة آخره جيم جمع شرجة بفتح فسكون ، وهي مسایل الماء بالحزرة (بفتح فتشديد)
 وهي أرض ذات هجارة سود . (٢) في جرط : هذا ما لم يكن .

سبب نزولها ما روى أن ثابت بن قيس بن شماس تفاخر هو ويهودى ؛ فقال اليهودى :
 والله لقد كُتِب علينا أن نقتل أنفسنا فقتلنا ، وبلغت القَتْل سبعين ألفا ؛ فقال ثابت : والله
 لو كتب الله علينا أن أقتلوا أنفسكم لفعلنا . وقال أبو إسحاق السَّيِّمى : لما نزلت ﴿ وَلَوْ أَنَّا
 كَتَبْنَا عَلَيْهِمْ ﴾ الآية ، قال رجل : لو أمرنا لفعلنا ، والحمد لله الذى عافانا . فبلغ ذلك رسول الله
 صلى الله عليه وسلم فقال : « إنا من أمتى رجالا الإيمانُ أثبت في قلوبهم من الجبال الرواسي » .
 قال ابن وهب قال مالك : القائل ذلك هو أبو بكر الصديق رضى الله عنه ؛ وهكذا ذكر مكِّي
 أنه أبو بكر . وذكر النقاش أنه عمر بن الخطاب رضى الله عنه . وذكر عن أبي بكر رضى الله
 عنه أنه قال : لو كُتِب علينا ذلك لبدأت بنفسى وأهل بيتى . وذكر أبو أليث السمرقندى :
 أن القائل منهم عمار بن ياسر وابن مسعود وثابت بن قيس ، قالوا : لو أن الله أمرنا أن نقتل
 أنفسنا أو نخرج من ديارنا لفعلنا ؛ فقال النبى صلى الله عليه وسلم : « الإيمان أثبت في قلوب
 الرجال من الجبال الرواسي » . و « لو » حرف يدل على امتناع الشيء لامتناع غيره ؛ فأخبر
 الله سبحانه أنه لم يكتب ذلك علينا رفقا بنا لئلا نظهر معصيتنا . فكَم من أمر قصرنا عنه مع
 خِفته فكيف بهذا الأمر مع ثقله ! لكن أَمَا والله لقد ترك المهاجرون مساكنتهم خاوية وخرجوا
 يطلبون بها عيشة راضية . ﴿ مَا فَعَلُوهُ ﴾ أى القتل والخروج ﴿ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ ﴾ « قليل »
 بدل من الواو ، والتقدير ما فعله أحد إلا قليل . وأهل الكوفة يقولون : هو على التكرير
 ما فعلوه ما فعله إلا قليل منهم . وقرأ عبد الله بن عامر وعيسى بن عمر « إِلَّا قَلِيلًا » على
 الاستثناء . وكذلك هو فى مصاحف أهل الشام . الباقر بالرفع ، والرفع أجود عند جميع
 النحويين . وقيل : انتصب على إضمار فعل ، تقديره إلا أن يكون قليلا منهم . وإنما صار
 الرفع أجود لأن اللفظ أولى من المعنى ، وهو أيضا يشتمل على المعنى . وكان من القليل
 أبو بكر وعمر وثابت بن قيس كما ذكرنا . وزاد الحسن ومقاتل عمارة وابن مسعود وقد
 ذكرناهما . ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا مَا يُوعَظُونَ بِهِ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ ﴾ أى فى الدنيا والآخرة . ﴿ وَأَشَدَّ
 تَنبِيْئًا ﴾ أى على الحق . ﴿ وَإِذَا لَا تَأْتِيَنَّهُمْ مِنْ لَدُنَّا أَجْرًا عَظِيمًا ﴾ أى ثوابا فى الآخرة . وقيل :
 اللام لام الجواب ، و « إِذَا » دالة على الجزاء ، والمعنى لو فعلوا ما يوعظون به لآتيناهم .

قوله تعالى : وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَأُولَئِكَ مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنَ النَّبِيِّينَ وَالصِّدِّيقِينَ وَالشُّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ وَحَسُنَ أُولَئِكَ رَفِيقًا ﴿٦٩﴾ ذَلِكَ الْفَضْلُ مِنَ اللَّهِ وَكَفَى بِاللَّهِ عَلِيمًا ﴿٧٠﴾
فيه ثلاث مسائل :

الأولى — قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَالرَّسُولَ ﴾ لما ذكر تعالى الأمر الذي لو فعله المنافقون حين وُعظوا به وأُتوا به لأنهم عليهم ، ذكر بعد ذلك ثواب من يفعله . وهذه الآية تفسير قوله تعالى : « أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ »^(١) وهي المراد في قوله عليه السلام عند موته « اللَّهُمَّ الزِّفَى الْأَعْلَى » . وفي البخاري عن عائشة قالت سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « ما من نبي يمرض إلا خير بين الدنيا والآخرة » كان في شكواه الذي مرض فيه أخذته بحمة شديدة فسمعتة يقول : « مع الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين » فعلمت أنه خير . وقالت طائفة : إنما نزلت هذه الآية لما قال عبد الله بن زيد بن عبد ربه الأنصاري — الذي أرى الأذان — : يا رسول الله ، إذا ميتٌ وميتنا كنت في عليين لا نراك ولا نجتمع بك ؛ وذكر حزنه على ذلك فنزلت هذه الآية . وذكر مكِّي عن عبد الله هذا وأنه لما مات النبي صلى الله عليه وسلم قال : اللَّهُمَّ أعْصِي حَتَّى لَا أَرَى شَيْئًا بَعْدَهُ ؛ فَعَمِيَ [مكانه]^(٢) . وحكاه القشيري فقال : اللَّهُمَّ أعْصِي فَلَا أَرَى شَيْئًا بَعْدَ حَبِيبِي حَتَّى أَلْقَى حَبِيبِي ؛ فَعَمِيَ مكانه . وحكى الثعلبي : أنها نزلت في ثوبان مول رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وكان شديد الحب له قليل الصبر عنه ؛ فأنابه ذات يوم وقد تغير لونه وتجل جسمه ، يعرف في وجهه الحزن ؛ فقال له : « يَا ثوبان ما غير لونك » فقال : يا رسول الله ما بي ضر ولا وجع ، غير أني إنما أرك اشتقت إليك واستوحشت وحشة شديدة حتى ألقاك ، ثم ذكرت الآخرة وأخاف ألا أراك هناك ؛ لأنني عرفت أنك تُرفع مع النبيين وأنى إن دخلت الجنة كنت في منزلة هي أدنى من منزلتك ، وإن لم أدخل فذلك حين لا أراك أبداً ؛ فأنزل الله

(١) راجع ج ١ ص ١٤٦ . (٢) البعة (بالضم) : غلظ في الصوت وعشوة . (٣) من ج .

تعالى هذه الآية . ذكره الواحدي عن الكلبي . وأسند عن مسروق قال قال أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم : ما ينبغي لنا أن نفارقك في الدنيا ، فإنك إذا فارقتنا رفعت فوقنا ؛ فانزل الله تعالى : « وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَأُولَئِكَ مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنَ النَّبِيِّينَ » وفي طاعة الله طاعةً رسولهُ ولكنه ذكره تشريفاً لقدره وتأييهاً باسمه صلى الله عليه وسلم وعلى آله . « فَأُولَئِكَ مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ » أى هم معهم فى دار واحدة ونعيم واحد يستمتعون برؤيتهم والحضور معهم ، لا أنهم يساوونهم فى الدرجة ؛ فإنهم يتفاوتون لكنهم يتأرون للاتباع فى الدنيا والاقتداء . وكلّ مَنْ فيها قد رُزق الرضا بحاله ، وقد ذهب عنه اعتقاد أنه مفضول . قال الله تعالى : « وَزَعَنَّا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غَلٍّ » . ^(١) والصدِّيقُ فعيل ، المبالغ فى الصدق أو فى التصديق ، والصدِّيق هو الذى يحقق بفعله ما يقوله بلسانه . وقيل : هم فضلاء أتباع الأنبياء الذين يسبقونهم إلى التصديق كأبى بكر الصدِّيق . وقد تقدّم فى البقرة اشتقاق الصدِّيق ومعنى الشهيد . والمراد هنا بالشهداء عمر وعثمان وعليّ ، والصالحين سائر الصحابة رضى الله عنهم أجمعين . وقيل : « الشهداء » القتلى فى سبيل الله . « وَالصَّالِحِينَ » صالحى أمة محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم .

قلت : واللفظ يعم كل صالح وشهيد ، والله أعلم . والرفق لين الجانب . وسُمى الصاحب رفيقاً لارتفاعك بصحبته ؛ ومنه الرفقة لأرتفاق بعضهم ببعض . ويجوز « وحسن أولئك رفيقاً » . قال الأخفش : « رفيقاً » منصوب على الحال وهو بمعنى رفقاء ؛ وقال : انتصب على التمييز فوحده لذلك ؛ فكان المعنى وحسن كل واحد منهم رفيقاً . كما قال تعالى : « ثُمَّ نُخْرِجُكُمْ ^(٢) طِفْلاً » أى نخرج كل واحد منكم طفلاً . وقال تعالى : « يَنْظُرُونَ مِنْ طَرْفٍ ^(٣) خَفِيٍّ » . وينظر معنى هذه الآية قوله صلى الله عليه وسلم : « خير الرفقاء أربعة » ولم يذكر الله تعالى هنا إلا أربعة فتأمل .

(١) راجع ج ٧ ص ٢٠٨ وج ١٠ ص ٣٣ (٢) راجع ج ١ ص ٢٣٣ وج ٢ ص ١٧٣ .

وج ٤ ص ٢٦٨ . (٣) راجع ج ١٢ ص ١١ (٤) راجع ج ١٦ ص ٤٥ . ينظر : يقابل ؛

تقول العرب : دور آل فلان تنظر إلى دور آل فلان ؛ أى هى بإزائها ومقابلة لها .

الثانية — في هذه الآية دليل على خلافة أبي بكر رضى الله عنه ؛ وذلك أن الله تعالى لما ذكر مراتب أوليائه في كتابه بدأ بالأعلى منهم وهم النبيون ، ثم ثنى بالصدّيقين ولم يجعل بينهما واسطة . وأجمع المسلمون على تسمية أبي بكر الصديق رضى الله عنه صدّيقا ، كما أجمعوا على تسمية محمد عليه السلام رسولا ، وإذا ثبت هذا وصح أنه الصديق وأنه ثاني رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يجر أن يتقدّم بعده أحد . والله أعلم .

الثالثة — قوله تعالى : ﴿ ذَٰلِكَ الْفَضْلُ مِنَ اللَّهِ ﴾ أخبر تعالى أنهم لم ينالوا [الدرجة] (١) بطاعتهم بل نالوها بفضل الله تعالى وكرمه . خلافا لما قالت المعتزلة : إنما ينال العبد ذلك بفعله . فلما آمن الله سبحانه على أوليائه بما آتاهم من فضله ، وكان لا يجوز لأحد أن ينسب على نفسه بما لم يفعله دلّ ذلك على بطلان قولهم . والله أعلم .

قوله تعالى : يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا خُذُوا حِذْرَكُمْ فَانفِرُوا ثُبَاتٍ أَوْ أَنْفِرُوا جَمِيعًا ﴿٧١﴾
فيه خمس مسائل :

الأولى — قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا خُذُوا حِذْرَكُمْ ﴾ هذا خطاب للمؤمنين المخلصين من أمة محمد صلى الله عليه وسلم ، وأمرهم لم يجاهد الكفار والخروج في سبيل الله وحماية الشرع . ووجه النظم والاتصال بما قبل أنه لما ذكر طاعة الله وطاعة رسوله ، أمر أهل الطاعة بالقيام بإحياء دينه وإعلاء دعوته ، وأمرهم ألا يقتحموا على عدوّهم على جهالة حتى يتحمسوا إلى ما عندهم ، ويعلموا كيف يردّون عليهم ، فذلك أثبت لهم فقال : « خُذُوا حِذْرَكُمْ » فعملهم مباشرة الحروب . ولا ينافي هذا التوكّل بل هو [مقام] عين التوكّل كما تقدّم في « آل عمران » ويأتي . والحِذْر والحذر لغتان كالنل والمثل . قال الفراء : أكثر الكلام الحذر ، والحذر مسموع أيضا ؛ يقال : خذ حذرك ، أى أحذر . وقيل : خذوا السلاح حذرا ؛ لأن به الحذر والحذر لا يدفع القدر . وهى :

(١) من جروطوز ، أى الدرجة التى هى المعية مع الذين الخ بدليل قوله : قالوها . وفى أو حور : لم ينالوا الفضل . ولا يصح . (٢) فى جروطوز . (٣) راجع ج ٤ ص ١٨٩

الثانية — خلافاً للقدرية في قولهم : إن الحذر يدفع ويمنع من مكائد الأعداء ، ولو لم يكن كذلك ما كان لأمرهم بالحذر معنى . فيقال لهم : ليس في الآية دليل على أن الحذر ينفع من القدر شيئاً ، ولكنا نعبّدنا بالأُلُحِّي بأيدينا إلى التهلكة ؛ ومنه الحديث ” أعقلها وتوكل “ . وإن كان القدر جارياً على ما قضى ، ويفعل الله ما يشاء ؛ فالمراد منه طمأنينة النفس ، لا أن ذلك ينفع من القدر وكذلك أخذ الحذر . والدليل على ذلك أن الله تعالى أثنى على أصحاب نبيه صلى الله عليه وسلم بقوله : « قُلْ لَنْ يُصِيبَنَا إِلَّا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَنَا » ^(١) فلو كان يصيبهم غير ما قضى عليهم لم يكن لهذا الكلام معنى .

الثالثة — قوله تعالى : (فَأَنْفِرُوا ثُبَاتٍ) يقال : نَفَرِيفِر (بكسر الفاء) نفيراً . ونفرت الدابة تنفر (بضم الفاء) نفوراً ؛ المعنى : انهضوا لقتال العدو . وأستنفر الإمام الناس دعاهم إلى النفير ، أى للخروج إلى قتال العدو . والنفير اسم للقوم الذين ينفرون ، وأصله من النَفَار والنَّفُور وهو الفرع ؛ ومنه قوله تعالى : « وَلَوْ أَعْلَى أَدْبَارِهِمْ نَفُوراً » ^(٢) أى نافرين . ومنه نَفَر الجلد أى وِرم . وتختل رجلٌ بالقَصَب فنَفَرَفَهُ أى وِرم . قال أبو عبيد : إنما هو من نَفَار الشيء من الشيء وهو تجافيه عنه وتباعده منه . قال ابن فارس : النَفَر عِدَّة رجال من ثلاثة إلى عشرة . والنفير النَفَر أيضاً ، وكذلك النَفَر والنَفرة ، حكاهما الفراء بالهاء . ويوم النفر : يوم ينفِر الناس عن مَنَى . و « ثُبَاتٍ » معناه جماعات متفرقات . ويقال : يُبين يجمع جمع السلامة في التأنيث والتذكير . قال عمرو بن كلثوم :

فأما يومَ خَشْيَتِنَا عليهم * فتصبح خيلنا عُصَباً ثُبَاتاً ^(٣)

فقوله تعالى : (ثُبَاتٍ) كناية عن السرايا ، الواحدة ثُبَّة وهى العصابة من الناس . وكانت في الأصل الثُبَّة . وقد ثَبَّت الجيش جعلتهم ثُبَّة ثُبَّة . والثبَّة : وسط الحوض الذى يشوب إليه الماء أى يرجع . قال النحاس : وربما توهم الضعيف في العربية أنهما واحد ، وأن أحدهما من الآخر ؛ وبينهما فرق ، فثبَّة الحوض يقال في تصغيرها : ثُوْبِيَّة ؛ لأنها من ثاب يشوب . ويقال في [ثبَّة] الجماعة : ثُبِّيَّة . قال غيره : فثبَّة الحوض محذوفة الواو وهو عين الفعل ، وثبَّة الجماعة ^(٤)

(٢) المصب (جمع عصب) :

(٢) راجع ج ١٠ ص ٢٧١

(١) راجع ج ٨ ص ١٥٩

الجماعات . (٤) من النحاس .

معتل اللام من ثَبَا يَثْبُو مثل خلا يخلو . ويجوز أن يكون الثبة بمعنى الجماعة من ثبة الحوض ؛ لأن الماء إذا ثاب اجتمع ؛ فعلى هذا تصغر به الجماعة ثُبُوبَةً فتدخل إحدى الياءين في الأخرى . وقد قيل : إن ثبة الجماعة إنما أشتقت من ثَبَّيت على الرجل إذا أثبت عليه في حياته وجمعت محاسن ذكره فيعود إلى الاجتماع .

الرابعة — قوله تعالى : ﴿ أَوْ أَنْفِرُوا جَمِيعًا ﴾ معناه الجيش الكثيف مع الرسول عليه السلام ؛ قاله ابن عباس وغيره . ولا تخرج السرايا إلا بإذن الإمام ليكون متجسسا لهم ، عَضُدًا من ورائهم ، وربما احتاجوا إلى دَرَنِهِ . وسيأتي حكم السرايا وغنائمهم وأحكام الجيوش ووجوب التغير في « الأنفال » و « براءة » إن شاء الله تعالى .

الخامسة — ذكر ابن خُوَيزِمَنَدَاد : وقيل إن هذه الآية منسوخة بقوله تعالى : « أَنْفِرُوا خِفَافًا وَثِقَالًا » وبقوله : « إِلَّا تَنْفِرُوا يُعَذِّبْكُمْ » ؛ ولأن يكون « أَنْفِرُوا خِفَافًا وَثِقَالًا » منسوخا بقوله : « فَأَنْفِرُوا ثُبَاتٍ أَوْ أَنْفِرُوا جَمِيعًا » وبقوله : « وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنْفِرُوا كَافَّةً » أولى ؛ لأن فرض الجهاد تقرر على الكفاية ، فتنى سَدَ الثغور بعض المسلمين أسقط الفرض عن الباقين . والصحيح أن الآيتين جميعا مُحْكَمَتَانِ ، إحداهما في الوقت الذي يحتاج فيه إلى تعين الجميع ، والأخرى عند الاكتفاء بطائفة دون غيرها .

قوله تعالى : وَإِنَّ مِنْكُمْ لَمَنْ لَيُبَطِّئَنَّ فَإِنْ أَصَابَكُمْ مِصْيَبَةٌ قَالَ قَدْ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيَّ إِذْ لَمْ أَكُنْ مَعَهُمْ شَهِيدًا ﴿٧٢﴾ وَلَئِنْ أَصَابَكُمْ فَضْلٌ مِّنَ اللَّهِ لَيَقُولَنَّ كَأَنْ لَّمْ تَكُنْ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُ مَوَدَّةٌ يَلْبِسْنِي كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴿٧٣﴾

قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّ مِنْكُمْ لَمَنْ لَيُبَطِّئَنَّ ﴾ يعني المنافقين . والتبطينة والإبطاء التأخر ، تقول : ما أبطأك عنا ؛ فهو لازم . ويجوز بطأت فلانا عن كذا أى أخرته ؛ فهو متعد .

والمعنيان مراد في الآية ؛ فكانوا يقعدون عن الخروج ويقعدون غيرهم . والمعنى إن من دخلاكم وجنسكم ومن أظهر إيمانه لكم . فالمنافقون في ظاهر الحال من أعداد المسلمين بإجراء أحكام المسلمين عليهم . واللام في قوله « لَمَن » لام توكيد ، والثانية لام قسم ، و « مَن » في موضع نصب ، وصلتها « لِيُطْن » لأن فيه معنى اليقين ، والخبر « مِنْكُمْ » . وقرأ مجاهد والنخعي والكلبي « وَإِنْ مِنْكُمْ لَمَن لِّيُطْن » بالتخفيف ، والمعنى واحد . وقيل : المراد بقوله « وَإِنْ مِنْكُمْ لَمَن لِّيُطْن » بعض المؤمنين ؛ لأن الله خاطبهم بقوله : « وَإِنْ مِنْكُمْ » وقد فرق الله تعالى بين المؤمنين والمنافقين بقوله « وَمَا هُمْ مِنْكُمْ »^(٢) وهذا ياباه مساق الكلام وظاهره . وإنما جمع بينهم في الخطاب من جهة الجنس والنسب كما يتنا لا من جهة الإيمان . هذا قول الجمهور وهو الصحيح إن شاء الله تعالى ، والله أعلم . يدل عليه قوله : « فَإِنْ أَصَابَكُمْ مُصِيبَةٌ » أي قتلٌ وهزيمة « قَالَ قَدْ أَنْتُمْ اللَّهُ عَلَى » يعني بالقعود ، وهذا لا يصدر إلا من منافق ؛ لاستيما في ذلك الزمان الكريم ، بعيد أن يقوله مؤمن . وينظر إلى هذه الآية ما رواه الأئمة عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم إخبارا عن المنافقين " إن أنقل صلاة عليهم صلاة العشاء وصلاة الفجر ولو يعلمون ما فيهما لأتوهما ولو حبوا " الحديث . في رواية " ولو علم أحدهم أنه يحمد عظمائنا لشهداها " يعني صلاة العشاء . يقول : لولا شيء من الدنيا يأخذونه وكانوا على يقين منه لبادروا إليه . وهو معنى قوله : « وَلَئِنْ أَصَابَكُمْ فَضْلٌ مِنْ اللَّهِ » أي غنيمة وفتح « لَيَقُولَنَّ » هذا المنافق قول نادم حاسد « يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَقُوزُ قَوْزًا عَظِيمًا » « كَأَنَّ لَمْ يَكُنْ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُ مَوَدَّةٌ »^(٣) فالكلام فيه تقديم وتأخير . وقيل : المعنى « لَيَقُولَنَّ كَأَنَّ لَمْ يَكُنْ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُ مَوَدَّةٌ » أي كأن لم يعاقدكم على الجهاد . وقيل : هو في موضع نصب على الحال . وقرأ الحسن « لَيَقُولَنَّ » بضم اللام على معنى « مَن » ؛ لأن معنى قوله « لَمَن لِيُطْن » ليس يعني رجلا بعينه . ومن فتح اللام أعاد فوحد الضمير على لفظ « مَن » . وقرأ ابن كثير وحفص عن عاصم « كَأَنَّ لَمْ يَكُنْ » بالياء على لفظ المودة . ومن قرأ بالياء جعل مودة بمعنى الود . وقول المنافق « يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ » على وجه الحسد أو الأسف^(٣)

(١) في ج : جيشكم . (٢) راجع ج ٨ ص ١٦٤ (٣) قرأ نافع بالياء وهي ما في الأصول .

على فوت الغنيمة مع الشك في الجزاء من الله . (فَأَفُوزَ) جواب التَّمَنَّى ولذلك نصب . وقرا الحسن « فَأَفُوزُ » بالرفع على أنه تمنى الفوز، فكأنه قال : يا ليتني أفوز فوزا عظيما . والنصب على الجواب ؛ والمعنى إن أكن معهم أَفْزُ . والنصب فيه بإضمار « أن » لأنه محمول على تأويل المصدر ؛ التقدير يا ليتني كان لي حضورٌ ففوزٌ .

قوله تعالى : فَلْيُقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يَشْرُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا بِالْآخِرَةِ وَمَنْ يُقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيُقْتَلْ أَوْ يَغْلِبْ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا ﴿٧٤﴾
فيه ثلاث مسائل :

الأولى — قوله تعالى : (فَلْيُقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ) الخطاب للمؤمنين ؛ أى فليقاتل في سبيل الله [الكفار] (الَّذِينَ يَشْرُونَ) (١) أى يبيعون، أى يبذلون أنفسهم وأموالهم لله عز وجل (بِالْآخِرَةِ) أى بثواب الآخرة .

الثانية — قوله تعالى : (وَمَنْ يُقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ) شرط . (فَيُقْتَلْ أَوْ يَغْلِبْ) عطف عليه ، والمجازاة (فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا) . ومعنى « فيقتل » فيستشهد . « أَوْ يَغْلِبْ » يظفر فيغتم . وقرأت طائفة « ومن يقاتل » « فليقاتل » بسكون لام الأمر . وقرأت فرقة « فليقاتل » بكسر لام الأمر . فذكر تعالى غايته حالة المقاتل واكتفى بالغائتين عما بينهما ؛ ذكره ابن عطية .

الثالثة — ظاهر الآية يقتضى التسوية بين من قُتل شهيدا أو أُنْقلب غانما . وفي صحيح مسلم عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " تَضَمَّنَ اللَّهُ لِمَنْ خَرَجَ فِي سَبِيلِهِ لَا يُجَرِّجُهُ إِلَّا جِهَادًا فِي سَبِيلِي وَإِيمَانًا بِي وَتَصَدِّقًا بِرِسَالِي فَهُوَ عَلَى ضَامِنٍ أَنْ أُدْخِلَهُ الْجَنَّةَ أَوْ أَرْجِعَهُ إِلَى مَسْكَنِهِ الَّذِي خَرَجَ مِنْهُ نَائِلًا مَا نَالَ مِنْ أَجْرٍ أَوْ غَنِيمَةٍ " وذكر الحديث . وفيه عن عبد الله بن عمرو أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " مَا مِنْ غَازِيَةٍ تَغْزُو فِي سَبِيلِ

(١) في ج: روز . (٢) في ج: روط : القرآن . (٣) في مسلم : جهادا . إيمانا . تصديقا . قال النوى : مفعول له . (٤) في ج : رسول .

الله فيصيبون الغنيمة إلا تعجلوا ثلثي أجرهم من الآخرة ويبقى لهم الثلث وإن لم يصيبوا غنيمة
تم لهم أجرهم . فقلوه : " نائلا ما نال من أجر أو غنيمة " يقتضى أن لمن لم يستشهد من
المجاهدين أحد الأمرين ؛ إما الأجر إن لم يغم ، وإما الغنيمة ولا أجر ، بخلاف حديث عبد الله
ابن عمرو ، ولما كان هذا قال قوم : حديث عبد الله بن عمرو ليس بشيء ، لأن في إسناده
حميد بن هاني وليس بمشهور ، ورجحوا الحديث الأول عليه لشهرته . وقال آخرون : ليس
بينهما تعارض ولا اختلاف . و« أو » في حديث أبي هريرة بمعنى الواو ، كما يقوله الكوفيون
وقد دلت عليه رواية أبي داود فإنه قال فيه : " من أجر وغنيمة " بالواو الجامعة . وقد رواه
بعض رواة مسلم بالواو الجامعة أيضا . وحميد بن هاني مصري سمع أبا عبد الرحمن الحبلي وعمرو
أبن مالك ، وروى عنه حيوة بن شريح وآبن وهب ، فالحديث الأول محمول على مجرد النية
والإخلاص في الجهاد ، فذلك الذي ضمن الله له إما الشهادة ، وإما رده إلى أهله ما جورا غانما ،
ويحمل الثاني على ما إذا قوى الجهاد ولكن مع نيل المغنم ، فلما انقسمت نيته انحط أجره ،
فقد دلت السنة على أن للغانم أجرا كما دل عليه الكتاب فلا تعارض . ثم قيل : إن نقص أجر
الغانم على من يغم إنما هو بما فتح الله عليه من الدنيا فتمتع به وأزال عن نفسه شظف عيشه ؛
ومن أخفق فلم يُصب شيئا بقي على شظف عيشه والصبر على حاله ، فبقى أجره موقرا بخلاف
الأول . ومثله قوله في الحديث الآخر : " فمنا من مات لم يأكل من أجره شيئا -
منهم مضطرب ابن عمير - ومنا من أينعت له ثمرة فهو يهدئها " .

قوله تعالى : وَمَا لَكُمْ لَا تُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ
الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ الَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَذِهِ الْقَرْيَةِ
الظَّالِمِ أَهْلُهَا وَاجْعَلْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا وَاجْعَلْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ نَصِيرًا ﴿٧٥﴾

(١) عذب التمرة تهديا واهتديا : جناها . الظاهر أن منهم مضطرب الخ من الزاري كما في أسد الغابة .

فيه ثلاث مسائل :

الأولى - قوله تعالى : ﴿ وَمَا لَكُمْ لَا تُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ﴾ حَضُّ عَلَى الْجِهَادِ . وهو يتضمن تخليص المستضعفين من أيدي الكفرة المشركين الذين يسومونهم سوء العذاب ، ويفتنونهم عن الدين ؛ فأوجب تعالى الجهاد لإعلاء كلمته وإظهار دينه واستنقاذ المؤمنين الضعفاء من عباده ، وإن كان في ذلك تلف النفوس . وتخليص الأسارى واجب على جماعة المسلمين إما بالقتال وإما بالأموال ؛ وذلك أوجب لكونها دون النفوس إذ هي أهون منها . قال مالك : واجب على الناس أن يَفْدُوا الأسارى بجميع أموالهم . وهذا لاخلاف فيه ؛ لقوله عليه السلام "فُكِّتُوا الْعَانِي" وقد مضى في «البقرة»^(١) . وكذلك قالوا : عليهم أن يؤاسوهم فإن المواساة دون المفاداة . فإن كان الأسير غنياً فهل يرجع عليه الفادى أم لا ؛ قولان للعلماء ، أحقهما الرجوع .

الثانية - قوله تعالى : ﴿ وَالْمُسْتَضْعِفِينَ ﴾ عطف على اسم الله عز وجل ، أى وفى سبيل المستضعفين ، فإن خلاص المستضعفين من سبيل الله . وهذا اختيار الزجاج وقاله الزهري . وقال محمد بن يزيد : أختار أن يكون المعنى وفى المستضعفين فيكون عطفاً على السبيل ؛ أى وفى المستضعفين لاستنقاذهم ؛ فالسبيلان مختلفان . ويعنى بالمستضعفين من كان بمكة من المؤمنين تحت إذلال كفرة قريش وأذاهم وهم المعنيون بقوله عليه السلام : "اللهم أنج الوليد ابن الوليد وسلمة بن هشام وعياش بن أبى ربيعة والمستضعفين من المؤمنين" . وقال ابن عباس : كنت أنا وأتى من المستضعفين . فى البخارى عنه « إلا المستضعفين من الرجال والنساء والولدان » فقال : كنت أنا وأتى بمن عذر الله ، أنا من الولدان وأتى من النساء .

الثالثة - قوله تعالى : ﴿ مِنْ هَذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أَهْلُهَا ﴾ القرية هنا مكة بإجماع من المتأولين . ووصفها بالظلم وإن كان الفعل للأهل للعلقة الضمير . وهذا كما تقول : مررت بالرجل الواسعة دأره ، والكريم أبوه ، والحسنة جاريته . وإنما وصف الرجل بها للعلقة اللفظية

بينهما وهو الضمير، فلو قلت : مررت بالرجل الكريم عمرو لم تجز المسألة ؛ لأن الكرم لعمرو فلا يجوز أن يحمل صفة لرجل إلا بملقة وهى المهاء . ولا تنفى هذه الصفة ولا تجمع ، لأنها تقوم مقام الفعل ، فالمعنى أى التى ظلم أهلها ولهذا لم يقل الظالمين . وتقول : مررت برجلين كريم أبواهما حسنة جاريتاهما ، ورجال كريم أبواؤهم حسنة جواريتهم . ﴿ وَاجْعَلْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ ﴾ أى من عندك ﴿ وَلِيًّا ﴾ أى من يستقذنا ﴿ وَاجْعَلْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ نَصِيرًا ﴾ أى ينصرنا عليهم .

قوله تعالى : الَّذِينَ آمَنُوا يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ كَفَرُوا يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ الطَّاغُوتِ فَقَاتِلُوا أَوْلِيَاءَ الشَّيْطَانِ إِنَّ كَيْدَ الشَّيْطَانِ كَانَ ضَعِيفًا ﴿٧٦﴾

قوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ آمَنُوا يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ﴾ أى فى طاعته . ﴿ وَالَّذِينَ كَفَرُوا يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ الطَّاغُوتِ ﴾ قال أبو عبيدة والكسائى : الطاغوت يذكر ويؤنث . قال أبو عبيد : وإنما ذكر وأنث لأنهم كانوا يسمون الكاهن والكاهنة طاغوتا . قال : حدثنا حجاج عن ابن جريج قال حدثنا أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله وسئل عن الطاغوت التى كانوا يتحاكون إليها فقال : كانت فى جهنمة واحدة وفى أسلم واحدة ، وفى كل حى واحدة . قال أبو إسحاق : الدليل على أنه الشيطان قوله عز وجل : ﴿ فَقَاتِلُوا أَوْلِيَاءَ الشَّيْطَانِ إِنَّ كَيْدَ الشَّيْطَانِ كَانَ ضَعِيفًا ﴾ أى مكره ومكر من أتبعه . ويقال : أراد به يوم بدر حين قال للمشركين « لَا غَالِبَ لَكُمْ الْيَوْمَ مِنَ النَّاسِ وَإِنِّي جَارٌ لَكُمْ فَلَمَّا تَرَأَتِ الْفِتَانِ نَكَصَ عَلَى عَقَبَيْهِ وَقَالَ إِنِّي بَرِيٌّ مِنْكُمْ » على ما يأتى .

قوله تعالى : أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ قِيلَ لَهُمْ كُفُّوا أَيْدِيَكُمْ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ فَلَمَّا كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقِتَالُ إِذَا فَرِيقٌ مِنْهُمْ يَخْشَوْنَ النَّاسَ

تَخْشِيَةَ اللَّهِ أَوْ أَشَدَّ خَشْيَةً^ج وَقَالُوا رَبَّنَا لِمَ كَتَبْتَ عَلَيْنَا الْقِتَالَ لَوْلَا
أَخَّرْتَنَا إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ^ج قُلْ مَتَّعَ الدُّنْيَا قَلِيلٌ وَالْآخِرَةُ خَيْرٌ لِمَنِ اتَّقَى
وَلَا تُظْلَمُونَ فَتِيلًا ﴿٧٧﴾

روى عمرو بن دينار عن عكرمة عن ابن عباس أن عبد الرحمن بن عوف وأصحابا له
أتوا النبي صلى الله عليه وسلم بمكة فقالوا : يا نبي الله ، كنا في عِزٍّ ونحن مشركون ، فلما آمنا
صرنا أذلة ؟ فقال : « إني أُمِرت بالعفو فلا تقاتلوا القوم » . فلما حوَّله الله تعالى إلى المدينة
أمره بالقتال فكفَّوا ، فنزلت الآية . أخرجه النسائي في سننه ، وقاله الكلبي . وقال مجاهد : هم
يهود . قال الحسن : هي في المؤمنين ؛ لقوله : ﴿ يُخْشَوْنَ النَّاسَ ﴾ أي مشركي مكة ﴿ تَخْشِيَةَ اللَّهِ ﴾
فهى على ما طبع عليه البشر من الخافة لا على المخالفة . قال السُّدِّي : هم قوم أسلموا قبل
فرض القتال فلما فُرض كرهوه . وقيل : هو وصف للنافقين ؛ والمعنى يخشون القتال
من المشركين كما يخشون الموت من الله . ﴿ أَوْ أَشَدَّ خَشْيَةً ﴾ أي عندهم وفي اعتقادهم .

قلت : وهذا أشبه بسياق الآية ، لقوله : ﴿ وَقَالُوا رَبَّنَا لِمَ كَتَبْتَ عَلَيْنَا الْقِتَالَ لَوْلَا أَخَّرْتَنَا
إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ ﴾ أي هَلَّا ، ولا يليها إلا الفعل . ومعاذ الله أن يصدر هذا القول من صحابي
كريم يعلم أن الآجال محدودة والأرزاق مقسومة ، بل كانوا لأوامر الله ممتثلين سامعين
طائعين ، يرون الوصول إلى الدار الآجلة خيرا من المقام في الدار العاجلة ، على ما هو معروف
من سيرتهم رضى الله عنهم . اللهم إلا أن يكون قائله ممن لم يرسخ في الإيمان قدمه ، ولا أنشرح
بالإسلام جَنَانَهُ ، فإن أهل الإيمان متفاضلون فمنهم الكامل ومنهم الناقص ، وهو الذى تنفر
نفسه عما يؤمر به فيما تلحقه فيه المشقة وتدركه فيه الشدة . والله أعلم .

قوله تعالى : ﴿ قُلْ مَتَّعَ الدُّنْيَا قَلِيلٌ ﴾ ابتداء وخبر . وكذا ﴿ وَالْآخِرَةُ خَيْرٌ لِمَنِ اتَّقَى ﴾^(١)
أي المعاصي ؛ وقد مضى القول في هذا في « البقرة » ومتاع الدنيا متفعتها والاستمتاعُ ببلداتها

وسماء قليلًا لأنه لا بقاء له . وقال النبي صلى الله عليه وسلم "مثل ومثل الدنيا كراكيب قال قِيلُولَةٌ تَحْتَ شَجَرَةٍ ثُمَّ رَاحَ وَتَرَكَهَا" وقد تقدّم هذا المعنى في « البقرة » مستوفًى .

قوله تعالى : أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ وَلَوْ كُنْتُمْ فِي بُرُوجٍ مُشِيدَةٍ وَإِنْ تُصِبْهُمْ حَسَنَةٌ يَقُولُوا هَذِهِ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَقُولُوا هَذِهِ مِنْ عِنْدِكَ قُلْ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ قَالِ هَؤُلَاءِ الْقَوْمُ لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا ﴿٧٨﴾

فيه أربع مسائل :

الأولى - قوله تعالى : (أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ) شرط ومجازاة، و« ما » زائدة وهذا الخطاب عام وإن كان المراد المنافقين أو ضَعْفَةُ الْمُؤْمِنِينَ الذين قالوا : « لَوْلَا أَخَّرْتَنَا إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ » أى إلى أن نموت بأجلنا، وهو أشبه بالمنافقين كما ذكرنا، لقولهم لما أصيب أهل أحد، قالوا : « لَوْ كَانُوا عِنْدَنَا مَا مَاتُوا وَمَا قُتِلُوا » فردّ الله عليهم « أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ وَلَوْ كُنْتُمْ فِي بُرُوجٍ مُشِيدَةٍ » قاله ابن عباس في رواية أبى صالح عنه . وواحد البروج بُرْجٌ، وهو البناء المرتفع والقصر العظيم . قال طرفة يصف ناقة :

كَأَنَّهَا بُرْجٌ رُومِيٌّ تَكْفِفُهَا • بَابُ يَشِيدُ وَأَجْرٌ وَأَحْجَارُ ^(١)

وقرأ طلحة بن سليمان « يُدْرِكُكُمْ » برفع الكاف على إضمار الفاء، وهو قليل لم يأت إلا في الشعر نحو قوله :

• مِنْ يَفْعِلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يُشْكِرُهَا •

أراد فآله يشكرها .

واختلف العلماء وأهل التأويل في المراد بهذه البروج، فقال الأكثر وهو الأصح : إنه أراد البروج في الحصون التي في الأرض المبنية، لأنها غاية البشر في التحصن والمنعة، فقتل الله

(١) القيلولة : النوم في الظهيرة . وقيل : الاستراحة نصف النهار إذا اشتد الحر وإن لم يكن مع ذلك نوم .

(٢) راجع ج ٤ ص ٦٢ (٣) الشيد (بالكسر) : كل ما طلى به الحائط من جص أو بلاط .

لهم بها . وقال فتادة : في قصور محصنة . وقاله ابن جريح والجمهور ، ومنه قول عامر ابن الطفيل للنبي صلى الله عليه وسلم : هل لك في حصن حصين ومنعة ؟ وقال مجاهد : البروج القصور . ابن عباس : البروج الحصون والآطام والقلاع . ومعنى « مُشَيِّدَة » مطولة ، قاله الزجاج والقتيبي . عكرمة : المزيَّنة بالشَّيد وهو الحص . قال فتادة : محصنة . والمُشَيِّد والمُشَيِّد سواء ، ومنه « وَقَصِيرٌ مُشَيِّدٌ »^(١) والتشديد للتكثير . وقيل : المُشَيِّد المُطَوَّل ، والمُشَيِّد المُطَلَّى بالشَّيد . يقال : شاد البنيان وأشاد بذكره . وقال السُّدِّي : المراد بالبروج بروج في السماء الدنيا مبنية . وحكى هذا القول مكي عن مالك وأنه قال : ألا ترى إلى قوله تعالى : « وَالسَّمَاءِ ذَاتِ الْبُرُوجِ »^(٢) و « جَعَلَ فِي السَّمَاءِ بُرُوجًا »^(٣) « وَلَقَدْ جَعَلْنَا فِي السَّمَاءِ بُرُوجًا »^(٤) . وحكاها ابن العربي أيضا عن ابن القاسم عن مالك . وحكى النقاش عن ابن عباس أنه قال : « فِي بُرُوجٍ مُشَيِّدَةٍ » معناه في قصور من حديد . قال ابن عطية : وهذا لا يعطيه ظاهر اللفظ .

الثانية — هذه الآية ترد على القدرية في الآجال ، لقوله تعالى : « أَيَّمَا تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ وَلَوْ كُنْتُمْ فِي بُرُوجٍ مُشَيَّدَةٍ » فعرفهم بذلك أن الآجال متى انقضت فلا بد من مفارقة الروح الجسد ، كان ذلك بقتل أو موت أو غير ذلك مما أجرى الله العادة بزُهوها به . وقالت المعتزلة : إن المقتول لو لم يقتله القاتل لعاش . وقد تقدم الرد عليهم في « آل عمران »^(٥) ويأتي ، فوافقوا بقولهم هذا الكفار والمنافقين .

الثالثة — اتخاذ البلاد وبنائها ليُمتنع بها في حفظ الأموال والنفوس ، وهى سنة الله في عباده . وفي ذلك أدل دليل على رد قول من يقول : التوكل ترك الأسباب ، فإن اتخاذ البلاد من أكبر الأسباب وأعظمها وقد أمرنا بها ، واتخذها الأنبياء وحفروا حولها الخنادق عُدَّة وزيادة في التمتع . وقد قيل للأحنف : ما حكمة السور ؟ فقال : ليردع السفية حتى يأتي الحكم فيحمله .^(٦)

(١) في ج : المنيّة . (٢) راجع ج ١٢ ص ٧٤ (٣) راجع ج ١٩ ص ٢٨١ (٤) راجع ج ١٣ ص ٦٥ (٥) راجع ج ١٠ ص ٩ (٦) راجع ج ٤ ص ٢٢٦ (٧) في ج و زوط : الحليم .

الرابعة — وإذا تنزلنا على قول مالك والسُّدِّي في أنها بروج السماء ، فبروج الفلك اثنا عشر بُرجاً مشيدة من الرفع ، وهى الكواكب العظام . وقيل للكواكب بروج لظهورها ، من بَرَجٍ يَبْرَجُ إذا ظهر وأرتفع ؛ ومنه قوله : « وَلَا تَبْرَجَنَّ تَبْرَجَ الْجَاهِلِيَّةِ الْأُولَى » . وخلقها الله تعالى منازل للشمس والقمر وقدره فيها ، ورتب الأزمنة عليها ، وجعلها جنوبية وشمالية دليلاً على المصالح وعلماً على القبلة ، وطريقاً إلى تحصيل آناء الليل وآناء النهار لمعرفة أوقات التهجُّد وغير ذلك من أحوال المعاش .

قوله تعالى : « وَإِنْ تُصِيبُهُمْ حَسَنَةٌ يَقُولُوا هَذِهِ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ » أى إن يصب المنافقين خصب قالوا : هذا من عند الله . « وَإِنْ تُصِيبُهُمْ سَيِّئَةٌ » أى جَذَبٌ ومَحَلٌ قالوا : هذا من عندك ، أى أصابنا ذلك بشؤمك وشؤم أصحابك . وقيل : الحسنة السلامة والأمن ، والسينة الأمراض والخوف . وقيل : الحسنة الغنى ، والسينة الفقر . وقيل : الحسنة النعمة والفتح والغنيمة يوم بدر ، والسينة البلية والشدة والقتل يوم أحد . وقيل : الحسنة السراء ، والسينة الضراء . هذه أقوال المفسرين وعلماء التأويل — ابن عباس وغيره — فى الآية . وأنها نزلت فى اليهود والمنافقين ، وذلك أنهم لما قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة عليهم قالوا : ما زلنا نعرف النقص فى ثمارنا ومزارعنا مَذْ قَدَمَ عَلَيْنَا هَذَا الرَّجُلَ وَأَصْحَابَهُ . قال ابن عباس : ومعنى « مِنْ عِنْدِكَ » أى بسوء تدبيرك . وقيل : « مِنْ عِنْدِكَ » بشؤمك ، كما ذكرنا ، أى بشؤمك الذى لحقنا ، قالوه على جهة التطيُّر . قال الله تعالى : « قُلْ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ » أى الشدة والرخاء والظفر والهزيمة من عند الله ، أى بقضاء الله وقدره . « قَالِ هَؤُلَاءِ الْقَوْمُ » يعنى المنافقين « لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا » أى ما شأنهم لا يفقهون أن كلاماً من عند الله .

قوله تعالى : « مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنْ اللَّهِ وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنْ نَفْسِكَ وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا » ﴿٢٧٩﴾

(١) راجع ج ١٤ ص ١٧٨ . (٢) فى جروطوز : قدره . أى القمر . كقوله تعالى : قدرناه منازل .

قوله تعالى : ﴿ مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنْ نَفْسِكَ ﴾
 أى ما أصابك يا محمد من خصب ورخاء وصحة وسلامة فيفضل الله عليك وإحسانه إليك ،
 وما أصابك من جذب وشدة فيذبب آتية عوقبت عليه . والخطاب للنبي صلى الله عليه وسلم
 والمراد أمته . أى ما أصابكم يا معشر الناس من خصب وأنساع زرق فمن تفضل الله عليكم ،
 وما أصابكم من جذب وضيق زرق فمن أنفسكم ؛ أى من أجل ذنوبكم وقع ذلك بكم . قاله
 الحسن والسدي وغيرهما ؛ كما قال تعالى : « يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ » . وقد قيل :
 الخطاب للإنسان والمراد به الجنس ؛ كما قال تعالى : « وَالْعَصْرِ إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ »^(١)
 أى إن الناس لفى خسر ، ألا تراه استثنى منهم فقال « إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا » ولا يستثنى إلا من
 جملة أو جماعة . وعلى هذا التأويل يكون قوله « مَا أَصَابَكَ » استثناء . وقيل : فى الكلام
 حذف تقديره يقولون ؛ وعليه يكون الكلام متصلا ؛ والمعنى فال هؤلاء القوم لا يكادون
 يفقهون حديثا حتى يقولوا ما أصابك من حسنة فمن الله . وقيل : إن ألف الاستفهام
 مضمرة ؛ والمعنى أفمن نفسك ؟ ومثله قوله تعالى : « وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنَّهَا عَلَى » والمعنى أو تلك
 نعمة ؟ وكذا قوله تعالى : « فَلَمَّا رَأَى الْقَمَرَ بَازِغًا قَالَ هَذَا رَبِّي » أى أهدار بى ؟ قال
 أبو حراش المذنبى :

رَمَوْنِي وَقَالُوا يَا خُوَيْلِدُ لِمَ تَرْعُ * فقلت وأنكرت الوجوه هُم هُم

أراد «أهم» فاضمر ألف الاستفهام وهو كثير وسيأتى . قال الأخفش «ما» بمعنى الذى . وقيل :
 هو شرط . قال النحاس : والصواب قول الأخفش ؛ لأنه نزل فى شيء بعينه من الجذب ،
 وليس هذا من المعاصى فى شيء ولو كان منها لكان وما أصبت من سيئة . وروى عبد الوهاب
 ابن مجاهد عن أبيه عن ابن عباس وأبى وابن مسعود « ما أصابك من حسنة فمن الله وما

(١) راجع ج ١٨ ص ١٤٧ فابعدا . (٢) راجع ج ٢٠ ص ١٧٨ (٣) راجع ج ١٣ ص ٩٣

(٤) راجع ج ٧ ص ٢٧ (٥) فى اللسان مادة «رعا» :

* رفوف وقالوا يا خويلد لا ترع *

ورفوت الرجل : سكت ؛ بقول : سكنوا . وقال ابن هانئ : يريد رفوف فأتى الهزرة ؛ قال : والهزرة
 لا تلق إلا فى الشمر ، وقد ألقاها فى هذا البيت ؛ ومناه : أى فرغت نظار قلبى ففسوا بعضى إلى بعض .

أصابك من سيئةٍ فينفسِكَ وأنا كتبْتُها عليك « فهذه قراءة على التفسير ، وقد أثبتنا بعض أهل الزينج من القرآن ، والحديثُ بذلك عن ابن مسعود وأبي منقطع ؛ لأن مجاهدًا لم ير عبد الله ولا أنبياء . وعلى قول من قال : الحسنة الفتح والغنيمة يوم بدر ، والسيئة ما أصابهم يوم أحد ؛ أنهم عوقبوا عند خلاف الرُماة الذين أمرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يحموا ظهره ولا يروحوا من مكانهم ، فأروا الهزيمة على قريش والمسلمون يغمون أمواهم فتركوا مصافهم ، فنظر خالد بن الوليد وكان مع الكفار يومئذ ظهر رسول الله صلى الله عليه وسلم قد انكشف من الرُماة أخذ سرية [من الخيل] (١) ودار حتى صار خلف المسلمين وحمل عليهم ، ولم يكن خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم من الزمات إلا صاحبُ الزاية ، حفظ وصية رسول الله صلى الله عليه وسلم فوقيف حتى استشهد مكانه ؛ على ما تقدم في « آل عمران » بيانه . فأنزل الله تعالى نظير هذه الآية وهو قوله تعالى : « أَوَلَمْ أَصَابَكُم مِّصْبَةٌ » يعنى يوم أحد « قَدْ أَصَبْتُمْ مِثْلَهَا » يعنى يوم بدر « قُلْتُمْ أَنَّى هَذَا قُلْ هُوَ مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِكُمْ » . ولا يجوز أن تكون الحسنة هاهنا الطاعة والسيئة المعصية كما قالت القدرية ؛ إذا لو كان كذلك لكان ما أصبت كما قدمنا ، إذ هو بمعنى الفعل عندهم والكسب عندنا ، وإنما تكون الحسنة الطاعة والسيئة المعصية في نحو قوله : « مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ مِثَالِهَا وَمَنْ جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَلَا يُجْزَى إِلَّا مِثْلُهَا » (٢) وأما في هذه الآية فهي كما تقدم شرحنا له من الحسب والحسب والرخاء والشدة على نحو ما جاء في آية « الأعراف » وهى قوله تعالى : « وَلَقَدْ أَخَذْنَا آلَ فِرْعَوْنَ بِالسَّيْنِ وَنَقِصَ مِنْ الثَّمَرَاتِ لَعَلَّهُمْ يَذْكُرُونَ » . « بِالسَّيْنِ » بالحسب سنة بعد سنة ؛ حبس المطر عنهم فنقصت ثمارهم وغلت أسعارهم . « فَإِذَا جَاءَتْهُمْ الْحَسَنَةُ قَالُوا لَنَا هَذِهِ وَإِنْ تُصِيبُهُمْ سَيِّئَةٌ يَطَّيَّرُوا بِمُوسَى وَمَنْ مَعَهُ » أى يتشاءمون بهم ويقولون هذا من أجل أتباعنا لك وطاعتنا إياك ؛ فرد الله عليهم بقوله : « أَلَا إِنَّمَا طَأْسُكُمْ عِنْدَ اللَّهِ » يعنى أن طائر البركة وطائر الشؤم من الخير والشر والنفع والضر من الله تعالى لا صنَّع فيه لخلق ؛ فكذلك قوله تعالى فيما أخبر عنهم أنهم يضيفونه للنبي صلى الله

(٢) من ج ، ط ، ز .

(١) فى ج ، ط ، ز ؛ وكانهم .

(٤) راجع ج ٧ ص ١٥٠ - ١٥١ .

(٣) راجع ج ٤ ص ٢٣٧ فابعد .

عليه وسلم حيث قال : « وَإِنْ تُصِيبَهُمْ سَيِّئَةٌ يَقُولُوا هَذِهِ مِنْ عِنْدِكَ قُلْ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ »
 كما قال : « أَلَا إِنَّمَا طَأَرْتُمْ عِنْدَ اللَّهِ » وكما قال تعالى : « وَمَا أَصَابَكُمْ يَوْمَ الْتَقَى الْجَمْعَانِ
 فَبِإِذْنِ اللَّهِ » أى بقضاء الله وقدره وعلمه ، وآيات الكتاب يشهد بعضها لبعض . قال علماؤنا :
 ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يشك فى أن كل شئ بقضاء الله وقدره وإرادته ومشئته ؛
 كما قال تعالى : « وَنَبِّئُكُمْ بِالْشَّرِّ وَالْخَيْرِ فِتْنَةً » وقال تعالى : « وَإِذَا أَرَادَ اللَّهُ يَقُومَ سُوءًا فَلَا
 مَرَدَّ لَهُ وَمَالَهُمْ مِنْ دُونِهِ مِنْ آلٍ » .

مسألة — وقد تجاذب بعض جهال أهل السنة هذه الآية واحتج بها ؛ كما تجاذبها القدرية
 واحتجوا بها ، ووجه احتجاجهم بها أن القدرية يقولون : إن الحسنة هاهنا الطاعة ، والسيئة
 المعصية ؛ قالوا : وقد نسب المعصية فى قوله تعالى : « وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنْ نَفْسِكَ »
 إلى الإنسان دون الله تعالى ؛ فهذا وجه تعلقهم بها . ووجه تعلق الآخرين منها قوله تعالى :
 « قُلْ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ » قالوا : فقد أضاف الحسنة والسيئة إلى نفسه دون خلقه . وهذه
 الآية إنما يتعلق بها الجهال من الفريقين جميعا ؛ لأنهم بنوا ذلك على أن السيئة هى المعصية ،
 وليست كذلك لما بيناه . والله أعلم . والقدرية إن قالوا « ما أصابك من حسنة » أى من
 طاعة « فمن الله » فليس هذا اعتقادهم ؛ لأن اعتقادهم الذى بنوا عليه مذهبهم أن الحسنة فعل
 المحسن والسيئة فعل المسىء . وأيضاً فلو كان لهم فيها حجة لكان يقول : ما أصبت من حسنة
 وما أصبت من سيئة ؛ لأنه الفاعل للحسنة والسيئة جميعا ، فلا يضاف إليه إلا بفعله لما لا يفعل
 غيره . نص على هذه المقالة الإمام أبو الحسن شبيب^(٢) بن إبراهيم بن محمد بن حيدرة فى كتابه
 المسمى بحزب الغلاصم فى إقحام المخاصم .

قوله تعالى : « وَارْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا » مصدر مؤكّد ، ويجوز أن يكون المعنى ذا رسالة
 « وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا » نصب على البيان والباء زائدة ، أى كفى الله شهيدا على صدق رسالة
 نبيه وأنه صادق .

(١) راجع ج ١١ ص ٢٨٧ (٢) راجع ج ٩ ص ٢٩٤ (٣) فى ١ ، ٢ : أبو الحسين ،
 وفى ج ، ط ، ز : أبو الحسن شبيب . والذى فى البحر : « أبو الحسن شبيب » .

قوله تعالى : مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ وَمَنْ تَوَلَّى فَمَا أَرْسَلْنَاكَ

عَلَيْهِمْ حَفِظًا ﴿٨٠﴾

قوله تعالى : (مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ) أعلم الله تعالى أن طاعة رسوله صلى الله عليه وسلم طاعة له . وفي صحيح مسلم عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : ” من أطاعني فقد أطاع الله ومن يعصني فقد عصي الله ومن يطع الأمير فقد أطاعني ومن يعص الأمير فقد عصاني “ في رواية . ” ومن أطاع أميري ، ومن عصي أميري “ .

قوله تعالى : (وَمَنْ تَوَلَّى) أى أعرض . (فَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِظًا) أى حافظا ورقيا لأعمالهم ، إنما عليك البلاغ . وقال القُتبي : محاسبا ، فنسخ الله هذا بأية السيف وأمره بقتال من خالف الله ورسوله .

قوله تعالى : وَيَقُولُونَ طَاعَةٌ فَإِذَا بَرَزُوا مِنْ عِنْدِكَ بَيَّتَ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ غَيْرَ الَّذِي تَقُولُ وَاللَّهُ يَكْتُبُ مَا يُبَيِّتُونَ فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ وَكَفَى بِاللَّهِ وَكِيلًا ﴿٨١﴾ أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْفُتُورَ إِنَّ وَلَوْ كَانُوا مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا ﴿٨٢﴾

قوله تعالى : (وَيَقُولُونَ طَاعَةٌ فَإِذَا بَرَزُوا مِنْ عِنْدِكَ بَيَّتَ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ غَيْرَ الَّذِي تَقُولُ) وَاللَّهُ يَكْتُبُ مَا يُبَيِّتُونَ (أى أمرنا طاعةً ، ويمحوز « طاعة » بالنصب ، أى نطيع طاعة ، وهى قراءة نصر بن عاصم والحسن والبخاري . وهذا فى المنافقين فى قول أكثر المفسرين ؛ أى يقولون إذا كانوا عندك : أمرنا طاعةً ، أو نطيع طاعةً ، وقولهم هذا ليس بنافع ؛ لأن من لم يعتقد الطاعة ليس بمطيع حقيقة ، لأن الله تعالى لم يحقق طاعتهم بما أظهره ، فلو كانت الطاعة بلا اعتقاد حقيقة لحكم بها لهم ؛ فنبت أن الطاعة بالاعتقاد مع وجودها . (فَإِذَا بَرَزُوا) أى خرجوا (مِنْ عِنْدِكَ بَيَّتَ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ) فذكر الطائفة لأنها فى معنى

رجال . وأدغم الكوفيون التاء في الطاء ؛ لأنهما من مخرج واحد ، واستغبح ذلك الكسائي في الفعل وهو عند البصريين غير قبيح . ومعنى « بَيْت » زَوْج ومَوْء . وقيل : غير وبدل وحرف ؛ أى بدلوا قول النبي صلى الله عليه وسلم فيما عهده إليهم وأمرهم به . والتبيت التبديل ؛ ومنه قول الشاعر ^(١) :

أَتَوَيْ فَلَ أَرْضَ مَا يَتَوُا • وَكَانُوا أَتَوَيْ بِأَمْرِ نَكَرَ
لَأَنْكَحَ أَيْمَهُمْ مُنْذِرًا • وَهَلْ يُنْكَحُ الْمَدْحُ لِحُرِّ

آخر ^(٢) :

بَيْتٌ قَوْلِي عَبْدُ الْمَلِكِ • لَكَ قَاتِلُهُ اللَّهُ عَبْدًا كَفُورًا
وَبَيْتُ الرَّجُلِ الْأَمْرِ إِذَا دَبَّرَهُ لَيْلًا • قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : « إِذْ يُبَيِّتُونَ مَا لَا يَرْضَى مِنَ الْقَوْلِ » ^(٣) .
والعرب تقول : أَمْرٌ بَيْتٌ لَيْلٍ إِذَا أَحْكَمَ . وَإِنَّمَا خُصَّ اللَّيْلُ بِذَلِكَ لِأَنَّهُ وَقْتُ يُتَفَرَّغُ فِيهِ .
قال الشاعر :

أَجْمَعُوا أَمْرَهُمْ لَيْلِي فَلَمَّا • أَصْبَحُوا أَصْبَحَتْ لَهُمْ ضَوْضَاءُ
وَمِنْ هَذَا بَيْتُ الصِّيَامِ . وَالْبَيُوتُ : الْمَاءُ يَبِيْتُ لَيْلًا . وَالْبَيُوتُ : الْأَمْرُ يُبَيَّتُ عَلَيْهِ صَاحِبُهُ
مُهْتَمًّا بِهِ ؛ قَالَ الْهَذَلِيُّ ^(٤) :

وَأَجْعَلُ فِرْقَتَهَا عُدَّةً • إِذَا خِفْتُ بَيُوتَ أَمْرِ عُضَالٍ
وَالْتَبَيَّتُ وَالْبَيَاتُ أَنْ يَأْتِيَ الْعَدُوَّ لَيْلًا . وَبَاتَ يَفْعَلُ كَذَا إِذَا فَعَلَهُ لَيْلًا ؛ كَمَا يَقَالُ : ظَلَّ
بِالنَّهَارِ . وَبَيْتُ الشَّيْءِ قَدَرٌ . فَإِنْ قِيلَ : فَمَا وَجْهُ الْحِكْمَةِ فِي ابْتِدَائِهِ بِذِكْرِ جَمْلَتِهِمْ ثُمَّ قَالَ :
« بَيْتٌ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ » ؟ قِيلَ : إِنَّمَا عَبَّرَ عَنْ حَالٍ مِنْ عِلْمِ أَنَّهُ بَقِيَ عَلَى كُفْرِهِ وَتَفَاقَهُ ، وَصَفَحَ
عَنْ عِلْمِ أَنَّهُ سِيرَجٌ عَنْ ذَلِكَ . وَقِيلَ : إِنَّمَا عَبَّرَ عَنْ حَالٍ مِنْ شَيْدٍ وَحَارٍ فِي أَمْرِهِ ، وَأَمَّا مَنْ
سَمِعَ وَسَكَتَ فَلَمْ يَذْكُرْهُ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ . (وَاللَّهُ يَكْتُبُ مَا يُبَيِّتُونَ) أَيْ يَنْتَبِهَ فِي صَحَائِفِ أَعْمَالِهِمْ
لِيَجَازِيَهُمْ عَلَيْهِ . وَقَالَ الزَّجَّاجُ : الْمَعْنَى يَنْزِلُ عَلَيْكَ فِي الْكِتَابِ . وَفِي هَذِهِ الْآيَةِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ

(١) هو الأسود بن يصفى ؛ كما في اللسان مادة « نكر » . (٢) هو الأسود بن عامر الطائي ، يصاب
رجلا كما في الطبري ج ٥ ص ١٧٤ طبع بولاق ، في البحر : وتبيت قولي . قاتلك الخ .

(٣) راجع ص ٣٧٩ من هذا الجزء . (٤) راجع ديوان الهذليين ج ٢ ص ١٩٠ طبع دار الكتب .

مجزء القول لا يفيد شيئا كما ذكرنا ؛ فإنهم قالوا : طاعة ، وأَقْفُوا بها ولم يحقق الله طاعتهم ولا حكم لهم بصحتها ؛ لأنهم لم يعتقدوها . فنبت أنه لا يكون المطيع مطيعا إلا باعتقادها مع وجودها .

قوله تعالى : (فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ وَكَفَى بِاللَّهِ وَكِيلًا . أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْآنَ) قوله تعالى : (فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ) أى لا تخبر بأسمائهم ؛ عن الضحاك ، يعنى المنافقين . وقيل : لا تعاقبهم . ثم أمره بالتوكل عليه والثقة به فى النصر على عدوه . ويقال : إن هذا منسوخ بقوله تعالى : « يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ جَاهِدِ الْكُفَّارَ وَالْمُنَافِقِينَ ^(١) » ثم عاب المنافقين بالإعراض عن التدبر فى القرآن والتفكر فيه وفى معانيه . تدبرت الشيء فكرت فى عاقبته . وفى الحديث « لا تَدَابُرُوا » أى لا يولى بعضكم بعضا دُبْرُهُ . وأدبر القوم مضى أمرهم إلى آخره . والتدبير أن يدبر الإنسان أمره كأنه ينظر إلى ما تصير إليه عاقبته . ودلت هذه الآية وقوله تعالى : « أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْآنَ أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا ^(٢) » على وجوب التدبر فى القرآن ليعرف معناه . فكان فى هذا رد على فساد قول من قال : لا يؤخذ من تفسيره إلا ما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم ، ومنع أن يتأول على ما يسوغه لسان العرب . وفيه دليل على الأمر بالنظر والاستدلال وإبطال التقليد ، وفيه دليل على إثبات القياس .

قوله تعالى : (وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا) أى تفاوتوا وتناقضوا ؛ عن ابن عباس وقتادة وابن زيد . ولا يدخل فى هذا اختلاف ألفاظ القراءات وألفاظ الأمثال والدلالات ومقادير السور والآيات . وإنما أراد اختلاف التناقض والتفاوت . وقيل : المعنى لو كان ما تُخبرون به من عند غير الله لاختلف . وقيل : إنه ليس من متكلم يتكلم كلاما كثيرا إلا وجد فى كلامه اختلاف كثير ؛ إما فى الوصف واللفظ ، وإما فى جودة المعنى ، وإما فى التناقض ، وإما فى الكذب . فأنزل الله عز وجل القرآن وأمرهم بتدبره ؛ لأنهم لا يجدون فيه اختلافا فى وصف ولا ردا له فى معنى ، ولا تناقضا ولا كذبا فيما يخبرون به من الغيوب وما يُسرُونَ .

(١) راجع ج ٨ ص ٢٠٤ . (٢) راجع ج ١٦ ص ٢٤٥ . (٣) فى ط و ج : للقرآن .

(٤) كذا فى الأصول ، والإضافة للبيان وفى ابن عطية : .. وظهر فيه التناقض والتناقض .

(٥) فى ج : الرصف . هو الكلام الثابت المحكم .

قوله تعالى : **وَلَمَّا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ الْأَمْنِ أَوْ الْخَوْفِ أَذَاعُوا بِهِ**^٤
وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولَى الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلَّهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ
مِنْهُمْ وَلَوْ لَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَاتَّبَعْتُمُ الشَّيْطَانَ إِلَّا قَلِيلًا ﴿٨٢﴾

قوله تعالى : **(وَلَمَّا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ الْأَمْنِ)** في « إذا » معنى الشرط ولا يجازى بها وإن زيدت عليها « ما » وهي قليلة الاستعمال . قال سيبويه . والجيد ما قال كعب بن زهير :
 وإذا ما تشاء تبعث منها • مغرب الشمس ناشطاً مذعوراً^(١)

يعنى أن الجيد لا يجوز بل إذا ما كالم يجوز في هذا البيت ، وقد تقدم في أول « البقرة » . والمعنى أنهم إذا سمعوا شيئاً من الأمور فيه أمنٌ نحو ظفر المسلمين وقتل عدوهم **(أَوِ الْخَوْفِ)** وهو ضد هذا **(أَذَاعُوا بِهِ)** أى أفشوه وأظهروه وتحدثوا به قبل أن يقفوا على حقيقته . فقيل : كان هذا من ضعفه المسلمين ؛ عن الحسن ؛ لأنهم كانوا يفشون أمر النبي صلى الله عليه وسلم ويطنون أنهم لا شيء عليهم في ذلك . وقال الضحاك وابن زيد : هو في المنافقين فنهوا عن ذلك لما يلحقهم من الكذب في الإرجاف .

قوله تعالى : **(وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولَى الْأَمْرِ مِنْهُمْ)** أى لم يحدثوا به ولم يفشوه حتى يكون النبي صلى الله عليه وسلم هو الذى يحدث به ويفشيه . أو أولوا الأمر وهم أهل العلم والفقه ؛ عن الحسن وقتادة وغيرهما . السدي وابن زيد : الولاء . وقيل : أمراء السرايا . **(لَعَلَّهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ)** أى يستخرجونه ، أى لعلموا ما ينبغي أن يفشى منه وما ينبغي أن يكتم . والاستنباط مأخوذ من استنبطت الماء إذا استخرجته . والنبط : الماء المستنبط أول ما يخرج من ماء البئر أول ما تحفر . ومسمى النبط نبطاً لأنهم

(١) وصف ناقة بالتشاط والسرعة بعد سير النهار كله ؛ فشبها في أبنائها سرعة بنشاط قد ذكر من صائد أو سبع . والناسط : الثور يخرج من بلد إلى بلد ، فذلك أو حش له وأدعر . (عن شرح الشواهد) .

(٢) راجع ج ١ ص ٢٠١ .

يستخرجون ما في الأرض . والاستنباط في اللغة الاستخراج ، وهو يدل على الاجتهاد إذا
عدم النص والإجماع كما تقدم .

قوله تعالى : ﴿ وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ ﴾ رفع بالابتداء عند سيبويه ، ولا يجوز أن
يظهر الخبر عنده . والكوفيون يقولون : رفع بلولا . ﴿ لَا تَتَّبِعُمُ الشَّيْطَانَ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ في هذه الآية
ثلاثة أقوال ؛ قال ابن عباس وغيره : المعنى أذاعوا به إلا قليلا منهم لم يُذع ولم يُفِش . وقاله
جماعة من النحويين : الكسائي والأخفش وأبو عبيد وأبو حاتم والطبري . وقيل : المعنى
لعلمه الذين يستنبطونه منهم إلا قليلا منهم ؛ عن الحسن وغيره ، واختاره الزجاج قال : لأن
هذا الاستنباط الأكثرُ يعرفه ؛ لأنه استعلام خبر . واختار الأثول الفراء قال : لأن علم السرايا
إذا ظهر عليه المستنبط وغيره ، والإذاعة تكون في بعض دون بعض . قال الكلبي عنه :
فلذلك استحسنتُ الاستثناء من الإذاعة . قال النحاس : فهذان قولان على الجواز ، يريد أن
في الكلام تقدما وتأخيرا . وقول ثالث بغير مجاز : يكون المعنى ولولا فضل الله عليكم ورحمته
بأن بعث فيكم رسولا أقام فيكم الحجة لكفرتم وأشركتم إلا قليلا منكم فإنه كان يُوحد . وفيه
قول رابع — قال الضحاك : المعنى لا تتبعم الشيطان إلا قليلا ، أى إن أصحاب عهد صلى الله
عليه وسلم حدثوا أنفسهم بأمر من الشيطان إلا قليلا ، يعنى الذين امتحن الله قلوبهم للتقوى .
وعلى هذا القول يكون قوله « إِلَّا قَلِيلًا » مستثنى من قوله « لَا تَتَّبِعُمُ الشَّيْطَانَ » . قال
المهدوي : وأنكر هذا القول أكثر العلماء ، إذ لولا فضل الله ورحمته لاتبع الناس
كلهم الشيطان .

قوله تعالى : ﴿ فَاقْتُلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَا تُكَلَّفُ إِلَّا نَفْسَكَ وَحَرِّضْ
الْمُؤْمِنِينَ عَسَى اللَّهُ أَنْ يَكُفَّ بَأْسَ الَّذِينَ كَفَرُوا وَاللَّهُ أَشَدُّ
بَأْسًا وَأَشَدُّ تَنْكِيلًا ﴾ (٨٤)

قوله تعالى : ﴿ فَاقْتُلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ﴾ هذه الفاء متعلقة بقوله « وَمَنْ يُقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ
فَيُقْتَلْ أَوْ يَغْلِبْ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا . فَاقْتُلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ » أى من أجل هذا فقاتل .

وقيل : هي متعلقة بقوله : « وَمَا لَكُمْ لَا تُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ . فقاتل » . كأن هذا المعنى :
 لا تدع جهاد العدو والاستنصار عليهم للاستضعفين من المؤمنين ولو وحده ؛ لأنه وعده بالنصر .
 قال الزجاج : أمر الله تعالى رسوله صلى الله عليه وسلم بالجهاد وإن قاتل وحده ؛ لأنه قد
 ضمن له النصر . قال ابن عطية : « هذا ظاهر اللفظ ، إلا أنه لم يحى في خبر قط أن القتال
 فرض عليه دون الأمة مدة ما ؛ فالمعنى والله أعلم أنه خطاب له في اللفظ ، وهو مثال ما يقال
 لكل واحد في خاصة نفسه ؛ أي أنت يا محمد وكل واحد من أمتك القول له ؛ (فقاتل في سبيل
 الله لا تكلف إلا نفسك) . ولهذا ينبغي لكل مؤمن أن يجاهد ولو وحده ؛ ومن ذلك قول النبي
 صلى الله عليه وسلم : « وَاللَّهِ لَا قَاتِلَنَّهُمْ حَتَّى تَنْفَرُوا سَالِفِي » . وقول أبي بكر وقت الردة :
 ولو خالفني يميني لجاهدتها بشمالى » . وقيل : إن هذه الآية نزلت في موسم بدر الصغرى ؛
 فإن أبا سفيان لما أنصرف من أحد واعد رسول الله صلى الله عليه وسلم موسم بدر الصغرى ؛
 فلما جاء الميعاد خرج إليها رسول الله صلى الله عليه وسلم في سبعين راكبا فلم يحضر أبو سفيان
 ولم يتفق قتال . وهذا على معنى ما قاله مجاهد كما تقدم في « آل عمران » . ووجه النظم على
 هذا والاتصال بما قبل أنه وصف المنافقين بالتخليط وإيقاع الأراجيف ، ثم أمر النبي صلى الله
 عليه وسلم بالإعراض عنهم وبالخذ في القتال في سبيل الله وإن لم يساعده أحد على ذلك .

قوله تعالى : (لَا تُكَلِّفُ إِلَّا نَفْسَكَ) « تُكَلِّفُ » مرفوع لأنه مستقبل ، ولم يجزم لأنه
 ليس صلة للأول . وزعم الأخفش أنه يجوز جزمه . « إِلَّا نَفْسَكَ » خبر ما لم يسم فاعله ؛
 والمعنى لا تلزم فعل غيرك ولا تؤاخذ به .

قوله تعالى : (وَحَرِّضَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى اللَّهِ أَنْ يَكْفُفَ بِأَسَ الدِّينِ كَفَرُوا) فيه ثلاث مسائل :
 الأولى — قوله تعالى : (وَحَرِّضَ الْمُؤْمِنِينَ) أى حَضَمَهُمْ على الجهاد والقتال . يقال :
 حَرَضْتُ فلانا على كذا إذا أمرته به . وحارص فلان على الأمر وأَكَبَّ وواظب بمعنى واحد

(١) في ج و ط وز : كان المعنى . (٢) أى حق أموت . والساقية : سفحة العتق ؛ وكفى باقرادها
 عن الموت ؛ لأنها لا تنفرد عما يلها إلا به . (٣) راجع ج ٤ ص ٢٧٧ .
 (٤) كذا في الأصول . وفي البحر : أمره تعالى بحث المؤمنين على القتال وتحريكهم إلى الشهادة .

الثانية — قوله تعالى : ﴿ عَسَى اللَّهُ أَنْ يَكْفِ بِأَسِ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ إطماع ، والإطماع من الله عز وجل واجب . على أن الطمع قد جاء في كلام العرب على الوجوب ؛ ومنه قوله تعالى : « وَالَّذِي أَطْمَعُ أَنْ يَغْفِرَ لِي خَطِيئَتِي يَوْمَ الدِّينِ ^(١) » . وقال ابن مِقْبِل ^(٢) :
ظَنَنْتُ بِهِمْ كَعَسَى وَهُمْ بِتَنْوَفَةٍ • يَتَنَازَعُونَ جَوَائِزَ الْأَمْثَالِ ^(٣)
قوله تعالى : ﴿ وَاللَّهُ أَشَدُّ بَأْسًا ﴾ أى صولة وأعظم سلطانا وأقدر بأسا على ما يريد .
﴿ وَأَشَدُّ تَنَكُّلًا ﴾ أى عقوبة ؛ عن الحسن وغيره . قال ابن دُرَيْد : رماه الله بُنْكَالَةً ،
أى رماه بما ينكله . قال : ونكلت بالرجل تنكلا من النكال . والمنكَل الشيء الذى يُنْكَلُ
بالإنسان . قال :

• وَأَرَمَ عَلَى أَقْفَانِهِمْ بِمَنْكَلٍ ^(٤) •

الثالثة — إن قال قائل : نحن نرى الكفار في بأس وشدة ، وقلم : إن عسى بمعنى
اليقين فأين ذلك الوعد ؟ قيل له : قد وجد هذا الوعد ولا يلزم وجوده على الاستمرار والدوام
ففى وجد ولو لحظة مثلا فقد صدق الوعد ؛ فكف الله بأس المشركين ببدر الصغرى ، وأخلفوا
ما كانوا عاهدوه من الحرب والقتال « وَكَفَى اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ الْقِتَالَ ^(٥) » وبالحدودية أيضا عما راموه
من الغدر واتهاز الفرصة ، ففطن بهم المسلمون فخرجوا فأخذوهم أمري ، وكان ذلك والسفراء
يمشون بينهم فى الصلح ، وهو المراد بقوله تعالى : « وَهُوَ الَّذِي كَفَّ أَيْدِيَهُمْ عَنْكُمْ ^(٦) » على
ما يأتى . وقد ألقى الله فى قلوب الأحزاب الرعب وانصرفوا من غير قتل ولا قتال ؛ كما قال تعالى
« وَكَفَى اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ الْقِتَالَ » . وخرج اليهود من ديارهم وأموالهم بغير قتال المؤمنين لهم ، فهذا
كله بأس قد كفه الله عن المؤمنين ، مع أنه قد دخل من اليهود والنصارى العدد الكثير والجُمُ
الغفير تحت الحزبية صاغرين وتركوا المحاربة داخرين ، فكف الله بأسهم عن المؤمنين .
والحمد لله رب العالمين •

(١) راجع ج ١٣ ص ١١١ . (٢) التوبة : القفر من الأرض . (٣) كذا فى ز ، واللسان
مادة صا ، وفى الأصول الأخرى : « خزان الأموال » . (٤) هذا صدر بيت ، وعجزه :

• بصخرة أو عرض جيش جهل •

(٥) راجع ج ١٤ ص ١٦٠ . (٦) راجع ج ١٦ ص ٢٨٠ . (٧) الدائر : الدليل المهيئ .

قوله تعالى : **مَنْ يَشْفَعْ شَفْعَةً حَسَنَةً يَكُنْ لَهُ نَصِيبٌ مِّنْهَا وَمَنْ يَشْفَعْ شَفْعَةً سَيِّئَةً يَكُنْ لَهُ كِفْلٌ مِّنْهَا وَكَانَ اللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ مُّقِيتًا** ﴿٥٥﴾
فيه ثلاث مسائل :

الأولى — قوله تعالى : **(مَنْ يَشْفَعْ)** أصل الشفاعة والشفعة ونحوها من الشفع وهو الزوج في العدد ؛ ومنه الشفيع ؛ لأنه يصير مع صاحب الحاجة شفعا . ومنه ناقة شفوع إذا جمعت بين محليين في حلبة واحدة . وناقة شفيع إذا اجتمع لها حمل وولد يتبعها . والشفع ضم واحد إلى واحد . والشفعة ضم ملك الشريك إلى ملكك ؛ فالشفاعة إذا ضم فريك إلى جاهك ووسيلتك ، فهي على التحقيق إظهار لمزلة الشفيع عند المشفع وإيصال المنفعة إلى المشفوع له .

الثانية — واختلف المتأولون في هذه الآية ؛ فقال مجاهد والحسن وابن زيد وغيرهم هي في شفاعات الناس بينهم في حوائجهم ؛ فمن يشفع لينفع فله نصيب ، ومن يشفع لضرر فله كِفْل . وقيل : الشفاعة الحسنة هي في البر والطاعة ، والسيسة في المعاصي . فمن شفع شفاعة حسنة ليصلح بين اثنين استوجب الأجر ، ومن سعى بالنسيمة والغيبة أثم ، وهذا قريب من الأول . وقيل : يعني بالشفاعة الحسنة الدعاء للمسلمين ، والسيسة الدعاء عليهم . وفي صحيح الخبر : ” من دعا بظهر الغيب استجيب له وقال الملك آمين ولك بمثل ”^(١) . هذا هو النصيب ، وكذلك في الشر ؛ بل يرجع شؤم دعائه عليه . وكانت اليهود تدعو على المسلمين . وقيل : المعنى من يكن شفعا لصاحبه في الجهاد يكن له نصيبه من الأجر ، ومن يكن شفعا لآخر في باطل يكن له نصيبه من الوزر . وعن الحسن أيضا : الحسنة ما يجوز في الدين ، والسيسة ما لا يجوز فيه . وكأن هذا القول جامع . والكفل الوزر والإثم ؛ عن الحسن وقتادة . السدي وابن زيد هو النصيب . واشتقاقه من الكساء^(٢) الذي يحويه راكب البعير على سنامه

(١) كذا في الأصول والذي في كتب اللغة : وناقة شافع الخ وناقة شفعوا وشفعوا ولدها .

(٢) كذا في الأصول ، والحديث ” من دعا لأخيه بظهر الغيب قال الملك الموكل به آمين ولك بمثل ” رواية

مسلم ، وفي رواية : ” استجيب له ” . (٣) وفي البحر : مستعار من كفل البعير وهو كاه . الخ .

لثلاث يسقط . يقال : اكتفلت البعير إذا أدركت على سنامه كساء وركبت عليه . ويقال له : اكتفل لأنه لم يستعمل الظهر كله بل استعمل نصيبا من الظهر . ويستعمل في النصيب من الخير والشر، وفي كتاب الله تعالى « يُؤْتِكُمْ كَفْلَيْنِ مِنْ رَحْمَتِهِ ^(١) » . والشافع يؤجر فيما يجوز وإن لم يُشَفَّعْ، لأنه تعالى قال « مَنْ يَشَفِّعْ » ولم يقل يُشَفِّعْ . وفي صحيح مسلم « أَشْفَعُوا تُؤْجَرُوا » ولْيَقْضِ الله على لسان نبيه ما أحب .

الثالثة - قوله تعالى : (وَكَانَ اللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ مُقِيتًا) « مقيتا » معناه مُقْتَدِرًا ومنه قول الزبير بن عبد المطلب :

وذى ضِغْنٍ كَفَفْتُ النَّفْسَ عَنْهُ • وَكُنْتُ عَلَى مَسَاءَتِهِ مُقِيتًا
أى قديرا . فالمعنى إن الله تعالى يعطى كل إنسان قوته ؛ ومنه قوله عليه السلام : « كفى بالمرء إثمًا أن يَضِيعَ مِنْ يَقِيَّتِ » . على من رواه هكذا، أى مَنْ هو تحت قدرته وفى قبضته من عيال وغيره؛ ذكره ابن عطية . يقول منه : قُتِهَ أَفْوَتُهُ قُوَّتًا، وَأَقْتُهُ أَقِيَّتُهُ أَفَاتَةً فَأَنَا قَائِتٌ وَمُقِيتٌ . وحكى الكسائى : أفات يقيت . وأما قول الشاعر :

• ... إِنِّى عَلَى الْحِسَابِ مُقِيتٌ •

فقال فيه الطبرى : إنه من غير هذا المعنى المتقدم، وإنه بمعنى الموقوف . وقال أبو عبيدة : المقيت الحافظ . وقال الكسائى : المقيت المقتدر . وقال النحاس : وقول أبى عبيدة أولى لأنه مشتق من القوت، والقوت معناه مقدار ما يحفظ الإنسان . وقال الفراء : المقيت الذى يعطى كل رجل قوته . وجاء فى الحديث : « كفى بالمرء إثمًا أن يضيع من يقوت » و« يقيت » ذكره الثعلبى : وحكى ابن فارس فى المُجْتَمَلِ : المقيت المقتدر ، والمقيت الحافظ والشاهد ، وما عنده قِيَتْ لَيْلَةٌ وقوت ليلة . والله أعلم .

(١) راجع ١٧ ص ٢٦٦ - (٢) هو السموءل بن عاديا ، والبيت بتمامه :

ألى الفضل أم على إذا حر • سبت إنى على الحساب مقيت

قوله تعالى : وَإِذَا حُيِّتُمْ بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا أَوْ رُدُّوهَا إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ حَسِيبًا ﴿٨٦﴾
فيه اثنتا عشرة مسألة :

الأولى - قوله تعالى : ((وَإِذَا حُيِّتُمْ بِتَحِيَّةٍ)) التَّحِيَّةُ فعله من حيث ؛ الأصل تَحِيَّةٌ مثل تَرْضِيَّةٍ وَتَسْمِيَةٍ ، فادغموا الياء في الياء . والتحية السلام . وأصل التحية الدعاء بالحياة . والتحيات لله ، أى السلام من الآفات . وقيل : المُلْك . قال عبد الله بن صالح العجلي : سألت الكسائي عن قوله « التحيات لله » ما معناه ؟ فقال : التحيات مثل البركات ؛ فقلت : ما معنى البركات ؟ فقال : ما سمعت فيها شيئاً . وسألت عنها محمد بن الحسن فقال : هو شيء تعبد الله به عباده . فقديمت الكوفة فلقيت عبد الله بن إدريس فقلت : إني سألت الكسائي ومحمداً عن قوله « التحيات لله » فأجاباني بكذا وكذا ؛ فقال عبد الله بن إدريس : إنهما لا علم لهما بالشعر وبهذه الأشياء ؟ ! التحية الملك ؛ وأنشد :

أَوْمَ بِهَا أبا قابوس حتى • أُنِيخَ على تحيته يمجدي
وأنشد ابن خُوَيْرِ مَنَادُ :

أَسِيرَ بِهِ إِلَى التَّهْمَانِ حَتَّى • أُنِيخَ عَلَى تَحِيَّتِهِ يَجْنِدِي
يريد على ملكه . وقال آخر ^(٢) :

وَلِكُلِّ مَا نَالَ الْفَتَى • قَدْ نَلَتْهُ إِلَّا التَّحِيَّةُ

وقال الفتي : إنما قال « التحيات لله » على الجمع ؛ لأنه كان في الأرض ملوك يُحَيُّونَ تَحِيَّاتٍ مختلفات ؛ فيقال لبعضهم : أَبَيْتَ اللَّعْنَ ، وبعضهم : أَسْلَمَ وَأَتَمَّ ، وبعضهم : عِشْ أَلْفَ سَنَةٍ . فقليل لنا : قولوا التحيات لله ؛ أى الألفاظ التي تدل على المُلْك ، ويكنى بها عنه الله تعالى .

(١) البيت لعروين معدى كرب ، وقوله :

وكل مفاضة يضاء ، زعم • وكل معاود الفارات جلد

(٢) هو زهير بن جناب الكلبي .

وجهه النظم بما قبل أنه قال : إذا خرجتم للجهاد كما سبق به الأمر فحييتم في سفركم بحجة الإسلام ، فلا تقولوا لمن ألقى إليكم السلام لست مؤمنا ، بل ردوا جواب السلام ؛ فإن أحكام الإسلام تجري عليهم .

الثانية — واختلف العلماء في معنى الآية وتأويلها ؛ فروى ابن وهب وابن القاسم عن مالك أن هذه الآية في تسميت العاطس والرد على المشمت . وهذا ضعيف ؛ إذ ليس في الكلام دلالة على ذلك ، أما الرد على المشمت فما يدخل بالقياس في معنى رد التحية ، وهذا هو منحنى مالك إن صح ذلك عنه . والله أعلم . وقال ابن خُوَزِمَةَ مَنَدَاد : وقد يجوز أن تحمل هذه الآية على الهبة إذا كانت للثواب ؛ فمن وهب له هبة على الثواب فهو بالخيار إن شاء ردها وإن شاء قبلها وأثاب عليها قيمتها .

قلت : ونحو هذا قال أصحاب أبي حنيفة ، قالوا : التحية هنا الهدية ؛ لقوله تعالى : « أَوْ رُدُّوْهَا » ولا يمكن رد السلام بعينه . وظاهر الكلام يقتضى أداء التحية بعينها وهى الهدية ، فأمر بالتعويض إن قيل أو الرد بعينه ، وهذا لا يمكن في السلام . وسيأتى بيان حكم الهبة للثواب والهدية في سورة « الروم » عند قوله : « وَمَا آتَيْتُم مِّن رَّبًّا » إن شاء الله تعالى . والصحيح أن التحية ههنا السلام ؛ لقوله تعالى : « وَإِذَا جَاءُوكَ حَيَّوكَ بِمَا لَمْ يُحَيِّكَ بِهِ اللَّهُ » . وقال النابغة الذبباني :

تَحِيَّهِمْ بِمُضِ السَّوْلَانِدِ بَيْنَهُمْ • وَأَكْسِيَةُ الْإِضْرِيحِ فَوْقَ الْمَشَاجِبِ ^(٢)

أراد : ويسلم عليهم . وعلى هذا جماعة المفسرين . وإذا ثبت هذا وتقرر ففقه الآية أن يقال : أجمع العلماء على أن الابتداء بالسلام سنة مرغّب فيها ، وردّه فريضة ؛ لقوله تعالى : « حَيَّوْا بِأَحْسَنِ مِنْهَا أَوْ رُدُّوْهَا » . واختلفوا إذا ردّ واحد من جماعة هل يجوز أو لا ؛ فذهب مالك والشافعي إلى الإجزاء ، وأن المسلم قدر ردّ عليه مثل قوله . وذهب الكوفيون إلى أن ردّ السلام

(١) راجع ج ١٤ ص ٢٦ . (٢) راجع ج ١٧ ص ٢٩٢ .

(٣) الرائد : الإمام . والإضرح : انخر الأحمر ، وقيل : هو انخر الأصفر . والمشاجب (جمع مشجب بكسر

الميم) : عيدان بضم دوسها و بفتح بين قوائمها وتوضع عليها الثياب .

من الفروض المتعينة؛ قالوا: والسلام خلاف الرد؛ لأن الابتداء به تطوع وردّه فريضة . ولو ردّ غير المسلم عليهم لم يسقط ذلك عنهم فرض الردّ، فدل على أن ردّ السلام يلزم كل إنسان بعينه؛ حتى قال قتادة والحسن: إن المصلي يردّ السلام كلاماً إذا سلّم عليه ولا يقطع ذلك عليه صلاته؛ لأنه فعل ما أمر به . والناس على خلافه . احتج الأولون بما رواه أبو داود عن عليّ بن أبي طالب عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "يُحْزَى مِنْ الْجَمَاعَةِ إِذَا مَرُّوا أَنْ يُسَلِّمَ أَحَدُهُمْ، وَيُحْزَى عَنْ الْجُلُوسِ أَنْ يَرُدَّ أَحَدُهُمْ" . وهذا نصّ في موضع الخلاف . قال أبو عمر: وهو حديث حسن لا معارض له، وفي إسناده سعيد بن خالد، وهو سعيد بن خالد الخزازي مدنيّ ليس به بأس عند بعضهم؛ وقد ضعفه بعضهم منهم أبو زرعة وأبو حاتم ويعقوب بن شيبة وجعلوا حديثه هذا منكراً؛ لأنه انفرد فيه بهذا الإسناد؛ على أن عبد الله ابن الفضل لم يسمع من عبيد الله بن أبي رافع؛ بينهما الأعرج في غير ما حديث . والله أعلم . واحتجوا أيضاً بقوله عليه السلام: "يُسَلِّمُ الْقَلِيلُ عَلَى الْكَثِيرِ" . ولما أجمعوا على أن الواحد يسلم على الجماعة ولا يحتاج إلى تكريره على عداد الجماعة، كذلك يردّ الواحد عن الجماعة وينوب عن الباقيين كفروض الكفاية . وروى مالك عن زيد بن أسلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "يسلم الراكب على المشايي وإذا سلم واحد من القوم أجراً عنهم" . قال علماؤنا: وهذا يدل على أن الواحد يكفي في الرد؛ لأنه لا يقال أجراً عنهم إلا فيما قد وجب . والله أعلم . قلت: هكذا تأول علماؤنا هذا الحديث وجعلوه حجة في جواز رد الواحد؛ وفيه قلق .

الثالثة - قوله تعالى: ﴿ خَيُّوْا بِأَحْسَنَ مِنْهَا أَوْ رُدُّوْهَا ﴾ ردّ الأحسن أن يزيد فيقول: عليك السلام ورحمة الله؛ لمن قال: سلام عليك . فإن قال: سلام عليك ورحمة الله؛ زدت في ردّك . وبركاته . وهذا هو النهاية فلا مزيد . قال الله تعالى مخبراً عن البيت الكريم «رَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ» على مآتي بيانه إن شاء الله تعالى . فإن انتهى بالسلام غايته، زدت في ردّك الواو^(١) وبركاته . على ما أتى بيانه إن شاء الله تعالى . وطيبك السلام ورحمة الله وبركاته . والردّ بالمثل أن تقول لمن قال في أول كلامك فقلت: عليك السلام، إلا أنه ينبغي أن يكون السلام كلّهُ بلفظ الجماعة، وإن كان

المُسَلَّم عليه واحدا . روى الأعمش عن إبراهيم التَّخَمِيّ قال : إذا سَلِمْتَ على الواحد فقل : السلام عليكم ، فإن معه الملائكة . وكذلك الجواب يكون بلفظ الجمع ؛ قال ابن أبي زيد : يقول المُسَلَّم السلام عليكم ، ويقول الرَّاذ وعليكم السلام ، أو يقول السلام عليكم كما قيل له ، وهو معنى قوله « أَوْ رُدُّوْهَا » ولا تقل في ردِّك : سلام عليك .

الرابعة — والاختيارُ في التسليم والأدبُ فيه تقديم اسم الله تعالى على اسم المخلوق ؛ قال الله تعالى : « سَلَامٌ عَلَى آلِ يَاسِينَ » . وقال في قصة إبراهيم عليه السلام : « رَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ عَلَيْكُمْ أَهْلَ الْبَيْتِ » . وقال خبيرا عن إبراهيم : « سَلَامٌ عَلَيْكَ » . وفي صحيح البخاري ومسلم من حديث أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « خلق الله عز وجل آدم على صورته طوله ستون ذراعا فلما خلقه قال اذهب فسلم على أولئك النفر وهم نفر من الملائكة جلوس فاستمع ما يحوينك فإنها تحيتك وتحيّة ذريتك — قال — فذهب فقال السلام عليكم فقالوا السلام عليك ورحمة الله — قال — فزادوه ورحمة الله — قال — فكل من يدخل الجنة على صورة آدم وطوله ستون ذراعا فلم يزل الخلق ينقص بعده حتى الآن » .

قلت : فقد جمع هذا الحديث مع صحته فوائد سبع : الأولى — الإخبار عن صفة خلق آدم . الثانية — أنا ندخل الجنة عليها بفضلها . الثالثة — تسليم القليل على الكثير . الرابعة — تقديم اسم الله تعالى . الخامسة — الرد بالمثل لقولهم : السلام عليكم . السادسة — الزيادة في الرد . السابعة — إجابة الجميع بالرد كما يقول الكوفيون . والله أعلم .

الخامسة — فإن ردَّ فقَدِّم اسم المُسَلَّم عليه لم يأت محزما ولا مكروها ؛ لثبوته عن النبي صلى الله عليه وسلم حيث قال للرجل الذي لم يحسن الصلاة وقد سلم عليه : « وعليك السلام أرجع فصل فإنك لم تُصَلِّ » . وقالت عائشة : وعليه السلام ورحمة الله ؛ حين أخبرها النبي صلى الله عليه وسلم أن جبريل يقرأ عليها السلام . أخرجه البخاري . وفي حديث عائشة

(١) قال النووي : « هذه الرواية ظاهرة في أن الضمير في صورته عائد إلى آدم ، وأن المراد أنه خلق في أول

نشأة على صورته التي كان عليها في الأوض وتوفي عليها » .

من الفقه أن الرجل إذا أرسل إلى رجل بسلامه فعليه أن يرده كما يرده عليه إذا شافهه . وجاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : إن أبي يقرئك السلام ؛ فقال : "عليك وعلى أبيك السلام" . وقد روى النسائي وأبو داود من حديث جابر بن سليم قال : لقيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت : عليك السلام يارسول الله ؛ فقال : "لا تقل عليك السلام فإن عليك السلام تحية الميت ولكن قل السلام عليك" . وهذا الحديث لا يثبت ؛ إلا أنه لما جرت عادة العرب بتقديم اسم المدعو عليه في الشرك قولهم : عليه لعنة الله وغضب الله . قال الله تعالى : «وَأَنَّ عَلَيْكَ لَعْنَتِي إِلَى يَوْمِ الدِّينِ»^(١) . وكان ذلك أيضا دأب الشعراء وعادتهم في تحية الموتى ؛ كقولهم :

عليك سلام الله قيس بن عاصم • ورحمته ما شاء أن يترحمها
وقال آخر وهو الشماخ :

عليك سلام من أمير وباركت • يد الله في ذاك الأديم الممزق

نهاء عن ذلك ، لا أن ذاك هو اللفظ المشروع في حق الموتى ؛ لأنه عليه السلام ثبت عنه أنه سلم على الموتى كما سلم على الأحياء فقال : "السلام عليكم دار قوم مؤمنين وإنا إن شاء الله بكم لاحقون" . فقالت عائشة : قلت يارسول الله ، كيف أقول إذا دخلت المقابر ؟ قال : "قولي السلام عليكم أهل الديار من المؤمنين" الحديث ؛ وسيأتي في سورة «الهاكم»^(٢) إن شاء الله تعالى .

قلت : وقد يحتمل أن يكون حديث عائشة وغيره في السلام على أهل القبور جميعهم إذا دخلها وأشرف عليها ، وحديث جابر بن سليم خاص بالسلام على المرور المقصود بالزيارة . والله أعلم .

السادسة — من السنة تسليم الراكب على الماشي ، والقائم على القاعد ، والقليل على الكثير ؛ هكذا جاء في صحيح مسلم من حديث أبي هريرة . قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : "يسلم الراكب" فذكره فبدأ بالراكب لعلو مرتبته ؛ ولأن ذلك أبعد له من الزهو ،

وكذلك قيل في الماشي مثله . وقيل : لما كان القاعد على حال وقَارٍ وثُبُوت وسكون فله منزلةٌ بذلك على الماشي ؛ لأن حاله على العكس من ذلك . وأما تسليم القليل على الكثير فإعادة لشرفية جمع المسلمين وأكثريتهم . وقد زاد البخاري في هذا الحديث "ويسلم الصغير على الكبير" . وأما تسليم الكبير على الصغير فروى أشعث عن الحسن أنه كان لا يرى التسليم على الصبيان ؛ قال : لأن الرد فرض والصبي لا يلزمه الرد فلا ينبغي أن يسلم عليهم . وروى عن ابن سيرين أنه كان يسلم على الصبيان ولكن لا يسمعهم . وقال أكثر العلماء : التسليم عليهم أفضل من تركه . وقد جاء في الصحيحين عن سيار قال : كنت أمشي مع ثابت فمر بصبيان فسلم عليهم ، وذكر أنه كان يمشي مع أنس فمر بصبيان فسلم عليهم ، وحدث أنه كان يمشي مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فمر بصبيان فسلم عليهم . لفظ مسلم . وهذا من خلقه العظيم صلى الله عليه وسلم ، وفيه تدريب للصغير وحض على تعليم السنن ورياضة لِم على آداب الشريعة فيه ؛ فلتقتد .

وأما التسليم على النساء بغائر إلا على الشابات منهن خوف الفتنة من مكالمتهن بزعمة شيطان أو خائنة عين . وأما المتجاللات والعُجُزُ حَسَنَ^(١) للأمن فيما ذكرناه ؛ هذا قول عطاء وقتادة ، وإليه ذهب مالك وطائفة من العلماء . ومنعه الكوفيون إذا لم يكن منهن ذوات محرم وقالوا : لما سقط عن النساء الأذان والإقامة والجهر بالقراءة في الصلاة سقط عنهن رد السلام فلا يسلم عليهن . والصحيح الأول لما أخرجه البخاري عن سهل بن سعد قال : كنا نفرح بيوم الجمعة . قلت ولم ؟ قال : كانت لنا عجوز ترسل إلى بضاعة - قال ابن مسامة : نحل بالمدينة -^(٢) فتأخذ من أصول السلق فتنطره في القدر وتكرّر حبات من شعير ، فإذا صلينا الجمعة انصرفنا فسلم عليها فتقدمه إلينا فنفرح من أجله : وما كنا نقبل ولا نتغذى إلا بعد الجمعة . تكرر أي تطحن ؛ قاله القتيبي .

(١) المتجالة : الهرمة المسنة . (٢) في ز : قيل .

(٣) السلق (بكسر السين) : نبت له ورق طوال وأصل ذاهب في الأرض وورقه رخص يطبخ .

الثامنة — والسنة في السلام والجواب الجهر؛ ولا تكفي الإشارة بالإصبع والكف عند الشافعي، وعندنا تكفي إذا كان على بُعد؛ روى ابن وهب عن ابن مسعود قال: السلام اسم من أسماء الله عز وجل وضعه الله في الأرض فأقشوه بينكم؛ فإن الرجل إذا سلم على القوم فردوا عليه كان له عليهم فضل درجة لأنه ذكركم، فإن لم يردوا عليه رد عليه من هو خير منهم وأطيب. وروى الأعمش عن عمرو بن مرة عن عبد الله بن الحارث قال: إذا سلم الرجل على القوم كان له فضل درجة، فإن لم يردوا عليه ردت عليه الملائكة ولعنهم. فإذا رد المسلم أسمع جوابه؛ لأنه إذا لم يُسمع المسلم لم يكن جوابا له؛ ألا ترى أن المسلم إذا سلم بسلام لم يسمعه المسلم عليه لم يكن ذلك منه سلاما، فكذلك إذا أجاب بجواب لم يُسمع منه فليس بجواب. وروى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "إذا سلمتم فاسمعوا وإذا رددتم فاسمعوا وإذا قدمت فاقصدوا بالأمانة ولا يرفن بعضكم حديث بعض". قال ابن وهب: وأخبرني أسامة بن زيد عن نافع قال: كنت أسير رجلا من فقهاء الشام يقال له عبد الله بن زكريا فحبستني دابتي تبول، ثم أدركته ولم أسلم عليه؛ فقال: ألا تسلم؟ فقلت: إنما كنت معك آفا؛ فقال: وإن صح؛ لقد كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يتسايرون فيفرق بينهم الشجر فإذا التقوا سلم بعضهم على بعض.

التاسعة — وأما الكافر فحكم الرد عليه أن يقال له: وعليكم. قال ابن عباس وغيره: المراد بالآية: «وإذا حُيِّمَتْ بَيْعَةٌ» فإذا كانت من مؤمن «فحيوا بأحسن منها» وإن كانت من كافر فردوا على ما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يقال لهم: "وعليكم". وقال عطاء: الآية في المؤمنين خاصة، ومن سلم من غيرهم قيل له: عليك؛ كما جاء في الحديث.

قلت: فقد جاء إثبات الواو وإسقاطها في صحيح مسلم "عليك" بغير واو وهي الرواية الواضحة المعنى، وأما مع إثبات الواو ففيها إشكال؛ لأن الواو العاطفة تقتضي التشريك فيلزم منه أن يدخل معهم فيما دعوا به علينا من الموت أو من سامة ديننا؛ فاختلف المتأولون

لذلك على أقوال : أولاها أن يقال : إن الواو على بابها من العطف ، غير أنها تُجاب عليهم ولا يُجابون علينا ، كما قال صلى الله عليه وسلم . وقيل : هي زائدة . وقيل : للاستئناف .
والأولى أولى . ورواية حذف الواو أحسنُ معنى وإثباتها أصحُّ روايةً وأشهر ، وعليها من العلماء الأكثر .

العاشرة — واختلف في رد السلام على أهل الذمة هل هو واجب كالرد على المسلمين ، وإليه ذهب ابن عباس والشَّعْبِيّ وقَتَادَةُ تَمَسُّكَ بِمَوْمِ الْآيَةِ وبالأمر بالرد عليهم في صحيح السنة . وذهب مالك فيما روى عنه أشهب وابن وهب إلى أن ذلك ليس بواجب ، فإن رددت فقل : عليك . واختار ابن طاووس أن يقول في الرد عليهم : علاك السلام ، أى أرفع عنك . واختار بعض علمائنا السَّلام (بكسر السين) يعنى به المجارة . وقول مالك وغيره في ذلك كاف شاف كما جاء في الحديث ، وسيأتى في سورة « مريم » القول في ابتدائهم بالسَّلام عند قوله تعالى إخباراً عن إبراهيم في قوله لأبيه « سَلامٌ عَلَيْكَ »^(١) . وفي صحيح مسلم عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لا تدخلون الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا أولا أدلكم على شيء إذا فعلتموه تحاببتم أفشوا السلام بينكم » . وهذا يقتضى إفشاء بين المسلمين دون المشركين^(٢) . والله أعلم .

الحادية عشرة — ولا يُسَلَّم على المُصَلِّ إِنْ سَلَّمَ عليه فهو بالخيار إن شاء ردَّ بالإشارة بإصبعه وإن شاء أمسك حتى يفرغ من الصلاة ثم يرد . ولا ينبغي أن يُسَلَّمَ على من يقضى حاجته فإن فعل لم يلزمه أن يردَّ عليه . دخل رجل على النبي صلى الله عليه وسلم في مثل هذه الحال فقال له : « إذا وجدتني أو رأيتني على هذه الحال فلا تُسَلِّمْ عليّ فإنك إن سلَّمت عليّ لم أرد عليك » . ولا يُسَلَّم على من يقرأ القرآن فيقطع عليه قراءته ، وهو بالخيار إن شاء ردَّ وإن شاء أمسك حتى يفرغ ثم يردَّ ، ولا يُسَلَّم على من دخل الحمام وهو كاشف العورة ، أو كان مشغولاً بما له دَخَلَ الحمام ، ومن كان بخلاف ذلك سَلَّمَ عليه .

(١) راجع ج ١١ ص ١١٠ . (٢) ويعضد هذا قوله صلى الله عليه وسلم « السلام تحية للمؤمنين وأمان لذرئتنا » . رواه القضاعى عن أنس .

الثانية عشرة - قوله تعالى : ﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ حَسِيبًا﴾ معناه حفيظا .
وقيل : كافيا ؛ من قولهم : أحسبني كذا أى كفاني ، ومثله حسبك الله . وقال قتادة : محاسبا
كما يقال : أكل بمعنى مواكل . وقيل : هو فاعيل من الحساب ، وحسنت هذه الصفة هنا ؛
لأن معنى الآية فى أن يزيد الإنسان أو ينقص أو يوفق قدر ما يجي به . روى النسائي عن
عمران بن حصين قال : كنا عند النبي صلى الله عليه وسلم بجاء رجل فسلم ، فقال : السلام عليكم
فردّ عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال : " عشر " ثم جلس ، ثم جاء آخر فسلم فقال :
السلام عليكم ورحمة الله ؛ فردّ عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال : " عشرون " ثم جلس
وجاء آخر فقال : السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ؛ فردّ عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال :
" ثلاثون " . وقد جاء هذا الخبر مفسّرا وهو أن من قال لأخيه المسلم : سلام عليكم كتب
له عشر حسنات ، فإن قال : السلام عليكم ورحمة الله كتب له عشرون حسنة . فإن قال :
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته كتب له ثلاثون حسنة ، وكذلك لمن ردّ من الأجر . والله أعلم .
قوله تعالى : اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ لِيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَمَةِ لَا رَيْبَ

فِيهِ وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ حَدِيثًا ﴿٨٧﴾

قوله تعالى : ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ ابتداء وخبر . واللام فى قوله ﴿لِيَجْمَعَنَّكُمْ﴾
لام القسم ؛ نزلت فى الذين شكوا فى البعث فأقسم الله تعالى بنفسه . وكل لام بعدها نون
مشددة فهو لام القسم . ومعناه فى الموت وتحت الأرض ﴿إِلَى يَوْمِ الْقِيَمَةِ﴾ . وقال بعضهم :
« إلى » صلة فى الكلام ، معناه ليجمعنكم يوم القيامة . وسميت القيامة قيامة لأن الناس
يقومون فيه لرب العالمين جل وعز ؛ قال الله تعالى : « أَلَا يَظُنُّ أُولَئِكَ أَنَّهُمْ مَبْعُوثُونَ لِيَوْمٍ
عَظِيمٍ . يَوْمَ يَقُومُ النَّاسُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ » . وقيل : سُمي يوم القيامة لأن الناس يقومون من
قبورهم إليها ؛ قال الله تعالى : « يَوْمَ يُخْرِجُونَ مِنَ الْأَجْدَاثِ سِرَاعًا » وأصل القيامة الواو .
﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ حَدِيثًا﴾ نصب على البيان ، والمعنى لا أحد أصدق من الله . وقرأ حمزة

والكسائيّ " ومن أزدق " بالزاي . الباقون : بالصاد، وأصله الصاد إلا أن لقرب مخرجها جعل مكانها زاي .

قوله تعالى : ﴿ مَا لَكُمْ فِي الْمُنَافِقِينَ فِتْنَةٍ وَاللَّهُ أَرَكَّهُمْ بِمَا كَسَبُوا أُرِيدُونَ أَنْ تَهْدُوا مَنْ أَضَلَّ اللَّهُ وَمَنْ يُضِلِّ اللَّهُ فَلَنْ تَجِدَ لَهُ سَبِيلًا ﴾ (١)

قوله تعالى : ﴿ مَا لَكُمْ فِي الْمُنَافِقِينَ فِتْنَةٍ ﴾ « فتنين » أى فرقتين مختلفتين . روى مسلم عن زيد بن ثابت أن النبي صلى الله عليه وسلم خرج إلى أحد فرجع ناس ممن كان معه، فكان أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فيهم فرقتين ؛ فقال بعضهم : نقتلهم . وقال بعضهم : لا ؛ فزلت « مَا لَكُمْ فِي الْمُنَافِقِينَ فِتْنَةٍ » . وأخرجه الترمذى فزاد : وقال : " إنها طيبة " وقال : " ^(١) إنها تنفي الخبيث كما تنفي النار خبيث الحديد " قال : حديث حسن صحيح . وقال البخارى : " ^(٢) إنها طيبة تنفي الخبيث كما تنفي النار خبيث الفضة " . والمعنى بالمنافقين هنا عبد الله بن أبى وأصحابه الذين خذلوا رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم أحد ورجعوا بعسكرهم بعد أن خرجوا ؛ كما تقدم في « آل عمران » ^(٣) . وقال ابن عباس : هم قوم بمكة آمنوا وتركوا الهجرة ، قال الضحاك : وقالوا إن ظهر محمد - صلى الله عليه وسلم - فقد عرفنا ، وإن ظهر قومنا فهو أحب إلينا . فصار المسلمون فيهم فتنين قوم يتولّونهم وقوم يتبرّءون منهم ؛ فقال الله عز وجل « مَا لَكُمْ فِي الْمُنَافِقِينَ فِتْنَةٍ » . وذكر أبو سلمة بن عبد الرحمن عن أبيه أنها نزلت في قوم جاءوا إلى المدينة وأظهروا الإسلام ، فأصابهم وباء المدينة وحماها ؛ فأركسوا فخرجوا من المدينة ، فاستقبلهم نفر من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فقالوا : ما لكم رجعتم ؟ فقالوا : أصابنا وباء المدينة فأجتويناها ؛ فقالوا : ما لكم في رسول الله صلى الله عليه وسلم أسوة ؟ فقال بعضهم : نافقوا . وقال بعضهم : لم ينافقوا ، هم مسلمون ؛ فانزل الله عز وجل ﴿ مَا لَكُمْ فِي الْمُنَافِقِينَ فِتْنَةٍ وَاللَّهُ أَرَكَّهُمْ بِمَا كَسَبُوا ﴾ الآية . حتى جاءوا المدينة يزعمون أنهم مهاجرون ، ثم أرتدوا بعد ذلك ، فاستأذنوا رسول الله صلى الله عليه وسلم

(١) في ج ، ط ، ي : والترمذى . (٢) راجع ج ٤ ص ٢٣٩ فما بعد .

(٣) أجنوبت البلد : إذا كرمه المقام فيها وإن كنت في نعمة .

إلى مكة ليأتوا ببضائع لهم يتجرون فيها، فاختلف فيهم المؤمنون فقائل يقول : هم منافقون، وقائل يقول : هم مؤمنون ؛ فبين الله تعالى نفاقهم وأزل هذه الآية وأمر بقتلهم .
قلت : وهذان القولان بعضدهما سياق آخر الآية من قوله تعالى : « حَتَّى يَهِاجِرُوا » ،
والأول أصح نقلا، وهو اختيار البخاري ومسلم والترمذي . و « فِتْنَيْنِ » نصب على الحال ؛
كما يقال : مالك قائما ؟ عن الأخفش . وقال الكوفيون : هو خبر « مالكم » تكبر كان
وظنفت، وأجازوا إدخال الألف واللام فيه وحكى الفراء : « أركسهم، وركسهم » أى ردهم
إلى الكفر ونكسهم ؛ وقاله^(١) التضر بن شميل والكسائي : والركس والنكس قلب الشيء على
رأسه، أورد أوله على آخره، والمركوس المنكوس . وفي قراءة عبد الله وأبى رضى الله عنهما
« والله ركسهم » . وقال ابن رَوَاحَة :

أَرْكَسُوا فِي فِتْنَةٍ مُظْلِمَةٍ * كَسَادَ اللَّيْلِ يَتَلَوُهَا فِتْنٌ

أى نكسوا، وارتكس فلان فى أمر كان نجا منه . والرُّكُوسِيَّة قوم بين النصارى والصابئين .
والرَّارِكْس التُّوروسَط اليبدر والثيران حواله حين الدياس . (أُرِيدُونَ أَنْ تَهْدُوا مَنْ أَضَلَّ اللَّهُ)
أى ترشدوه إلى الثواب بأن يُحْكَم لهم بحكم المؤمنين . (فَلَنْ تَجِدَ لَهُ سَبِيلًا) أى طريقا إلى
الهدى والزهد وطلب الحجة . وفي هذا رد على القدرية وغيرهم القائلين بخلق هُداهم وقد تقدم^(٢) .
قوله تعالى : وَذُوا لَوْ تَكْفُرُونَ كَمَا كَفَرُوا فَتَكُونُونَ سَوَاءً فَلَا تَتَّخِذُوا
مِنْهُمْ أَوْلِيَاءَ حَتَّى يَهِاجِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَخُذُوهُمْ وَأَقْتُلُوهُمْ
حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ وَلَا تَتَّخِذُوا مِنْهُمْ وَلِيًّا وَلَا نَصِيرًا ﴿٨٩﴾ إِلَّا الَّذِينَ يَصِلُونَ
إِلَى قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ أَنْ يَقْتُلُوكُمْ
أَوْ يَقْتُلُوا قَوْمَهُمْ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَسَلَّطَهُمْ عَلَيْكُمْ فَلَقَقْتُمُوكُمْ فَإِنْ اعْتَزَلْتُمُوكُمْ
فَلَمْ يَقْتُلُوكُمْ وَالْقُوا إِلَيْكُمُ السَّلَامَ فَمَا جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ عَلَيْهِمْ سَبِيلًا ﴿٩٠﴾

(١) كما فى ط وز : وفيها : فالركس الخ . (٢) وفى اللسان : الركوسية قوم لهم دين . الخ .

(٣) اليبدر (بوزن خير) : الموضع الذى يداس فيه الطعام . (٤) راجع ج ١ ص ١٤٩

فيه خمس مسائل :

الأولى — قوله تعالى : ﴿ وَدُّوا لَوْ تَكْفُرُونَ ﴾ أى تمنّوا أن تكونوا كهم في الكفر والنفاق شرع سواء ، فأمر الله تعالى بالبراءة منهم فقال : ﴿ فَلَا تَتَّخِذُوا مِنْهُمْ أَوْلِيَاءَ حَتَّى يُهَاجَرُوا ﴾ ؛ كما قال تعالى : « مَا لَكُمْ مِنْ وَلَايَتِهِمْ مِنْ شَيْءٍ حَتَّى يُهَاجَرُوا » ^(١) والهجرة أنواع : منها الهجرة إلى المدينة لنصرة النبي صلى الله عليه وسلم ، وكانت هذه واجبة أول الإسلام حتى قال : « لا هجرة بعد الفتح » . وكذلك هجرة المنافقين مع النبي صلى الله عليه وسلم في الغزوات ، وهجرة من أسلم في دار الحرب فإنها واجبة . وهجرة المسلم ما حرّم الله عليه ؛ كما قال صلى الله عليه وسلم : « والمهاجر من هجر ما حرم الله عليه » . وهاتان الهجرةتان ثابتان الآن . وهجرة أهل المعاصي حتى يرجعوا نادياً لهم فلا يكلمون ولا يخاطبون حتى يتوبوا ؛ كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم مع كعب وصاحبيه . ﴿ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَخُذُوهُمْ وَأَقْتُلُوهُمْ ﴾ يقول : إن أعرضوا عن التوحيد والهجرة فأسروهم واقتلوه . ﴿ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ ﴾ عام في الأماكن من حلّ وحرّم . والله أعلم . ثم استثنى وهى :

الثانية — فقال : ﴿ إِلَّا الَّذِينَ يَصِلُونَ ﴾ أى يتصلون بهم ويدخلون فيما بينهم من الجوار والخلف ؛ المعنى : فلا تقتلوا قوماً بينهم وبينكم وبينهم عهدٌ فإنهم على عهدهم ثم انتسخت اليهود فانتسخ هذا . هذا قول مجاهد وابن زيد وغيرهم ، وهو أصح ما قيل في معنى الآية . قال أبو عبيد : يَصِلُونَ ينتسبون ؛ ومنه قول الأعشى :

إِذَا أَتَيْتَ لَتَ لَبِكَ بْنِ وَائِلٍ • وَبَكَرٌ سَبَبَتْهُ وَالْأَنْوُفُ رَوَاغِمُ

يريد إذا أنتسبت . قال المهدوي : وأنكره العلماء ؛ لأن النسب لا يمنع من قتال الكفار وقتلهم . وقال النحاس : وهذا غلط عظيم ؛ لأنه يذهب إلى أن الله تعالى حظر أن يُقاتل أحد بينه وبين المسلمين نسب ، والمشركون قد كان بينهم وبين السابقين الأولين أنساب ، وأشد من هذا الجهل بأنه كان ثم نسخ ؛ لأن أهل التأويل مجمعون على أن النسخ له « براءة » وإنما نزلت « براءة » بعد الفتح وبعد أن انقطعت الحروب . وقال معناه الطبري .

قلت : حمل بعض العلماء معنى ينتسبون على الأمان ؛ أى إن المنتسب إلى أهل الأمان
 آمِنٌ إذا أمن الكل منهم ، لأعلى معنى النسب الذى هو بمعنى القرابة . واختلف في هؤلاء
 الذين كان بينهم وبين النبي صلى الله عليه وسلم ميثاق ؛ فقيل : بنو مُذَلِّج . عن الحسن : كان
 بينهم وبين قريش عقد ، وكان بين قريش وبين رسول الله صلى الله عليه وسلم عهد . وقال
 عكرمة : نزلت في هلال بن عُويم وسُرَاقَة بن جُصُثْم وخُزَيْمَة بن عامر بن عبد مناف كان
 بينهم وبين النبي صلى الله عليه وسلم عهد . وقيل : خزاعة . وقال الضحاك عن ابن عباس :
 أنه أراد بالقوم الذين بينكم وبينهم ميثاق بنى بكر بن زيد بن مَنَاة ، كانوا في الصلح والمهدنة
 الثالثة — في هذه الآية دليل على إثبات المودعة بين أهل الحرب وأهل الإسلام
 إذا كان في المودعة مصلحة للمسلمين ، على ما يأتى بيانه في « الأنفال وبراءة » ^(١) ^(٢) إن شاء الله تعالى .
 الرابعة — قوله تعالى : ﴿ أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾ أى ضاقت . وقال لييد:
 أسهلت وأتصبت كحذع مُنِيفَةٍ * جرداء يمحصر دونها جُرامُها ^(٣)
 أى تضيق صدورهم من طول هذه النخلة ؛ ومنه الحصر في القول وهو ضيق الكلام على
 المتكلم . والحِصْر الكُتُوم للسر ؛ قال جرير :

ولقد تَسَقَّطَنِي الوُشَاةُ فصادفوا * حَصِرًا بِسِرِّكَ يَا أُمَيْمَ صَنِينَا

ومعنى « حَصِرَتْ » قد حَصِرَتْ فَأُضْمِرَتْ قد ؛ قاله الفراء : وهو حال من المضمر المرفوع
 في « جاءوكم » كما تقول : جاء فلان ذهب عقله ، أى قد ذهب عقله . وقيل : هو خبر بعد خبر
 قاله الزجاج . أى جاءوكم ثم أخبر فقال : « حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ » فعلى هذا يكون
 « حَصِرَتْ » بدلا من « جاءوكم » وقيل : « حَصِرَتْ » في موضع خفض على التعت لقوم .
 وفي حرف أبي « إِلَّا الَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَى قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ » ليس فيه
 « أو جاءوكم » . وقيل : تقديره أو جاءوكم رجالا أو قوما حَصِرَتْ صدورهم ؛ فهى صفة
 موصوف منصوب على الحال . وقرأ الحسن « أو جاءوكم حَصِرَةً صدورهم » نصب على

(١) راجع ج ٨ ص ٥٥ (٢) راجع ج ٨ ص ٧١ فاجدها . (٣) جرام (جمع جارم) وهو الذى يعصر التمر ويجهده .

(٤) كذا في الأصول وابن عطية . والذى في البحر زائدة الموصون والكشاف والألوسي : « جاءوكم بغير أو » .

الحال ، ويجوز رفعه على الابتداء والخبر . وحكى « أو جاءكم حِصْرَاتٍ صدورهم » ، ويجوز الرفع . وقال محمد بن يزيد : « حِصْرَتْ صدورهم » هو دعاء عليهم ؛ كما تقول : لعن الله الكافر ؛ وقاله المبرد . وضعفه بعض المفسرين وقال : هذا يقتضى ألا يقاتلوا قومهم ؛ وذلك فاسد ؛ لأنهم كفار وقومهم كفار . وأجيب بأن معناه صحيح ؛ فيكون عدم القتال فى حق المسلمين تعجيزا لهم ، وفى حق قومهم تحقيرا لهم . وقيل : « أو » بمعنى الواو ؛ كأنه يقول : إلى قوم بينكم وبينهم ميثاق وجاءكم ضيقة صدورهم عن قتالكم والقتال معكم فكروا قتال الفريقين . ويحتمل أن يكونوا معاهدين على ذلك فهو نوع من العهد ، أو قالوا نسلم ولا نقاتل ؛ فيحتمل أن يقبل ذلك منهم فى أول الإسلام حتى يفتح الله قلوبهم للتقوى ويشرحها للإسلام . والأول أظهر . والله أعلم . (أو يُقَاتِلُوا) فى موضع نصب ؛ أى عن أن يقاتلوكم .

الخامسة — قوله تعالى : ((وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَسَلَّطْنَاهُمْ عَلَيْكُمْ فَلَقَاتَلُوكُمْ)) تسلط الله تعالى المشركين على المؤمنين هو بأن يُقدرهم على ذلك ويقوهم إما عقوبةً ونقمةً عند إذاعة المنكر وظهور المعاصى ، وإما ابتلاء واختبارا كما قال تعالى : «وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ حَتَّى نَعْلَمَ الْمُجَاهِدِينَ مِنْكُمْ وَالصَّابِرِينَ وَنَبْلُوَ أَخْبَارَكُمْ» ، وإما تمحيصا للذنوب كما قال تعالى : «وَلِيُمَحِّصَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا» . والله أن يفعل ما يشاء ويسلط من يشاء على من يشاء إذا شاء . ووجه النظم والاتصال بما قبل أى أقتلو المنافقين الذين اختلفتم فيهم إلا أن يهاجروا ، وإلا أن يتصلوا بمن بينكم وبينهم ميثاق فيدخلون فيما دخلوا فيه فلهم حكمهم ، وإلا الذين جاءوكم قد حصرت صدورهم عن أن يقاتلوكم أو يقاتلوا قومهم فدخلوا فيكم فلا تقتلوهم .

قوله تعالى : سَتَجِدُونََ آخَرِينَ يُرِيدُونَ أَنْ يَأْمَنُوكُمْ وَيَأْمَنُوا قَوْمَهُمْ . كُلٌّ مَا رُدُّوا إِلَى الْفِتْنَةِ أُرْكِسُوا فِيهَا فَإِنْ لَمْ يَعْتَزِلُوكُمْ وَيُلْقُوا إِلَيْكُمُ السَّلَامَ وَيَكْفُوا أَيْدِيَهُمْ فخذوهم وأقتلوهم حيث ثقفتموهم وأولئك جعلنَا لَكُمْ عَلَيْهِمْ سُلْطَنَا مُبِينًا ﴿١١﴾

(١) كذا فى الأصول ومحمد بن يزيد هو المبرد ، كما فى البحروا بن عطية وغيرهما . ولا يبعد أن يكون ابن يزيد هو المجل الكوفى إذ هو أسبق من المبرد بكثير . (٢) فى ط وز : من أن . (٣) راجع ج ١٦ ص ٢٥٣ . (٤) راجع ج ٤ ص ٢١٩ . (٥) فى جرط : إن لم .

قوله تعالى - (سَتَجِدُونَ آخَرِينَ يُرِيدُونَ أَنْ يَأْمَنُوكُمْ وَيَأْمَنُوا قَوْمَهُمْ) معناها معنى الآية الأولى . قال قتادة : نزلت في قوم من تهماة طلبوا الأمان من النبي صلى الله عليه وسلم ليأمنوا عنده وعند قومهم . مجاهد : هم في قوم من أهل مكة . وقال السدي : نزلت في نعيم ابن مسعود كان يأمن المسلمين والمشركين . وقال الحسن : هذا في قوم من المنافقين . وقيل : نزلت في أسد وعطفان قدموا المدينة فأسلموا ثم رجعوا إلى ديارهم فأظهروا الكفر . قوله تعالى : (كُلَّمَا رُذِّدُوا إِلَى الْفِتْنَةِ أُرْكَسُوا فِيهَا)قرأ يحيى بن وثاب والأعمش «رُدُّوا» بكسر الراء ؛ لأن الأصل «رَدُّوا» فادغم وقلت الكسرة على الراء . «إلى الفتنَةِ» أى الكفر «أُرْكَسُوا فِيهَا» . وقيل : أى مستجدون من يظهر لكم الصالح ليأمنوكم ، وإذا سنحت لهم فتنة كان مع أهلها عليكم . ومعنى «أُرْكَسُوا فِيهَا» أى انتكسوا عن عهدهم الذين عاهدوا . وقيل : أى إذا دُعُوا إلى الشرك رجعوا وعادوا إليه .

قوله تعالى : وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَاً وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَاً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَدِيَّةٌ مُسْلَمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ إِلَّا أَنْ يَصَدَّقُوا فَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ عَدُوٍّ لَكُمْ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ فَدِيَّةٌ مُسْلَمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ وَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ تَوْبَةً مِنَ اللَّهِ وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴿٣٦﴾ فيه عشرون مسألة :

الأولى - قوله تعالى : (وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَاً) هذه آية من أتمها الأحكام . والمعنى ما ينبغي لمؤمن أن يقتل مؤمناً إلا خطأ ؛ فقوله : «وما كان» ليس على النفى وإنما هو على التحريم والنهى ، كقوله : «وَمَا كَانَ لَكُمْ أَنْ تُؤْذُوا رَسُولَ اللَّهِ» (١) ولو كانت على النفى لما وجد مؤمن قتل مؤمناً قط ؛ لأن ما نفاه الله فلا يجوز وجوده ، كقوله (٢) كذا في الأصول . ولعل صحة العبارة : عهدهم الذى . وفى ج : الذين عاهدكم . إلا أن يكون على لغة البديل من الوار . (٢) راجع ج ١٤ ص ٢٢٣ . (٣) من ج وزوط .

تعالى : « مَا كَانَ لَكُمْ أَنْ تُنْبِتُوا شَجَرَهَا » ^(١) . فلا يقدر العباد أن ينبتوا شجرها أبدا . وقال
قنادة : المعنى ما كان له ذلك في عهد الله . وقيل : ما كان له ذلك فيما سلف ، كما ليس له
الآن ذلك بوجه ، ثم استثنى استثناء منقطعا ليس من الأول وهو الذي يكون فيه « إلا » بمعنى
« لكن » والتقدير ما كان له أن يقتله ألبتة لكن إن قتله خطأ فعليه كذا ؛ هذا قول سيبويه
والزجاج رحمهما الله . ومن الاستثناء المنقطع قوله تعالى : « مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتَّبَعَ
الظَّنَّ » ^(٢) . وقال النابغة :

وَقَفْتُ فِيهَا أَصِيلًا نَأْسَلُهَا * عَيْتُ جَوَابًا وَمَا بِالزَّيْعِ مِنْ أَحَدٍ
إِلَّا الْأَوَارِيَّ لَايَا مَا أَبَيْتُهَا * وَالنُّؤَى كَالْحَوْضِ بِالْمُظْلُومَةِ الْجَلْدِ ^(٣)

فلما لم تكن « الأواري » من جنس أحد حقيقة لم تدخل في لفظه . ومثله قول الآخر :
أَمْسَى مُقَامٌ خَلَاءَ لَا أُنَيْسَ بِهِ * إِلَّا السَّبَاعَ وَمَرَّ الرِّيحَ بِالْفَرْفِ ^(٤)

وقال آخر :

وَبَلَدٌ لَيْسَ بِهَا أُنَيْسُ * إِلَّا الْيَافِئُ وَإِلَّا الْعَيْسُ ^(٥)

وقال آخر :

وَبَعْضُ الرِّجَالِ نَخْلَةٌ لَا جَنَى لَهَا * وَلَا ظِلٌّ إِلَّا أَنْ تُعَدَّ مِنَ النُّخْلِ

أنشده سيبويه ؛ ومثله كثير ، ومن أبدعه قول جرير :

مِنْ الْبَيْضِ لَمْ تَظْلُنْ بَعِيدًا وَلَمْ تَطَأْ * عَلَى الْأَرْضِ إِلَّا ذَيْلَ مُرْطٍ مُرْحِلٍ ^(٦)

(١) راجع ج ١٣ ص ٢١٩ . (٢) راجع ج ٦ ص ٩ .

(٣) أصيلان : مصفرا إعلان جمع الأصيل وهو ما بعد العصر إلى المغرب .

(٤) الأواري ، جمع أرى ، وهو حبل تشد به الدابة في محبسها . الأنى : الشدة . والنؤى : حفرة تجعل
حول البيت والخيمة لئلا يصل إليها الماء . والمظلومة : الأرض التي حفر فيها حوض لم تستحق ذلك ؛ يعنى أرضا
مروا بها في برية فتحرقوا حوضا سقوا فيه إلههم وليست بموضع تحويض . والجلد : الأرض التي يصعب حفرها .

(٥) البيت لأنى نراش المذل . وسقام : واد بالجواز . الفرف (بالتحريك وبالفتح والسين) : شجر
يدنغ به . (٦) اليافير : الفباء ، واحدها يافور . والعيس : بقر الوحش ليأخها ، والعيس اليافى وأمله
في الإبل فاستأده البقر . (٧) المرحل : ضرب من برود اليمن ؛ سمي مرحلا لأن عليه تصاوير رجل .

في ز ، ج ، ط : برد مرحل وليس بصحيح .

كأنه قال : لم تطأ على الأرض إلا أنت تطأ ذيل البُرْد . ونزلت الآية بسبب قتل عياش
 ابن أبي ربيعة الحارث بن يزيد بن أبي أنيسة العامري^(١) لِحَنِة^(٢) كانت بينهما، فلما هاجر الحارث
 مُسْلِمًا لِقِيهِ عياش فقتله ولم يشعر بإسلامه ؛ فلما أخبر أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال :
 يارسول الله، إنه قد كان من أمرى وأمر الحارث ما قد علمت، ولم أشعر بإسلامه حتى قتلته
 فنزلت الآية . وقيل : هو استثناء متصل، أى وما كان لمؤمن أن يقتل مؤمنا ولا يقتص منه
 إلا أن يكون خطأ؛ فلا يقتص منه، ولكن فيه كذا وكذا. ووجه آخر وهو أن يقتدر كان بمعنى
 استقر ووجد؛ كأنه قال : وما وُجد وما تقرر وما ساغ لمؤمن أن يقتل مؤمنا إلا خطأ إذا هو
 مغلوب فيه أحيانا؛ فيجىء الاستثناء على هذين التأويلين غير منقطع . وتضمن الآية على هذا
 إعظام العمد وبشاعة شأنه ؛ كما تقول : ما كان لك يا فلان أن تكلم بهذا إلا ناسيا ؟ إعظاما
 للعمد والقصد مع حظر الكلام به ألبتة . وقيل : المعنى ولا خطأ . قال النحاس : ولا يجوز
 أن تكون «إلا» بمعنى الواو، ولا يعرف ذلك في كلام العرب ولا يصح في المعنى؛ لأن الخطأ
 لا يُحظر . ولا يفهم من دليل خطابه جواز قتل الكافر المسلم فإن المسلم محترم الدم، وإنما
 خص المؤمن بالذكر تأكيداً لحنانه وأخوته وشفقته وعقيدته . وقرأ الأعمش « خطأ »
 ممدودا في المواضع الثلاث . ووجوه الخطأ كثيرة لا تُحصى يربطها عدم القصد؛ مثل أن يرى
 صفوف المشركين فيصيب مسلما . أو يسعى بين يديه من يستحق القتل من زان أو محارب
 أو مرتد فطلبه ليقته فلقى غيره فظنه هو فقتله فذلك خطأ . أو يرى إلى غرض فيصيب
 إنسانا أو ماجرى مجراه؛ وهذا مما لا خلاف فيه . والخطأ أعم من أخطأ خطأ وإخطأ إذا لم
 يصنع عن عمد؛ فالخطأ الأعم يقوم مقام الإخطأ . ويقال لمن أراد شيئا ففعل غيره : أخطأ،
 ولمن فعل غير الصواب : أخطأ . قال ابن المنذر : قال الله تبارك وتعالى : « وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ
 أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَأً » إلى قوله تعالى « وَدِيَّةٌ مُّسَلَّمَةٌ إِلَىٰ أَهْلِهِ » فحكم الله جل شأؤه

(١) يقال فيه : الحارث بن زيد ؛ كما يقال : ابن أنيسة راجع ترجمته في كتاب « الإصابة » .

(٢) الحنة والإحنة : الحقد . في ط : لحد .

في المؤمن يُقْتَل خطأ بالذِّبَةِ، وثبتت السنة الثابتة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم على ذلك وأجمع أهل العلم على القول به .

الثانية — ذهب داود إلى القصاص بين الحر والعبد في النفس، وفي كل ما يستطيع القصاص فيه من الأعضاء؛ تمسكاً بقوله تعالى : « وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ »^(١) إلى قوله تعالى : « وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ » ، وقوله عليه السلام : « المسلمون نتكافأ دماؤهم » فلم يفرق بين حر وعبد ؛ وهو قول ابن أبي لَيْلَى . وقال أبو حنيفة وأصحابه : لا قصاص بين الأحرار والعبيد إلا في النفس فيقتل الحر بالعبد ، كما يقتل العبد بالحر ، ولا قصاص بينهما في شيء من الجراح والأعضاء . وأجمع العلماء على أن قوله تعالى : « وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَأً » أنه لم يدخل فيه العبيد، وإنما أريد به الأحرار دون العبيد؛ فكذلك قوله عليه السلام : « المسلمون نتكافأ دماؤهم » أريد به الأحرار خاصة . والجمهور على ذلك وإذا لم يكن قصاص بين العبيد والأحرار فيما دون النفس فالنفس أخرى بذلك ؛ وقد مضى هذا في « البقرة »^(٢) .

الثالثة — قوله تعالى : (فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ) أي فعلية تحرير رقبة ؛ هذه الكفارة التي أوجها الله تعالى في كفارة القتل والظهار أيضا على ما يأتي . واختلف العلماء فيما يجزئ منها ، فقال ابن عباس والحسن والشَّعْبِيُّ والنَّخَعِيُّ وقَتَادَةُ وغيرهم : الرقبة المؤمنة هي التي صلت وعقلت الإيمان، لا تجزئ في ذلك الصغيرة ، وهو الصحيح في هذا الباب قال عطاء بن أبي رباح : يجزئ الصغير المولود بين مسلمين . وقال جماعة منهم مالك والشافعي : يجزئ كل من حُكِمَ له بحكم في الصلاة عليه إن مات ودفنه . وقال مالك : ومن صلى وصام أحب إلى . ولا يجزئ في قول كافة العلماء أعمى ولا مُقْعَد ولا مقطوع اليدين أو الرجلين ولا أشلهما ، ويجزئ عند أكثرهم الأعرج والأعور . قال مالك : إلا أن يكون عَرَجًا شديدًا . ولا يجزئ عند مالك والشافعي وأكثر العلماء أقطع إحدى اليدين أو إحدى الرجلين ، ويجزئ عند أبي حنيفة وأصحابه . ولا يجزئ عند أكثرهم المجنون المطبق ولا يجزئ

(١) راجع ج ٦ ص ١٩١ . (٢) راجع ج ٢ ص ٢٤٦ . (٣) راجع ج ١٧ ص ٢٧٢ .

عند مالك الذي يُجَنِّ وَيُفِيْق ، ويجزئ عند الشافعي . ولا يجزئ عند مالك المُعْتَق إلى سنين ، ويجزئ عند الشافعي . ولا يجزئ المُدْبِر عند مالك والأوزاعي وأصحاب الرأي ، ويجزئ في قول الشافعي وأبي ثور ، واختاره ابن المنذر . وقال مالك : لا يصح من أعتق بعضه ؛ لقوله تعالى : « فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ » . ومن أعتق البعض لا يقال حرر رقبة وإنما حرر بعضها . واختلفوا أيضا في معناها فقليل : أوجبت تَحْيِصًا وطهورا لِذَنْبِ الْقَاتِلِ ، وذنب ترك الاحتياط والتحفظ حتى هلك على يديه أمرؤ مُحَقَّقُ الدَّم . وقيل : أوجبت بدلًا من تعطيل حق الله تعالى في نفس القاتل ، فإنه كان له في نفسه حق وهو التَّعَمُّقُ بِالحياة والتَّصَرُّفِ فيما أَحِلَّ له تَصَرُّفَ الأحياء ، وكان لله سبحانه فيه حق ، وهو أنه كان عبدا من عباده يجب له من أسم العبودية صغيرا كان أو كبيرا حرا كان أو عبدا مسلما كان أو ذميا ما يُمَيِّزُه عن البهائم والدواب ، ويُتَجَنَّبُ مع ذلك أن يكون من نسله من يعبد الله ويطيعه ، فلم يُحَلَّ قاتله من أن يكون قُوَّة منه الأسم الذي ذكرنا ، والمعنى الذي وصفنا ، فلذلك ضمن الكفارة . وأى واحد من هذين المعنيين كان ، ففيه بيان أن النص وإن وقع على القاتل خطأ فالقاتل عمدا مثله ، بل أولى بوجوب الكفارة عليه منه ، على ما يأتي بيانه ، والله أعلم .

الرابعة - قوله تعالى : ﴿ وَدِيَّةٌ مُّسَلَّمَةٌ ﴾ الدية ما يُعْطَى عَوْضًا عن دم القاتل إلى وليه . « مُسَلَّمَةٌ » مدفوعة مؤداة ، ولم يُعَيَّن الله في كتابه ما يُعْطَى في الدية ، وإنما في الآية إيجاب الدية مطلقا ، وليس فيها إيجابها على العاقلة أو على القاتل ، وإنما أخذ ذلك من السنة ، ولا شك أن إيجاب المواساة على العاقلة خلاف قياس الأصول في الغرامات وضمنات المثلقات ، والذي وجب على العاقلة لم يجب تغليظا ، ولا أن وُزِرَ القاتل عليهم ولكنه مواساة مُحَضَّة . واعتقد أبو حنيفة أنها باعتبار النصرة فأوجبها على أهل ديوانه ^(١) . وثبت الأخبار عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بأن الدية مائة من الإبل ، ووداها صلى الله عليه وسلم في عبد الله بن مهمل

(١) الديوان يطلق على سجل الجندية والعطية وكل مجلس مجتمع فيه لإقامة المصالح والنظر فيها : قال المصاص في أحكامه : ويجعل ذلك في أعطياتهم إذا كانوا من أهل الديوان ، راجع ج ٢ ص ٢٢٥ من الأحكام . فبه توضيح . وسأى ص ٢٢١ أنهم أهل الناحية الذين هم يد .

المقتول بخير حويصة^(١) ومحيصة وعبد الرحمن ، فكان ذلك بيانا على لسان نبيّه عليه السلام
 يُجَمَلُ كتابه . وأجمع أهل العلم على أن على أهل الإبل مائة من الإبل . واختلفوا فيما يجب
 على غير أهل الإبل ؛ فقالت طائفة : على أهل الذهب ألف دينار ، وهم أهل الشام ومصر
 والمغرب ؛ هذا قول مالك وأحمد وإسحاق وأصحاب الرأي والشافعي في أحد قوليه ، في القديم .
 ورؤى هذا عن عمر وعروة بن الزبير وقتادة . وأما أهل الوريق فائتوا عشر ألف درهم ،
 وهم أهل العراق وفارس وخراسان ؛ هذا مذهب مالك على ما بلغه عن عمر أنه قوم الدية على
 أهل القرى فجعلها على أهل الذهب ألف دينار وعلى أهل الوريق اثني عشر ألف درهم .
 وقال المزني : قال الشافعي الدية الإبل ؛ فإن أعوزت فقيمتها بالدرهم والدنانير على ما قومها
 عمر ، ألف دينار على أهل الذهب وائتوا عشر ألف درهم على أهل الوريق . وقال أبو حنيفة
 وأصحابه والثوري : الدية من الوريق عشرة آلاف درهم . رواه الشعبي عن عبيدة عن عمر
 أنه جعل الدية على أهل الذهب ألف دينار ، وعلى أهل الوريق عشرة آلاف درهم ، وعلى أهل
 البقر مائتي بقرة ، وعلى أهل الشاة ألف شاة ، وعلى أهل الإبل مائة من الإبل ، وعلى أهل
 الحُلل مائتي حلة . قال أبو عمر : في هذا الحديث ما يدل على أن الدنانير والدرهم صنف
 من أصناف الدية لا على وجه البدل والقيمة ؛ وهو الظاهر من الحديث عن عثمان وعلى وابن
 عباس . وخالف أبو حنيفة مارواه [عن^(٢)] عمر في البقر والشاة والحل . وبه قال عطاء وطاوس
 وطائفة من التابعين ، وهو قول الفقهاء السبعة المدنيين . قال ابن المنذر : وقالت طائفة دية
 الحر المسلم مائة من الإبل لادية غيرها كما فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم . هذا قول
 الشافعي وبه قال طاوس . قال ابن المنذر : دية الحر المسلم مائة من الإبل في كل زمان ، كما
 فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم . واختلفت الروايات عن عمر^(٣) [رضي الله عنه^(٤)] في أعداد
 الدراهم وما منها شيء يصح عنه لأنها مراسيل ، وقد عرفت مذهب الشافعي وبه نقول .

(١) حويصة ومحيصة (بضم ففتح ثم ياء مشددة مكسورة ، ونخفة ساكنة والأشهر التشديد) .

(٢) في جر وطوى . (٣) في ط : الأخبار . (٤) في ط :

الخامسة - واختلف الفقهاء في أسنان دية الإبل؛ فروى أبو داود من حديث عمرو ابن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى أن من قُتل خطأ فديته مائة من الإبل : ثلاثون بنت مخاض ، وثلاثون بنت لبون ، وثلاثون حقة ، وعشرين لبون^(١). قال الخطابي : هذا الحديث لا أعرف أحدا قال به من الفقهاء ، وإنما قال أكثر العلماء : دية الخطأ أنحاس . كذا قال أصحاب الرأي والثوري ، وكذلك مالك وابن سيرين وأحمد بن حنبل إلا أنهم اختلفوا في الأصناف ؛ قال أصحاب الرأي وأحمد بن حنبل بنو مخاض ، وحنس بنات مخاض ، وحنس بنات لبون ، وحنس حقاق ، وحنس جذاع . وروى هذا القول عن ابن مسعود . وقال مالك والشافعي : حنس حقاق ، وحنس جذاع ، وحنس بنات لبون ، وحنس بنات مخاض ، وحنس بنو لبون . وحكى هذا القول عن عمر بن عبد العزيز وسليمان بن يسار والأزهري وربيعة والليث بن سعد . قال الخطابي : ولأصحاب الرأي فيه أثر ، إلا أن راويه عبد الله بن خشف بن مالك وهو مجهول لا يعرف إلا بهذا الحديث . وعدل الشافعي عن القول به ؛ لما ذكرنا من العلة في راويه ؛ ولأن فيه بنية مخاض ولا مدخل لبني مخاض في شيء من أسنان الصدقات . وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم في قصة القسامة أنه ودَى قَتِيلَ خَيْرِ مائة من إبل الصدقة وليس في أسنان الصدقة ابن مخاض . قال أبو عمر : وقد روى زيد بن جبير عن خشف بن مالك عن عبد الله بن مسعود أن رسول الله صلى الله عليه وسلم جعل الدية في الخطأ أنحاسا ، إلا أن هذا لم يرفع إلا خشف بن مالك الكوفي الطائي وهو مجهول ؛ لأنه لم يروه عنه إلا زيد بن جبير بن حَرْمَل الطائي [الحشمي]^(٢) من بني جُشم آبن معاوية أحد ثقات الكوفيين .

قلت : قد ذكر الدارقطني في سننه حديث خشف بن مالك من رواية حجاج بن أرطاة عن زيد بن جبير عن خشف بن مالك عن عبد الله بن مسعود قال : قضى رسول الله صلى

(١) في شرح الموطأ للباقي : « قال محمد بن عيسى الأعمش في المزنية : بنت مخاض وهي التي تتبع أمها وقد حملت أمها . وبنت لبون وهي التي تتبع أمها أيضا وهي ترضع . والحقة وهي التي تستحق الحمل . وأما الجذعة من الإبل فهي ما كان من فوق أربعة وعشرين شهرا » . (٢) كذا في الأصل ، والرازي خشف كما هو في الدارقطني ، فبدا لله مقم ، كما يأتي . (٣) من طوى .

الله عليه وسلم في دية الخطأ مائة من الإبل ؛ منها عشرون حقة ، وعشرون جذعة ، وعشرون بنات لبون ، وعشرون بنات مخاض ، وعشرون بنو مخاض . قال الدارقطني : « هذا حديث ضعيف غير ثابت عند أهل المعرفة بالحديث من وجوه عدة ؛ أحدها أنه مخالف لما رواه أبو عبيدة بن عبد الله بن مسعود عن أبيه بالسند الصحيح عنه ، الذي لا مطعن فيه ولا تأويل عليه ، وأبو عبيدة أعلم بحديث أبيه وبمذهبه [وقُتِيَاهُ] من خشف بن مالك ونظرائه ، وعبد الله بن مسعود أتقى لربه وأشجع على دينه من أن يروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه يقضى بقضاء ويُفتى هو بخلافه ؛ هذا لا يتوهم مثله على عبد الله بن مسعود وهو القائل في مسألة وردت عليه لم يسمع فيها من رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئا ولم يبلغه عنه فيها قول : أقول فيها برأى فإن يكن صوابا فمن الله ورسوله ، وأن يكن خطأ فتنى ؛ ثم بلغه بعد [ذلك] أن قُتِيَاهُ فيها وافق قضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم في مثلها ، فراه أصحابه عند ذلك فراحا [شديدا] لم يروه فرح مثله ، لموافقة قُتِيَاهُ قضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم . فمن كانت هذه صفته وهذا حاله فكيف يصح عنه أن يروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم [شيئا] ويخالفه . ووجه آخر — وهو أن الخبر المرفوع الذي فيه ذكرُ بنى المخاض لا نعلمه رواه إلا خشف بن مالك عن ابن مسعود وهو رجل مجهول لم يروه عنه إلا زيد بن جبير بن حَرْمَل الجُشَمَى ، وأهل العلم بالحديث لا يحتجّون بخبر ينفرّد بروايته رجل غير معروف ، وإنما يثبت العلم عندهم بالخبر إذا كان راويه عدلا مشهورا ، أو رجلا قد ارتفع عنه اسم الجهالة ، وارتفاع اسم الجهالة عنه أن يروى عنه رجلان فصاعدا ؛ فإذا كانت هذه صفته ارتفع عنه حينئذ اسم الجهالة ، وصار حينئذ معروفا . فاما من لم يروه إلا رجل واحد وانفرّد بخبر وجب التوقف عن خبره ذلك حتى يوافقه عليه غيره . والله أعلم . ووجه آخر — وهو أن [حديث] خشف بن مالك لا نعلم أحدا رواه عن زيد بن جبير عنه إلا المجاج بن أُرطاة ، والمجاج رجل مشهور بالتدليس وبأنه يحدث عن من لم يلقه ولم يسمع منه ؛ وترك الرواية عنه سفيان بن عُيينة ويحيى بن سعيد

القطان وعيسى بن يونس بعد أن جالسوه وخبروه ، وكفاك بهم علما بالرجل ونبلا . وقال يحيى بن معين : حجاج بن أرطاة لا يُحتج بحديثه . وقال عبد الله بن إدريس : سمعت الحجاج يقول لا يَنْبُلُ الرجل حتى يدع الصلاة في الجماعة . وقال عيسى بن يونس : سمعت الحجاج يقول : أخرج إلى الصلاة يزاحني الحمّالون والبقالون . وقال جرير : سمعت الحجاج يقول : أهلكني حب المال والشرف . وذكر أوجها أخر ؛ منها أن جماعة من الثقات رَوَوْا هذا الحديث عن الحجاج بن أرطاة فاختلفوا عليه فيه . إلى غير ذلك مما يطول ذكره ، وفيما ذكرناه مما ذكره كفاية ودلالة على ضعف ما ذهب إليه الكوفيون في الدية ، وإن كان ابن المنذر مع جلالته قد اختاره على ما يأتي . وروى حماد بن سلمة حدثنا سليمان التيمي عن أبي عَجَاز عن أبي عبيدة أن ابن مسعود قال : دية الخطأ خمسة أخماس عشرون حقة ، وعشرون جذعة وعشرون بنات مخاض ، وعشرون بنات لبون وعشرون بنى لبون ذكرور . قال الدارقطني : هذا إسناده حسن ورواته ثقات ، وقد روى عن علقمة عن عبد الله نحو هذا .

قلت : وهذا هو مذهب مالك والشافعي أن الدية [تكون] ^(٢) خمسة . قال الخطابي : [وقد] ^(٢) روى عن نفر من العلماء أنهم قالوا دية الخطأ أربع ؛ وهم الشعمي والتخمي والحسن البصري ، وإليه ذهب إسحاق بن راهويه ؛ إلا أنهم قالوا : خمس وعشرون جذعة وخمس وعشرون حقة وخمس وعشرون بنات لبون وخمس وعشرون بنات مخاض . وقد روى ذلك عن علي بن أبي طالب . قال أبو عمر : أما قول مالك والشافعي فروى عن سليمان بن يسار وليس فيه عن صحابي شيء ، ولكن عليه عمل أهل المدينة . وكذلك حكى ابن جريح عن ابن شهاب .

قلت : قد ذكرنا عن ابن مسعود ما يوافق ما صار إليه مالك والشافعي . قال أبو عمر : وأستان الإبل في الديات لم تؤخذ قياسا ولا نظرا ، وإنما أخذت أتباعا وتسليما ، وما أخذ من جهة الأثر فلا مدخل فيه للنظر ؛ فكلُّ يقول بما قد صحَّ عنده من سلفه ؛ رضي الله عنهم [أجمعين] ^(٣) .

قلت : وأما ما حكاه الخطابي من أنه لا يعلم من قال بحديث عمرو بن شعيب فقد حكاه ابن المنذر عن طاوس ومجاهد ، إلا أن مجاهدا جعل مكان بنت مخاض ثلاثين جذعة . قال ابن المنذر : وبالقول الأول أقول . يريد قول عبد الله وأصحاب الرأي الذي ضعفه الذارقطني والخطابي ، وابن عبد البر قال : لأنه الأقل مما قيل ، وبحديث مرفوع رويناه عن النبي صلى الله عليه وسلم يوافق هذا القول .

قلت — وعجبا لأبن المنذر؟ مع نقده واجتهاده كيف قال بحديث لم يوافقه أهل النقد على صحته ! لكن الذهول والنسيان قد يعترى الإنسان ، وإنما الكمال لعزة ذى الجلال .

السادسة — ثبت الأخبار عن النبي المختار محمد صلى الله عليه وسلم أنه قضى بدية الخطأ على العاقلة ، وأجمع أهل العلم على القول به . وفي إجماع أهل العلم أن الدية في الخطأ على العاقلة دليل على أن المراد من قول النبي صلى الله عليه وسلم لأبي ريمثة حيث دخل عليه ومعه آبنه : "إنه لا يحنى عليك ولا تجنى عليه" العمد دون الخطأ . وأجمعوا على أن ما زاد على ثلث الدية على العاقلة . واختلفوا في الثلث ، والذي عليه جمهور العلماء أن العاقلة لا تحمل عمدا ولا اعترافا ولا صلحا ، ولا تحمل من دية الخطأ إلا ما جاوز الثلث ، وما دون الثلث في مال الجاني . وقالت طائفة : عقل الخطأ على عاقلة الجاني ، قلت الجناية أو كثرت ، لأن من غيرم الأكثر غيرم الأقل . كما عقل العمد في مال الجاني قل أو كثر ، هذا قول الشافعي .

السابعة — وحكما أن تكون منجمة على العاقلة ، والعاقلة المصبة . وليس ولد المرأة إذا كان من غير عصبته من العاقلة ، ولا الإخوة من الأم بعصبة لأخوتهم من الأب والأم ، فلا يعقلون عنهم شيئا . وكذلك الديوان لا يكون عاقلة في قول جمهور أهل الحجاز . وقال الكوفيون : يكون عاقلة إن كان من أهل الديوان ، فتتجم الدية على العاقلة في ثلاثة أعوام على ما قضاه عمر وعلي ؛ لأن الإبل قد تكون حوامل فتضرب به . وكان النبي صلى الله عليه وسلم يعطيها دفعة واحدة لأغراض ؛ منها أنه كان يعطيها صلحا وتسديدا . ومنها أنه كان يعجلها تأليفا . فلما تمهد الإسلام قدرتها الصحابة على هذا النظام ، قاله ابن العربي . وقال أبو عمر :

أجمع العلماء قديما وحديثا أن الذية على العاقلة لا تكون إلا في ثلاث سنين ولا تكون في أقل منها . وأجمعوا على أنها على البالغين من الرجال . وأجمع أهل السير والعلم أن الذية كانت في الجاهلية تحملها العاقلة فافترها رسول الله صلى الله عليه وسلم في الإسلام ، وكانوا يتعاقلون بالنصرة ؛ ثم جاء الإسلام فجرى الأمر على ذلك حتى جعل عمر الديوان . واتفق الفقهاء على رواية ذلك والقول به . وأجمعوا أنه لم يكن في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا زمن أبي بكر ديوان ، وأن عمر جعل الديوان وجمع بين الناس ، وجعل أهل كل ناحية يدا ، وجعل عليهم قتال من يلهم من العدو .

الثامنة — قلت : ومما يخرط في سلك هذا الباب ويدخل في نظامه قتل الجنين في بطن أمه ؛ وهو أن يضرب بطن أمه فتلقيه حيا ثم يموت ؛ فقال كافة العلماء : فيه الذية كاملة في الخطأ وفي العمد بعد القسامة . وقيل : بغير قسامة . وأختلفوا فيما به تعلم حياته بعد اتفاهم على أنه إذا استهل صارخا أو أرتضع أو تنفس نفسا مُحَقَّقة حيا ، فيه الذية كاملة ؛ فإن تحرك فقال الشافعي وأبو حنيفة : الحركة تدل على حياته . وقال مالك : لا ، إلا أن يقرنها طول إقامة . والذكر والأُنثى عند كافة العلماء في الحكم سواء . فإن ألقته ميتا ففيه غرة : ^(١) عبد أو وليدة . فإن لم تلقه وماتت وهو في جوفها لم يخرج فلا شيء فيه . وهذا كله إجماع لا خلاف فيه . وروى عن الليث بن سعد وداود أنهما قالوا في المرأة إذا ماتت من ضرب بطنها ثم نرج الجنين ميتا بعد موتها : ففيه الغرة ، وسواء رمته قبل موتها أو بعد موتها ؛ الاعتبار حياة أمه في وقت ضربها لا غير . وقال سائر الفقهاء : لا شيء فيه إذا خرج ميتا من بطنها بعد موتها . قال الطحاوي : محتجا بجماعة الفقهاء بأن قال : قد أجمعوا والليث معهم على أنه لو ضرب بطنها وهي حية فماتت والجنين في بطنها ولم يسقط أنه لا شيء فيه ؛ فكذلك إذا سقط بعد موتها .

التاسعة — ولا تكون الغرة إلا ببيضاء . قال أبو عمرو بن العلاء في قول رسول الله صلى الله عليه وسلم : ” في الجنين غرة عبد أو أمة ” — لولا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أراد

(١) الغرة : العبد نفسه أو الأمة ؛ وسيأتى الكلام فيها في المسئلة التاسعة .

بالغزة معنى لقال : في الجنتين عبد أو أمة ، ولكنه غنى البياض ، فلا يقبل في الذية إلا غلام أبيض أو جارية بيضاء ، لا يقبل فيها أسود ولا سوداء . واختلف العلماء في قيمتها ، فقال مالك : تقوم بخمسين ديناراً أو ستمائة درهم ؛ نصف عُشْر دية الحر المسلم ، وعُشْر دية أمة الحرة ؛ وهو قول ابن شهاب وربيعه وسائر أهل المدينة . وقال أصحاب الرأي : قيمتها خمسمائة درهم . وقال الشافعي : سِتُّ الغزة سبع سنين أو ثمان سنين ؛ وليس عليه أن يقبلها مِعيبة . ومقتضى مذهب مالك أنه يخير بين إعطاء غُرَّة أو عُشْر دية الأم ، من الذهب عشرون ديناراً إن كانوا أهل ذهب ، ومن الورق — إن كانوا أهل ورق — ستمائة درهم ، أو خمس فرائض من الإبل . قال مالك وأصحابه : هي في مال الجاني ؛ وهو قول الحسن بن حنّ . وقال أبو حنيفة والشافعي وأصحابهما : هي على العاقلة . وهو أصح ؛ لحديث المغيرة بن شعبه أن امرأتين كانتا تحت رجلين من الأنصار — في رواية فتغارتا — فضربت إحداهما الأخرى بعمود فقتلتها ، فاختم إلى النبي صلى الله عليه وسلم الرجلان فقالا : نَدَى مَنْ لا صاح ولا أكل ، ولا شرب [ولا أستهل ، فنسل ذلك يُطَلُّ !] ؛ فقال : « أَتَجْعَلُ كَسَجْعِ الْأَعْرَابِ ؟ » فقضى فيه غُرَّة وجعلها على عاقلة المرأة . وهو حديث ثابت صحيح ، نص في موضع الخلاف . يوجب الحكم . ولما كانت دية المرأة المضروبة على العاقلة كان الجنتين كذلك في القياس والنظر . واحتج علماؤنا بقول الذي قضى عليه : كيف أغرم ؟ قالوا : وهذا يدل على أن الذي قضى عليه معين وهو الجاني . ولو أن دية الجنتين قضى بها على العاقلة لقال : فقال الذي قضى عليهم . وفي القياس أن كل جاني جنايته عليه ، إلا ما قام بخلافه الدليل الذي لا معارض له ؛ مثل إجماع لا يجوز خلافه ، أو نص سنة من جهة نقل الآحاد العدول لا معارض لها ، فيجب الحكم بها ، وقد قال الله تعالى : « وَلَا تَكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ إِلَّا عَلَيْهَا وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى » .

(١) الفرائض : جمع فريضة ؛ وهو البعير المأخوذ في الزكاة ، سمى فريضة لأنه فرض واجب على رب المال ، اتسع فيه حتى سمى البعير فريضة في غير الزكاة . (٢) في سنن أبي داود : « فقال أحد الرجلين » .

(٣) زيادة عن كتب الحديث لا يستقيم الكلام بدونها . ويطل : يهدر دمه . (٤) قال الخطابي : لم يمه بمجوز السجع بل بما تضمنه مجمله من الباطل . (٥) كذا في الأصول . (٦) راجع ج ٧ ص ١٥٦

العاشرة — ولا خلاف بين العلماء أن الجنين إذا خرج حياً فيه الكفارة مع الدية .
واختلفوا في الكفارة إذا خرج ميتاً ؛ فقال مالك : فيه الغزاة والكفارة . وقال أبو حنيفة
والشافعي : فيه الغزاة ولا كفارة . واختلفوا في ميراث الغزاة عن الجنين ؛ فقال مالك والشافعي
وأصحابهما : الغزاة في الجنين موروثة عن الجنين على كتاب الله تعالى ؛ لأنها دية . وقال أبو حنيفة
وأصحابه : الغزاة للأثم وحدها ؛ لأنها جناية جنى عليها بقطع عضو من أعضائها وليست بدية .
ومن الدليل على ذلك أنه لم يعتبر فيه الذكر والأنثى كما يلزم في الديات ، فدل على أن ذلك
كالعضو . وكان ابن هرم بن يقول : ديتُهُ لأبويه خاصة ؛ لأبيه ثلثاها ولأُمته ثلثها ، من كان
منهما حياً كان ذلك له ، فإن كان أحدهما قد مات كانت للباقي منهما أبا كان أو أما ،
ولا يرث الإخوة شيئاً .

الحادية عشرة — قوله تعالى : ﴿إِلَّا أَنْ يَصَّدَّقُوا﴾ أصله « أن يتصدقوا » فادغمت التاء
في الصاد . والتصدق الإعطاء ؛ يعني إلا أن يرى الأولياء ورثته المقتول [القاتلين] مما أوجب
الله لهم من الدية عليهم . فهو استثناء ليس من الأول . وقرأ أبو عبد الرحمن ونبيح ^(١) « إلا أن
تَصَّدَّقُوا » تخفيف الصاد والتاء . وكذلك قرأ أبو عمرو ، إلا أنه شدد الصاد . ويموز على هذه
القراءة حذف التاء الثانية ، ولا يجوز حذفها على قراءة الياء . وفي حرف أبيّ وابن مسعود
« إلا أن يتصدقوا » . وأما الكفارة التي هي لله تعالى فلا تسقط بإبرائهم ؛ لأنه أُلْف
شخصاً في عبادة الله سبحانه ، فعليه أن يخلص آخر لعبادة ربه وإنما تسقط الدية التي هي
حق لهم . وتجب الكفارة في مال الجاني ولا تُتَحَمَّل .

الثانية عشرة — قوله تعالى : ﴿فَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ عَدُوِّكُمْ وَهُوَ مُؤْمِنٌ﴾ هذه مسألة
المؤمن يُقتل في بلاد الكفار أو في حروبهم على أنه من الكفار . والمعنى عند ابن عباس
وقتادة والسدي وعكرمة ومجاهد والنخعي : فإن كان هذا المقتول رجلاً مؤمناً قد آمن وبقى

(١) كذا في الأصول وابن عطية . والمتبادر : أبو نعيم وهو عصة بن عمرو البصري روى عن أبي عمرو وعاصم .
وأما نبيح فلم يفت عليه في القراء ، وفي التهذيب : نبيح — مصفرا — بن عبد الله المزني أبو عمرو الكوفي ،
وفي التاج : تابعي . فهذا لم تذكره قراءة . والله أعلم .

في قومه وهم كفرة « عَدُو لَكُمْ » فلا دية فيه ؛ وإنما كفارته تحرير الرقبة . وهو المشهور من قول مالك ، وبه قال أبو حنيفة . وسقطت الدية لوجهين : أحدهما — أن أولياء القتل كفار فلا يصح أن تدفع إليهم فيتقوا بها . والثاني — أن حرمة هذا الذي آمن ولم يهاجر قليلة ؛ فلا دية ؛ لقوله تعالى : « وَالَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يُهَاجِرُوا مَالُكُمْ مِنْ وَلَايَتِهِمْ مِنْ شَيْءٍ حَتَّى يُهَاجِرُوا »^(١) . وقالت طائفة : بل الوجه في سقوط الدية أن الأولياء كفار فقط ؛ فسواء كان القتل خطأ بين أظهر المسلمين أو بين قومه ولم يهاجر أو هاجر ثم رجع إلى قومه كفارته التحرير ولا دية فيه ، إذ لا يصح دفعها إلى الكفار ، ولو وجبت الدية لوجبت لبيت المال على بيت المال ؛ فلا تجب الدية في هذا الموضع وإن جرى القتل في بلاد الإسلام . هذا قول الشافعي وبه قال الأوزاعي والثوري وأبو ثور . وعلى القول الأول إن قتل المؤمن في بلاد المسلمين وقومه حرب فقيه الدية لبيت المال والكفارة .

قلت : ومن هذا الباب ما جاء في صحيح مسلم عن أسامة قال : بعثنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في ميرة فصبّحنا الحرقات من جهينة فأدركت رجلا فقال : لا إله إلا الله ؛ فطعته فوقع في نفسي من ذلك ، فذكرته للنبي صلى الله عليه وسلم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إنا لا إله إلا الله وقتلته ! » قال : قلت يا رسول الله ، إنما قالها خوفا من السلاح ؛ قال : « أفلا شققت عن قلبه حتى تعلم أفأله أم لا ؟ » . فلم يحكم عليه صلى الله عليه وسلم بقصاص ولا دية . وروى عن أسامة أنه قال : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم استغفر لي بعد ثلاث مرات ، وقال : « أعتق رقبة » ولم يحكم بقصاص ولا دية . فقال علماءنا : أما سقوط القصاص فواضح إذ لم يكن القتل عدوانا ؛ وأما سقوط الدية فلا وجه لثلاثة : الأول — لأنه كان أذن له في أصل القتال فكان عنه إتلاف نفس محترمة غلطا كالخائن والطبيب . الثاني — لكونه من العدو ولم يكن له ولي من المسلمين تكون له دية ؛ لقوله تعالى : « فَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ عَدُو لَكُمْ » كما ذكرنا . الثالث — أن أسامة اعترف بالقتل ولم تقم بذلك بينة ولا تعقل العاقلة اعترافا ، ولعل أسامة لم يكن له مال تكون فيه الدية . والله أعلم .

(١) في ج ، ط : يتقون بها . (٢) ج ٨ ص ٥٥ . (٣) في ج ، ط : دار .

(٤) الحرقات (بضم الحاء ، وفتح الراء ، وضمها) : موضع ببلاد جهينة .

الثالثة عشرة — قوله تعالى : ﴿وَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ﴾ هذا في الذمي والمعاهد يقتل خطأ فتجب الدية والكفارة ؛ قاله ابن عباس والشَّعْبِيُّ وَالنَّخَعِيُّ وَالشَّافِعِيُّ . واختاره الطبري قال : إلا أن الله سبحانه وتعالى أبهمه ولم يقل وهو مؤمن ، كما قال في القتل من المؤمنين ومن أهل الحرب . وإطلاقه ما قيد قبل يدل على أنه خلافه . وقال الحسن وجابر بن زيد وإبراهيم أيضا : المعنى وإن كان المقتول خطأ مؤمنا من قوم معاهدين لكم فعهدهم يوجب أنهم أحق بدية صاحبهم ، فكفارته التحرير وأداء الدية . وقرأها الحسن : « وإن كان من قوم بينكم وبينهم ميثاق وهو مؤمن » . قال الحسن : إذا قتل المسلم الذمي فلا كفارة عليه . قال أبو عمر : وأما الآية فعناها عند أهل الحجاز مردود على قوله : « وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَا » ثم قال تعالى : « وَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ » يريد ذلك المؤمن . والله أعلم . قال ابن العربي : والذي عندي أن الجملة محمولة على المطلق على المقيد .

قلت : وهذا معنى ما قاله الحسن وحكاه أبو عمر عن أهل الحجاز . وقوله : ﴿فَدِيَّةٌ مُسَلَّمَةٌ﴾ على لفظ التركة ليس يقتضي دية بعينها . وقيل : هذا في مشركي العرب الذين كان بينهم وبين النبي عليه السلام عهد على أن يُسلموا أو يؤذَنوا بحرب إلى أجل معلوم : فمن قُتل منهم وجبت فيه الدية والكفارة ثم نسخ بقوله تعالى : « بَرَاءَةٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ^(١) » .

الرابعة عشرة — وأجمع العلماء على أن دية المرأة على النصف من دية الرجل ؛ قال أبو عمر : إنما صارت ديتها — والله أعلم — على النصف من دية الرجل من أجل أن لها نصف ميراث الرجل ، وشهادة امرأتين بشهادة رجل . وهذا إنما هو في دية الخطأ ، وأما العمد ففيه القصاص بين الرجال والنساء لقوله عز وجل : « النَّفْسُ بِالنَّفْسِ ^(٢) » . و « الْحُرُّ بِالْحُرِّ ^(٣) » كما تقدم في البقرة » .

(٢) راجع ج ٦ ص ١٩١

(١) راجع ج ٨ ص ٦١

(٣) راجع ج ٢ ص ٢٤٦ فإ بعد .

الخامسة عشرة — روى الدارقطني من حديث موسى بن علي بن رباح ^(١) القمي قال : سمعت أبي يقول إن أعمى كان يُنشد [في الموسم] في خلافة عمر [بن الخطاب] رضي الله عنه وهو يقول :

[يا] أيها الناس ليقت منكرا * هل يعقل الأعمى الصحيح المبصر
* نرا معا كلاهما تكبرا *

وذلك أن الأعمى كان يقوده بصير فوقه في بر، فوقع الأعمى على البصير فمات البصير؛ فقضى عمر بعقل البصير على الأعمى . وقد اختلف العلماء في رجل يسقط على آخر فموت أحدهما؛ فروى عن ابن الزبير : يضمن الأعلى الأسفل، ولا يضمن الأسفل الأعلى. وهذا قول شريح والنخعي وأحمد وإسحاق . وقال مالك في رجلين جرّ أحدهما صاحبه حتى سقطا وماتا : على عاقلة الذي جبهه الذية . قال أبو عمر : ما أُظنّ في هذا خلافا — والله أعلم — إلا ما قال بعض المتأخرين من أصحابنا وأصحاب الشافعي : يضمن نصف الذية ؛ لأنه مات من فعله ، ومن سقوط الساقط عليه . وقال الحنك وابن شبرمة : إن سقط رجل على رجل من فوق بيت فمات أحدهما ، قالا : يضمن الحيّ منهما . وقال الشافعي في رجلين يصدّم أحدهما الآخر فماتا ، قال : دية المصدوم على عاقلة الصادم ، ودية الصادم هدر . وقال في الفارسين إذا اصطدما فماتا : على كل واحد منهما نصف دية صاحبه ؛ لأن كل واحد منهما مات من فعل نفسه وفعل صاحبه ؛ وقاله عثمان البتي وزفر . وقال مالك والأوزاعي والحسن بن حيّ وأبو حنيفة وأصحابه في الفارسين يصطدمان فيموتان : على كل واحد منهما دية الآخر على عاقلة . قال ابن خزيمة : وكذلك عندنا السفينتان تصطدمان إذا لم يكن التوقي صرف السفينة ولا الفارس صرف الفرس . وروى عن مالك في السفينتين والفارسين على كل واحد منهما الضمان لقيمة ما أتلّف لصاحبه كاملا .

السادسة عشرة — واختلف العلماء من هذا الباب في تفصيل دية أهل الكتاب ؛ فقال مالك وأصحابه : هي على النصف من دية المسلم ، ودية المجوسى ثمانمائة درهم ، ودية نسايتهم

(٣) في ج : نقل

(٢) من ج : ز .

(١) الزيادة عن الدارقطني .

على النصف من ذلك . رُوى هذا القول عن عمر بن عبد العزيز وعروة بن الزبير وعمرو ابن شعيب وقال به أحمد بن حنبل . وهذا المعنى قد روى فيه سليمان بن بلال عن عبد الرحمن ابن الحارث بن عيَّاش بن أبي ربيعة عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي صلى الله عليه وسلم جعل دية اليهودى والنصرانى على النصف من دية المسلم . وعبد الرحمن هذا قد روى عنه الثورى أيضا . وقال ابن عباس والشَّعْبِيّ والنَّخَعِيّ : المقتول من أهل العهد خطأ لا تُبَالَى مؤمنا كان أو كافرا على عهد قومه فيه الدية كدية المسلم ؛ وهو قول أبى حنيفة والثورى وعثمان البتّى والحسن بن حى ؛ جعلوا الديات كلها سواء ؛ المسلم واليهودى والنصرانى والمجوسى والمعاهد والذمى ، وهو قول عطاء والزهرى وسعيد بن المسيّب . وحجتهم قوله تعالى : « قَدِيَّةٌ » وذلك يقتضى الدية كاملة كدية المسلم . وعَضَدُوا هذا بما رواه محمد بن إسحاق عن داود بن الحصين عن عكرمة عن ابن عباس فى قصة بنى قريظة والنضير أن رسول الله صلى الله عليه وسلم جعل ديتهم سواء دية كاملة . قال أبو عمر : هذا حديث فيه لين وليس فى مثله حجة . وقال الشافعى : دية اليهودى والنصرانى ثلث دية المسلم ، ودية المجوسى ثمانمائة درهم ؛ وحجته أن ذلك أقل ما قيل فى ذلك ، والذمة بريئة إلا بيقين أو حجة . وروى هذا القول عن عمرو وعثمان ، وبه قال ابن المسيّب وعطاء والحسن وعكرمة وعمرو بن دينار وأبو ثور وإسحاق .

السابعة عشرة — قوله تعالى : ﴿ قَنْ لَمْ يَجِدْ ﴾ أى الرقبة ولا اتسع ماله لشرائها . ﴿ فَيَصِيَامُ شَهْرَيْنِ ﴾ أى فعليه صيام شهرين . ﴿ مُتَتَابِعَيْنِ ﴾ حتى لو أفطروا يوما أستاذف ؛ هذا قول الجمهور . وقال مكى عن الشعبي : إن صيام الشهرين يجرى عن الدية والعق لمن لم يجد . قال ابن عطية : وهذا القول وهم ؛ لأن الدية إنما هى على العاقلة وليست على القتال . والطبرى حكى هذا القول عن مسروق .

الثامنة عشرة — والحَيْض لا يمنع التتابع من غير خلاف ، وأنها إذا طهرت ولم تؤخر وَصَلَتْ باقى صيامها بما سلف منه ، لا شىء عليها غير ذلك إلا أن تكون طاهرا قبل الفجر

فترك صيام ذلك اليوم عالمة بطهرها، فإن فعلت استأنفت عند جماعة من العلماء؛ قاله أبو عمر. واختلقوا في المريض الذي قد صام من شهرى التساع بعضها على قولين؛ فقال مالك: وليس لأحد وجب عليه صيام شهرين متتابعين في كتاب الله تعالى أن يفطر إلا من عذر أو مرض أو حيض، وليس له أن يسافر فيفطر. ومن قال يبنى في المرض سعيد بن المسيب وسليمان بن يسار والحسن والشعبي وعطاء ومجاهد وقتادة وطاوس. وقال سعيد بن جبير والنخعي والحكم بن عينة وعطاء الخراساني: يستأنف في المرض؛ وهو قول أبي حنيفة وأصحابه والحسن بن حي؛ وأحد قولي الشافعي؛ وله قول آخر: أنه يبنى كما قال مالك. وقال ابن شبرمة: يقضى ذلك اليوم وحده إن كان عذر غالب كصوم رمضان. قال أبو عمر: حجة من قال يبنى لأنه معذور في قطع التساع لمرضه ولم يعتمد، وقد تجاوز الله عن غير المتعمد. وحجة من قال يستأنف لأن التساع فرض لا يسقط لعذر، وإنما يسقط المأثم؛ قياساً على الصلاة؛ لأنها ركعات متابعات فإذا قطعها عذر استأنف ولم يبن.

التاسعة عشرة - قوله تعالى: ﴿تَوْبَةَ مِنَ اللَّهِ﴾ نصب على المصدر، ومعناه رجوعاً. وإنما مست حاجة المخطئ إلى التوبة لأنه لم يتحزز وكان من حقه أن يتحفظ. وقيل: أى فليات بالصيام تخفيفاً من الله تعالى عليه بقبول الصوم بدلاً عن الزكاة؛ ومنه قوله تعالى: «عَلِمَ اللَّهُ أَنَّكُمْ كُنْتُمْ تَخْتَانُونَ أَنْفُسَكُمْ فَتَابَ عَلَيْكُمْ» أى خفف، وقوله تعالى: «عَلِمَ أَنَّ لَكُمْ تَخُصُّوهُ فَتَابَ عَلَيْكُمْ».

الموفية عشرين - ﴿وَكَانَ اللَّهُ﴾ أى فى أزله وأبده. ﴿عَلِيماً﴾ يجمع المعلومات. ﴿حَكِيماً﴾ فيما حكم وأبرم.

قوله تعالى: وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِناً مُتَعَمِّداً فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِداً فِيهَا وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَاباً عَظِيماً ﴿٩٣﴾

فيه سبع مسائل :

الأولى — قوله تعالى : (وَمَنْ يَقْتُلْ) « من » شرط ، وجوابه (بِقَرَأْؤِهِ) وسيأتي .
وآختلف العلماء في صفة المتعمد في القتل ؛ فقال عطاء والنخعي وغيرهما : هو من قتل
بجديدة كالسيف والخنجر وسنان الرمح ونحو ذلك من المشحوذ ^(١) [المعد للقطع ^(٢)] أو بما يعلم
أن فيه الموت من ثقال الحجارة ونحوها . وقالت فرقة : المتعمد كل من قتل بجديدة كان
القتل أو بججر أو بعضا أو بغير ذلك ؛ وهذا قول الجمهور .

الثانية — ذكر الله عز وجل في كتابه العمد والخطأ ولم يذكر شبه العمد وقد اختلف
العلماء في القول به ؛ فقال ابن المنذر : أنكر ذلك مالك ، وقال : ليس في كتاب الله إلا العمد
والخطأ . وذكره الخطابي أيضا عن مالك وزاد : وأما شبه العمد فلا نعرفه . قال أبو عمر : أنكر
مالك والليث بن سعد شبه العمد ؛ فمن قتل عندهما بما لا يقتل مثله غالبا كالعضة والظمة
وضربة السوط والقضيب وشبه ذلك فإنه عمْد وفيه القود . قال أبو عمر : وقال بقولهما جماعة
من الصحابة والتابعين . وذهب جمهور فقهاء الأمصار إلى أن هذا كله شبه العمد . وقد ذكر
عن مالك وقاله ابن وهب وجماعة من الصحابة والتابعين . قال ابن المنذر : وشبه العمد يعمل
به عندنا . ومن أثبت شبه العمد الشعبي والحكم وحماد والنخعي وقائدة وسفيان الثوري وأهل
العراق والشافعي ، وروينا ذلك عن عمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب رضي الله عنهما .

قلت : وهو الصحيح ؛ فإن الدماء أحق ما أحتيط لها إذ الأصل صيانتها في أميها ، فلا تُستباح
إلا بأمرين لا إشكال فيه ، وهذا فيه إشكال ؛ لأنه لما كان مترددا بين العمد والخطأ حكم
له بشبه العمد ؛ فالضرب مقصود والقتل غير مقصود ، وإنما وقع بغير قصد فيسقط القود
وتُلَظَّ الدية . وبمثل هذا جاءت السنة ؛ روى أبو داود من حديث عبد الله بن عمرو أن
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : ” ألا إن دية الخطأ شبه العمد ما كان بالسوط والعصا مائة
من الإبل منها أربعون في بطونها أولادها “ . وروى الذارقطني عن ابن عباس قال قال رسول

(١) في ط : المحدد . (٢) زيادة عن ابن عطية . (٣) الأهب (بضمين جمع الإهاب) : الجلد .

الله صلى الله عليه وسلم : " العمد قود اليد والخطأ عقل لا قود فيه ومن قُتل في حِمَّة ^(١) بمجر أو عصا أو سوط فهو دية مغلظة في أسنان الإبل " . وروى أيضا من حديث سليمان بن موسى عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " عقل شبه العمد مغلظ مثل قتل العمد ولا يقتل صاحبه " . وهذا نص . وقال طاوس في الرجل يصاب في الرِّبَا ^(٢) في القتال بالعصا أو السوط أو الترامى بالحجارة . يُودى ولا يقتل به من أجل أنه لا يُدرى مَنْ قاتله . وقال أحمد بن حنبل : العِميا هو الأمر الأعْمى ^(٣) للعَصِيَّة لآتستين ما وجهه . وقال إسحاق : هذا في تحارج القوم وقتل بعضهم بعضا . فكان أصله من التعمية وهو التلبس ؛ ذكره الدارقطني .

مسألة — وأختلف القاتلون بشبه العمد في الدية المغلظة ، فقال عطاء والشافعي : هي ثلاثون حقة ^(٤) وثلاثون جذعة وأربعون خلفة . وقد روى هذا القول عن عمرو بن ثابت والمغيرة بن شعبة وأبي موسى الأشعري ؛ وهو مذهب مالك حيث يقول بشبه العمد ، ومشهور مذهبه أنه لم يقل به إلا في مثل قصة المدلجي بآبنه حيث ضربه بالسيف . وقيل : هي مُربعة ربع بنات لبون ، وربع حقاق ، وربع جذاع ، وربع بنات مخاض . هذا قول الثمان ويعقوب ؛ وذكره أبو داود عن سفیان عن أبي إسحاق عن عاصم بن صمرة عن علي . وقيل : هي مُخمسة : عشرون بنت مخاض وعشرون بنت لبون وعشرون ابن لبون وعشرون حقة وعشرون جذعة ؛ هذا قول أبي ثور . وقيل : أربعون جذعة إلى بازل عامها وثلاثون حقة ،

(١) الحِمَّة (بكسر العين والميم وتشديد الياء) أى في حال يمسى أمره ولا يتبين قاتله ولا حال قتله .

(٢) الرِّبَا : بكسر وتشديد ونقص ، بوزن المجعري من الرمي ، مصدر يراد به المبالغة .

(٣) في ج : العمى . (٤) كذا في ج ، ط : أى وقصوا في حرج . وفي : تحارج .

(٥) قال أبو داود في صحيحه : « قال أبو عبيد وغير واحد : إذا دخلت الناقة في السنة الرابعة فهو حق والأُنثى حقة ؛ لأنه يستحق أن يحمل عليه ويركب ؛ فإذا دخل في الخامسة فهو جذع وجذعة ، فإذا دخل في السادسة وألتي ثنية فهو ثنى ؛ فإذا دخل في السابعة فهو رباع ورباعية ؛ فإذا دخل في الثامنة وألتي السن الذي بعد الرباعية فهو سدس وسدس ؛ فإذا دخل في التاسعة ففتراباه وطلع فهو بازل ؛ فإذا دخل في العاشرة فهو مخلف ؛ ثم ليس له اسم ولكن يقال : بازل عام وبازل عامين ، ومخلف عام ومخلف عامين إلى ما زاد . وقال النضر بن شميل : ابنة مخاض لسنة وابنة لبون لستين ، وحقة لثلاث وجذعة لأربع والثني خمس ورباع لست وسدس لسبع وبازل لثمان .

وثلاثون بنات لبون . ورؤى عن عثمان بن عفان وبه قال الحسن البصري وطاوس والزهرى . وقيل : أربع وثلاثون خليفة إلى بازل عامها ، وثلاث وثلاثون حقة ، وثلاث وثلاثون جذعة ؛ وبه قال الشعبي والنخعي ، وذكره أبو داود عن أبي الأحوص عن أبي إسحاق عن عاصم بن ضمرة عن علي .

الثالثة - واختلفوا فيمن تلزمه دية شبه العمد ؛ فقال الحارث المكي وابن أبي ليلى وابن شبرمة وقتادة وأبو ثور : هو عليه في ماله . وقال الشعبي والنخعي والحكم والشافعي والثوري وأحمد وإسحاق وأصحاب الرأي : هو على العاقلة . قال ابن المنذر : قول الشعبي أصح ؛ لحديث أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم جعل دية الجنين على عاقلة الضاربة .

الرابعة - أجمع العلماء على أن العاقلة لا تحمل دية العمد وأنها في مال الجاني ؛ وقد تقدم ذكرها في «البقرة» . وقد أجمعوا^(١) على أن على القاتل خطأ الكفارة ؛ واختلفوا فيها في قتل العمد ؛ فكان مالك والشافعي يريان على قاتل العمد الكفارة كما في الخطأ . قال الشافعي : إذا وجبت الكفارة في الخطأ فلا تجب في العمد أولى . وقال : إذا شرع السجود في السهو فلا ينشر في العمد أولى ، وليس ما ذكره الله تعالى في كفارة العمد بمسقط ما قد وجب في الخطأ . وقد قيل : إن القاتل عمدا إنما تجب عليه الكفارة إذا عفي عنه فلم يقتل ، فأما إذا قُتل قوداً فلا كفارة عليه تؤخذ من ماله . وقيل تجب . ومن قتل نفسه فعليه الكفارة في ماله . وقال الثوري وأبو ثور وأصحاب الرأي : لا تجب الكفارة إلا حيث أوجبه الله تعالى . قال ابن المنذر : وكذلك نقول ؛ لأن الكفارات عبادات ولا يجوز التمثيل . وليس يجوز لأحد أن يفرض فرضاً يلزمه عباد الله إلا بكتاب أو سنة أو إجماع ، وليس مع من فرض على القاتل عمداً كفارة حجة من حيث ذكرت .

الخامسة - واختلفوا في الجماعة يقتلون الرجل خطأ ؛ فقالت طائفة : على كل واحد منهم الكفارة ؛ كذلك قال الحسن وعكرمة والنخعي والحارث المكي ومالك والثوري والشافعي

وأحمد وإسحاق وأبو ثور وأصحاب الرأي . وقالت طائفة : عليهم كلهم كفارة واحدة ؛ هكذا قال أبو ثور ، وحكى ذلك عن الأوزاعي . وقرئ الزهري بين العتق والصوم ؛ فقال في الجماعة يرمون بالمنجنيق فيقتلون رجلا : عليهم كلهم عتق رقبة ، وإن كانوا لا يجدون فعلى كل واحد منهم صوم شهرين متتابعين .

السادسة — روى النسائي : أخبرنا الحسن بن إسحاق المروزي — ثقة قال حدثني خالد بن خدّاش قال حدثنا حاتم بن إسماعيل عن بشير بن المهاجر عن عبد الله بن بريدة عن أبيه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " قتل المؤمن أعظم عند الله من زوال الدنيا " . وروى عن عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " أول ما يحاسب به العبد الصلاة وأول ما يُقضى بين الناس في الدماء " . وروى إسماعيل بن إسحاق عن نافع بن جبير ابن مطعم عن عبد الله بن عباس أنه سأله سائل فقال : يا أبا العباس ، هل للقاتل توبة ؟ فقال له ابن عباس كالتعجب من مسأله : ماذا تقول ! مرتين أو ثلاثا . ثم قال ابن عباس : ويحك ! أتى له توبة ! سمعت نبيكم صلى الله عليه وسلم يقول : " يأتي المقتول معلقاً رأسه بإحدى يديه متلبساً قاتله بيده الأخرى تشخب أوداجه دماً حتى يوقف فيقول المقتول لله سبحانه وتعالى ربّ هذا قتلى فيقول الله تعالى للقاتل تعسّت ويذهب به إلى النار " . وعن الحسن قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " ما نازلت ربّي في شيء ما نازلته في قتل المؤمن فلم يجبني " .

السابعة — واختلف العلماء في قاتل العمد هل له من توبة ؟ فروى البخاري عن سعيد ابن جبيرة قال : اختلف فيها أهل الكوفة ، فرحلت فيها إلى ابن عباس فسأله عنها فقال : نزلت هذه الآية « وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا جَزَاءُ جَهَنَّمَ » هي آخر ما نزل وما نسخها شيء . وروى النسائي عنه قال : سألت ابن عباس هل لمن قتل مؤمناً متعمداً من توبة ؟ قال : لا . وقرأت عليه الآية التي في الفرقان : « وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ » قال : هذه آية مكية نسختها آية مدنية (وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا جَزَاءُ جَهَنَّمَ خَالِدًا فِيهَا وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ) . وروى

(١) في ز : أله توبة ؟ . (٢) نازلت ربّي : راجعته وسأله مرة بعد أخرى .

(٣) راجع ج ١٣ ص ٧٠ .

عن زيد بن ثابت نحوه ، وأن آية النساء نزلت بعد آية الفرقان بسنة أشهر ، وفي رواية
بثمانية أشهر ، ذكرهما النسائي عن زيد بن ثابت . وإلى عموم هذه الآية مع هذه الأخبار
عن زيد وابن عباس ذهب المعتزلة وقالوا : هذا مخصص عموم قوله تعالى : « وَيَغْفِرُ
مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَن يَشَاءُ » ورأوا أن الوعيد نافذ حتماً على كل قاتل ، فجمعوا بين الآيتين بأن
قالوا : التقدير ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء إلا من قتل عمداً . وذهب جماعة من العلماء
منهم عبد الله بن عمر — وهو أيضاً مروى عن زيد وابن عباس — إلى أن له توبة .
روى يزيد بن هارون قال : أخبرنا أبو مالك الأشجعي عن سعد بن عبيدة قال : جاء رجل
إلى ابن عباس فقال ألمن قتل مؤمناً متعمداً توبة ؟ قال : لا ، إلا النار ؛ قال : فلما ذهب
قال له جلساؤه : أهكذا كنت تفتينا ؟ كنت تفتينا أن لمن قتل توبة مقبولة ؛ قال : إني
لأحسبه رجلاً مُضْطَبّاً يريد أن يقتل مؤمناً . قال : فبعثوا في أثره فوجدوه كذلك . وهذا
مذهب أهل السنة وهو الصحيح ، وأن هذه الآية مخصوصة ، ودليل التخصيص آيات
وأخبار . وقد أجمعوا على أن الآية نزلت في مِقيس بن ضبابة ؛ وذلك أنه كان قد أسلم هو وأخوه
هشام بن ضبابة ؛ فوجد هشاماً قتيلاً في بني النجار فأخبر بذلك النبي صلى الله عليه وسلم ،
فكتب له إليهم أن يدفعا إليه قاتل أخيه وأرسل معه رجلاً من بني فهر ؛ فقال بنو النجار :
والله ما نعلم له قاتلاً ولكنا نؤذي الدية ؛ فأعطوه مائة من الإبل ؛ ثم انصرفا راجعين إلى المدينة
فعدا مِقيس على الفهرى فقتله بأخيه وأخذ الإبل وانصرف إلى مكة كافراً مرتداً ؛ وجعل ينشد :
قَتَلْتُ بِهِ فِهْرًا وَحَمَلْتُ عَقْلَهُ * سُرَاةَ بَنِي النَّجَارِ أَرْبَابَ فَارِجٍ^(١)
حَلَلْتُ بِهِ وَتَرَى وَأَدْرَكَتْ تَوْرَتِي * وَكُنْتُ إِلَى الْآوْتَانِ أَوَّلَ رَاجِعِ^(٢)

فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ” لا أؤتمنه في حل ولا حرم “ . وأمر بقتله يوم فتح مكة
وهو متعلق بالكعبة . وإذا ثبت هذا بنقل أهل التفسير وعلماء الدين فلا ينبغي أن يحمل على
المسلمين ، ثم ليس الأخذ بظاهر الآية بأولى من الأخذ بظاهر قوله : « إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ^(٣)

(١) كذا في ج والطبري والسفلقاني . وفي أ ، ط ، ز ، ي وابن عطية : سبابة . وفي القاموس وشرحه :

حجابه . بالحاء . (٢) فارح : حصن بالمدينة .

السَّيِّئَاتِ» وقوله تعالى : «وَهُوَ الَّذِي يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ» وقوله : «وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَن يَشَاءُ». والأخذ بالظاهرين تناقض فلا بد من التخصيص. ثم إن الجمع بين آية «الفرقان» وهذه الآية يمكن فلا نسخ ولا تعارض ، وذلك أن يحمل مطلق آية «النساء» على مقيّد آية «الفرقان» فيكون معناه بجزاؤه كذا إلا من تاب ؛ لا سيما وقد اتحد الموجب وهو القتل والموجب وهو التواعد بالعقاب . وأما الأخبار فكثيرة كحديث عبادة بن الصامت الذي قال فيه : «تَبَايَعُونِي عَلَى أَلَّا تَشْرَكُوا بِاللَّهِ شَيْئًا وَلَا تَزْنُوا وَلَا تَسْرِقُوا وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ فَمَن وَفَى مِنْكُمْ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ وَمَن أَصَابَ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ فَعُوقِبَ بِهِ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ وَمَن أَصَابَ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا فَسْتَرَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ فَأَمَرَهُ إِلَى اللَّهِ إِنْ شَاءَ عِقَابُهُ وَإِنْ شَاءَ عَذْبُهُ» .^(٢)

رواه الأئمة أخرجه الصحيحان . وكحديث أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم في الذي قتل مائة نفس . أخرجه مسلم في صحيحه وابن ماجه في سننه وغيرهما إلى غير ذلك من الأخبار الثابتة . ثم إنهم قد أجمعوا معنا في الرجل يشهد عليه بالقتل ، ويقرب بأنه قتل عمدا ، ويأتي السلطان الأولياء فيقام عليه الحد ويُقْتَلُ قَوْدًا ، فهذا غير مُتَّبِعٍ في الآخرة ، والوعيد غير نافذ عليه إجماعا على مقتضى حديث عبادة ؛ فقد انكسر عليهم ما تعلقوا به من عموم قوله تعالى : «وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ» ودخله التخصيص بما ذكرنا ، وإذا كان كذلك فالوجه أن هذه الآية مخصوصة كما بينا ، أو تكون محمولة على ما حكى عن ابن عباس أنه قال : متعمدا [معناه] مستحلا لقتله ؛ فهذا أيضا يثول إلى الكفر إجماعا . وقالت جماعة : إن القاتل في المشيئة تاب أو لم يتب ؛ قاله أبو حنيفة وأصحابه . فإن قيل : إن قوله تعالى : «بِجَزَاؤِهِ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ» دليل على كفره ؛ لأن الله تعالى لا يغضب إلا على كافر خارج من الإيمان . قلنا : هذا وعيد ، والخلف في الوعيد كرم ؛ كما قال :

وَأَيُّ مَنَّى أَوْعَدْتَهُ أَوْ وَعَدْتَهُ * لَمْخَلِفٍ إِبَاعِدَى وَمُنْجِزُ مَوْعِدَى

وقد تقدم . جواب ثان — إن جازاه بذلك ؛ أي هو أهل لذلك ومستحقه لعظيم ذنبه . نص على هذا أبو نعيم لأحق بن حميد وأبو صالح وغيرهما . وروى أنس بن مالك عن رسول الله

(١) راجع ج ٩ ص ١٠٨ (٢) راجع ج ١٦ ص ٢٥٠ و ج ٨ ص ٢٥٠

(٣) الحديث أنبأه كما في صحيح مسلم . (٤) من ج ٤ ط ، ي ، ز .

صلى الله عليه وسلم أنه قال : « إذا وعد الله لعبد ثوابا فهو مُنْجِزه وإن أوعده له العقوبة فله المشيئة إن شاء عاقبه وإن شاء عفا عنه » . وفي هذين التأويلين دَخَلَ ؛ أما الأول - فقال القشيري : وفي هذا نظر ؛ لأن كلام الرب لا يقبل الخلف إلا أن يراد بهذا تخصيص العام ؛ فهو إذا جازى الكلام . وأما الثاني - وإن رُوي أنه مرفوع فقال النحاس : وهذا الوجه الغلط فيه بين ، وقد قال الله عز وجل : « ذَلِكَ جَزَاؤُهُمْ جَهَنَّمُ بِمَا كَفَرُوا » ^(١) ولم يقل أحد : إن جازاهم ؛ وهو خطأ في العربية لأن بعده « وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ » وهو محمول على معنى جازاه . وجواب ثالث - فجراؤه جهنم إن لم ينب وأصر على الذنب حتى وآقَى ربه على الكفر بشؤم المعاصي . وذكره الله في كتاب « الناسخ والمنسوخ » أن هذه الآية منسوخة بقوله تعالى : « وَيَغْفِرْ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَن يَشَاءُ » ، وقال : هذا إجماع الناس إلا ابن عباس وابن عمر فإنهما قالاهما هي مُحْكَمَةٌ . وفي هذا الذي قاله نظر ؛ لأنه موضع عموم وتخصيص لا موضع نسخ ؛ قاله ابن عطية .

قلت : هذا حسن ؛ لأن النسخ لا يدخل الأخبار إنما المعنى فهو يجزیه . وقال النحاس في « معاني القرآن » له : القول فيه عند العلماء أهل النظر أنه مُحْكَمٌ وأنه يجازيه إذا لم ينب ، فإن تاب فقد بين أمره بقوله : « وَإِنِّي لَغَفَّارٌ لِّمَن تَابَ » ^(١) فهذا لا يخرج عنه ، والخلود لا يقتضى الدوام ، قال الله تعالى : « وَمَا جَعَلْنَا لِشَرِّمِن قَبْلِكَ الْخُلْدَ » ^(١) الآية . وقال تعالى : « يَحْسَبُ أَنَّ مَالَهُ أَخْلَدَهُ » ^(٢) . وقال زهير :

• ولا خالدا إلا الجبال الرواسيا ^(٣) •

وهذا كله يدل على أن الخلد يطلق على غير معنى التأبید ؛ فإن هذا يزول بزوال الدنيا . وكذلك العرب تقول : لأخذن فلانا في السجن ؛ والسجن ينقطع ويفنى ، وكذلك المسجون . ومثله قولهم في الدعاء : خلد الله ملكه وأبد أيامه . وقد تقدم هذا كله لفظا ومعنى . والحمد لله

(١) راجع ج ١١ ص ٦٤ ، وص ٢٢٩ ، وص ٢٨٧ (٢) راجع ج ٢٠ ص ١٨٤

(٣) هذا مجزيت . ومصدره : * ألا لا أرى على الحوادث باقيا *

(٤) راجع ج ١ ص ٢٤١

قوله تعالى : يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا ضَرَبْتُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَتَبَيَّنُوا وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ أَلْفَىٰ إِلَيْكُمْ أَسْلَمَ لَسْتَ مُؤْمِنًا تَبْتَغُونَ عَرَضَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فَعِنْدَ اللَّهِ مَغَانِمٌ كَثِيرَةٌ كَذَلِكَ كُنْتُمْ مِنْ قَبْلُ فَمَنَّ اللَّهُ عَلَيْكُمْ فَتَبَيَّنُوا إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا ﴿٩٤﴾

فيه إحدى عشرة مسألة :

الأولى — قوله تعالى : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا ضَرَبْتُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَتَبَيَّنُوا) هذا متصل بذكر القتل والجهاد . والضرب : السير في الأرض ؛ تقول العرب : ضربت في الأرض إذا سرت لتجارة أو غزو أو غيره ؛ مقترنة بفي . وتقول : ضربت الأرض ، دون « في » إذا قصدت قضاء حاجة الإنسان ؛ ومنه قول النبي صلى الله عليه وسلم : " لا يخرج الرجلان يضربان الغائط يتحدّثان كاشفين عن قرجهما فإن الله يمقت على ذلك " . وهذه الآية نزلت في قوم من المسلمين مَرُّوا في سفرهم برجل معه جمل وغنمة يبيعها فسلم على القوم وقال : لا إله إلا الله محمد رسول الله ؛ فحمل عليه أحدهم فقتله . فلما ذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم شقَّ عليه ونزلت الآية . وأخرجه البخاري عن عطاء عن ابن عباس قال قال ابن عباس : كان رجل في غنمة له فلحقه المسلمون فقال : السلام عليكم ؛ فقتلوه وأخذوا غنيمته ؛ فأرسل الله تعالى ذلك إلى قوله : « عَرَضَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا » تلك الغنمة . قال : قرأ ابن عباس « السلام » . في غير البخاري : وحمل رسول الله صلى الله عليه وسلم دينه إلى أهله وردَّ عليه غنياته . وأختلف في تعيين القاتل والمقتول في هذه النازلة ، فالذي عليه الأكثر وهو في سير ابن إسحاق ومصنف أبي داود والاستيعاب لأبن عبد البر أن القاتل مُحَلَّمٌ بن جثامة ، والمقتول عامر بن الأضبط فدعا عليه السلام على محم فإعاش بعد ذلك إلا سبعا ثم دفن فلم تقبله الأرض ثم دفن فلم تقبله ثم دفن ثالثة فلم تقبله ؛ فلما رأوا أن الأرض لا تقبله ألقوه في بعض تلك الشعاب ؛ وقال عليه السلام : « إن الأرض لتقبل من هو شرَّ منه » . قال الحسن : أما إنها تحبس من هو

شر منه ولكنه وعظ القوم ألا يعودوا . وفي سنن ابن ماجه عن عمران بن حصين قال : بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم ^(١) [جيشاً] من المسلمين إلى المشركين فقاتلهم قتالاً شديداً ، ففتحهم أكتافهم فحمل رجل من الحُمتي على رجل من المشركين بالرمح فلما غشيه قال : أشهد أن لا إله إلا الله ؛ إني مسلم ؛ قطعته فقتله ؛ فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : يا رسول الله ، هلك ! قال : « وما الذي صنعت ؟ » مرة أو مرتين ، فأخبره بالذي صنع . فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : « فهلا شققت عن بطنه فعلمت ما في قلبه » فقال : يا رسول الله لو شققت بطنه أكنت أعلم ما في قلبه ؟ قال : « لا فلا أنت قيلت ما تكلم به ولا أنت تعلم ما في قلبه » . فسكت عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يلبث إلا يسيراً حتى مات فدفناه ، فأصبح على وجه الأرض . فقلنا : لعل عدوا نبشه ، فدفناه ثم أمرنا غلماننا يحرسونه فأصبح على ظهر الأرض . فقلنا : لعل الغلمان نكسوا ، فدفناه ثم حرسناه بأقنسنا فأصبح على ظهر الأرض ، فألقيناه في بعض تلك الشعاب . وقيل : إن القاتل أسامة بن زيد والمقتول مرداس ابن نبيك الغطفاني ثم القزاري من بني مرة من أهل فدك . وقاله ابن القاسم عن مالك . وقيل : كان مرداس هذا قد أسلم من الليلة وأخبر بذلك أهله ؛ ولما عظم النبي صلى الله عليه وسلم الأمر على أسامة حلف عند ذلك ألا يقاتل رجلاً يقول : لا إله إلا الله . وقد تقدم القول فيه . وقيل : القاتل أبو قتادة . وقيل : أبو الدرداء . ولا خلاف أن الذي لفظته الأرض حين مات هو مُحَلَّم الذي ذكرناه . ولعل هذه الأحوال جرت في زمان متقارب فزلت الآية في الجميع . وقد روى أن النبي صلى الله عليه وسلم رد على أهل المسلم الغنم والجل وحل ديتة على طريق الائتلاف . والله أعلم . وذكر الثعلبي أن أمير تلك السرية رجل يقال : له غالب بن فضالة الليثي . وقيل : المقداد . حكاه السهلي .

الثانية — قوله تعالى : ﴿ تَبَيَّنُوا ﴾ أى تأملوا . و« تَبَيَّنُوا » قراءة الجماعة ، وهو اختيار أبى عبيد وأبى حاتم ، وقالوا : من أمر بالتبين فقد أمر بالثبث ؛ يقال : تبينت الأمر وتبين الأمر بنفسه ، فهو متعذر ولازم . وقرأ حمزة « فَتَبَيَّنُوا » من الثبث بالناء مثلثة وبعدها باء بواحدة .

(١) من ج و ط و ز . (٢) في ج : قال .

« وَتَبَيَّنُوا » في هذا أؤكد؛ لأن الإنسان قد يتثبت ولا يتبين . وفي « إذا » معنى الشرط ،
 فلذلك دخلت الفاء في قوله « فتبينوا » . وقد يجازى بها كما قال :
 * وإذا تُصِبَّكَ خِصَاصَةٌ فَتَجَمِّلْ ^(١) *

والجيد ألا يجازى بها كما قال الشاعر .

والنفس راغبة إذا رغبتها * وإذا تُرَدَّ إلى قليل تنقُصُ

والتيين التثبت في القتل واجب حضرا وسفرا ولا خلاف فيه ، وإنما خص السفر بالذكر لأن
 الحادثة التي فيها نزلت الآية وقعت في السفر .

الثالثة - قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ أَلْقَى إِلَيْكُمُ السَّلَامَ لَسْتَ مُؤْمِنًا ﴾ السَّلَامُ
 والسَّلَام واحد ، قاله البخاري . وقُرى بها كلها . واختار أبو عبيد القاسم بن سلام
 « السلام » . وخالفه أهل النظر فقالوا : « السلم » ههنا أشبه ؛ لأنه بمعنى الانقياد والتسليم ^(٢) ،
 كما قال عز وجل : « فَالْقُوا السَّلَامَ مَا كُنَّا نَعْمَلُ مِنْ سُوءٍ » ^(٣) فالسلم الاستسلام والانقياد .
 أي لا تقولوا لمن ألقى بيده واستسلم لكم وأظهر دعوتكم ^(٤) لست مؤمنا . وقيل : السلام قوله السلام
 عليكم ، وهو راجع إلى الأول ؛ لأن سلامه بفتحية الإسلام مؤذن بطاعته وانقياده ، ويحتمل أن
 يراد به الانحياز والترك . قال الأخفش : يقال [فلان] سلام إذا كان لا يخالط أحدا . والسلم
 (بشد السين وكسرهما وسكون اللام) الصلح ^(٥) .

الرابعة - وروى عن أبي جعفر أنه قرأ « لست مؤمنا » بفتح الميم الثانية ، من آسته
 إذا أجزته فهو مؤمن .

الخامسة - والمسلم إذا لقي الكافر ولا عهد له جاز له قتله ؛ فإن قال : لا إله إلا الله
 لم يجز قتله ؛ لأنه قد اعتصم بعصام الإسلام المانع من دمه وماله وأهله ؛ فإن قتله بعد ذلك
 قُتل به . وإنما سقط القتل عن هؤلاء لأجل أنهم كانوا في صدر الإسلام وتأولوا أنه قالها
 متعوذا وخوفا من السلاح ، وأن العاصم قولها مطمئنا ، فأخبر النبي صلى الله عليه وسلم أنه عاصم

(١) هذا مجزيت ومصدره : * واستغن ما أفتاك ربك بالغي * في ط وزوى : فتحمل بالمهمله
 وهي رواية . (٢) منى . (٣) راجع ج ١٠ ص ٩٩ (٤) في أ و ج دعوته .
 (٥) من ابن عطية . (٦) من ابن عطية و ج وط وزوى . وفي أ و ج : الصلح . فهو تصحيف .

كيفها قالها ؛ ولذلك قال لأسامة : " أفلا شققت عن قلبه حتى تعلم أقالها أم لا " أخرجه مسلم .
 أى تنظر^(١) أصادق هو فى قوله أم كاذب ؟ وذلك لا يمكن ، فلم يبق إلا أن يبين عنه لسانه . وفى هذا من الفقه باب عظيم ، وهو أن الأحكام تناط بالمطائى والظواهر لا على القطع واطلاع السرائر .
 السادسة — فإن قال : سلام عليكم فلا يبنى أن يقتل أيضا حتى يعلم ما وراء هذا ؛
 لأنه موضع إشكال . وقد قال مالك فى الكافر يوجد فيقول : جئت مستأينا أطلب الأمان :
 هذه أمور مشككة ، وأرى أن يرد إلى مأمنه ولا يحكم له بحكم الإسلام ؛ لأن الكفر قد ثبت
 له فلا بد أن يظهر منه ما يدل على قوله ، ولا يكفى أن يقول أنا مسلم ولا أنا مؤمن ولا أن
 يصلح حتى يتكلم بالكلمة العاصمة التى علق النبى صلى الله عليه وسلم الحكم بها عليه فى قوله :
 " أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله " .

السابعة — فإن صلى أو فعل فعلا من خصائص الإسلام فقد اختلف فيه علماءنا ؛
 فقال ابن العربى : نرى أنه لا يكون بذلك مسلما ، أما أنه يقال له : ما وراء هذه الصلاة ؟
 فإن قال : صلاة مسلم ، قيل له : قل لا إله إلا الله ؛ فإن قالها تبين صدقه ، وإن أبى علمنا^(٢)
 أن ذلك تلاعب ، وكانت عند من يرى إسلامه ردة ؛ والصحيح أنه كفر أصلى ليس بردة .
 وكذلك هذا الذى قال : سلام عليكم ، يكلف الكلمة ؛ فإن قالها تحقق رشاده ، وإن أبى تبين
 عناده وقتل . وهذا معنى قوله « فتبينوا » أى الأمر المشكل ، أو « تثبتوا » ولا تعجلوا
 المعينان سواء . فإن قتله أحد فقد أتى منها عنه . فإن قيل : فتغليظ النبى صلى الله عليه وسلم
 على تحمُّ ، ونبذه من قبره كيف مخرجه ؟ قلنا : لأنه علم من نيته أنه لم يبال بإسلامه فقتله
 متعمدا لأجل الحنة التى كانت بينهما فى الجاهلية .

الثامنة — قوله تعالى : (تَبْتَغُونَ عَرَضَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا) أى تبغون أخذ ماله :
 ويسمى متاع الدنيا عرضا لأنه عارض زائل غير ثابت . قال أبو عبيدة : يقال جميع متاع^(٤)
 [الحياة] الدنيا عرض بفتح الراء ؛ ومنه : " الدنيا عرض حاضر يأكل منها البر والفاجر " .^(٥)

(١) فى جرط وى : انتظر . (٢) فى ابن العربى : لا إله إلا الله محمد رسول الله . (٣) فى أرب :
 تكلف . تكلف الشيء . تجشمة على مشقة وصل خلاف مائة . (٤) من ج . (٥) أى الحديث .

والعرض (بسكون الراء) ما سوى الدنانير والدرهم ؛ فكل عرض عرض ، وليس كل عرض عرضا . وفي صحيح مسلم عن النبي صلى الله عليه وسلم : " ليس الغنى عن كثرة العرض إنما الغنى غنى النفس " . وقد أخذ بعض العلماء هذا المعنى فنظمه :

تفتح بما يكفيك واستعمل الرضا • فإنك لا تدري أن تصبح أم تُمسي
فليس الغنى عن كثرة المال إنما • يكون الغنى والفقير من قبل النفس

وهذا يصحح قول أبي عبيدة : فإن المال يشمل كل ما يتمول . وفي كتاب العين : العرض ما نيل من الدنيا ؛ ومنه قوله تعالى : « تُرِيدُونَ عَرَصَ الدُّنْيَا » وجمعه عروض . وفي المجمل لابن فارس : والعرض ما يعترض الإنسان من مرض [أو نحوه] وعرض الدنيا ما كان فيها من مال قل أو كثر . والعرض من الأثاث ما كان غير نقد . وأعرض الشيء إذا ظهر وأمكن . والعرض خلاف الطول .

التاسعة — قوله تعالى : (فَعِنْدَ اللَّهِ مَغَانِمُ كَثِيرَةٌ) عِدَّة من الله تعالى بما يأتي به على وجهه ومن حله دون ارتكاب محظور ، أى فلا تنهاقوا . (كَذَلِكَ كُنتُم مِّن قَبْلُ) أى كذلك كنتم تخفون إيمانكم عن قومكم خوفا منكم على أنفسكم حتى من الله عليكم بإعزاز الدين وغلبة المشركين ، فهم الآن كذلك كل واحد منهم فى قومه متريص أن يصل إليكم ، فلا يصلح إذ وصل إليكم أن تقتلوه حتى تثبتوا أمره . وقال ابن زيد : المعنى كذلك كنتم كفره (فَمَنَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ) بأن أسلمتم فلا تتركوا أن يكون هو كذلك ثم يسلم لحينه حين ليقيمكم فيجب أن تثبتوا فى أمره .

العاشرة — استدل بهذه الآية من قال : إن الإيمان هو القول ، لقوله تعالى : « وَلَا تَقُولُوا لِمَن أَلْقَى إِلَيْكُمُ السَّلَامَ لَسْتَ مُؤْمِنًا » . قالوا : ولما منع أن يقال لمن قال لا إله إلا الله لست مؤمنا منع من قتلهم بمجرد القول . ولولا الإيمان الذى هو هذا القول لم يعيب قولهم . قلنا : إنما شك القوم فى حالة أن يكون هذا القول منه تمؤذا فقتلوه ، والله لم يجعل لعباده غير الحكم بالظاهر ؛ وقد قال صلى الله عليه وسلم : " أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله "

وليس في ذلك أن الإيمان هو الإقرار فقط ؛ الا ترى أن المنافقين كانوا يقولون هذا القول وليسوا بمؤمنين حسب ما تقدم بيانه في « البقرة » ^(١) وقد كشف البيان في هذا قوله عليه السلام : « أفلا شققت عن قلبه ؟ » فثبت أن الإيمان هو الإقرار وغيره ، وأن حقيقته التصديق بالقلب ، ولكن ليس للعبد طريق إليه إلا ما سمع منه فقط . واستدل بهذا أيضا من قال : إن الزنديق تقبل توبته إذا أظهر الإسلام ؛ قال : لأن الله تعالى لم يفزق بين الزنديق وغيره متى أظهر الإسلام . وقد مضى القول في هذا في أول البقرة . وفيها رد على القدريّة ، فإن الله تعالى أخبر أنه من على المؤمنين من بين جميع الخلق بأن خصهم بالتوفيق ، والقدريّة تقول : خلقهم كلهم للإيمان . ولو كان كما زعموا لما كان لاختصاص المؤمنين بالمنة من بين الخلق معنى .

الحادية عشرة — قوله تعالى : ﴿ قَبِّينَا ﴾ أعاد الأمر بالتبيين للتأكيد . ﴿ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا ﴾ تحذير عن مخالفة أمر الله ؛ أي أحفظوا أنفسكم وجنبوها الزلل الموبق لكم .

قوله تعالى : لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ عَلَى الْقَاعِدِينَ دَرَجَةً وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى وَفَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ عَلَى الْقَاعِدِينَ أَجْرًا عَظِيمًا ﴿٩٥﴾ دَرَجَتٍ مِنْهُ وَمَغْفِرَةً وَرَحْمَةً وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا ﴿٩٦﴾

فيه خمس مسائل :

الأولى — قوله تعالى ﴿ لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ قال ابن عباس : لا يستوى القاعدون عن بدر والخارجون إليها . ثم قال : ﴿ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ ﴾ والضرر الزمانة . روى الأئمة واللفظ لأبي داود عن زيد بن ثابت قال : كنت إلى جنب رسول الله صلى الله عليه وسلم فنبشيت السكينة ف وقعت فخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم على نخذي ، فما وجدت ثقل شيء ،

(١) أنقل من نخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ثم سرى عنه فقال : ” أكتب “ فكتبت في كَتِفِ « لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ » إلى آخر الآية ؛ فقام ابن أم مكتوم — وكان رجلا أعمى — لما سمع فضيلة المجاهدين فقال : يا رسول الله ، فكيف بمن لا يستطيع الجهاد من المؤمنين ؟ فلما قضى كلامه غشيت رسول الله صلى الله عليه وسلم السكينة فوقعت نخذه على نخذي ، ووجدت من ثقلها في المرة الثانية كما وجدت في المرة الأولى ، ثم سرى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : ” اقرأ يا زيد “ فقرأت « لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ » فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « غَيْرُ أَوْلَى الضَّرَرِ » الآية كلها . قال زيد : فانزلها الله وحدها فالحقها ؛ والذي نفسى بيده لكأنى أنظر إلى ملحقها عند صدع في كَتِفِ . وفي البخاري عن مِقسم مولى عبد الله بن الحارث أنه سمع ابن عباس يقول : « لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ » عن بدر والخارجون إلى بدر . قال العلماء : أهل الضرر هم أهل الأعدار إذ قد أضرت بهم حتى منعتهم الجهاد . وصح وثبت في الخبر أنه عليه السلام قال — وقد قفل من بعض غزواته : ” إن بالمدينة رجلا ما قطعتم واديا ولا سرتهم مسيرا إلا كانوا معكم أولئك قوم حبسهم العذر “ . فهذا يقتضى أن صاحب العذر يعطى أجر الغازي ؛ فقليل : يحتمل أن يكون أجره مساويا ، وفي فضل الله منسع ، وثوابه فضل لا استحقاق ؛ فينبى على النية الصادقة ما لا يثبت على الفعل . وقيل : يعطى أجره من غير تضعيف فيفضله الغازي بالتضعيف للباشرة . والله أعلم .

قلت : والقول الأول أصح — إن شاء الله — للحديث الصحيح في ذلك ” إن بالمدينة رجلا “ ولحديث أبي كبشة الأنماري قوله عليه السلام ” إنما الدنيا لأربعة نفر “ الحديث وقد تقدم في سورة « آل عمران » (٢). ومن هذا المعنى ما ورد في الخبر ” إذا مريض العبد قال الله تعالى اكتبوا لعبدى ما كان يعمل في الصحة إلى أن يبرأ أو أقبضه إلى “ .

(١) الكتف : عظم عريض يكون في أصل كتف الحيوان من الناس والدواب كانوا يكتبون فيه لقلة القراطيس عنهم . (٢) راجع ج ٤ ص ٢١٥ . وراجع ج ٨ ص ٢٩٢ .

الثانية - وقد تمسك بعض العلماء بهذه الآية بأن أهل الديوان أعظم أجرا من أهل التطوع؛ لأن أهل الديوان لما كانوا ممتلكين بالعطاء، ويصرفون في الشدائد، وترؤسهم البعوث والأوامر، كانوا أعظم من المتطوع؛ لسكون جأشه ونعمة باله في الصوائف الكجار ونحوها. قال ابن حجر: أصحاب العطاء أفضل من المتطوعة لما يروعون. قال مكحول: روعات البعوث تنفي روعات القيامة.

الثالثة - وتعلق بها أيضا من قال: إن الغنى أفضل من الفقر؛ لذكر الله تعالى المال الذي يوصل به إلى صالح الأعمال. وقد اختلف الناس في هذه المسألة مع اتفاقهم أن ما أحوج من الفقر مكروه، وما أبطر من الغنى مذموم؛ فذهب قوم إلى تفضيل الغنى، لأن الغنى مقتدر والفقير عاجز، والقدرة أفضل من العجز. قال الماوردي: وهذا مذهب من غلب عليه حب النباهة. وذهب آخرون إلى تفضيل الفقر، لأن الفقير تارك والغنى ملابس، وترك الدنيا أفضل من ملابتها. قال الماوردي: وهذا مذهب من غلب عليه حب السلامة. وذهب آخرون إلى تفضيل التوسط بين الأمرين بأن يخرج عن حد الفقر إلى أدنى مراتب الغنى ليصل إلى فضيلة الأمرين، وليسلم من مذمة الحالين. قال الماوردي: وهذا مذهب من يرى تفضيل الاعتدال وأن "خير الأمور أوسطها". ولقد أحسن الشاعر الحكيم حيث قال:

ألا عائذا بالله من عدم الغنى * ومن رغبة يوما إلى غير مرغب

الرابعة - قوله تعالى: ﴿غَيْرُ أُولَى الضَّرَرِ﴾ قراءة أهل الكوفة وأبو عمرو «غَيْرُ» بالرفع، قال الأخفش: هو نعت للقاعدين؛ لأنهم لم يقصد بهم قوم بأعيانهم فصاروا كالنكرة بغاز وصفهم بغير؛ والمعنى لا يستوى القاعدون غير أولى الضرر؛ أى لا يستوى القاعدون الذين هم غير أولى الضرر. والمعنى لا يستوى القاعدون الأصحاء؛ قاله الزجاج. وقرأ أبو حية «غَيْرِ» جعله نعتا للمؤمنين؛ أى من المؤمنين الذين هم غير أولى الضرر من المؤمنين الأصحاء.

(١) في نسخ الأصل اختلاف في هذه العبارة والذي اثبتناه هو ما في ابن عطية، وهو الواضح.

(٢) الصائفة: الغزوة في الصيف.

وقرأ أهل الحرمين « غير » بالنصب على الاستثناء من القاعدين أو من المؤمنين ؛ أى إلا أولى الضرر فإنهم يستوون مع المجاهدين . وإن شئت على الحال من القاعدين ؛ أى لا يستوى القاعدون من الأصحاء أى فى حال صحتهم ؛ وجازت الحال منهم ؛ لأن لفظهم لفظ المعرفة ، وهو كما تقول : جاءنى زيد غير مريض . وما ذكرناه من سبب التزول يدل على معنى النصب ، والله أعلم .

الخامسة - قوله تعالى : ﴿ فَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ عَلَى الْقَاعِدِينَ دَرَجَةً ﴾ وقد قال بعد هذا : « دَرَجَاتٍ مِنْهُ وَمَغْفِرَةً وَرَحْمَةً » فقال قوم : التفضيل بالدرجة ثم بالدرجات إنما هو مبالغة وبيان وتأکید . وقيل : فضل الله المجاهدين على القاعدين من أولى الضرر بدرجة واحدة ، وفضل الله المجاهدين على القاعدين من غير عذر درجات ؛ قاله ابن جرير والسدى وغيرهما . وقيل : إن معنى درجة علو ، أى أعلى ذكرهم ورفعهم بالثناء والمدح والتعريف . فهذا معنى درجة ، ودرجات يعنى فى الجنة . قال ابن محيريز : سبعين درجة بين كل درجتين حضر الفرس الجواد سبعين سنة . و « درجات » بدل من أجر وتفسيره ، ويجوز نصبه أيضا على تقدير الظرف ؛ أى فضلهم بدرجات ، ويجوز أن يكون توكيدا لقوله « أَجْرًا عَظِيمًا » لأن الأجر العظيم هو الدرجات والمغفرة والرحمة ، ويجوز الرفع ؛ أى ذلك درجات . و « أجرا » نصب بـ « فَضَّلَ » وإن شئت كان مصدرا وهو أحسن ، ولا ينتصب : « فضل » لأنه قد استوفى مفعوليه وهما قوله « المجاهدين » و « على القاعدين » ؛ وكذا « درجة » . فالدرجات منازل بعضها أعلى من بعض . وفى الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم " إن فى الجنة مائة درجة أعدتها الله للمجاهدين فى سبيله بين الدرجتين كما بين السماء والأرض " . (وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى) « كُلًّا » منصوب بـ « وَعَدَ » و « الْحُسْنَى » الجنة ؛ أى وعد الله كلا الحسنى . ثم قيل : المراد (بكل) المجاهدون خاصة . وقيل : المجاهدون وأولو الضرر . والله أعلم .

قوله تعالى : إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ ظَالِمِي أَنْفُسِهِمْ قَالُوا فِيمَ كُنْتُمْ قَالُوا كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فِي الْأَرْضِ قَالُوا أَلَمْ تَكُنْ أَرْضَ اللَّهِ وَسِعَةً فَهَارِجُوا فِيهَا فَأُولَئِكَ مَاوْنُهُمْ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا ﴿٩٧﴾ إِلَّا الْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ لَا يَسْتَطِيعُونَ حِيلَةً وَلَا يَهْتَدُونَ سَبِيلًا ﴿٩٨﴾ فَأُولَئِكَ عَسَى اللَّهُ أَنْ يَعْفُو عَنْهُمْ وَكَانَ اللَّهُ عَفُوًّا غَفُورًا ﴿٩٩﴾

المراد بها جماعة من أهل مكة كانوا قد أسلموا وأظهروا للنبي صلى الله عليه وسلم الإيمان به ، فلما هاجر النبي صلى الله عليه وسلم أقاموا مع قومهم وقين منهم جماعة فآفتنوا ، فلما كان أمر بذر حرج منهم قوم مع الكفار ؛ فنزلت الآية . وقيل : لأنهم لما استحقروا عدد المسلمين دخلهم شك في دينهم فارتدوا فُقتلوا على الردة ؛ فقال المسلمون : كان أصحابنا هؤلاء مسلمين وأكرهوا على الخروج فاستغفروا لهم ؛ فنزلت الآية . والأول أصح . روى البخاري عن محمد ابن عبد الرحمن قال : قُطِعَ على أهل المدينة بَعَثَ فَاكْتُنِبَتْ فِيهِ فَلَقِيَتْ عِكْرَمَةَ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ فَأَخْبَرْتَهُ فَنَهَانِي عَنْ ذَلِكَ أَشَدَّ نَهْيٍ ، ثُمَّ قَالَ : أَخْبَرَنِي ابْنُ عَبَّاسٍ أَنَّ نَاسًا مِنَ الْمُسْلِمِينَ كَانُوا مَعَ الْمُشْرِكِينَ يَكْتُمُونَ سَوَادَ الْمُشْرِكِينَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَأْتِي السَّهْمُ فَيُرْمَى بِهِ فَيَصِيبُ أَحَدَهُمْ فَيَقْتُلُهُ أَوْ يُضْرِبُ فَيُقْتَلُ ؛ فَانْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى : « إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ ظَالِمِي أَنْفُسِهِمْ » .

قوله تعالى : (تَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ) يحتمل أن يكون فعلا ماضيا لم يستند بعلامة تأنيث ، إذ تأنيث لفظ الملائكة غير حقيقي ، ويحتمل أن يكون فعلا مستقبلا على معنى تتوفاهم ؛ فحذفت إحدى التائين . وحكى ابن فورك عن الحسن أن المعنى تحشرهم إلى النار . وقيل : تقبض أرواحهم ؛ وهو أظهر . وقيل : المراد بالملائكة ملك الموت ؛ لقوله تعالى : « قُلْ يَتَوَفَّاهُمْ »

(١) أى ألزموا بإخراج جيش لقتال أهل الشام في خلافة عبد الله بن الزبير على مكة (عن شرح القسطلاني) .

(٢) كذا في كل الأصول . والذى في البخاري على القسطلاني : يكتنون سواد المشركين على رسول الله .

مَلَكَ الْمَوْتِ الَّذِي وُكِّلَ بِكُمْ^(١) . و ﴿ظَالِمِي أَنْفُسِهِمْ﴾ نصب على الحال ؛ أى فى حال ظلمهم أنفسهم ، والمراد ظالمين أنفسهم فحذف النون استخفافا وأضاف ؛ كما قال تعالى : « هَذِهِ بَالِغُ الْكَفَّةِ^(٢) » . وقول الملائكة : « فِيمَ كُنْتُمْ » سؤال تقرير وتوبيخ ، أى أكنتم فى أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أم كنتم مشركين ! وقول هؤلاء : « كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فِي الْأَرْضِ » يعنى مكة ، اعتذار غير صحيح ؛ إذ كانوا يستطيعون الحيل ويبتدون السبيل ، ثم وقفتهم الملائكة على دينهم بقولهم « أَلَمْ تَكُنْ أَرْضَ اللَّهِ وَاسِعَةً » . ويفيد هذا السؤال والجواب أنهم ماتوا مسلمين ظالمين لأنفسهم فى تركهم الهجرة ، وإلا فلو ماتوا كافرين لم يقل لهم شيء من هذا ، وإنما أضرب عن ذكرهم فى الصحابة لشدة ما واقعوه ، ولعدم تعيين أحدهم بالإيمان ، واحتمال رذته . والله أعلم . ثم استثنى تعالى منهم من الضمير الذى هو الماء والميم فى « مَاؤُهُمْ » من كان مستضعفا حقيقة من زمنى الرجال وضعفة النساء والولدان ؛ كعباش بن أبى ربيعة وسلمة ابن هشام وغيرهم الذين دعا لهم الرسول صلى الله عليه وسلم . قال ابن عباس : كنت أنا وامى ممن عفى الله بهذه الآية ؛ وذلك أنه كان من الولدان إذ ذاك ، وأمه هى أم الفضل بنت الحارث وأسماها ثُبابة ، وهى أخت ميمونة ، وأختها الأخرى لبابة الصغرى ، وهن تسع أخوات قال النبي صلى الله عليه وسلم فيهن : « الْأَخَوَاتُ مُؤْمِنَاتٌ » ومنهن سالى والعصماء وحفيدة ويقال فى حفيدة : أم حفيد ، واسمها هزيلة . هن ست شقائق وثلاث لأم ؛ وهن سالى ، وسلامة ، وأسما بنت عُمَيْسِ الْخَثْعَمِيَّةِ امرأة جعفر بن أبى طالب ، ثم امرأة أبى بكر الصديق ، ثم امرأة على رضى الله عنهم أجمعين .

قوله تعالى : « فِيمَ كُنْتُمْ » سؤال توبيخ ، وقد تقدم . والأصل « فيما » ثم حذفت الألف فرقا بين الاستفهام والخبر ، والوقف عليها « فيمه » لثلاث حذف الألف والحركة . والمراد بقوله : ﴿ أَلَمْ تَكُنْ أَرْضَ اللَّهِ وَاسِعَةً ﴾ المدينة ؛ أى ألم تكونوا متمكنين قادرين على الهجرة والتباعد ممن كان يستضعفكم ! وفى هذه الآية دليل على هجران الأرض التى يعمل فيها بالمعاصى .

(١) راجع ج ١٤ ص ٩٢ (٢) الأولى : غذفت ، وأضيف . نادى مع الله سبحانه .
(٣) راجع ج ٦ ص ٣١٤ (٤) فى تهذيب التهذيب حرف اللام : (الأخوات الأربع مؤمنات) .
وفى ط : الأخوات المؤمنات .

وقال سعيد بن جبير : إذا عمل بالمعاصي في أرض فأخرج منها ، وتلا : « أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ اللَّهِ وَاسِعَةً فَتُهَاجِرُوا فِيهَا » . وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « من فرّيدينه من أرض إلى أرض وإن كان شبرا أستوجب الجنة وكان رفيق إبراهيم ومحمد عليهما السلام » . (فَأُولَئِكَ مَاوَأْتُم جَهَنَّمُ) أى متواهم النار . وكانت الهجرة وجبة على كل من أسلم . (وَسَاءَتْ مَصِيرًا) نصب على التفسير . وقوله تعالى : (لَا يَسْتَطِيعُونَ حِيلَةً) الحيلة لفظ عام لأنواع أسباب التخلص . والسبيل سبيل المدينة ؛ فيما ذكر مجاهد والسدى وغيرهما ، والصواب أنه عام في جميع السبل . وقوله تعالى : (فَأُولَئِكَ عَسَى اللَّهُ أَنْ يَعْقُوَهُمْ) هذا الذى لا حيلة له في الهجرة لا ذنب له حتى يعفى عنه ؛ ولكن المعنى أنه قد يتوهم أنه يجب تحمل غاية المشقة في الهجرة ، حتى أن من لم يتحمل تلك المشقة يعاقب فأزال الله ذلك الوهم ؛ إذ لا يجب تحمل غاية المشقة ، بل كان يجوز ترك الهجرة عند فقد الزاد والراحلة . فعنى الآية : فأولئك لا يستقصى عليهم في المحاسبة ؛ ولهذا قال : (وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا غَفُورًا) والماضى والمستقبل في حقه تعالى واحد ، وقد تقدم .

قوله تعالى : وَمَنْ يُهَاجِرْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يَجِدْ فِي الْأَرْضِ مُرَآغِمًا كَثِيرًا وَسَعَةً وَمَنْ يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِ مُهَاجِرًا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يُدْرِكُهُ الْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا ﴿٥٥﴾

فيه خمس مسائل :

الأولى — قوله تعالى : (وَمَنْ يُهَاجِرْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يَجِدْ) شرط وجوابه . (فِي الْأَرْضِ مُرَآغِمًا) اختلف في تأويل المرآغم ؛ فقال مجاهد : المرآغم المترجح . وقال ابن عباس والضحاك والربيع وغيرهم : المرآغم المتحول والمذهب . وقال ابن زيد : والمرآغم المهاجر ؛ وقاله أبو عبيدة . قال النحاس : فهذه الأقوال متفقة المعانى . فالمرآغم المذهب والتحول في حال هجرة ، وهو اسم الموضع الذى يُرَآغم فيه ، وهو مشتق من الرغام . ورغم أنف فلان أى لصق بالتراب .

(١) في ابن عطية : المترجح عما يكره .

وراغمت فلانا هجرته وعاديته ، ولم أبال إن رِغِمَ أنفه . وقيل : إنما سمي مهاجرا ومرامغا لأن الرجل كان إذا أسلم عادى قومه وهجرهم ، فسمى خروجه مُرَاعْمًا ، وسمى مصيره إلى النبي صلى الله عليه وسلم هجرة . وقال السدي : المراعِمُ المبتنى للعيشة . وقال ابن القاسم : سمعت مالكا يقول : المراعِمُ الذهب في الأرض . وهذا كله تفسير بالمعنى ، وكله قريب بعضه من بعض ؛ فاما الخاص باللفظة فإن المراعِمَ موضع المراعمة كما ذكرنا ، وهو أن يرغم كل واحد من المتنازعين أنف صاحبه بأن يظله على مراده ؛ فكان كفار قريش أرغموا أنوف المحبوسين بمكة ، فلو هاجر منهم مهاجرا لرغم أنوف قريش لحصوله في منعة منهم ، تلك المنعة هي موضع المراعمة . ومنه قول النابغة :

كَطَوْدٍ يَلَاذُ بِأَرْكَانِهِ * عَزِيزِ الْمُرَاعِمِ وَالْمَهْرَبِ

الثانيه — قوله تعالى : ﴿ وَسَعَةً ﴾ أى في الرزق ؛ قاله ابن عباس والربيع والضحاك . وقال قتادة : المعنى سعة من الضلالة إلى الهدى ومن العيلة إلى الغنى . وقال مالك : السعة سعة البلاد . وهذا أشبه بفصاحة العرب ؛ فإن بسعة الأرض وكثرة المعاول تكون السعة في الرزق ، واتساع الصدر لموموه وفكره وغير ذلك من وجوه الفرج . ونحو هذا المعنى قول الشاعر :

وَكُنْتُ إِذَا خَلِيلُ رَأَمَ قَطِيعِي • وَجَدْتُ وَرَأَى مَتَفَسَّحًا عَرِيضًا

آخر :

لكان لى مُضْطَرَبٌ وَإِسْعُ * فى الأرض ذاتِ الطُولِ والعَرْضِ

الثالثة — قال مالك : هذه الآية دالة على أنه ليس لأحد المقام بأرض يُسَبُّ فيها السلفُ ويعملُ فيها بغير الحق . وقال : والمراعِمُ الذهب في الأرض ، والسَّعةُ سعة البلاد على ما تقدم . واستدل أيضا بعض العلماء بهذه الآية على أن الغزى إذا خرج إلى الغزو ثم مات قبل القتال له سهم وإن لم يحضر الحرب ؛ رواه ابن لحيعة عن يزيد بن أبى حبيب عن أهل المدينة . وروى ذلك عن ابن المبارك أيضا .

الرابعة — قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِ مُهَاجِرًا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ﴾ الآية .

قال عكرمة مولى ابن عباس : طلبت اسم هذا الرجل أربع عشرة سنة حتى وجدته . وفي قول

عِكرمة هذا دليل على شرف هذا العلم قديماً ، وأن الاعتناء به حسنٌ والمعرفة به فضل ؛ ونحو منه قول ابن عباس : مكثت سنين أريد أن أسأل عمر عن المرأتين اللتين تظاهرتا على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ما ينعني إلا مهابته . والذي ذكره عِكرمة هو ضَمْرَةُ بن العيص أو العيص ابن ضَمْرَةَ بن زَيْنَبَاع ؛ حكاه الطبري عن سعيد بن جبير . ويقال فيه : ضَمْرَةُ أيضاً . ويقال : جُنْدَع بن ضَمْرَةَ من بني ليث ، وكان من المستضعفين بمكة وكان مريضاً ، فلما سمع ما أنزل الله في الهجرة قال : أخرجوني ؛ فهبى له فراش ثم وضع عليه وخرج به فأت في الطريق بالتَّعْنِيم^(١) ، فأنزل الله فيه « وَمَنْ يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِ مُهَاجِراً » الآية . وذكر أبو عمر أنه قد قيل فيه : خالد ابن حَزَام بن خُوَيْلِد ابن أنى خديجة ، وأنه هاجر إلى أرض الحبشة فنهشته حبة في الطريق فمات قبل أن يبلغ أرض الحبشة ؛ فزلت فيه الآية ، والله أعلم . وحكى أبو الفرج الجوزي أنه حبيب بن ضَمْرَةَ . وقيل : ضَمْرَةُ بن جُنْدَب الضمري ؛ عن السدي . وحكى عن عِكرمة أنه جندب بن ضَمْرَةَ الجُنْدَعِي . وحكى عن ابن جابر أنه ضَمْرَةُ بن بغيض الذي من بني ليث . وحكى المهدوي أنه ضَمْرَةُ بن ضَمْرَةَ بن نُعَيْم . وقيل : ضَمْرَةُ بن نُزَاعَةَ ، والله أعلم . وروى معمر عن قتادة قال : لما نزلت « إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ ظَالِمِي أَنْفُسِهِمْ » الآية ، قال رجل من المسلمين وهو مريض : والله مالي من عذر ! إني لدليل في الطريق ، وإني لمؤسر ، فأحلوني . فحملوه فأدركه الموت في الطريق ؛ فقال أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم : لو بلغ إلينا لم أجبه ؛ وقد مات بالتَّعْنِيم . وجاء بنوه إلى النبي صلى الله عليه وسلم وأخبروه بالقصة ، فزلت هذه الآية « وَمَنْ يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِ مُهَاجِراً » الآية . وكان اسمه ضَمْرَةُ بن جُنْدَب ، ويقال : جندب ابن ضَمْرَةَ على ما تقدم . « وَكَانَ اللَّهُ غَفُوراً » لما كان منه من الشرك . « رَحِيماً » حين قيل توبته .

الخامسة - قال ابن العربي : قسم العلماء رضى الله عنهم الذهاب في الأرض قسمين : هرباً وطلباً ؛ فالأول ينقسم إلى ستة أقسام : الأول - الهجزة وهي الخروج من

(١) التَّعْنِيم : موضع قرب مكة في الحل ، يعرف بمسجد عائشة . منه يحرم بالعمرة والمتمتع . (٢) كذا في ابن عطية والأصول إلا جف : جابر . ولعل ابن جابر هو عبد الرحمن بن جابر بن عتيك الأنصاري أو أخوه محمد .

دار الحرب إلى دار الإسلام ، وكانت فرضاً في أيام النبي صلى الله عليه وسلم ، وهذه الحجر باقية مفروضة إلى يوم القيامة ، والتي انقطعت بالفتح هي القصد إلى النبي صلى الله عليه وسلم حيث كان^(١) ؛ فإن بقي في دار الحرب مصى ، ويختلف في حاله . الثاني - الخروج من أرض البدعة ؛ قال ابن القاسم : سمعت مالكا يقول لا يحل لأحد أن يقيم بأرض يسب فيها السلف . قال ابن العربي : وهذا صحيح ؛ فإن المنكر إذا لم يتدبر أن يغيره فزل عنه ، قال الله تعالى : « وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ فِي آيَاتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ » إلى قوله « الظالمين »^(٢) . الثالث - الخروج من أرض غلب عليها الحرام : فإن طلب الحلال فرض على كل مسلم . الرابع - الفرار من الأذية في البدن ؛ وذلك فضل من الله أرخص فيه ، فإذا خشي على نفسه فقد أذن الله في الخروج عنه والفرار بنفسه ليخلصها من ذلك المحذور . وأول من فعله إبراهيم عليه السلام ؛ فإنه لما خاف من قومه قال : « إِنِّي مُهَاجِرٌ إِلَى رَبِّي » ، وقال : « إِنِّي ذَاهِبٌ إِلَى رَبِّي سَيِّدِينَ »^(٣) . وقال مخبرا عن موسى : « نَخْرَجُ مِنْهَا خَائِفًا يَتَرَقَّبُ »^(٤) . الخامس - خوف المرض في البلاد الوئجة والخروج منها إلى الأرض التريه . وقد أذن صلى الله عليه وسلم للزماة حين استوتخوا المدينة أن يخرجوا إلى المرح فيكونوا فيه حتى يصحوا . وقد استثنى من ذلك الخروج من الطاعون ؛ فنع الله سبحانه منه بالحديث الصحيح عن نبيه صلى الله عليه وسلم ، وقد تقدم بيانه في « البقرة »^(٥) . بيد أن علماءنا قالوا : هو مكروه . السادس - الفرار خوف الأذية في المال ؛ فإن حرمة مال المسلم حرمة دمه ، والأهل مثله وأوكد . وأما قسم الطلب فيقسم قسمين : طلب دين وطلب دنيا ؛ فأما طلب الدين فيتعذر بتعدد أنواعه إلى تسعة أقسام : الأول - سفر البعرة ؛ قال الله تعالى : « أَوْ لَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ »^(٦) . وهو كثير . ويقال : إن ذا القرنين إنما طاف [الأرض]^(٧) ليرى عجائبها . وقيل : لينفذ الحق فيها . الثاني - سفر الحج . والأول وإن كان

(١) كذا في الأصول . والذي في ابن العربي : « حيث كان أسلم في دار الحرب وجب عليه الخروج إلى دار الإسلام » . (٢) راجع ج ٧ ص ١٢ (٣) راجع ج ١٣ ص ٣٢٩ ، ص ٢٦٥ (٤) راجع ج ١٥ ص ٩٧ (٥) راجع ج ٣ ص ٢٣٠ (٦) راجع ج ١٤ ص ٠٩ (٧) الزيادة عن ابن العربي .

ندبا فهذا فرض . الثالث — سفر الجهاد وله أحكامه . الرابع — سفر المعاش ؛ فقد يتعذر على الرجل معاشه مع الإقامة فيخرج في طلبه لا يزيد عليه ، من صيد أو احتطاب أو احتشاش ؛ فهو فرض عليه . الخامس — سفر التجارة والكسب الزائد على القوت ، وذلك جائز بفضل الله سبحانه وتعالى ؛ قال الله تعالى : « لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلًا مِنْ رَبِّكُمْ »^(١) يعني التجارة ، وهي نعمة من الله بها في سفر الحج ، فكيف إذا انفردت . السادس — في طلب العلم وهو مشهور . السابع — قصد اليقاع ؛ قال صلى الله عليه وسلم : « لَا تَسُدُّ الرَّحَالَ إِلَّا إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ » . الثامن — الثغور للرباط بها وتكثير سوادها للذب عنها . التاسع — زيارة الإخوان في الله تعالى ؛ قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « زَارَ رَجُلٌ أَخَاهُ فِي قَرْيَةٍ فَأَرْصَدَ اللَّهُ لَهُ مَلَكًا عَلَى مَتَرَجِيهِ فَقَالَ أَيْنَ تَرِيدُ فَقَالَ أُرِيدُ أَخًا لِي فِي هَذِهِ الْقَرْيَةِ قَالَ هَلْ لَكَ مِنْ نِعْمَةٍ تَرْبَاهَا عَلَيْهِ قَالَ لَا خَيْرَ أُنَى أَحَبِّتَهُ فِي اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ قَالَ فَإِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكَ بَأَنَّ اللَّهَ قَدْ أَحْبَبَكَ كَمَا أَحَبَّتَهُ فِيهِ » . رواه مسلم وغيره .

قوله تعالى : وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْتِنَكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنَّ الْكَافِرِينَ كَانُوا لَكُمْ عَدُوًّا مُبِينًا ﴿١٥١﴾
فيه عشر مسائل :

الأولى — قوله تعالى : (ضَرَبْتُمْ) سافرتهم ، وقد تقدم . واختلف العلماء في حكم القصر في السفر ؛ فروى عن جماعة أنه فرض . وهو قول عمر بن عبد العزيز والكوفيين والقاضي إسماعيل وحماد بن أبي سليمان ؛ واحتجوا بحديث عائشة رضي الله عنها « فُرِضَتِ الصَّلَاةُ رَكْعَتَيْنِ رَكْعَتَيْنِ » الحديث ، ولا حجة فيه لمخالفتها له ؛ فإنها كانت تُتِمُّ في السفر وذلك يؤهِّنه . وإجماع فقهاء الأمصار على أنه ليس بأصل يعتبر في صلاة المسافر خلف المقيم ؛ وقد قال غيره من

(١) راجع ج ٢ ص ٤١٣ (٢) أَرَصَدَهُ : أَعَدَّهُ يَرْقُبُهُ . والمدرجة (بفتح الميم والراء) : الطريق .

(٣) رُبِّتِ الْأَمْرَ : أَصْلَحَتْهُ وَمَنْعَتْهُ .

الصحابة كهمروابن عباس وجبير بن مطعم : « إن الصلاة فُرِضَتْ في الحضر أربعا وفي السفر ركعتين وفي الخوف ركعة » رواه مسلم عن ابن عباس . ثم إن حديث عائشة قد رواه ابن عجلان عن صالح بن كيسان عن عُرْوَةَ عن عائشة قالت : فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم الصلاة ركعتين ركعتين . وقال فيه الأوزاعي عن ابن شهاب عن عُرْوَةَ عن عائشة قالت : فرض الله الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم ركعتين ركعتين ؛ الحديث ، وهذا اضطراب . ثم إن قولها : « فرضت الصلاة » ليس على ظاهره ؛ فقد خرج عنه صلاة المغرب والصبح ؛ فإن المغرب ما زيد فيها ولا نقص منها ، وكذلك الصبح ، وهذا كله يضعف متنه لا سنده . وحكى ابن الجهم أن أشهب روى عن مالك أن القصر فرض ، ومشهور مذهبه وجُل أصحابه وأكثر العلماء من السلف والخلف أن القصر سنة ، وهو قول الشافعي ، وهو الصحيح على ما يأتي بيانه إن شاء الله . ومذهب عامة البغداديين من المالكيين أن الفرض التخيير ؛ وهو قول أصحاب الشافعي . ثم اختلفوا في أيهما أفضل ؛ فقال بعضهم : القصر أفضل ؛ وهو قول الأبهري وغيره . وقيل : إن الإتمام أفضل ؛ وحكى عن الشافعي . وحكى أبو سعيد القُرَوي المالكي أن الصحيح في مذهب مالك التخيير للسافر في الإتمام والقصر .

قلت — وهو الذي يظهر من قوله سبحانه وتعالى : ﴿ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ ﴾ إلا أن مالكا رحمه الله يستحب له القصر ، وكذلك يرى عليه الإعادة في الوقت إن أتم . وحكى أبو مُضَعب في « مختصره » عن مالك وأهل المدينة قال : القصر في السفر للرجال والنساء سنة . قال أبو عمر : وحسبك بهذا في مذهب مالك ، مع أنه لم يختلف قوله : أن من أتم في السفر يعيد ما دام في الوقت ؛ وذلك استحباب عند من فهم ، لا إيجاب . وقال الشافعي : القصر في غير الخوف بالسنة ، وأما في الخوف مع السفر فبالقرآن والسنة ؛ ومن صلى أربعا فلا شيء عليه ، ولا أحب لأحد أن يتم في السفر رغبة عن السنة . وقال أبو بكر الأثرم : قلت لأحمد بن حنبل للرجل أن يصلي في السفر أربعا ؟ قال : لا ، ما يعجبنى ، السنة ركعتان . وفي موطا مالك عن ابن شهاب عن رجل من آل خالد بن أسيد ، أنه سأل عبد الله بن عمر

فقال : يا أبا عبد الرحمن إنا نجد صلاة الخوف وصلاة الحضر في القرآن ولا نجد صلاة السفر؟ فقال عبد الله بن عمر : يا ابن أمي إن الله تبارك وتعالى بعث إلينا محمداً صلى الله عليه وسلم ولا نعلم شيئاً ، فإنا فعل كما رأيناه يفعل . ففى هذا الخبر قصر الصلاة في السفر من غير خوف سنة لا فريضة ؛ لأنها لا ذكر لها في القرآن ، وإنما القصر المذكور في القرآن إذا كان سفراً وخوفاً واجتماعاً ؛ فلم يُبح القصر في كتابه إلا مع هذين الشرطين . ومثله في القرآن : « وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلاً أَنْ يَنْكِحَ » الآية ، وقد تقدم . ثم قال تعالى : « فَإِذَا أَطْمَأْنَنْتُمْ فَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ » أى فأتّموها ؛ وقصر رسول الله صلى الله عليه وسلم من أربع إلى اثنتين إلا المغرب في أسفاره كلها آمناً لا يخاف إلا الله تعالى ؛ فكان ذلك سنة مسنونة منه صلى الله عليه وسلم ، زيادة في أحكام الله تعالى كسائر ماسنه وبينه ، مما ليس له في القرآن ذكر . وقوله : « كما رأيناه يفعل » مع حديث عمر حيث سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن القصر في السفر من غير خوف ؛ فقال : « تلك صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا صدقته »^(١) يدل على أن الله تعالى قد يبيع الشيء في كتابه بشرط ثم يبيع ذلك الشيء على لسان نبيه من غير ذلك الشرط . وسأل حنظلة ابن عمر عن صلاة السفر فقال : ركعتان .

قلت : فأين قوله تعالى : « إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْتِنَكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا » ونحن آمنون ؟ قال : سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم . فهذا ابن عمر قد أطلق عليها سنة ؛ وكذلك قال ابن عباس . فأين المذهب عنهما ؟ قال أبو عمر : ولم يُقم مالك لإسناد هذا الحديث ؛ لأنه لم يُسم الرجل الذى سأل ابن عمر ، وأسقط من الإسناد رجلاً ، والرجل الذى لم يسمه هو أمية بن عبد الله ابن خالد بن أسيد بن أبي العيص بن أمية بن عبد شمس بن عبد مناف ، والله أعلم .

الثانية — وأختلف العلماء في حد المسافة التى تقصر فيها الصلاة ؛ فقال داود : تقصر في كل سفر طويل أو قصير ، ولو كان ثلاثة أميال من حيث تؤتى الجمعة ؛ متمسكاً بما رواه مسلم عن يحيى بن يزيد الهناتى قال : سألت أنس بن مالك عن قصر الصلاة فقال :

(١) في ج و ط : الحديث . (٢) راجع ص ١٢٥ من هذا الجزء .

(٣) نص الحديث " صدقة تصدق الله بها عليكم ... " الحديث كما في الصحاح والطبري والنجاشي ، وغيرها وسياق . وفي الأصول : " تلك صدقة ... " وفي ج : " تصدق الله بها على عباده " .

كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا خرج مسيرة ثلاثة أميال أو ثلاثة فراسخ - ^(١) شعبة الشاك - صلى ركعتين . وهذا لا حجة فيه ؛ لأنه مشكوك فيه ، وعلى تقدير أحدهما فله حد المسافة التي بدأ منها القصر ، وكان مسفرا طويلا زائدا على ذلك ، والله أعلم . قال ابن العربي : وقد تلاعب قوم بالدين فقالوا : إن من خرج من البلد إلى ظاهره قصر وأكل ، وقائل هذا أعجمي لا يعرف السفر عند العرب أو مستخف بالدين ، ولولا أن العلماء ذكروه لما رضيت أن المحم بمؤثر عني ، ولا أفكر فيه بفضول قلبي . ولم يذكر حد السفر الذي يقع به القصر ^(٢) لا في القرآن ولا في السنة ، وإنما كان كذلك لأنها كانت لفظة عربية مستقر عليها عند العرب الذين خاطبهم الله تعالى بالقرآن ؛ فنحن نعلم قطعا أن من برز عن الدور لبعض الأمور أنه لا يكون مسافرا لفة ولا شرطا ، ^(٣) وإن مشى مسافرا ثلاثة أيام فإنه مسافر قطعا . كما أنا نحكم على أن من مشى يوما وليلة كان مسافرا ؛ لقول النبي صلى الله عليه وسلم : " لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تسافر مسيرة يوم إلا مع ذي محرم منها " وهذا هو الصحيح ؛ لأنه وسط بين الحالين وعليه عول مالك ، ولكنه لم يجد هذا الحديث متفقا عليه ، ورؤى مرة " يوما وليلة " ومرة " ثلاثة أيام " فجاء إلى عبد الله بن عمر فعول على فعله ، فإنه كان يقصر الصلاة إلى ريثم ، ^(٤) وهي أربعة برد ؛ لأن ابن عمر كان كثير الاقتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم . قال غيره : وكافة العلماء على أن القصر إنما شرع تخفيفا ، وإنما يكون في السفر الطويل الذي تلحق به المشقة غالبا ، فراعى مالك والشافعي وأصحابهما والليث والأوزاعي وفقهاء أصحاب الحديث أحمد وإسحاق وغيرهما يوما تاما . وقول مالك يوما وليلة راجع إلى اليوم التام ، لأنه لم يرد بقوله : مسيرة يوم وليلة أن يسير النهار كله والليل كله ، وإنما أراد أن يسير سيرا يبيت فيه [بعيدا] عن أهله ولا يمكنه الرجوع إليهم . وفي البخاري : وكان ابن عمر وابن عباس يقطرون ويقصران في أربعة برد ، وهي ستة عشر فرسخا ، وهذا مذهب مالك . وقال الشافعي والطبري : ستة وأربعون ميلا . وعن مالك في العتبية فيمن خرج إلى ضيعة على خمسة وأربعين ميلا

(١) أحد رواة سند هذا الحديث . (٢) في ج ، ز : يقع به الفرق . (٣) في ط : شرطا فيه .

(٤) ريثم (بكسر الهمزة وفتح الثانية وسكونه) قيل بالياء من غير همز : واد بالمدية .

قال: يقصر، وهو أمر متقارب . وعن مالك في الكتب المشورة : أنه يقصر في ستة وثلاثين ميلا، وهي تقرب من يوم وليلة . وقال يحيى بن عمر : يعبد أبدا ! . ابن عبد الحكم : في الوقت^(١) ! . وقال الكوفيون : لا يقصر في أقل من مسيرة ثلاثة أيام ؛ وهو قول عثمان وابن مسعود وحذيفة . وفي صحيح البخاري عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " لا تسافر المرأة ثلاثة أيام إلا مع ذى محرم " . قال أبو حنيفة : ثلاثة أيام ولياليها بسير الإبل ومشى الأقدام . وقال الحسن والزهرى : تقصر الصلاة في مسيرة يومين ؛ وروى هذا القول عن مالك ، ورواه أبو سعيد الخدري عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " لا تسافر المرأة مسيرة ليلتين إلا مع زوج أو ذى محرم " . وقصر ابن عمر في ثلاثين ميلا، وأنس في خمسة عشر ميلا . وقال الأوزاعي : عامة العلماء في القصر على اليوم التام، وبه نأخذ . قال أبو عمر : اضطربت الآثار المرفوعة في هذا الباب كما ترى في ألفاظها ؛ ومجملها عندي - والله أعلم - أنها خرجت على أجوبة السائلين، فحدث كل واحد بمعنى ما سمع، كأنه قيل له صلى الله عليه وسلم في وقت ما : هل تسافر المرأة مسيرة يوم بغير محرم ؟ فقال : لا . وقيل له في وقت آخر : هل تسافر المرأة يومين بغير محرم ؟ فقال : لا . وقال له آخر : هل تسافر المرأة [مسيرة^(٢)] ثلاثة أيام بغير محرم ؟ فقال : لا . وكذلك معنى الليلة والبريد على ما روى، فأدى كل واحد ما سمع على المعنى، والله أعلم . ويجمع معاني الآثار في هذا الباب - وإن اختلفت ظواهرها - الحظر على المرأة أن تسافر سفرا يخاف عليها فيه الفتنة بغير محرم، فصبرا كان أو طويلا . والله أعلم .

الثالثة - واختلفوا في نوع السفر الذي تقصر فيه الصلاة، فاجمع الناس على الجهاد والحج والعمرة وما ضارعاها من صلة رحم وإحياء نفس . واختلفوا فيما سوى ذلك، فالجمهور على جواز القصر في السفر المباح كالجارة ونحوها . وروى عن ابن مسعود أنه قال : لا تقصر الصلاة إلا في حج أو جهاد . وقال عطاء : لا تقصر إلا في سفر طاعة وسبيل من سبل الخير . وروى عنه أيضا : تقصر في كل السفر المباح مثل قول الجمهور . وقال مالك : إن خرج للصيد لا لمعاشه ولكن متزها، أو خرج لمشاهدة بلدة متزها ومتلذا

لم يقصر . والجمهور من العلماء على أنه لا قصر في سفر المعصية ؛ كالباعى وقاطع الطريق وما في معناهما . وروى عن أبي حنيفة والأوزاعي إباحة القصر في جميع ذلك ، وروى عن مالك . وقد تقدم في « البقرة » ^(١) وأختلف عن أحمد ، فرة قال بقول الجمهور ، ومرة قال : لا يقصر إلا في حج أو عمرة . والصحيح ما قاله الجمهور ، لأن القصر إنما شرع تخفيفاً عن المسافر للشقات اللاحقة فيه ، ومعونته على ما هو بصده مما يجوز ، وكل الأسفار في ذلك سواء ؛ لقوله تعالى : « وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ » أى إنهم « أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ » فعم . وقال عليه السلام « خير عباد الله الذين إذا سافروا قصرُوا وأفطروا » . وقال الشعبي : إن الله يحب أن يعمل برخصه كما يحب أن يعمل بعزائمه . وأما سفر المعصية فلا يجوز القصر فيه ؛ لأن ذلك يكون عوناً له على معصية الله ، والله تعالى يقول : « وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ » ^(٢) .

الرابعة — واختلفوا متى يقصر ، فالجمهور على أن المسافر لا يقصر حتى يخرج من بيوت القرية ، وحيث هو ضارب في الأرض ، وهو قول مالك في المدونة . ولم يحد مالك في القرب حداً . وروى عنه إذا كانت قرية تجمع أهلها فلا يقصر أهلها حتى يجاوزوها بثلاثة أميال ، وإلى ذلك في الرجوع . وإن كانت لا تجمع أهلها قصرُوا إذا جاوزوا بساكنها . وروى عن الحارث بن أبي ربيعة أنه أراد سفراً فصلّى بهم ركعتين في منزله ، وفيهم الأسود بن يزيد وغير واحد من أصحاب ابن مسعود ، وبه قال عطاء بن أبي رباح وسليمان بن موسى .

قلت : ويكون معنى الآية على هذا : « وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ » أى إذا غزتم على الضرب في الأرض . والله أعلم . وروى عن مجاهد أنه قال : لا يقصر المسافر يومه الأول حتى الليل . وهذا شاذ ؛ وقد ثبت من حديث أنس بن مالك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى الظهر بالمدينة أربعاً وصلّى العصر بذي الحليفة ركعتين . أخرجه الأئمة ، وبين ذى الحليفة والمدينة نحو من ستة أميال أو سبعة ^(٣) .

(١) راجع ج ٢ ص ٢٧٧ (٢) هذا حديث رواه أحمد والبيهقي بلفظ « إن الله يحب أن ترقى رخصه كما يحب أن ترقى عزائمه » . (٣) راجع ج ٦ ص ٣٧ (٤) في ج ٨ ط : وقيل سبعة .

الخامسة - وعلى المسافر أن ينوي القصر من حين الإحرام ؛ فإن افتتح الصلاة بنية القصر ثم عزم على المَاقَامِ^(١) في أثناء صلاته جعلها نافلة ، وإن كان ذلك بعد أن صلى منها ركعة أضاف إليها أخرى وسلم ، ثم صلى صلاة مقيم . قال الأبهري وابن الجلاب : هذا - والله أعلم - استعجاب ، ولو بنى على صلاته وأتمها أجزأته صلاته . قال أبو عمر : هو عندى كما قالوا ؛ لأنها ظهر ، سفرية كانت أو حضرية وكذلك سائر الصلوات الخمس .

السادسة - واختلف العلماء من هذا الباب في مدة الإقامة التي إذا نواها المسافر أتم ؛ فقال مالك والشافعي والليث بن سعد والطبري وأبو ثور : إذا نوى الإقامة أربعة أيام أتم ؛ وروى عن سعيد بن المسيّب . وقال أبو حنيفة وأصحابه والثوري : إذا نوى إقامة خمس عشرة ليلة أتم ، وإن كان أقل قصر . وهو قول ابن عمر وابن عباس ولا يخالف لهما من الصحابة فيما ذكر الطحاوي ، وروى عن سعيد أيضا . وقال أحمد : إذا جمع المسافر مقام إحدى وعشرين صلاة مكتوبة قصر ، وإن زاد على ذلك أتم ، وبه قال داود . والصحيح ما قاله مالك ؛ لحديث ابن الحضرمي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه جعل للمهاجر أن يقيم بمكة بعد قضاء نسكه ثلاثة أيام ثم يُصدر . أخرجه الطحاوي وابن ماجه وغيرهما . ومعلوم أن الهجرة إذ كانت مفروضة قبل الفتح كان المقام بمكة لا يجوز ؛ فجعل النبي صلى الله عليه وسلم للمهاجر ثلاثة أيام لتقصية حوائجه وتهئية أسبابه ، ولم يحكم لها بحكم المقام ولا في حيز الإقامة ، وأبقى عليه فيها حكم المسافر ، ومنعه من مقام الرابع ، فحكم له بحكم الحاضر القاطن ؛ فكان ذلك أصلا معتمداً عليه . ومثله ما فعله عمر رضى الله عنه حين أجلى اليهود لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ فجعل لهم مقام ثلاثة أيام في قضاء أمورهم . قال ابن العربي : وسمعت بعض أجاز المالكية يقول : إنما كانت الثلاثة الأيام خارجة عن حكم الإقامة ؛ لأن الله تعالى أرجأ فيها من أنزل به العذاب وتيقن الخروج عن الدنيا ؛ فقال تعالى : « تَمَتُّعُوا فِي دَارِكُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ذَلِكَ وَعَدٌ غَيْرُ مَكْذُوبٍ »^(٥) .

وفي المسألة قول غير هذه الأقوال ، وهو أن المسافر يقصر أبدا حتى يرجع إلى وطنه ، أو ينزل وطناً له . روى عن أنس أنه أقام سنتين ببنيسابور يقصر الصلاة . وقال أبو مجاز :

(١) في ج و ط وز : أضاف . (٢) جمع : عزم . (٣) يريد قوله صلى الله عليه وسلم : « أخرجوا اليهود والنصارى من جزيرة العرب » . (٤) في ج و ط . (٥) راجع ج ٩ ص ٥٩

قلت لأبن عمر: [إنى] أتى المدينة فأقيم بها السبعة أشهر والثمانية طالبا حاجة ؛ فقال : صل ركعتين . وقال أبو إسحاق السبيعي : ألقنا بسجستان ومعنا رجال من أصحاب ابن مسعود سنتين نُصلى ركعتين . وأقام ابن عمر بأذربيجان يصلى ركعتين ركعتين ؛ وكان الثلج حال بينهم وبين القُفُول : قال أبو عمر : حمل هذه الأحاديث عندنا على أن لانية لواحد من هؤلاء المقيمين هذه المدة ؛ وإنما مثل ذلك أن يقول : أخرج اليوم ، أخرج غدا ؛ وإذا كان هكذا فلا عزيمة ههنا على الإقامة .

السابعة - روى مسلم عن عُرْوَةَ عن عائشة قالت : فرض الله الصلاة حين فرضها ركعتين ، ثم أتمها في الحضر ، وأقوت صلاة السفر على الفريضة الأولى . قال الزهري : فقلت لعروة ما بال عائشة تُمّ في السفر ؟ قال : إنها تأتت ما تأتت عثمان . وهذا جواب ليس بموعِب . وقد اختلف الناس في تأويل إتمام عثمان وعائشة رضى الله عنهما على أقوال : فقال معمر عن الزهري : إن عثمان رضى الله عنه إنما صلى بمَنَى أربعاً لأنه أجمع على الإقامة بعد الحج . وروى مُغيرة عن إبراهيم أن عثمان صلى أربعاً لأنه اتخذها وطناً . وقال يونس عن الزهري : قال : لما أخذ عثمان الأموال بالطائف وأراد أن يقيم بها صلى أربعاً . قال : ثم أخذه الأئمة بعده . وقال أيوب عن الزهري ، إن عثمان بن عفان أتم الصلاة بمَنَى من أجل الأعراب ؛ لأنهم كثروا عامئذ فصلى بالناس أربعاً ليعلمهم أن الصلاة أربع . ذكر هذه الأقوال كلها أبو داود في مصنفه في كتاب المناسك في باب الصلاة بمَنَى . وذكر أبو عمر في (التمهيد) قال ابن جريج : وبلغنى إنما أوفاهما عثمان أربعاً بمَنَى من أجل أن أعرابيا ناداه في مسجد الخيف بمَنَى فقال : يا أمير المؤمنين ، ما زلتُ أصليها ركعتين منذ رأيتك عامَ الأول ؛ نفثني عثمان أن يظن جهال الناس أنما الصلاة ركعتان . قال ابن جريج : وإنما أوفاهما بمَنَى فقط . قال أبو عمر : وأما التأويلات في إتمام عائشة فليس منها شيء يُروى عنها ، وإنما هي ظنون وتأويلات لا يصحُّها دليل . وأضعف ما قيل في ذلك : أنها أم المؤمنين ، وأن الناس حيث كانوا هم بنوها ، وكان منازلهم منازلها ، وهل كانت أم المؤمنين إلا أنها زوج النبي - أبى المؤمنين صلى الله

(١) في ز . (٢) قيل : ستة أشهر . (٣) الذي ثبت أن عثمان رضى الله عنه أتم بمَنَى لأنه تزوج بمكة ومنى من أحوازها فقد قال حين أنكر عليه الصباية : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول "من تزوج من بلد فهو من أهلها" وأنا متزوج من أهل مكة . راجع الجصاص ج ٢ ص ٣٥٤ (٤) في زوط : طيه .

عليه وسلم، وهو الذي سقى القصر في أسفاره وفي غزواته وحجه وعمره^(١). وفي قراءة أبي بن كعب ومصحفه « النبي أولى بالمؤمنين من أنفسهم وأزواجه أمهاتهم وهو أبٌ لهم^(٢) ». وقال مجاهد في قوله تعالى: « هَؤُلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ^(٣) » قال: لم يكن بناته ولكن كن نساء أمته، وكل نبي فهو أبو أمته.

قلت: وقد أعترض على هذا بأن النبي صلى الله عليه وسلم كان مُشْرَماً، وليست هي كذلك فانفصلا. وأضعف من هذا قول من قال: إنها حيث أتمت لم تكن في سفر جائز؛ وهذا باطل قطعاً، فإنها كانت أخوف لله وأتق من أن تخرج في سفر لا يرضاه. وهذا التأويل عليها من أكاذيب الشيعة المبتدعة وتشنيعاتهم؛ سبحانه هذا بهتان عظيم! وإنما خرجت رضى الله عنها مجتهدة محتسبة تريد أن تطفئ نار الفتنة، إذ هي أحق أن يُستحيا منها فخرجت الأمور عن الضبط. وميأتي بيان هذا المعنى إن شاء الله تعالى. وقيل: إنها أتمت لأنها لم تكن ترى القصر إلا في الحج والعمرة والفرقة. وهذا باطل؛ لأن ذلك لم يُنقل عنها ولا عُرف من مذهبها، ثم هي قد أتمت في سفرها إلى علي. وأحسن ما [قيل] في قصرها وإتمامها أنها أخذت برخصة الله؛ لترى الناس أن الإتمام ليس فيه حرج وإن كان غيره أفضل. وقد قال عطاء: القصر سنة ورخصة، وهو الراوى عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صام وأفطر وأتم الصلاة وقصر في السفر، رواه طلحة بن عمر. وعنه قال: كل ذلك كان يفعل رسول الله صلى الله عليه وسلم، صام وأفطر وقصر الصلاة وأتم. وروى النسائي بإسناد صحيح أن عائشة اعتمدت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم من المدينة إلى مكة [حتى إذا قدمت مكة^(٤)] قالت: يا رسول الله، بأبي أنت وأُمِّي! قَصَرْتُ وَأَتَمْتُ وَأَفْطَرْتُ وَصَحْتُ؟ فقال: « أَحْسَنْتِ يَا عَائِشَةُ » وما عاب علي. كذا هو مقيّد بفتح التاء الأولى وضم الثانية في الكلبيين. وروى الدارقطني عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقصر في السفر ويتم ويفطر ويصوم؛ قال إسناده صحيح.

(٣) راجع ج ٩ ص ٧٣

(٦) زيادة عن سنن النسائي.

(٢) راجع ج ١٤ ص ١٢١

(٥) في ج ٥ طوى: قالت.

(١) من طوى.

(٤) في ج ٤، ز، ط.

الثامنة - قوله تعالى : (**أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ**) « أن » في موضع نصب ، أى في أن تقصروا . قال أبو عبيد : فيها ثلاث لغات : **قَصَرْتُ** الصلاة وقصرتها وأقصرتها . واختلف العلماء في تأويله ، فذهب جماعة من العلماء إلى أنه القصير إلى اثنتين من أربع في الخوف وغيره ؛ لحديث **يَعْلَى** بن أمية على ما يأتى . وقال آخرون : إنما هو قصر الركعتين إلى ركعة ، والركعتان في السفر إنما هي تمام ، كما قال عمر رضى الله عنه : تمام غير قصر ، وقصرها أن تصير ركعة . قال **السُّدِّي** : إذا صليت في السفر ركعتين فهو تمام ، والتقصير لا يحل إلا أن تخاف ، فهذه الآية مبيحة أن تصلى كل طائفة ركعة لا تزيد عليها شيئا ، ويكون للإمام ركعتان . وروى نحوه عن ابن عمر وجابر بن عبد الله وكعب ، وفعله حذيفة بطبرستان وقد سأله الأمير سعيد ابن العاص عن ذلك . وروى ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى كذلك في غزوة ذي قرد ركعة لكل طائفة ولم يقضوا . وروى جابر بن عبد الله أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى كذلك بأصحابه يوم **مُحَارِبِ خَصَفَةَ** ^(١) وبني ثعلبة . وروى أبو هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى كذلك بين **صَحْبَانَ** ^(٢) و**عَسْفَانَ** ^(٣) .

قلت : وفي صحيح مسلم عن ابن عباس قال : فرض الله الصلاة على لسان نبيكم صلى الله عليه وسلم في الحضر أربعاً وفي السفر ركعتين وفي الخوف ركعة . وهذا يؤيد هذا القول ويعضده ، إلا أن القاضي أبابكر بن العربي ذكر في كتابه المسمى (بالقبس) : قال علماؤنا [**رحمة الله عليهم**] ^(٤) هذا الحديث مردود بالإجماع .

قلت : وهذا لا يصح ، وقد ذكر هو وغيره الخلاف والتزاع فلم يصح ما ادعوه من الإجماع وبالله التوفيق . وحكى أبو بكر الرازى الحنفى في (أحكام القرآن) أن المراد بالقصر ههنا القصر

(١) ذو قرد (يفتح القاف والراء والدادال المهملة) : موضع على نحو يوم من المدينة .

(٢) في ج ، ز ، ط ، ي : يوم حارب حيمة . وفي البخارى : غزوة محارب خصفه من ثعلبة . كذا في ابن عطية : وهي غزوة ذات الرقاع ، وبني ثعلبة ، وبني أنمار ، ومحارب وإضافتها تمييز لوجود محارب آخر .

(٣) صحبان (بالتحريك أو بسكون الجيم) : جبل بهامة : وقيل : جبل على بريد من مكة . الوافدى : بين صحبان ومكة خمسة وعشرون ميلا .

(٤) عسفان (يضم أوله وسكون ثانيه) : منهلة بالطريق بين الجحفة ومكة . أو قرية جامعة بها نبر ونخيل ومزارع على ستة وثلاثين ميلا من مكة ، وهي حد تهامة (مصحح البلدان) . (٥) في ج و ط و ي .

في صفة الصلاة بترك الركوع والسجود إلى الإيماء، وبترك القيام إلى الركوع . وقال آخرون : هذه الآية مبيحة للقصر من حدود الصلاة وهيئتها عند المسابقة واشتعال الحرب ، فأبيح لمن هذه حاله أن يصلّى إيماءً برأسه ، ويصلّى ركعة واحدة حيث توجه ، إلى تكبيرة ^(١) ؛ على ما تقدم في « البقرة » . ورجح الطبري هذا القول وقال : إنه يعادله قوله تعالى : « فَإِذَا أَطْمَأْنَنْتُمْ فَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ » أي بمحدودها وهيئتها الكاملة .

قلت : هذه الأقوال الثلاثة في المعنى متقاربة ، وهي مبنية على أن فرض المسافر القصر ، وأن الصلاة في حقه ما نزلت إلا ركعتين ، فلا قصر . ولا يقال في العزيمة لا جناح ، ولا يقال فيما شرع ركعتين إنه قصر ، كما لا يقال في صلاة الصبح ذلك . وذكر الله تعالى القصر بشرطين والذي يعتبر فيه الشرطان صلاة الخوف ؛ هذا ما ذكره أبو بكر الرازي في (أحكام القرآن) واحتج به ، وردّ عليه بحديث يعلى بن أمية على ما يأتي [أنفا] إن شاء الله تعالى .

التاسعة - قوله تعالى : « (إِنْ خِفْتُمْ) » نرجح الكلام على الغالب ، إذ كان الغالب على المسلمين الخوف في الأسفار ؛ ولهذا قال يعلى بن أمية [قلت] لعمر : مالنا نقصر وقد آمنا . قال عمر : عجبت مما عجبت منه فسألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال : « صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا صدقته » .

قلت : وقد استدل أصحاب الشافعي وغيرهم على الحنفية بحديث يعلى بن أمية هذا فقالوا : إن قوله : « مالنا نقصر وقد آمنا » دليل قاطع على أن مفهوم الآية القصر في الركعات . قال النجاشي الطبري : ولم يذكر أصحاب أبي حنيفة على هذا تأويلا يساوي الذكّر ؛ ثم إن صلاة الخوف لا يعتبر فيها الشرطان ؛ فإنه لو لم يضرب في الأرض ولم يوجد السفر بل جاءنا الكفار وغزونا في بلادنا فتجوز صلاة الخوف ؛ فلا يعتبر وجود الشرطين على ما قاله . وفي قراءة أبي « أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ أَنْ يَفْتَنَكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا » بسقوط « إِنْ خِفْتُمْ » . والمعنى على قراءته : كراهية أن يفتنكم الذين كفروا . وثبت في مصحف عثمان [رضى الله عنه] « إِنْ

(١) كذا في بعض الأصول ، وهو الصواب . كما في ابن عطية قال : ويصلّى ركعة واحدة حيث توجه إلى تكبيرة إلى تكبيرة . في ج و ط : تكبيرة . والتصويب من ي . (٢) راجع ج ٣ ص ٢٢٣ (٣) من ج ، ط ، ز . (٤) من ز . (٥) كذا في الأصول . ولله : قالوه . (٦) من ج ، ط ، ي .

خفتم . . . وذهب جماعة إلى أن هذه الآية إنما هي مبيحة للقصر في السفر للخائف من العدو؛ فمن كان آمناً فلا قصر له . . . روى عن عائشة رضي الله عنها أنها كانت تقول في السفر : آمئوا صلاتكم ؛ فقالوا : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقصر ، فقالت : إنه كان في حرب وكان يخاف ، وهل أتم تخافون ؟ . وقال عطاء : كان يتم من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم عائشة وسعد بن أبي وقاص وأتم عثمان ، ولكن ذلك مغلل بطل تقدم بعضها . وذهب جماعة إلى أن الله تعالى لم يبيح القصر في كتابه إلا بشرطين : السفر والخوف ، وفي غير الخوف بالسنة ، منهم الشافعي وقد تقدم . وذهب آخرون إلى أن قوله تعالى : **« إِنْ خِفْتُمْ »** ليس متصلاً بما قبل ، وأن الكلام تمّ عند قوله : **« من الصلاة »** ثم افتتح فقال : **« إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْتِنَكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا »** فأمّ لهم يا محمد صلاة الخوف . وقوله : **« إِنَّ الْكَافِرِينَ كَانُوا لَكُمْ عَدُوًّا مُبِينًا »** كلام معترض ، قاله الجرجاني وذكره المهدوي وغيرهما . ورد هذا القول القشيري والقاضي أبو بكر بن العربي . قال القشيري أبو نصر : وفي الحمل على هذا تكلف شديد ، وإن أطنب الرجل - يريد الجرجاني - في التقدير وضرب الأمثلة . وقال ابن العربي : وهذا كله لم يفتقر إليه عمر ولا آية ولا يعلى بن أمية معها .

قلت : قد جاء حديث بما قاله الجرجاني ذكره القاضي أبو الوليد بن رشد في مقدماته ، وابن عطية أيضاً في تفسيره عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه قال : سألت قوم من التجار رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا : إنا نضرب في الأرض فكيف نصلي ؟ فأنزل الله تعالى : **« وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ »** ثم انقطع الكلام ، فلما كان بعد ذلك بجول غزا رسول الله صلى الله عليه وسلم فصل الظهر ، فقال المشركون : لقد أمكنكم محمد وأصحابه من ظهورهم هلا شددتم عليهم ؟ فقال قائل منهم : إن لم أخرج في أثرها ، فأنزل الله تعالى بين الصلاتين **« إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْتِنَكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا »** إلى آخر صلاة الخوف . فإن صح هذا الخبر فليس لأحد معه مقال ، ويكون فيه دليل على القصر في غير الخوف بالقرآن . وقد روى عن ابن عباس أيضاً مثله ، قال : إن قوله تعالى : **« وَإِذَا ضَرَبْتُمْ »**

فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ ۖ نَزَلَتْ فِي الصَّلَاةِ فِي السَّفَرِ، ثُمَّ نَزَلَ
 «إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْتِنَكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا» فِي الْخُوفِ بَعْدَهَا بِأَمَامٍ . فَلَايَةُ عَلَى هَذَا تَضَمَّنَتْ قَضِيَّتَيْنِ
 وَحَكِيمَيْنِ . فَقَوْلُهُ «وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ» يَعْنِي
 بِهِ فِي السَّفَرِ؛ وَتَمَّ الْكَلَامُ، ثُمَّ ابْتَدَأَ فَرِيضَةً أُخْرَى فَقَدِمَ الشَّرْطَ، وَالتَّقْدِيرَ: إِنْ خِفْتُمْ أَنْ
 يَفْتِنَكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا وَإِذَا كُنْتُمْ فِيهِمْ فَأَقْتُمْ لَهُمُ الصَّلَاةَ . وَالْوَاوُ زَائِدَةٌ، وَالْجَوَابُ «فَلْتَقِمُوا
 طَائِفَةً مِنْهُمْ مَعَكُمْ» . وَقَوْلُهُ: «إِنَّ الْكَافِرِينَ كَانُوا لَكُمْ عَدُوًّا مُبِينًا» اعْتِرَاضٌ . وَذَهَبَ قَوْمٌ
 إِلَى أَنَّ ذِكْرَ الْخُوفِ مَنْسُوخٌ بِالسَّنَةِ، وَهُوَ حَدِيثُ عُمَرَ إِذْ رَوَى أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 قَالَ لَهُ: «هَذِهِ صَدَقَةٌ تَصَدَّقُ اللَّهُ بِهَا عَلَيْكُمْ فَاقْبَلُوهَا صَدَقَتُهُ» . قَالَ النَّمَّاسُ: مِنْ جَمَلِ
 قَصْرِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي غَيْرِ خَوْفٍ وَفَعَلَهُ فِي ذَلِكَ نَاسِخًا لِلآيَةِ فَقَدْ غَلَطَ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ
 فِي الْآيَةِ مَنَعٌ لِلْقَصْرِ فِي الْأَمْنِ، وَإِنَّمَا فِيهَا إِبَاحَةٌ الْقَصْرِ فِي الْخُوفِ فَقَطْ .

الْعَاشِرَةُ — قَوْلُهُ تَعَالَى: «أَنْ يَفْتِنَكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا» قَالَ الْقَرَاءُ: أَهْلُ الْحِجَازِ يَقُولُونَ
 فَتَنَتِ الرَّجُلَ . وَرَبِيعَةُ وَقَيْسٌ وَأَسَدٌ وَجَمِيعُ أَهْلِ نَجْدٍ يَقُولُونَ أَفْتَنَتِ الرَّجُلَ . وَفَرَّقَ الْخَلِيلُ
 وَسَيَّبُوهُ بَيْنَهُمَا فَقَالَا: فَتَنَتْهُ جَعَلَتْ فِيهِ فِتْنَةً مِثْلَ أَكَلَتْهُ، وَأَفْتَنَتْهُ جَعَلَتْهُ مُفْتَنًا . وَزَعَمَ الْأَصْمَعِيُّ أَنَّهُ
 لَا يَعْرِفُ أَفْتَنَتْهُ . «إِنَّ الْكَافِرِينَ كَانُوا لَكُمْ عَدُوًّا مُبِينًا» «عَدُوًّا» هَهُنَا بِمَعْنَى أَعْدَاءٍ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .
 قَوْلُهُ تَعَالَى: «وَإِذَا كُنْتُمْ فِيهِمْ فَأَقْتُمْ لَهُمُ الصَّلَاةَ فَلْتَقِمُوا طَائِفَةً مِنْهُمْ
 مَعَكُمْ وَلْيَأْخُذُوا أَسْلِحَتَهُمْ فَإِذَا سَجَدُوا فَلْيَكُونُوا مِنْ وَرَائِكُمْ وَلْتَأْتِ
 طَائِفَةٌ أُخْرَى لَمْ يُصَلُّوا فَلْيُصَلُّوا مَعَكُمْ وَلْيَأْخُذُوا حِذْرَهُمْ وَأَسْلِحَتَهُمْ
 وَدَّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ تَغْفُلُونَ عَنْ أَسْلِحَتِكُمْ وَأَمْتِعَتِكُمْ فَيَمِيلُونَ عَلَيْكُمْ مَيْلَةً
 وَاحِدَةً وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ كَانَ بِكُمْ أَذًى مِنْ مَطَرٍ أَوْ كُنْتُمْ مَرْضَى
 أَنْ تَضَعُوا أَسْلِحَتَكُمْ وَخُذُوا حِذْرَكُمْ إِنَّ اللَّهَ أَعَدَّ لِلْكَافِرِينَ عَذَابًا مُهِينًا ۝١٧»

فيه إحدى عشرة مسألة :

الأولى — قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ الصَّلَاةَ ﴾ روى الدارقطني عن أبي عيَّاش الزرقى قال : كان مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بُسُفَان ، فاستقبلنا المشركون ، عليهم خالد بن الوليد وهم بيننا وبين القبلة ، فصلَّى بنا النبي صلى الله عليه وسلم الظهر ، فقالوا : قد كانوا على حال لو أصبنا غيْرَهم ؛ قال : ثم قالوا تأتى الآن عليهم صلاة هي أحب إليهم من أبنائهم وأنفسهم ؛ قال : فنزل جبريل عليه السلام بهذه الآية بين الظهر والعصر « وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ الصَّلَاةَ » . وذكر الحديث . وسيأتى تمامه إن شاء الله تعالى . وهذا كان سبب إسلام خالد رضى الله عنه . وقد اتصلت هذه الآية بما سبق من ذكر الجهاد . وبين الرب تبارك وتعالى أن الصلاة لا تسقط بعذر السفر ولا بعذر الجهاد وقتال العدو ، ولكن فيها رُخْصٌ على ما تقدم في « البقرة » وهذه السورة ، بيانه من اختلاف العلماء . وهذه الآية خطاب للنبي صلى الله عليه وسلم ، وهو يتناول الأمراء بعده إلى يوم القيامة ، ومثله قوله تعالى : « خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً » هذا قول كافة العلماء . وشذَّ أبو يوسف وإسماعيل بن عُلَيَّة فقالا : لا نفصل صلاة الخوف بعد النبي صلى الله عليه وسلم ؛ فإن الخطاب كان خاصا له بقوله تعالى : « وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ » وإذا لم يكن فيهم لم يكن ذلك لهم ؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم ليس كثيره في ذلك ، وكلهم كان يحب أن ياتم به ويصلّى خلفه ، وليس أحد بعده يقوم في الفضل مقامه ، والناس بعده تستوى أحوالهم وتتقارب ؛ فلذلك يصلى الإمام بفريق ويأمر من يصلّى بالفريق الآخر ، وأما أن يصلوا بإمام واحد فلا . وقال الجمهور : إنا قد أمرنا باتباعه والتأسي به في غير ما آية وغير حديث ، فقال تعالى : « فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ ... » وقال صلى الله عليه وسلم : « صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أُصَلِّي » . فلزم اتباعه مطلقا حتى يدلّ دليل واضح على الخصوص ؛ ولو كان ما ذكره دليلا على الخصوص للزم قصر الخطابات على من توجهت له ، وحينئذ [كان] يلزم أن تكون الشريعة قاصرة على من خطب بها ؛ ثم إن الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين أطرحوا توهم

(١) راجع ج ٢ ص ٢٢٢ (٢) راجع ج ٨ ص ٢٤٤ (٣) راجع ج ١٢ ص ٣٢٢ (٤) من ج ١ ط ١ و ٢ .

الخصوص في هذه الصلاة وَعَدَّوْهُ إِلَى غير النبي صلى الله عليه وسلم ، وهم أعلم بالمقال وأقعد بالحال . وقد قال تعالى : « وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ فِي آيَاتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ » ^(١) وهذا خطاب له ، وأمنه داخله فيه ، ومثله كثير . وقال تعالى : « خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً » وذلك لا يوجب الاختصار عليه وحده ، وأن من بعده يقوم في ذلك مقامه ؛ فكذلك في قوله : « وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ » . ألا ترى أن أبا بكر الصديق في جماعة الصحابة رضى الله عنهم قاتلوا من تأول في الزكاة مثل ما تأولتموه في صلاة الخوف . قال أبو عمر : ليس في أخذ الزكاة التي قد استوى فيها النبي صلى الله عليه وسلم ومن بعده من الخلفاء ما يشبه صلاة من صلى خلف النبي صلى الله عليه وسلم وصلى خلف غيره ؛ لأن أخذ الزكاة فائدتها توصيلها للساكنين ، وليس فيها فضل للمعطي كما في الصلاة فضل للمصلي خلفه .

الثانية — قوله تعالى : « فَلَتَقُمْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ مَعَكَ » يعني جماعة منهم تقف معك في الصلاة . « وَلْيَأْخُذُوا أَسْلِحَتَهُمْ » يعني الذين يصلون معك . ويقال : « وَلْيَأْخُذُوا أَسْلِحَتَهُمْ » الذين هم بإزاء العدو ، على ما يأتي بيانه . ولم يذكر الله تعالى في الآية لكل طائفة إلا ركعة واحدة ، ولكن روى في الأحاديث أنهم أضافوا إليها أخرى ، على ما يأتي . وحذفت الكسرة من قوله : « فَلَتَقُمْ » و « فَلْيَكُونُوا » لتقلها . وحكى الأخفش والفراء والكسائي أن لام الأمر ولام كي ولام المحمود يفتحن . وسيبويه يمنع من ذلك لعلة موجبة ، وهي الفرق بين لام الجر ولام التأكيد . والمراد من هذا الأمر الانقسام ، أى وسائرهم وجاه العدو حذراً من توقع حملته . وقد اختلفت الروايات في هيئة صلاة الخوف ، واختلف العلماء لاختلافها ؛ فذكر

ابن القصار أنه صلى الله عليه وسلم صلاها في عشرة مواضع . قال ابن العربي : روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه صلى صلاة الخوف أربعاً وعشرين مرة . وقال الإمام أحمد ابن حنبل ، وهو إمام أهل الحديث والمقدم في معرفة علل النقل فيه : لا أعلم أنه روى في صلاة الخوف إلا حديث ثابت . وهي كلها صحاح ثابتة ، فعلى أى حديث صلى منها المصلي صلاة

(١) راجع ج ٧ ص ١٢ . (٢) كذا في ج . والذي في الأوسط وزوى : وصل غيره خلف غيره .

(٣) وجا . (مثلث الوارد) أى مقابلهم وحذاهم .

الخوف أجزاء إن شاء الله . وكذلك قال أبو جعفر الطبري . وأما مالك وسائر أصحابه إلا أشهب فذهبوا في صلاة الخوف إلى حديث سهل بن أبي حنمة ، وهو ما رواه في موطنه عن يحيى بن سعيد عن القاسم بن محمد عن صالح بن خوات الأنصاري أن سهل بن أبي حنمة حدثه أن صلاة الخوف أن يقوم الإمام ومعه طائفة من أصحابه وطائفة مواجهة العدو ، فيركع الإمام ركعة ويسجد بالذين معه ثم يقوم ، فإذا استوى قائما ثبت ، وأتموا لأنفسهم الركعة الباقية ثم يسلمون وينصرفون والإمام قائم ، فيكونون وجاه العدو ، ثم يقبل الآخرون الذين لم يصلوا فيكبرون وراء الإمام فيركع بهم [الركعة] ويسجد ثم يسلم ، فيقوون ويركعون لأنفسهم الركعة الباقية ثم يسلمون . قال ابن القاسم صاحب مالك : والعمل عند مالك على حديث القاسم بن محمد عن صالح بن خوات . قال ابن القاسم : وقد كان يأخذ بحديث يزيد بن رومان ثم رجع إلى هذا . قال أبو عمر : حديث القاسم وحديث يزيد بن رومان كلاهما عن صالح بن خوات : إلا أن بينهما فصلا في السلام ، ففي حديث القاسم أن الإمام يسلم بالطائفة الثانية ثم يقومون فيقضون لأنفسهم الركعة ، وفي حديث يزيد بن رومان أنه ينظرهم ويسلم بهم . وبه قال الشافعي وإليه ذهب ، قال الشافعي : حديث يزيد بن رومان عن صالح بن خوات هذا أشبه الأحاديث في صلاة الخوف بظاهر كتاب الله ، وبه أقول . ومن حجة مالك في اختياره حديث القاسم القياس على سائر الصلوات ، في أن الإمام ليس له أن ينتظر أحدا سبقه بشيء منها ، وأن السنة المجتمع عليها أن يقضى المأمومون ما سبقوا به بعد سلام الإمام . وقول أبي نوري في هذا الباب كقول مالك ، وقال أحمد كقول الشافعي في المختار عنده ، وكان لا يعيب من فعل شيئا من الأوجه المروية في صلاة الخوف . وذهب أشهب من أصحاب مالك إلى حديث ابن عمر قال : صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة الخوف بإحدى الطائفتين ركعة والطائفة الأخرى مواجهة العدو ، ثم انصرفوا وقاموا مقام أصحابهم مقبلين على العدو ، وجاء أولئك ثم صلى بهم النبي صلى الله عليه وسلم ركعة ثم سلم النبي صلى الله عليه وسلم ، ثم قضى هؤلاء ركعة وهؤلاء ركعة . وقال ابن عمر : فإذا كان خوف أكثر من ذلك صلى

راكبا أو قائما^(١) يومئذ إيماء، أخرجه البخارى ومسلم ومالك وغيرهم . وإلى هذه الصفة ذهب الأوزاعى ، وهو الذى ارتضاه أبو عمر بن عبد البر ، قال : لأنه أحسنها إسنادا ، وقد ورد بنقل أهل المدينة وبهم الحجة على من خالفهم ، ولأنه أشبه بالأصول ، لأن الطائفة الأولى والثانية لم يقضوا الركعة إلا بعد خروج النبي صلى الله عليه وسلم من الصلاة ، وهو المعروف من سنته المجتمعة عليها فى سائر الصلوات . وأما الكوفيون : أبو حنيفة وأصحابه إلا أبا يوسف القاضى يعقوب فذهبوا إلى حديث عبد الله بن مسعود ، أخرجه أبو داود والدارقطنى قال : صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة الخوف فقاموا صفين ، صفا خلف النبي صلى الله عليه وسلم وصفا مستقبل العدو ، فصلّى بهم النبي صلى الله عليه وسلم ركعة ، وجاء الآخرون فقاموا مقامهم ، واستقبل هؤلاء العدو فصلّى بهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم سلم ، فقام هؤلاء فصلوا لأنفسهم ركعة ثم سلموا ثم ذهبوا فقاموا مقام أولئك مستقبلين العدو ، ورجع أولئك إلى مقامهم فصلوا لأنفسهم ركعة ثم سلموا . وهذه الصفة والهيئة هى الهيئة المذكورة فى حديث ابن عمر إلا أن بينهما فرقا ، وهو أن قضاء أولئك فى حديث ابن عمر يظهر أنه فى حالة واحدة ويبقى الإمام كالخارس وحده ، وهاتان قضاؤهم متفرق على صفة صلاتهم . وقد تأول بعضهم حديث ابن عمر على ما جاء فى حديث ابن مسعود . وقد ذهب إلى حديث ابن مسعود الثورى — فى إحدى الروايات الثلاث عنه — وأشهب بن عبد العزيز فى ذكر أبو الحسن الحمى عنه ، والأول ذكره أبو عمرو ابن يونس وابن حبيب عنه . وروى أبو داود من حديث حذيفة وأبى هريرة وابن عمر أنه عليه السلام صلى بكل طائفة ركعة ولم يقضوا ، وهو مقتضى حديث ابن عباس « وفى الخوف ركعة » . وهذا قول إسحاق . وقد تقدم فى « البقرة »^(٢) الإشارة إلى هذا ، وأن الصلاة أولى بما أحيط لها ، وأن حديث ابن عباس لا تقوم به حجة ، وقوله فى حديث حذيفة وغيره : « ولم يقضوا » أى فى علم من روى ذلك ، لأنه قد روى أنهم قضوا ركعة فى تلك الصلاة بعينها ، وشهادة من زاد أولى . ويحتمل أن يكون المراد لم يقضوا ، أى لم يقضوا إذا أمنوا ، وتكون فائدة أن الخائف إذا أمن لا يقضى ما صلى على تلك الهيئة

(١) فى : فصل راجبا أو قائما تولى إيماء . (٢) راجع ج ٣ ص ١٢٣ . (٣) منى .

من الصلوات في الخوف، قال جميعه أبو عمر . وفي صحيح مسلم عن جابر أنه عليه السلام صلى بطائفة ركعتين ثم تأخروا ، وصلى بالطائفة الأخرى ركعتين . قال : فكان لرسول الله صلى الله عليه وسلم أربع ركعات وللقوم ركعتان . وأخرج أبو داود والذارقطني من حديث الحسن عن أبي بكرة وذكر أنه صلى الله عليه وسلم من كل ركعتين . وأخرج الذارقطني أيضا عن الحسن عن جابر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى بهم ركعتين ثم سلم ، ثم صلى بالآخرين ركعتين ثم سلم . قال أبو داود : وبذلك كان الحسن يفتي ، وروى عن الشافعي . وبه يحتاج كل من أجاز اختلاف نية الإمام والمأموم في الصلاة، وهو مذهب الشافعي والأوزاعي وابن علية وأحمد بن حنبل وداود . وعَصَدُوا هذا بحديث جابر : أن معاذا كان يصلي مع النبي صلى الله عليه وسلم العشاء ثم يأتي فيؤمُّ قومه ، الحديث . وقال الطحاوي : إنما كان هذا في أول الإسلام إذ كان يجوز أن تصلي الفريضة مرتين ثم تسخ ذلك ، والله أعلم . فهذه أقاويل العلماء في صلاة الخوف .

الثالثة - وهذه الصلاة المذكورة في القرآن إنما يُحتاج إليها والمسلمون مستدبرون القبلة ووجه العدو القبلة ، وإنما اتفق هذا بذات الرِّقَاع ، فأما بُسُفَان والموضع الآخر فالمسلمون كانوا في قبالة القبلة . وما ذكرناه من سبب النزول في قصة خالد بن الوليد لا يلائم تفريق القوم إلى طائفتين، فإن في الحديث بعد قوله « فَأَقَمْتُ لَهُمُ الصَّلَاةَ » قال : فحضر الصلاة فأمرهم النبي صلى الله عليه وسلم أن يأخذوا السلاح وصَفْنَا خلفه صفين ، قال : ثم ركع فركعتا جميعا ، قال : ثم رفع فرفعتا جميعا ، قال : ثم سجد النبي صلى الله عليه وسلم بالصف الذي يليه قال : والآخرون قيام يحرسونهم ، فلما سجدوا وقاموا جلس الآخرون فسجدوا في مكانهم ، قال : ثم تقدم هؤلاء في مَصَافٍ هؤلاء وجاء هؤلاء إلى مَصَافٍ هؤلاء ، قال : ثم ركع فركعوا جميعا ، ثم رفع فرفعوا جميعا ، ثم سجد النبي صلى الله عليه وسلم والصف الذي يليه ، والآخرون قيام يحرسونهم فلما جلس الآخرون سجدوا ثم سلم عليهم . قال : فصلها رسول الله صلى الله عليه وسلم مرتين : مرة بُسُفَان ومرة في أرض بنى سليم . وأخرجه أبو داود من حديث أبي عياش

الزُّرْقَى وقال : وهو قول الثوري وهو أحوطها . وأخرجه أبو عيسى الترمذى من حديث
أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نزل بين صُحْبَانٍ وَعُصْفَانٍ ، الحديث . وفيه
أنه طيه السلام صدعهم صدعين وصلّى بكل طائفة ركعة ، فكانت للقوم ركعة ركعة ، وللنبي
صلى الله عليه وسلم ركعتان ، قال : حديث حسن صحيح غريب . وفي الباب عن عبد الله
ابن مسعود وزيد بن ثابت وابن عباس وجابر وأبي عيَّاش الزُّرْقَى واسمه زيد بن الصامت ،
وابن عمر وحذيفة وأبي بكر وسهل بن أبي حنمة .

قلت : ولا تعارض بين هذه الروايات ، فلعله صلى بهم صلاة كما جاء في حديث أبي عيَّاش
مجتمعين ، وصلى بهم صلاة أخرى متفرقين كما جاء في حديث أبي هريرة ، ويكون فيه حجة لمن
يقول صلاة الخوف ركعة . قال الخطابي : صلاة الخوف أنواعٌ صلاحها النبي صلى الله عليه
وسلم في أيام مختلفة وأشكال متباينة ، يتوخى فيها كلها ما هو أحوط للصلاة وأبلغ في الحراسة .
الرابعة - واختلفوا في كيفية صلاة المغرب ، فروى الدارقطني عن الحسن عن أبي بكر
أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى بالقوم صلاة المغرب ثلاث ركعات ثم انصرفوا ، وجاء
الآخرون فصلّى بهم ثلاث ركعات ، فكانت للنبي صلى الله عليه وسلم ستا وللقوم ثلاثا ثلاثا ،
وبه قال الحسن . والجمهور في صلاة المغرب على خلاف هذا ، وهو أنه يصلى بالأولى ركعتين
وبالثانية ركعة ، وتُقضى على اختلاف أصولهم فيه متى يكون ؟ [هل] قبل سلام الإمام^(١)
أو بعده . هذا قول مالك وأبي حنيفة ، لأنه أحفظ لهيئة الصلاة . وقال الشافعي : يصلى
بالأولى ركعة ، لأن علياً رضي الله عنه فعلها ليلة الحرير ، والله تعالى أعلم .

الخامسة - واختلفوا في صلاة الخوف عند التحام الحرب وشدة القتال وخيف خروج
الوقت ، فقال مالك والثوري والأوزاعي والشافعي وطاعة العلماء : يصلى كيفما أمكن ، لقول
ابن عمر : فإن كان خوف أكثر من ذلك فيصلّى راكبا أو قائما يومئ إيماء . قال في الموطأ :
مستقبل القبلة وغير مستقبلها ، وقد تقدّم في «البقرة» قول الضحاك وإسحاق . وقال الأوزاعي :

(١) من ج ، ط ، ز . (٢) ليلة الحرير كما مر من ليل (صين) . (٣) الخيف (فتح الخاء) : مصدر

من مصادر «خاف» يقال : خاف يخاف خوفا وخيفة وخفاة وخيفة (بالكسر) . (٤) راجع ج ٣ ص ٢٢٣

إن كان تها الفتح ولم يقدرُوا على الصلاة صلّوا إيماء كل امرئ لنفسه ؛ فإن لم يقدرُوا على الإيماء أنحروا الصلاة حتى ينكشف القتال ويأمنوا فيصلّوا ركعتين ، فإن لم يقدرُوا صلّوا ركعة وسجدة ، فإن لم يقدرُوا يمجّزهم التكبير ويؤخروها حتى يأمنوا ؛ وبه قال مكحول .

قلت : وحكاية اليكّا الطبري في « أحكام القرآن » له عن أبي حنيفة وأصحابه ، قال اليكّا : وإذا كان الخوف أشد من ذلك وكان التحام القتال فإن المسلمين يصلّون على ما أمكنهم مستقبل القبلة ومستدبريها ؛ وأبو حنيفة وأصحابه الثلاثة متفقون على أنهم لا يصلّون والحالة هذه بل يؤخرون الصلاة . وإن قاتلوا في الصلاة قالوا : فسدت الصلاة وحكى عن الشافعي أنه إن تابع العطن والضرب فسدت صلاته .

قلت : وهذا القول يدل على صحة قول أنس : حضرت مناهضة حصن ^(١) تسرع عند إضاءة الفجر ، واشتد اشتعال القتال فلم تقدر على الصلاة إلا بعد ارتفاع النهار ؛ فصليناها ونحن مع أبي موسى ففتح لنا . قال أنس : وما يسرني بتلك الصلاة الدنيا وما فيها ، ذكره البخاري وإليه كان يذهب شيخنا الأستاذ أبو جعفر أحمد بن محمد بن محمد القيسي القرطبي المعروف بابي حجة ؛ وهو اختيار البخاري فيما يظهر ؛ لأنه أردفه بحديث جابر ، قال : جاء عمر يوم الخندق فجعل يسب كفار قريش ويقول : يا رسول الله ، ما صليت العصر حتى كادت الشمس أن تغرب ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « وأنا والله ما صليتها » قال : فتزل إلى بطحان ^(٢) فتوضأ وصلى العصر بعد ما غربت الشمس ثم صلى المغرب بعدها .

السادسة — واختلفوا في صلاة الطالب والمطلوب ؛ فقال مالك وجماعة من أصحابهما سواء ، كل واحد منهما يصل على دابته . وقال الأوزاعي والشافعي وفقهاء أصحاب الحديث وابن عبد الحكم : لا يصل الطالب إلا بالأرض وهو الصحيح ؛ لأن الطلب تطوع ، والصلاة المكتوبة فرضها أن تصل بالأرض حيثما أمكن ذلك ، ولا يصلها راكب إلا خائف شديد خوفه وليس كذلك الطالب . والله أعلم .

(١) بلد بالأهواز منها عبد الله بن سهل الزاهد . (٢) بطحان : راد بالمدنية .

السابعة - وأختلفوا أيضا في العسكر إذا رأوا سوادا فظنوه عدوا فصلوا صلاة الخوف ثم بان لهم أنه غير شيء؛ فلعلنا ثنا فيه روايتان: إحداهما يعيدون، وبه قال أبو حنيفة. والثانية لا إعادة عليهم، وهو أظهر قولي الشافعي. ووجه الأولى أنهم تبين لهم الخطأ فعادوا إلى الصواب بحكم الحاكم. ووجه الثانية أنهم عملوا على اجتهدهم بخاف لهم كما لو أخطئوا القبلة؛ وهذا أولى لأنهم فعلوا ما أمروا به. وقد يقال: يعيدون في الوقت، فأما بعد خروجه فلا. والله أعلم.

الثامنة - قوله تعالى: ﴿وَلْيَأْخُذُوا أَسْلِحَتَهُمْ﴾ وقال: ﴿وَلْيَأْخُذُوا حِذْرَهُمْ وَأَسْلِحَتَهُمْ﴾ هذا وصاة بالحذر وأخذ السلاح لئلا ينال العدو أمله ويدرك فرصته. والسلاح ما يدفع به المرء عن نفسه في الحرب، قال عنترة:

كَسَوْتُ الْجَمْعَ جَعَدَ بَنِي أَبَانَ * سِلَاحِي بَعْدَ عُرْيِي وَأَقْتَضِاحِ

يقول: أعمرته سلاحي ليمتنع بها بعد عريه من السلاح. قال ابن عباس: «وَلْيَأْخُذُوا أَسْلِحَتَهُمْ» يعني الطائفة التي وجَّاه العدو، لأن المصلحة لا تحارب. وقال غيره: هي المصلحة، أي وليأخذ الذين صلَّوا أولا أسلحتهم، ذكره الزجاج. قال: ويحتمل أن تكون الطائفة الذين هم في الصلاة أمروا بحمل السلاح؛ أي فلتقم طائفة منهم معك وليأخذوا أسلحتهم فإنه أربُّ للعدو. النحاس: يجوز أن يكون للجميع؛ لأنه أهيَّب للعدو. ويحتمل أن يكون للتي وجَّاه العدو خاصة. قال أبو عمر: أكثر أهل العلم يستحبون للصلي أخذ سلاحه إذا صلى في الخوف، ويحملون قوله «وَلْيَأْخُذُوا أَسْلِحَتَهُمْ» على الندب؛ لأنه شيء لولا الخوف لم يجب أخذه؛ فكان الأمر به ندبا. وقال أهل الظاهر: أخذ السلاح في صلاة الخوف واجب لأمر الله به، إلا لمن كان به أدنى من مطر، فإن كان ذلك جاز له وضع سلاحه. قال ابن العربي: إذا صلَّوا أخذوا سلاحهم عند الخوف، وبه قال الشافعي وهو نص القرآن. وقال أبو حنيفة: لا يحملونها؛ لأنه لو وجب عليهم حملها لبطلت الصلاة بتركها. قلنا: لم يجب حملها لأجل الصلاة وإنما وجب عليهم قوة لهم ونظرا.

التاسعة - قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا سَجَدُوا ﴾ الضمير في « سَجَدُوا » للطائفة المصلية فلينصرفوا ؛ هذا على بعض الهيئات المروية . وقيل : المعنى إذا سَجَدُوا ركعة القضاء ؛ وهذا على هيئة سهل بن أبي حنثة . ودلت هذه الآية على أن السجود قد يعبر به عن جميع الصلاة ؛ وهو كقوله عليه السلام : « إذا دخل أحدكم المسجد فليسجد سجدتين » . أى فليصل ركعتين وهو في السنة . والضمير في قوله : ﴿ فليكونوا ﴾ يحتمل أن يكون للذين سَجَدُوا ، ويحتمل أن يكون للطائفة القائمة أولاً بإزاء العدو .

العاشرة - قوله تعالى : ﴿ وَالدِّينَ كَفَرُوا ﴾ أى تمتى وأحب الكافرون غفلتك عن أخذ السلاح ليصلوا إلى مقصودهم ؛ فبين الله تعالى بهذا وجه الحكمة في الأمر بأخذ السلاح ، وذكر الحذر في الطائفة الثانية دون الأولى ؛ لأنها أولى بأخذ الحذر ، لأن العدو لا يؤثر قصده عن هذا الوقت لأنه آخر الصلاة ؛ وأيضاً يقول العدو قد أثقلهم السلاح وكَلُوا . وفى هذه الآية أدل دليل على تعاطى الأسباب ، وأتخاذ كل ما يُنجى ذوى الأبواب ، ويوصل إلى السلامة ، ويبلغ دار الكرامة . ومعنى ﴿ مِثْلَةً وَاحِدَةً ﴾ مبالغة ، أى مستأصلة لا يحتاج معها إلى ثانية .

الحادية عشرة - قوله تعالى : ﴿ وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ كَانَ بِكُمْ أذى مِنْ مَطَرٍ ﴾ الآية . للعلماء فى وجوب حمل السلاح فى الصلاة كلام قد أشرنا إليه ، فإن لم يجب فيستحب للاحتياط . ثم رخص فى المطر وضعه ؛ لأنه يتجلب المبطئات وتثقل ويصدا الحديد . وقيل : نزلت فى النبى صلى الله عليه وسلم يوم بطن نخلة^(١) لما انهزم المشركون وغم المسلمون ؛ وذلك أنه كان يوماً مطيراً وخرج النبى صلى الله عليه وسلم لقضاء حاجته وأضعا سلاحه ، فرآه الكفار منقطعاً عن أصحابه فقصدته غوثر بن الحارث فأتحدروا عليه من الجبل بسيفه ، فقال : من يملك منى اليوم ؟ فقال : « الله » ثم قال : « اللهم اكفنى الغوثر بما شئت » . فاهوى بالسيف إلى النبى صلى الله عليه وسلم ليضربه ، فانكب لوجهه لزلقة^(٢) زلقها . وذكر الواقدي أن جبريل عليه

(١) قرية نزيهة من المدينة . (٢) فى ز : على وجهه .

السلام دفعه في صدره على ما يأتي في المائدة^(١)، وسقط السيف من يده فأخذه النبي صلى الله عليه وسلم وقال : " من يمنك مني يا غوث ؟ " فقال : لا أحد . فقال " تشهد لي بالحق وأعطيك سيفك ؟ " قال : لا ؛ ولكن أشهد ألا أقاتلك بعد هذا ولا أعيين عليك عدواً ، فدفع إليه السيف ونزلت الآية رخصة في وضع السلاح في المطر . ومريض عبد الرحمن بن عوف من جرح كما في صحيح البخاري ، فرخص الله سبحانه لهم في ترك السلاح والتأهب للعدو بعدد المطر ، ثم أمرهم فقال : ﴿ حَذُّوا حِذْرَكُمْ ﴾ أى كونوا متيقظين ، وضعتم السلاح أولم تضعوه . وهذا يدل على تأكيد التأهب والحذر من العدو في كل الأحوال وترك الاستسلام ؛ فإن الجيش ما جاءه مصاب قط إلا من تفرط في حذر . وقال الضحاك في قوله تعالى : ﴿ وَخُذُوا حِذْرَكُمْ ﴾ يعنى تقلدوا سيوفكم فإن ذلك هيئة الغزاة .

قوله تعالى : فَإِذَا قَضَيْتُمُ الصَّلَاةَ فَادْكُرُوا اللَّهَ قِيَامًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِكُمْ فَإِذَا اطْمَأْنَنْتُمْ فَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْفُوتًا ﴿٢٣٦﴾ وَلَا تَهِنُوا فِي ابْتِغَاءِ الْقَوْمِ إِنْ تَكُونُوا تَأْمُونًا فَلَهُمْ يَأْمُونٌ كَمَا تَأْمُونُونَ وَتَرْجُونَ مِنَ اللَّهِ مَا لَا يَرْجُونَ وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴿٢٣٧﴾ فيه خمس مسائل :

الأولى - ﴿ قَضَيْتُمْ ﴾ معناه فرغتم من صلاة الخوف وهذا يدل على أن القضاء يستعمل فيما قد فعل في وقته ؛ ومنه قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا قَضَيْتُمْ مَنَاسِكَكُمْ ﴾ وقد تقدم^(٢) .

الثانية - قوله تعالى : ﴿ فَادْكُرُوا اللَّهَ قِيَامًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِكُمْ ﴾ ذهب الجمهور إلى أن هذا الذكر المأمور به إنما هو إثر صلاة الخوف ؛ أى إذا فرغتم من الصلاة فادكروا الله بالقلب واللسان ، على أى حال كنتم « قياما وقعودا وعلى جنوبكم » وأدبوا ذكره بالتكبير والتهيل والدعاء بالنصر لاسيما في حال القتال . ونظيره « إِذَا لَقِيتُمْ فِئَةً فَاثْبُتُوا وَاذْكُرُوا اللَّهَ

كثيراً لَعَلَّكُمْ تَفْلِحُونَ^(١) . ويقال : « فَإِذَا قَضَيْتُمُ الصَّلَاةَ » بمعنى إذا صليتم في دار الحرب فصلوا على الدواب ، أو قياماً أو قعوداً أو على جنوبكم إن لم تستطيعوا القيام ، إذا كان خوفاً أو مرضاً ، كما قال تعالى في آية أخرى : « فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالًا أَوْ رُكْبَانًا » وقال قوم : هذه الآية نظرية التي في « آل عمران » ؛ فروى أن عبد الله بن مسعود رأى الناس يَضْجُونَ في المسجد فقال : ماهذه الضجة ؟ قالوا : أليس الله تعالى يقول « اذْكُرُوا اللَّهَ قِيَامًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِكُمْ » ؟ قال : إنما يعني بهذا الصلاة المكتوبة إن لم تستطع قائماً فقامداً ، وإن لم [تستطع] ^(٢) فصل على جنبك . فالمراد نفس الصلاة ؛ لأن الصلاة ذكر الله تعالى ، وقد اشتملت على الأذكار المفروضة والمسنونة ؛ والقول الأول أظهر . والله أعلم .

الثالثة — قوله تعالى : « فَإِذَا أَطْمَأْنَنْتُمْ » أى أمنتم . والطمأنينة سكون النفس من الخوف . « فَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ » أى فاتوها بأركانها وبكامل هيئتها في السفر ، وبكامل عددها في الحضر . « إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا » أى مؤقتة مفروضة . وقال زيد بن أسلم : « موقوتاً » مُتَجَمًّا ، أى تؤدونها في أنجبها ؛ والمعنى عند أهل اللغة : مفروض لوقت بعينه ؛ يقال : وقته فهو موقوت . ووقته فهو مؤقت . وهذا قول زيد بن أسلم بعينه . وقال : « كِتَابًا » والمصدر مذكر؛ فلهذا قال : « موقوتاً » .

الرابعة — قوله تعالى : « وَلَا تَهِنُوا » أى لا تضعفوا ، وقد تقدّم في « آل عمران » . « فِي ابْتِغَاءِ الْقَوْمِ » طلبهم . قيل : نزلت في حرب أحد حيث أمر النبي صلى الله عليه وسلم بالخروج في آثار المشركين ، وكان بالمسلمين جراحات ، وكان أمر ألا يخرج معه إلا من كان في الوقعة ، كما تقدّم في « آل عمران » وقيل : هذا في كل جهاد .

الخامسة — قوله تعالى : « إِنْ تَكُونُوا تَأْمِنُونَ » أى تتألمون مما أصابكم من الجراح فهم يتألمون أيضاً مما يصيبهم ، ولكم مزية وهي أنكم ترجون ثواب الله وهم لا يرجونه ؛ وذلك أن من لا يؤمن بالله لا يرجو من الله شيئاً . ونظير هذه الآية « إِنْ يَمْسَسْكُمْ قَرْحٌ فَقَدْ مَسَّ

(٢) راجع ج ٤ ص ٢١٦

(١) راجع ج ٣ ص ٢٢٣

(١) راجع ج ٨ ص ٢٣

(٤) زيادة لازمة .

الْقَوْمَ قَرِحَ مَثَلُهُ « وقد تقدّم . وقرأ عبد الرحمن الأعرج « أن تكونوا » بفتح الهمزة ، أى لأن
 وقرأ منصور بن المعتمر « إن تكونوا تَثْمُونَ » بكسر التاء . ولا يجوز عند البصريين كسر التاء
 لتقل الكسر فيها . ثم قيل : الرجاء هنا بمعنى الخوف ؛ لأن من رجا شيئا فهو غير قاطع بمحصله
 فلا يخلو من [خوف] فوت ما يرجو . وقال الفراء والزجاج : لا يطلق الرجاء بمعنى الخوف
 إلا مع النفي ؛ كقوله تعالى : « مَا لَكُمْ لَا تَرْجُونَ لِلَّهِ وَقَارًا » (١) أى لا تخافون لله عظمة . وقوله
 تعالى : « لِلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ أَيَّامَ اللَّهِ » (٢) أى لا يخافون . قال القشيري : ولا يبعد ذكر الخوف
 من غير أن يكون في الكلام نفي ، ولكنهما أذعيا أنه لم يوجد ذلك إلا مع النفي . والله أعلم .
 قوله تعالى : إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ
 بِمَا أَرَدَكَ اللَّهُ وَلَا تَكُنَ لِلْمَخَافِينَ حَصِيماً (٣)

فيه أربع مسائل :

الأولى - في هذه الآية تشريف للنبي صلى الله عليه وسلم وتكريم وتعظيم وتقويض إليه ،
 وتقويم أيضا على الجادة في الحكم ، وتأنيب على ما رُفِعَ إليه من أمر بني أبيرق ، وكانوا ثلاثة
 إخوة : بشر وبشير ومبشر ، وأسير بن عمرو بن عزم لهم ؛ نقبوا مشربة لرفاعة بن زيد في الليل
 وسرقوا أدراغاله وطعاما ، فغز على ذلك . وقيل إن السارق بشير وحده ، وكان يكنى أبا طعمة
 أخذ درعا ؛ قيل : كان الدرع في جراب فيه دقيق ، فكان الدقيق ينثر من خرق في الجراب
 حتى انتهى إلى داره ، بغاء ابن أحمى رفاعة وأسمه قتادة بن النعمان يشكوه إلى النبي صلى الله
 عليه وسلم ؛ بغاء أسير بن عمرو إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : يا رسول الله ، إن هؤلاء
 عمدوا إلى أهل بيت هم أهل صلاح ودين فأنبوهم بالسرقة ورموهم بها من غير بينة ؛ وجعل
 يجادل عنهم حتى غضب رسول الله صلى الله عليه وسلم على قتادة ورفاعة ؛ فأنزل الله تعالى :
 « وَلَا تُجَادِلْ عَنِ الَّذِينَ يَخْتَانُونَ أَنْفُسَهُمْ » الآية . وأنزل الله تعالى « وَمَنْ يَكْسِبْ خَطِيئَةً

(١) راجع ج ٤ ص ٢١٧ (٢) من ج . (٣) راجع ج ١٨ ص ٣٠٣ (٤) راجع ج ١٦ ص ١٦٠ (٥) المشربة (فتح الزاء وضما) . (٦) في جوى وط . وفي أوحدوز : يشكوه .

أَوْ إِنَّمَا تَمَّ بِرَمِّهِ بَرِيئًا» وكان البرئ الذي رموه بالسرقه ليبد بن سهل . وقيل : زيد بن السمين وقيل : رجل من الأنصار . فلما أنزل الله ما أنزل ، هرب ابن أبيرق السارق إلى مكة ، ونزل على سُلَافَة بنت سعد بن شهيد ؛ فقال ^(١) [فيها] حسان بن ثابت بيتا يُعرض فيه بها ، وهو :

وقد أنزلته بنتُ سعد وأصبحتُ * ينازعها جلدُ آستها وتنازعه
ظننتم بأن يخفى الذي قد صنعتمو * وفينا نبيٌ عنده الوحي واضعه

فلما بلغها قالت : إنما أهديتُ لى شعر حسان ؛ وأخذت رحله فطرحتة خارج المنزل ، فهرب إلى خيبر وأرتد . ثم إنه تقب بيتا ذات ليلة ليسرق فسقط الحائط عليه فمات مرتدا . ذكر هذا الحديث بكثير من ألفاظه الترمذى وقال : حديث حسن غريب ، لانعلم أحدا أسنده غير محمد بن سامة الحرانى . وذكره الليث والطبري بألفاظ مختلفة . وذكر قصة موته يحيى بن سلام فى تفسيره ، والقشيري كذلك وزاد ذكر الردة ، ثم قيل : كان زيد بن السمين وليد بن سهل يهوديين . وقيل : كان ليبد مسالما . وذكره المهدوى ، وأدخله أبو عمر فى كتاب الصحابة له ، فدل ذلك على إسلامه عنده . وكان بشير رجلا منافقا يهجو أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وينحل الشعر غيره ، وكان المسامون يقولون : والله ما هو إلا شعر الخبيث . فقال شعرا يتنصل فيه ؛ فنه قوله :

أوكلما قال الرجال قصيدة * نُحلت وقالوا ابنُ الأبيرق قالها

وقال الضحاك : أراد النبي صلى الله عليه وسلم أن يقطع يده وكان مطاعا ، بغاة اليهود شاكين فى السلاح فأخذوه وهربوا به ؛ فقتل « هَانَتْمْ هَوْلًا » يعنى اليهود . والله أعلم .

الثانية - قوله تعالى : (وَمَا أَرَاكَ اللَّهُ) معناه على قوانين الشرع ؛ إما بوحي ونص ، أو بنظر جارٍ على سنن الوحي . وهذا أصل فى القياس ؛ وهو يدل على أن النبي صلى الله عليه وسلم إذا رأى شيئا أصاب ؛ لأن الله تعالى أراه ذلك ، وقد ضمن الله تعالى لأتباعه المعصية ؛ فاما أحدنا إذا رأى شيئا يظنه فلا قطع فيما رآه ، ولم يرد رؤية العين هنا ؛ لأن الحكم لا يرى

بالمين . وفي الكلام إضمار ، أى بما أراكه الله ، وفيه إضمار آخر ، وأمضى الأحكام على ما عرفتاك من غير اغترار باستدلالهم^(١) .

الثالثة - قوله تعالى : ﴿وَلَا تَكُنْ لِلْخَائِنِينَ خَصِيماً﴾ اسم فاعل ؛ كقولك : جالسته فانا جلسه ، ولا يكون فعلا هنا بمعنى مفعول ؛ يدل على ذلك «وَلَا تُجَادِلْ» فالخصيم هو المجادل وجمع الخصيم خصماء . وقيل : خصيما مخاصما اسم فاعل أيضا . فنهى الله عز وجل رسوله عن عَصْدِ أهل التهم والدفاع عنهم بما يقوله خصمهم من المحجة . وفي هذا دليل على أن النيابة عن المبطل والمتهم في الخصومة لا تجوز . فلا يجوز لأحد أن يخاصم عن أحد إلا بعد أن يعلم أنه مُحِقٌّ . ومشى الكلام في السورة على حفظ أموال اليتامى والناس ؛ فبين أن مال الكافر محفوظ طيه كمال المسلم ، إلا في الموضع الذي أباحه الله تعالى .

المسألة الرابعة - قال العلماء : ولا ينبغي إذا ظهر للسامين ففاق قوم أن يُجادل فريق منهم فريقا عنهم ليحموهم ويدفعوا عنهم ؛ فإن هذا قد وقع على عهد النبي صلى الله عليه وسلم وفيهم نزل قوله تعالى : ﴿وَلَا تَكُنْ لِلْخَائِنِينَ خَصِيماً﴾ وقوله : «وَلَا تُجَادِلْ عَنِ الَّذِينَ يَخْتَانُونَ أَنْفُسَهُمْ» . والخطاب للنبي صلى الله عليه وسلم والمرادُ منه الذين كانوا يفعلونه من المسلمين دونه لوجهين : أحدهما - أنه تعالى أبان ذلك بما ذكره بعد بقوله : «هَآؤُلَآءِ جَادَلْتُمْ عَنْهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا» . والآخر - أن النبي صلى الله عليه وسلم كان حاكما فيما بينهم ، ولذلك كان يُتَذَرُ إليه ولا يُتَذَرُ هو إلى غيره ، فدل على أن القصد لغيره .

قوله تعالى : وَاسْتَغْفِرِ اللَّهُ^ج إِنَّ اللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَحِيمًا ﴿١٠٦﴾

فيه مسألة واحدة :

ذهب الطبري إلى أن المعنى : استغفر الله من ذنبك في خصامك للخائنين ؛ فأمره بالاستغفار لما هم بالدفع عنهم وقطع يد اليهود . وهذا مذهب من جاوز الصفائر على الأنبياء ، صلوات الله عليهم . قال ابن عطية : وهذا ليس بذنب ؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم إنما دافع على

(١) كذا في ز . وفي ج و ي و ط : استزلام .

الظاهر وهو يعتقد براءتهم . والمعنى : واستغفر الله للذين من أمتك والمتخاصمين بالباطل ؛ وعملك من الناس أن تسمع من المتداعين وتقضى بنحو ما تسمع ، وتستغفر للذنب . وقيل : هو أمر بالاستغفار على طريق التسييح ، كالرجل يقول : استغفر الله ؛ على وجه التسييح من غير أن يقصد توبة من ذنب . وقيل : الخطاب للنبي صلى الله عليه وسلم والمراد بنو أيرق ، كقوله تعالى : « يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ اتَّقِ اللَّهَ » ، « فَإِنْ كُنْتَ فِي شكٍّ » .

قوله تعالى : وَلَا تُجَادِلْ عَنِ الَّذِينَ يَخْتَانُونَ أَنْفُسَهُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ مَن كَانَ خَوَّانًا أَثِيمًا ﴿١٥٧﴾

أى لا تحتاج عن الذين يخونون أنفسهم ؛ نزلت في أسير بن عروة كما تقدم . والمجادلة المحاصمة ، من الجدال وهو القتل ؛ ومنه رجل مجادل الخلق ، ومنه الأجدل للصقر . وقيل : هو من الجدالة وهى وجه الأرض ، فكل واحد من الخصمين يريد أن يلقي صاحبه عليها ؛ قال العجاج :

قد أركب الحالة بعد الحالة • وأترك العاجز بالجدالة

• منفعراً ليست له محالة •

الجدالة الأرض ؛ من ذلك قولهم : تركته مجذلاً ؛ أى مطروحا على الجدالة . قوله تعالى : (إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ) أى لا يرضى عنه ولا يؤثبه بذكر . (مَنْ كَانَ خَوَّانًا) خائناً . «وخَوَّاناً» أبلغ ؛ لأنه من أبنية المبالغة ؛ وإنما كان ذلك لعظم قدر تلك الخيانة . والله أعلم . قوله تعالى : يَسْتَخْفُونَ مِنَ النَّاسِ وَلَا يَسْتَخْفُونَ مِنَ اللَّهِ وَهُوَ مَعَهُمْ إِذْ يُبَيِّتُونَ مَا لَا يَرْضَى مِنَ الْقَوْلِ وَكَانَ اللَّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ مُحِيطًا ﴿١٥٨﴾ هَئَانَتْ هَؤُلَاءِ جَدَلْتُمْ عَنْهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فَمَنْ يُجَادِلُ اللَّهَ عَنْهُمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ أَمْ مَنْ يَكُونُ عَلَيْهِمْ وَكِيلًا ﴿١٥٩﴾

(١) راجع ج ١٤ ص ١١٣ (٢) راجع ج ٨ ص ٣٨٢ (٣) مجدول الخلق : لطيف القصب

حكم القتل . (٤) كذا فى ج ٤ ط . وفى أ ر ح ، زوى : الجناية .

قال الضحاك : لما سرق الذرع أخذ حفرة في بيته وجعل الذرع تحت التراب ؛ فنزلت
 ﴿يَسْتَخْفُونَ مِنَ النَّاسِ وَلَا يَسْتَخْفُونَ مِنْ اللَّهِ﴾ يقول : لا يخفى مكان الذرع على الله «وهو معهم»
 أى رقيب حفيظ عليهم . وقيل : «يَسْتَخْفُونَ مِنَ النَّاسِ» أى يستترون ، كما قال تعالى :
 «وَمَنْ هُوَ مُسْتَخَفٌ بِاللَّيْلِ^(١)» أى مستتر . وقيل : يستحيون من الناس ، وهذا لأن الاستحياء
 سبب الاستتار . ومعنى ﴿وَهُوَ مَعَهُمْ﴾ أى بالعلم والزُوية والسمع ، هذا قول أهل السنة .
 وقالت الجهمية والقدرية والمعتزلة : هو بكل مكان ، تمسك بهذه الآية وما كان مثلها ،
 قالوا : لما قال «وَهُوَ مَعَهُمْ» ثبت أنه بكل مكان ، لأنه قد أثبت كونه معهم تعالى الله عن
 قولهم ، فإن هذه صفة الأجسام والله تعالى متعال عن ذلك ألا ترى مناظرة بشرى قول الله
 عز وجل : «مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَاسِعُهُمْ^(٢)» حين قال : هو بذاته فى كل مكان
 فقال له خصمه : هو فى قَلَسُوتِكَ وفى حَشُوكِ وفى جوفِ حِمَارِكَ . تعالى الله عما يقولون !
 حكى ذلك وَكِيعٌ رضى الله عنه . ومعنى ﴿يُسَيِّتُونَ﴾ يقولون . قاله الكلبي عن أبي صالح
 عن ابن عباس . ﴿مَا لَا يَرْضَى﴾ أى ما لا يرضاه الله لأهل طاعته . ﴿مِنَ الْقَوْلِ﴾
 أى من الرأى والاعتقاد ، كهولك : مذهب مالك والشافعى . وقيل : «القول» بمعنى المقول ؛
 لأن نفس القول لا يبيت .

قوله تعالى : ﴿هَآأَنْتُمْ هَآؤَآءِ﴾ يريد قوم بشير السارق لما هربوا به وجادلوا عنه .
 قال الزجاج : «هَآؤَآءِ» بمعنى الذين . ﴿جَادَلْتُمْ﴾ حاجمتم . ﴿فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا قَبْلَ مَحَادِلِ
 اللَّهِ عَنْهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ استفهام معناه الإنكار والتوبيخ . ﴿أَمْ مَنْ يَكُونُ عَلَيْهِمْ وَكِيلًا﴾
 الوكيل : القائم بتدبير الأمور ، فالله تعالى قائم بتدبير خلقه . والمعنى : لا أحد لهم يقوم بأمرهم
 إذا أخذهم الله بعذابه وأدخلهم النار .

قوله تعالى : وَمَنْ يَعْمَلْ سُوءًا أَوْ يَظْلِمْ نَفْسَهُ ثُمَّ يَسْتَغْفِرِ اللَّهَ يَجِدِ اللَّهَ

غَفُورًا رَحِيمًا ﴿١١﴾

(١) راجع ٩ ص ٢٩٠ (٢) راجع ١٧ ص ٢٨٩ (٣) فى ط وزوى : حشك . وفى ج ، جيبك .

قال ابن عباس : عرض الله التوبة على بنى أيرق بهذه الآية ، أى ﴿ وَمَنْ يَعْمَلْ سُوءًا ﴾
 بآن يسرق ﴿ أَوْ يَظْلِمَ نَفْسَهُ ﴾ بآن يشرك ﴿ ثُمَّ يَسْتَغْفِرِ اللَّهَ ﴾^(١) يعنى بالتوبة ، فإن الاستغفار باللسان
 من غير توبة لا ينفع ، وقد بيناه فى « آل عمران » . وقال الضحاك : نزلت الآية فى شأن وحشى
 قاتل حمزة أشرك بالله وقتل حمزة ، ثم جاء إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال : إني لنادم
 فهل لى من توبة ؟ فتزل : « وَمَنْ يَعْمَلْ سُوءًا أَوْ يَظْلِمَ نَفْسَهُ » الآية . وقيل : المراد
 بهذه الآية العموم والشمول لجميع الخلق . وروى سفيان عن أبى إسحاق عن الأسود
 وعلمقة قالا : قال عبد الله بن مسعود من قرأ هاتين الآيتين من سورة « النساء » ثم استغفر
 غفر له : « وَمَنْ يَعْمَلْ سُوءًا أَوْ يَظْلِمَ نَفْسَهُ ثُمَّ يَسْتَغْفِرِ اللَّهَ يَجِدِ اللَّهَ غَفُورًا رَحِيمًا » . « وَلَوْ أَنَّهُمْ
 إِذْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ جَاءُوكَ فَاسْتَغْفَرُوا اللَّهَ وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ لَوَجَدُوا اللَّهَ تَوَّابًا رَحِيمًا » .
 وروى عن على رضى الله عنه أنه قال : كنت إذا سمعت حديثا من رسول الله صلى الله عليه
 وسلم نفعتنى الله به ما شاء ، وإذا سمعته من غيره حلفت ، وحدثنى أبو بكر وصدق أبو بكر :
 قال : ما من عبد يذنب ذنبا ثم يتوضأ ويصلى ركعتين ويستغفر الله إلا غفر له ، ثم تلا هذه
 الآية « وَمَنْ يَعْمَلْ سُوءًا أَوْ يَظْلِمَ نَفْسَهُ ثُمَّ يَسْتَغْفِرِ اللَّهَ يَجِدِ اللَّهَ غَفُورًا رَحِيمًا » .

قوله تعالى : وَمَنْ يَكْسِبْ إِثْمًا فَإِنَّمَا يَكْسِبُهُ عَلَى نَفْسِهِ وَكَانَ
 اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴿١١١﴾ وَمَنْ يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْمًا ثُمَّ يَرْمِ بِهِ
 بَرِيئًا فَقَدِ احْتَمَلَ بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُبِينًا ﴿١١٢﴾

قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَكْسِبْ إِثْمًا ﴾ أى ذنبا ﴿ فَإِنَّمَا يَكْسِبُهُ عَلَى نَفْسِهِ ﴾ أى عاقبه
 مائدة عليه . والكسب ما يميز به الإنسان إلى نفسه نفعا أو يدفع عنه به ضرا ، ولهذا
 لا يسمى فعل الرب تعالى كسبا .

قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْمًا ﴾ قيل : هما بمعنى واحد كثر لأختلاف
 اللفظ تأكيدا . وقال الطبرى : إنما فرق بين الخطيئة والإثم أن الخطيئة تكون عن عمد وعن غير

(١) راجع ج ٤ ص ٣٨ .

(٢) كذا فى اوجه ، ز ، ط ، ي . وفى ج : خلفه .

عمد، والإثم لا يكون إلا عن عمد. وقيل: الخطيئة ما لم تنعمده [خاصة] كالقتل بالخطأ. وقيل: الخطيئة الصغيرة، والإثم الكبيرة، وهذه الآية لفظها عام يندرج تحته أهل النازلة وغيرهم. قوله تعالى: ﴿ثُمَّ يَرِجُ بِهِ بَرِيئًا﴾ قد تقدم اسم البرئ [في البقرة^(١)]. والهاء في «به» للإثم أو للخطيئة. لأن معناها الإثم، أولها جميعا. وقيل: ترجع إلى الكسب. ﴿فَقَدْ أَحْتَمَلَ بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُبِينًا﴾ تشبيه؛ إذ الذنوب ثقيل ووزر فهي كالحمولات. وقد قال تعالى: وَلَيَحْمِلُنَّ أَثْقَالَهُمْ وَأَثْقَالًا مَعَ أَثْقَالِهِمْ^(٢). والبهتان من البهت، وهو أن تستقبل أخاك بأن تفتنه بذنوب وهو منه برئ. وروى مسلم عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «أتدرون ما الغيبة؟» قالوا: الله ورسوله أعلم؛ قال: «ذِكْرُكَ أَخَاكَ بِمَا يَكْرَهُ». قيل: أفرأيت إن كان في أخى ما أقول؟ قال: «إن كان فيه ما تقول فقد اغتبته وإن لم يكن فيه فقد بهته». وهذا نص؛ فرمى البرئ بهت له. يقال: بهته بهتًا وبهتًا وبهتانًا إذا قال عليه مالم يفعله. وهو بهات والمقول له مبهوت. ويقال: بهت الرجل (بالكسر) إذا دُهِشَ وتَحَيَّرَ. وبهت (بالضم) مثله، وأفصح منهما بهت، كما قال الله تعالى: «فَبَيَّتَ الَّذِي كَفَرَ^(٣)» لأنه يقال: رجل مبهوت ولا يقال: باهت ولا بهيت، قاله الكسائي.

قوله تعالى: وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ وَرَحْمَتُهُ لَهَمَّتْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ أَنْ يُضِلُّوكَ وَمَا يُضِلُّونَ إِلَّا أَنْفُسَهُمْ وَمَا يَضُرُّونَكَ مِنْ شَيْءٍ وَأَنْزَلَ اللَّهُ عَلَيْكَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَعَلَيْكَ مَا لَمْ تُكُنْ تَعْلَمُ وَكَانَ فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيمًا ﴿١١٣﴾

قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ وَرَحْمَتُهُ﴾ ما بعد «لولا» مرفوع بالابتداء عند سيبويه، والخبر محذوف لا يظهر، والمعنى: «وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ وَرَحْمَتُهُ» بأن نهك على الحق، وقيل: بالنبوة والعصمة. ﴿لَهَمَّتْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ أَنْ يُضِلُّوكَ﴾ عن الحق؛ لأنهم

(١) كما في ألف ج و ز و ط و ي: مالم ينعمده خاصة. وفي ٥: مالم تنعمده. (٢) من ج و ز و ط و ي: راجع ج ١ ص ٤٠٢.

(٣) راجع ج ١ ص ٣٣٠. (٤) البهت الدهش والتحير من فظاعة ما روى به من كذب. (٥) راجع ج ٣ ص ٢٨٦.

(٦) في ج: بهوت.

سألوا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يبرئ ابن أبيرق من التهمة ويُلحقها اليهودي ، ففضل الله عز وجل على رسوله عليه السلام أن تنبه على ذلك وأعلمه إياه . ﴿ وَمَا يُضِلُّونَ إِلَّا أَنْفُسَهُمْ ﴾ لأنهم يعملون عمل الضالين ، فوباله [لهم] راجع عليهم . ﴿ وَمَا يَضُرُّوكَ مِنْ شَيْءٍ ﴾ لأنك معصوم . ﴿ وَأَنْزَلَ اللَّهُ عَلَيْكَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ ﴾ هذا ابتداء كلام . وقيل : الواو للحال ، كقولك : جئتك والشمس طالعة ؛ ومنه قول امرئ القيس :

* وقد أغتدي والطير في وكثاتها *

فالكلام متصل ، أى ما يضرورك من شيء مع إنزال الله عليك القرآن . « وَالْحِكْمَةُ » القضاء بالوحى . ﴿ وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُنْ تَعْلَمُ ﴾ يعنى من الشرائع والأحكام . و « تَعْلَمُ » فى موضع نصب ؛ لأنه خبر كان . وحذفت الضمة من النون للجزم ، وحذفت الواو لالتقاء الساكنين

قوله تعالى : لَا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِنْ نَجْوَاهُمْ إِلَّا مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ إِصْلَاحٍ بَيْنَ النَّاسِ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا ﴿١١٤﴾

أراد ما تفاوض به قوم بنى أبيرق من التدبير، وذكروه للنبي صلى الله عليه وسلم . والنجوى : السريين الاثنين ، تقول : ناجيت فلانا مناجاة ونجاء وهم يتنجون ويتناجون . ونجوت فلانا أنجوت نجوا ، أى ناجيته ، فنجوى مشتقة من نجوت الشيء أنجوته ، أى خلصته وأفردته ، والنجوة من الأرض المرتفع لانفراده بارتفاعه عما حوله ، قال الشاعر :

قَسَبَ يَنْجُوهُ كَنْ يَنْقُوهِ * وَالْمُسْتَكِنُ كَنْ يَمْشِي بِقُرُوحِ (٢)

فالنجوى المسازة ، مصدر ، وقد تُسمى به الجماعة ، كما يقال : قوم عدل ورضا . قال الله تعالى : « وَإِذْ هُمْ نَجْوَى » (٣) ، فعلى الأول يكون الأمر أمر استثناء من غير الجنس ، وهو

(١) من ج . (٢) البيت لأوس بن حجر . وروى لهيد . والقوة : الساحة وما حول الدار والحلقة . والقروح : البارز الذى ليس يستتر من السماء شيء . فى حاشية : النافذة الطويلة وكللك النخلة الطويلة ، يقال لها قروح .

(٣) راجع ج ١٠ ص ٢٧٢ .

الاستثناء المنقطع . وقد تقدم ، وتكون « من » في موضع رفع ، أى لكن من أمر بصدقة أو معروف أو إصلاح بين الناس ودعا إليه فى نجواه خير . ويجوز أن تكون « من » في موضع خفض ويكون التقدير : لا خير فى كثير من نجواهم إلا نجوى من أمر بصدقة ثم حذف . وعلى الثانى وهو أن يكون النجوى اسما للجماعة المنفردين ، فتكون « من » في موضع خفض على البدل ، أى لا خير فى كثير من نجواهم إلا فىمن أمر بصدقة . أو تكون فى موضع نصب على قول من قال : ما مررت بأحد إلا زيدا . وقال بعض المفسرين منهم الزجاج : النَجْوَى كلام الجماعة المنفردة أو الاثنين كان ذلك سِرًّا أو جهراً ، وفيه بُعد . والله أعلم . والمعروف لفظ يعم أعمال البر كلها . وقال مقاتل : المعروف هنا القرض ، والأول أصح . وقال صلى الله عليه وسلم : " كل معروف صدقة وإن من المعروف أن تلقى أخاك بوجه طلقى " . وقال صلى الله عليه وسلم : " المعروف كاسمه وأول من يدخل الجنة يوم القيامة المعروف وأهله " . وقال على بن أبى طالب رضى الله عنه : لا يزهديك فى المعروف كفر من كفره ، فقد يشكر الشاكر بأضعاف جمود الكافر . وقال الحطيطية :

من يفعل الخير لا يعدم جوازيه ^(١) ■ لا يذهب العرف بين الله والناس

وأنشد الرياشي :

يدُ المعروف غمٌ حيث كانت ■ تحملها كفورٌ أو شكورٌ
فى شكر الشكور لها جزاء ■ وعند الله ما كفر الكفور

وقال المساوردي : « فينبغى لمن يقدر على إساءة المعروف أن يعجله حذار فواته ، ويبادر به خيفة عجزه ، وليعلم أنه من قُرص زمانه ، وغنائم إمكانه ، ولا يهمله ثقة بالقدره عليه ، فكم من واثق بالقدره فاتت فأعقبت ندماً ، ومعول على يَكْنَة زالت فأورثت نجلاً ، كما قال الشاعر :

مازلت أسمع كم من واثق نجمل ■ حتى أبليت فكنت الوائق النجلا

ولو فطن لنواب دهره ، وتحفظ من عواقب أمره لكانت مغانم مذخورة ، ومغامره مجبورة ، فقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : " من فُتِح عليه باب من الخير

فليتهزه فإنه لا يدرى متى يفلق عنه ^(١) . وروى عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال : " لكل شيء ثمرة وثمره المعروف السراح " . وقيل لأنو شروان : ما أعظم المصائب عندكم ؟ قال : أن تقدر على المعروف فلا تصطنعه حتى يفوت . وقال عبد الحميد : من أخر الفرصة عن وقتها فليكن على ثقة من فوتها . وقال بعض الشعراء :

إذا هبت رياحك فأعنتيها • فإن لكل خافقة سكون

ولا تغفل عن الإحسان فيها • فما تدرى السكون متى يكون

وكتب بعض ذوى الحرمات إلى والٍ قصر في رعاية حرمة :

أعلى الصراط تريد رغبة حرمتي • أم في الحساب تمن بالإنعام

للنفع في الدنيا أريدك ، فأنبه • لحوائجي من رقدة النوم

وقال العباس رضى الله عنه : لا يتم المعروف إلا بثلاث خصال : تعجيله وتصغيره

وسره ، فإذا عجلته هأناته ، وإذا صغره عظمته ، وإذا سترته أتمته . وقال بعض الشعراء :

زاد معروفك عندى عظما • إنه عندك مستور حقير

تناساه كأن لم تأت به • وهو عند الناس مشهور خطير

ومن شرط المعروف ترك الأمتنان به ، وترك الإعجاب بفعله ، لما فيهما من إسقاط الشكر وإحباط الأجر . وقد تقدم في « البقرة » ^(٢) بيانه .

قوله تعالى : ﴿ أَوْصِلَاحَ بَيْنَ النَّاسِ ﴾ عام في الدماء والأموال والأعراض ، وفي كل

شيء يقع التداعى والأختلاف فيه بين المسلمين ، وفي كل كلام يراد به وجه الله تعالى .

وفي الخبر : " كلام ابن آدم كله عليه لاله إلا ما كان من أمر بمعروف أو نهى عن منكر أو ذكر

الله تعالى " . فأما من طلب الرياء والترؤس فلا ينال الثواب . وكتب عمر إلى أبي موسى

الأشعري رضى الله عنه : رد الخصوم حتى يصطلحوا ، فإن [فصل] القضاء يورث بينهم الضغائن .

وسياتى في « المجادلة » ^(٤) ما يحرم من المناجاة وما يجوز إن شاء الله تعالى . وعن أنس بن مالك

(١) السراح : التعجيل . (٢) راجع ج ٣ ص ٣١١ (٣) من ج ، ط ، ي ، ز .

(٤) راجع ج ١٧ ص ٢٩٤ فـ بـ د .

رضى الله عنه أنه قال : من أصلح بين اثنين أعطاه الله بكل كلمة عتق رقبة . وقال النبي صلى الله عليه وسلم لأبي أيوب : " ألا أدلك على صدقة يحبها الله ورسوله ، تصلح بين أناس إذا تفاسدوا ، وتقرب بينهم إذا تباعدوا " . وقال الأوزاعي : ما خطوة أحب إلى الله عز وجل من خطوة في إصلاح ذات البين ، ومن أصلح بين اثنين كتب الله له براءة من النار . وقال محمد بن المنكدر : تنازع رجلان في ناحية المسجد فلت إليهما ، فلم أزل بهما حتى اصطلحا ، فقال أبو هريرة وهو يراني : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : " من أصلح بين اثنين استوجب ثواب شهيد " . ذكر هذه الأخبار أبو مطيع مكحول بن المفضل النسفي في كتاب اللؤلؤيات له ، وجدته بخط المصنف في ورقة ولم ينبه على موضعها رضى الله عنه .
و (آتِغَاء) نصب على المفعول من أجله .

قوله تعالى : وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ ۖ وَسَاءَتْ مَصِيرًا ﴿١١٥﴾
إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ ۖ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ ۚ وَمَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا بَعِيدًا ﴿١١٦﴾

فيه مسألتان :

الأولى - قال العلماء : هاتان الآيتان نزلتا بسبب ابن أبيرق السارق ، لما حكم النبي صلى الله عليه وسلم [عليه] بالقطع وهرب إلى مكة وأرثد ، قال سعيد بن جبير : لما صار إلى مكة تقب بيتا بمكة فاحقه المشركون فقتلوه ، فأنزل الله تعالى : « إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ » إلى قوله : « فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا بَعِيدًا » . وقال الضحاك : قدم نفر من قريش المدينة وأسلموا ثم أقبلوا إلى مكة مرتدين فنزلت هذه الآية (وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ) . والمشاقة المعادة . والآية وإن نزلت في سارق الذرع أو غيره فهي عامة في كل من خالف طريق المسلمين . و « الهدي » :

(١) الرشد والبيان، وقد تقدم . وقوله تعالى : ﴿ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّى ﴾ يقال : إنه نزل فيمن أرتد ؛ والمعنى : تتركه وما يعبد ؛ عن مجاهد . أى نكله إلى الأصنام التى لا تنفع ولا تضر ؛ وقاله مقاتل . وقال الكلبي ؛ نزل قوله تعالى : « نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّى » فى ابن أُبَيْرِق ؛ لما ظهرت حاله وسرقته هرب إلى مكة وارتد ونقب حائط الرجل بمكة يقال له : حجاج بن علاط ، فسقط فبقى فى النقب حتى وُجد على حاله ، وأخرجوه من مكة ؛ فخرج إلى الشام فسرق بعض أموال القافلة فوجوه وقتلوه ، فنزلت : ﴿ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّى وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا ﴾ . وقرأ عاصم وحزمة وأبو عمرو « نُوَلِّهِ » « وَنُصْلِهِ » بجزم الهاء ، والباقون بكسرها ، وهما لغتان .

الثانية — قال العلماء فى قوله تعالى : « وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ » دليل على صحة القول بالإجماع ، وفى قوله تعالى : « إِنْ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ » رد على الخوارج ؛ حيث زعموا أن مرتكب الكبيرة كافر . وقد تقدم القول فى هذا المعنى . وروى الترمذى عن ابن أبى طالب رضى الله عنه قال : ما فى القرآن آية أحب إلى من هذه الآية : « إِنْ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ » [قال] : هذا حديث غريب . قال ابن فورك : وأجمع أصحابنا على أنه لا تخليد إلا للكافر ، وأن الفاسق من أهل القبلة إذا مات غير تائب فإنه إن عذب بالنار فلا محالة أنه يخرج منها بشفاعة الرسول ؛ أو بابتداء رحمة من الله تعالى . وقال الضمك : إن شيئا من الأعراب جاء إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : يا رسول الله ، إني شيخ منهمك فى الذنوب والخطايا ، إلا أنى لم أشرك بالله شيئا منذ عرفته وآمنت به ، فما حالى عند الله ؟ فانزل الله تعالى : « إِنْ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ » الآية .

قوله تعالى : إِنْ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ إِلَّا إِنْسًا وَإِنْ يَدْعُونَ إِلَّا شَيْطَانًا

مُرِيدًا ﴿١٧﴾

قوله تعالى : ﴿ إِنْ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ ﴾ أى من دون الله ، إِلَّا إِيَّانَا ، نزلت فى أهل مكة إذ عبدوا الأصنام . و « إِنْ » نافية بمعنى « ما » . و « إِيَّانَا » أصناما ، يعنى اللات والعزى ومناة . وكان لكل حي صنم يعبدونه ويقولون : أنى بنى فلان ، قاله الحسن وابن عباس ، وآتى مع كل صنم شيطانه يترأى للسدنة والكهنة ويكلمهم ، فخرج الكلام مخرج التعجب ، لأن الأنثى من كل جنس أخس ، فهذا جهل ممن يشرك بالله جمادا فيسميه أنثى ، أو يعتقد أنه أنثى . وقيل : ﴿ إِلَّا إِيَّانَا ﴾ موأنا ، لأن الموات لا روح له ، كالخشب والمجر . والموات يخبر عنه كما يخبر عن المؤنث لاتضاع المذلة ، تقول : الأحجار تعجبني ، كما تقول : المرأة تعجبني . وقيل : « إِلَّا إِيَّانَا » ملائكة ، لقولهم : الملائكة بنات الله ، وهى شفاعنا عند الله ، من الضحاك . وقراءة ابن عباس « إِلَّا وَتَنَا » بفتح الواو والتاء على إفراد اسم الجنس ، وقرأ أيضا « وَتَنَا » بضم التاء والواو ، جمع وثن . وأوثان أيضا جمع وثن مثل أسد وآساد . النحاس : ولم يقرأ به فيما علمت .

قلت : قد ذكر أبو بكر الأنبارى — حدثنا أبى حدثنا نصر بن داود حدثنا أبو عبيد حدثنا حجاج عن ابن جريج عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضى الله عنها أنها كانت تقرأ : « إِنْ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ إِلَّا أَوْثَانًا » . وقرأ ابن عباس أيضا « إِلَّا أُنثَى » كأنه جمع وثنا على وثان ، كما تقول : جمل وجمال ، ثم جمع وثانا على وثن ، كما تقول : منال ومثل ، ثم أبدل من الواو همزة لما أنضمت ، كما قال عز وجل : « وَإِذَا الرُّسُلُ أَقْبَتُ^(٢) » من الوقت ، فأثن جمع الجمع . وقرأ النبي صلى الله عليه وسلم « إِلَّا أُنثَى » جمع أنيث ، كنفدير وغذُر . وحكى الطبرى أنه جمع إناث كثير ومُثَر . حكى هذه القراءة عن النبي صلى الله عليه وسلم أبو عمرو الداني ، قال : وقرأ بها ابن عباس والحسن وأبو حنيفة .

قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ يَدْعُونَ إِلَّا شَيْطَانًا مَرِيدًا ﴾ يريد إبليس ، لأنهم إذا أطاعوه فيما سؤل لهم فقد عبدوه ، ونظيره فى المعنى : « اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهَبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ^(١) » أى أطاعوهم فيما أمرهم به ، لا أنهم عبدوهم . وسأق . وقد تقدم اشتقاق لفظ الشيطان . والمريد :

(١) فى ج : وآتى مع كل منهم شيطان يترأى الخ . وفى ط : شيطانة تزاها . وفى ز : « شيطانة تفر » أى السدنة الخ .

(٢) من ج : وط . (٣) راجع ج : ١٩ ص ١٥٥ (٤) راجع ج : ٨ ص ١١٩ (٥) راجع ج : ١ ص ٩٠

العاقى المتمرد ؛ فبيل من مَرَد إذا عَنَّا . قال الأزهرى : المريد الخارج عن الطاعة ، وقد مَرَد الرجل يَمْرُد مَرودا إذا عَنَّا ونَحْرَج عن الطاعة ، فهو مارد ومَرِيد ومُتَمَرِّد . ابن عرفة : هو الذى ظهر شره ؛ ومن هذا يقال : شجرة مرداء إذا تساقط ورقها فظهرت عيدانها ؛ ومنه قيل للرجل : أمرد ، أى ظاهر مكان الشعر من عارضيه .

قوله تعالى : لَعَنَهُ اللَّهُ وَقَالَ لَأَتَّخِذَنَّ مِنْ عِبَادِكَ نَصِيبًا مَفْرُوضًا ﴿١١٨﴾

قوله تعالى : (لَعَنَهُ اللَّهُ) أصل اللعن الإبعاد ، وقد تقدّم . وهو فى العرف إبعاد مقترن بسخط وغضب ؛ فلعنة [الله على] إبليس — عليه لعنة الله — على التمين جائزة ، وكذلك [سائر] الكفرة الموتى كفرعون وهامان وأبى جهل ؛ فاما الأحياء فقد مضى الكلام فيه فى « البقرة » .

قوله تعالى : (وَقَالَ لَأَتَّخِذَنَّ مِنْ عِبَادِكَ نَصِيبًا مَفْرُوضًا) أى وقال الشيطان ؛ والمعنى : لأستخلصنهم بغوايتى وأضلنهم بإضلالى ، وهم الكفرة والعصاة . وفى الخبر " من كل ألف واحد لله والباقى للشيطان " .

قلت : وهذا صحيح معنى ؛ يعضده قوله تعالى لآدم يوم القيامة : « ابعت بعث النار » فيقول : وما بعث النار ؟ فيقول من كل ألف تسعمائة وتسعة وتسعين . أخرجه مسلم . وبعث النار هو نصيب الشيطان . والله أعلم . وقيل : من النصيب طاعتهم إياه فى أشياء ، منها أنهم كانوا يضربون للولود مسمارا عند ولادته ، ودورانهم به يوم أسبوعه ، يقولون : ليعرفه العمار^(٥) .

قوله تعالى : وَلَاضِلَّهِمْ وَلَآمِنِيهِمْ وَلَا أَمْرِهِمْ فَلْيَرْجِعْ إِيَّاهُ إِنْ أَرَادَ أَنْ يُنصَبَ ﴿١١٩﴾ وَلَا أَمْرِهِمْ فَلْيَرْجِعْ إِيَّاهُ إِنْ أَرَادَ أَنْ يُنصَبَ ﴿١٢٠﴾ وَمَنْ يَتَّخِذِ الشَّيْطَانَ وَلِيًّا مِنْ دُونِ اللَّهِ فَقَدْ خَسِرَ خُسْرَانًا مُبِينًا ﴿١٢١﴾

(١) راجع ج ٢ ص ٢٥ (٢) من ط . (٣) من ج وط (٤) راجع ج ٢ ص ١٨٨

(٥) عمار البيوت : سكانها من الجن . وفى ابن عطية : المفروض معناه فى هذا الموضع : المتحاز ، من القرض وهو الحزب فى العود وغيره .

فيه تسع مسائل :

الأولى — قوله تعالى : ﴿وَلَا ضَلَّ عَنْهُمْ﴾ أى لأصرفهم عن طريق الهدى . ﴿وَلَا مَنِّينَهُمْ﴾ أى لأُسْوِلَ لهم ، من المُنَى ، وهذا لا يخصص إلى واحد من الأمانة ، لأن كل واحد في نفسه إنما يمينه بقصد رغبته وقرائن حاله . وقيل : لأمنينهم طول الحياة الخيرة والتوبة والمعرفة مع الإصرار . ﴿وَلَا مَرَّئَهُمْ فَلْيُبَيِّتْكَ أَذَانَ الْأَنْعَامِ﴾ البَنَك القطع ، ومنه سيف بَنَك . أى أحملهم على قطع أذان البهيمة والسائبة ونحوه . يقال : بَنَكَ وِبَنَكَ ، (مخففا ومشددا) وفي يده بَنَكَ أى قطعة ، والجمع بَنَكَ ، قال زهير :

■ طارت وفي كفِّه من ريشها بَنَكَ ■

الثانية — قوله تعالى : ﴿وَلَا مَرَّئَهُمْ فَلْيُغَيِّرْ خَلْقَ اللَّهِ﴾ الآيات كلها للقسم . واختلف العلماء في هذا التغيير إلى ماذا يرجع ، فقالت طائفة : هو الخِصَاء وفقء الأعين وقطع الأذان ، قال معناه ابن عباس وأنس وعكرمة وأبو صالح . وذلك كله تعذيب للحيوان ، وتحريم وتحليل بالطغيان ، وقول بغير حجة ولا برهان . والأذان في الأنعام جمال ومنفعة ، وكذلك غيرها من الأعضاء ، فلذلك رأى الشيطان أن يغيِّر [بها] خلق الله تعالى . وفي حديث عياض بن حمار المجاشعي : ”وأنى خلقت عبادى حنفاء كلهم وأن الشياطين أتهم فأجالتهم عن دينهم فخرمت عليهم ما أحلت لهم وأمرتهم أن يشركوا بى ما لم أنزل به سلطانا وأمرتهم أن يغيروا خلقى“ . الحديث ، أخرجه القاضي إسماعيل ومسلم أيضا . وروى إسماعيل قال حدثنا أبو الوليد وسليمان ابن حرب قالوا حدثنا شعبة عن أبى إسحاق عن أبى الأحوص عن أبىه قال : أتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا قَشِف الهبئة ، قال : ”هل لك من مال“ ؟ [قال] قلت : نعم . قال : ”من أى المال“ ؟ قلت : من كل المال ، من الخليل والإبل والريق — قال أبو الوليد : والغنم — قال : ”فإذا أتاك الله مالا فليدرك عليك أثره“ ثم قال : ”هل تَنْجُ إيل قومك صحاحا“

(١) هذا مجزيت ، وصدره * حتى إذا ما هوت كف الغلام لها *

(٢) فى أ- و : التفسير . وهو تصحيف ومساو به ما أثبتناه من جرط وابن عطية ، والزيادة منها أيضا .

(٣) اجتالهم : استخفهم بلالوا مهم فى الضلال .

(٤) نجت الناقة (من باب ضرب) : إذا ولدتها ووليت نتاجها . وفى النهاية : هل تَنْجُ إيل قومك صحاحا . أى تولدها وتلى نتاجها .

آذانها فتعبد إلى موسى فتشق آذانها وتقول هذه بحر وتشق جلودها وتقول هذه صرم^(١) لتحزمها عليك وعلى أهلِكَ ؟ قال : قلت أجل . قال : « وكل ما آتاك الله حل وموسى الله أخذ من موسى ، وساعد الله أشد من ساعدك » . قال قلت : يا رسول الله ، رأيت رجلا نزلت به فلم يقري ثم نزل بي أفأقريه أم أكافئه ؟ فقال : بل أقريه .

الثالثة — ولما كان هذا من فعل الشيطان وأثره أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تستشرف العين والأذن ولا تضحي بعوراء ولا مقابلة ولا مدابة ولا خرقاء ولا شرقاء^(٢) أخرجه أبو داود عن علي قال : أمرنا ، فذكره . المقابلة : المقطوعة طرف الأذن . والمدابة : المقطوعة مؤخر الأذن . والشرقاء : مشقوقة الأذن . والخرقاء التي تحرق أذنها السمّة . والعيب في الأذن مراعى عند جماعة العلماء . قال مالك والليث : المقطوعة الأذن أو جلّ الأذن لا تجزئ ، والشق لليمسّ يجرئ ، وهو قول الشافعي وجماعة الفقهاء . فإن كانت سكة ، وهي التي خلقت بلا أذن فقال مالك والشافعي : لا تجوز . وإن كانت صغيرة الأذن أجزأت ، ورؤى عن أبي حنيفة مثل ذلك .

الرابعة — وأما خصاء البهائم فرخص فيه جماعة من أهل العلم إذا قصدت فيه المنفعة إما لسمن أو غيره . والجمهور من العلماء وجامعهم على أنه لا بأس أن يضحي بالخصي ، واستحسنه بعضهم إذا كان أسمن من غيره . ورخص في خصاء الخيل عمر بن عبد العزيز . وخصى عمرو بن الزبير بنلا له . ورخص مالك في خصاء ذكور الغنم ، وإنما جاز ذلك لأنه لا يقصد به تعليق الحيوان بالدين لصنم يُعبد ، ولا لرب يوحد ، وإنما يقصد به تطيب اللحم [فيما يؤكل] ، وتقوية الذكرا إذا أقطع^(٣) أمه عن الأنثى . ومنهم من كره ذلك ، لقول النبي صلى الله عليه وسلم : « إنما يفعل ذلك الذين لا يعلمون » . واختاره ابن المنذر وقال : لأن ذلك

(١) صرم : (جمع صريم) ، وهو المقطوع الأذن . وفي جودوز : حرم .

(٢) أي تأمل سلامتها من آفة تكون بها ، وآفة العين عورها ، وآفة الأذن قطعها . أو من الشرقة وهي

غيار المال . أي امرأة أن تخبرها . (٣) كذا في الأصول . في ابن العربي : « تعليق الحال بالدين » .

(٤) حرم ابن العربي . (٥) في أرو : أقطع عن الأنثى . وفي جودوز : أقطع أمه .

والثبت من ابن العربي .

ثابت عن ابن عمر، وكان يقول : هو نَمَاءُ خلق الله؛ وكره ذلك عبد الملك بن مروان . وقال الأوزاعي : كانوا يكرهون خِصَاء كل شيء له نسل . وقال ابن المنذر : وفيه حديثان : أحدهما عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن خِصَاء الغنم والبقر والإبل والحيل . والآخر حديث ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن صبر الروح ^(٢) وخِصَاء البهائم . والذي في الموطأ من هذا الباب ما ذكره عن نافع عن ابن عمر أنه كان يكره الإخِصَاء ويقول : فيه تمام الخلق . قال أبو عمر : يعني في ترك الإخِصَاء تمام الخلق، وروى تمام الخلق .

قلت : أسنده أبو محمد عبد الغنى من حديث عمر بن إسماعيل عن نافع عن ابن عمر قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : "لا تَخْصُوا ما يَنْبئ خلق الله" . رواه عن الدارقطني شيخه ، قال : حَدَّثَنَا [أبو عبد الله المعدل حَدَّثَنَا] عباس بن محمد حَدَّثَنَا أبو مالك النخعي عن عمر بن إسماعيل ، فذكره . قال الدارقطني : ورواه عبد الصمد بن النعمان عن أبي مالك .

الخامسة - وأما الخِصَاء في الآدمي فصبيبة ، فإنه إذا خُصِيَ بطل قلبه وقوته ، عكس الحيوان ، وأقطع نسله المأمور به في قوله عليه السلام : "تَنَاحُوا تَنَاسَلُوا فَإِنِّي مَكَاثِرُكُمْ الْأُمَمُ" ثم إن فيه ألما عظيما ربما يفضي بصاحبه إلى الهلاك ، فيكون فيه تضييع مال وإذهاب نفس ، وكل ذلك منهى عنه . ثم هذه مثلة ، وقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن المثلة ، وهو صحيح . وقد كره جماعة من فقهاء المجازيين والكوفيين شراء الخصى من الصقالة وغيرهم وقالوا : لو لم يَشْتَرُوا منهم لم يُخْصُوا . ولم يختلفوا أن خِصَاء بنى آدم لا يحل ولا يجوز ، لأنه مثلة وتغيير لخلق الله تعالى ، وكذلك قطع سائر أعضائهم في غير حد ولا قود ، قاله أبو عمر .

السادسة - وإذا تقرر هذا فاعلم أن الوَسْم والإشعار مستثنى من نهيه عليه السلام عن شريطة الشيطان ، وهي ما قدمناه من نهيه عن تعذيب الحيوان بالنار ، والْوَسْم : الكَي بالنار وأصله العلامة ، يقال : وَسَم الشيء يسمه إذا علمه بعلامة يُعرف بها ، ومنه قوله تعالى : « سَيَمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِمْ ^(٥) » . فالسِّمَاءُ العلامة والمِيسَم المِكْوَاة . وثبت في صحيح مسلم عن أنس

(١) في ج ، ط ، ز : هو ما خلق الله . (٢) صبر الإنسان وغيره على القتل : هو أن يجبس ثم يرى بشئ حتى يموت . (٣) كذا في كل الأصول بالدال المهملة ، ولعله أبو عبد الله محمد بن عبد الله المعدل بالمعجمة . (٤) كذا في الأصول وكثير من الكتب . وصحة الرواية كما في البيهقي "تَنَاحُوا تَنَاسَلُوا" فإن أبيهم بك الأُم يوم القيامة" راجع كشف الخفاء ج ١ ص ٣١٨ (٥) راجع ج ١٦ ص ٢٩٢

قال : رأيت في يد رسول الله صلى الله عليه وسلم الميسم وهو يسم إبل الصدقة والفئ وغير ذلك حتى يعرف كل مال فيؤذى في حقه ، ولا يتجاوز به إلى غيره .

السابعة - والوسم جائز في كل الأعضاء غير الوجه ، لما رواه جابر قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الضرب في الوجه وعن الوسم في الوجه ، أخرجه مسلم . وإنما كان ذلك لشرفه على الأعضاء ، إذ هو مقرّ الحسن والجمال ، ولأن به قوام الحيوان ، وقد مر النبي صلى الله عليه وسلم برجل يضرب عبده فقال : ” أتق الوجه فإن الله خلق آدم على صورته “ .^(١) أي على صورة المضرور ؛ أي وجه هذا المضرور يشبه وجه آدم ، فينبغي أن يحترم لشبهه .^(٢) وهذا أحسن ما قيل في تأويله والله أعلم . وقالت طائفة : الإشارة بالتغيير إلى الوشم وما جرى مجراه من التصنع للحسن ؛ قاله ابن مسعود والحسن . ومن ذلك الحديث الصحيح عن عبد الله قال [قال رسول الله صلى الله عليه وسلم] : ” لعن الله الواشمات والمستوشمات [والناتمصات] ^(٣) والمتفلمات [للمحسن ، المغيرات خلق الله] الحديث . أخرجه مسلم ، وسيأتي بكمال في الحشر إن شاء الله تعالى . والوشم يكون في اليدين ، وهو أن يغرز ظهر كف المرأة ومعصمها بإبرة ثم يحشى بالكحل أو بالنثور فيخضر .^(٤) وقد شمت تيم وشما فهي واشمة . والمستوشمة التي يفعل ذلك بها ؛ قاله الهروي . وقال ابن العربي : ورجال صِيقَلِيَّة وإفريقية يفعلونه ؛ ليدل كل واحد منهم على رُجلته في حديثه . قال القاضي عياض : ووقع في رواية الهروي - أحد رواة مسلم - مكان « الواشمة والمستوشمة » « الواشية والمستوشية » (بالباء مكان الميم) وهو من الوشي وهو التزئ ؛ وأصل الوشي نسج الثوب على لونين ، ونور مؤشئ في وجهه وقوائمه سواد ؛ أي تشي المرأة نفسها بما تفعله فيها من التميمص والتفليج والأشهر . والنتمصات جمع متمصة وهي التي تقلع الشعر من وجهها بالمناص ، وهو الذي يقطع الشعر ؛ ويقال لها التامصة . ابن العربي : وأهل مصر ينتفون شعر العانة وهو منه ؛ فإن السنة خلق العانة وتنف الإبط ، فاما نتف الفرج فإنه يرُخيه ويؤذيه ، ويبطل كثيرا من المنفعة

(١) في ج : اتق الله . (٢) في ج : ما يشبهه . (٣) من ج : . (٤) الزيادة عن صحيح مسلم .

(٥) راجع ج ١٨ ص ١٨ (٦) النور : دخان الشم . (٧) كذا في ابن العربي وج ، ط ، وهو مثل الرا .

فيه . والمُتَفَلِّجَات جمع مُتَفَلِّجَة ، وهى التى تفعل الفَلَج فى أسنانها ؛ أى تمنيه حتى ترجع المُصَنَّمَةُ الأسنان خِلْقَةً فَلَجَاء صَنَعَة . وفى غير كتاب مسلم : «الوَائِشَات» ، وهى جمع وَائِشَة ، وهى التى تَشِيرُ أسنانها ؛ أى تصنع فيها أشرا ، وهى التحزيزات التى تكون فى أسنان الشبان ؛ تفعل ذلك المرأة الكبيرة تَشْبُهُ بالشابة . وهذه الأمور كلها قد شهدت الأحاديث بلعن فاعلها وأنها من الكبائر . واختلف فى المعنى الذى نهى لأجلها ؛ فقيل : لأنها من باب التدليس . وقيل : من باب تغيير خلق الله تعالى ؛ كما قال ابن مسعود ، وهو أصح ، وهو يتضمن المعنى الأول . ثم قيل : هذا المنهى عنه إنما هو فيما يكون باقيا ؛ لأنه من باب تغيير خلق الله تعالى ، فأما مالا يكون باقيا كالكحل والترين به للنساء فقد أجاز العلماء ذلك مالك وغيره ، وكرهه مالك للرجال . وأجاز مالك أيضا أن تَشِي المرأة يديها بالحناء . وروى عن عمر إنكار ذلك وقال : إنما أن تخضب يديها كلها وإما أن تدع ؛ وأنكر مالك هذه الرواية عن عمر ، ولا تدع الخضاب بالحناء ؛ فإن النبى صلى الله عليه وسلم رأى امرأة لا تخضب فقال : " لا تدع إحداكن يدها كأنها يد رجل " فما زالت تخضب وقد جاوزت التسعين حتى ماتت . قال القاضى عياض : وجاء حديث بالنهى عن تسويد الحناء ، ذكره صاحب المصابيح ولا تتعطل ، ويكون فى عنقها قِلَادَة من سِرّ فى خرز ؛ فإنه يروى عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه قال لعائشة [رضى الله عنها] : " إنه لا ينبغي أن تكونى بغير قِلَادَة إما بخرطوب وإما بسير " . وقال أنس : يستحب للمرأة أن تعلق فى عنقها فى الصلاة ولو سيرا . قال أبو جعفر الطبرى : فى حديث ابن مسعود دليل على أنه لا يجوز تغيير شىء من خلقها الذى خلقها الله عليه بزيادة أو نقصان ، التماس الحسن لزوج أو غيره ، سواء فلجت أسنانها أو وشرتها ، أو كان لها سن زائدة فآزالتها أو أسنان يطوال فقطعت أطرافها . وكذا لا يجوز لها خلق لحية أو شارب أو عنقفة إن نبت لها ؛ لأن كل ذلك تغيير خلق الله . قال عياض : ويأتى على ما ذكره أن من خلق بأصبع زائدة أو عضو زائد لا يجوز له قطعه ولا نزعه ؛ لأنه من تغيير خلق الله تعالى ، إلا أن تكون هذه الزوائد تؤلمه فلا بأس بنزعها عند أبى جعفر وغيره .

الثامنة — قلت : ومن هذا الباب قوله صلى الله عليه وسلم : " لعن الله الواصلة والمستوصلة والواشمة والمستوشمة " أخرجه مسلم . فنهى صلى الله عليه وسلم عن وصل المرأة شعرها ؛ وهو أن يضاف إليه شعر آخر يكثر به ، والواصلة هي التي تفعل ذلك ، والمستوصلة هي التي تستدعى من يفعل ذلك بها . مسلم عن جابر قال : زجر النبي صلى الله عليه وسلم أن تصل المرأة بشعرها شيئاً^(١) . وخرج عن أسماء بنت أبي بكر قالت : جاءت امرأة إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت : يا رسول الله ، إن لي ابنة عرساً أصابتها حصبة فتمزق شعرها أفأصله ؟ فقال : " لعن الله الواصلة والمستوصلة " . وهذا كله نص في تحريم وصل الشعر ، وبه قال مالك وجماعة العلماء . ومنعوا الوصل بكل شيء من الصوف والخرق وغير ذلك ؛ لأنه في معنى وصله بالشعر . وشذ الليث بن سعد فأجاز وصله بالصوف والخرق وما ليس بشعر ؛ وهذا أشبه بمذهب أهل الظاهر . وأباح آخرون وضع الشعر على الرأس وقالوا : إنما جاء النهي عن الوصل خاصة ، وهذه ظاهرة محضة وإعراض عن المعنى . وشذ قوم فأجازوا الوصل مطلقاً ، وهو قول باطل قطعاً تذه الأحاديث . وقد روى عن عائشة رضي الله عنها ولم يصح . وروى عن ابن سيرين أنه سأل رجل فقال : إن أمي كانت تمشط النساء ، أتراني آكل من مالها ؟ فقال : إن كانت تصل فلا . ولا يدخل في النهي ما ربط^(٢) [منه] بخيوط الحرير الملونة على وجه الزينة والتجميل ، والله أعلم .

التاسعة — وقالت طائفة : المراد بالتغيير لخلق الله هو أن الله تعالى خلق الشمس والقمر والأحجار والنار وغيرها من المخلوقات ؛ ليعتبر بها وينتفع بها ، فغيرها الكفار بأن جعلوها آلهة معبودة . قال الزجاج : إن الله تعالى خلق الأنعام لتركب وتؤكل لحزموها على أنفسهم ، وجعل الشمس والقمر والحجارة مسخرة للناس فجعلوها آلهة يعبدونها ، فقد ضلوا ما خلق الله . وقاله جماعة من أهل التفسير : مجاهد والضحاك وسعيد بن جبيرة وقتادة . وروى عن ابن عباس « قَلِيغِيرٌ خَلَقَ اللَّهُ » دين الله ؛ وقاله النخعي ، واختاره الطبري قال : وإذا كان ذلك معناه

(١) هكذا في الأصول . وفي صحيح مسلم : « برأسها » . (٢) عرساً (بضم العين وفتح الراء) وتشديد الياء (المكسورة) تصغير عروس والعريس يقع على المرأة والرجل عند الزواج . وتمرقق : انتثر وتساقط . (٣) في ج : وصل الشعر . (٤) من ج : ط .

دخل فيه [فعل] كل ما نهى الله عنه من خصاء ووشم وغير ذلك من المعاصي؛ لأن الشيطان يدعو إلى جميع المعاصي؛ أي فليغيرن ما خلق الله في دينه. وقال مجاهد أيضا: «فليغيرن^(١) خَلَقَ الله» فطرة الله التي فطر الناس عليها؛ يعني أنهم ولدوا على الإسلام فأمرهم الشيطان بتغييره، وهو معنى قوله عليه السلام: «كل مولود يولد على الفطرة فأبواه يهودانه وينصرانه ويمجسانه». فيرجع معنى الخلق إلى ما أوجده فيهم يوم الذر من الإيمان به في قوله تعالى: «أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ»^(٢). قال ابن العربي: روى عن طاوس أنه كان لا يحضر نكاح سوداء بأبيض ولا بيضاء بأسود، ويقول: هذا من قول الله «فليغيرن^(٣) خَلَقَ الله». قال القاضي: وهذا وإن كان يحتمله اللفظ فهو مخصوص بما أنفذه النبي صلى الله عليه وسلم من نكاح مولاة زيد وكان أبيض؛ بظنه بركة الحشيشة أم أسامة وكان أسود من أبيض، وهذا مما خفي على طاوس مع علمه.

قلت: ثم أنكح أسامة فاطمة بنت قيس وكانت بيضاء قرشية. وقد كانت تحت يلال أخت عبد الرحمن بن عوف زهرية. وهذا أيضا يخص، وقد خفي عليهما^(٤).

قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَتَّخِذِ الشَّيْطَانَ وَلِيًّا مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ أي يطيعه ويدع أمر الله. (فَقَدْ خَسِرَ) أي نقص نفسه وغلبها بأن أعطى الشيطان حق الله تعالى فيه وتركه من أجله.

قوله تعالى: يَعِدُّهُمْ وَيُمْنِيهِمْ وَمَا يَعِدُّهُمْ الشَّيْطَانُ إِلَّا غُرُورًا ﴿١٢٠﴾ أُولَئِكَ مَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ وَلَا يَجِدُونَ عَنْهَا مَحِيصًا ﴿١٢١﴾ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَنُدْخِلُهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا وَعَدَ اللَّهُ حَقًّا وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ قِيلًا ﴿١٢٢﴾

قوله تعالى: ﴿يَعِدُّهُمْ﴾ المعنى يعدهم أباطيلهم وترهاته من المال والجاه والرياسة، وأن لا بعث ولا عقاب، ويوهمهم الفقر حتى لا ينفقوا في الخير ﴿وَيُمْنِيهِمْ﴾ كذلك ﴿وَمَا يَعِدُّهُمْ الشَّيْطَانُ إِلَّا غُرُورًا﴾ أي خديعة. قال ابن عرفة: الفرور ما رأيت له ظاهرا تحبه وفيه

(١) من ج، ط. (٢) راجع ج ٧ ص ٣١٤ (٣) كذا في الأصول. وحقه الأفراد. ولعل الضمير يعود لطاوس وابن العربي.

باطن مكروه أو مجهول. والشيطان غرور؛ لأنه يحمل على محاب النفس، ووراء ذلك ما يسوء. (أُولَئِكَ) ابتداء (مَأْوَاهُمْ) ابتداء ثان (جَهَنَّمُ) خبر الثاني والجملة خبر الأول. و (مَحِيصًا) ملجأ، والفعل منه حاص محيص. (وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ قِيلًا) ابتداء وخبر. «قِيلًا» على البيان؛ قال قِيلًا وَقَوْلًا وَقَالَ، بمعنى [أى] لا أحد أصدق من الله. وقد مضى الكلام على ما تضمنته هذه الآي من المعاني والحمد لله.

قوله تعالى : لَيْسَ بِأَمَانِيكُمْ وَلَا أَمَانِي أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ وَلَا يَجِدْ لَهُ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلِيًّا وَلَا نَصِيرًا ﴿١١٣﴾

قوله تعالى : (لَيْسَ بِأَمَانِيكُمْ وَلَا أَمَانِي أَهْلِ الْكِتَابِ) . وقرأ أبو جعفر المدني : «لَيْسَ بِأَمَانِيكُمْ وَلَا أَمَانِي أَهْلِ الْكِتَابِ» بتخفيف الياء فيهما جميعا . ومن أحسن ما روى في نزولها ما رواه الحكم بن أبان عن عكرمة عن ابن عباس قال : قالت اليهود والنصارى لن يدخل الجنة إلا من كان منا . وقالت قريش : ليس نبعث ، فأنزل الله «لَيْسَ بِأَمَانِيكُمْ وَلَا أَمَانِي أَهْلِ الْكِتَابِ» . وقال قتادة والسدي : تفاخر المؤمنون وأهل الكتاب فقال أهل الكتاب : نينا قبل نبيكم وكتابنا قبل كتابكم ونحن أحق بالله منكم . وقال المؤمنون : نينا خاتم النبيين وكتابنا يقضى على سائر الكتب ، فزلت الآية .

قوله تعالى : (مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ) . السوء هاهنا الشرك ، قال الحسن : هذه الآية في الكافر ، وقرأ «وَهَلْ يُجَازَى إِلَّا الْكَافُرُ» . وعنه أيضا «مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ» قال : ذلك لمن أراد الله هوانه ، فأما من أراد كرامته فلا ، قد ذكر الله قوما فقال : «أُولَئِكَ الَّذِينَ يَتَقَبَّلُ عَنْهُمْ أَحْسَنُ مَا عَمِلُوا وَيُجَاوِزُ عَنْ سَيِّئَاتِهِمْ فِي أَصْحَابِ الْجَنَّةِ وَعَدَ الصَّديقُ الَّذِي كَانُوا يُوعَدُونَ» . وقال الضحاك : يعنى اليهود والنصارى والمجوس وكفار العرب . وقال الجمهور : لفظ الآية عام ، والكافر والمؤمن مجاز بعمله السوء ، فأما مجازاة الكافر فالتأري لأن كفره أوبق ، وأما المؤمن فبنيكبات الدنيا ، كما روى مسلم في صحيحه عن أبي هريرة

قال : لما نزلت « مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ » بلغت من المسلمين مبلغا شديدا ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ” قَارِبُوا وَسَدِّدُوا فَنِي كُلِّ مَا يَصَابُ بِهِ الْمُسْلِمُ كَفَّارَةً حَتَّى التَّكْبَةِ يَنْكَبُهَا وَالشُّوْكَةَ يَشَاكُمَا “ . وخرج الترمذى الحكيم فى (نوادر الأصول ، فى الفصل الخامس والتسعين) حدثنا إبراهيم بن المستمِر الهذلى قال حدثنا عبد الرحمن بن سليم بن حيان أبو زيد قال : سمعت أبا يذكر عن أبيه قال صحبت ابن عمر من مكة إلى المدينة فقال لنا نافع : لا تمر بي على المصلوب ؛ يعنى ابن الزبير ، قال : فى لِحْفِهِ فى جوف الليل أن صكَّ مِحْلَهُ جِدْعُهُ ؛ [مجلس (٣)] ففسح عينيه ثم قال : يرحمك الله أبا خبيب أن كنتَ وإن كنتَ ! ولقد سمعت أباك الزبير يقول : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ” مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ فى الدُّنْيَا أَوْ فى الآخِرَةِ “ فإن يك هذا بذلك فهيه . قال الترمذى أبو عبد الله : فأما فى التنزيل فقد أجمله فقال : « مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ وَلَا يَجِدْ لَهُ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلِيًّا وَلَا نَصِيرًا » فدخل فيه البر والفاجر والعدو والولى والمؤمن والكافر ، ثم ميز رسول الله صلى الله عليه وسلم فى هذا الحديث بين المواطنين فقال : ” يميزه فى الدنيا أَوْ فى الآخِرَةِ “ وليس يجمع عليه الجزاء فى المواطنين ؛ ألا ترى أن ابن عمر قال : فإن يك هذا بذلك فهيه ؛ معناه أنه قاتل فى حرم الله وأحدث فيه حدثا عظيما حتى أحرق البيت ورمى الحجر الأسود بالمتنجيق فأنصدع حتى ضُبِّبَ بالفضة فهو إلى يومنا [هذا (٤)] كذلك ؛ وسمع للبيت أنينا : آه آه ! فلما رأى ابن عمر فعله ثم رآه مقتولا مصلوبا ذكر قول رسول الله صلى الله عليه وسلم : ” مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ “ . ثم قال : إن يك هذا القتل بذلك الذى فعله فهيه ؛ أى كأنه جوزى بذلك السوء هذا القتل والصلب . رحمه الله ! ثم ميز رسول الله صلى الله عليه وسلم فى حديث آخرين الفريقين ؛ حدثنا أبو رحمه الله قال حدثنا أبو نعيم قال حدثنا محمد بن مسلم عن يزيد بن عبد الله بن أسامة بن الهاد الليثى قال : لما نزلت « مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ » قال أبو بكر الصديق رضى الله عنه : ما هذه بمبقية منا ؛ قال : ” يا أبا بكر إنما يجزى المؤمن بها فى الدنيا ويمجى بها الكافر يوم القيامة “ . حدثنا الجارود قال حدثنا وكيع وأبو معاوية وعبيدة عن إسماعيل بن أبي خالد عن أبي بكر

(١) يروى بالياء والياء (التقريب) . (٢) لِحْفُهُ الأمر وبغاه (بالكسر والفتح) : هم عليه من غير أن يشعربه .

(٣) من ج و ط . (٤) من ج . (٥) هو ابن سليمان الكلابى ، عن إسماعيل بن أبي خالد ، التهذيب .

ابن [أبي] زهير التقي قال : لما نزلت « مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ » قال أبو بكر : كيف الصلاح يا رسول الله مع هذا ؟ كل شيء عملناه جزينا به ، فقال : « غفر الله لك يا أبا بكر ألسنتك تنصب ، ألسنتك تحزن ، ألسنتك تصيبك اللاؤاء^(١) » قال : بل . قال : « فذلك مما تجزون به » ففسر رسول الله صلى الله عليه وسلم ما أجمله التنزيل من قوله : « مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ » . وروى الترمذى عن أبي بكر الصديق رضى الله عنه أنها لما نزلت قال له النبي صلى الله عليه وسلم : « أما أنت يا أبا بكر والمؤمنون فجزون بذلك في الدنيا حتى تلقوا الله وليس لكم ذنوب وأما الآخرون فيجمع ذلك لهم حتى يحزوا به يوم القيامة » . قال : حديث غريب : وفي إسناده مقال ، وموسى بن عبيدة يضعف في الحديث ، ضعفه يحيى بن سعيد القطان وأحمد بن حنبل . ومولى بن سباع مجهول ، وقد روى هذا من غير وجه عن أبي بكر^(٢) وليس له إسناده صحيح أيضا ، وفي الباب عن عائشة .

قلت : ترجمه إسماعيل بن إسحاق القاضي قال حدثنا سليمان بن حرب قال حدثنا حماد ابن سلمة عن علي بن يزيد عن أمه أنها سألت عائشة عن هذه الآية « وَإِنْ تُبْذَرُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفَوُ^(٣) » وعن هذه الآية « مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ » فقالت عائشة : ما سألتني أحد منذ سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عنها ، فقال : « يا عائشة ، هذه مبايعة الله بما يصيبه من الحى والنكبة والشوكة حتى البضاعة يضعها في كفه فيفقدوها فيفزع فيجدها في عيته ، حتى إن المؤمن ليخرج من ذنوبه كما يخرج التبر من الكبر » . واسم « ليس » مضمربها في جميع هذه الأقوال ، والتقدير : ليس الكائن من أموركم ما نمتنون ، بل من يعمل سوءا يجزيه . وقيل : المعنى ليس ثواب الله بآبائكم ، إذ قد تقدم « وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَنُدْخِلُهُمْ جَنَّاتٍ » .

قوله تعالى : (وَلَا يَجِدْ لَهُ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلِيًّا وَلَا نَصِيرًا) يعنى المشركين ، لقوله تعالى : « إِنَّا لَنَنْصُرُ رُسُلَنَا وَالَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ يَقُومُ الْأَشْهُادُ » . وقيل : « مَنْ يَعْمَلْ

(١) أبو زهير هو معاذ بن رباح التقي كذا في أسد الغابة ، وفي التهذيب : أبو زهرة .

(٢) لللاؤاء : الشدة والهمّة . (٣) عبارة الترمذى : وقد روى هذا الحديث من غير هذا الوجه .

(٤) راجع ج ٣ ص ٤٢٠ (٥) راجع ج ١٥ ص ٣٢٢ .

سَوْءًا يُجْزَى «إلا أن يتوب . وقراءة الجماعة «وَلَا يَجِدْ لَهُ» بالجزم عطفًا على «يُجْزَى» .
وروى ابن بكار عن ابن عامر «وَلَا يَجِدْ» بالرفع استثناءً . فإن حملت الآية على الكافر فليس
له غدا ولي ولا نصير . وإن حملت على المؤمن فليس [لَهُ] ولي ولا نصير دون الله .

قوله تعالى : وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُولَٰئِكَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ وَلَا يُظْلَمُونَ نَقِيرًا ﴿١٢٥﴾

شرط الإيمان لأن المشركين أدلوا بخدمة الكعبة وإطعام الحجيج وقرى الأضياف ،
وأهل الكتاب بسبقهم ، وقولهم نحن أبناء الله وأحباؤه ؛ فيمن تعالى أن الأعمال الحسنة لا تقبل
من غير إيمان . وقرأ «يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ» الشيخان أبو عمرو وابن كثير (بضم الياء وفتح الخاء)
على ما لم يسم فاعله . الباقيون بفتح الياء وضم الخاء ؛ يعنى يدخلون الجنة بأعمالهم . وقد مضى
ذكر التقيير وهي النكتة في ظهر النواة .

قوله تعالى : وَمَنْ أَحْسَنُ دِينًا مِمَّنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ
وَاتَّبَعَ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا ﴿١٢٥﴾

قوله تعالى : ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ دِينًا مِمَّنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ وَاتَّبَعَ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ
حَنِيفًا﴾ فضل دين الإسلام على سائر الأديان و «أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ» معناه أخلص دينه لله
وخضع له وتوجه إليه بالعبادة . قال ابن عباس : أراد أبا بكر الصديق رضي الله عنه .
وانتصب «دِينًا» على البيان . «وَهُوَ مُحْسِنٌ» ابتداء وخبر في موضع الحال ، أى موحد
فلا يدخل فيه أهل الكتاب ؛ لأنهم تركوا الإيمان بحمد عليه السلام . والمِلَّةُ الدين ، والحَنِيفُ
المسلم وقد تقدم ﴿١٢٥﴾

قوله تعالى : ﴿ وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا ﴾ قال ثعلب : إنما سمي الخليل خليلًا لأن محبته تظلل القلب فلا تدع فيه خلا إلا ملائته ، وأنشد قول بشار :

قد تَخَلَّلَتْ مسلِكَ الروح مني * وبه سُمِّيَ الخليلُ خليلًا

وخليل فعيل بمعنى فاعل كالعليم بمعنى العالم . وقيل : هو [بمعنى] المفعول كالحبيب بمعنى المحبوب ، وإبراهيم كان محبا لله وكان محبوبا [لله] . وقيل : الخليل من الاختصاص فالله عز وجل أعلم أختص إبراهيم في وقته للرسالة . واختار هذا النحاس قال : والدليل على هذا قول النبي صلى الله عليه وسلم " وقد اتخذ الله صاحبكم خليلًا " يعني نفسه . وقال صلى الله عليه وسلم : " لو كنت متخذًا خليلًا لاتخذت أبا بكر خليلًا " أى لو كنت مختصًا أحدًا بشيء لاختصمت أبا بكر . رضى الله عنه . وفي هذا رد على من زعم أن النبي صلى الله عليه وسلم أختص بعض أصحابه بشيء من الدين . وقيل : الخليل المحتاج ؛ لإبراهيم خليل الله على معنى أنه فقير محتاج إلى الله تعالى ؛ كونه الذى به الاختلال . وقال زهير يمدح هيرم بن سنان :

وان أناه خليلٌ يوم مَسْغِيَةٍ * يقول لا غائب مالى ولا حرمٌ

أى لا ممنوع . قال الزجاج : ومعنى الخليل : الذى ليس في محبته خلل ؛ فجاز أن يكون سمي خليلًا لله بأنه الذى أحبه واصطفاه محبة تامة . وجاز أن يسمى خليل الله أى فقيرا إلى الله تعالى ؛ لأنه لم يحمل فقره ولا فاقته إلا إلى الله تعالى مخلصا في ذلك . والاختلال الفقر ؛ فروى أنه لما رمى بالمنجنيق وصار في الهواء أتاه جبريل عليه السلام فقال : ألك حاجة ؟ قال : أما إليك فلا . فخله الله تعالى لإبراهيم نصرته إياه . وقيل : سمي بذلك بسبب أنه مضى إلى خليل له بمصر ، وقيل : بالموصل ليمتار من عنده طعاما فلم يجد صاحبه ، فلأ غرائره وملا وراح به إلى أهله فخطه ونام ؛ ففتحه أهله فوجدوه دقيقا فصنعوا له منه ، فلما قتموه إليه قال : من أين لكم هذا ؟ قالوا : من الذى جئت به من عند خليلك المصرى ؛ فقال : هو من عند خليل ؛ يعنى الله تعالى ، فسمى خليل الله بذلك . وقيل : إنه أضاف رؤساء الكفار وأهدى لهم هدايا وأحسن إليهم فقالوا له : ما حاجتك ؟ قال : حاجتى أن تسجدوا

سجدة؛ فسجدوا فدعا الله تعالى وقال : اللهم إني قد فعلت ما أمكنني فافعل اللهم ما أنت أهل لذلك ؛ فوفقهم الله تعالى للإسلام فاتخذهم الله خليلا لذلك . ويقال : لما دخلت عليه الملائكة بشبه الآدميين وجاء بعجل سمين فلم يأكلوا منه وقالوا : إنا لا نأكل شيئا بغير إذن فقال لهم : أعطوا ثمنه وكلوا، قالوا : وما ثمنه ؟ قال : أن تقولوا في أوله باسم الله وفي آخره الحمد لله ، فقالوا فيما بينهم : حق على الله أن يتخذ خليلا ؛ فاتخذهم الله خليلا . وروى جابر ابن عبد الله عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : ” اتخذ الله إبراهيم خليلا لإطعامه الطعام وإفشاءه السلام وصلاته بالليل والناس نيام “ . وروى عبد الله بن عمرو بن العاص أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : ” يا جبريل لم اتخذ الله إبراهيم خليلا “ ؟ قال : لإطعامه الطعام يا محمد . وقيل : معنى الخليل الذي يوالى في الله ويمادى في الله . والخلة بين الآدميين الصداقة ؛ مشتقة من تحلل الأمرار بين المتخالين . وقيل : هي من الخلة فكل واحد من الخليلين يسد خلة صاحبه . وفي مصنف أبي داود عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : ” الرجل على دين خليله فلينظر أحدهم من يخال . “ ولقد أحسن من قال :

من لم تكن في الله خُلة • فخليله منه على خطر

آخر :

إذا ما كنت متخذا خليلا • فلا تتقن بكل أنى إخاء
فإن خيرت بينهم فالصق • بأهل العقل منهم والحياء
فإن العقل ليس له إذا ما • تفاضلت الفضائل من كفاء

وقال حسان بن ثابت رضى الله عنه :

أخلاء الرجال هم كثير • ولكن في البلاء هم قليل
فلا تفررك خلة من تؤانى • فإلك عند نائبة خليل
وكل أخ يقول أنا وفي • ولكن ليس يفعل ما يقول
سوى خل له حسب ودين • فذاك لما يقول هو الفعول

قوله تعالى : وَلِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَكَانَ اللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ مُّحِيطًا ﴿١٧٦﴾

قوله تعالى : (وَلِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ) أى ملكا واختارعا . والمعنى إنه اتخذ إبراهيم خليلا بحسن طاعته لا حاجته إلى مخافته ولا للتكثير به والاعتضاد به وكيف وله ما فى السموات وما فى الأرض ؟ وإنما أكرمه لامتناله لأمره .

قوله تعالى : (وَكَانَ اللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ مُّحِيطًا) أى أحاط علمه بكل الأشياء .

قوله تعالى : وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتَنَى عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ فِي يَتِمَى النِّسَاءِ الَّتِي لَا تُولَدْنَ مِنْهُنَّ مَا كُتِبَ لَهُنَّ وَتَرْغَبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ وَالْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الْوِلْدَانِ وَأَنْ تَقُومُوا لِلْيَتَامَى بِالْقِسْطِ وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِهِ عَلِيمًا ﴿١٧٧﴾

نزلت بسبب سؤال قوم من الصحابة عن أمر النساء وأحكامهن فى الميراث وغير ذلك ؛ فأمر الله نبيه عليه السلام أن يقول [لم] ^(١) : الله يفتيكم فيهن ؛ أى يبين لكم حكم ما سألتم عنه . وهذه الآية رجوع إلى ما أنتحت به السورة من أمر النساء ، وكان قد بقيت لهم أحكام لم يعرفوها فسألوا فقبل لهم : إن الله يفتيكم فيهن . روى أشهب عن مالك قال : كان النبي صلى الله عليه وسلم يسأل فلا يجيب حتى ينزل عليه الوحي ، وذلك فى كتاب الله (وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ) . « وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْيَتَامَى » . و « يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ » . « وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْجِهَالِ » ^(٢) .

قوله تعالى : (وَمَا يُتَنَى عَلَيْكُمْ) « ما » فى موضع رفع ، عطف على اسم الله تعالى . والمعنى : والقرآن يفتيكم فيهن ، وهو قوله : « فَأَنْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ » وقد تقدم . وقوله تعالى : « وَتَرْغَبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ » أى وترغبون عن أن تنكحوهن ، ثم حذف « عن » .

(١) من ط . (٢) راجع ج ٣ ص ٦ و ص ٥١ .

(٣) راجع ج ١١ ص ٢٤٥ . (٤) راجع ص ١٢ وما بعدها من هذا الجزء .

وقيل : وترغبون في أن تنكحوهن ثم حذف « في » . قال سعيد بن جبير ومجاهد : ويرغب في نكاحها إذا كانت كثيرة المال . وحديث عائشة يقوى حذف « عن » فإن في حديثها : وترغبون أن تنكحوهن رغبة أحدكم عن يئيمته التي تكون في حجره حين تكون قليلة المال والجمال ؛ وقد تقدم أول السورة .

قوله تعالى : وَإِنْ أَمْرًا خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا نُشُوزًا أَوْ إِعْرَاضًا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا وَالصُّلْحُ خَيْرٌ وَأُخْضِرَتِ الْأَنْفُسُ الشُّحَّ وَإِنْ تُحْسِنُوا وَتَتَّقُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا ﴿١٢٨﴾
فيه سبع مسائل :

الاولى - قوله تعالى : (وَإِنْ أَمْرًا) رفع بإضمار فعل يفسره ما بعده . و (خَافَتْ) بمعنى توقعت . وقول من قال : [خافت] تيقنت خطأ . قال الزجاج : المعنى وإن امرأة خافت من بعلها دوام النشوز . قال النحاس : الفرق بين النشوز والإعراض أن النشوز التباعد ، والإعراض ألا يكلمها ولا يأنس بها . ونزلت الآية بسبب سودة بنت زمعة . روى الترمذى عن ابن عباس قال : خَشِيتُ سَوْدَةَ أَنْ يَطْلُقَهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَتْ : لَا تَطْلُقْنِي وَأَسْكِنِي ، وَأَجْعَلْ يَوْمِي مِنْكَ لِعَائِشَةَ ؛ ففعل ففعلت : « فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا وَالصُّلْحُ خَيْرٌ » فما اصطلحا عليه من شيء فهو جائز ، قال : هذا حديث حسن غريب . وروى ابن عينة عن الزهري عن سعيد بن المسيب أن رافع بن خديج كانت تحسه حوالة ابنة محمد بن مسلمة ، ففكر من أمرها إما تكبرا وإما غيره ، فأراد أن يطلقها فقالت : لا تطلقني وأقسم لي ما شئت ؛ فجرت السنة بذلك ونزلت (وَإِنْ أَمْرًا خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا نُشُوزًا أَوْ إِعْرَاضًا) . وروى البخارى عن عائشة رضى الله عنها « وَإِنْ أَمْرًا خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا نُشُوزًا أَوْ إِعْرَاضًا » قالت : الرجل تكون عنده المرأة ليس بمستكثر منها يريد أن يفارقها فتقول : أجمعك من شأنى في حل ؛ ففعلت هذه الآية . وقراءة العامة « أَنْ يُصْلِحَا » .

وقرأ أكثر الكوفيين « أَنْ يُصْلِحَا » . وقرأ الجحدري وعثمان البتي « أَنْ يُصْلِحَا » والمعنى يصطلحا ثم أَدِغِمَ .

الثانية - في هذه الآية من الفقه الرد على الرُّعْن الجُهال الذين يَرَوْنَ أن الرجل إذا أخذ شباب المرأة وأسنت لا ينبغي أن يتبدل بها . قال ابن أبي مليكة : إن سودة بنت زمعة لما أسنت أراد النبي صلى الله عليه وسلم أن يطلقها ، فأثرت الكون معه ، فقالت له : أمسكني وأجعل يومي لعائشة ^(١) ؛ ففعل صلى الله عليه وسلم ، وماتت وهي من أزواجه .

قلت : وكذلك فعلت بنت محمد بن مسلمة ؛ روى مالك عن ابن شهاب عن رافع بن خديج أنه تزوج بنت محمد بن مسلمة الأنصارية ، فكانت عنده حتى كبرت ، ففترج عليها فتاة شابة ، فأثر الشابة عليها ، فناشدته الطلاق ، فطلقها واحدة ، ثم أهلها حتى إذا كانت تحبل راجعها ، ثم عاد فأثر الشابة عليها فناشدته الطلاق فطلقها واحدة ، ثم راجعها فأثر الشابة عليها فناشدته الطلاق فقال : [ما شئت] ^(٢) إنما بقيت واحدة ، فإن شئت استقررت على ما تَرَيْن من الأثرة ، وإن شئت فارقتك . قالت : بل استقر على الأثرة . فأمسكها على ذلك ؛ ولم ير رافع عليه إنما حين فزت عنده على الأثرة . رواه معمر عن الزهري بلفظه ومعناه وزاد : فذلك الصلح الذي بلغنا أنه نزل فيه « وَإِنْ أَسْرَأُ خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا نُشُوزًا أَوْ إِعْرَاضًا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا وَالصُّلْحُ خَيْرٌ » . قال أبو عمر بن عبد البر : قوله والله أعلم : « فأثر الشابة عليها » يريد في الميل بنفسه إليها والنشاط لها ؛ لا أنه أثرها عليها في مطعم وملبس ومبيت ؛ لأن هذا لا ينبغي أن يُفْرَقَ بمثل رافع ، والله أعلم . وذكر أبو بكر بن أبي شيبة قال : حدثنا أبو الأخوص عن سَماك بن حرب عن خالد بن عرعر عن علي بن أبي طالب رضى الله عنه أن رجلا سأل عن هذه الآية فقال : هي المرأة تكون عند الرجل فتنبو عيناه عنها من دماستها أو فقرها أو كبرها أو سوء خلقها وتكره فراقه ؛ فإن وضعت له من مهرها شيئا حل له [أن يأخذ] ^(٣) وإن جعلت له من أيامها فلا حرج . وقال الضحاك : لا بأس أن ينقصها من حقها إذا تزوج من هي أشب منها وأعجب إليه . وقال مقاتل بن حيان : هو الرجل تكون تحته المرأة الكبيرة فيترج عليها الشابة ؛ فيقول لهذه الكبيرة :

أعطيك من مالى على أن أقسم لهذه الشابة أكثر مما أقسم لك من الليل والنهار؛ فترضى الأخرى بما أصطلحا عليه؛ وإن أثبت ألا ترضى فعله أن يعدل بينهما فى القسم .

الثالثة — قال علمائنا : وفى هذا أن أنواع الصلح كلها مباحة فى هذه النازلة؛ بأن يُعطى الزوج على أن تصبر هى ، أو تعطى هى على أن يؤثر الزوج ، أو على أن يؤثر ويتمسك بالعضمة ، أو يقع الصلح على الصبر والأثرة من غير عطاء ؛ فهذا كله مباح . وقد يجوز أن تصالح أحدهن صاحبتهما عن يومها بشئ تعطيهما ، كما فعل أزواج النبي صلى الله عليه وسلم ؛ وذلك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان غضب على صفية ، فقالت لعائشة : أصلحى بينى وبين رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقد وهبت يومى لك . ذكره ابن خزيمة متنادا فى أحكامه عن عائشة قالت : وجد رسول الله صلى الله عليه وسلم على صفية فى شئ ، فقالت لى صفية : هل لك أن ترضين رسول الله صلى الله عليه وسلم عنى ولك يومى ؟ قالت : فلبست نمارا كان عندى مصبوغا بزعفران ونضحته ، ثم جئت بفلسيت إلى جنب رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : ” إليك عنى فإنه ليس بيومك “ . فقلت : ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء ؛ وأخبرته الخبر ، فرضى عنها . وفيه أن ترك التسوية بين النساء وتفضيل بعضهن على بعض لا يجوز إلا بإذن المفضولة ورضاها .

الرابعة — قرأ الكوفيون «يُصْلِحًا» . والباقون «أَنْ يَصْلَحًا» . الجحدري «يَصْلِحًا» فمن قرأ «يَصْلَحًا» فوجهه أن المعروف فى كلام العرب إذا كان بين قوم تشاجر أن يقال : تصالح القوم ، ولا يقال : أصلح القوم ؟ ولو كان أصلح لكان مصدره إصلاحا . ومن قرأ «يُصْلِحًا» فقد استعمل مثله فى التشاجر والتنازع ؛ كما قال «فَأَصْلَحَ بَيْنَهُمْ» . ونصب قوله : «صُلِّحًا» على هذه القراءة على أنه مفعول ، وهو اسم مثل العطاء من أعطيت . فأصلحت صلحا مثل أصلحت امرا ؛ وكذلك هو مفعول أيضا على قراءة من قرأ «يَصْلَحًا» لأن تفاعل قد جاء متعديا ؛ ويحتمل أن يكون مصدرا حذفت زوائده . ومن قرأ «يَصْلِحًا»

فالأصل « بصتلحا » ثم صار إلى يصطلحا ، ثم أبدلت الطاء صادًا وأدغمت فيها الصاد ؛ ولم تبدل الصاد طاء لما فيها من امتداد الزفير .

الخامسة - قوله تعالى : ﴿ وَالصُّلْحُ خَيْرٌ ﴾ لفظ عام مطلق يقتضى أن الصلح الحقيقي الذى تسكن إليه النفوس ويؤول به الخلاف خير على الإطلاق . ويدخل فى هذا المعنى جميع ما يقع عليه الصلح بين الرجل وأمراته فى مال أو وطء أو غير ذلك . « خير » أى خير من الفرقة ؛ فإن التماضى على الخلاف والشحناء والمباغضة هى قواعد الشر ، وقال عليه السلام فى البغضة : « إنها الحالقة » يعنى حالقة الدين لا حالقة الشعر .

السادسة - قوله تعالى : ﴿ وَأَحْضَرْتَ الْأَنْفُسَ الشَّحَّ ﴾ إخبار بأن الشح فى كل أحد . وأن الإنسان لا بد أن يشح بحكم خلقته وجبيلته حتى يحمل صاحبه على بعض ما يكره ؛ يقال : شَحَّ يَشِيعُ (بكسر الشين) قال ابن جبير : هو شَحَّ المرأة بالنفقة من زوجها وبَقَسَمه لما أيامها . وقال ابن زيد : الشح هنا منه ومنها . وقال ابن عطية : وهذا أحسن ؛ فإن الغالب على المرأة الشح بنصيبها من زوجها ، والغالب على الزوج الشح بنصيبه من الشابة . والشح الضبط على المعتقدات والإرادة وفى الهمة والأموال ونحو ذلك ، فما أفرط منه على الدين فهو محمود ، وما أفرط منه فى غيره ففيه بعض المذمة ، وهو الذى قال الله فيه : « وَمَنْ يُوقِ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ » . وما صار إلى حَيِّزٍ منع الحقوق الشرعية ^(٢) [أو] التى تقتضيها المروءة فهو البخل وهى رذيلة . وإذا آل البخل إلى هذه الأخلاق المذمومة والشيم اللثيمة لم يبق معه خير مرجو ولا صلاح مأمول .

قلت : وقد روى أن النبى صلى الله عليه وسلم قال للانصار . « من سيّدكم ؟ » قالوا : الجَدّ بن قيس على بُحْلٍ فيه . فقال النبى صلى الله عليه وسلم : « وأتى داء أدوى من البخل ! » قالوا : وكيف ذاك يا رسول الله ؟ قال : « إن قوما نزلوا بساحل [البحر] فكَرَهُوا لبخلهم نزول الأضياف بهم فقالوا ليعبد الرجال منا عن النساء حتى يعتذر الرجال إلى الأضياف ببعدها النساء وتعتذر

النساء بعد الرجال، ففعلوا وطال ذلك بهم، فاشتغل الرجال بالرجال والنساء بالنساء. وقد تقدم^(١) ذكره الماوردي.

السابعة - قوله تعالى: ﴿وَإِنْ مُحْسِنُوا وَتَتَّقُوا﴾ شرط ﴿فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا﴾ جوابه. وهذا خطاب للآزواج من حيث أن الزوج أن يشع ولا يحسن؛ أي إن تحسنوا وتتقوا في عشرة النساء بإقامتكم عليهن مع كراهيتكم لصحبتن وأتقاء ظلمهن فهو أفضل لكم.

قوله تعالى: وَلَنْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَعْدِلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمِيلِ فَتَدْرُوهَا كَالْمُعَلَّقَةِ وَإِنْ تُصْلِحُوا وَتَتَّقُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَحِيمًا ﴿١٢٩﴾

قوله تعالى: ﴿وَلَنْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَعْدِلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمِيلِ﴾ أخبر تعالى بنفي الاستطاعة في العدل بين النساء، وذلك في ميل الطبع بالمحبة والجماع والحظ من القلب. فوصف الله تعالى حالة البشر وأنهم بحكم الخلقة لا يملكون ميل قلوبهم إلى بعض دون بعض؛ ولهذا كان عليه السلام يقول: "اللهم إن هذه قسمتي فيما أملك فلا تلمني فيما تملك ولا أملك". ثم نهى فقال: ﴿فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمِيلِ﴾. قال مجاهد: لا تعتمدوا الإساءة بل الزموا التسوية في القسم والنفقة؛ لأن هذا مما يستطاع. وسيأتي بيان هذا في «الأحزاب»^(٢) مبسوطا إن شاء الله تعالى. وروى قتادة عن النضر بن أنس عن بشير بن نبيك عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "من كانت له امرأة فأن لم يعذل بينهما جاء يوم القيامة وشقه مائل".

قوله تعالى: ﴿فَتَدْرُوهَا كَالْمُعَلَّقَةِ﴾ أي لا هي مطلقة ولا ذات زوج؛ قاله الحسن. وهذا تشبيه بالشيء المعلق من شيء؛ لأنه لا على الأرض استقر ولا على ما علق عليه انحمل؛ وهذا مطرد في قولهم في المثل: «أرض من المركب بال تعليق»^(٣). وفي عرف النحويين فن تعليق

الفعل . ومنه في حديث أم زرع في قول المرأة : زوجي العَشَقُ^(١)، إن أنطق أطلق، وإن أسكت أعلّق . وقال قتادة : كالمسجونة ؛ وكذا قرأ أبي « فَتَذَرُوهَا كَالْمَسْجُونَةِ » . وقرأ ابن مسعود « فَتَذَرُوهَا كَأَنَّهَا معلقة » . وموضع « فتذروها » نصب ؛ لأنه جواب النهي . والكاف في « كالمعلقة » في موضع نصب أيضا .

قوله تعالى : وَإِنْ يَتَفَرَّقَا يُغْنِ اللَّهُ كُلًّا مِّن سَعَتِهِ^ج وَكَانَ اللَّهُ وَاسِعًا حَكِيمًا ﴿١٣٠﴾ وَلِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَلَقَدْ وَصَّيْنَا الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَإِيَّاكُمْ أَنْ اتَّقُوا اللَّهَ وَإِنْ تَكْفُرُوا فَإِنَّ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَكَانَ اللَّهُ غَنِيًّا حَمِيدًا ﴿١٣١﴾ وَلِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَكَفَى بِاللَّهِ وَكِيلًا ﴿١٣٢﴾

قوله تعالى : (وَإِنْ يَتَفَرَّقَا يُغْنِ اللَّهُ كُلًّا مِّن سَعَتِهِ) أى وإن لم يصطلحا بل تفرقا فليحسنا ظنهما بالله ، فقد يقبض للرجل امرأة تفر بها عنه ، وللأمة من يوسع عليها . وروى عن جعفر بن محمد أن رجلا شكأ إليه الفقر ، فأمره بالنكاح ، فذهب الرجل وتزوج ؛ ثم جاء إليه وشكأ إليه الفقر ، فأمره بالطلاق ؛ فسئل عن هذه الآية فقال : أمرته بالنكاح لعلمه من أهل هذه الآية : « إِنْ يَكُونُوا فُقَرَاءَ يُغْنِهِمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ^(٢) » فلما لم يكن من أهل تلك الآية أمرته بالطلاق فقلت : فلعله من أهل هذه الآية « وَإِنْ يَتَفَرَّقَا يُغْنِ اللَّهُ كُلًّا مِنْ سَعَتِهِ » .

قوله تعالى : (وَلَقَدْ وَصَّيْنَا الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ) أى الأمر بالتقوى كان عاما لجميع الأمم : وقد مضى القول في التقوى . (وَإِيَّاكُمْ) عطف على « الَّذِينَ » . (إِنْ يَكُونُوا فُقَرَاءَ) أى إذا كانوا فقرا . وقال بعض المفسرين : هذه الآية هي رَحَى آى القرآن ، لأن جميعه يدور عليها .

(١) العَشَق : الطويل المتد القامة ؛ أرادت أن له منظرا بلا مخبر . (٢) راجع ج ١٢ ص ٢٤١

(٣) راجع ج ١ ص ١٦١

قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَكْفُرُوا فَإِنَّ فِيهِ مَافِي السَّمَوَاتِ وَمَافِي الْأَرْضِ وَكَانَ اللَّهُ غَنِيًّا حَمِيدًا. وَفِيهِ مَافِي السَّمَوَاتِ وَمَافِي الْأَرْضِ وَكَفَى بِاللَّهِ وَكِيلًا﴾ [إن قال قائل: ما فائدة هذا التكرير؟ فنه جوابان: أحدهما - أنه كرر تأكيداً، لينبذ العباد وينظروا ما في ملكوته وملكه وأنه غني عن العالمين. الجواب الثاني - أنه كرر لفوائد: فأخبر في الأول أن الله تعالى يفتني كلا من سمته؛ لأن له ما في السموات وما في الأرض فلا تتفقد خزائنه. ثم قال: أو صيبتكم وأهل الكتاب بالثغوى «وإن تكفروا» [أى وإن تكفروا^(١)] فإنه غنى عنكم؛ لأن له ما في السموات وما في الأرض. ثم أعلم في الثالث بحفظ خلقه وتديره إياهم بقوله: ﴿وَكَفَى بِاللَّهِ وَكِيلًا﴾ [لأن له ما في السموات وما في الأرض. وقال: «مَافِي السَّمَوَاتِ» ولم يقل من في السموات؛ لأنه ذُهب به مذهب الجنس، وفي السموات والأرض من يعقل ومن لا يعقل].

قوله تعالى: ﴿إِنْ يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ أَيُّهَا النَّاسُ وَيَأْتِ بِآخَرِينَ وَكَانَ اللَّهُ عَلَى ذَلِكَ قَدِيرًا﴾ (١٢٢)

قوله تعالى: ﴿إِنْ يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ﴾ [بمعنى بالموت] (أَيُّهَا النَّاسُ). يريد المشركين والمنافقين. ﴿وَيَأْتِ بِآخَرِينَ﴾ [بمعنى بغيركم]. ولما نزلت هذه الآية ضرب رسول الله صلى الله عليه وسلم على ظهر سلمان وقال: «هم قوم هذا». وقيل: الآية عامة، أى وإن تكفروا يذهبكم ويأت بخلق أطوع لله منكم. وهذا كما قال في آية أخرى: «وَإِنْ تَوَلَّوْا يَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُونُوا أَمْثَلَكُمْ» (١٢٣). وفي الآية تخويف وتنبية لجميع من كانت له ولاية وإمارة ورياسة فلا يعدل في رعيته، أو كان عالماً فلا يعمل بعلمه ولا ينصح الناس، أن يذهب ويأت بغيره. ﴿وَكَانَ اللَّهُ عَلَى ذَلِكَ قَدِيرًا﴾ والقدرة صفة أزلية، لا تنتهى مقدوراته، كما لا تنتهى معلوماته، والماضى والمستقبل في صفاته بمعنى واحد، وإنما خص الماضى بالذكر لئلا يتوهم أنه يحدث في ذاته وصفاته. والقدرة هى التى يكون بها الفعل ولا يجوز وجود العجز معها.

قوله تعالى: ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ ثَوَابَ الدُّنْيَا فَعِنْدَ اللَّهِ ثَوَابُ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَكَانَ اللَّهُ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾ (١٢٤)

أى من عمل بما افترضه الله عليه طلبا للآخرة أتاه الله ذلك فى الآخرة، ومن عمل طلبا للدنيا أتاه بما كتب له فى الدنيا وليس له فى الآخرة من ثواب؛ لأنه عمل لغير الله كما قال تعالى: «وَمَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ نَصِيبٍ» ^(١). وقال تعالى: «أُولَئِكَ الَّذِينَ لَيْسَ لَهُمْ فِي الْآخِرَةِ إِلَّا النَّارُ» ^(٢). وهذا على أن يكون المراد بالآية المنافقون والكفار، وهو اختيار الطبرى. وروى أن المشركين كانوا لا يؤمنون بالقيامة، وإنما يتقربون إلى الله تعالى ليوسع عليهم فى الدنيا ويرفع عنهم مكروهها؛ فأنزل الله عز وجل ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ ثَوَابَ الدُّنْيَا فَعِنْدَ اللَّهِ ثَوَابُ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَكَانَ اللَّهُ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾ أى يسمع ما يقولونه ويصير ما يسرونه .

قوله تعالى : يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُوفُوا قَوْمِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدِينَ وَالْأَقْرَبِينَ إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا فَلَا تَتَّبِعُوا الْهَوَىٰ أَنْ تَعْدِلُوا وَإِنْ تَلُوتُوا أَوْ تَعْرِضُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا ﴿١٢٥﴾

فيه عشر مسائل :

الأولى — قوله تعالى: ﴿كُوفُوا قَوْمِينَ﴾ «قَوْمِينَ» بناء مبالغة، أى ليتكرر منكم القيام بالقسط، وهو العدل فى شهادتكم على أنفسكم، وشهادة المرء على نفسه إقراره بالحقوق طلبها . ثم ذكر الوالدين لوجوب برهما وعظم قدرهما، ثم ثنى بالأقربين لإذهم مظنة المودة والتعصب؛ فكان الأجنبي من الناس أحرى أن يقام عليه بالقسط ويشهد عليه، بغاء الكلام فى السورة فى حفظ حقوق الخلق فى الأموال .

الثانية — لا خلاف بين أهل العلم فى صحة أحكام هذه الآية، وأن شهادة الولد على الوالدين [الأب والأم] ماضية، ولا يمنع ذلك من برهما، بل من برهما أن يشهد عليهما ويخلصهما من الباطل، وهو معنى قوله تعالى : « قُوا أَنْفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا » ^(١) فإن شهد لها أو شهدا له وهى :

الثالثة - فقد اختلف فيها قديما وحديثا؛ فقال ابن شهاب الزهري: كان من مضى من السلف الصالح يميزون شهادة الوالدين والأخ، ويتأولون في ذلك قول الله تعالى: «كُونُوا قَوَّامِينَ بِآلِئِسْطِ شُهَدَاءَ اللَّهِ» فلم يكن أحد يثبتهم في ذلك من السلف الصالح رضوان الله عليهم. ثم ظهرت من الناس أمور حملت الولاية على اتهامهم، فتركت شهادة من يثبتهم، وصار ذلك لا يحوز في الولد والوالد والأخ والزوج والزوجة؛ وهو مذهب الحسن والتخمي والشمعي وشرج ومالك والثوري والشافعي وابن حنبل. وقد أجاز قوم شهادة بعضهم لبعض إذا كانوا عدولا. وروى عن عمر بن الخطاب أنه أجازهم؛ وكذلك روى عن عمر بن عبد العزيز، وبه قال إسحاق والثوري والمزني. ومذهب مالك جواز شهادة الأخ لأخيه إذا كان عدلا إلا في النسب. وروى عنه ابن وهب أنها لا تجوز إذا كان في عياله أو في نصيب من مال يرثه. وقال مالك وأبو حنيفة: شهادة الزوج لزوجته لا تقبل؛ لتواصل منافع الأملاك بينهما وهي محل الشهادة. وقال الشافعي: تجوز شهادة الزوجين بعضهما لبعض؛ لأنهما أجنبيان، وإنما بينهما عقد الزوجية وهو معترض للزوال. والأصل قبول الشهادة إلا حيث خص فيما عدا المخصوص فبقي على الأصل؛ وهذا ضعيف؛ فإن الزوجية توجب الحنان والمواصلة والألفة والمحبة، فالتهمة قوية ظاهرة. وقد روى أبو داود من حديث سليمان بن موسى عن عمرو ابن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رد شهادة الخائن والخائنة وذئب الفم على أخيه، ورد شهادة القانع لأهل البيت وأجازها لغيرهم. قال الخطابي: ذو الفم هو الذي بينه وبين المشهود عليه عداوة ظاهرة، فترد شهادته [عليه] للتهمة. وقال أبو حنيفة: شهادته على العدو مقبولة إذا كان عدلا. والقانع السائل والمستطعم، وأصل القنوع السؤال. ويقال في القانع: إنه المنقطع إلى القوم يخدمهم ويكون في حوائجهم؛ وذلك مثل الأجير أو الوكيل ونحوه. ومعنى رد هذه الشهادة التهمة في جر المنفعة إلى نفسه؛ لأن القانع لأهل البيت ينتفع بما يصير إليهم من نفع. وكل من جر إلى نفسه بشهادته نفعاً

فشهادته مردودة؛ كمن شهد لرجل على شراء دار هو شفيعها، أو كمن حكم له على رجل بدين وهو مفلس، فشهد المفلس على رجل بدين ونحوه. قال الخطابي: ومن ردّ شهادة القانع لأهل البيت بسبب جر المنفعة فقياس قوله أن ردّ شهادة الزوج لزوجته؛ لأن ما بينهما من التهمة في جر المنفعة أكثر؛ وإلى هذا ذهب أبو حنيفة. والحديث حجة على من أجاز شهادة الأب لابنه؛ لأنه يجوز به النفع لما جُبل عليه من حبه والميل إليه؛ ولأنه يملك عليه ماله، وقد قال صلى الله عليه وسلم: «أنت ومالك لأبيك». ومن ردّ شهادته عند مالك البدوي على القسري؛ قال: إلا أن يكون في بادية أو قرية، فأما الذي يُشهد في الحضر بدويًا ويدع جبرته من أهل الحضر عندى مُريب. وقد روى أبو داود والدارقطني عن أبي هريرة أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «لا تجوز شهادة بدوي على صاحب قرية». قال [عبد] ابن الحكم: أقول مالك هذا الحديث على أن المراد به الشهادة في الحقوق والأموال، ولا ترد الشهادة في الدماء وما في معناها مما يطلب به الخلق. وقال عامة أهل العلم: شهادة البدوي إذا كان عدلا يقيم الشهادة على وجهها جائزة؛ والله أعلم. وقد مضى القول في هذا في «البقرة»^(١)، ويأتي في «براءة»^(٢) تمامها إن شاء الله تعالى.

الرابعة - قوله تعالى: ﴿شُهَدَاءَ اللَّهِ﴾ نصب على التعت لـ «قوامين»، وإن شئت كان خبرا بعد خبر. قال النحاس: وأجود من هذين أن يكون نصبا على الحال بما في «قوامين» من ذكر الذين آمنوا؛ لأنه نفس المعنى، أي كونوا قوامين بالعدل عند شهادتكم. قال ابن عطية: والحال فيه ضعيفة في المعنى؛ لأنها تخصيص القيام بالقسط إلى معنى الشهادة فقط. ولم ينصرف «شهداء» لأن فيه ألف التانيث.

الخامسة - قوله تعالى: ﴿لِلَّهِ﴾ معناه لذات الله ولوجهه ولمرضاته وثوابه. ﴿وَلَوْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ﴾ متعلق بـ «شهداء»؛ هذا هو الظاهر الذي فسر عليه الناس، وأن هذه الشهادة المذكورة هي في الحقوق فيقتربها لأهلها، فذلك قيامه بالشهادة على نفسه؛ كما تقدم.

أَذْبَ اللَّهُ جَلَّ وَعَزَّ الْمُؤْمِنِينَ بِهَذَا ؛ كَمَا قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : أَمَرُوا أَنْ يَقُولُوا الْحَقَّ وَلَوْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ : « شُهَدَاءَ اللَّهِ » مَعْنَاهُ بِالْوَحْدَانِيَّةِ لِلَّهِ ، وَيَتَعَلَّقُ قَوْلُهُ : « وَلَوْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ » بِ« قَوْمَيْنِ » وَالتَّأْوِيلُ الْأَوَّلُ آتَيْنِ .

السادسة - قوله تعالى : (إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَآلَهُ أُولَىٰ بِهِمَا) فِي الْكَلَامِ إِضْمَارٌ وَهُوَ اسْمٌ كَانَ ؛ أَيْ إِنْ يَكُنِ الطَّالِبُ أَوْ الشَّهِيدُ عَلَيْهِ غَنِيًّا فَلَا يَرَاعَى لِفَنَاءِ وَلَا يُخَافُ مِنْهُ ، وَإِنْ يَكُنْ فَقِيرًا فَلَا يَرَاعَى إِشْفَاقًا عَلَيْهِ . « فَآلَهُ أُولَىٰ بِهِمَا » [أَيْ] فِيمَا اخْتَارَ لَهَا مِنْ فَقْرٍ وَغَنَى . قَالَ السَّدِيُّ : اخْتَصِمَ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ غَنِيٌّ وَفَقِيرٌ ، فَكَانَ ضَلَعُهُ [صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ] مَعَ الْفَقِيرِ ، وَرَأَى أَنْ الْفَقِيرَ لَا يَظْلِمُ الْغَنَى ؛ فَتَزَلَّتِ الْآيَةُ .

السابعة - قوله تعالى : (فَآلَهُ أُولَىٰ بِهِمَا) إِنَّمَا قَالَ « بِهِمَا » وَلَمْ يَقُلْ « بِهِ » وَإِنْ كَانَتْ « أَوْ » إِنَّمَا تَدُلُّ عَلَى الْحَصُولِ الْوَاحِدِ ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى فَآلَهُ أُولَىٰ بِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا . وَقَالَ الْأَخْفَشُ : تَكُونُ « أَوْ » بِمَعْنَى الْوَاحِدِ ؛ أَيْ إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا وَفَقِيرًا فَآلَهُ أُولَىٰ بِالْخَصْمَيْنِ كَيْفَا كَانَا ؛ وَفِيهِ ضَعْفٌ . وَقِيلَ : إِنَّمَا قَالَ « بِهِمَا » لِأَنَّهُ قَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُهُمَا ؛ كَمَا قَالَ تَعَالَى : « وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا السُّدُسُ (١) » .

الثامنة - قوله تعالى : (فَلَا تَتَّبِعُوا الْهَوَىَّ) نَهَى ، فَإِنْ اتَّبَعَ الْهَوَىَّ مُرِيدٌ ، أَيْ مَهْلِكٌ ؛ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : « فَأَحْكُمُ بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَىَّ فَيُضِلَّكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ (٢) » فَاتَّبَاعُ الْهَوَىَّ يَحْمِلُ عَلَى الشَّهَادَةِ بِغَيْرِ الْحَقِّ ، وَعَلَى الْجُورِ فِي الْحُكْمِ ، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ . وَقَالَ الشَّعْبِيُّ : أَخَذَ اللَّهُ عِزَّ وَجَلَّ عَلَى الْحُكَّامِ ثَلَاثَةَ أَشْيَاءَ : أَلَّا يَتَّبِعُوا الْهَوَىَّ ، وَأَلَّا يَخْشَوْا النَّاسَ وَيَخْشَوْهُ ، وَأَلَّا يَشْتَرُوا بِآيَاتِهِ ثَمَنًا قَلِيلًا . (أَنْ تَعْدِلُوا) فِي مَوْضِعٍ نَصَبَ .

التاسعة - قوله تعالى : (وَإِنْ تَلَوُّوا أَوْ نَزَرْتُمْ فَلَا تَكُنْ مِنَ الْغَافِلِينَ) قُرِئَ « وَإِنْ تَلَوُّوا » مِنْ لَوَيْتَ فَلَنَا حَقَّهُ لِيَا إِذَا دَفَعْتَهُ بِهِ ، وَالْفِعْلُ مِنْهُ « لَوَى » وَالْأَصْلُ فِيهِ « لَوَى » قَلْبُتِ الْيَاءُ أَلْفًا لِحُرْكَتِهَا وَحَرَكَةُ مَا قَبْلَهَا ، وَالْمَصْدَرُ « لِيَا » وَالْأَصْلُ لَوِيَا ، وَلِيَانًا وَالْأَصْلُ لَوِيَانًا ، ثُمَّ أَدْغَمَتْ الْوَاوُ

(١) مِنْ ج، ط . (٢) فِي ج : إِذَا اخْتَصِمَ . (٣) الضلع : الميل . (٤) مِنْ ج، ط .

(٥) رَاجِعْ ص ٧١ مِنْ هَذَا الْجُزْءِ . (٦) رَاجِعْ ج ١٥ ص ١٨٨

في الباء . وقال القتيبي : « تلووا » من التلى في الشهادة والميل إلى أحد الخصمين . وقرأ ابن عامر والكوفيون « تَلُوا » أراد قتم بالأمر [وأعرضتم ^(١) ، من قولك : وليت الأمر ، فيكون في الكلام معنى التوبيخ للإعراض عن القيام بالأمر] . وقيل : إن معنى « تَلُوا » الإعراض . فالقراءة بضم اللام تفيد معنيين : الولاية والإعراض ، والقراءة بواو ين تفيد معنى واحدا وهو الإعراض . وزعم بعض النحويين أن من قرأ « تلووا » فقد لحن ؛ لأنه لا معنى للولاية هاهنا . قال النحاس وغيره : وليس يلزم هذا [ولكن تكون ^(٢)] « تَلُوا » بمعنى « تَلَّوُوا » وذلك أن أصله « تلووا » فاستثقلت الضمة على الواو بعدها وأُخرى ، فأُلقيت الحركة على اللام وحذفت إحدى الواوين لالتقاء الساكنين ؛ وهي كالقراءة بإسكان اللام وواوين ؛ ذكره مكى . وقال الزجاج : المعنى على قراءته « وإن تلووا » ثم همز الواو الأولى فصارت « تَلَّوُوا » ثم خففت الهمزة بإلقاء حركتها على اللام فصارت « تلووا » وأصلها « تلووا » . فتفتق ^(٣) القراءتان على هذا التقدير . وذكره النحاس ومكى وابن العربي وغيرهم . قال ابن عباس : هو في الخصمين يجلسان بين يدي القاضي فيكون لى القاضي وإعراضه لأحدهما على الآخر ؛ فاللى على هذا مطلق الكلام وبجره حتى يفوت فصل القضاء وإنفاذه للذى يميل القاضي إليه . قال ابن عطية : وقد شاهدت بعض القضاة يفعلون ذلك ، والله حسيب الكل . وقال ابن عباس أيضا والسدى وابن زيد والضحاك ومجاهد : هى في الشهود يلوى الشاهد الشهادة بلسانه ويحرفها فلا يقول الحق فيها ، أو يعرض عن أداء الحق فيها . ولفظ الآية بعم القضاء والشهادة ، وكل إنسان مأمور بأن يعدل . وفي الحديث : « نَبِيُّ الْوَاجِدِ يُجَلِّ عِرْضَهُ وَعُقُوبَتُهُ » . قال ابن الأعرابي : عقوبته حبسه ، وعرضه شكايته .

العاشرة - وقد استدلل بعض العلماء في رد شهادة العبد بهذه الآية ؛ فقال : جعل الله تعالى الحاكم شاهدا في هذه الآية ، وذلك أدل دليل على أن العبد ليس من أهل الشهادة ؛ لأن المقصود منه الاستقلال بهذا المهم إذا دعت الحاجة إليه ، ولا يتأتى ذلك من العبد أصلا فلذلك ردت الشهادة .

(١) من ج ، ط ، ز . (٢) من ج ، ط والنحاس . (٣) في ج : فتستوى .

قوله تعالى : **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ءَامِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ؕ وَالْكِتَابِ الَّذِي نَزَّلَ عَلَى رَسُولِهِ ؕ وَالْكِتَابِ الَّذِي أُنزِلَ مِنْ قَبْلُ وَمَنْ يَكْفُرْ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ ؕ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا بَعِيدًا** ﴿١٢٦﴾

قوله تعالى : **(يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ءَامِنُوا بِاللَّهِ)** الآية . نزلت في جميع المؤمنين ؛ والمعنى : يا أيها الذين صدقوا أقيموا على تصديقكم وآتوا عليه . **(وَالْكِتَابِ الَّذِي نَزَّلَ عَلَى رَسُولِهِ)** أى القرآن . **(وَالْكِتَابِ الَّذِي أُنزِلَ مِنْ قَبْلُ)** أى كل كتاب أنزل على النبيين . وقرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر «نُزِّلَ» و«أُنزِلَ» بالضم . الباقون «نَزَّلَ» و«أَنزَلَ» بالفتح . وقيل : نزلت فيمن آمن بمن تقدم محمدا صلى الله عليه وسلم من الأنبياء عليهم السلام . وقيل : إنه خطاب للنافقين ؛ والمعنى على هذا يا أيها الذين آمنوا في الظاهر أخلصوا لله . وقيل : المراد المشركون ؛ والمعنى يا أيها الذين آمنوا بالآلات والعزى والطاغوت آمنوا بالله ؛ أى صدقوا بالله وبكتبه .

قوله تعالى : **إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا ثُمَّ ءَامَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا ثُمَّ ءَزَادُوا كُفْرًا لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ وَلَا لِيَهْدِيَهُمْ سَبِيلًا** ﴿١٢٧﴾

قيل : المعنى آمنوا بموسى وكفروا بعزير ، ثم آمنوا بعزير ثم كفروا بعيسى ، ثم آزدادوا كفرا بمحمد صلى الله عليه وسلم . وقيل : إن الذين آمنوا بموسى ثم آمنوا بعزير ، ثم كفروا بعد عزير بالمسيح ، وكفرت النصارى بما جاء به موسى وآمنوا بعيسى ، ثم آزدادوا كفرا بمحمد صلى الله عليه وسلم وما جاء به من القرآن . فإن قيل : إن الله تعالى لا يغفر شيئا من الكفر فكيف قال : **«إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا ثُمَّ ءَامَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا ثُمَّ ءَزَادُوا كُفْرًا لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ»** فالجواب أن الكافر إذا آمن غفر له كفره ، فإذا رجع فكفر لم يغفر له الكفر الأول ؛ وهذا كما جاء في صحيح مسلم عن عبد الله قال : قال أناس لرسول الله صلى الله عليه وسلم :

[يا رسول الله] أنؤاخذ بما عملنا في الجاهلية ؟ قال : "أنا من أحسن منكم في الإسلام فلا يؤاخذ بها ومن أساء أخذ بعمله في الجاهلية والإسلام". وفي رواية "ومن أساء في الإسلام أخذ بالأول والآخر". الإساءة هنا بمعنى الكفر ؛ إذ لا يصح أن يراد بها [هنا^(١)] ارتكاب سيئة ، فإنه يلزم عليه ألا يهدم الإسلام ما سبق قبله إلا لمن يعصم من جميع السيئات إلا حين موته ، وذلك باطل بالإجماع . ومعنى : « ثُمَّ أَزْدَادُوا كُفْرًا » أصرّوا على الكفر . (لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَغْفِرْ لَهُمْ وَلَا لِيَهْدِيَهُمْ) يرشدهم . (سَيِّلًا) طريقا إلى الجنة . وقيل : لا يخصهم بالتوفيق كما يخص أولياءه . وفي هذه الآية ردّ على أهل القدر ؛ فإن الله تعالى يبيّن أنه لا يهدي الكافرين طريق خير ليعلم العبد أنه إنما ينال الهدى بالله تعالى ، ويحرم الهدى بإرادة الله تعالى أيضا . وتضمنت الآية أيضا حكم المرتدين ، وقد مضى القول فيهم في «البقرة» عند قوله تعالى : « وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ قُتِلَ وَهُوَ كَافِرٌ » .

قوله تعالى : بَشِّرِ الْمُنَافِقِينَ بِأَنَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا ﴿١٧٨﴾

التبشير الإخبار بما ظهر أثره على البشرية ، وقد تقدّم بيانه في «البقرة» ومعنى النفاق .

قوله تعالى : الَّذِينَ يَخِذُّونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ^ج أَيْتَنُّونَ عِنْدَهُمُ الْعِزَّةَ فَإِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا ﴿١٧٩﴾

قوله تعالى : (الَّذِينَ يَخِذُّونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ) «الذين» نعت للمنافقين . وفي هذا دليل على أن من عمل معصية من الموحدين ليس بمنافق ؛ لأنه لا يتولى الكفار . وتضمنت المنع من موالاة الكافر ، وأن يتخذوا أعوانا على الأعمال المتعلقة بالدين . وفي الصحيح عن عائشة رضي الله عنها أن رجلا من المشركين لحق بالنبي صلى الله عليه وسلم يقاتل معه ، فقال له : "ارجع فإنا لا نستعين بمشرك" . (الْعِزَّةُ) أى الغلبة ، عزّه يُعزّه

(١) الزيادة عن صحيح مسلم وط . (٢) من جرط . (٣) راجع ج ٣ ص ٤٧

(٤) بك الإدغام قراءة نافع . راجع ج ٣ ص ٤٠ (٥) راجع ج ١ ص ١٩٨ ، ٢٣٨

عَزَا إِذَا غَلِبَهُ . (فَإِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا) أى الغلبة والقوة لله . قال ابن عباس : « يَتَغَوَّنَ عِنْدَهُمْ » يريد عند بنى قَيْنَقَاعَ ، فَإِنَّ ابْنَ أَبِي كَانَ بِوَالِيهِمْ .

قوله تعالى : وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ آيَاتَ اللَّهِ يُكْفَرُ بِهَا وَيُسْتَهْزَأُ بِهَا فَلَا تَقْعُدُوا مَعَهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ . إِنَّكُمْ إِذَا مِثْلُهُمْ إِنَّ اللَّهَ جَامِعُ الْمُنَافِقِينَ وَالْكَافِرِينَ فِي جَهَنَّمَ جَمِيعًا ﴿١٤١﴾ الَّذِينَ يَتَرَبَّصُونَ بِكُمْ فَإِنْ كَانَ لَكُمْ فِتْنَةٌ مِنْ اللَّهِ قَالُوا أَلَمْ نَكُنْ مَعَكُمْ وَإِنْ كَانَ لِلْكَافِرِينَ نَصِيبٌ قَالُوا أَلَمْ نَسْتَحِذْكُمْ عَلَيْكُمْ وَنَمْنَعُكُم مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ فَاللَّهُ يَحْكُمُ بَيْنَكُمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا ﴿١٤٢﴾

قوله تعالى : (وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ آيَاتَ اللَّهِ يُكْفَرُ بِهَا وَيُسْتَهْزَأُ بِهَا) الخطاب لجميع من أظهر الإيمان من محق ومناق ، لأنه إذا أظهر الإيمان فقد لزمه أن يمتثل أوامر كتاب الله . فالمتزل قوله تعالى : « وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ فِي آيَاتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ » . وكان المنافقون يجلسون إلى أحبار اليهود فيسخرون من القرآن . وقرأ عاصم ويعقوب « وقد نزل » بفتح النون والزاي وشدها ، لتقدم اسم الله جل جلاله في قوله تعالى : « فَإِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا » . وقرأ حميد كذلك ، إلا أنه خفف الزاي . الباقون « نزل » غير مسمى الفاعل . (أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ آيَاتَ اللَّهِ) موضع « أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ » على قراءة عاصم ويعقوب نصب بوقوع الفعل عليه . وفي قراءة الباقرين رفع ، لكونه اسم ما لم يسم فاعله . (يُكْفَرُ بِهَا) أى إذا سمعتم الكفر والاستهزاء بآيات الله ، فأوقع السماع

على الآيات، والمراد سماع الكفر والاستهزاء؛ كما تقول : سمعت عبد الله يلام، أى سمعت اللوم في عبد الله .

قوله تعالى : ﴿ فَلَا تَقْعُدُوا مَعَهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ ﴾ أى غير الكفر .
 ﴿ إِنَّكُمْ إِذَا مِثْلُهُمْ ﴾ فدل بهذا على وجوب اجتناب أصحاب المعاصي إذا ظهر منهم منكراً لأن من لم يمتنعهم فقد رضى فعلهم ، والرضا بالكفر كفر ؛ قال الله عز وجل : ﴿ إِنَّكُمْ إِذَا مِثْلُهُمْ ﴾ . فكل من جلس في مجلس معصية ولم ينكر عليهم يكون معهم في الوزر سواء ، وينبغى أن ينكر عليهم إذا تكلموا بالمعصية وعملوا بها ؛ فإن لم يقدر على النكير عليهم فينبغى أن يقوم عنهم حتى لا يكون من أهل هذه الآية . وقد روى عن عمر بن عبد العزيز [رضى الله عنه] ^(٢) أنه أخذ قوما يشربون الخمر ، فقبل له عن أحد الحاضرين : إنه صائم ، فحمل عليه الأدب وقرأ هذه الآية ﴿ إِنَّكُمْ إِذَا مِثْلُهُمْ ﴾ أى إن الرضا بالمعصية معصية ؛ ولهذا يواخذ الفاعل والراضى بعقوبة المعاصي حتى يهلكوا بأجمعهم . وهذه المماثلة ليست في جميع الصفات ، ولكنه لزام شبهة بحكم الظاهر من المقارنة ؛ كما قال :

* فكل قرين بالمقارن يقتدى *

وقد تقدم ^(٣) . وإذا ثبت تجنب أصحاب المعاصي كما بينا فتجنب أهل البدع والأهواء أولى . وقال الكلبي : قوله تعالى ﴿ فَلَا تَقْعُدُوا مَعَهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ ﴾ نسخ بقوله تعالى : ﴿ وَمَا عَلَى الَّذِينَ يَتَّقُونَ مِنْ حِسَابِهِمْ مِنْ شَيْءٍ ﴾ ^(٤) . وقال عامة المفسرين : هى محكمة . وروى جوير عن الضحاك قال : دخل في هذه الآية كل محدث في الدين مُبتدع إلى يوم القيامة .
 قوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ جَامِعُ الْمُنَافِقِينَ ﴾ الأصل «جامع» بالتنوين فحذف استخفافاً ؛ فإنه بمعنى يجمع . ﴿ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ بِكُمْ ﴾ يعنى المنافقين ، أى ينتظرون بكم الدوائر .

(١) في ج : موضع . (٢) من ج : وط . (٣) راجع ص ١٩٤ من هذا الجزء .

(٤) راجع ج ٦ ص ٤٣١

﴿إِن كَانَ لَكُمْ فَتْحٌ مِّنَ اللَّهِ﴾ أى غلبة على اليهود وغنيمة . ﴿قَالُوا أَلَمْ نَكُنْ مَعَكُمْ﴾ أى أعطونا من الغنيمة . ﴿وَإِن كَانَ لِلْكَافِرِينَ نَصِيبٌ﴾ أى ظفر . ﴿قَالُوا أَلَمْ نَسْتَحِذْ عَلَيْكُمْ﴾ أى ألم تغلب عليكم حتى هابكم المسامون وخذلناهم عنكم . يقال : استحوذ على كذا أى غلب عليه ؛ ومنه قوله تعالى : «استَحْذَوْهُمْ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ» . وقيل : أصل الاستحواذ الحوط ؛ حاذ به يحوذه حَوْذاً إذا حاطه . وهذا الفعل جاء على الأصل ، ولو أُعِلَّ لكان ألم نستحذ ، والفعل على الإعلال استحاذ يستحذ ، وعلى غير الإعلال استحوذ يستحوذ . ﴿وَنَمْنَعُكُم مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ أى نتخذيلنا إياهم عنكم ، وتفريقنا إياهم مما يريدونه منكم . والآية تدل على أن المنافقين كانوا يخرجون في الغزوات مع المسلمين ولهذا قالوا : ألم نكن معكم ؟ وتدل على أنهم كانوا لا يعطونهم الغنيمة ولهذا طلبوها وقالوا : ألم نكن معكم ! ويحتمل أن يريدوا بقولهم «أَلَمْ نَكُنْ مَعَكُمْ» الامتنان على المسلمين . أى كنا نعلمكم بأخبارهم وكنا أنصارا لكم .

قوله تعالى : ﴿وَلَنُيَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا﴾ فيه ثلاث مسائل :

الأولى - قوله تعالى : «وَلَنُيَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا» للعلماء فيه تأويلات خمس : أحدها - ما روى عن يسيع الحضرمي قال : كنت عند علي [بن أبي طالب رضى الله عنه] فقال له رجل يا أمير المؤمنين ، رأيت قول الله : «وَلَنُيَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا» كيف ذلك ، وهم يقاتلوننا ويظهرون علينا أحيانا ! فقال علي رضى الله عنه : معنى ذلك يوم القيامة يوم الحكم . وكذا قال ابن عباس : ذلك يوم القيامة . قال ابن عطية : وبهذا قال جميع أهل التأويل . قال ابن العربي : وهذا ضعيف : لعدم فائدة الخبر فيه ، وإن أوهم صدر الكلام معناه ؛ لقوله تعالى : ﴿فَاللَّهُ يُحْكُمُ بَيْنَكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ فاتحرا الحكم إلى يوم القيامة ، وجعل الأمر في الدنيا دولا تغلب الكفار تارة وتغلب أخرى ؛

(١) راجع ج ١٧ ص ٣٠٥ (٢) منى وط وج . (٣) كذا فى ج و فى ا و ط وى وابن عطية ينع ،

وفى التهذيب : يسيع - بالنصير - ابن معدان الخ ويقال فيه : أسيع ، وفى القاموس وشرحه : «أسيع» كزير

أو «ينع» بقلب المزيا . (٤) من ج و ط .

بما رأى من الحكمة وسبق من الكلمة . ثم قال : « وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا » فتوهم من توهم أن آخر الكلام يرجع إلى أوله ، وذلك يسقط فائدته ، إذ يكون تكرارا .

الثانى - إن الله لا يجعل لهم سبيلا يحو به دولة المؤمنين ، ويذهب آثارهم ويستبيح بيضتهم ؛ كما جاء فى صحيح مسلم من حديث ثوبان عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " وإني سألت ربي ألا يهلكها بسنة عامة وألا يسلط عليهم عدوا من سوى أنفسهم فيستبيح بيضتهم وإن ربي قال يا محمد إني إذا قضيت قضاء فإنه لا يرد وإني قد أعطيتك لأمتك ألا أهلكهم بسنة عامة وألا أسلط عليهم عدوا من سوى أنفسهم فيستبيح بيضتهم ولو اجتمع عليهم من بأقطارها حتى يكون بعضهم يهلك بعضها ويسبي بعضهم بعضا " .

الثالث - إن الله سبحانه لا يجعل للكافرين على المؤمنين سبيلا ^(١) [منه] إلا أن يتواصوا بالباطل ولا يتناهاوا عن المنكر ويتقاعدوا عن التوبة فيكون تسلط العدو من قبلهم ؛ كما قال تعالى : « وَمَا أَصَابَكُمْ مِنْ مُصِيبَةٍ فَمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ » . قال ابن العربي : وهذا نفيس جدا . ^(٢)

قلت : ويدل عليه قوله عليه السلام فى حديث ثوبان " حتى يكون بعضهم يهلك بعضها ويسبي بعضهم بعضا " وذلك أن « حتى » غاية ؛ فيقتضى ظاهر الكلام أنه لا يسلط عليهم عدوهم فيستبيحهم إلا إذا كان منهم إهلاك بعضهم لبعض ، وسبي بعضهم لبعض ، وقد وجد ذلك فى هذه الأزمان بالفتن الواقعة بين المسلمين ؛ فغلظت شوكة الكافرين وأستولوا على بلاد المسلمين حتى لم يبق من الإسلام إلا أقله ؛ فنسأل الله أن يتداركنا بعفوه ونصره ولطفه .

الرابع - إن الله سبحانه لا يجعل للكافرين على المؤمنين سبيلا شرعا ؛ فإن وجد بخلاف الشرع .

الخامس - « وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا » أى حجة عقلية ولا شرعية يستظهرون بها إلا أبطلها ودحضت .

الثانية - ابن العربي : ونزع علماؤنا بهذه الآية في الاحتجاج على أن الكافر لا يملك العبد المسلم . وبه قال أشهب والشافعي : لأن الله سبحانه تقي السبيل للكافر عليه ، [والمَلِكُ] ^(١) بالشراء سبيل ، فلا يشرع له ولا ينقذ العقد بذلك . وقال ابن القاسم عن مالك ، وهو قول أبي حنيفة : إن معنى « وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا » في دوام الملك ؛ لأننا نجد الابتداء يكون له ^(٢) [عليه] وذلك بالإرث . وصورته أن يسلم عبد كافر في يد كافر فيلزم القضاء عليه ببيعه ، فقبل الحكم عليه ببيعه مات ، فيرث العبد المسلم ^(٣) [وارث] الكافر . فهذه سبيل قد ثبت قهرا لا قصد فيه ، وأن ملك الشراء ثبت بقصد النية ، فقد أراد الكافر تملكه باختياره ، فإن حكم بعقد بيعه وثبوت ملكه فقد حقق فيه قصده ، وجعل له سبيل عليه . قال أبو عمر : وقد أجمع المسلمون على أن عتق النصراني أو اليهودي لعبد المسلم صحيح نافذ عليه . وأجمعوا أنه إذا أسلم عبد الكافر فبيع عليه أن ثمنه يدفع إليه . فدل على أنه على ملكه بيع وعلى ملكه ثبت العتق له ، إلا أنه ملك غير مستقر لوجوب بيعه عليه ؛ وذلك والله أعلم لقول الله عز وجل : « وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا » يريد الاسترقاق والملك والعبودية ملكا مستقرا دائما .

وآختلف العلماء في شراء العبد الكافر العبد المسلم على قولين : أحدهما - البيع مفسوخ .

والثاني - البيع صحيح ويباع على المشتري .

الثالثة - وآختلف العلماء أيضا من هذا الباب في رجل نصراني دبر عبدا له نصرانيا

فأسلم العبد ؛ فقال مالك والشافعي في أحد قوليه : يحال بينه وبين العبد ، ويخارج على سيده النصراني ، ولا يباع عليه حتى يتيقن أمره . فإن هلك النصراني وعليه دين قضى دينه من ثمن العبد المدبر ، إلا أن يكون في ماله ما يحمل المدبر فيعتق المدبر . وقال الشافعي في القول الآخر : إنه يباع عليه ساعة أسلم ؛ وأختاره المزي ؛ لأن المدبر وصية ولا يجوز ترك مسلم

(١) من طوى . (٢) زيادة عن ابن العربي .

(٣) في ط : ثبت . والسبيل تذكر وتؤنث وتأتيها أفصح .

في ملكٍ شركٍ يُدِّله ويخارجه ، وقد صار بالإسلام عدوا له . وقال الليث بن سعد : يباع النصراني من مسلم فيعتقه ، ويكون ولاؤه للذي اشتراه وأعتقه ، ويدفع إلى النصراني ثمنه . وقال سفيان والكوفيون : إذا أسلم مديبر النصراني قوم قيمته فيسمى في قيمته ، فإن مات النصراني قبل أن يفرغ المدبر من سعيته عتق العبد وبطلت السعاية .

قوله تعالى : **إِنَّ الْمُنَافِقِينَ يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَدِيعُهُمْ وَإِذَا قَامُوا إِلَى الصَّلَاةِ قَامُوا كُسَالَى يُرَاءُونَ النَّاسَ وَلَا يَذْكُرُونَ اللَّهَ إِلَّا قَلِيلًا** (١٤٧)

قوله تعالى : **(إِنَّ الْمُنَافِقِينَ يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَدِيعُهُمْ)** قد مضى في « البقرة » معنى الخديع . والخديع من الله مجازاتهم على خداعهم أوليائه ورسله . قال الحسن : يُعطى كل إنسان من مؤمن ومنافق نور يوم القيامة فيفرح المنافقون ويظنون أنهم قد نجوا ؛ فإذا جاءوا إلى الصراط طفق نور كل منافق ، فذلك قولهم : **« أَنْظَرُونَا نَقْتَسِسْ مِنْ نُورِكُمْ »** (١٤٨) .

قوله تعالى : **(وَإِذَا قَامُوا إِلَى الصَّلَاةِ قَامُوا كُسَالَى)** أى يصلون مراعاة وهم متكاسلون متناقلون ، لا يرجون ثوابا ولا يعتقدون على تركها عقابا . وفي صحيح الحديث : **« إن أثقل صلاة على المنافقين العتمة والصبح »** . فإن العتمة تأتي وقد أتعبهم عمل النهار فيثقل عليهم القيام إليها ، وصلاة الصبح تأتي والنوم أحب إليهم من مفروح به ، ولولا السيف ما قاموا .

والرياء : إظهار الجليل ليراه الناس ، لا لاتباع أمر الله ؛ وقد تقدم بيانه . ثم وصفهم بقلة الذكر عند المراءاة وعند الخوف . وقال صلى الله عليه وسلم ذاتما لمن أئتم الصلاة : **« تلك صلاة المنافقين — ثلاثا — يجلس أحدهم يرقب الشمس حتى إذا كانت بين قرني الشيطان — أو — على قرني الشيطان قام فنقر أربعاً لا يذكر الله فيها إلا قليلا »** رواه مالك وغيره . فقيس : وصفهم بقلة الذكر لأنهم كانوا لا يذكرون الله بقراءة ولا تسبيح ، وإنما كانوا يذكرونه بالتكبير . وقيل : وصفه بالقلة لأن الله تعالى لا يقبله . وقيل : لعدم الإخلاص فيه . وهنا مسألان :

(١) كذا في جوطوى وز . وفي ١ و ٢ : يد . (٢) راجع ج ١ ص ١٩٥ (٣) في ج : مجازاته .

(٤) راجع ج ١ ص ٢٤٥ نقيه بحث . (٥) في جوطوى : أنصهم . (٦) راجع ج ٢ ص ٣١٢

الأولى - بين الله تعالى في هذه الآية صلاة المنافقين ، وبينها رسوله محمد صلى الله عليه وسلم ؛ فمن صلى كصلاتهم وذَكَرَ كذكرهم لحق بهم في عدم القبول ، ونخرج من مقتضى قوله تعالى : « قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ . الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ »^(١) . وسياق . اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَكُونَ له عذر فيقتصر على الفرض حسب ما علمه النبي صلى الله عليه وسلم للأعرابي حين رآه أَخَلَّ بالصلاة فقال له : « إِذَا قُمْتَ إِلَى الصَّلَاةِ فَاسْبِغِ الوُضُوءَ ثُمَّ اسْتَقْبِلِ الْقِبْلَةَ فَكَبِّرْ ثُمَّ اقْرَأْ مَا تيسر معك من القرآن ثم أركع حتى تطمئن راكعا ثم أرفع حتى تعتدل قائما ثم أسجد حتى تطمئن ساجدا ثم أرفع حتى تطمئن جالسا ثم أفل ذلك في صلاتك كلها » . رواه الأئمة . وقال صلى الله عليه وسلم : « لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَمْ يَقْرَأْ بِأَمِّ الْقُرْآنِ » . وقال : « لَا تُجْزئُ صَلَاةٌ لَا يَقِيمُ الرَّجُلُ فِيهَا صُلْبَهُ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ » . أخرجه الترمذي وقال : حديث حسن صحيح ، والعمل على هذا عند أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ومن بعدهم ، يرون أن يقيم الرجل صُلْبَهُ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ . قال الشافعي وأحمد وإسحاق : من لا يقيم صلبه في الركوع والسجود فصلاته فاسدة ؛ لحديث النبي صلى الله عليه وسلم : « لَا تُجْزئُ صَلَاةٌ لَا يَقِيمُ الرَّجُلُ فِيهَا صُلْبَهُ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ » . قال ابن العربي : وذهب ابن القاسم وأبو حنيفة إلى أن الطمأنينة ليست بفرض . وهي رواية عراقية لا ينبغي لأحد من المالكيين أن يشتغل بها . وقد مضى في « البقرة »^(٢) هذا المعنى .

الثانية - قال ابن العربي : إن من صلى صلاة ليراها الناس ويرونها فيها فيشهدون له بالإيمان ، أو أراد طلب الميزة والظهور لقبول الشهادة وجواز الإمامة فليس ذلك بالرياء المنهى عنه ، ولم يكن عليه حرج ؛ وإنما الرياء المعصية أن يُظهِرَهَا صَبْدًا لِلنَّاسِ وطريقا إلى الأكمل ، فهذه نية لا تجزئ وعليه الإعادة .

(١) راجع ج ١٢ ص ١٠ (٢) من ج ١٠ طوى . وفي أحووز : الحسن .

(٣) راجع ج ١ ص ١٧٠ ، وص ١٠٣ - ١٢٤ ج ١٢ .

قلت : قوله « وأراد طلب المتزلة والظهور لقبول الشهادة » فيه نظر . وقد تقدّم بيانه
 في « النساء » فتأمله هناك . ودلت هذه الآية على أن الرياء يدخل الفرض والنفل ؛ لقول
 الله تعالى : « وَإِذَا قَامُوا إِلَى الصَّلَاةِ قَامُوا » فعم . وقال قوم : إنما يدخل النفل خاصة ؛
 لأن الفرض واجب على جميع الناس والنفل عرضة لذلك . وقيل بالعكس ؛ لأنه لو لم يأت
 بالنوافل لم يؤاخذ بها .

قوله تعالى : مُذَبِّبِينَ بَيْنَ ذَلِكَ لَا إِلَى هَؤُلَاءِ وَلَا إِلَى هَؤُلَاءِ وَمَنْ
 يُضِلِلِ اللَّهُ فَلَنْ تَجِدَ لَهُ سَبِيلًا ﴿١٢٦﴾

المذّيب : المتردد بين أمرين ؛ والمذّبة الاضطراب . يقال : ذبّته فتذبذب ؛ ومنه
 قول النابغة :

ألم ترأف الله أعطاك سورة • ترى كلّ ملك دونها يتذبذب
 آخر :

خيال لأم السلسيل ودونها • مسيرة شهر للبريد المذّيب

كذا روى بكسر الذال الثانية . قال ابن جني : أى المهتر القليق الذى لا يثبت ولا يتمهل .
 فهؤلاء المنافقون مترددون بين المؤمنين والمشرّكين ، لا مخلصين الإيمان ولا مصرّحين بالكفر .
 وفي صحيح مسلم من حديث ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم : « مثل المنافق كمثل الشاة
 العائرة بين الغنمين تعير إلى هذه مرة وإلى هذه أخرى » وفي رواية « تكّر » بدل « تعير » .
 وقرأ الجمهور « مُذَبِّبِينَ » بضم الميم وفتح الذالين . وقرأ ابن عباس بكسر الذال الثانية .
 وفي حرف أبي « مُتَذَبِّبِينَ » . ويجوز الإدغام على هذه القراءة « مُذَبِّبِينَ » بتشديد الذال
 الأولى وكسر الثانية . وعن الحسن « مُذَبِّبِينَ » بفتح الميم والذالين .

(١) راجع ص ١٨٠ فابعد من هذا الجزء . وص ٢١٢ ج ٢٠ .

(٢) فى الأصول : المتر . والتصحیح من ابن عطية وفى الراغب : الذببة حكاية صوت الحركة للشيء . الملق

ثم استعير لكل اضطراب وحركة . (٣) العائرة : المترددة بين قطيعين لا تدرى أيهما تتبع .

قوله تعالى : يٰٓأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ
مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ أَتُرِيدُونَ أَنْ تَجْعَلُوا لِلَّهِ عَلَيْكُمْ سُلْطَانًا مُبِينًا ﴿١٤٤﴾

قوله تعالى : (يٰٓأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ) مفعولان ؛ أى لا تجعلوا
خاصكم وبطانتكم منهم ؛ وقد تقدم هذا المعنى . (أَتُرِيدُونَ أَنْ تَجْعَلُوا لِلَّهِ عَلَيْكُمْ سُلْطَانًا مُبِينًا)
أى فى تعذيبه إياكم بإقامته محبته عليكم إذ قد نهاكم .

قوله تعالى : إِنَّ الْمُنَافِقِينَ فِي الدَّرَكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ وَلَنْ يَجِدَ
هُمْ نَصِيرًا ﴿١٤٥﴾

قوله تعالى : (فِي الدَّرَكِ) قرأ الكوفيون «الدَّرَكِ» بإسكان الراء ، والأولى أفصح ؛ لأنه يقال
فى الجمع : أدراك مثل جمل وأجمال ؛ قاله النحاس . وقال أبو على : هما لغتان كالشَّعْم والشَّمْع
ونحوه ، والجمع أدراك . وقيل : جمع الدَّرَك أدرك ؛ كقُلُس وأقُلُس . والنار دركات سبعة ؛
أى طبقات ومنازل ؛ إلا أن استعمال العرب لكل ما تسافل أدراك . يقال : للبر أدراك ، ولما
تعالى درج ؛ فللجنة درج ، وللنار أدراك . وقد تقدم هذا . فالمنافق فى الدرك الأسفل وهى
الهاوية ؛ لفظ كفره وكثرة غوائله وتمكُّنه من أذى المؤمنين . وأعلى الدركات جهنم ثم لظى
ثم الحطمة ثم السعير ثم سقر ثم الجحيم ثم الهاوية ؛ وقد يسمى جميعها باسم الطبقة الأولى ،
أعاذنا الله من عذابها بمنه وكرمه . وعن ابن مسعود فى تأويل قوله تعالى : «فِي الدَّرَكِ
الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ» قال : تَوَابَيْت من حديد مقفلة فى النار تغفل عليهم . وقال ابن عمر :
إن أشد الناس عذابا يوم القيامة [ثلاثة^(٣)] : المنافقون ، ومن كفر من أصحاب المائدة ،
وآل فرعون ؛ تصديق ذلك فى كتاب الله تعالى ، قال الله تعالى : «إِنَّ الْمُنَافِقِينَ فِي الدَّرَكِ
الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ» . وقال تعالى فى أصحاب المائدة : «فَأَنَّى يُعَذِّبُ عَذَابًا لَا أُعَذِّبُهُ أَحَدًا
مِنَ الْعَالَمِينَ» . وقال فى آل فرعون : «أَدْخِلُوا آلَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ الْعَذَابِ» .

(١) راجع ج ٤ ص ١٧٨ . (٢) راجع ص ٣٤٤ من هذا الجزء . (٣) من جوزوى .

(٤) راجع ج ٦ ص ٣٩٨ . (٥) راجع ج ١٥ ص ٣١٨ .

قوله تعالى : **إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا وَأَصْلَحُوا وَاعْتَصَمُوا بِاللَّهِ وَأَخْلَصُوا دِينَهُمْ لِلَّهِ فَأُولَئِكَ مَعَ الْمُؤْمِنِينَ وَسَوْفَ يُؤْتِي اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ أَجْرًا عَظِيمًا** ﴿١٤٦﴾

استثناء ممن نافق . ومن شرط التائب من النفاق أن يصلح في قوله وفعله ، ويعتصم بالله أى يجعله ملجأ ومعاذا ، ويخلص دينه لله ؛ كما نصت عليه هذه الآية ؛ وإلا فليس بتائب ؛ ولهذا أوقع أجر المؤمنين في التسوية ^(١) لأنضمام المنافقين إليهم . والله أعلم . روى البخارى ^(٢) عن الأسود قال : كنا في حلقة عبد الله بخاء حذيفة حتى قام علينا فسلم ثم قال : لقد نزل النفاق على قوم خير منكم ، قال الأسود : سبحان الله ! إن الله تعالى يقول : « **إِنَّ الْمُنَافِقِينَ فِي الدَّرَكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ** » . فتبسم عبد الله وجلس حذيفة في ناحية المسجد ؛ فقام عبد الله فتفرق أصحابه فرماني بالحصى فأتيته . فقال حذيفة : عجبت من ضحكك وقد عرف ما قلت : لقد أنزل النفاق على قوم كانوا خيرا منكم ثم تابوا فتاب الله عليهم . وقال الفراء : معنى ﴿ **فَأُولَئِكَ مَعَ الْمُؤْمِنِينَ** ﴾ أى من المؤمنين . وقال القتيبي : حاد عن كلامهم غضبا عليهم فقال : « **فَأُولَئِكَ مَعَ الْمُؤْمِنِينَ** » ولم يقل : هم المؤمنون . وحذفت الباء من « **يُؤْتِي** » في الخط كما حذفت في اللفظ ؛ لسكونها وسكون اللام بعدها ، ومثله « **يَوْمَ يُنَادِ الْمُنَادِى** » و « **سَنَدْعُ الزَّبَانِيَةَ** » و « **يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِى** » حذفت الواوأت لالتقاء الساكنين .

قوله تعالى : **مَا يَفْعَلُ اللَّهُ بِعَذَابِكُمْ إِن شَكَرْتُمْ وَءَامَنْتُمْ وَكَانَ اللَّهُ شَاكِرًا عَلِيمًا** ﴿١٤٧﴾

استفهام بمعنى التقرير للمنافقين . التقدير : أى منفعة له في عذابكم إن شكرتم وآمنتم ؛ فنبه تعالى أنه لا يعذب الشاكر المؤمنين ، وأن تعذيبه عباده لا يزيد في ملكه ، وتركه عقوبتهم على فعلهم لا ينقص من سلطانه . وقال مكحول : أربع من كن فيه كن له ، وثلاث من كن

(١) في ج : التسوية . (٢) في ج : ومسلم . (٣) كذا في الأصول . وفي البحر : لم يحكم عليهم بأنهم المؤمنون الخ . تنفيرا مما كانوا عليه من عظم كفر النفاق . (٤) راجع ج ١٧ ص ٢٦ و ص ١٢٥

فيه كن عليه ؛ فالأربع اللاتي له : فالشكر والإيمان والدعاء والاستغفار ، قال الله تعالى : ﴿ مَا يَفْعَلُ اللَّهُ بِعَذَابِكُمْ إِنْ شَكَرْتُمْ وَآمَنْتُمْ ﴾ وقال الله تعالى : « وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ وَمَا كَانَ اللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ » ^(١) وقال تعالى : « قُلْ مَا يَعْبُدُكُمْ رَبِّي لَوْلَا دُعَاؤُكُمْ » . وأما الثلاث اللاتي عليه : فالمكر والبغى والنكث ؛ قال الله تعالى : « فَمَنْ نَكَثَ فَإِنَّمَا يَنْكُثُ عَلَى نَفْسِهِ » ^(٢) . وقال تعالى : « وَلَا يَحِيقُ الْمَكْرُ السَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِ » ^(٣) وقال تعالى : « إِنَّمَا بَغْيُكُمْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ » ^(٤) . ﴿ وَكَانَ اللَّهُ شَاكِرًا عَلِيمًا ﴾ أى يشكر عباده على طاعته . ومعنى « يشكرهم » يشيهم ؛ فيقبل العمل القليل ويعطى عليه الثواب الجزيل ، وذلك شكر منه على عبادته . والشكر فى اللغة الظهور ، يقال : دابة شكور إذا أظهرت من السمن فوق ما تُعطى من العلف ، وقد تقدم هذا المعنى مستوفى . والعرب تقول فى المثل : « أَشْكُرُ مِنْ بَرُوقَةٍ » ^(٥) لأنها يقال : تخضر وتضمر بظل السحاب دون مطر . والله أعلم .

-
- (١) راجع ج ٧ ص ٢٩٨ (٢) راجع ج ١٣ ص ٨٤ (٣) راجع ج ١٦ ص ٢٦٨
 (٤) راجع ج ١٤ ص ٢٥٩ (٥) راجع ج ٨ ص ٣٢٤ (٦) راجع ج ١ ص ٣٩٧
 (٧) البروق : ما يكسو الأرض من أزل خضرة النبات . وقيل : هو نبت معروف .

تم الجزء الخامس من تفسير القرطبي

يتلوه إن شاء الله تعالى الجزء السادس ، وأوله قوله تعالى :

« لا يحب الله الجهر بالسوء من القول »

مصححه أبو إسحاق إبراهيم اطفيش

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الإيداع بدار الكتب ١٩٨٧/٥١٢٧

ISBN ٩٧٧ - ٠١ - ١٤٨٢ - ٠٠